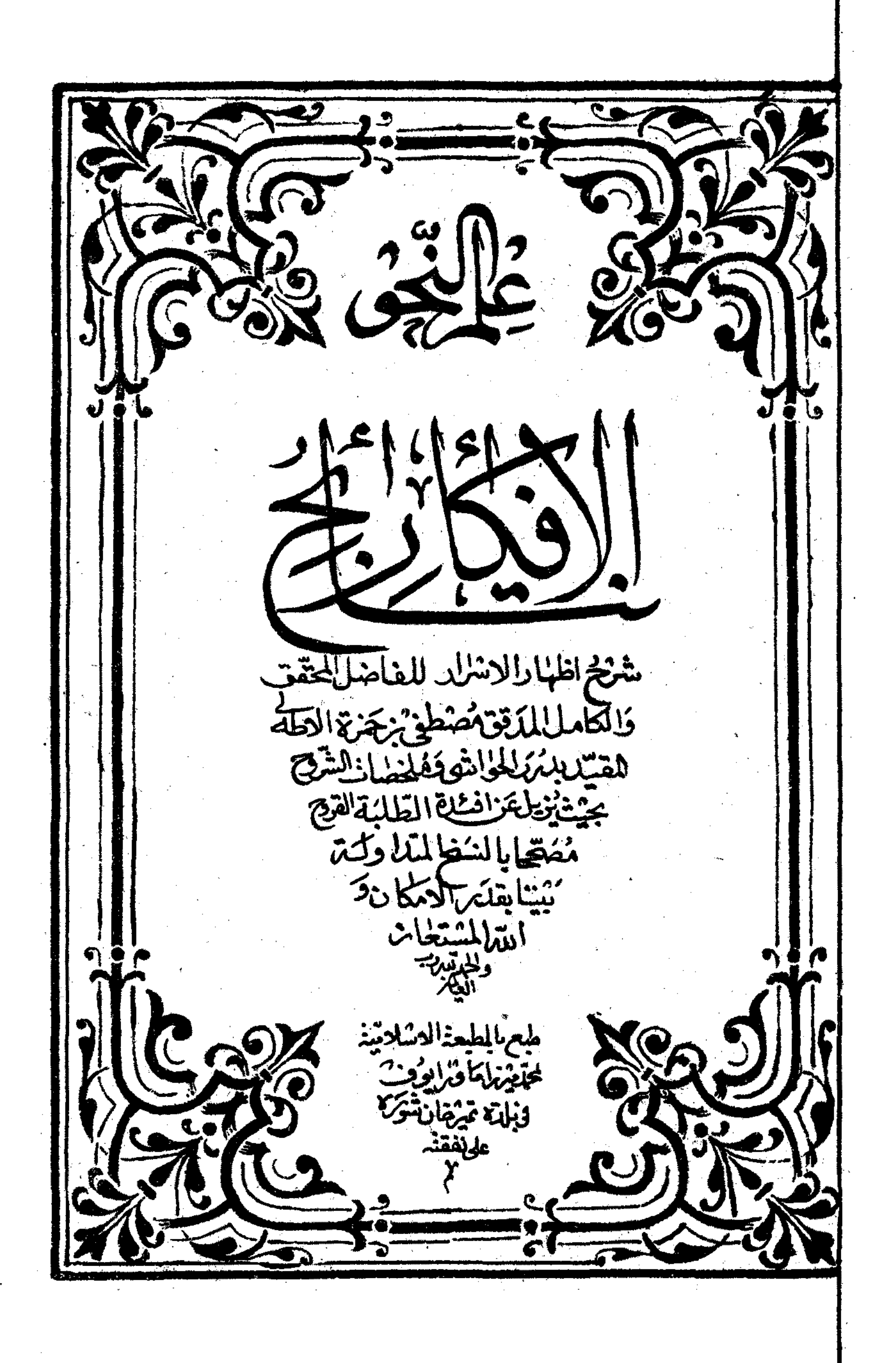


علم النحو

نتائج الافكار

شرح اظهار الاسرار للفاضل المحقق
والكامل المدقق مصطفى بن حمزة الاطه لى
المقيد بدرر الحواشي وملخصات الشرح
بحيث يزيل عن افئدة الطلبة القرح
مصححا بالنسخ المتداولة
مبينا بقدر الامكان و
الله المستعان
والحمد لله رب العالمين

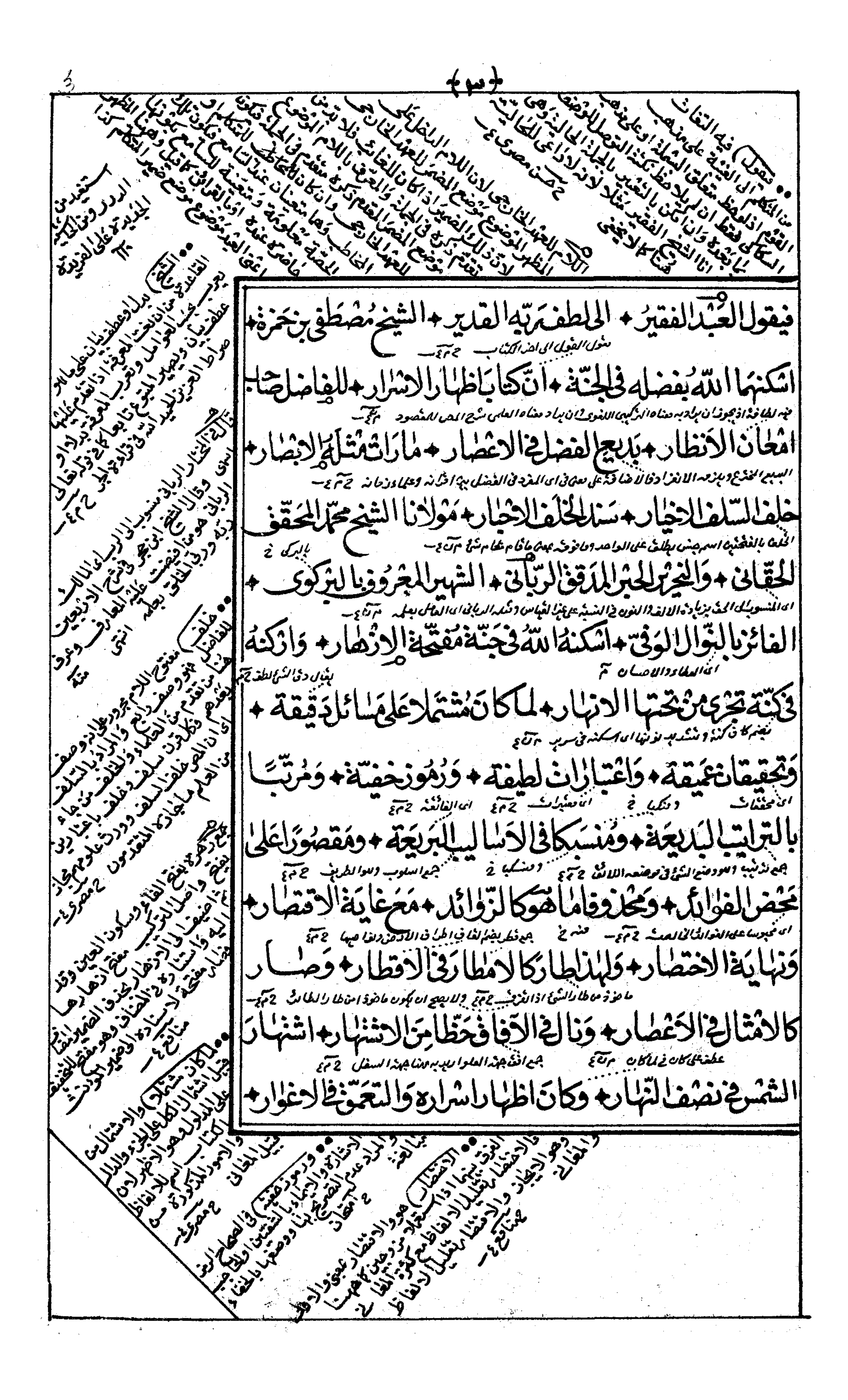
طبع بالمطبعة الاسلامية
لمحمد ميرزا ملا قرابوف
في بلدة تيمورخان شوره
على نفقته



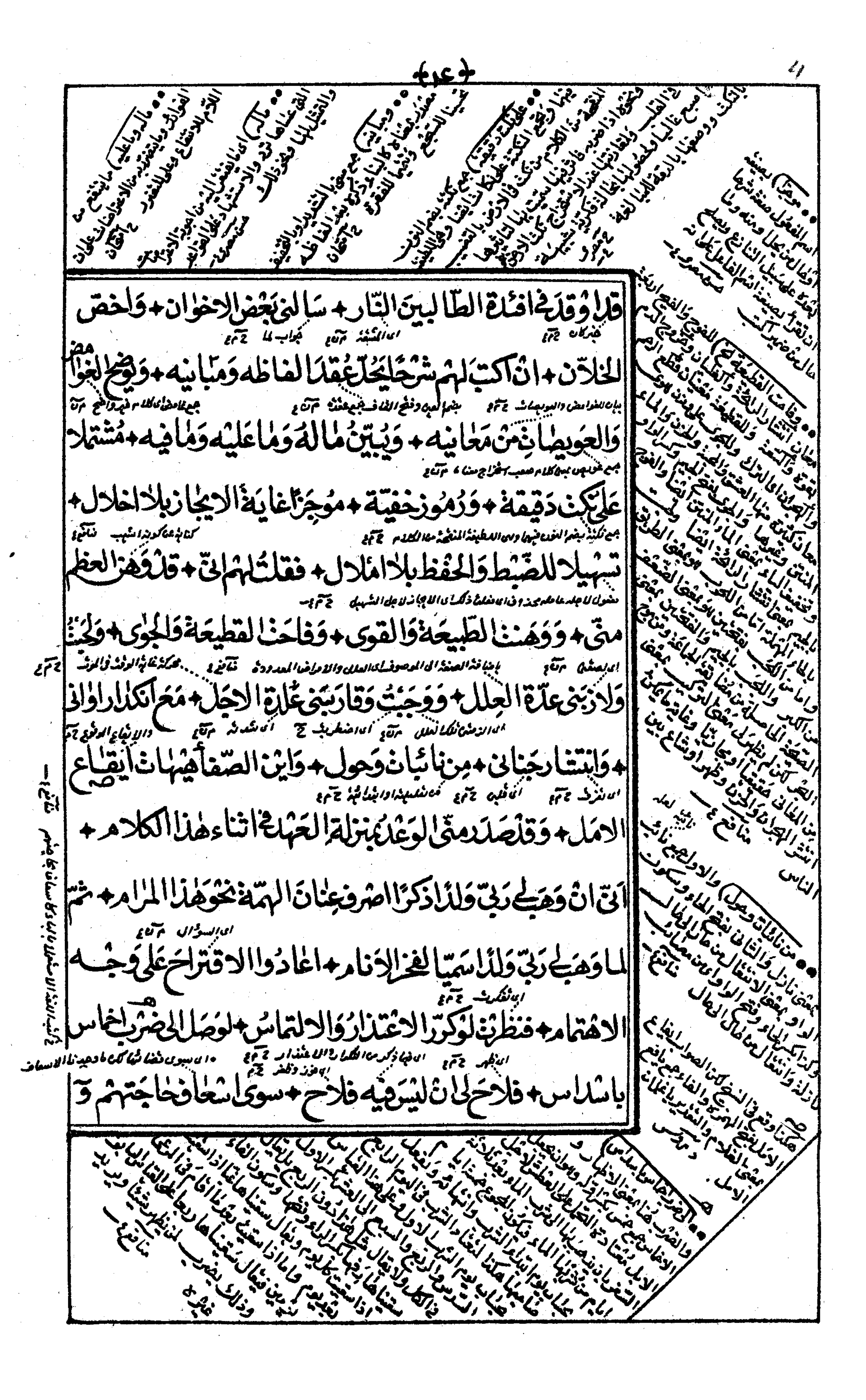
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب المعاني + وفضلها على سائر
الاصوات بنظم درر حروف المباني + وبفضله رفع الخطأ عن الامة
عامة + وبتكوينه كان الافعال تامة + ولا يسع ظروف الكنايات
تعريف موصولات نعمائه + ولا ياتي بالاشارة اظهار مضمرات آلائه +
والصلاة والسلام على من اوتي جوامع الكلم من بين المرسلين + محمد
الذي اعرب عن نهج الدين للعالمين + وعلى آله الجازمين العاملين
بمرفوعات احكامه + والممتازين عن اهل الخفض بالاضافة الى منصوبات
اعلامه + اللهم اجعل صدورنا مصادر صفات الكرام + واصرف
جوارحنا عما منع في الاسلام + وابدل مغفرتك عما جنينا به غلطا +
واجمعنا مع الموحدين لا القائلين شططا + اما بعد

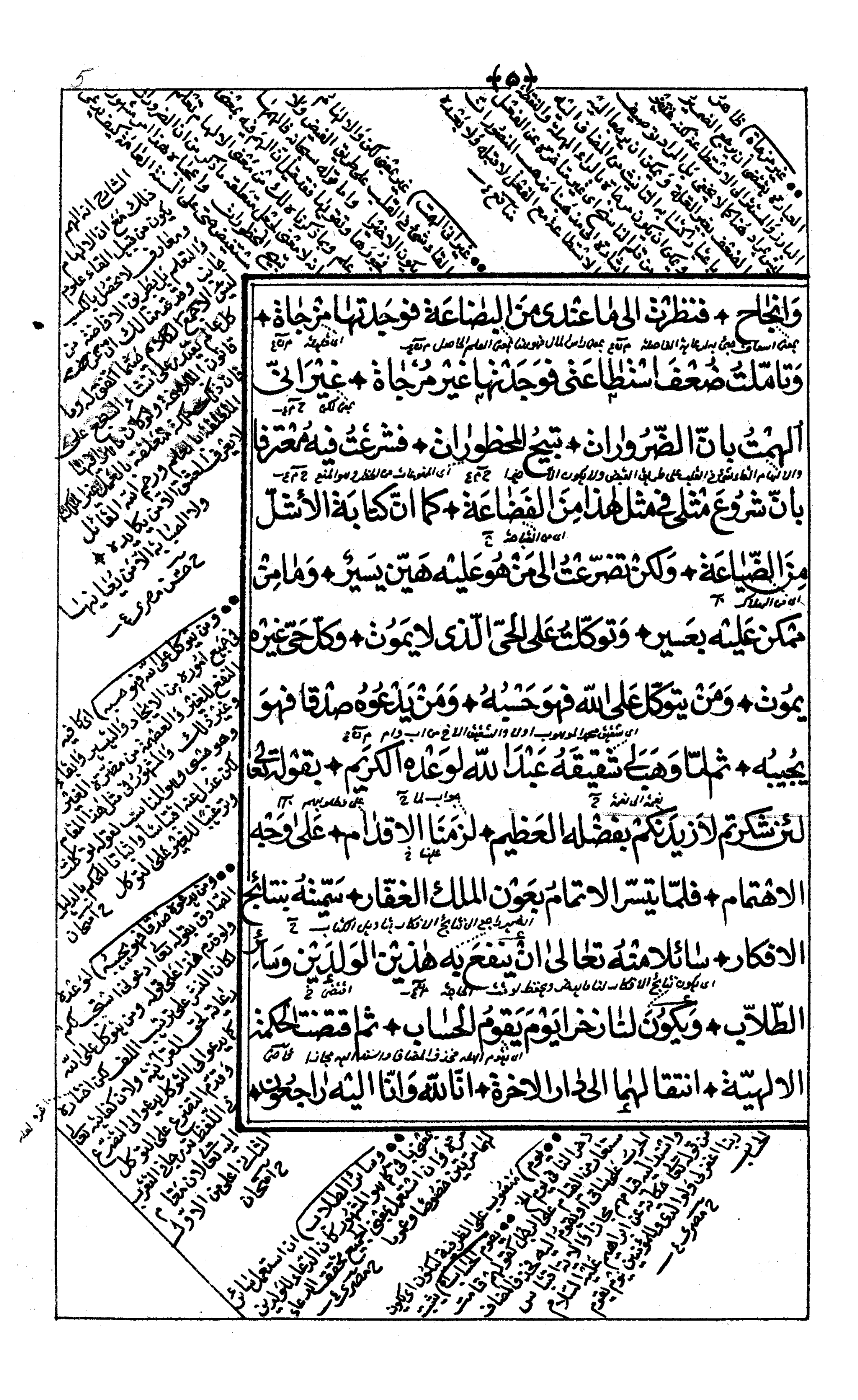
فيقول



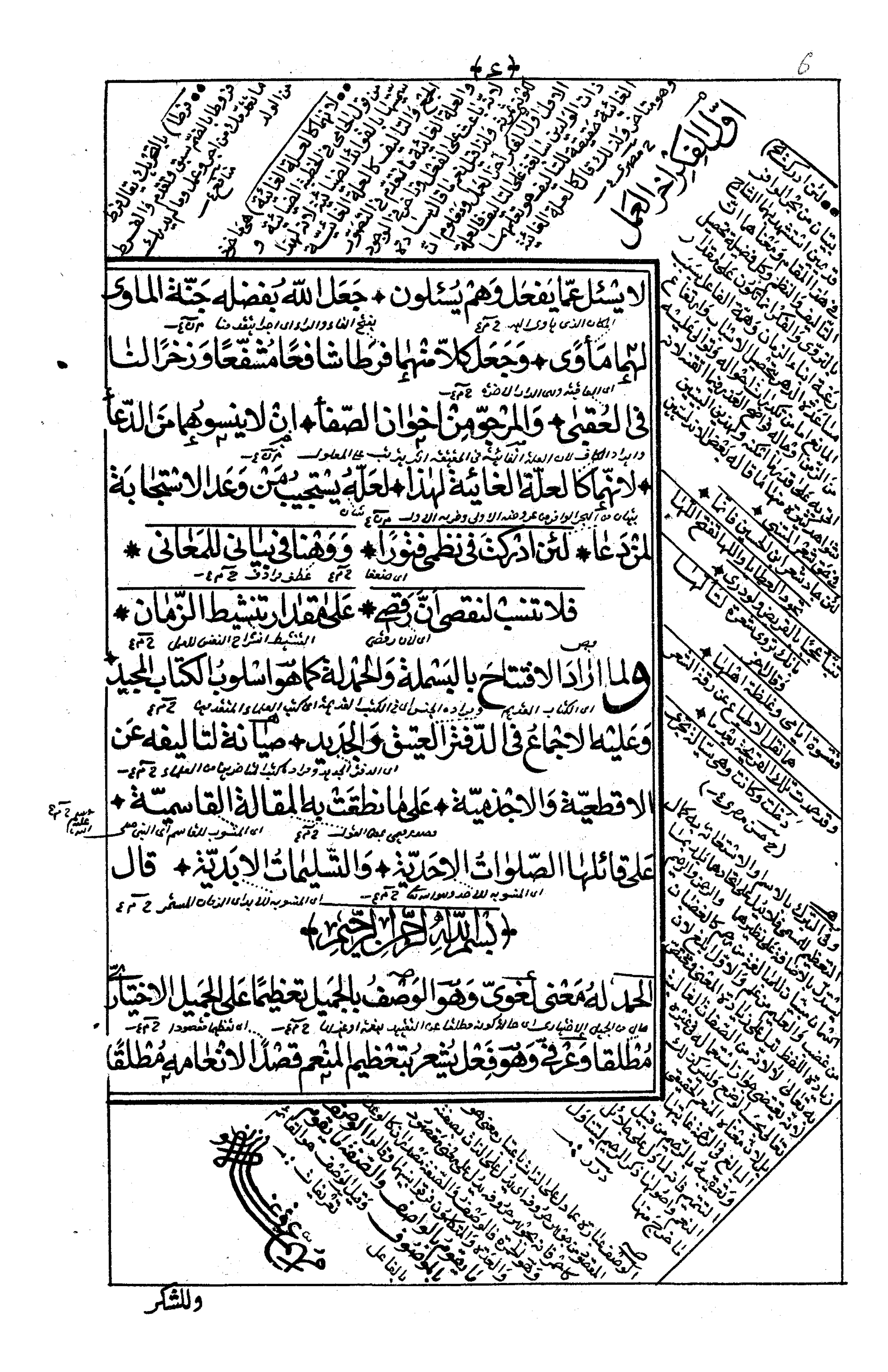
فيقول العبد الفقير * الى لطف ربه القدير * الشيخ مصطفى بن حمزة *
اسكنهما الله بفضله في الجنة * ان كتاب اظهار الاسرار * للفاضل صاحب
امعان الانظار * بديع الفضل في الاعصار * ما رأت مثله الابصار *
خلف السلف الاخيار * سند الخلف الاخيار * مولانا الشيخ محمد المحقق
الحقاني * والنحرير الحبر المدقق الرباني * الشهير المعروف بالبركوي *
الفائز بالنوال الوفي * اسكنه الله في جنة مفتحة الازهار * واركنه
في كنة تجري من تحتها الانهار * لما كان مشتملا على مسائل دقيقة *
وتحقيقات عميقة * واعتبارات لطيفة * ورموز خفية * ومرتبا
بالتراتيب البديعة * ومنسبكا في الاساليب البريعة * ومقصورا على
محض الفوائد * ومحذوفا ما هو كالزوائد * مع غاية الاقتصار *
ونهاية الاختصار * ولهذا طار كالامطار في الاقطار * وصار
كالامثال في الاعصار * ونال في الآفاق حظا من الاشتهار * اشتهار
الشمس في نصف النهار * وكان اظهار اسراره والتعمق في اغوار *



قد أوقد في افئدة الطالبين النار + سالني بعض الاخوان + واخص
الخلان + ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه + ويوضح الغوامض
والعويصات من معانيه + ويبين ما له وما عليه وما فيه + مشتملا
على نكت دقيقة + ورموز خفية + موجزا غاية الايجاز بلا اخلال +
تسهيلا للضبط والحفظ بلا املال + فقلت لهم اني + قد وهن العظم
مني + ووهنت الطبيعة والقوى + وفاحت القطيعة والجوى + ولجت
ولازبني عدة العلل + ووجبت وقاربني علة الاجل + مع انكدار اواني
+ وانتشار جناني + من نائبات وحول + واين الصفا هيهات ايقاع
الامل + وقد صدر مني لوعد بمنزلة العهد في اثناء هذا الكلام +
اني ان وهب لي ربي ولدا ذكرا اصرف عنان الهمة نحو هذا المرام + ثم
لما وهب لي ربي ولدا سميا لفخر الانام + اعادوا الاقتراح على وجه
الاهتمام + فنظرت لو كرر الاعتذار والالتماس + لوصل الى ضرب اخماس
باسداس + فلاح لي ان ليس فيه فلاح + سوى اسعاف حاجتهم و



والنجاح ✦ فنظرت الى ما عندى من البضاعة فوجدتها مزجاة ✦
وتاملت ضعف استطاعتى فوجدتها غير مرجاة ✦ غير انى
الهمت بان الضرورات ✦ تبيح المحظورات ✦ فشرعت فيه معترفا
بان شروع مثلى فى مثل هذا من الفضاعة ✦ كما ان كتابة الاشل
من الصياغة ✦ ولكن تضرعت الى من هو عليه هين يسير ✦ وما من
تمكن عليه بعسير ✦ وتوكلت على الحى الذى لا يموت ✦ وكل حى غيره
يموت ✦ ومن يتوكل على الله فهو حسبه ✦ ومن يدعوه صدقا فهو
يجيبه ✦ ثم لما وهب شقيقه عبد الله لوعده الكريم ✦ بقوله تعالى
لئن شكرتم لازيدنكم بفضله العظيم ✦ لزمنا الاقدام ✦ على وجه
الاهتمام ✦ فلما تيسر الاتمام بعون الملك الغفار ✦ سميته بنتائج
الافكار ✦ سائلا منه تعالى ان ينفع به هذين الولدين وسائر
الطلاب ✦ ويكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب ✦ ثم قضت الحكمة
الالهية ✦ انتقالهما الى دار الاخرة ✦ انا لله وانا اليه راجعون



لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون ✦ جعل الله بفضله جنة المأوى

لهما مأوى ✦ وجعل كلا منهما فرطا شافعا مشفعا وذخرا لنا

في العقبى ✦ والمرجو من اخوان الصفا ✦ ان لا ينسوهما من الدعا

✦ لانهما كالعلة الغائية لهذا ✦ لعله يستجيب من وعد الاستجابة

لمن دعا ✦ لئن ادركت في نظمي فتورا ✦ ووهنا في بياني للمعاني ✦

فلا تنسب لنقصي ان رقتي ✦ على مقدار تنشيط الزمان ✦

ولما اراد الافتتاح بالبسملة والحمدلة كما هو اسلوب الكتاب المجيد

وعليه الاجماع في الدفتر العتيق والجديد ✦ صيانة لتاليفه عن

الاقطعية والاجذمية ✦ على ما نطقت به المقالة القاسمية ✦

على قائلها الصلوات الاحدية ✦ والتسليمات الابدية ✦ قال

✦ بسم الله الرحمن الرحيم ✦

الحمد لغة هو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختياري

مطلقا وعرفا هو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصدا لانعامه مطلقا

وللشكر

وللشكر ايضا معنى لغوى وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم قصدا
لانعامه على الشاكر وعرفى وهو صرف العبد جميع ما انعم عليه
الى ما خلق له والمدح هو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا
والثناء فعل يشعر بالتعظيم فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون
باللسان وغيره وبمقابلة الانعام وغيره اختياريا او غيره
والحمد اللغوى اخص مطلقا من المدح ومن وجه من الحمد العرفى
والشكر اللغوى واعم من وجه منهما ومباين للشكر العرفى بحسب
الحمل واعم مطلقا منه بحسب الوجود والحمد العرفى اعم مطلقا من
الشكر اللغوى والعرفى ومن وجه من المدح واخص من وجه منه
والشكر العرفى مباين للمدح بحسب الحمل واخص مطلقا منه بحسب
الوجود كذا فى الامعان شرح المصنف رحمه الله للمقصود ولامه
للجنس او الاستغراق وايا ما كان فتعريف المسند اليه لتخصيصه
بالمسند كما فى التوكل على الله والكرم فى العرب فيكون جميع افراده



متصفا بالمسند اما في الاستغراق فظاهر واما في الجنس فلان
المسند اليه هو الماهية في نفسها لا في ضمن الفرد فيكون المسند
لازم الماهية كما في قولنا الاربعة زوج فلا يوجد فرد من الحمد
بدون الاتصاف بالكينونة لله تعالى كما لا يوجد فرد من الاربعة
بدون الاتصاف بالزوجية وما وقع لغير الله تعالى في الظاهر
فراجع الى الله في الحقيقة والمص رحمه الله اختار الثاني في الامعان
لظهوره في اداء المرام ولان معنى الاستغراق يدل على وجود
المحامد وحصولها له تعالى بخلاف معنى الجنس اذ لا وجود له
في الخارج فيكون في الافادة اوفى وبمقام الثناء احرى فان قلت
فاي معنى الحمد اعني الجنس والاستغراق يكون بعض افراد الاخر
خارجا عن التخصيص الذي يفيده تعريف المسند اليه بلام الجنس
او الاستغراق فلا يكون الحمد مخصصا على وجه قلت فان اردت
الاكمل فعليك بعموم المجاز واعلم ان الحامد في بدء تصنيفه

اما حامد لغة فقط ان لم يقابل حمده بنعمة او حامد لغة وعرفا

ان قابله بها او حامد لغة وعرفا وشاكر كذلك ان جعله جزأ

من شكر عرفي بان صرف سائر ما انعم عليه الى ما انعم له كما صرف

لسانه وذلك اعلى مراتب الحامدين لله اللام فيه للاستحقاق

لا للاختصاص عند من يفرق بينهما بان يعتبر الاول بين الذات و

الصفة نحو العزة لله والامر لله والثاني بين الذاتين نحو الجنة

للمؤمنين والنار للكافرين وللاختصاص عند من لم يفرق بينهما

وعمم الثاني للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك

ذكره مولانا نور الدين صاحب الهوادي وهو المختار عند المصنف

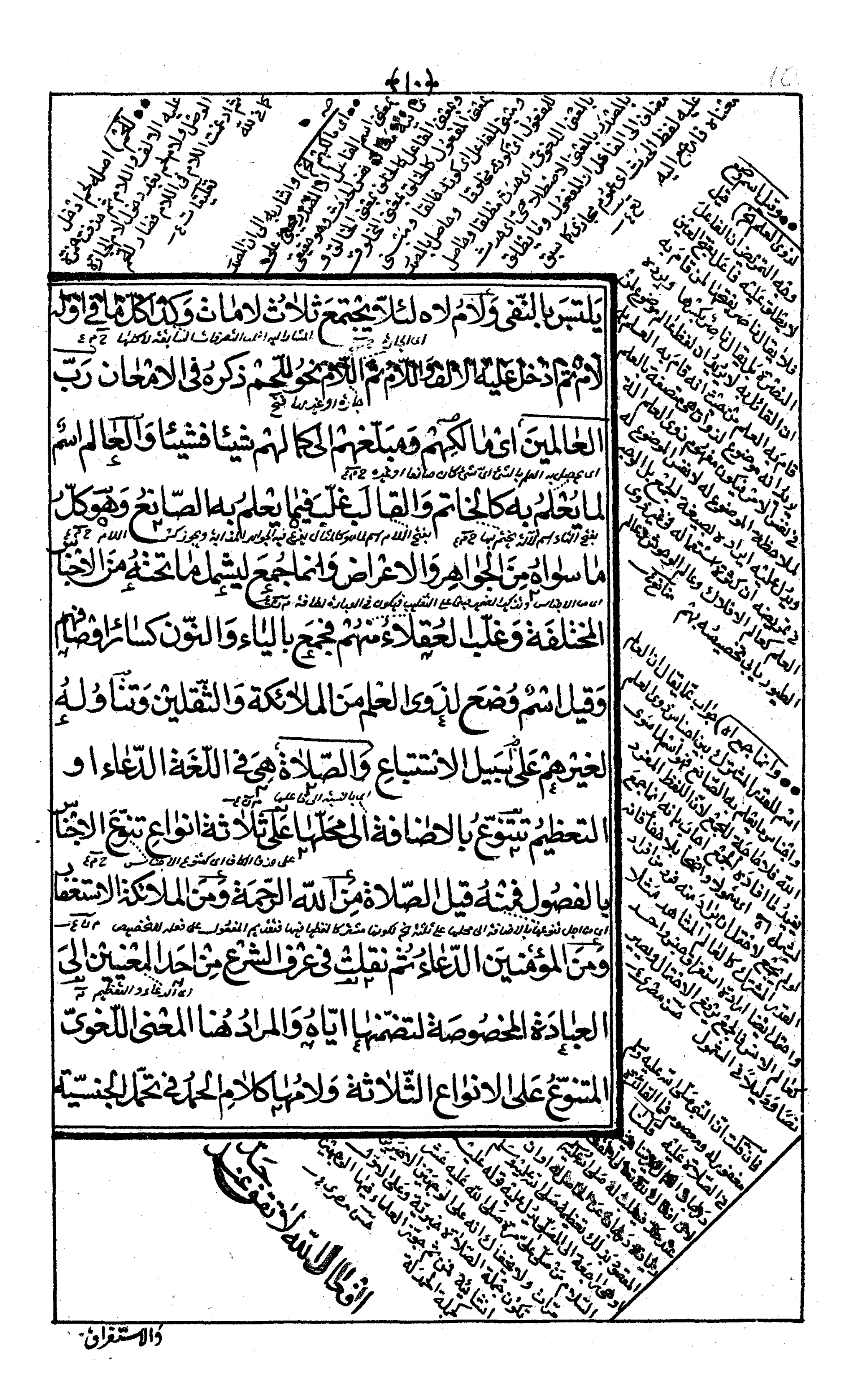
رحمه الله حيث قال في الامتحان ان اللام للاختصاص والله علم

الذات واجب الوجود واصله لاه من لاه يليه اي تستر ثم ادخل عليه

الالف واللام فجعل علما معهما وحذف الالف في الخط لئلا يكون

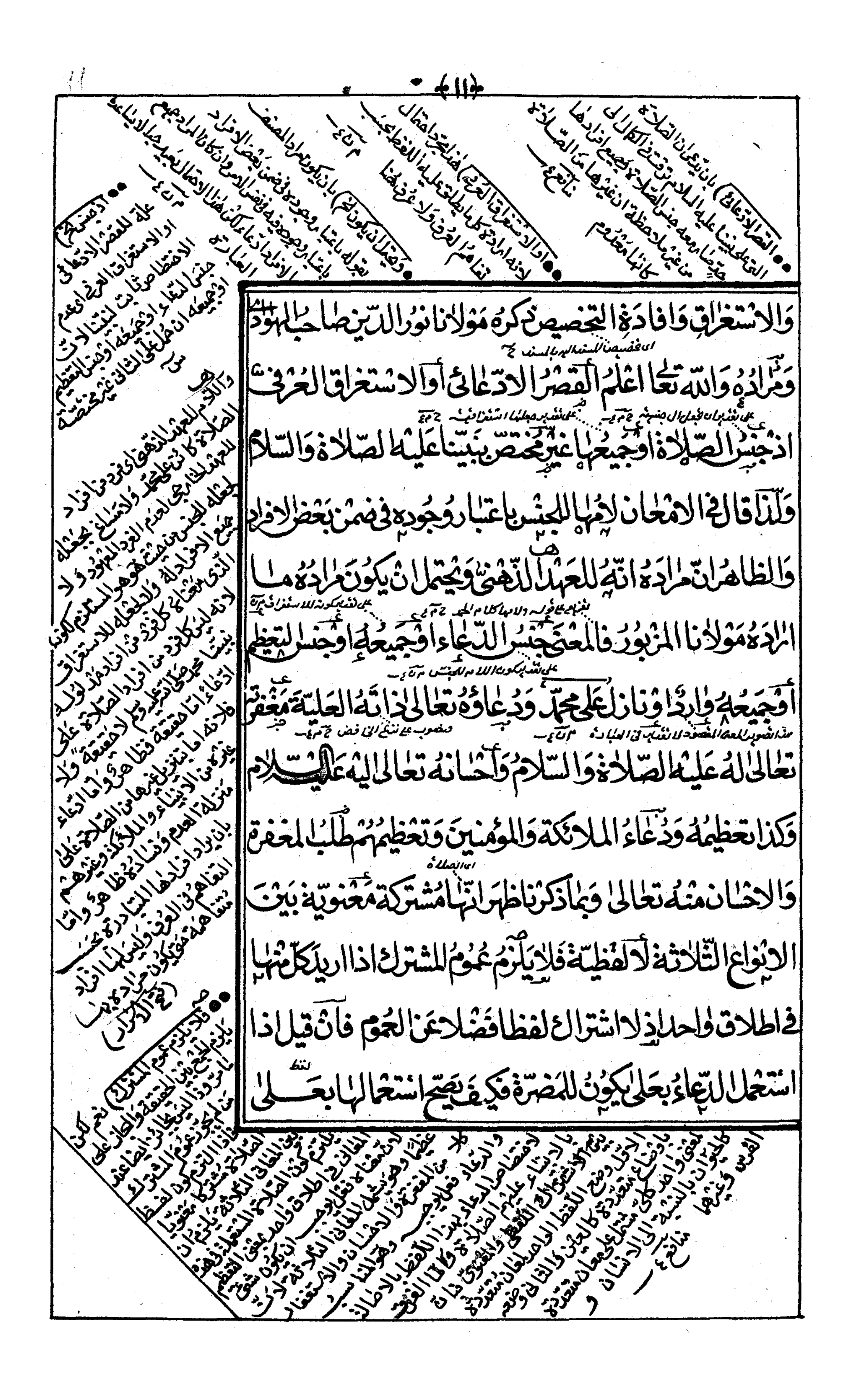
على صورة النفي فلما ادخل عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا

مطلب الكلام في وضع لفظ الجلالة



يلتبس بالنفي ولام لاه لئلا يجتمع ثلاث لامات وكذا كل ما في اوله
لام ثم ادخل عليه الالف واللام ثم اللام نحو للحم ذكره في الامتحان رب
العالمين اي مالكهم ومبلغهم الكمال لهم شيئا فشيئا والعالم اسم
لما يعلم به كالخاتم والقالب غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل
ما سواه من الجواهر والاعراض وانما جمع ليشمل ما تحته من الاجناس
المختلفة وغلب العقلاء منهم فجمع بالياء والنون كسائر اوصافهم
وقيل اسم وضع لذوي العلم من الملائكة والثقلين وتناوله
لغيرهم على سبيل الاستتباع والصلاة هي في اللغة الدعاء و
التعظيم تتنوع بالاضافة الى محالها على ثلاثة انواع تنوع الاجناس
بالفصول فمنه قيل الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار
ومن المؤمنين الدعاء ثم نقلت في عرف الشرع من احد المعنيين الى
العبادة المخصوصة لتضمنها اياه والمراد هنا المعنى اللغوي
المتنوع على الانواع الثلاثة ولامها كلام الحمد في تحمل الجنسية

والاستغراق



وَالاستغراق وافادة التخصيص ذكره مولانا نور الدين صاحب الهود

ومراده والله تعالى اعلم القصر الادعائى او الاستغراق العرفى

اذ جنس الصلاة او جميعها غير مختص بنبينا عليه الصلاة والسلام

ولذا قال فى الامتحان لامها للجنس باعتبار وجوده فى ضمن بعض الافراد

والظاهر ان مراده انه للعهد الذهنى ويحتمل ان يكون مراده ما

اراده مولانا المزبور فالمعنى جنس الدعاء او جميعه او جنس التعظيم

او جميعه واردا ونازلا على محمد ودعاؤه تعالى ذاته العلية مغفرته

تعالى له عليه الصلاة والسلام واحسانه تعالى اليه عليه السلام

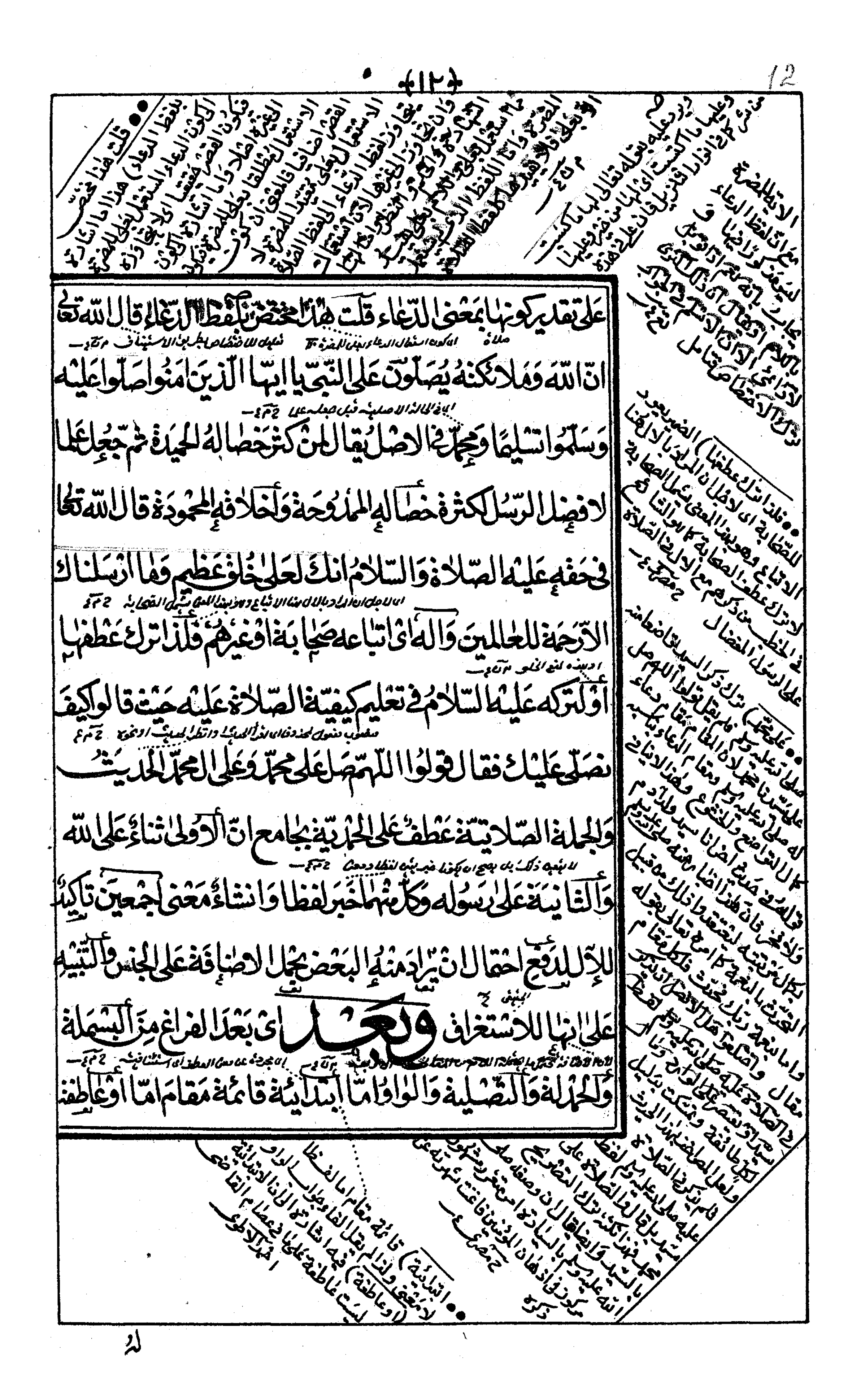
وكذا تعظيمه ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم طلب المغفرة

والاحسان منه تعالى وبما ذكرنا ظهر انها مشتركة معنوية بين

الانواع الثلاثة لا لفظية فلا يلزم عموم المشترك اذا اريد كل منها

فى اطلاق واحد اذ لا اشتراك لفظا فضلا عن العموم فان قيل اذا

استعمل الدعاء بعلى يكون للمضرة فكيف يصح استعمالها بعلى



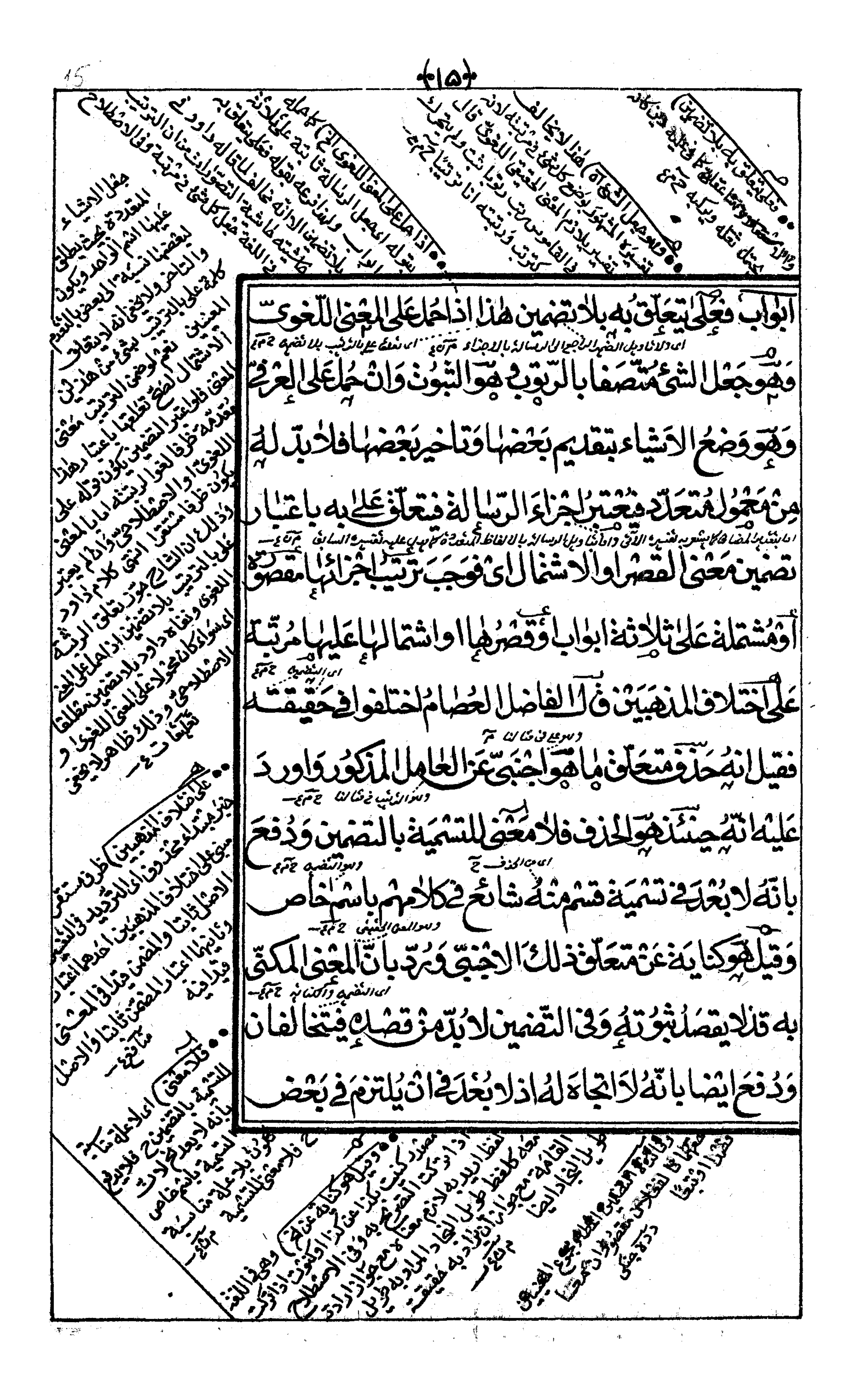
على تقدير كونها بمعنى الدعاء قلت هذا مختص بلفظ الدعاء قال الله تعالى
ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه
وسلموا تسليما ومحمد في الاصل يقال لمن كثر خصاله الحميدة ثم جعل علما
لافضل الرسل لكثرة خصاله الممدوحة واخلاقه المحمودة قال الله تعالى
في حقه عليه الصلاة والسلام انك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك
الا رحمة للعالمين واله اى اتباعه صحابة او غيرهم فلذا ترك عطفها
او لتركه عليه السلام في تعليم كيفية الصلاة عليه حيث قالوا كيف
نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى ال محمد الحديث
والجملة الصلاتية عطف على الحمدية بجامع ان الاولى ثناء على الله
والثانية على رسوله وكل منهما خبر لفظا وانشاء معنى اجمعين تاكيد
للال لدفع احتمال ان يراد منه البعض بحمل الاضافة على الجنس والتنبيه
على انها للاستغراق **وبعد** اى بعد الفراغ من البسملة
والحمدلة والتصلية والواو اما ابتدائية قائمة مقام اما او عاطفة



له مع سابقته على الجملة السابقة بطريق عطف القصة على القصة
فهذه الفاء جواب اما المقدرة او الموهومة اجراء لها مجرى
المحققة رسالة وهي الوساطة بين المرسل والمرسل اليه في ايصال
الاخبار والاحكام ثم اطلقت في العرف على العبارات المؤلفة
المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعاني
المدونة كذلك كاطلاق القضية والقياس ونظائرهما على
القبيلتين لما فيهما من ايصال كلام المؤلف ومراده الى المؤلف له
فعلى الاول يكون هذه اشارة الى الالفاظ والعبارات التي تتلى
بعد او التي بين الدفتين وعلى الثاني يكون اشارة الى المعاني المرتبة
الموجودة في الذهن او فيه وفي الالفاظ او فيهما وفي الكتابة ولو
عكس لاحتيج الحذف المضاف في المبتدأ او في الخبر فافهم في بيان احوال
ما يحتاج اليه كل معرب او في تحصيل ادراكها والتفصيل يطلب من
الباب الاول اي كل من يريد معرفة اجراء الاعراب على الكلمة على

قاعدة النحو اذ من عرفه بالفعل لا يحتاج فضلاً عن كونه اشدّ
اشدّ الاحتياج وهو ای ما يحتاج اليه كل معرب اشدّ الاحتياج ثلاثة
اشياء العامل والمعمول والعمل اذ ما لم يعلم العامل وكيفية عمله
وشرائطه وفی ای لفظ يعمل لا يمكن اجراء الاعراب على الالفاظ المستعملة
واما احتياجه الى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر و
المؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليس بهذه
المثابة ولذا لم يجعل لكل منها باباً على حدة بل ذكر بحث كل منها في
اثناء بحث هذه الثلاثة على سبيل التبع كما لا يخفى على من تتبع كلامه
اى الاعراب انما فسره به للتنبيه على ان المراد به الحاصل بالمصدر
لا المعنى المصدری الذی هو الحدث وانما لم يقل والاعراب حتى
لا يحتاج الى التفسير ليوافق الاولين في الحروف الاصلية واذا كان شدة
الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بشانها المقتضی لبيان كل
منها في باب على حدة فوجب ترتيبها اى جعل الرسالة ثابتة على ثلاثة

ابواب



ابواب فعلى يتعلق به بلا تضمين هذا اذا حمل على المعنى اللغوي

وهو جعل الشئ متصفا بالرتوب وهو الثبوت وان حمل على العرفي

وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتاخير بعضها فلا بد له

من مفعول متعدد فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق على به باعتبار

تضمين معنى القصر او الاشتمال اى فوجب ترتيب اجزائها مقصورة

او مشتملة على ثلاثة ابواب او قصرها او اشتمالها عليها مرتبة

على اختلاف المذهبين فان الافاضل العظام اختلفوا في حقيقته

فقيل انه حذف متعلق ما هو اجنبي عن العامل المذكور واورد

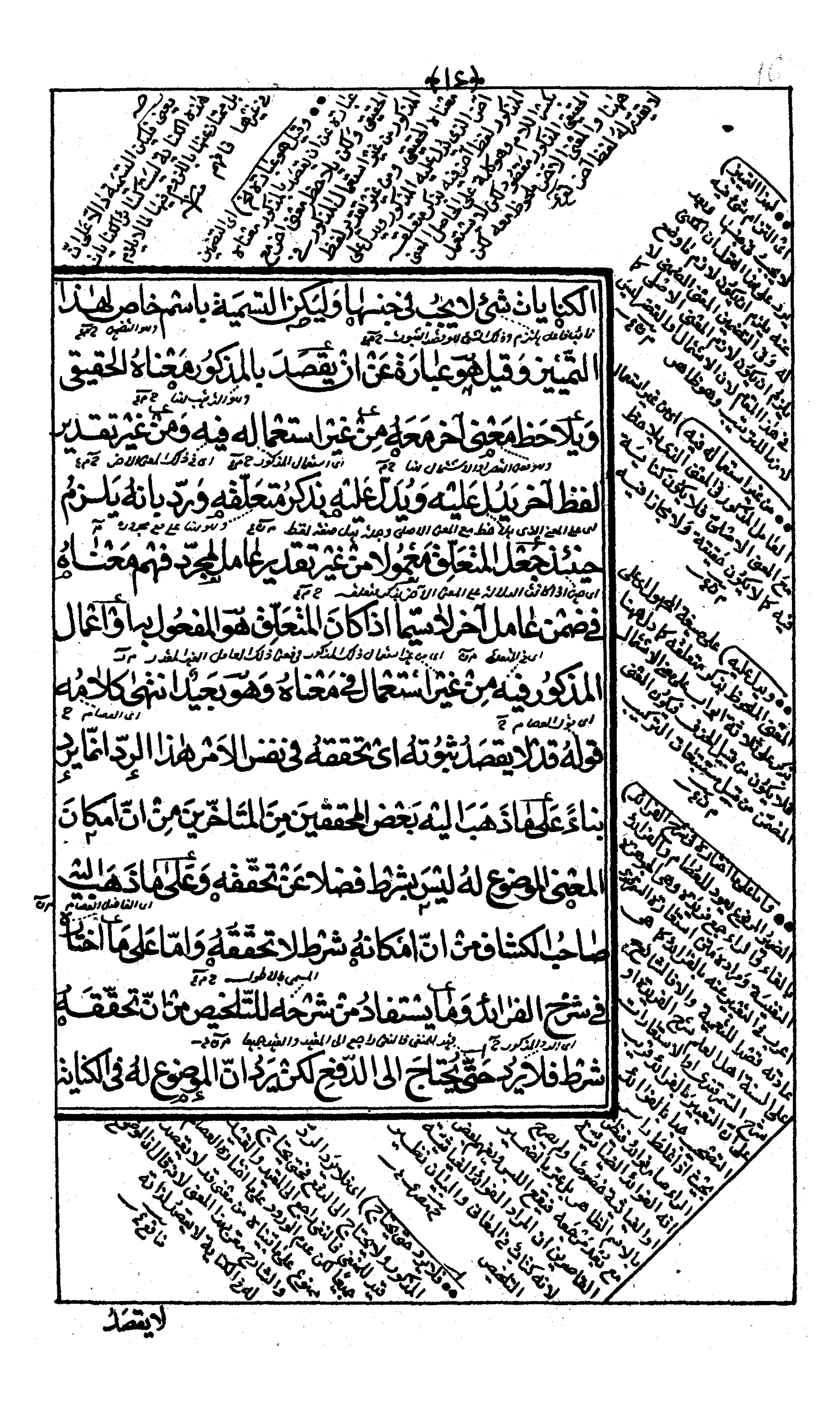
عليه انه حينئذ هو الحذف فلا معنى للتسمية بالتضمين ودفع

بانه لا بعد في تسمية قسم منه شائع في كلامهم باسم خاص

وقيل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبي ورد بان المعنى المكني

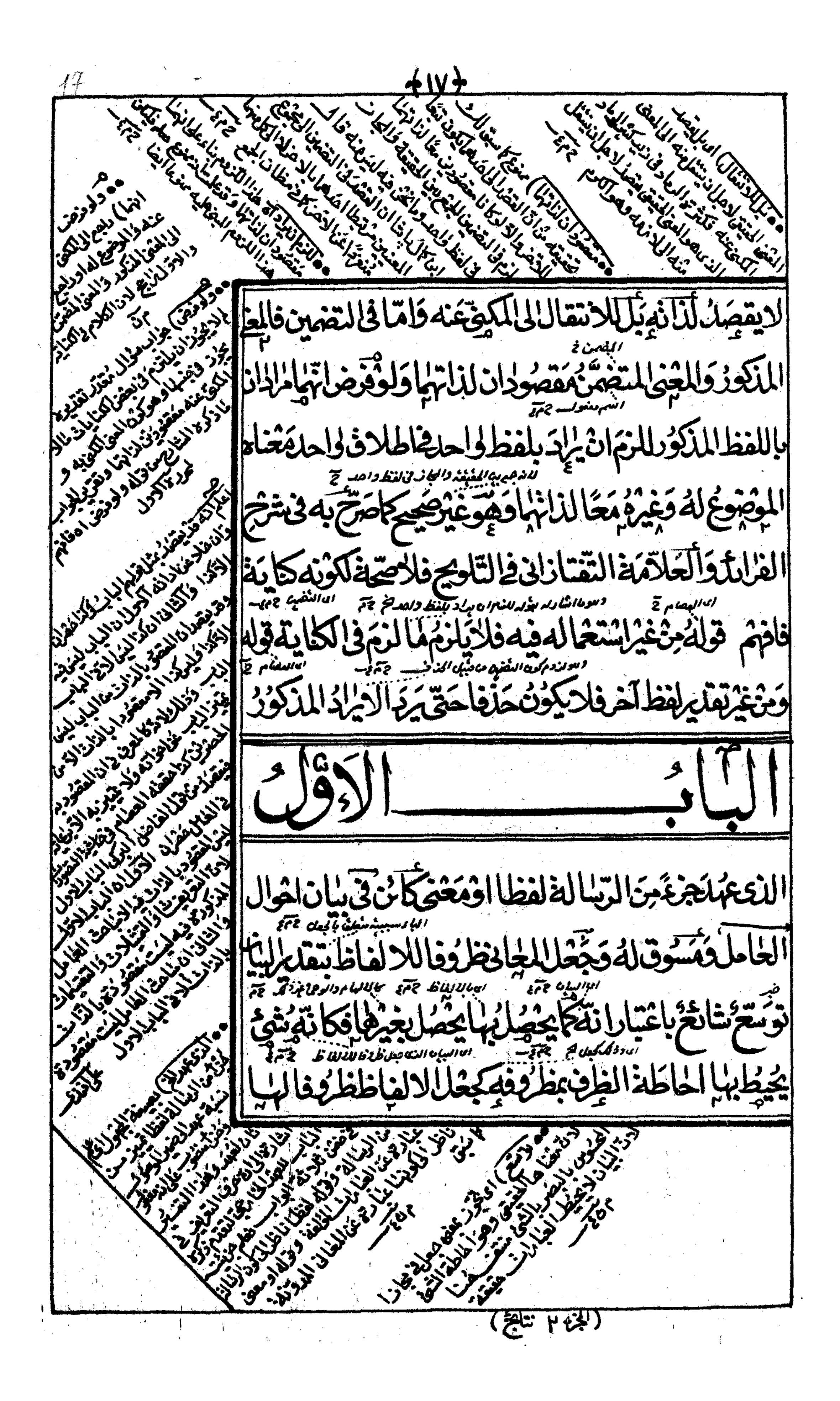
به قد لا يقصد ثبوته وفي التضمين لا بد من قصده فيتخالفان

ودفع ايضا بانه لا اتجاه له اذ لا بعد في ان يلتزم في بعض



الكنايات شئ لا يجب في جنسها وليكن التسمية باسم خاص لهذا
التمييز وقيل هو عبارة عن ان يقصد بالمذكور معناه الحقيقي
ويلاحظ معنى آخر معه من غير استعماله فيه ومن غير تقدير
لفظ آخر يدل عليه ويدل عليه بذكر متعلقه ورد بانه يلزم
حينئذ جعل المتعلق معمولا من غير تقدير عامل المجرد فهم معناه
في ضمن عامل آخر لا سيما اذا كان المتعلق هو المفعول به واعمال
المذكور فيه من غير استعمال في معناه وهو بعيد انتهى كلامه
قوله قد لا يقصد ثبوته اي تحققه في نفس الامر هذا الرد انما يرد
بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين من المتاخرين من ان امكان
المعنى الموضوع له ليس بشرط فضلا عن تحققه وعلى ما ذهب اليه
صاحب الكشاف من ان امكانه شرط لا تحققه واما على ما اختاره
في شرح الفرائد وما يستفاد من شرحه للتلخيص من ان تحققه
شرط فلا يرد حتى يحتاج الى الدفع لكن يرد ان الموضوع له في الكناية

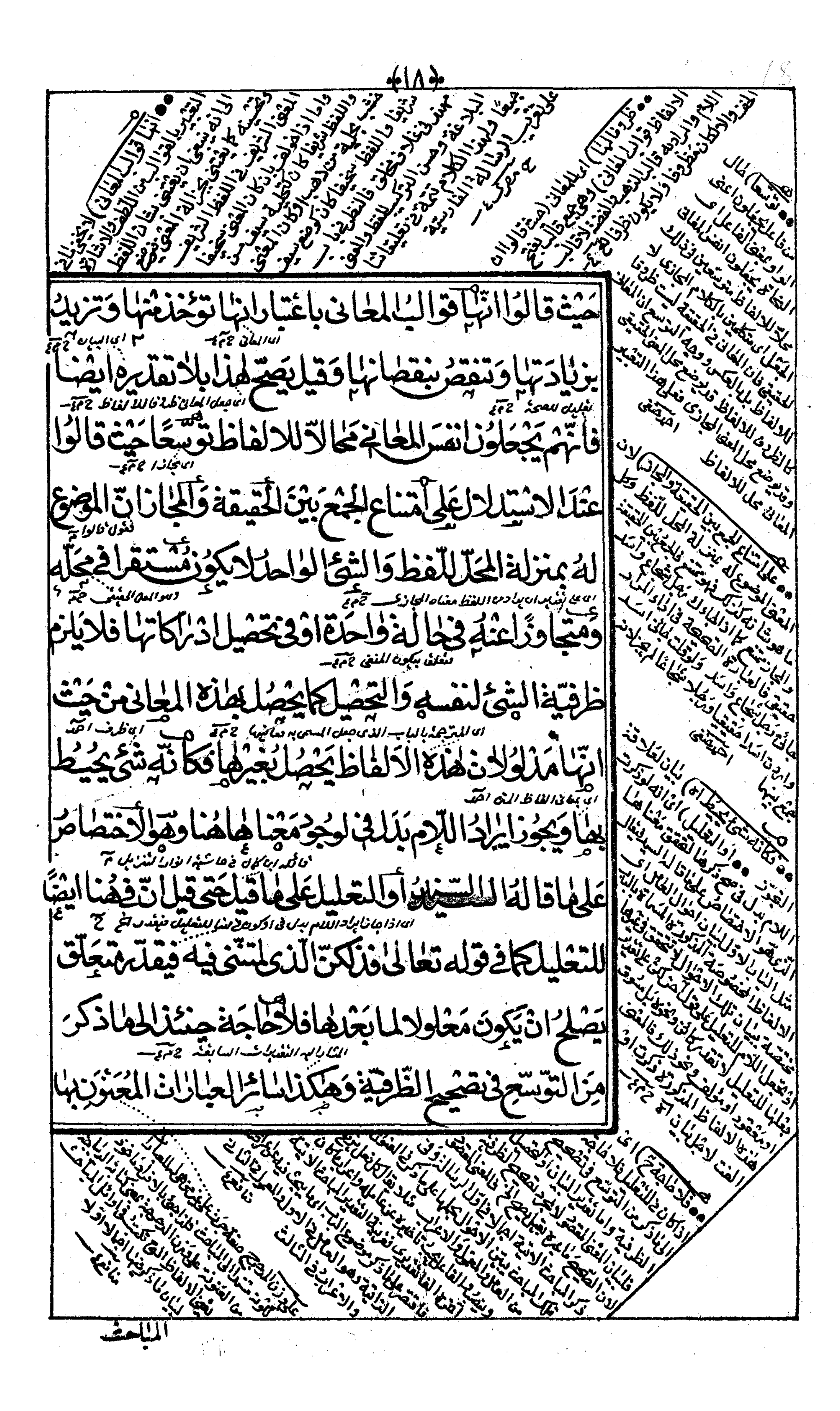
لا يقصد



لا يقصد لذاته بل للانتقال الى المكنى عنه واما فى التضمين فالمعنى
المذكور والمعنى المتضمن مقصودان لذاتهما ولو فرض انهما مرادان
باللفظ المذكور للزم ان يراد بلفظ واحد فى اطلاق واحد معناه
الموضوع له وغيره معا لذاتهما وهو غير صحيح كما صرح به فى شرح
الفرائد والعلامة التفتازانى فى التلويح فلا صحة لكونه كناية
فافهم قوله من غير استعماله فيه فلا يلزم ما لزم فى الكناية قوله
ومن غير تقدير لفظ آخر فلا يكون حذفا حتى يرد الايراد المذكور

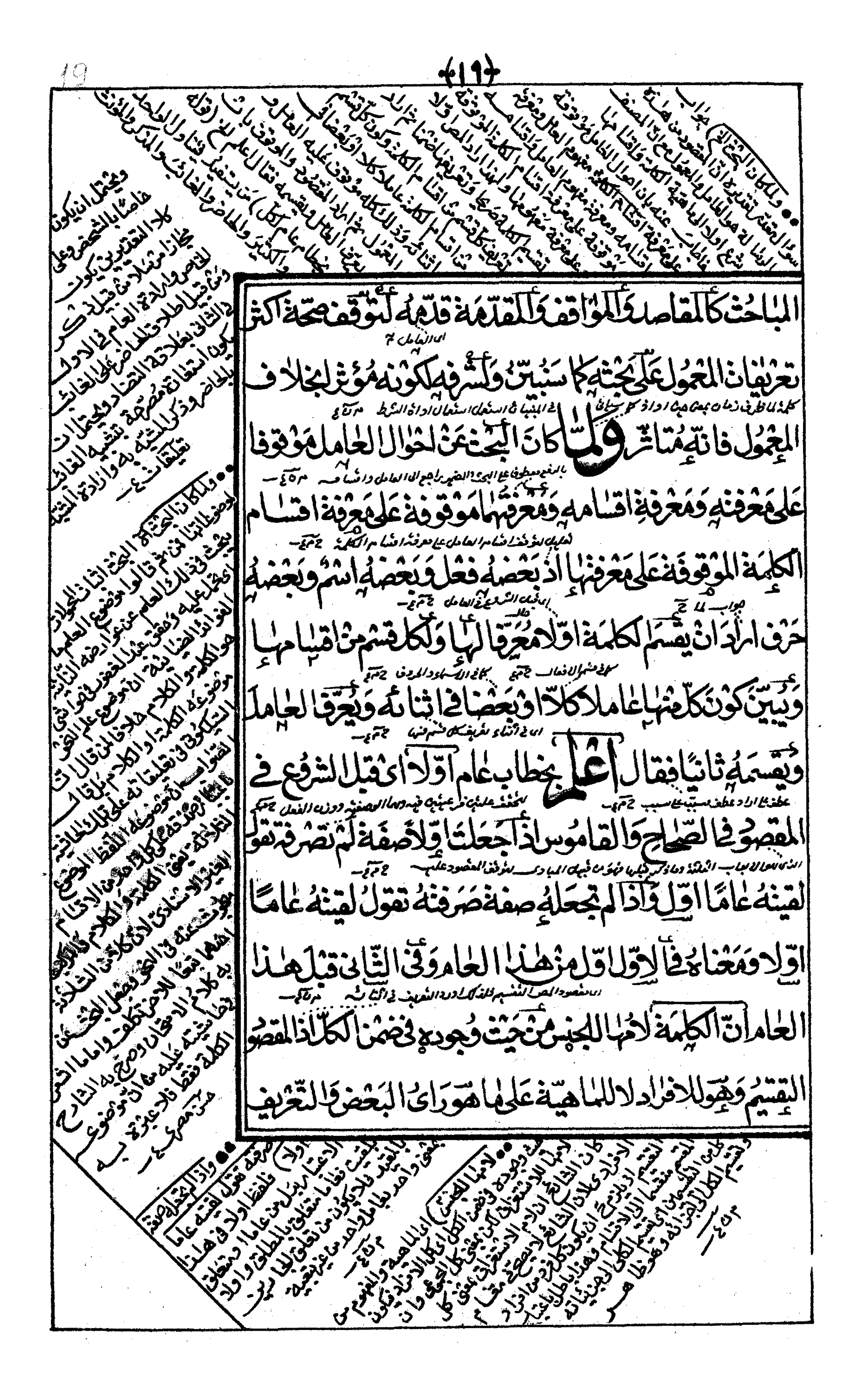
الباب الاول

الذى عهد جزء من الرسالة لفظا او معنى كائن فى بيان احوال
العامل ومسوق له وجعل المعانى ظروفا للالفاظ بتقدير البيان
توسع شائع باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها فكانه شيء
يحيط بها احاطة الظرف بمظروفه كجعل الالفاظ ظروفا لها



حيث قالوا انها قوالب المعاني باعتبار انها تؤخذ منها وتزيد
بزيادتها وتنقص بنقصانها وقيل يصح هذا بلا تقدير ايضا
فانهم يجعلون نفس المعاني محالا للالفاظ توسعا حيث قالوا
عند الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الموضوع
له بمنزلة المحل للفظ والشئ الواحد لا يكون مستقرا في محله
ومتجاوزا عنه في حالة واحدة او في تحصيل ادراكاتها فلا يلزم
ظرفية الشئ لنفسه والتحصيل كما يحصل بهذه المعاني من حيث
انها مدلول لان هذه الالفاظ يحصل بغيرها فكانه شئ يحيط
بها ويجوز ايراد اللام بدل في لوجود معناها ههنا وهو الاختصاص
على ما قاله السيد او التعليل على ما قيل حتى قيل ان في ههنا ايضا
للتعليل كما في قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه فيقدر متعلق
يصلح ان يكون معلولا لما بعدها فلا حاجة حينئذ الى ما ذكر
من التوسع في تصحيح الظرفية وهكذا سائر العبارات المعنون بها

المباحث



المباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة قدمه لتوقف صحة اكثر
تعريفات المعمول على بحثه كما سنبين ولشرفه لكونه مؤثرا بخلاف
المعمول فانه متأثر ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا
على معرفته ومعرفة اقسامه ومعرفتها موقوفة على معرفة اقسام
الكلمة الموقوفة على معرفتها اذ بعضه فعل وبعضه اسم وبعضه
حرف اراد ان يقسم الكلمة اولا ومعرفا لها ولكل قسم من اقسامها
ويبين كون كل منها عاملا كلا او بعضا في اثنائه ويعرف العامل
ويقسمه ثانيا فقال اعلم بخطاب عام اولا اي قبل الشروع في
المقصود في الصحاح والقاموس اذا جعلت ولا صفة لم تصرفه تقول
لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما
اولا ومعناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا
العام ان الكلمة لانها للجنس من حيث وجوده في ضمن الكل اذ المقصود
التقسيم وهو للافراد لا للماهية على ما هو راي البعض والتعريف



تبحي فعلى هذا في الضمير استخدام او من حيث هو هو واذا التقسيم كالتعريف

للماهية لا للافراد على ما حققه الفاضل العصام في اوائل شرحه

للكافية وتاؤها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة

الكلمة ولا تنافي بينها وبين الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث

وجوده في ضمن الفرد وانما التنافي بينها وبين المركب او بين الوحدة

الشخصية الجزئية والجنس ثم الكلمة والكلام ماخوذان من الكلم

بسكون اللام بمعنى الجرح للتاثير في القلوب قال الشيخ الرضي وهو

اشتقاق بعيد وهي الواو اعتراضية اللفظ هو في الاصل بمعنى الرمي

وفي العرف صوت من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وتعريفه

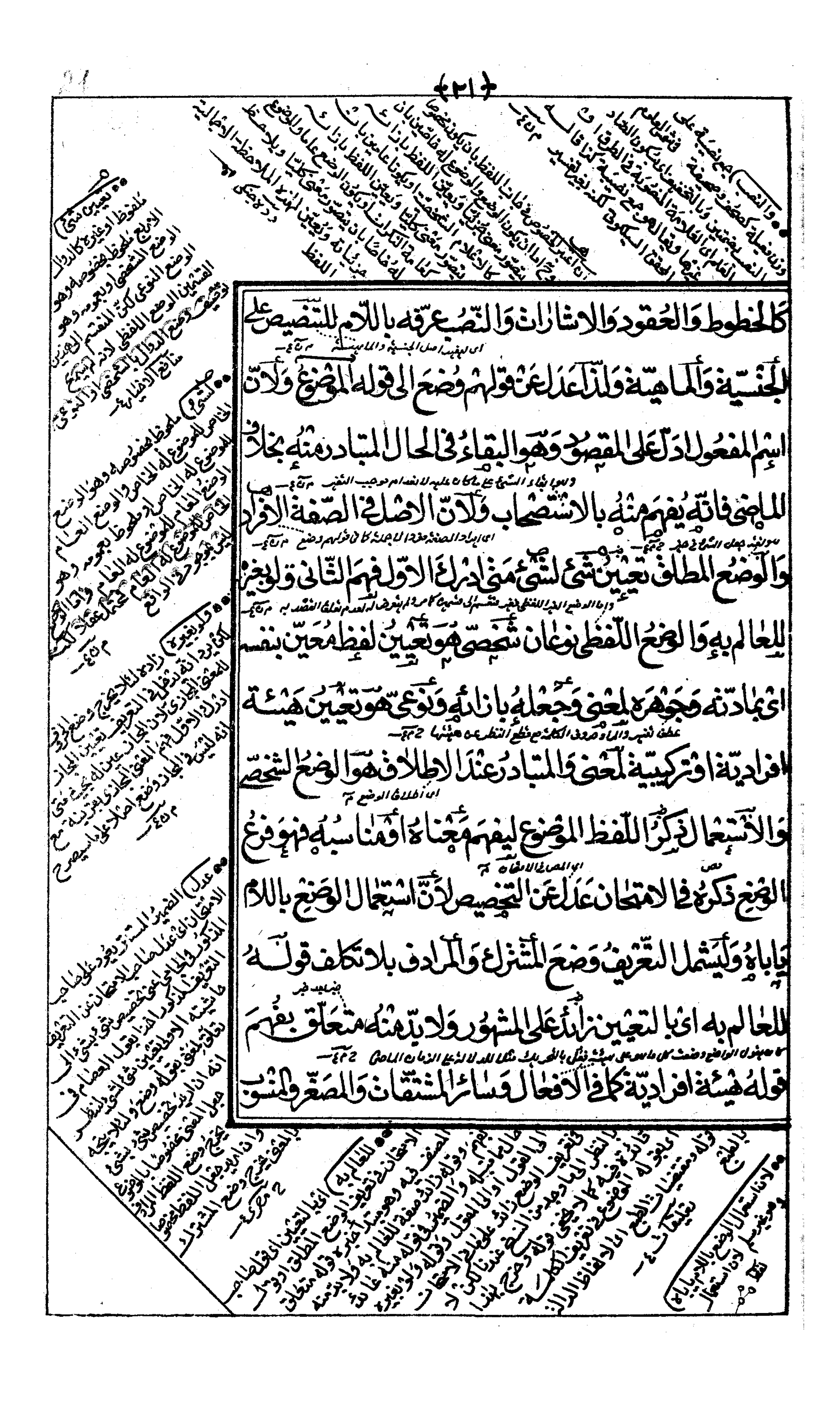
المشهور وهو ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما دوري لتوقف

التلفظ على اللفظ ولا مجال ههنا للجواب المشهور في امثاله وهو

كون المراد مما في التعريف لغويا لما عرفت انه الرمي فلا يصح تفسير

الاصطلاحي به كما لا يخفى كذا في الامتحان خرج بها الدوال الاربع

كالمخطوط



كالخطوط والعقود والاشارات والنصب عرّفه باللام للتنصيص على
الجنسية والماهية ولذا عدل عن قولهم وضع الى قوله الموضوع ولان
اسم المفعول ادل على المقصود وهو البقاء في الحال المتبادر منه بخلاف
الماضي فانه يفهم منه بالاستصحاب ولان الاصل في الصفة الافراد
والوضع المطلق تعيين شيء لشيء متى ادرك الاول فهم الثاني ولو بغيره
للعالم به والوضع اللفظي نوعان شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه
اي بمادته وجوهره لمعنى وجعله بازائه ونوعي هو تعيين هيئة
افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الوضع الشخصي
والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبه فهو فرع
الوضع ذكره في الامتحان عدل عن التخصيص لان استعمال الوضع باللام
يأباه وليشمل التعريف وضع المشترك والمرادف بلا تكلف قوله
للعالم به اي بالتعيين ابدًا على المشهور ولا بد منه متعلق بفهم
قوله هيئة افرادية كما في الافعال وسائر المشتقات والمصغر والمنسوب

والمثنى والمجموع قوله او تركيبية كما في المركبات كلامية او غيرها وخرج

بهذا القيد المهملات كالديز والميز ومقتضيات الطبع كاح والمحرفات

عن الوضع غلطا كالميشوم المحرف عن المشؤم فان المحرف الاول لم يقصد

جعله لمعنى بل قصده به بتوهم انه مجعول له وبقي الحرف لان احتياجه

الى متعلقه في الدلالة وفهم معناه لا في التعيين والجعل المذكورين

فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع واما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا

ولا نوعيا نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع

لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا وجدت علاقة من العلاقات المعتبرة

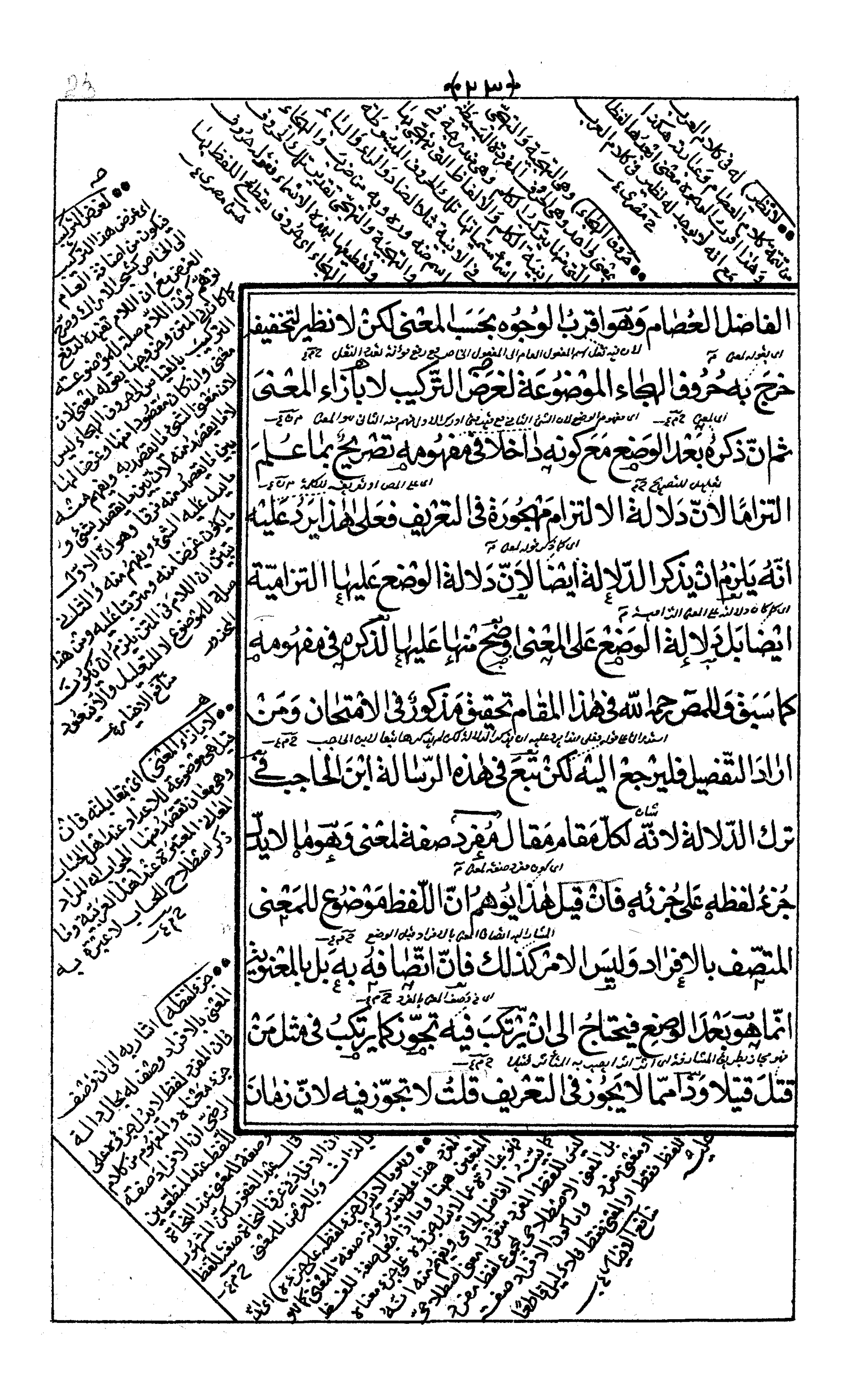
لكن هذا استعمال لا وضع ولو قيل نسميه وضعا فلا مشاحة في

الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة والاستعمال يعمها و

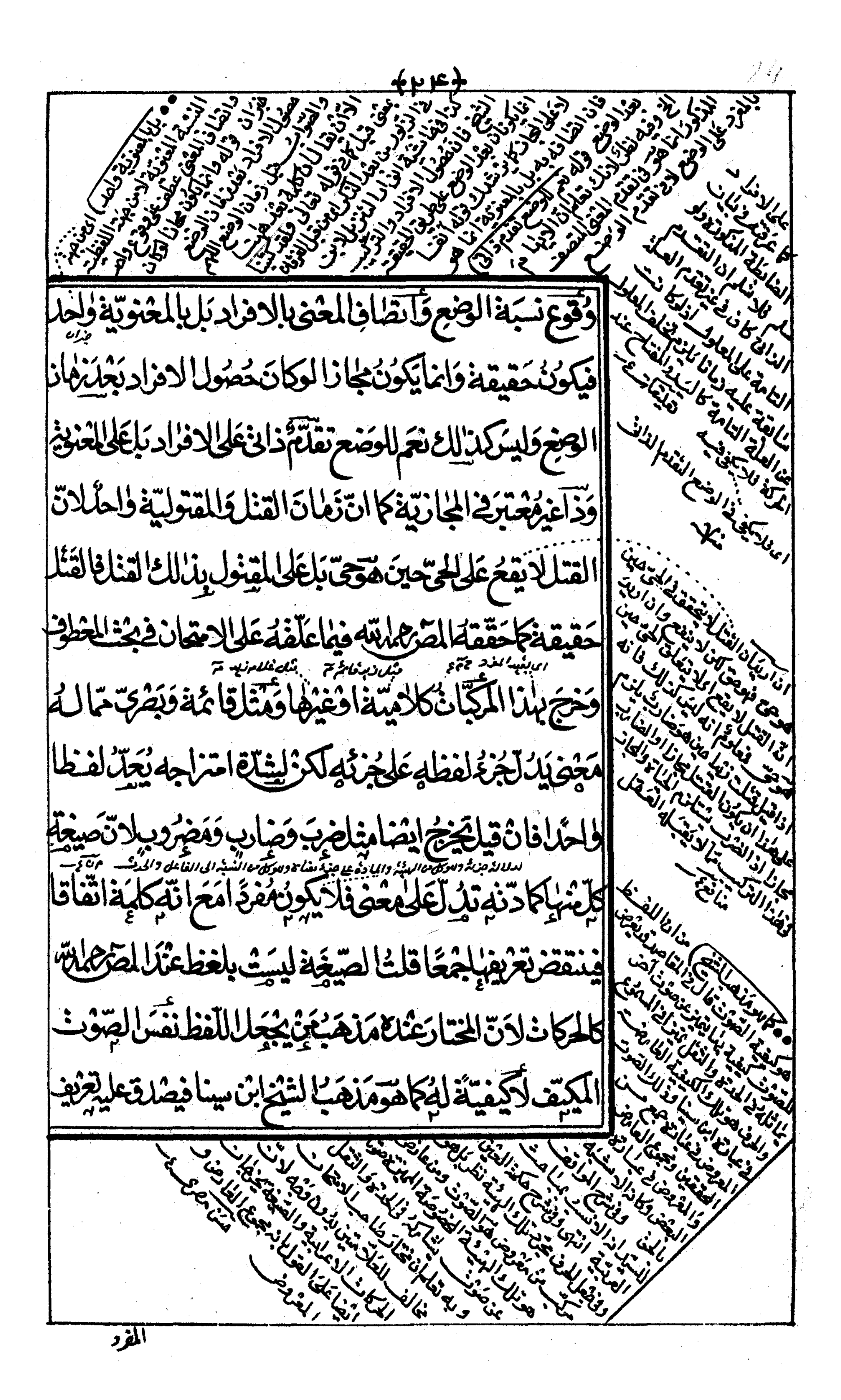
المجاز والكناية لمعنى هو في الاصل مصدر ميمي ثم نقل ابتداء او بعد

جعله بمعنى المفعول الى ما يقصد بشيء او اسم زمان او مكان ثم نقل

اليه او اسم مفعول وفي الاصل معنى كمرمي ثم خفف فنقل قال

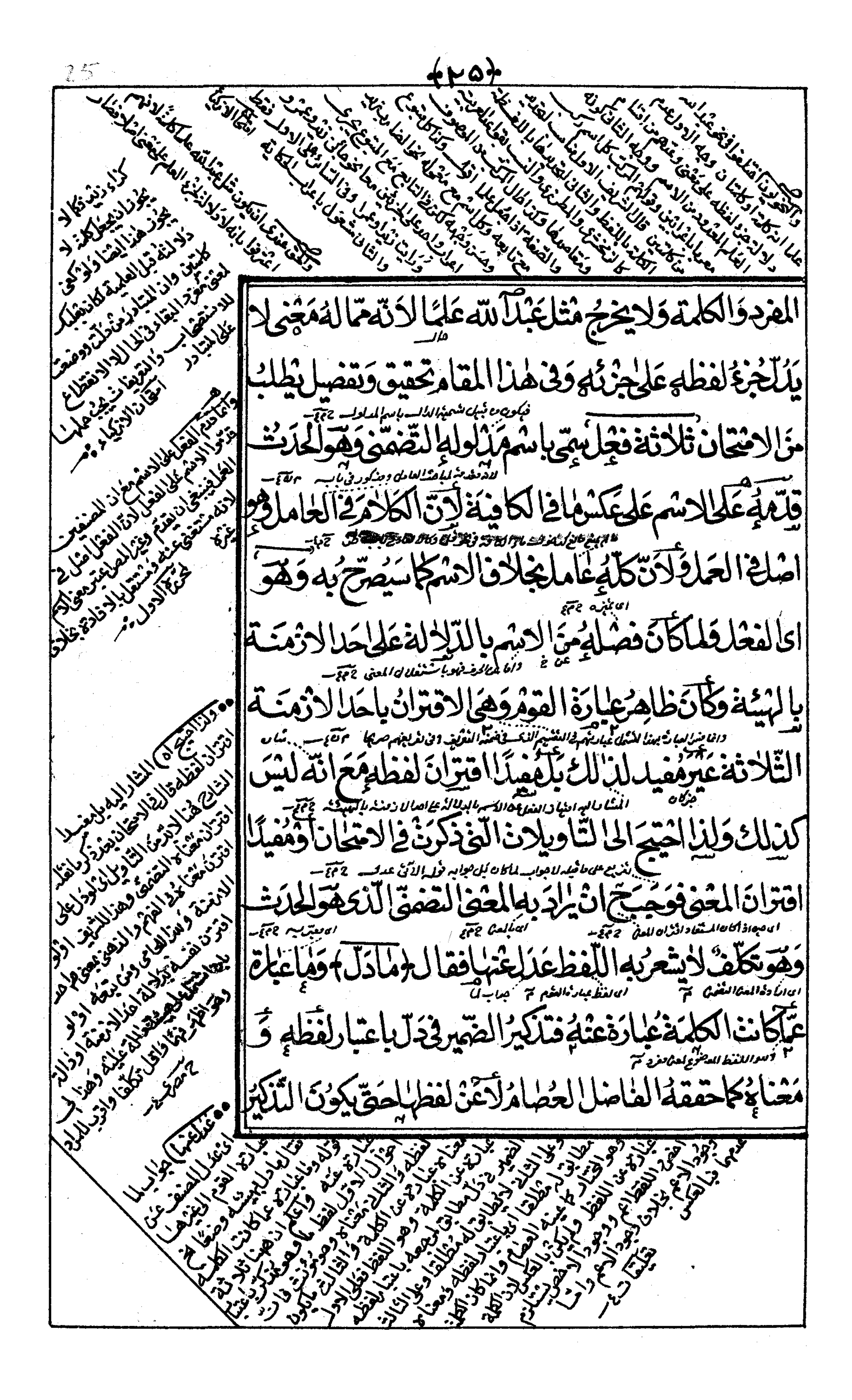


الفاضل العصام وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظير لتخفيف
خرج به حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى
ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه داخلا في مفهومه تصريح بما علم
التزاما لان دلالة الالتزام مهجورة في التعريف فعلى هذا يرد عليه
انه يلزم ان يذكر الدلالة ايضا لان دلالة الوضع عليها التزامية
ايضا بل دلالة الوضع على المعنى اوضح منها عليها الذكر في مفهومه
كما سبق وللمص رحمه الله في هذا المقام تحقيق مذكور في الامتحان ومن
اراد التفصيل فليرجع اليه لكن تبع في هذه الرسالة ابن الحاجب في
ترك الدلالة لانه لكل مقام مقال المفرد صفة للمعنى وهو ما لا يدل
جزء لفظه على جزئه فان قيل هذا يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى
المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصافه به بل بالمعنوية
انما هو بعد الوضع فيحتاج الى ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من
قتل قتيلا وذا ما لا يجوز في التعريف قلت لا تجوز فيه لان زمان

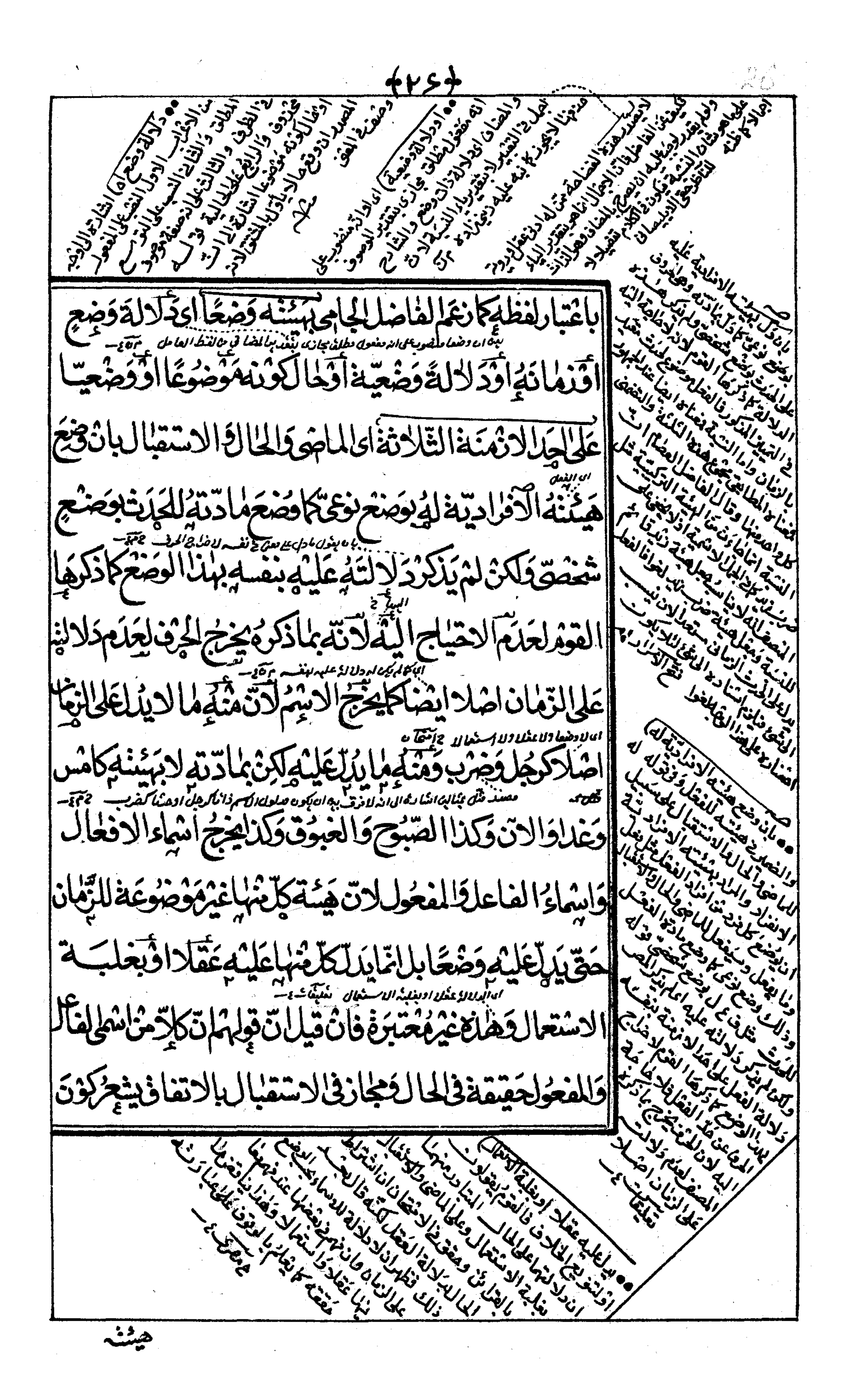


وقوع نسبة الوضع واتصاف المعنى بالافراد بل بالمعنوية والحدة
فيكون حقيقة وانما يكون مجازا لو كان حصول الافراد بعد هذا
الوضع وليس كذلك نعم للوضع تقدم ذاتي على الافراد بل على المعنوية
وذا غير معتبر في المجازية كما ان زمان القتل والمقتولية واحد لان
القتل لا يقع على الحي حين هو حي بل على المقتول بذلك القتل فالقتل
حقيقة كما حققه المص رحمه الله فيما علقه على الامتحان في بحث المحذوف
وخرج بهذا المركبات كلامية او غيرها ومثل قائمة وبصري حمال له
معنى يدل جزء لفظه على جزء معناه لكن لشدة امتزاجه يعد لفظا
واحدا فان قيل يخرج ايضا مثل ضرب وضارب ومضروب لان صيغة
كل منها كمادته تدل على معنى فلا يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا
فينتقض تعريفها جمعا قلت الصيغة ليست بلفظ عند المص رحمه الله
كالحركات لان المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ نفس الصوت
المكيف لا كيفية له كما هو مذهب الشيخ ابن سينا فيصدق عليه تعريف

المفرد

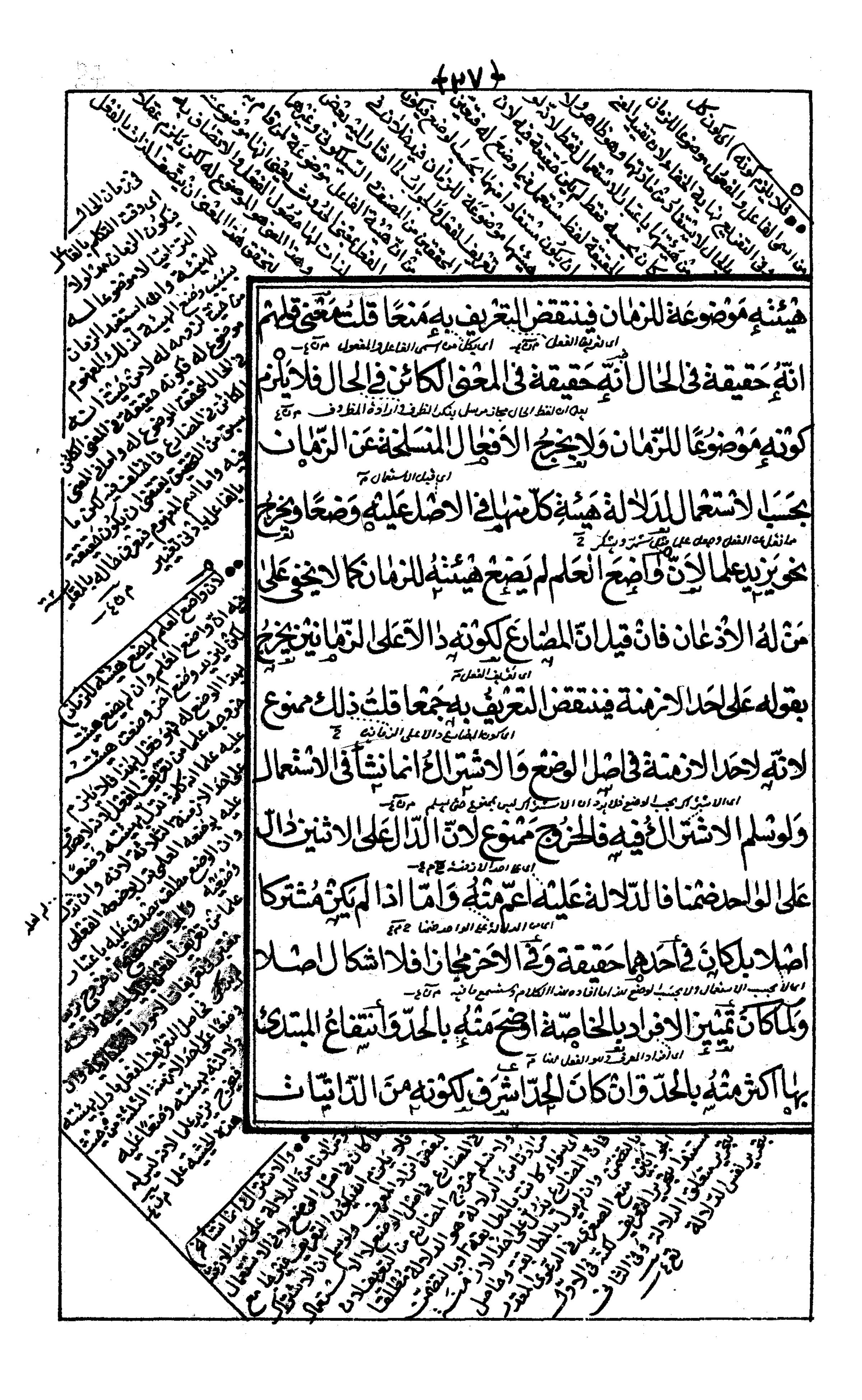


المفرد والكلمة ولا يخرج مثل عبد الله علما لانه مما له معنى لا
يدل جزء لفظه على جزئه وفي هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب
من الامتحان ثلاثة فعل سمي باسم مدلوله التضمني وهو الحدث
قدمه على الاسم على عكس ما في الكافية لان الكلام في العامل وهو
اصل في العمل ولان كله عامل بخلاف الاسم كما سيصرح به وهو
اي الفعل ولما كان فصله من الاسم بالدلالة على احد الازمنة
بالهيئة وكان ظاهر عبارة القوم وهي الاقتران باحد الازمنة
الثلاثة غير مفيد لذلك بل مفيدا اقتران لفظه مع انه ليس
كذلك ولذا احتيج الى التاويلات التي ذكرت في الامتحان او مفيدا
اقتران المعنى فوجب ان يراد به المعنى التضمني الذي هو الحدث
وهو تكلف لا يشعر به اللفظ عدل عنها فقال (ما دل) وما عبارة
عما كانت الكلمة عبارة عنه فتذكير الضمير في دل باعتبار لفظه و
معناه كما حققه الفاضل العصام لا عن لفظها حتى يكون التذكير



باعتبار لفظه كما زعم الفاضل الجامي بهيئته وضعا اي دلالة وضع
اوزمانه او دلالة وضعية او حال كونه موضوعا او وضعيا
على احد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال بان وضع
هيئته الافرادية له بوضع نوعي كما وضع مادته للحدث بوضع
شخصي ولكن لم يذكر دلالته عليه بنفسه بهذا الوضع كما ذكرها
القوم لعدم الاحتياج اليه لانه بما ذكره يخرج الحرف لعدم دلالته
على الزمان اصلا ايضا كما يخرج الاسم لان منه ما لا يدل على الزمان
اصلا كرجل وضرب ومنه ما يدل عليه لكن بمادته لا بهيئته كامس
وغدا والآن وكذا الصبوح والغبوق وكذا يخرج اسماء الافعال
واسماء الفاعل والمفعول لان هيئة كل منها غير موضوعة للزمان
حتى يدل عليه وضعا بل انما يدل كل منها عليه عقلا او بغلبة
الاستعمال وهذه غير معتبرة فان قيل ان قولهم ان كلا من اسمي الفاعل
والمفعول حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال بالاتفاق يشعر كون

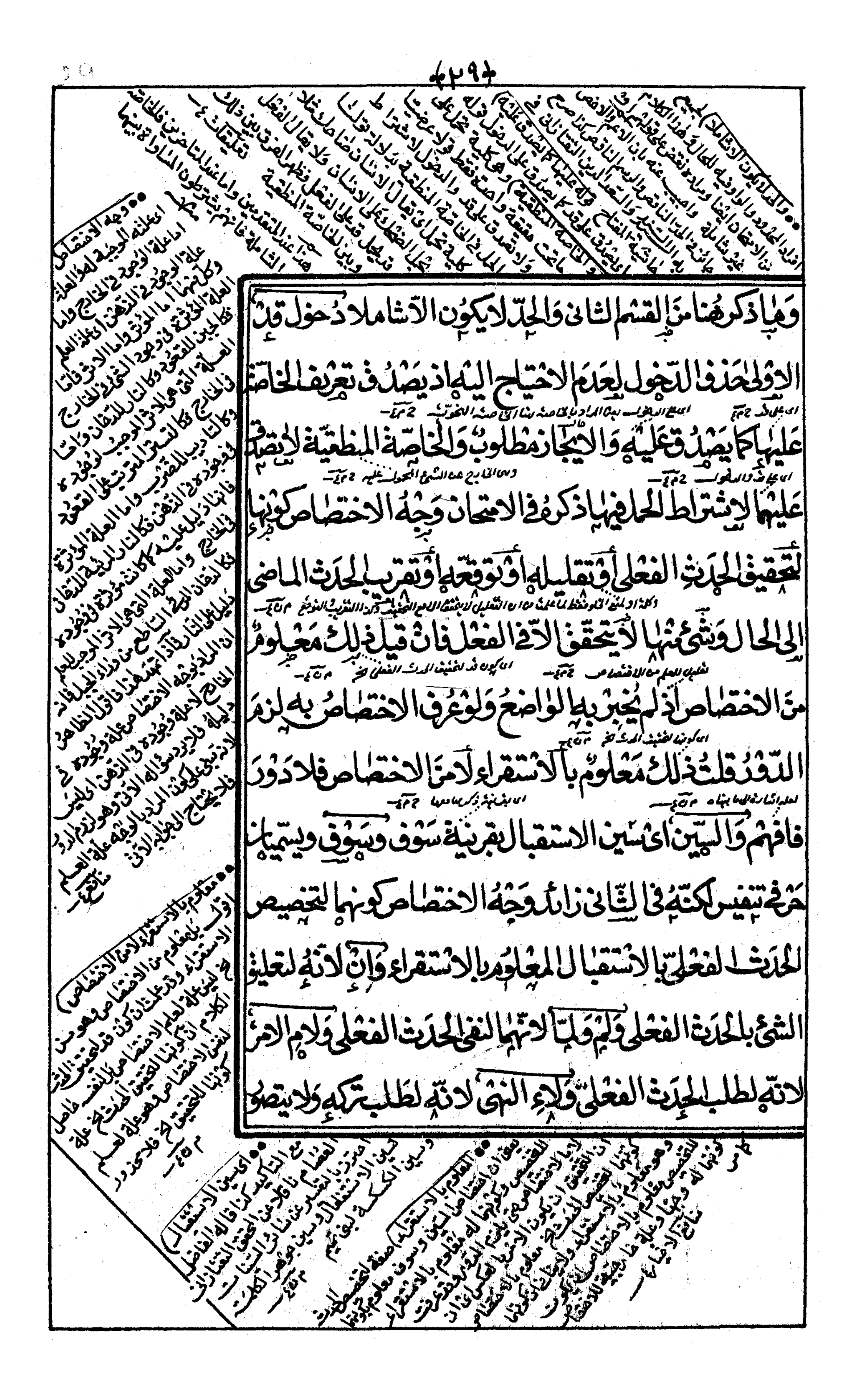
هيئته



هيئته موضوعة للزمان فينتقض التعريف به منعا قلت معنى قولهم
انه حقيقة في الحال انه حقيقة في المعنى الكائن في الحال فلا يلزم
كونه موضوعا للزمان ولا يخرج الافعال المنسلخة عن الزمان
بحسب الاستعمال للدلالة هيئة كل منها في الاصل عليه وضعا ويخرج
نحو يزيد علما لان واضع العلم لم يضع هيئته للزمان كما لا يخفى على
من له الاذعان فان قيل ان المضارع لكونه دالا على الزمانين يخرج
بقوله على احد الازمنة فينتقض التعريف به جمعا قلت ذلك ممنوع
لانه لاحد الازمنة في اصل الوضع والاشتراك انما نشأ في الاستعمال
ولو سلم الاشتراك فيه فالخروج ممنوع لان الدال على الاثنين دال
على الواحد ضمنا فالدلالة عليه اعم منه واما اذا لم يكن مشتركا
اصلا بل كان في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا فلا اشكال اصلا
ولما كان تمييز الافراد بالخاصة اوضح منه بالحد وانتفاع المبتدى
بها اكثر منه بالحد وان كان الحد اشرف لكونه من الذاتيات

وأنفع في نفسه لإفادته لتميز الذاتي ولذا قدم قال ومن خواصه
خبر مقدم على المبتدأ وهو دخول قد أي بعض خواص الفعل لا كلها
دخول المجموع هذه الأشياء الثمانية وهذا مبني على أن يكون الواو
لعطف الجزء على الجزء فالعطف قبل الحكم أو على أن حق المبتدأ التقديم
مع ما يتعلق به فيقدر معه مقدما فيكون الخبر المجموع كما إذا كان
معه مقدما لفظا كزيد وعمرو وبكر في الدار وأن من للتبعيض
وإلا فلا دليل على بعضية المجموع التي هي المقصودة بل على بعضية
كل منه على تقدير كون من للتبعيض وحده وهي ليست بمرادة لكونها
من أوضح الواضحات وعلى تقدير عدمه أيضا فلا دليل عليها أيضا
في اللفظ وإن حصلت بالمشاهدة وإنما قلنا إن دخول المجموع بعض
منها لأن منها ما لم يذكرها كتاء التأنيث الساكنة والضمير المرفوع
البارز المتصل ونون التأكيد وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما
يختص به ولا يوجد في غيره وهي إما شاملة لجميع أفراده أو غير شاملة

وما ذكر



وما ذكر هنا من القسم الثاني والحد لا يكون الا شاملا دخول قد

الاولى الحذف الدخول لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق في تعريف الخاصة

عليها كما يصدق عليه والايجاز مطلوب والخاصة المنطقية لا يصدق

عليها لاشتراط الحمل فيها ذكر في الامتحان وجه الاختصاص كونها

لتحقيق الحدث الفعلي او تقليله او توقعه او تقريب الحدث الماضي

الى الحال وشيء منها لا يتحقق الا في الفعل فان قيل ذلك معلوم

من الاختصاص اذ لم يخبر بها الواضع ولو عرف الاختصاص به لزم

الدور قلت ذلك معلوم بالاستقراء لا من الاختصاص فلا دور

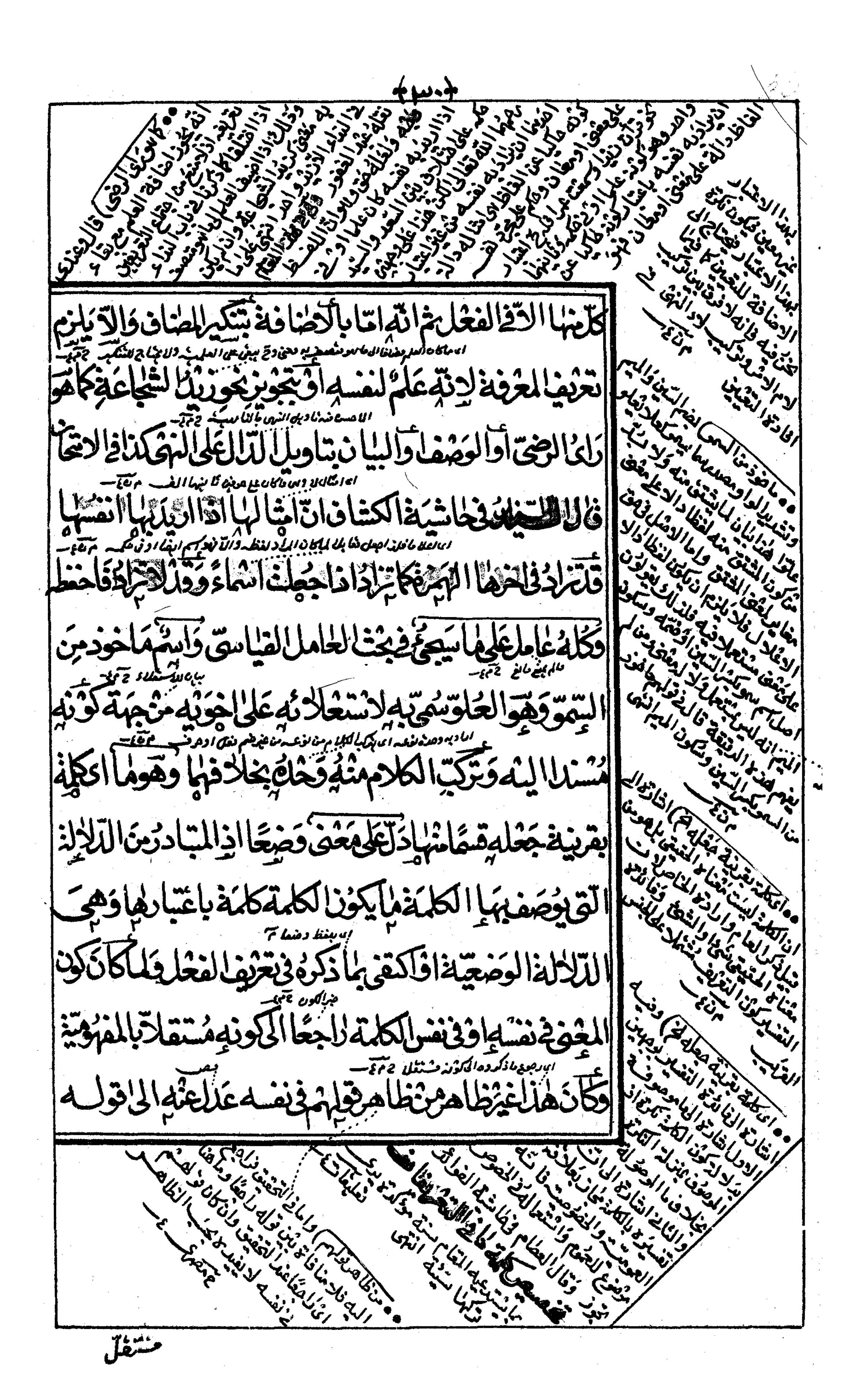
فافهم والسين اي سين الاستقبال بقرينة سوف وسوف ويسميان

حرفي تنفيس لكنه في الثاني زائد وجه الاختصاص كونهما لتخصيص

الحدث الفعلي بالاستقبال المعلوم بالاستقراء وان لانه لتعليق

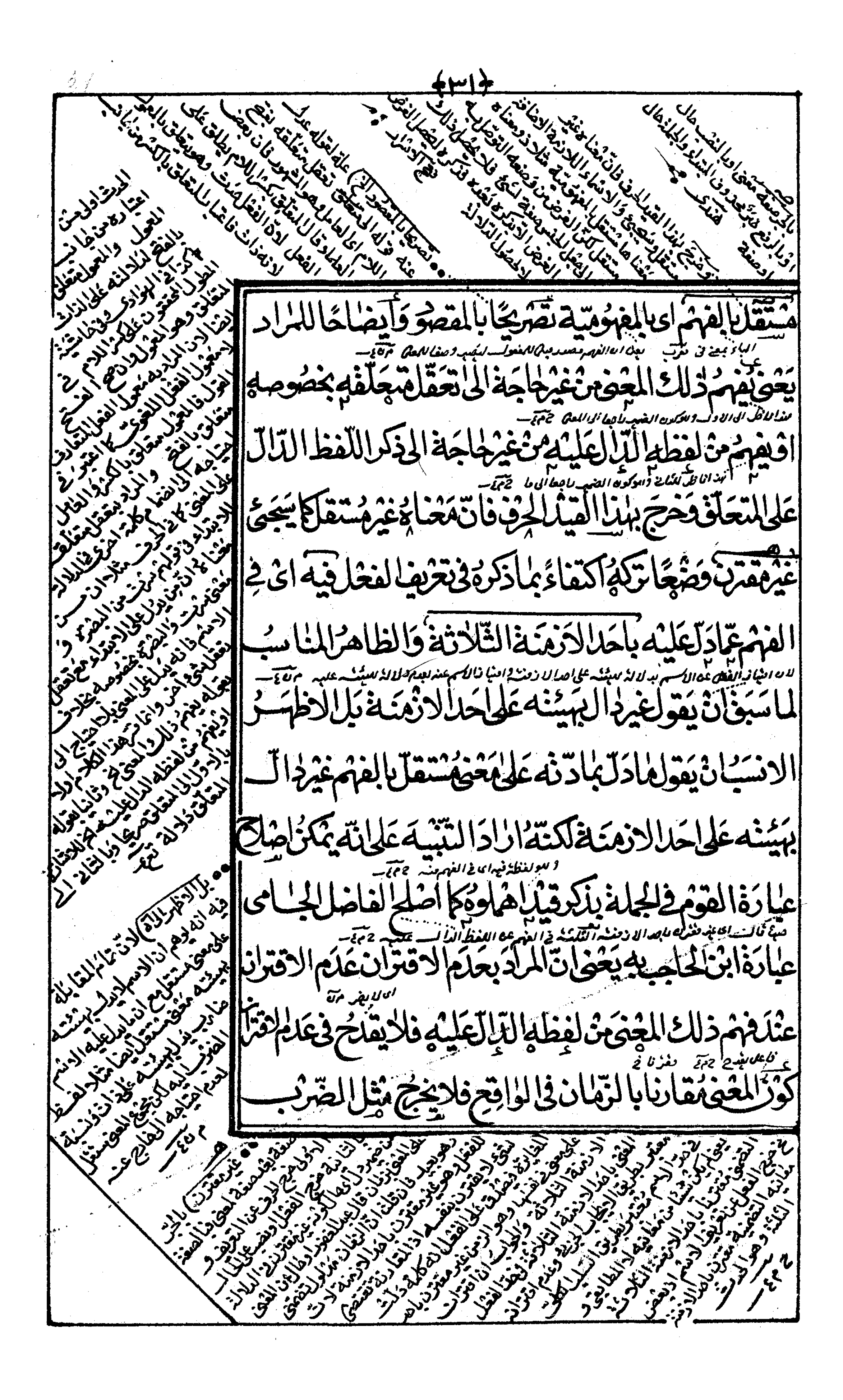
الشيء بالحدث الفعلي ولم ولما لانهما لنفي الحدث الفعلي ولام الامر

لانه لطلب الحدث الفعلي ولاء النهي لانه لطلب تركه ولا يتصور



كلّ منها الا في الفعل ثم انه اما بالاضافة بتنكير المضاف والا يلزم
تعريف المعرفة لانه علم لنفسه او بتجويز نحو زيد لشجاعة كما هو
راي الرضي او الوصف والبيان بتاويل الدال على النهي كذا في الامتحان
قال السيد في حاشية الكشاف ان امثالها اذا اريد بها انفسها
قد تزاد في اخرها الياء فكما تزاد اذا جعلت اسماء وقد لا تزاد فاحفظ
وكله عامل على ما سيجيء في بحث العامل القياسي واسم ماخوذ من
السمو وهو العلو سمي به لاستعلائه على اخويه من جهة كونه
مسندا اليه وتركيب الكلام منه وحده بخلافهما وهو ما اي كلمة
بقرينة جعله قسما منها دل على معنى وضعا اذ المتبادر من الدلالة
التي يوصف بها الكلمة ما يكون لكلمة كلمة باعتبارها وهي
الدلالة الوضعية فاكتفى بما ذكره في تعريف الفعل فلما كان كون
المعنى في نفسه او في نفس الكلمة راجعا الى كونه مستقلا بالمفهومية
وكان هذا غير ظاهر من ظاهر قولهم في نفسه عدل عنه الى قوله

مستقل



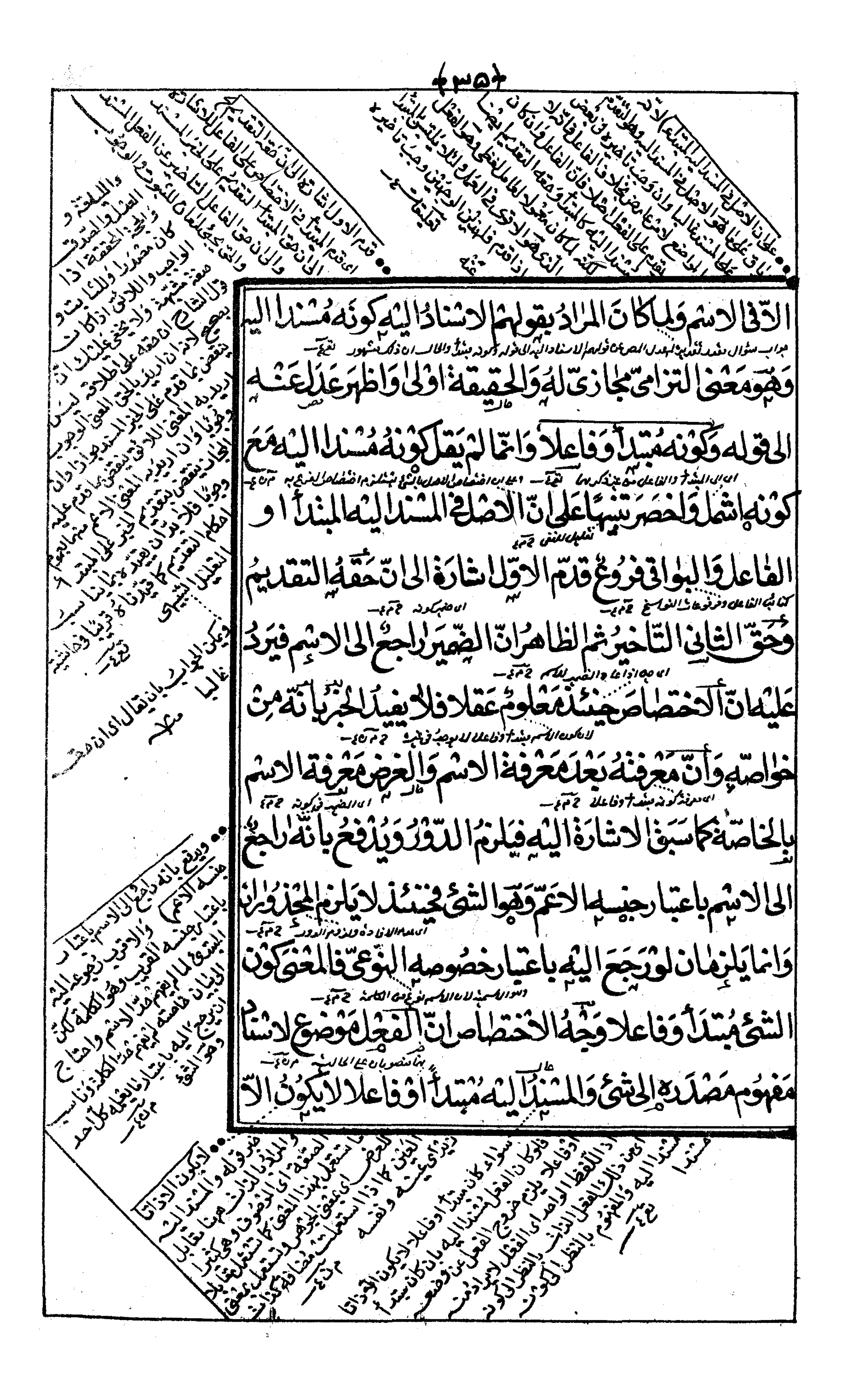
مستقل بالفهم اي بالمفهومية تصريحا بالمقصود وايضاحا للمراد
يعني يفهم ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل متعلقه بخصوصه
او يفهم من لفظه الدال عليه من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال
على المتعلق وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل كما سيجيء
غير مقترن وضعا تركه اكتفاء بما ذكره في تعريف الفعل فيه اي في
الفهم عما دل عليه باحد الازمنة الثلاثة والظاهر المناسب
لما سبق ان يقول غير ذي الهيئة على احد الازمنة بل الاظهر
الانسب ان يقول ما دل بمادته على معنى مستقل بالفهم غير ذي ال
بهيئته على احد الازمنة لكنه اراد التنبيه على انه يمكن اصلاح
عبارة القوم في الجملة بذكر قيد اهملوه كما اصلح الفاضل الجامي
عبارة ابن الحاجب به يعني ان المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران
عند فهم ذلك المعنى من لفظه الدال عليه فلا يقدح في عدم الاقتران
كون المعنى مقارنا بالزمان في الواقع فلا يخرج مثل الضرب

والضارب مع ان الضرب انما يقع في احد الازمنة فيقترن به
في الواقع لكونه غير مقترن في الفهم ولا كونه مفهوما قبل فهم
الزمان من لفظ اخر او بعده فلا يخرج مثل ضارب في قولنا زيد
ضارب امس او في الماضي زيد ضارب وخرج بهذا القيد الفعل
ودخل به ما خرج عن حد الفعل مثل رجل وزمان وامس ورويد
ومن خواصه تذكر ما ذكر في الفعل دخول التنوين وهو نون ساكنة
تتبع حركة الاخر لا للتاكيد والمراد به ما سوى الترنم والغالي
فانهما غير مختصين بالاسم ولم يستثنهما كما استثنى البيضاوي
لانهما لكونهما في غاية الندرة لا يردان عند الاطلاق فصح
به في الامتحان اما اختصاص تنوين التمكن فلانه لتمكن مدخوله
اي لتقرره واصالته في الاعراب الذي لا يوجد في الحرف اصلا
ولا في الفعل اصالة واما اختصاص تنوين التنكير فلانه لتنكير
المعنى المطابقي المستقل وهو لا يوجد الا في الاسم وقد عرفت

ان ذلك

ان ذلك معلوم بالاستقراء واما اختصاص تنوين العوض عن
المضاف اليه فلاختصاص الاضافة به وسيجئ وجهه واما
اختصاص تنوين المقابلة فلانه لمقابلة نون جمع المذكر السالم
الذى لا يوجد الا فى الاسم فانه لما وجد فيه حرف يسقط بالاضافة
جعل فى مقابلته فى جمع المؤنث السالم حرف يسقط بها ليكون
الفرع على وتيرة الاصل فلا يوجد الا فى جمع المؤنث السالم الذى
لا يوجد الا فى الاسم بشهادة الاستقراء هذا على رأى ابن الحاجب
وانكر الزمخشرى تنوين المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الى
الامتحان وحرف الجر لانه لافضاء معنى الفعل او شبهه الى
الاسم والمأول به فلا يدخل الا اياهما ورد بان هذا منقوض
بالهمزة وتضعيف العين اللذين للتعدية فانهما مع كونهما للافضاء
يدخلان الفعل فلا يصح جعل الافضاء وجها للاختصاص
وكونهما جزأ من حروف المبانى وحرف الجر كلمة لا يدفع هذا كما لا يخفى

لوجود الافضاء فى كل منها ولو سلم ذلك فالافضاء انما يوجد
فى البعض دون الكل كما يجيئ والمقصود بيان اختصاص الكل دون
البعض فلا يتم التقريب والمختار عند المصنف رحمه الله فى وجه
الاختصاص فيه وفى امثاله الاستقراء ليس الا كما صرح به
فى الامتحان ولام التعريف وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم
ارادوا به لام التعريف واعتمدوا فى ذلك على الاشتهار وقد
نبه فى الامتحان انه لا يكون قرينة للمبتدى ثم ان فى هذا
اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان حرف
التعريف هو اللام وحده زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء
بالساكن لا ما ذهب اليه المبرد من انه الهمزة وحدها زيد عليها
اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ولا ما ذهب اليه
الخليل من انه كلاهما وجه الاختصاص انه لتعيين المعنى
المطابقى المستقل بالمفهومية بشهادة الاستقراء وهو لا يوجد



الا في الاسم ولما كان المراد بقولهم الاسناد اليه كونه مسندا اليه

وهو معنى التزامي مجازي له والحقيقة اولى واظهر عدل عنه

الى قوله وكونه مبتدأ او فاعلا وانما لم يقل كونه مسندا اليه مع

كونه اشمل واخصر تنبيها على ان الاصل في المسند اليه المبتدأ او

الفاعل والبواقي فروع قدم الاول اشارة الى ان حقه التقديم

وحق الثاني التاخير ثم الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم فيرد

عليه ان الاختصاص حينئذ معلوم عقلا فلا يفيد الخبر بانه من

خواصه وان معرفته بعد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم

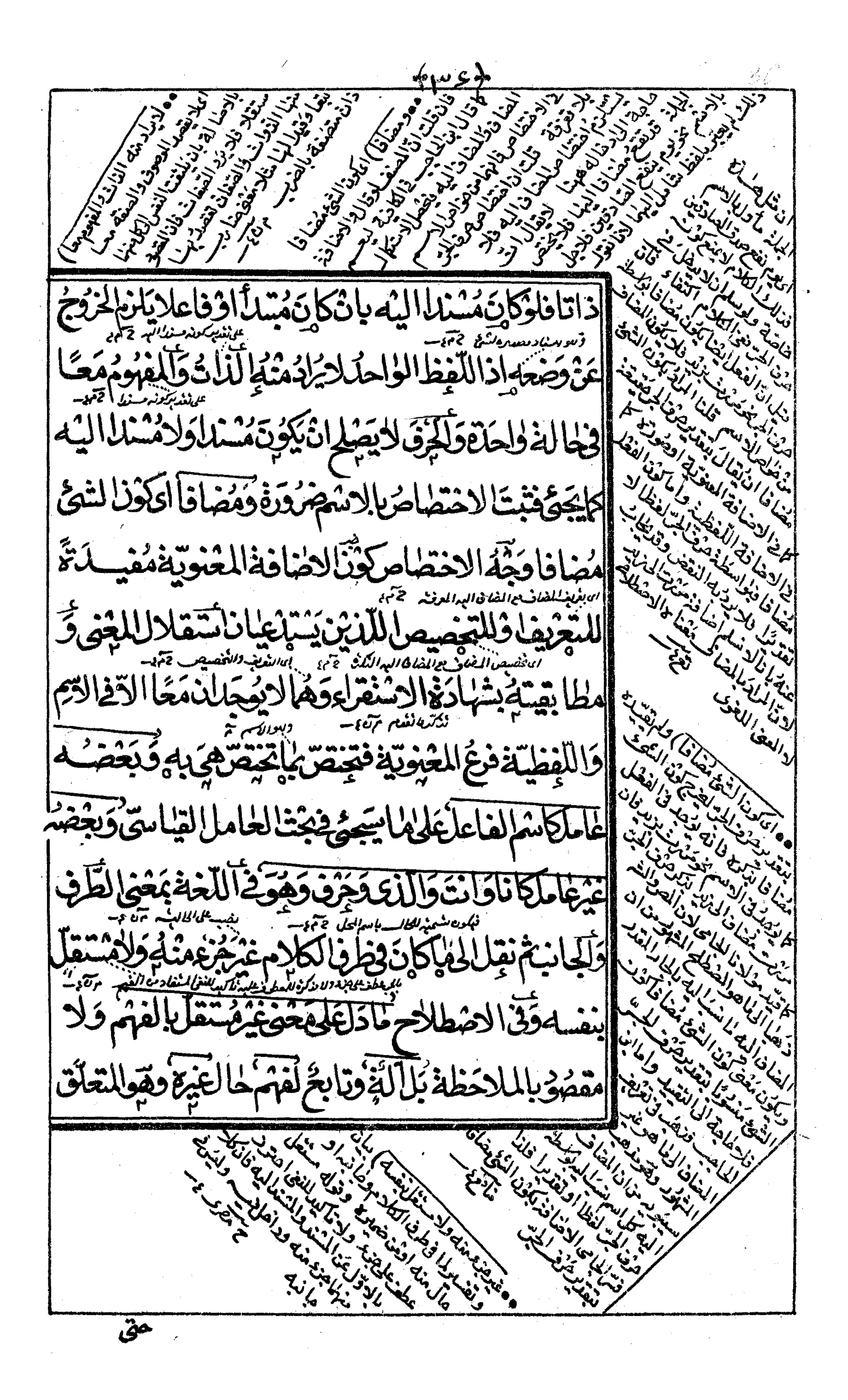
بالخاصة كما سبق الاشارة اليه فيلزم الدور ويدفع بانه راجع

الى الاسم باعتبار جنسه الاعم وهو الشئ فحينئذ لا يلزم المحذور وان

وانما يلزمه ان لو رجع اليه باعتبار خصوصه النوعي فالمعنى كون

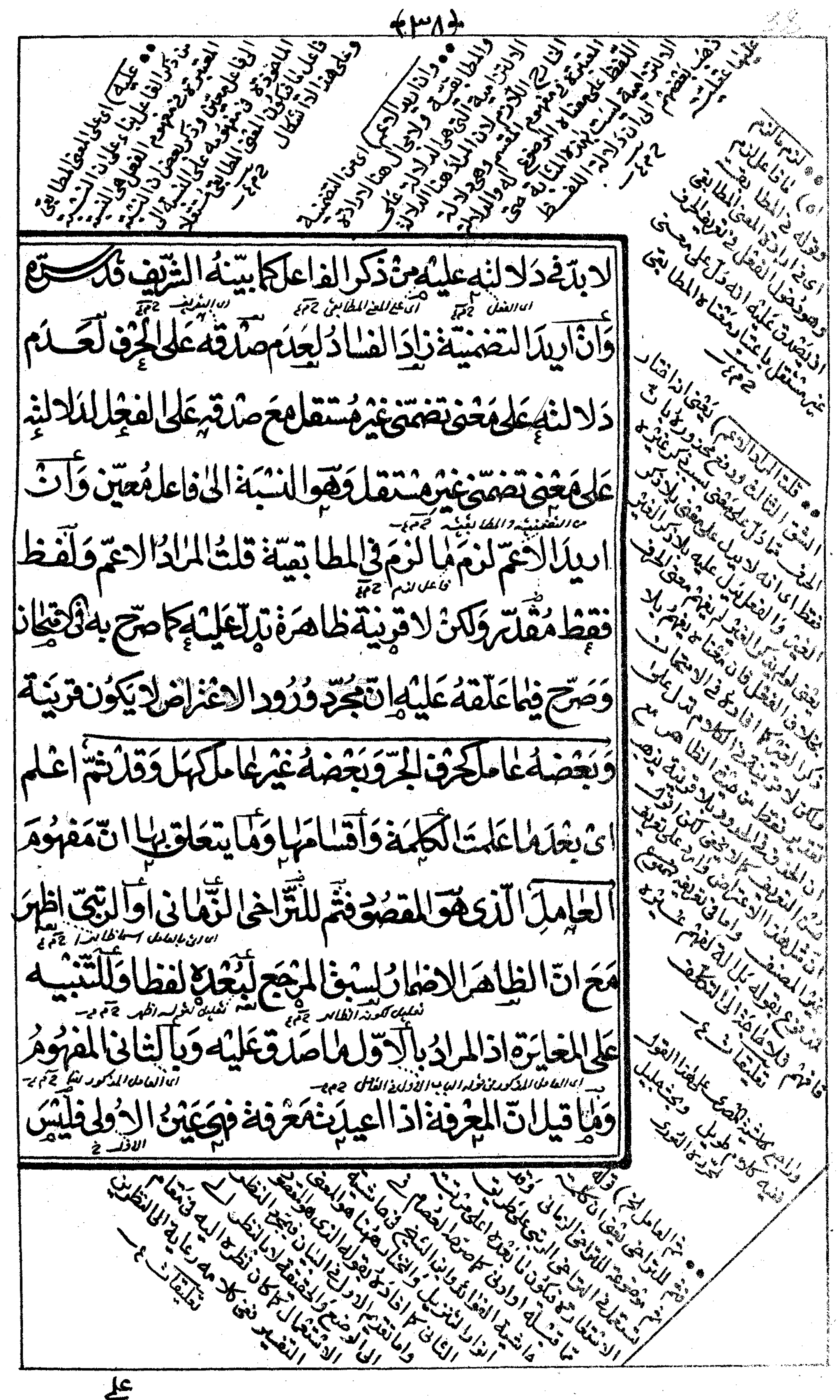
الشئ مبتدأ او فاعلا ووجه الاختصاص ان الفعل موضوع لاسناد

مفهوم مصدره الى الشئ والمسند اليه مبتدأ او فاعلا لا يكون الا


ذاتا فلو كان مسندا اليه بان كان مبتدأ او فاعلا يلزم الخروج
عن وضعه اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا
في حالة واحدة والحرف لا يصلح ان يكون مسندا ولا مسندا اليه
كما يجيء فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة ومضافا اي كون الشيء
مضافا وجه الاختصاص كون الاضافة المعنوية مفيدة
للتعريف وللتخصيص اللذين يستدعيان استقلال المعنى و
مطابقته بشهادة الاستقراء وهما لا يوجدان معا الا في الاسم
واللفظية فرع المعنوية فتختص بما تختص هي به وبعضه
عامل كاسم الفاعل على ما سيجيء في بحث العامل القياسي وبعضه
غير عامل كانا وانت والذي وحرف وهو في اللغة بمعنى الطرف
والجانب ثم نقل الى ما كان في طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقل
بنفسه وفي الاصطلاح ما دل على معنى غير مستقل بالفهم ولا
مقصود بالملاحظة بل آلة وتابع لفهم حال غيره وهو المتعلق

حتى

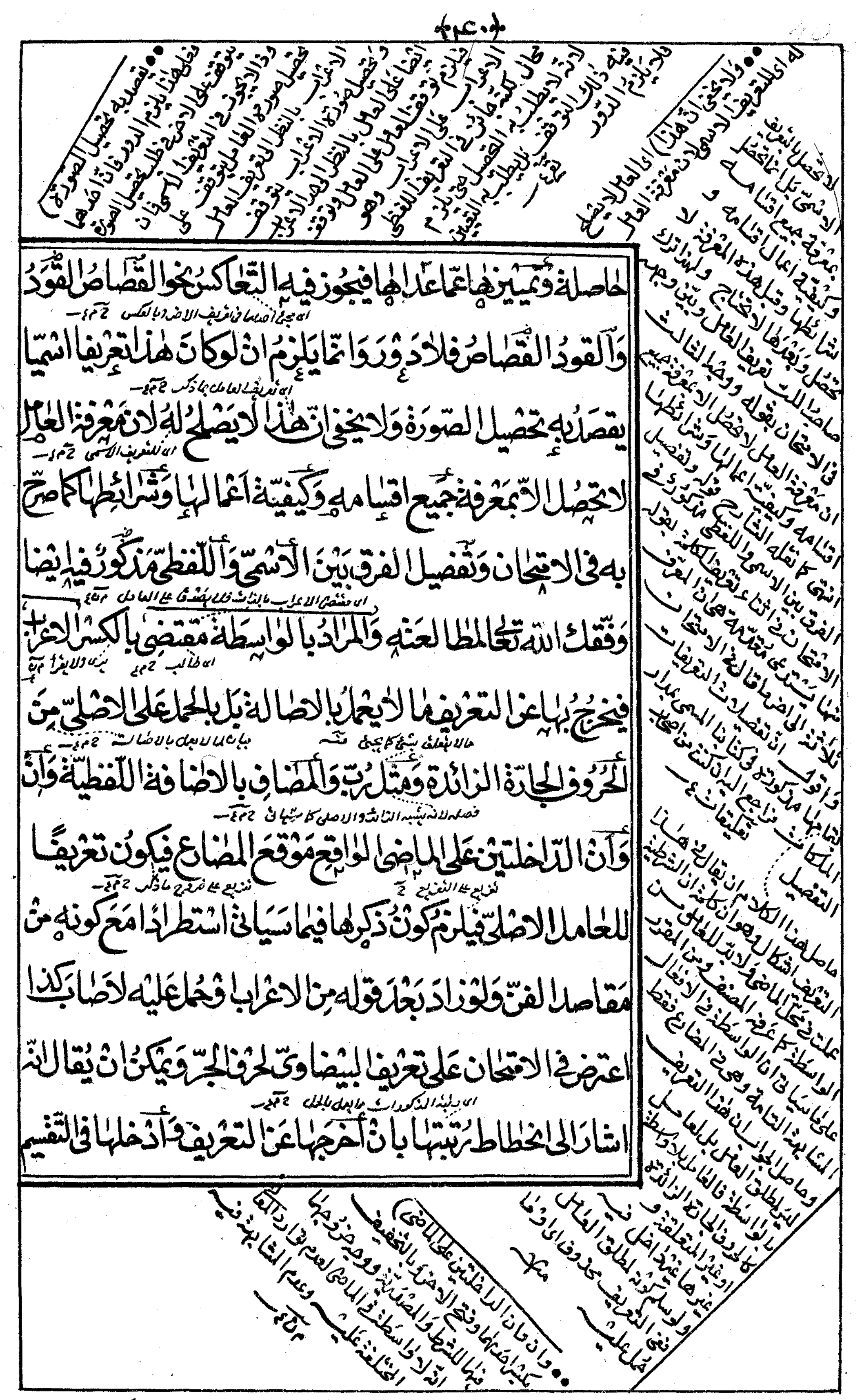
حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى مستقلا ومعنى اسم مثلا معنى من في قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة حالهما ولذا لا يصلح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذلك الابتداء قصدا صار معنى مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه ومعنى لفظ الابتداء تقول ابتداء سيري من البصرة وقع في يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة وهذا هو المراد بقولهم على معنى في غيره لكن لما لم يكن هذا ظاهرا من ظاهره عدل عنه الى ما ذكره ايضاحا واظهارا للمراد وخرج به عن التعريف الاسم والفعل فان قلت ان اريد بالدلالة المطابقية لزم دخول الفعل في التعريف لدلالته على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل



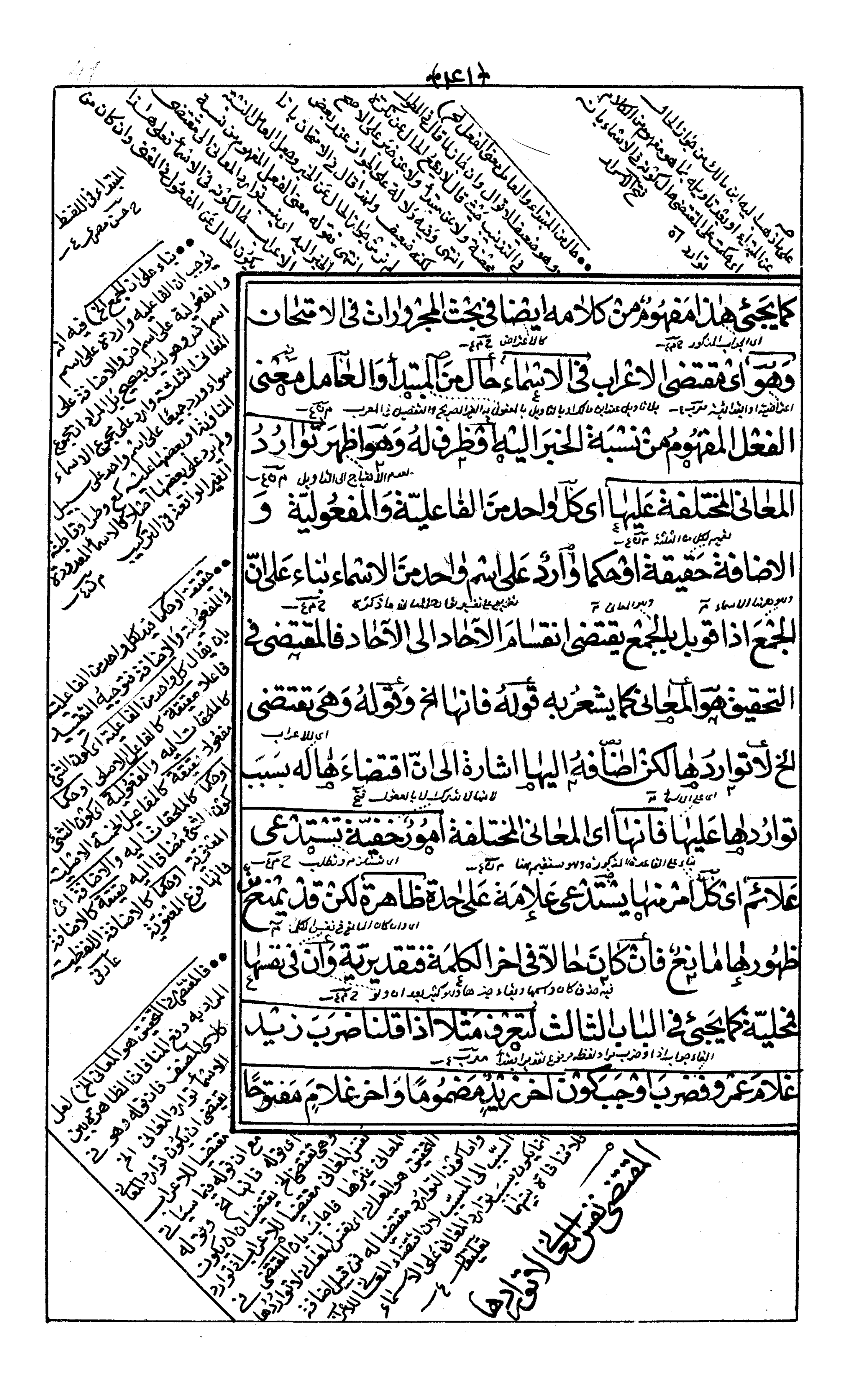
لابد في دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريف قدس سره
وان اريد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه على الحرف لعدم
دلالته على معنى تضمني غير مستقل مع صدقه على الفعل لدلالته
على معنى تضمني غير مستقل وهو النسبة الى فاعل معين وان
اريد الاعم لزم ما لزم في المطابقية قلت المراد الاعم ولفظ
فقط مقدر ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه كما صرح به في الامتحان
وصرح فيما علقه عليه ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة
وبعضه عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل كهل وقد ثم اعلم
اي بعد ما علمت الكلمة واقسامها وما يتعلق بها ان مفهوم
العامل الذي هو المقصود فثم للتراخي الزماني او الرتبي اظهر
مع ان الظاهر الاضمار لسبق المرجع لبعده لفظا وللتنبيه
على المغايرة اذ المراد بالاول ما صدق عليه وبالثاني المفهوم
وما قيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة فهي عين الاولى فليس

على

على الاطلاق بل اذا لم يوجد صارف وههنا وجد لما عرفت هو ما
اى شئ لفظا او غيره اوجب بواسطة بالتنوين زيادة على قول الجمهور
ولا بد منها والا ينتقض التعريف بها لانها موجبة ايضا كما يظهر من
كلامه لكن ايجابها ليس بسبب الواسطة كون بالتصلح الكلمة
فعلا او اسما حقيقة او حكما معربة او مبنية على وجه مخصوص
من الاعراب بيان للوجه المخصوص في زيادة على قول بعضهم لئلا ينتقض
بياء المتكلم في مثل غلامى فانه يوجب بواسطة المجانسة والاتصال
كون آخر غلام مكسورا لكن الكسر ليس باعراب فيخرج به فان قيل المراد
بالواسطة المعانى الخفية او المشابهة التامة المقتضية للاعراب
عليها سببية فيخرج ياء المتكلم بها فانه وان كان موجبا لكنه ليس
بهذه الواسطة قلت كون المراد بها ما ذكرتم انما فهم من الاعراب ولولاه
لم يفهم فافهم لكن لزم بذكره الدور لذكره العامل في تعريفه فيما
بعد الا ان يقال ان هذا تعريف لفظى يقصد به تعيين صورة



حاصلة وتمييزها عما عداها فيجوز فيه التعاكس نحو القصاص القود
والقود القصاص فلا دور وانما يلزم ان لو كان هذا تعريفا اسميا
يقصد به تحصيل الصورة ولا يخفى ان هذا لا يصلح له لان معرفة العامل
لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها كما صرح
به في الامتحان وتفصيل الفرق بين الاسمي واللفظي مذكور فيه ايضا
وفقك الله تعالى لمطالعته والمراد بالواسطة مقتضي بالكسر الاعراب
فيخرج بها عن التعريف ما لا يعمل بالاصالة بل بالحمل على الاصلي من
الحروف الجارة الزائدة ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية وان
وان الداخلتين على الماضي لوقوعه موقع المضارع فيكون تعريفا
للعامل الاصلي فيلزم كون ذكرها فيما سيأتي استطرادا مع كونه من
مقاصد الفن ولو زاد بعد قوله من الاعراب وحمل عليه لاصاب كذا
اعترض في الامتحان على تعريف البيضاوي لحرف الجر ويمكن ان يقال انه
اشار الى انحطاط رتبتها بان اخرجها عن التعريف وادخلها في التقسيم



كما يجيء هذا مفهوم من كلامه ايضا في بحث المجرورات في الامتحان

وهو اي مقتضي الاعراب في الاسماء حال من المبتدأ والعامل معنى

الفعل المفهوم من نسبة الخبر اليه او ظرف له وهو اظهر توارد

المعاني المختلفة عليها اي كل واحد من الفاعلية والمفعولية و

الاضافة حقيقة او حكما وارد على اسم واحد من الاسماء بناء على ان

الجمع اذا قوبل بالجمع يقتضي انقسام الآحاد الى الآحاد فالمقتضي في

التحقيق هو المعاني كما يشعر به قوله فانها الخ وقوله وهي تقتضي

الخ لا تواردها لكن اضافه اليها اشارة الى ان اقتضاءها له بسبب

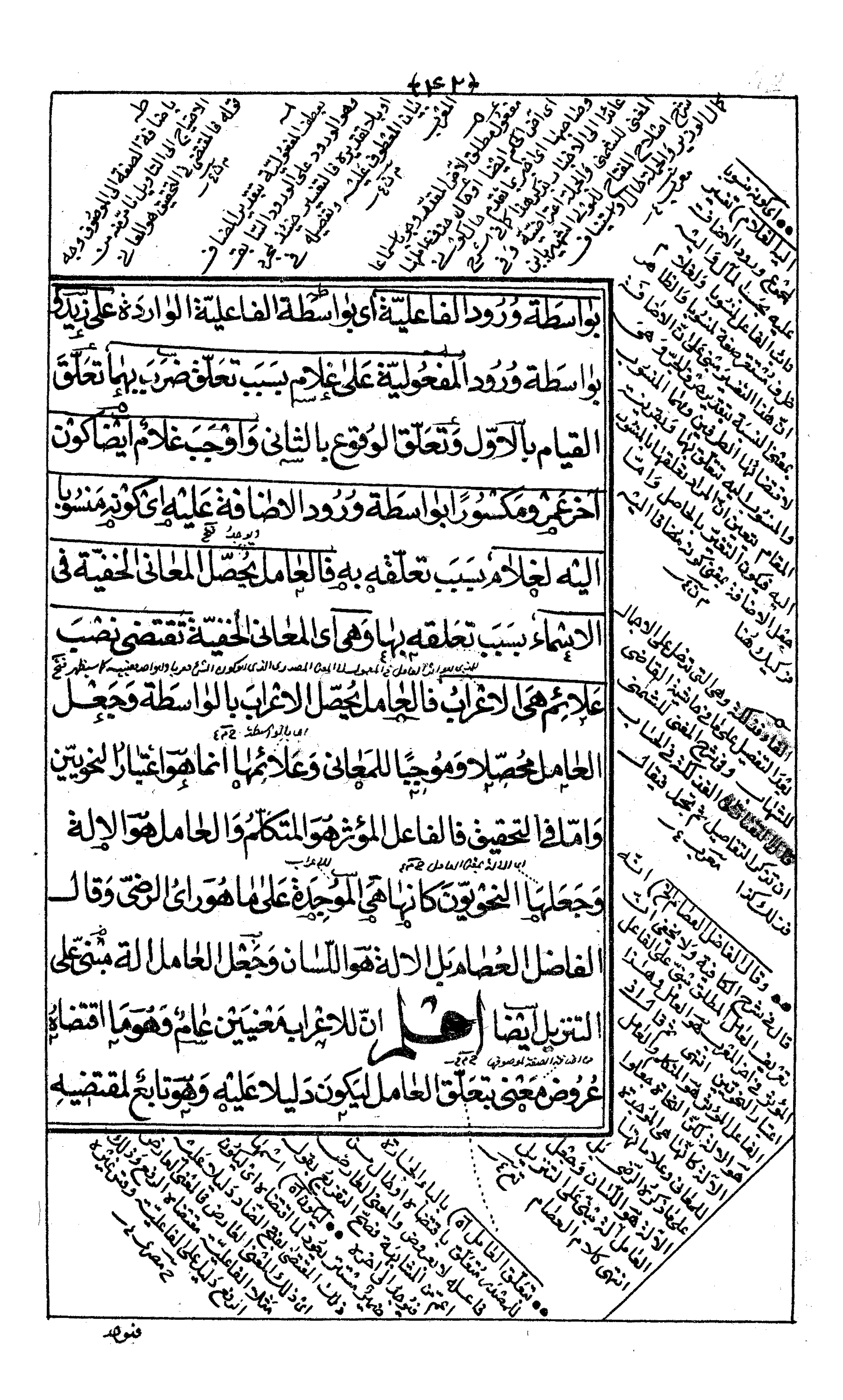
تواردها عليها فانها اي المعاني المختلفة امور خفية تستدعي

علائم اي كل امر منها يستدعي علامة على حدة ظاهرة لكن قد يمنع

ظهورها مانع فان كان حالا في اخر الكلمة فتقديرية وان في نفسها

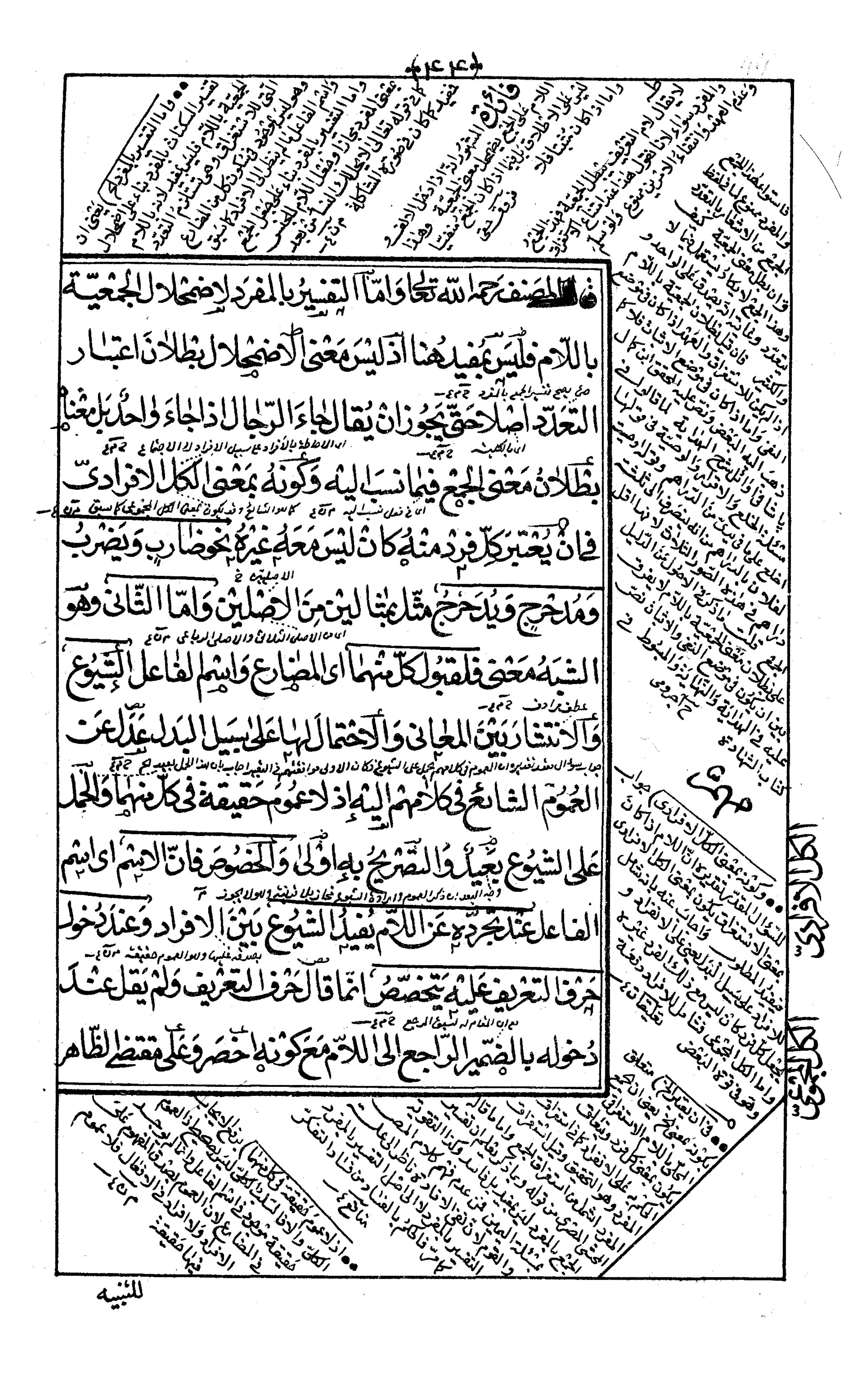
فمحلية كما يجيء في الباب الثالث لتعرف مثلا اذا قلنا ضرب زيد

غلام عمرو فضربا وجب كون اخر زيد مضموما واخر غلام مفتوحا



بواسطة ورود الفاعلية اى بواسطة الفاعلية الواردة على زيد و
بواسطة ورود المفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب بهما تعلق
القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثانى واوجب غلام ايضا كون
اخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه اى كونه منسوبا
اليه لغلام بسبب تعلقه به فالعامل يحصل المعانى الخفية فى
الاسماء بسبب تعلقه بها وهى اى المعانى الخفية تقتضى نصب
علائم هى الاعراب فالعامل يحصل الاعراب بالواسطة وجعل
العامل محصلا وموجبا للمعانى وعلائمها انما هو اعتبار النحويين
واما فى التحقيق فالفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الالة
وجعلها النحويون كانها هى الموجدة على ما هو رأى الرضى وقال
الفاضل العصام بل الالة هو اللسان وجعل العامل الة مبنى على
التنزيل ايضا **اعلم** ان للاعراب معنيين عام وهو ما اقتضاه
عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه وهو تابع لمقتضيه

فيوجد في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام والمراد به هنا
هذا المعنى وخاص بالاعراب اللفظي والتقديري وهو ليس مرادا هنا
كما لا يخفى على من تتبع كلامه وفي الافعال اي مقتضي الاعراب فيها
المشابهة التامة للاسم اي اسم الفاعل كما سيجيء التصريح به وهي
في المضارع فقط لا في سائر الافعال وانما لم يقل في المضارع اولا
حتى لا يحتاج الى بيان ثانيا ليحسن المقابلة بالاسماء وانما اتى
بصيغة الجمع مع ان المناسب للمضارع الافراد للمشاكلة او للتنبيه
على تنوع المضارع كالمجرد والمطلق والمستغرق الى غير ذلك او للنظر الى
الافراد فانه مشابه لاسم الفاعل ولو صورة كما في صورة دخول اللام
عليه فانه حينئذ فعل معنى كما سيجيء لفظا ومعنى واستعمالا اما
الشبه الاول وهو الشبه لفظا فلموازنته اي المضارع له اي لاسم
الفاعل في الحركات اي في مطلقها وافق في نوعها اولا والسكنات
في عددها وترتيبها وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد او للمشاكلة



قال المصنف رحمه الله تعالى واما التفسير بالمفرد لاضمحلال الجمعية
باللام فليس بمفيد هنا اذ ليس معنى الاضمحلال بطلان اعتبار
التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال الجاء الرجال اذا جاء واحد بل معناه
بطلان معنى الجمع فيما نسب اليه وكونه بمعنى الكل الافرادى
فان يعتبر كل فرد منه كان ليس معه غيره نحو ضارب ويضرب
ومدحرج ويدحرج مثلا مثالين من الاصلين واما الثانى وهو
الشبه معنى فلقبول كل منهما اى المضارع واسم الفاعل الشيوع
والانتشار بين المعانى والاحتمال لها على سبيل البدل عدل عن
العموم الشائع فى كلامهم اليه اذ لا عموم حقيقة فى كل منهما والحمل
على الشيوع بعيد والتصريح به اولى والخصوص فان الاسم اى اسم
الفاعل عند تجرده عن اللام يفيد الشيوع بين الافراد وعند دخول
حرف التعريف عليه يتخصص انما قال حرف التعريف ولم يقل عند
دخوله بالضمير الراجع الى اللام مع كونه اخصر وعلى مقتضى الظاهر

للتنبيه

للتنبيه على ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل عند دخوله عليه
مبنى على اعتبار كون اللام حرف تعريف ولو صورة المستلزم اعتبار
كون المدخول عليه اسما ولو صورة والا فالمدخول عليه ليس باسم
فاعل فضلا عن المشابهة له بل فعل في المعنى والتحقيق على ما هو
راى الجمهور كما سيجئ وانما لم يقل ولا حرف التعريف لعدم الحاجة الى
هذا التنبيه عند التجرد ثم ان في اختياره اللام اشارة الى ان الاختلاف
الجارى في حرف التعريف انه الالف او اللام او كلاهما جار في الموصول
ايضا كما صرح به الفاضل العصام وان المختار عنده مذهب سيبويه
كما في حرف التعريف نحو ضارب فانه يحتمل زيدا وعمرا وغيرهما والضارب
فانه يختص بمعين سواء كان اللام حرف تعريف او اسما موصولا
فانه معرفة يجب ان يكون صلته معلومة عند المخاطب كذلك
المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال والحال قدم الاول لاختصاصه
به بخلاف الثاني فانه يوجد في الاسم ايضا ولان الاحتياج الى الاول



اشدّ لعدم تبادر الاستقبال عند التجرد عنهما بخلاف الحال فانه المتبادر
فلا تشتد الحاجة الى حرف الحال يحتمل الحال والاستقبال قدم الاول
لان الاحتمال اليه ارجح لتبادره بخلاف الثاني نحو يضرب وعند
دخولهما اي دخول احدهما عليه يختص بالاستقبال او الحال نحو
سيضرب وما يضرب والمبادرة الفهم فيهما عند التجرد عن القرائن
حالية او مقالية وهي حرف الاستقبال في المضارع وامس في الاسم
وحرف الحال والآن وغدا فيهما اي الحال لاقتضاء مفهومهما
الوقوع واما الثالث وهو الشبه استعمالا فلوقوع كل منهما
صفة لنكرة بحسب الظاهر واما في التحقيق فجزء اول منها نحو جاءني
رجل ضارب او يضرب فانها في الاول مركبة وفي الثاني جملة فاطلاق
الصفة عليهما مبني على المسامحة لظهور المراد او على التجوز باطلاق
اسم الكل على الجزء ولدخول لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا لضارب
او ليضرب فهذه المشابهة اي المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا

لفظي



تقتضى تطفل المضارع اى تبعيته للاسم فيما اى فى شئ هو اى الاسم
اصل فيه وهو اى ذلك الشئ الاعراب والمراد به هنا استعداد
الآخر للحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا او تقديرا
ويقابله البناء لا اثر العامل كما لا يخفى كما تقتضى تطفل اسم
الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل ولهذا اعتبر هذه
المشابهة بينهما والقوم اعتبروا الشبه الثانى بينه وبين اسم
الجنس ونظر المص رحمه الله ادق وبالقبول احق لانها لو كانت
كما اعتبروا لم يكن مشابهة لكل منهما تامة كما اعترفوا فى بيان وجه
اشتراط احد الزمانين فى عمل اسم الفاعل حيث قالوا لو كانت
بمعنى الماضى لم تكن المشابهة لفظا ومعنى تامة بل سقطت قوة
وضعفت فى كلا الجانبين ولانه حينئذ لا يظهر من هذا الشبه
اثر فى اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل والمقصود من هذا التشبيه
الجمع بين الشيئين فى امر من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل

فيجوز في مثله التعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم فاعرابه

ليس بالاصالة فاذا قلنا لن يضرب فلن اوجب كون اخر يضرب

مفتوحا بواسطة المشابهة لاسم الفاعل ثم اعلم اي بعد ما علمت

مفهوم العامل وما يتعلق ببيان العامل المراد به ما يعم

الاصلي وما يلحق به لذكره في الاقسام ولذا اعاده مظهرا ولانه

يراد به فيما سبق المفهوم وهنا الافراد على ضربين لفظي ومعنوي

فاللفظي ما يكون للسان فيه حظ ولا يكون معنى يعرف بالقلب

وهو اي اللفظي على ضربين سماعي وقياسي فالسماعي في الاصطلاح

هو الذي يتوقف اعماله بخصوصه على السماع والمراد به اللغوي

فلا دور ولا يمكن ان يذكر في عمله قاعدة كلية موضوعها غير

محصور وليس المراد به ما يتبادر من ظاهره بحسب اللغة من سماعية

صيغته اذ قد يكون ما صيغته سماعية قياسيا بذكر القاعدة

الكلية في عمله كالصفة المشبهة كما يجيئ وانما قدمه على القياسي

عكس

عكس ما في المصباح لسهولة ضبط افراده المقصود معرفتها ليجري
الاحكام عليها لقلتها وانحصارها بخلاف افراد القياسي فانها
اكثر من ان تحصى ولان من اقسام القياسي ما يتوقف معرفته على
معرفة بعض اقسامه وهو حرف الجر كالظرف المستقر وبعض اسماء
الافعال والمضاف معنى والاسم التام بالاضافة ولان الفعل
وشبهه ومعناه قد يحتاج في العمل في بعض المعمولات الى حرف الجر
وهو من تمام العامل لا المعمول كما سيجيء فلا بد من معرفته قبلها
فان قيل ان حرف الجر يحتاج اليها ايضا اذ لا بد له من متعلق على
ما سيجيء كما يحتاج اليه فلا بد من معرفتها قبله قلت ان الفعل
من حيث الماهية معلوم مما سبق ومن حيث الصيغة من الصرف
الذي يتعلم عادة قبل النحو وكذا شبهه بخلاف حرف الجر فانه غير
معلوم قبله اصلا ومعنى الفعل وان كان غير معلوم منهما الا
انه اخر للاطراد واما تقديم سائر السماعي فللاطراد لحرف الجر

وهو اى السماعى ايضا اى كاللفظى على نوعين عامل فى الاسم و
عامل فى المضارع والعامل فى الاسم ايضا اى كالسماعى على قسمين
عامل فى اسم واحد وعامل فى اسمين اعنى المبتدأ والخبر فى الاصل
اى قبل دخول العامل ويسميان بعد دخول العامل اسما وخبرا له
اى يسمى الاول اسما والثانى خبرا له والعامل فى اسم واحد قدمه
لكون معموله واحدا ولكونه اكثر استعمالا واوفر فائدة ولما مر
من ان تقديم غيره على القياسى للاطراد له حروف تجره اى اسما
واحدا سماعا ليناسب عملها اللفظى عملها المعنوى فى الاصل
والحمل عليه فى غيره تسمى حروف الجر وحروف الاضافة لوجودهما
فى مفهومها وهو ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى الاسم و
المأول به او حمل عليه وهى عشرون الباء هو للالصاق اى لافادة
لصوق امر الى مجروره وهو اما حقيقى نحو به داء وامسكت الحبل
بيدى او مجازى نحو مررت بزيد اى التصقت مرورى بمكان يقرب

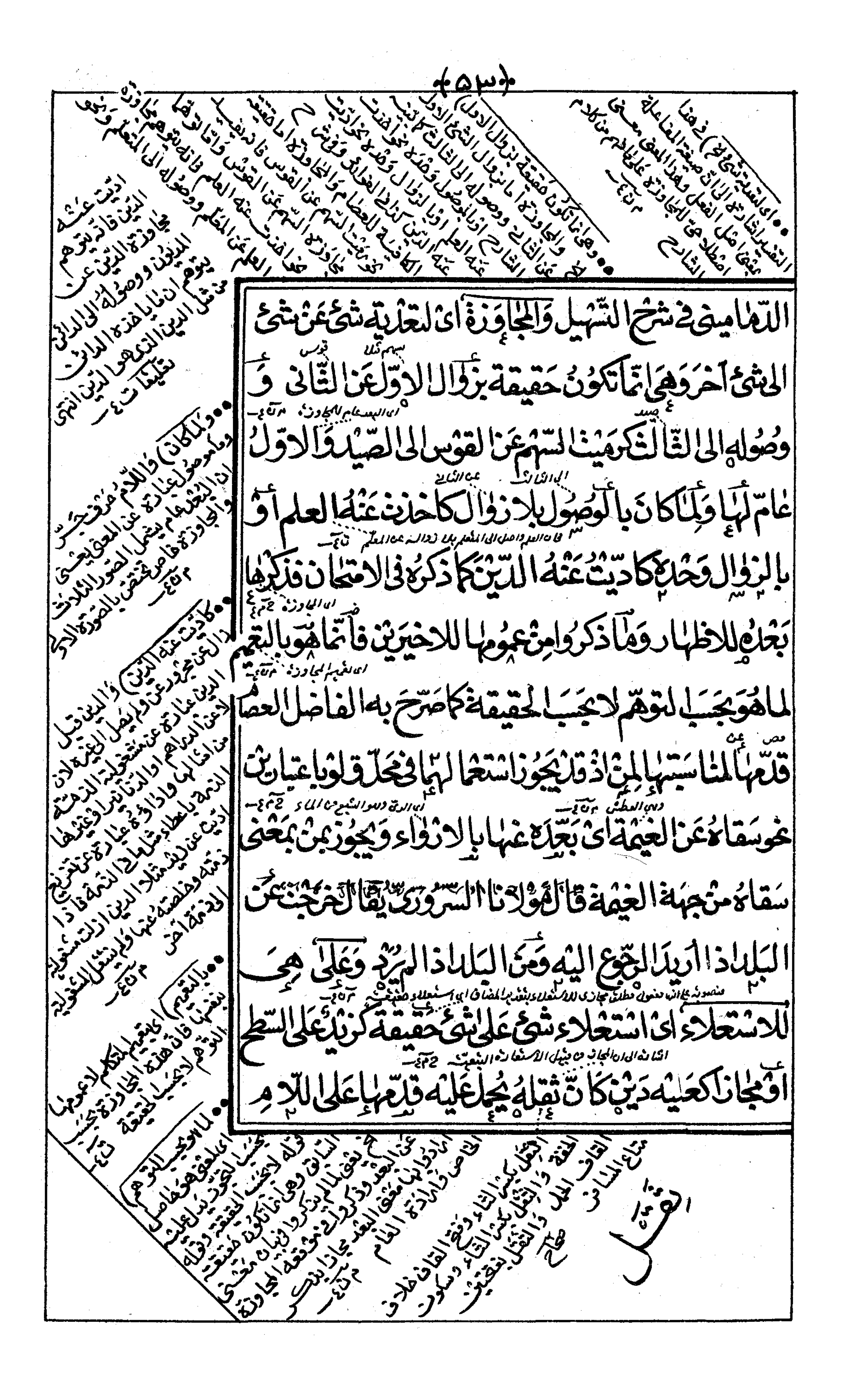
منه



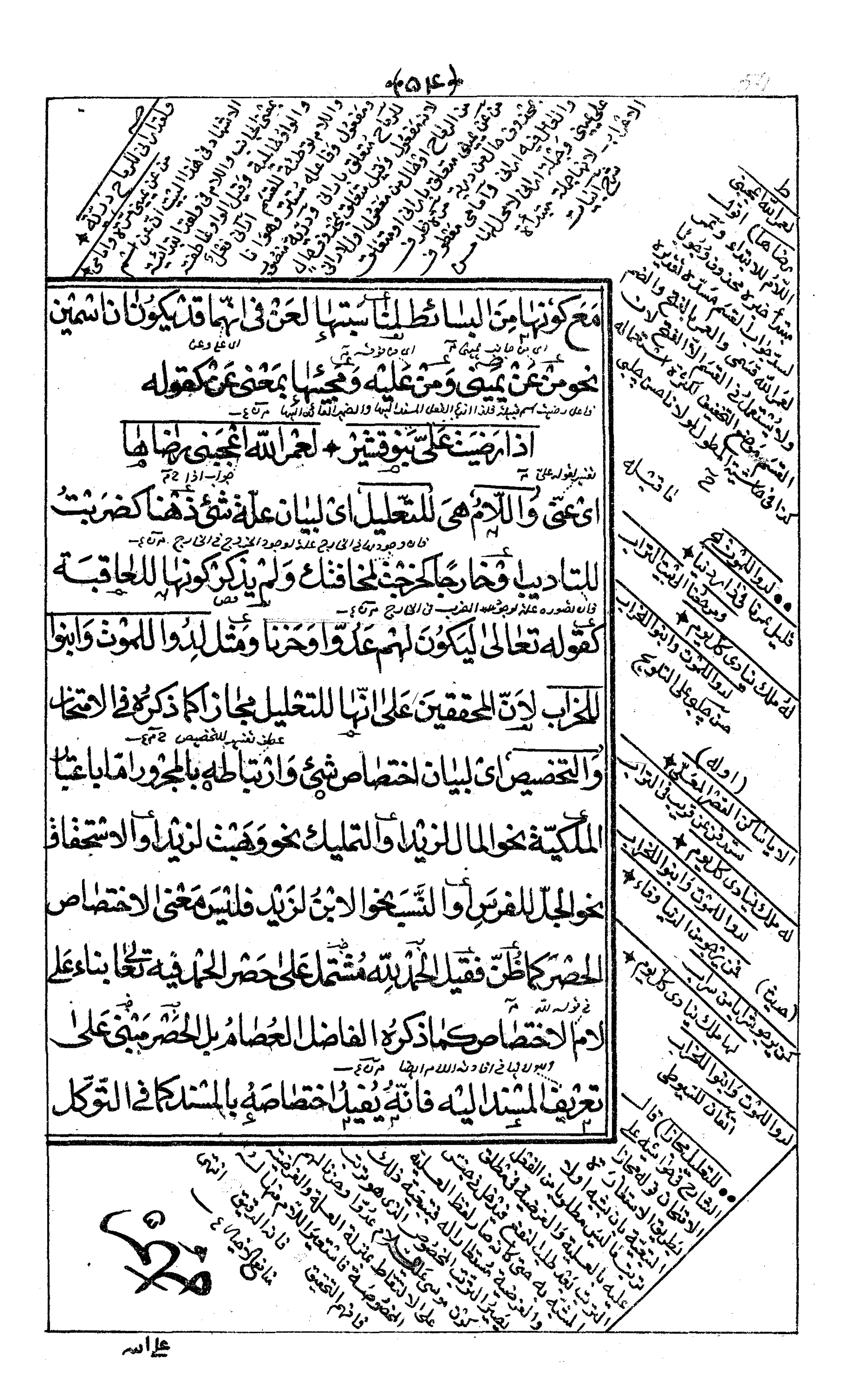
منه زيد ومنه القسم ولذا لم يذكر باءه وهو يستلزم المصاحبة
بلا عكس فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج
ملتصقا به حال الشراء ذكره في الامتحان ولما كان الالصاق
اصلا وغالبا كما ذكره فيه ولذا اقتصر سيبويه عليه اكتفى به
ولم يذكر سائر معانيه ولان المقصود الاصلى بيان العامل لا
بيان معانيه قدمه لبساطته وكثرته في الاستعمال وعدم خروجه
عن كونه حرف الجر ولذا يكسر دائما ليوافق عمله بخلاف اللام
فانه يخرج عنه ويكون للابتداء والامر ولذا لا يكسر في المضمر
الا في ياء المتكلم ومن هي للابتداء في المكان بلا خلاف وفي الزمان
ايضا عند الكوفية كقوله تعالى من اول يوم قيل علامته صحة
ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو اعوذ بالله منه اى
التجئ اليه منه وفيه انه لا يتمشى في نحو من التفضيلية ذكره في
الامتحان واجاب عنه بعض الكمل بان عدم التمشي ممنوع اذ مثل زيد

افضل من عمرو وفي تقدير ترقى الفضل منه اليه واقول المنع مكابرة
والتقدير المذكور فاسد ولما كان هذا المعنى غالبا فيها حتى قال
المحققون انه الاصل والبواقي راجعة اليه ذكره ابن كمال الكامل
في الاصول اكتفى بذكره وقد عرفت ان مقصوده بيان العامل لا
استيفاء المعاني قدمها لمناسبة معناها في الجملة والى هي للانتهاء
في المكان نحو خرجت الى السوق والزمان نحو اتموا الصيام الى الليل
بلا خلاف وفي غيرهما نحو قلبي اليك اي منته ميله وشوقه اليك
لم يذكر كونه بمعنى مع كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
لان ذلك ممنوع بل الحق كونها على معناها بتضمين معنى الضم
كما ذكره في الامتحان ولو سلم فلقلته قدمها على عن لمقابلتها
لمن ولم يذكر حتى معها مع كونها بمعناها لكثرة مجيئها بمعنى مع
ولانها لا تدخل الا على المظهر فلا تستحق التقديم على ما قدم
عليها وعن هي للبعد ولم يذكر البصريون لها معنى سواه ذكره

الدماميني



الدماميني في شرح التسهيل والمجاوزة اى لتعدية شئ عن شئ
الى شئ آخر وهى انما تكون حقيقة بزوال الاول عن الثانى و
وصوله الى الثالث كرميت السهم عن القوس الى الصيد والاول
عام لهما ولما كان بالوصول بلا زوال كاخذت عنه العلم او
بالزوال وحده كاديت عنه الدين كما ذكره فى الامتحان فذكرها
بعده للاظهار وما ذكروا من عمومها للاخيرين فانما هو بالتعميم
لما هو بحسب التوهم لا بحسب الحقيقة كما صرح به الفاضل العصام
قدمها لمناسبتها من اذ قد يجوز استعمالها فى محل قولها عيان
نحو سقاه عن العيمة اى بعده عنها بالارواء ويجوز من بمعنى
سقاه من جهة العيمة قال مولانا السرورى يقال خرجت عن
البلد اذا اريد الرجوع اليه ومن البلد اذا لم يرد وعلى هى
للاستعلاء اى استعلاء شئ على شئ حقيقة كزيد على السطح
او مجازا كعليه دين كان ثقله يحمل عليه قدمها على اللام



مع كونها من البسائط لمناسبتها العرفي انهما قد يكونان اسمين
نحو من عن يميني ومن عليه ومجيئها بمعنى عن كقوله
اذا رضيت علي بنو قشير ✦ لعمر الله اعجبني رضاها
اي عني واللام هي للتعليل اي لبيان علة شيء ذهنا كضربت
للتاديب وخارجا كخرجت لمخافتك ولم يذكر كونها للعاقبة
كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ومثل لدوا للموت وابنوا
للخراب لان المحققين على انها للتعليل مجازا كما ذكره في الامتحان
والتخصيص اي لبيان اختصاص شيء وارتباطه بالمجرور اما باعتبار
الملكية نحو المال لزيد والتمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق
نحو الجل للفرس او النسب نحو الابن لزيد فليس معنى الاختصاص
الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على
لام الاختصاص كما ذكره الفاضل العصام بل الحصر مبني على
تعريف المسند اليه فانه يفيد اختصاصه بالمسند كما في التوكل

على الله فيلزم عليه اما التزام التكرار او بيان الفرق وفي تخصيص

هذين المعنيين بالذكر تنبيه على انهما الاصل والغالب فيهما قدما

على في لبساطتها وفي هي للظرف اي لظرفية مدخولها حقيقة كالماء

في الكوز او مجازا كالنجاة في الصدق ومنه قوله تعالى ولاصلبنكم

في جذوع النخل فان التحقيق انها فيه للظرفية على ضرب من الاستعارة

لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها فيه بمعنى

على قال بعض الكمل اعلم ان كل موضع فيه معنى الاشتمال والاستعلاء

يصلح لفي وعلى ومنه قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وقوله تعالى

فاذا استويت انت ومن معك على الفلك قدمها على الكاف مع

بساطته لانه لا يدخل على المضمر الا على قلة في المرفوع نحو ما انا

كانت ويكون اسما بمعنى المثل ولذا لم يكسر ابدا بخلاف في والكاف

هي للتشبيه نحو زيد كالاسد قدمه على حتى لبساطته ولان حتى

لا يدخل على المضمر اصلا وحتى هو للغاية نحو اكلت السمكة حتى

راسها ونحو نمت البارحة حتى الصباح ولكونه عاملا اصليا قدمه

على رب ورب هو للتقليل اى لانشائه نحو رب رجل كريم لقيته و

يستعمل غالبا للتكثير كما فى مقام المدح والذم نحو رب تال يلعنه

القران قدمه على واو القسم وتائه لان الواو بدل عن الباء و

التاء من الواو ولوجوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل

اخص الواو بالظاهر والتاء بلفظة الله ولذا لم يكسرا ابدا

وواو القسم وتاؤه ولم يذكر باءه لما عرفت من ان مقصوده بيان

العامل لا المعنى وانه داخل فى الالصاق قدمهما على حاشا لانه

قد يخرج عن الجارية بخلافهما وحاشا هو للاستثناء اى لاستثناء

ما بعده عما قبله ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه

نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيد اى هو منزه عن ضرب عمرو وهو فعل

فى الاقل كما يشير قدمه على مذ ومنذ لانه وان شاركهما فى الخروج

عن الجارية لكنه لا يخرج عن العاملية بخلافهما ومذ قدمه

مع انهم قالوا ان اصله منذ بدليل تصغيره بعد التسمية به على

منيذ وجمعه على امناذ لخفته ولانه لغة عامة العرب بخلاف

منذ فانه مختص بالحجازيين على ما صرح به الفاضل العصام على

ان قولهم المذكور غير موثوق به لما قال صاحب المغني انه غير

منقول عن العرب ومنذ هما للابتداء اى لابتداء زمان الفعل

حال كونهما فى الزمان الماضى يعنى انه اذا اريد بما بعدهما الزمان

الماضى فمعناهما ان مبدأ زمان الفعل مثبتا او منفيا هو ذلك

الزمان الماضى لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد او ما رايته

مذ سنة كذا ولم تكن فى تلك السنة يكون المعنى مبدأ مسافرتى

او عدم رؤيتى كان هذه السنة وامتد الى الآن واما اذا اريد

بما بعدهما الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض بان مضى البعض

فمعناها ظرفية لفعلهما مع التساوى كما اذا قلت ما رايته مذ

شهرنا او يومنا وكنت فى ذلك الشهر او اليوم يكون المعنى جميع

زمان علم رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضر ان لانهما لم
ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فلا يصح
اعتبارهما مبدأ له وقد يكونان اسمين بمعنى اول المدة او جميعها
فيكون كل منهما مبتدأ وما بعدهما خبر افهذا البيان استطرادي
قدمهما على خلا وعدا لان خروجهما عن الجارية اقل بخلاف
خلا وعدا وخلا قدمه لتقدم الخاء وعداهما للاستثناء و
قد يكونان فعلين وهو الاكثر يجيء التفصيل في بحث المستثنى
قدمهما على لولا لان كونها حرف جر مختلف فيه مع قلتها في
الاستعمال ولولا هي لامتناع شيء لوجود غيره فانها يجربها
اذا اتصل بها ضمير كما ورد في بعض اللغات نحو لولاك لهلك
عمر فسيبويه تصرف في العامل لئلا يلزم التاويل في الفاظ
كثيرة فجعل لولا حرف جر يعني نزله منزلته لانه في المآل واقع
موقع لام التعليل فان المعنى لم يهلك عمر لوجودك والاخفش

تصرف

تصرف فی الضمیر لان الاشکال جاء من قبله فهو احق بالتاویل

فجعله مستعارا للمرفوع کما فی قولهم ما انا کانت والاکثر لولا انت

بانفصال الضمیر لکونه مبتدأ حذف خبره وجوبا ولکثرتها بالنسبة

الی کی قدمها علیه لان کونها حرف جر وان کان مشروطا باتصال

الضمیر بها لکن للضمیر الفاظ کثیرة بخلاف ما الاستفهامیة

وکی فانه یجر به اذا دخل علی ما الاستفهامیة هو للتعلیل نحو

کیمه فعلت ای لای غرض فعلت ویدل علی کونه حرف جر حذف الف ما

کما فی لم وعم قال الدمامینی فی شرح التسهیل ان فیه ثلاثة اقوال

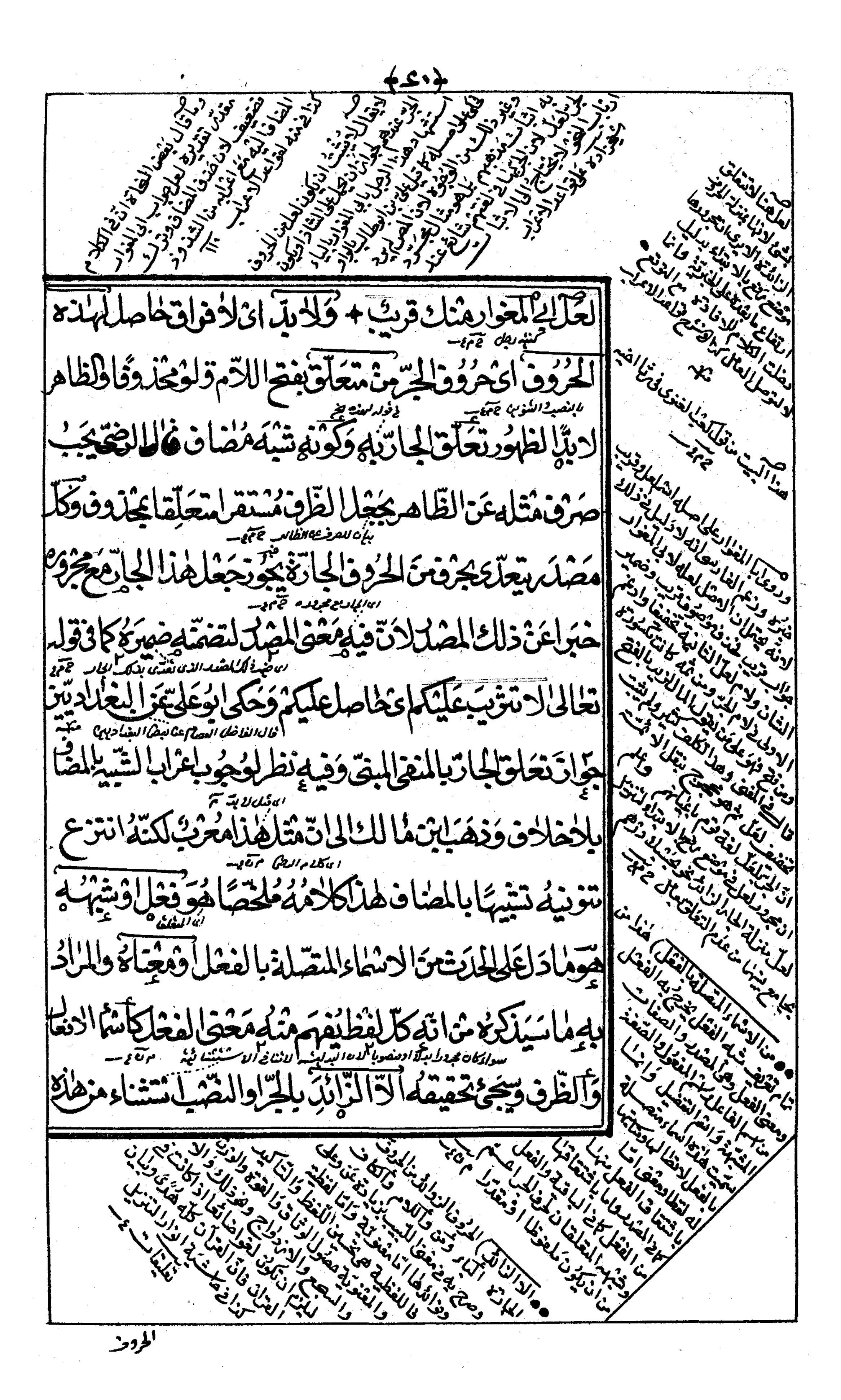
احدها انه حرف نصب دائما وهو قول الکوفیین والثانی انه حرف

جر دائما وهو قول الاخفش والثالث انه یکون حرف جر تارة و

ناصبا للفعل تارة وهو قول اکثر البصریین ولعل هو الترجیح

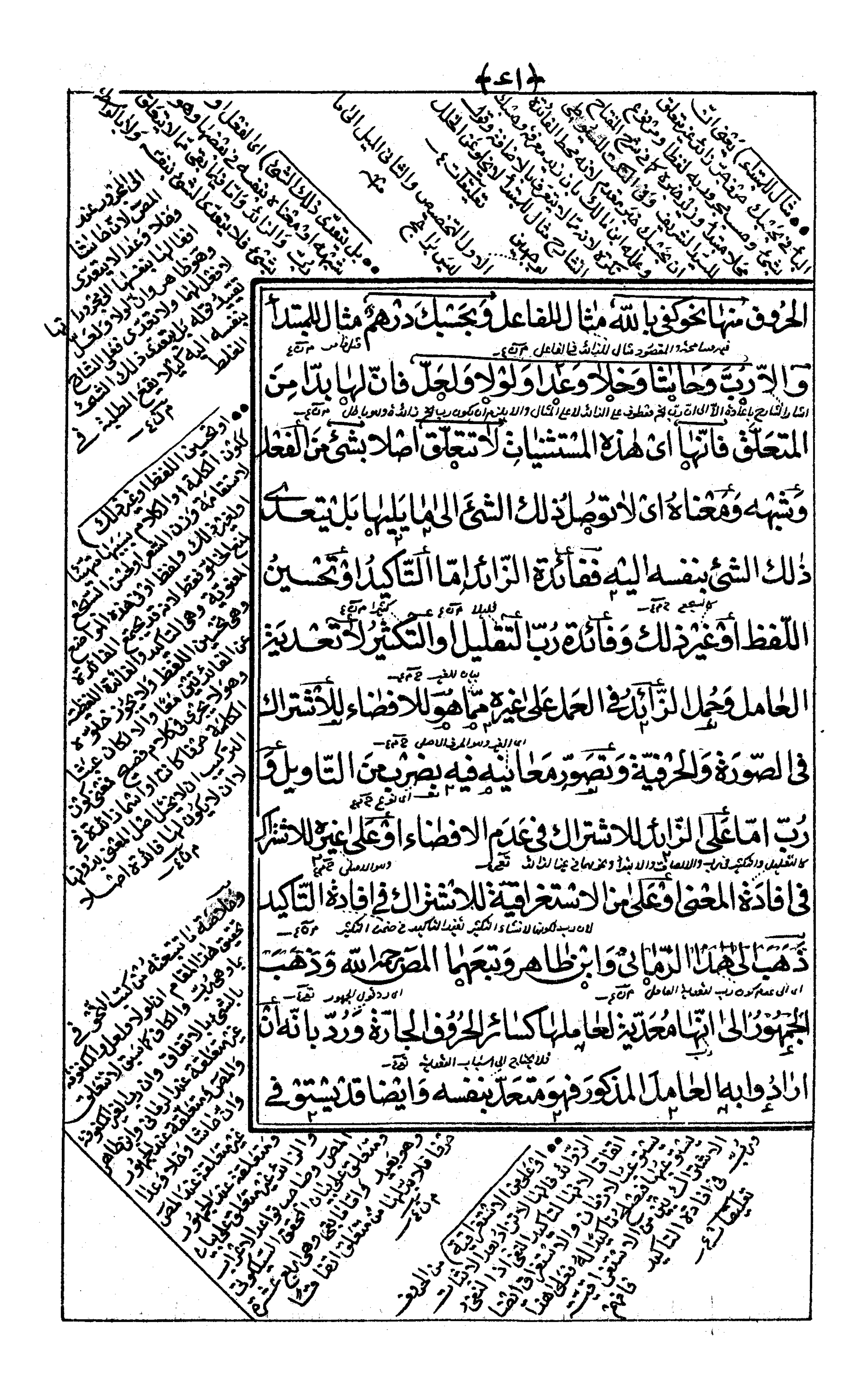
فانه یجر به فی لغة عقیل ولذا اخره بضم العین مصغرا ذکره

الدمامینی کقوله فقلت ادع اخری وارفع الصوت مرة *



لعل ابي المغوار منك قريب * ولا بد اي لا فراق حاصل لهذه
الحروف اي حروف الجر من متعلق بفتح اللام ولو محذوفا والظاهر
لا بد لظهور تعلق الجار به وكونه شبه مضاف قال الرضي يجب
صرف مثله عن الظاهر بجعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف وكل
مصدر يتعدى بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره
خبرا عن ذلك المصدر لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره كما في قوله
تعالى لا تثريب عليكم اي حاصل عليكم وحكى ابو علي عن البغداديين
جواز تعلق الجار بالمنفي المبني وفيه نظر لوجوب اعراب الشبيه بالمضاف
بلا خلاف وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه انتزع
تنوينه تشبيها بالمضاف هذا كلامه ملخصا هو فعل او شبهه
هو ما دل على الحدث من الاسماء المتصلة بالفعل ومعناه والمراد
به ما سيذكره من انه كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسم الافعال
والظرف ويجيء تحقيقه الا الزائد بالجر او النصب استثناء من هذه

الحروف



الحروف منها نحو كفى بالله مثال للفاعل وبحسبك درهم مثال للمبتدأ
والا رب وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل فان لها بدا من
المتعلق فانها اى هذه المستثنيات لا تتعلق اصلا بشيء من الفعل
وشبهه ومعناه اى لا توصل ذلك الشيء الى ما يليها بل يتعدى
ذلك الشيء بنفسه اليه ففائدة الزائد اما التاكيد او تحسين
اللفظ او غير ذلك وفائدة رب التقليل والتكثير لا تعدية
العامل وحمل الزائد فى العمل على غيره مما هو للافضاء للاشتراك
فى الصورة والحرفية وتصور معانيه فيه بضرب عن التاويل و
رب اما على الزائد للاشتراك فى عدم الافضاء او على غيره للاشتراك
فى افادة المعنى وعلى من الاستغراقية للاشتراك فى افادة التاكيد
ذهب الى هذا الرماني وابن طاهر وتبعهما المص رحمه الله وذهب
الجمهور الى انها معدية لعاملها كسائر الحروف الجارة ورد بانه ان
اراد وابها العامل المذكور فهو متعد بنفسه وايضا قد يشتق فى

معمولة كما في رب رجل صالح لقيته فلا حاجة الى التعلية وان ارادوا

به المحذوف وهو حصل او مثله كما صرح به جماعة منهم فهو تقدير

ما يستغنى عنه معنى الكلام ولم يلفظ به قط وايضا لو كان

كما ذكروا لم يجز العطف على محل مجرورها رفعا ونصبا وقد جاز

في الفصيح كما يقال رب رجل صالح واخاه اكرمت واخوه اكرمتهما

ولا يجوز بزيد واخاه مررت او واخوه مررت بهما فمجرور الزائد و

رب باق على ما كان عليه قبل دخولهما من كونه فاعلا او مبتدأ

كما مر او خبرا كما زيد بقائم او مفعولا كقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم

الى التهلكة ومثل رب رجل صالح لقيته او لقيت فمجرورها مفعول

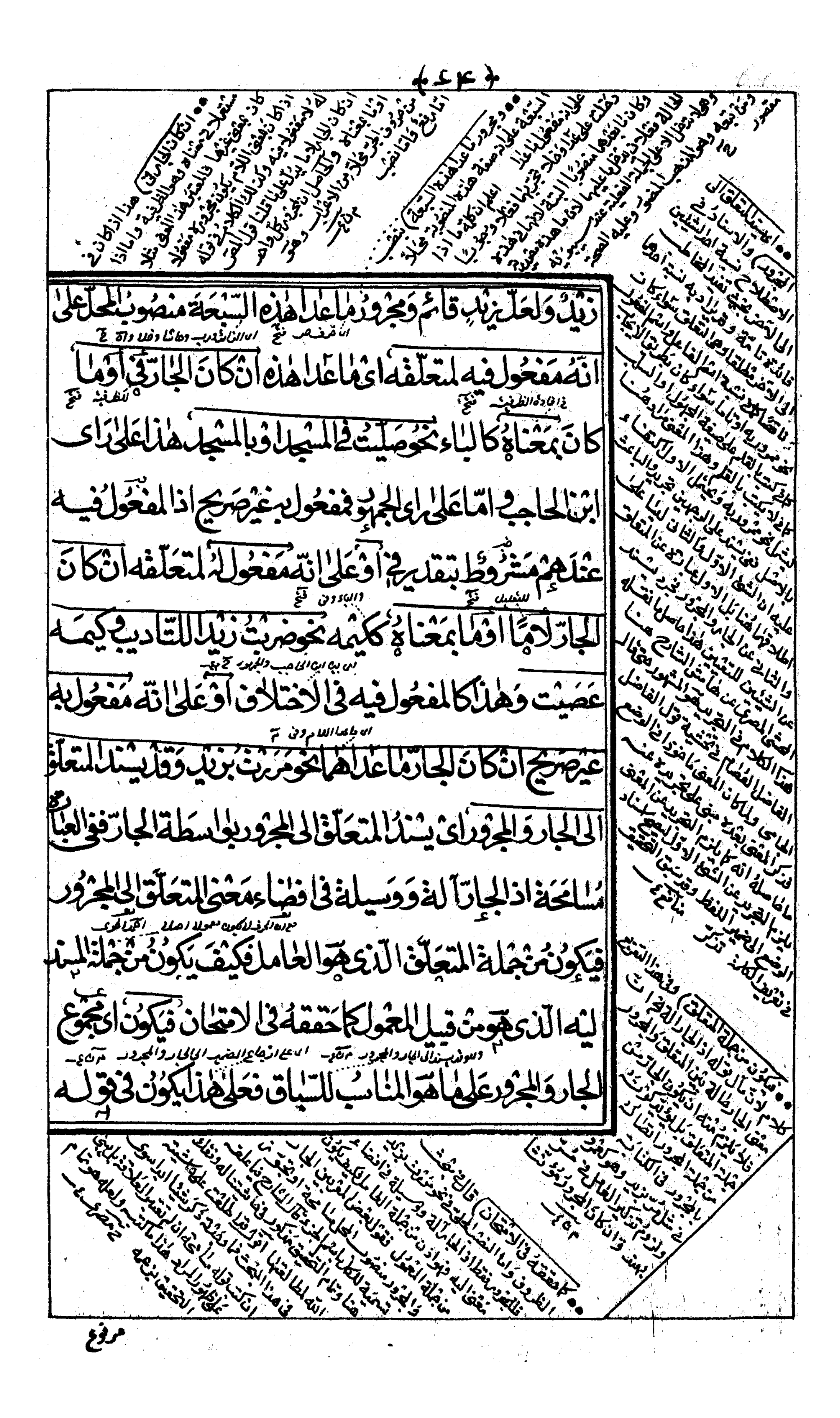
في الثاني ومبتدأ في الاول ومفعولا كما في مثل زيدا ضربته لكن

يقدر الناصب بعد المجرور لان لرب صدر الكلام ومجرور حروف

الاستثناء وهي حاشا وخلا وعدا كالمستثنى بالا على ما يجيء في بحث

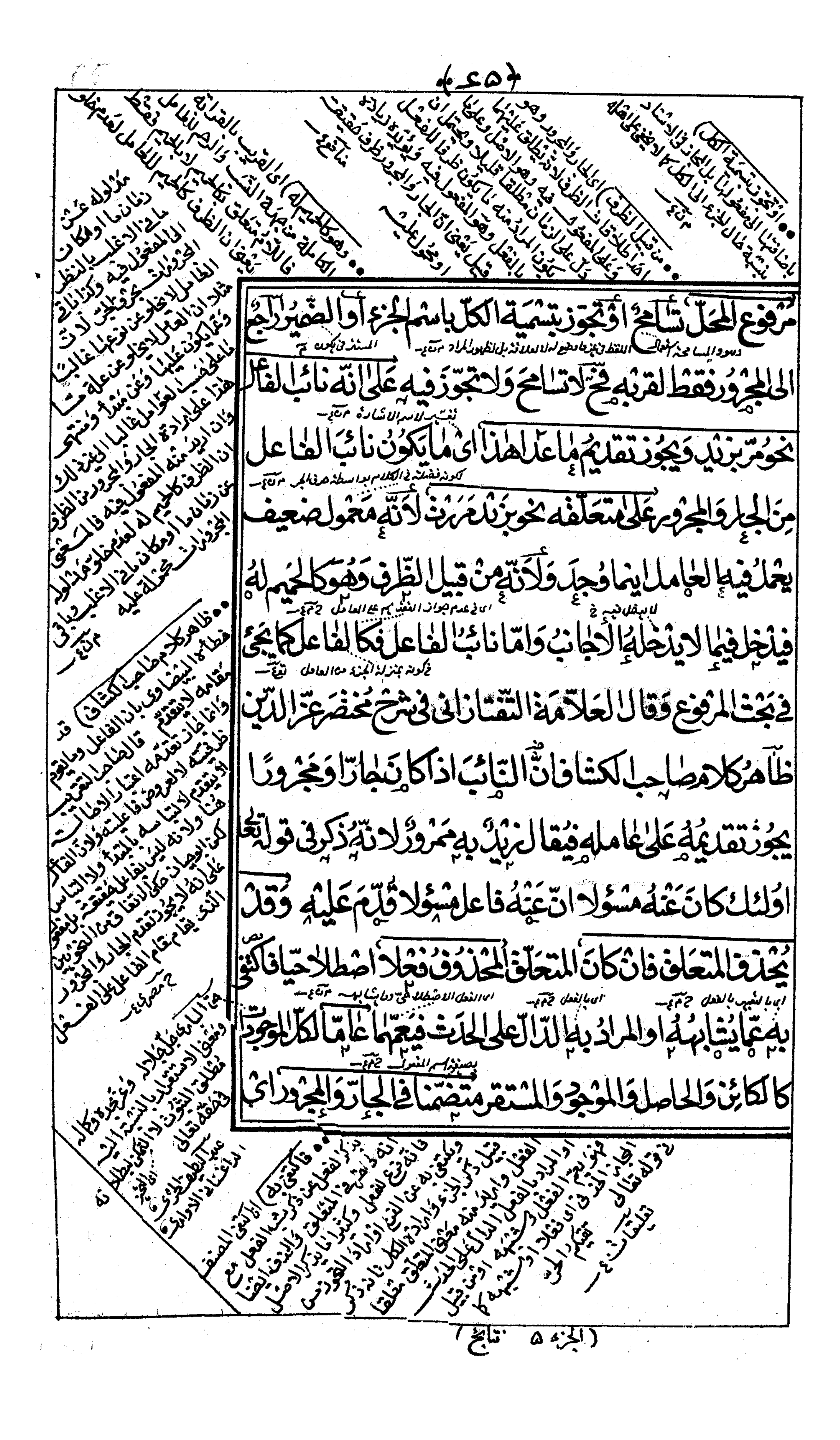
المستثنى في وجوب النصب ولو محلا في كلام موجب تام وفي جواز النصب

وَاختيار البدل ولو محلا في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور وغير ذلك مما يذكر في بحثه ذهب بعض النحاة الى انها غير متعلقة بشيء كرب وتبعه المص رحمه الله واستصوبه ابن هشام وقال لانها لاتوصل معناه الى الاسم بل تزيله كالا فحملت على الزائد في العمل للاشتراك في عدم التعدية وقال الدماميني كون معنى التعدية ما ذكره ممنوع بل معناه جعل مجرورها مفعولا به ولايلزم اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا يفيد انتفاءه عنه واقول المنع مكابرة والا ينتقض تعريف حرف الجر مطلقا باداة الاستثناء لوجود التعدية والافضاء على هذا المعنى فيها وذهب بعضهم الى انها متعلقة بشيء كسائر حروف الجر ومجرور لولا ولعل مبتدأ مرفوع المحل وما بعده لفظا كما في الثاني وتقديرا كما في الاول خبره فهما غير متعلقين بشيء ومحمولان في العمل اما على الزائد وعلى غيره لما سبق نحو لولاك موجود لهلك

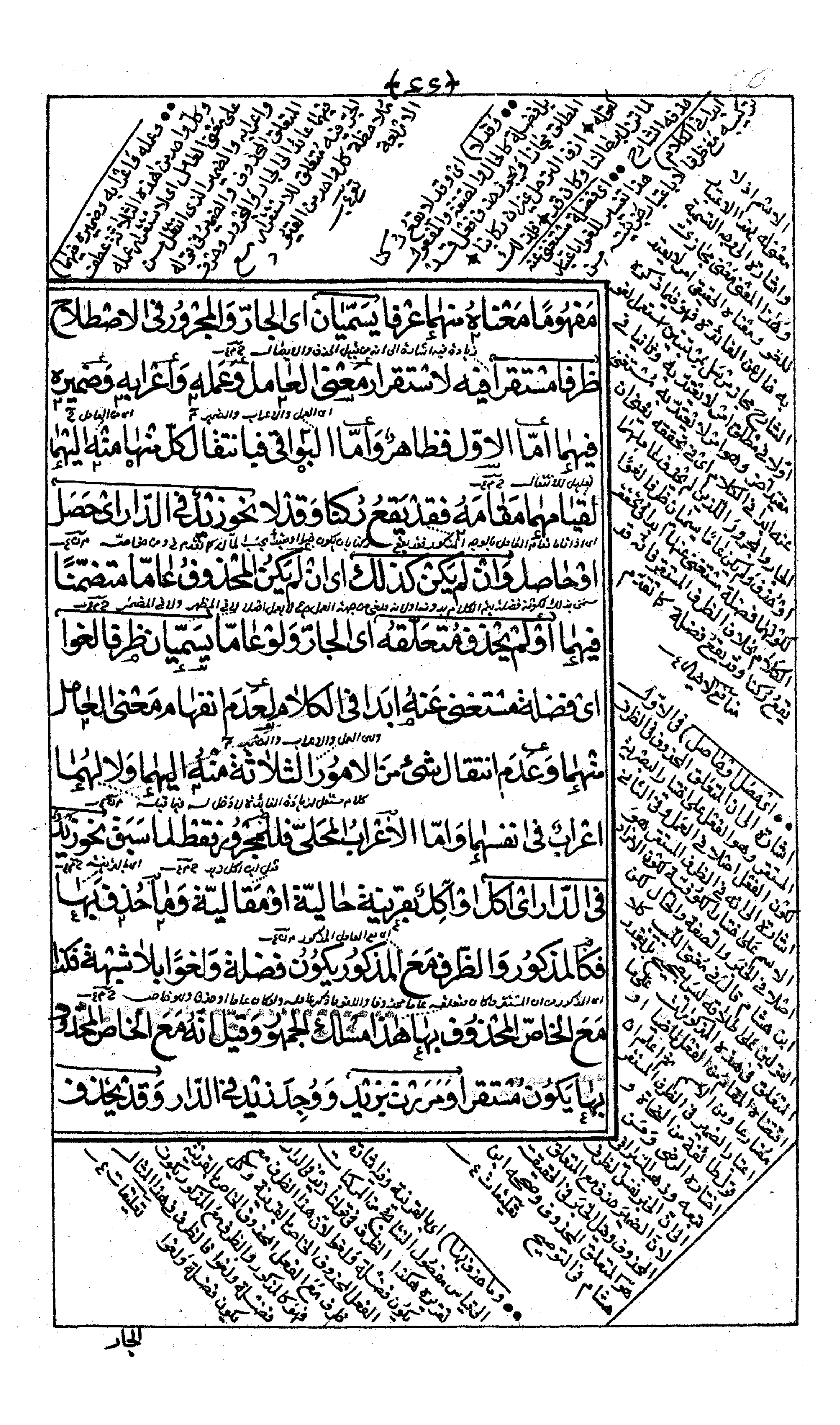


زيد ولعل زيدا قائم ومجرور ما عدا هذه السبعة منصوب المحل على
انه مفعول فيه لمتعلقه اى ما عدا هذه ان كان الجار فى او ما
كان بمعناه كالباء نحو صليت فى المسجد او بالمسجد هذا على راى
ابن الحاجب واما على راى الجمهور فمفعول به غير صريح اذ المفعول فيه
عندهم مشروط بتقدير فى او على انه مفعول له لمتعلقه ان كان
الجار لاما او ما بمعناه ككى نحو ضربت زيدا للتاديب وكيمه
عصيت وهذا كالمفعول فيه فى الاختلاف او على انه مفعول به
غير صريح ان كان الجار ما عداهما نحو مررت بزيد وقد يسند التعلق
الى الجار والمجرور اى يسند التعلق الى المجرور بواسطة الجار ففى العبارة
مسامحة اذ الجار آلة ووسيلة فى افضاء معنى المتعلق الى المجرور
فيكون من جملة المتعلق الذى هو العامل فكيف يكون من جملة المسند
اليه الذى هو من قبيل المعمول كما حققه فى الامتحان فيكون اى مجموع
الجار والمجرور على ما هو المناسب للسياق فعلى هذا يكون فى قوله

مرفوع

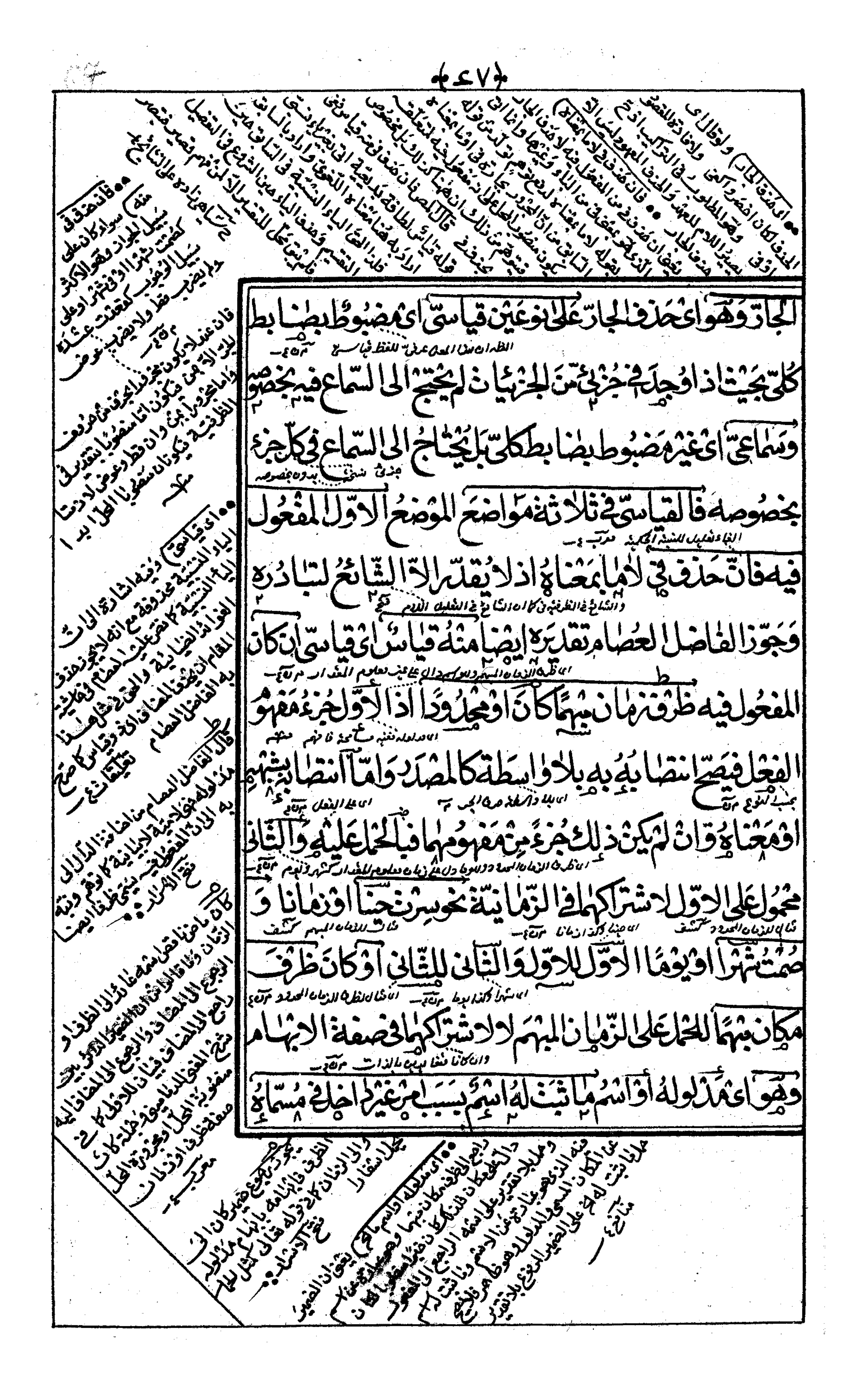


مرفوع المحل تسامح أو تجوز بتسمية الكل باسم الجزء أو الضمير راجع
الى المجرور فقط لقربه فح لاتسامح ولاتجوز فيه على انه نائب الفاعل
نحو مر بزيد ويجوز تقديم ما عدا هذا اى ما يكون نائب الفاعل
من الجار والمجرور على متعلقه نحو بزيد مررت لانه معمول ضعيف
يعمل فيه العامل اينما وجد ولانه من قبيل الظرف وهو كالحميم له
فيدخل فيما لايدخله الاجانب واما نائب الفاعل فكالفاعل كما يجئ
فى بحث المرفوع وقال العلامة التفتازانى فى شرح مختصر عز الدين
ظاهر كلام صاحب الكشاف ان النائب اذا كان جارا ومجرورا
يجوز تقديمه على عامله فيقال لزيد به ممرور لانه ذكر فى قوله تعالى
اولئك كان عنه مسؤلا ان عنه فاعل مسؤلا قدم عليه وقد
يحذف المتعلق فان كان المتعلق المحذوف فعلا اصطلاحيا فاكتفى
به عما يشابهه او المراد به الدال على الحدث فيعمهما عاما لكل الموجودات
كالكائن والحاصل والموجود والمستقر متضمنا فى الجار والمجرور اى



مفهومًا معناه منهما عرفا يسميان اى الجار والمجرور فى الاصطلاح
ظرفا مستقرا فيه لاستقرار معنى العامل وعمله واعرابه وضميره
فيهما اما الاول فظاهر واما البواقى فبانتقال كل منها منه اليهما
لقيامهما مقامه فقد يقع ركنا وقد لا نحو زيد فى الدار اى حصل
او حاصل وان لم يكن كذلك اى ان لم يكن المحذوف عاما متضمنا
فيهما او لم يحذف فمتعلقه اى الجار ولو عاما يسميان ظرفا لغوا
اى فضلة مستغنى عنه ابدا فى الكلام لعدم انفهام معنى العامل
منهما وعدم انتقال شئ من الامور الثلاثة منه اليهما ولا لهما
اعراب فى نفسهما واما الاعراب المحلى فللمجرور فقط لما سبق نحو زيد
فى الدار اى اكل او اكل بقرينة حالية او مقالية وما حذف فيهما
فكالمذكور والظرف مع المذكور يكون فضلة ولغوا بلا شبهة فكذا
مع الخاص المحذوف بها هذا مسلك الجمهور وقيل انه مع الخاص المحذوف
بها يكون مستقرا ومررت بزيد ووجلت زيد فى الدار وقد يحذف

الجار



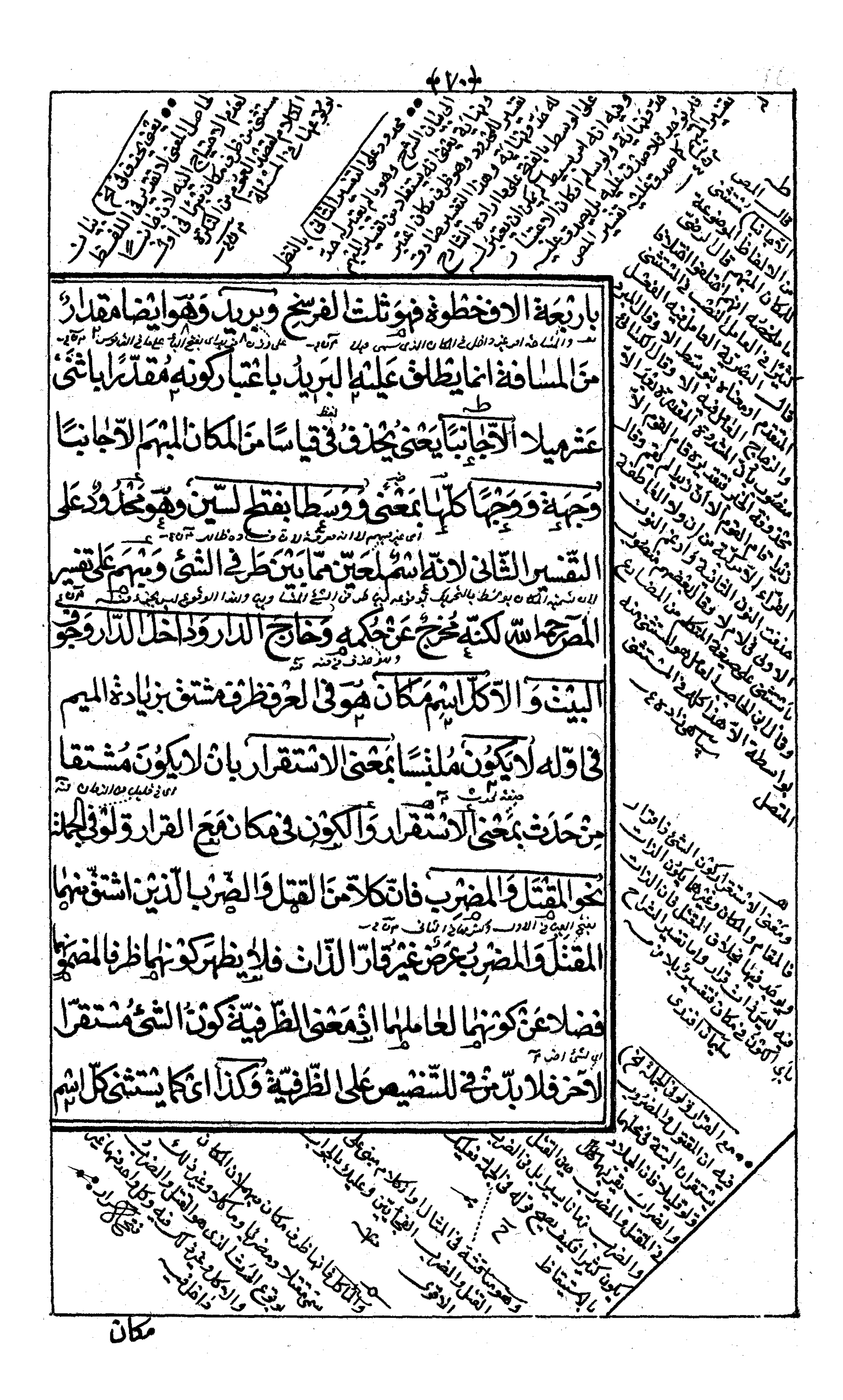
الجار وهو اى حذف الجار على نوعين قياسى اى مضبوط بضابط
كلى بحيث اذا وجد فى جزئى من الجزئيات لم يحتج الى السماع فيه بخصوصه
وسماعى اى غير مضبوط بضابط كلى بل يحتاج الى السماع فى كل جزء
بخصوصه فالقياسى فى ثلاثة مواضع الموضع الاول المفعول
فيه فانه حذف فى لاما بمعناه اذ لا يقدر الا الشائع لتبادره
وجوز الفاضل العصام تقديره ايضا منه قياس اى قياسى ان كان
المفعول فيه ظرف زمان مبهما كان او محدودا اذ الاول جزء مفهوم
الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر واما انتصابه بشبهه
او معناه وان لم يكن ذلك جزء من مفهومها فبالحمل عليه والثانى
محمول على الاول لاشتراكهما فى الزمانية نحو سرت حينا او زمانا و
صمت شهرا او يوما الاول للاول والثانى للثانى او كان ظرف
مكان مبهما للحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما فى صفة الابهام
وهو اى مدلوله او اسم ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل فى مسماه



بل خارج عنه فهو مبهم في ذاته يتعين الاسم بذلك الخارج و
منهم من فسره بالنكرة ورد بانه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد
فيه مع انه من المحدود وقيل غير جامع ايضا لخروج نحو خلفك عنه
ورد بان الجهات الست مثل غير ومثل في عدم التعرف بالاضافة
ومنهم من فسره بما لم يعتبر له حدود ونهاية ويخرج منه المقادير الممسوحة
مع انها مما يحذف منه في ويجب ان يستثنى منه مثل جانب ولذا لم
يسلك المصنف رحمه الله مسلكها واختار ما هو المرضي عند ابن الحاجب
على ما ذكره الفاضل العصام ولقد اصاب في استثناء ما استثنى
وابن الحاجب سكت عنه مع انه لا بد منه كما ذكره الرضي كالجهات
الست وهي امام وقدام وخلف ويمين ويسار وشمال وفوق
وتحت كجلست امامه فان تسمية المكان اماما مثلا بوقوعه
ازاء وجه الانسان او غيره واذا حول وجهه الى جانب آخر زال عنه
اسم الامام والوجه غير داخل في ذلك المكان وقس عليه غيره

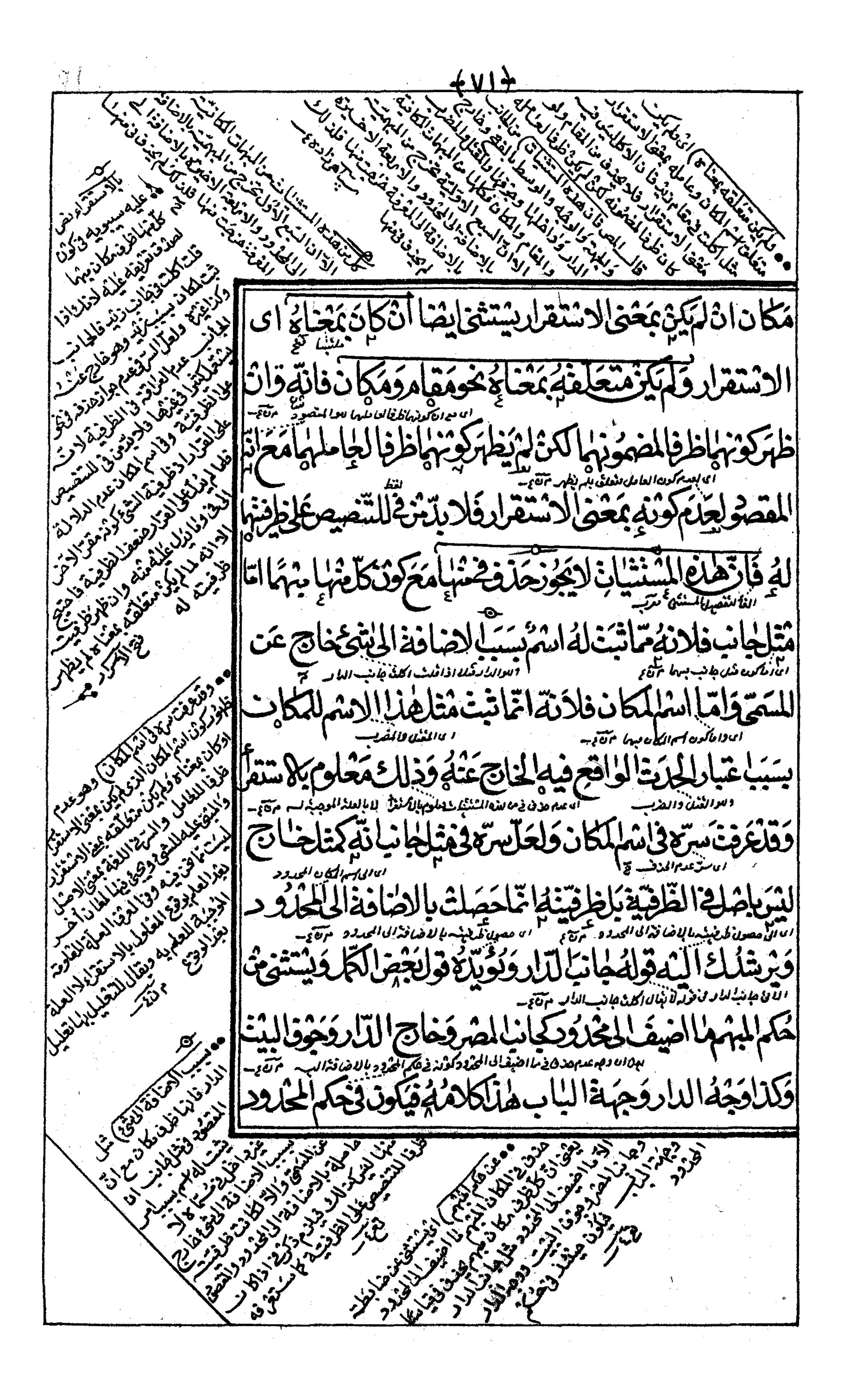
وكعند

وكعند نحو جلست عندك فان تسمية المكان بعند بوقوعه حول
المخاطب وما في حيازته كداره ومملكته اعاد الجار ليتعين العطف
على الجهات ولا يتوهم العطف على امام فانه ليس يصح اذ يلزم
حينئذ كونه من الجهات الست وليس كذلك ولدى بمعنى عند الا
انه مخصص بالحضرة عطف عليه وكذا غيره ووسط بسكون السين
بمعنى بين فانه في مختار الصحاح كل موضع يصح فيه بين فهو وسط
بالسكون تقول جلست وسط القوم كما تقول بين القوم وبين
وازاء وحذاء وتلقاء والثلاثة الاخيرة بمعنى الجهة وتطبيقها
بالمثل ظاهر وكالمقادير الممسوحة اى المعلومة بالمساحة اعاد
الجار اشارة الى انها نوع آخر من المبهم حتى ظن البعض انها خارجة
عنه حيث قال ان كان مبهما او معدودا كفرسخ فانه مقدار
من المسافة يعرف بالمساحة باثني عشر الف خطوة وهي امر غير داخل
فيه وميل فانه ايضا مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باربعة



بأربعة آلاف خطوة فهو ثلث الفرسخ والبريد وهو أيضا مقدار
من المسافة انما يطلق عليه البريد باعتبار كونه مقدارا باثني
عشر ميلا الا جانبا يعني يحذف في قياسا من المكان المبهم الا جانبا
وجهة ووجها كلها بمعنى ووسطا بفتح السين وهو محدود على
التفسير الثاني لانه اسم لعين مما بين طرفي الشيء ومبهم على تفسير
المص رحمه الله لكنه يخرج عن حكمه وخارج الدار وداخل الدار وجوف
البيت والا كل اسم مكان هو في العرف ظرف فمشتق بزيادة الميم
في اوله لا يكون ملتبسا بمعنى الاستقرار بان لا يكون مشتقا
من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان مع القرار ولو في الجملة
نحو المقتل والمضرب فان كلا من القتل والضرب اللذين اشتق منهما
المقتل والمضرب بعرض غير قار الذات فلا يظهر كونهما ظرفا لمضمونهما
فضلا عن كونهما لعاملهما اذ معنى الظرفية كون الشيء مستقرا
لآخر فلا بد من التنصيص على الظرفية وكذا اي كما يستثنى كل اسم

مكان



مكان ان لم يكن بمعنى الاستقرار يستثنى ايضا ان كان بمعناه اى

الاستقرار ولم يكن متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان فانه وان

ظهر كونهما ظرفا لمضمونهما لكن لم يظهر كونهما ظرفا لعاملهما مع انه

المقصود لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلا بد من التنصيص على ظرفيتهما

له فان هذه المستثنيات لا يجوز حذف في منها مع كون كل منهما مبهما اما

مثل جانب فلانه مما ثبت له اسم بسبب الاضافة الى شئ خارج عن

المسمى واما اسم المكان فلانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان

بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه الخارج عنه وذلك معلوم بالاستقرا

وقد عرفت سره فى اسم المكان ولعل سره فى مثل جانب انه كمثل خارج

ليس باصل فى الظرفية بل ظرفيته انما حصلت بالاضافة الى المحدود

ويرشدك اليه قوله جانب الدار ويؤيده قول بعض الكمل ويستثنى من

حكم المبهم ما اضيف الى المحدود كجانب المصر وخارج الدار وجوف البيت

وكذا وجه الدار وجهة الباب هذا كلامه فيكون فى حكم المحدود



ولو سلم ان الاضافة الى المحدود ليست بلازمة في مثل الجانب كما يدل

عليه ذكره بلا اضافة بخلاف مثل الخارج فالسر فيه انه ليس باصل

في الظرفية بل يستعمل كثيرا في غيرها فلا بد من نص في التنصيص على الظرفية

لا يقال الكلت جانب الدار وجهة البيت ووجه الخان ووسط الدار

بالفتح كما نص عليه سيبويه او مضرب زيد ومقامه بل يقال الكلت

في جانب الدار او في مضرب زيد وفي مقامه واما ان كان عامل القسم

الاخير وهو ما يكون بمعنى الاستقرار من اسم المكان بمعنى الاستقرار كما كان نفسه

بمعناه سواء كان مشتقا من الحدث الواقع فيه او لا يجوز حذف في مثله لانه

لكونه متضمنا المصدر بمعناه يشعر بكونه ظرف الحدث بمعناه فلا حاجة الى

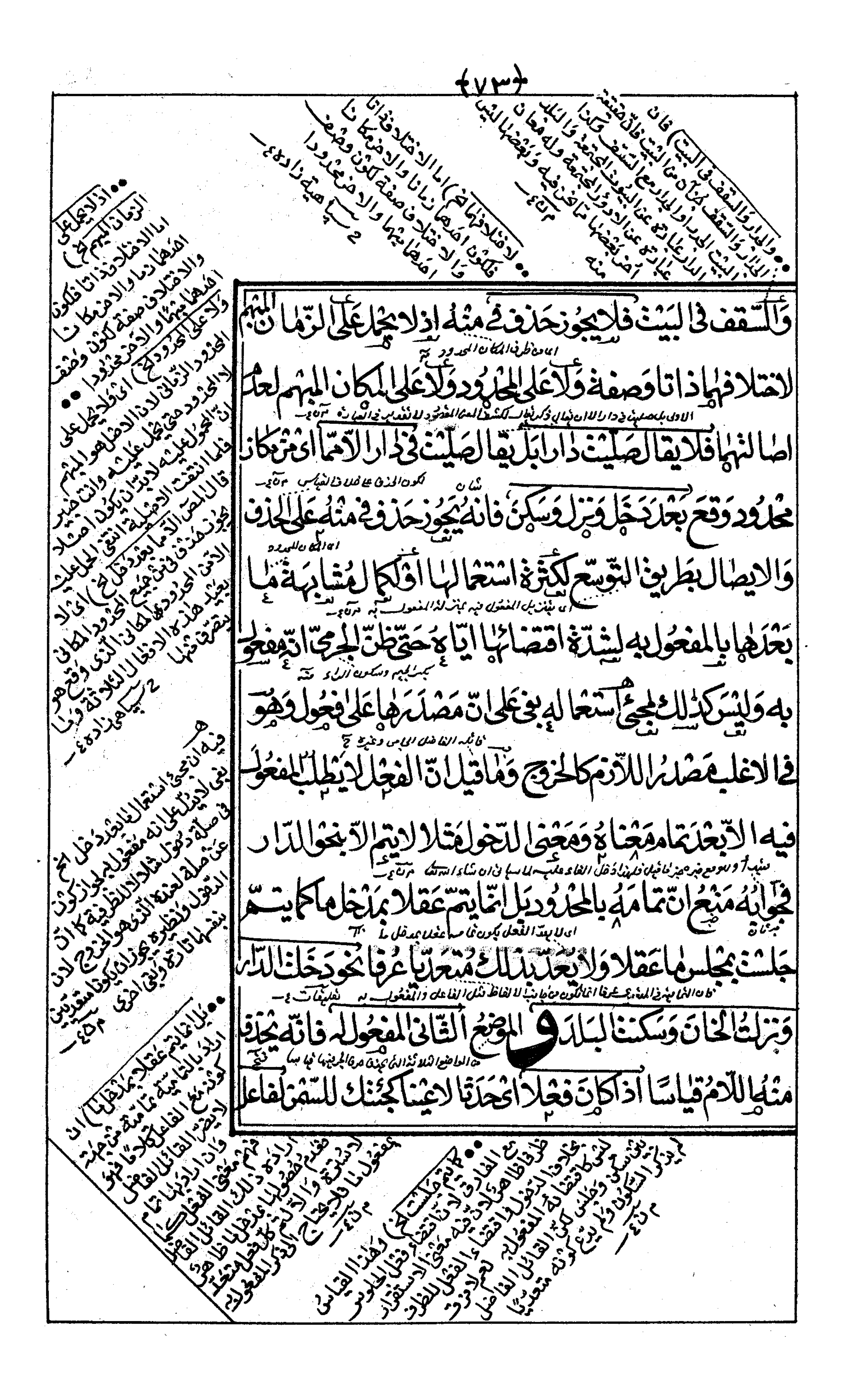
ذكر في نحو قمت مقامه وقعدت مكانه الاول للاول والثاني للثاني

وان كان ظرف مكان محدودا وهو ما ثبت له اسم بسبب امر داخل في

مسماه غير خارج عنه نحو دار وبيت وبلد فانها اسماء لتلك المواضع

بسبب اشياء داخلة فيها كالدار في البلد والبيت في الدار والجدار

والسقف



والسقف في البيت فلا يجوز حذف في منه اذ لا يحمل على الزمان المبهم
لاختلافهما ذاتا وصفة ولا على المحدود ولا على المكان المبهم لعدم
اصالتهما فلا يقال صليت دارا بل يقال صليت في دار الا مما اي من مكان
محدود وقع بعد دخل ونزل وسكن فانه يجوز حذف في منه على الحذف
والايصال بطريق التوسع لكثرة استعمالها او لكمال مشابهة ما
بعدها بالمفعول به لشدة اقتضائها اياه حتى ظن الجرمي انه مفعول
به وليس كذلك لمجيء استعماله بفي على ان مصدرها على فعول وهو
في الاغلب مصدر اللازم كالخروج وما قيل ان الفعل لا يطلب المفعول
فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول مثلا لا يتم الا بنحو الدار
فجوابه منع ان تمامه بالمحدود بل انما يتم عقلا بمدخل ما كما يتم
جلست بمجلس ما عقلا ولا يعد بذلك متعديا عرفا نحو دخلت الدار
ونزلت الخان وسكنت البلد و الموضع الثاني المفعول له فانه يحذف
منه اللام قياسا اذا كان فعلا اي حدثا لا عينا كجئتك للسمن لفاعل

الفعل المعلل به اى اتحد فاعلهما ومقارنا له اى للفعل المعلل في

الوجود بان يتحد زمان وجودهما كما في مثال المتن او يكون زمان

وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر كقعدت عن الحرب جبنا

ثم ان المراد بالوجود اعم مما في الواقع او في قصد الفاعل فلا يرد

ان مثل شهدت الحرب ايقاعا للصلح صحيح وان لم يوقع الصلح لشاهد

فالمقارنة ليستا مما لابد منه لوجودهما في قصده ووجه الاشتراط

حصول المشابهة للمصدر بسببها فيتعلق العامل به بلا واسطة

تعلق المصدر نحو ضربت زيدا تاديبا له اى ايقاعا للادب عليه

فان زمان وجود الضرب والتاديب واحد لكن التاديب يحصل بالضرب

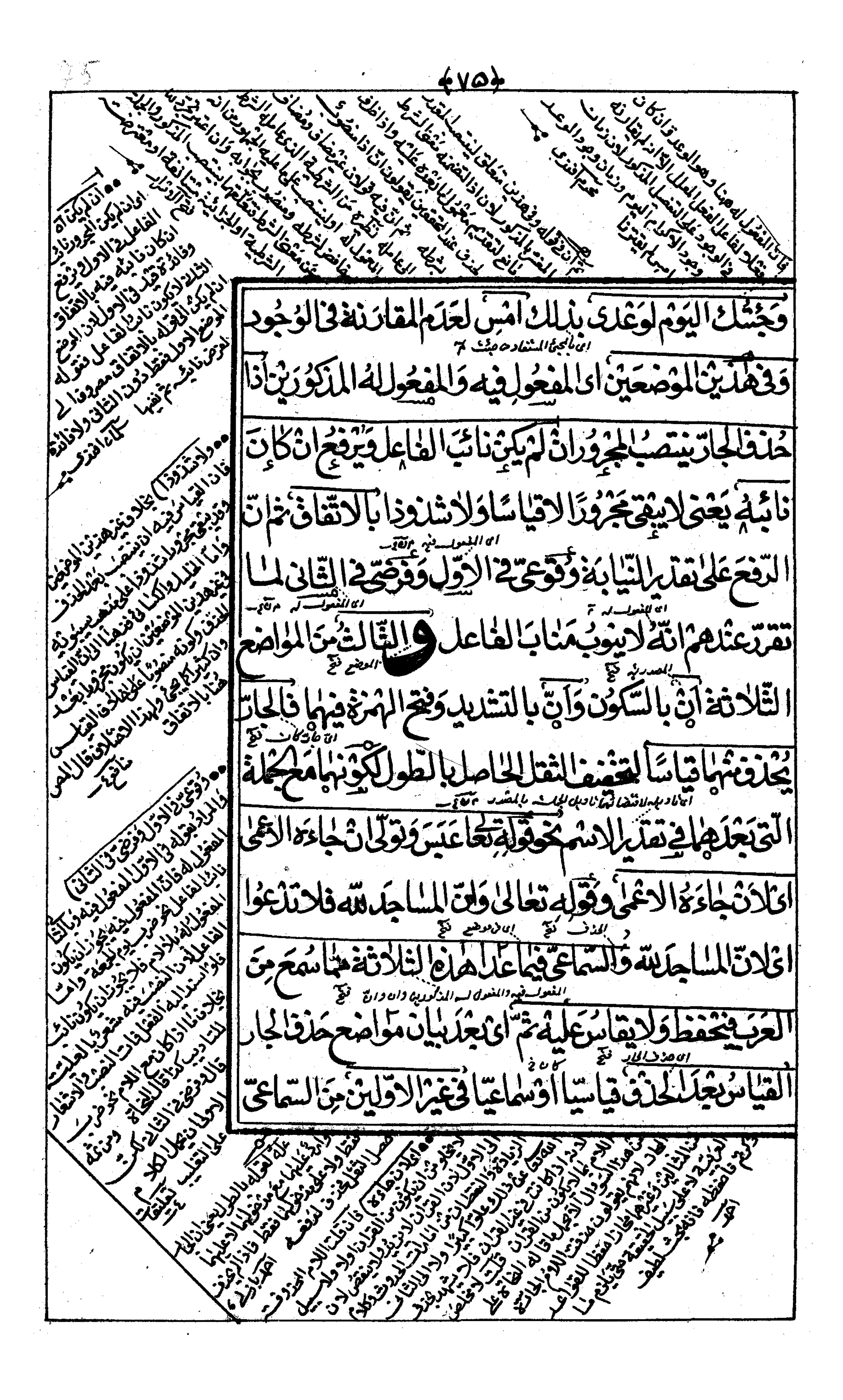
ويترتب عليه ذاتا قيل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به واجاب

عنه الفاضل العصام بان هذا ممنوع بل هو احداث الادب وما

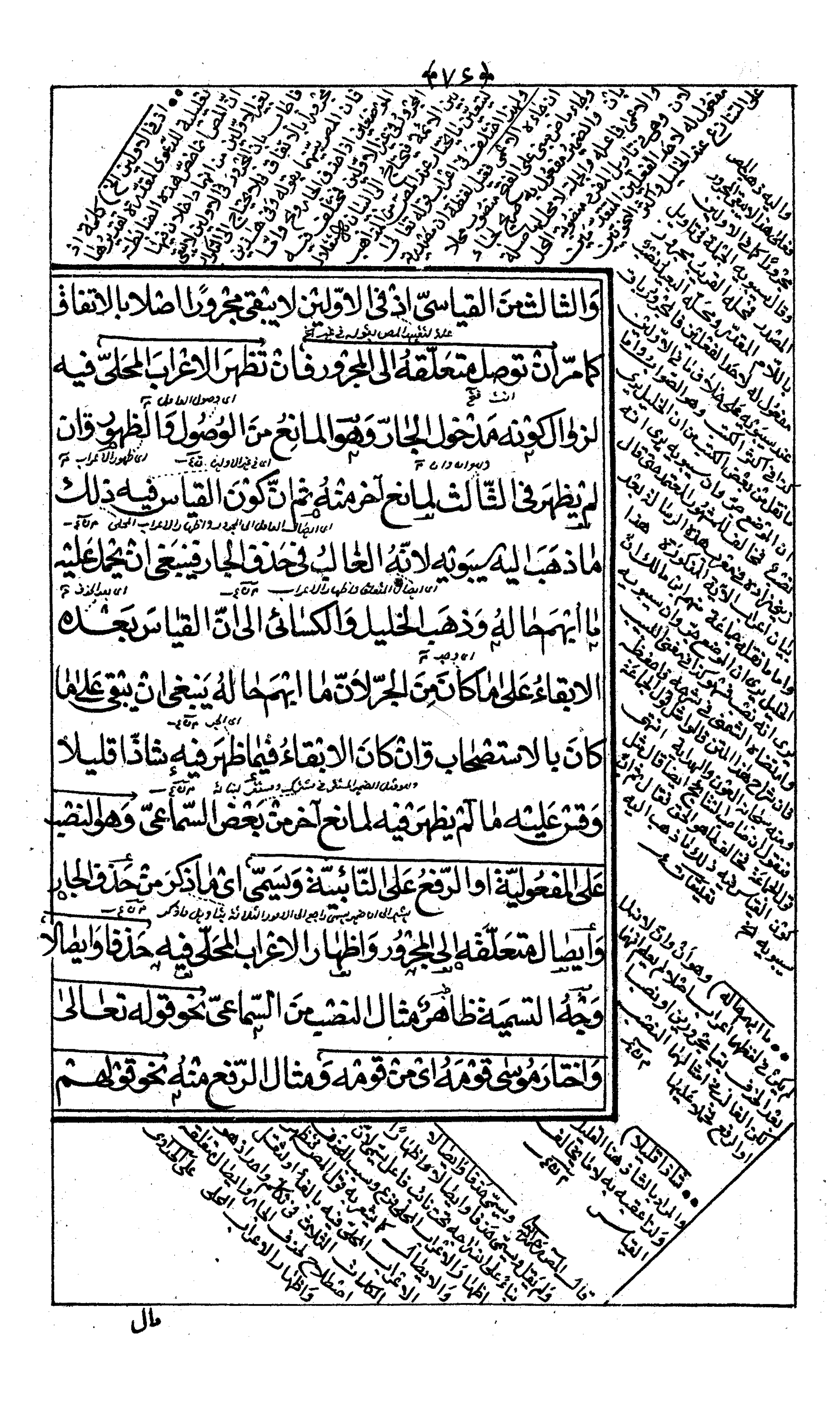
يليق بالشخص والضرب سبب ووسيلة له كالشتم والنصيحة

وغير ذلك بخلاف اكرمتك لاكرامك لعدم الاتحاد في الفاعل

وجئتك

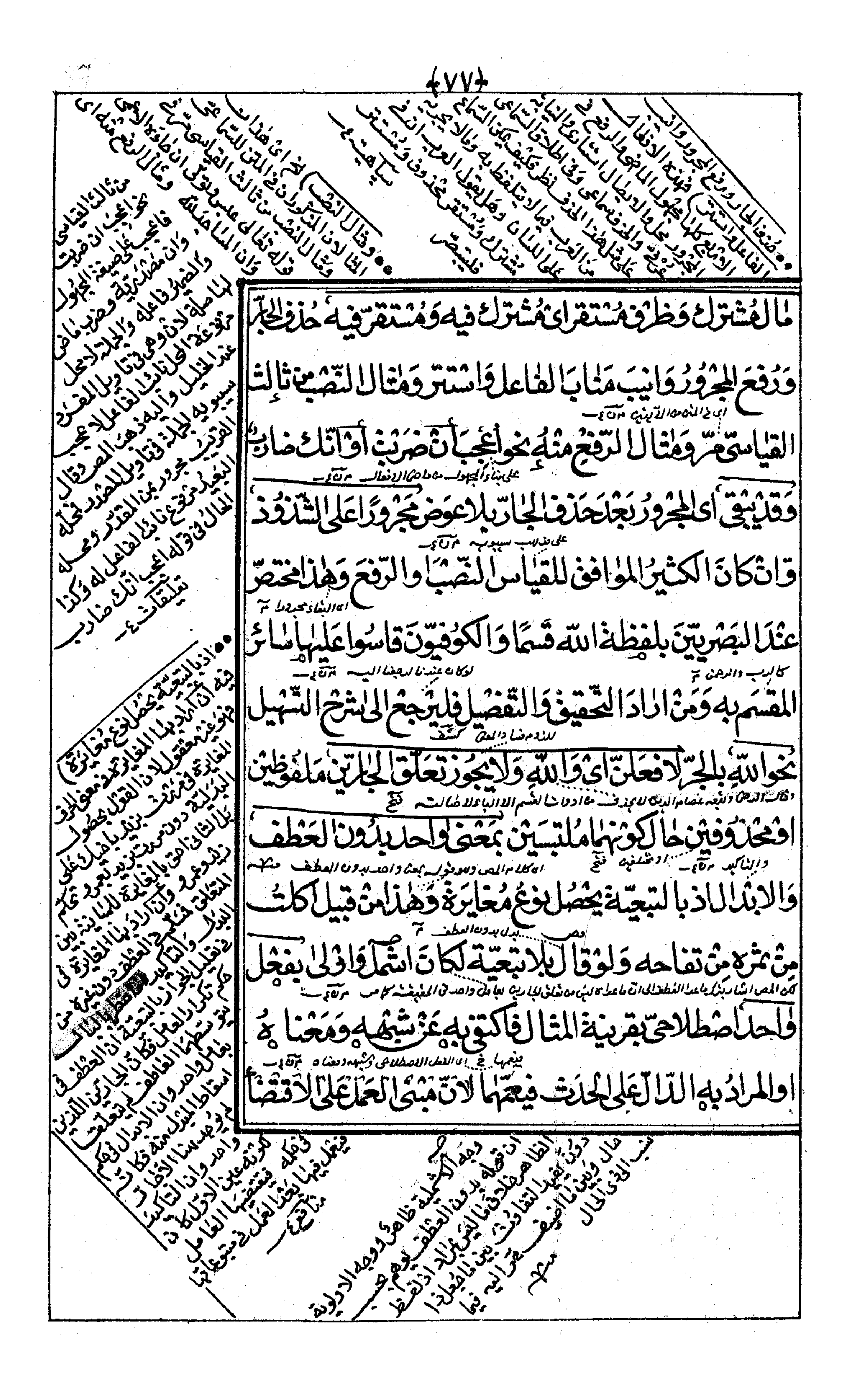


وجئتك اليوم لو غدي بذلك امس لعدم المقارنة في الوجود
وفي هذين الموضعين اي المفعول فيه والمفعول له المذكورين اذا
حذف الجار ينتصب المجرور وان لم يكن نائب الفاعل ويرفع ان كان
نائبه يعني لا يبقى مجرورا لا قياسا ولا شذوذا بالاتفاق ثم ان
الرفع على تقدير النيابة وقوعي في الاول وفرضي في الثاني لما
تقرر عندهم انه لا ينوب مناب الفاعل والثالث من المواضع
الثلاثة انْ بالسكون وانّ بالتشديد وفتح الهمزة فيهما فالجار
يحذف منهما قياسا لتخفيف الثقل الحاصل بالطول لكونهما مع جملة
التي بعدهما في تقدير الاسم نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى
اي لان جاءه الاعمى وقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا
اي لان المساجد لله والسماعي فيما عدا هذه الثلاثة مما سمع من
العرب فيحفظ ولا يقاس عليه ثم اي بعد بيان مواضع حذف الجار
القياس بعد الحذف قياسيا او سماعيا في غير الاولين من السماعي



والثالث من القياسي اذ في الاولين لا يبقى مجرورا اصلا بالاتفاق
كما مر ان توصل متعلقه الى المجرور فان تظهر الاعراب المحلي فيه
لزوال كونه مدخول الجار وهو المانع من الوصول والظهور وان
لم يظهر في الثالث لمانع آخر منه ثم ان كون القياس فيه ذلك
ما ذهب اليه سيبويه لانه الغالب في حذف الجار فينبغي ان يحمل عليه
ما ابهم حاله وذهب الخليل والكسائي الى ان القياس بعده
الابقاء على ما كان من الجر لان ما ابهم حاله ينبغي ان يبقى على ما
كان بالاستصحاب وان كان الابقاء فيما ظهر فيه شاذا قليلا
وقس عليه ما لم يظهر فيه لمانع آخر من بعض السماعي وهو النصب
على المفعولية او الرفع على النائبية ويسمى اي ما ذكر من حذف الجار
وايصال المتعلق الى المجرور واظهار الاعراب المحلي فيه حذفا وايصالا
ووجه التسمية ظاهر مثال النصب من السماعي نحو قوله تعالى
واختار موسى قومه اي من قومه ومثال الرفع منه نحو قولهم

مال

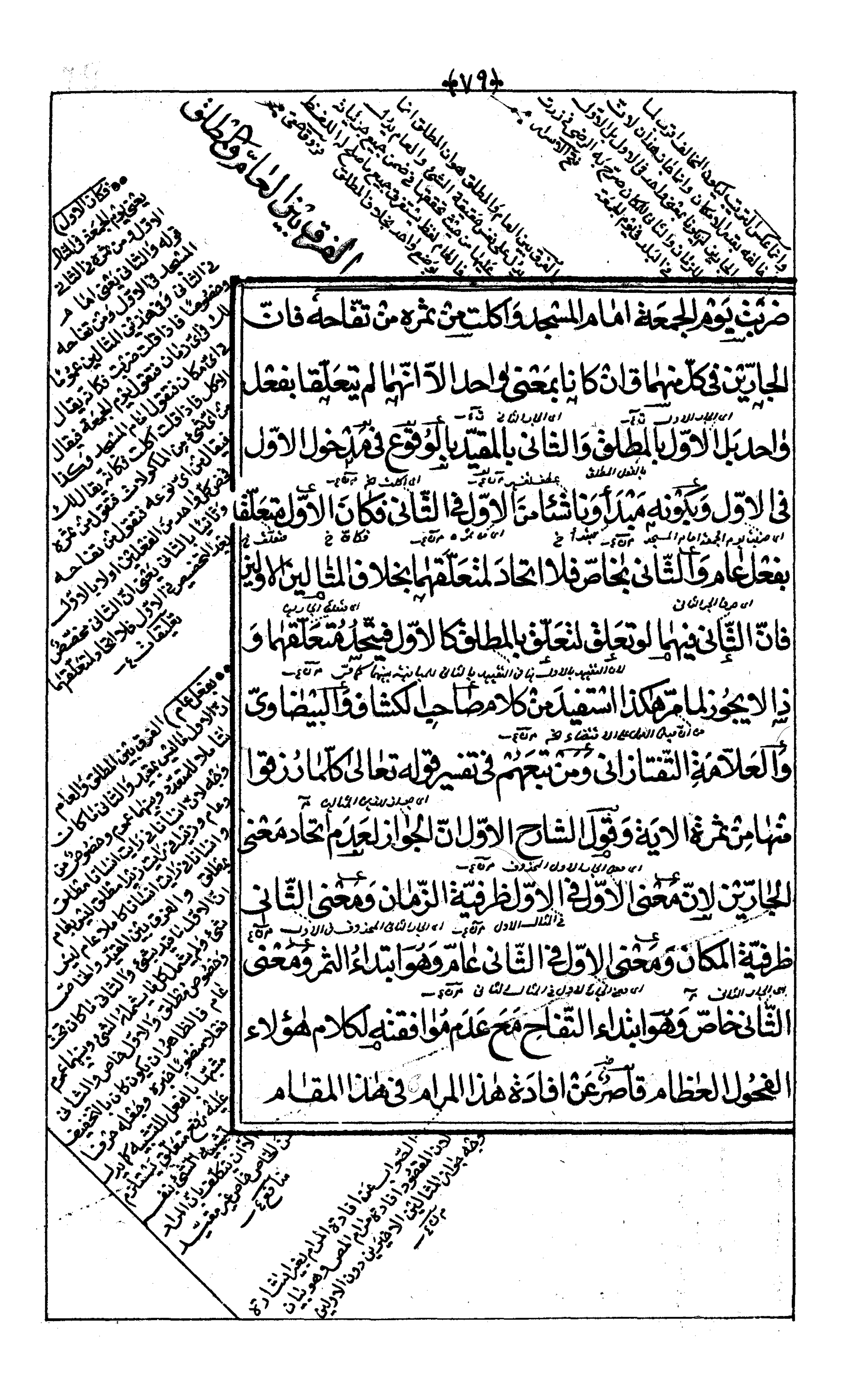


ما المشترك وظرف مستقر اى مشترك فيه ومستقر فيه حذف الجار
ورفع المجرور وانيب مناب الفاعل واستتر ومثال النصب من ثالث
القياسي ومثال الرفع منه نحو اعجب ان ضربت او انك ضارب
وقد يبقى اى المجرور بعد حذف الجار بلا عوض مجرورا على الشذوذ
وان كان الكثير الموافق للقياس النصب والرفع وهذا مختص
عند البصريين بلفظة الله قسما والكوفيون قاسوا عليها سائر
المقسم به ومن اراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل
نحو الله بالجر لافعلن اى والله ولا يجوز تعلق الجارين ملفوظين
او محذوفين حال كونهما ملتبسين بمعنى واحد بدون العطف
والابدال اذ بالتبعية يحصل نوع مغايرة وهذا من قبيل اكلت
من ثمره من تفاحه ولو قال بلا تبعية لكان اشمل واولى يفعل
فاحد اصطلاحي بقرينة المثال فاكتويه عن شبهه ومعناه
او المراد به الدال على الحدث فيعمهما لان مبنى العمل على الاقتضاء



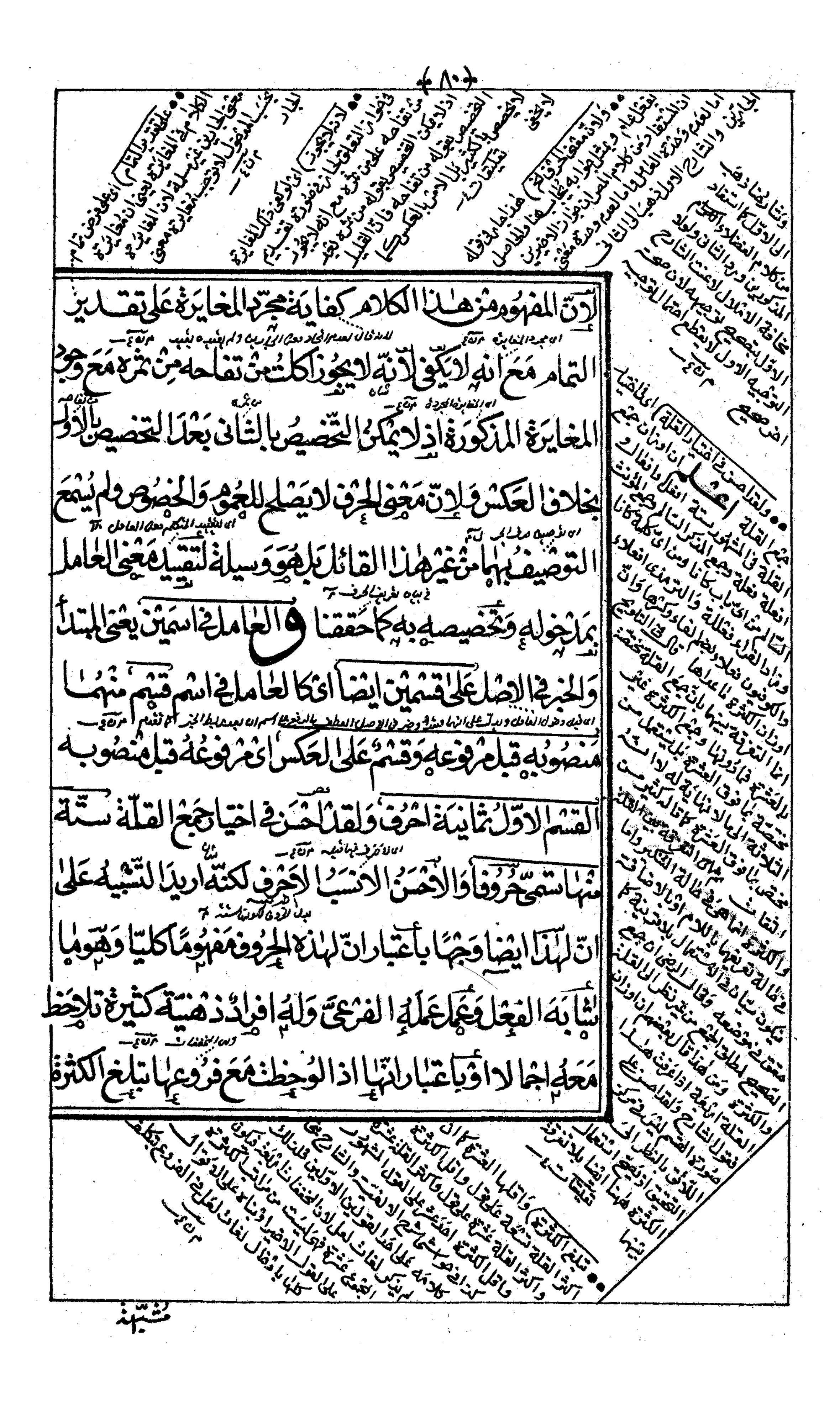
وإذا تعلق احدهما به اشتغل بالعمل في مجروره عن غيره وقضى حاجته
ولم يبق له اقتضاء لمثله حتى يعمل فيه بخلاف ما اذا لم يكونا
بمعنى واحد لان احدهما لا يغني عن الآخر حينئذ فلا يقال مررت
بزيد بعمرو بل يقال وبعمرو ولو جعل بدلا لكان بدل الغلط وهو
لا يوجد في كلام الفصحاء بخلاف نحو مررت بزيد باخيك ونحو نظرت
الى الفلك الى قمره ولا يقال ضربت يوم الجمعة يوم السبت بل
يقال ويوم السبت ولا يصح لبدل لما مر الاول مثال لكون الجارين
ملفوظين ومدخولهما مفعولا به غير صريح والثاني لكونهما محذوفين
ومدخولهما مفعولا فيه على عكس ما يأتي من المثالين قيل لانه
يلزم في الاول لصوق مرور واحد في حالة واحدة بشيئين وفي
الثاني وجود ضرب واحد في حالة واحدة في زمانين وهما ممتنعان
وفيه انه ان اريد بالواحد المرة فهو ليس بمدلول الفعل وان
اريد به الجنس الذي هو مدلوله فلا امتناع كما لا يخفى بخلاف

ضربت



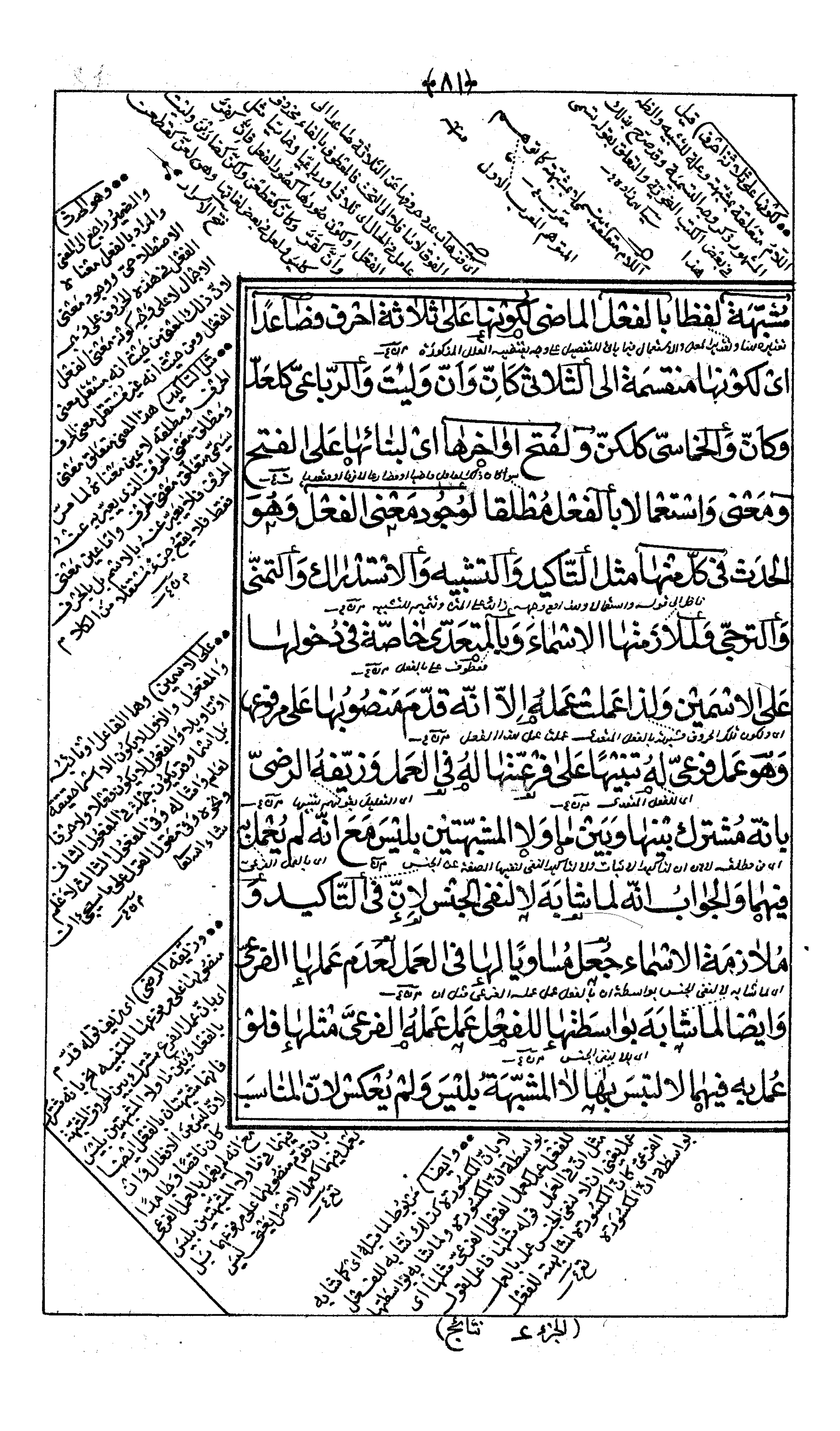
الفرق بين العام والمطلق

ضربت يوم الجمعة امام المسجد واكلت من ثمرة من تفاحة فان
الجارين في كل منهما وان كانا بمعنى واحد الا انهما لم يتعلقا بفعل
واحد بل الاول بالمطلق والثاني بالمقيد بالوقوع في مدخول الاول
في الاول وبكونه مبدأ وناشئا من الاول في الثاني فكان الاول متعلقا
بفعل عام والثاني بخاص فلا اتحاد لمتعلقهما بخلاف المثالين الاولين
فان الثاني فيهما لو تعلق لتعلق بالمطلق كالاول فيتحد متعلقهما و
ذا لا يجوز لما مر هكذا استفيد من كلام صاحب الكشاف والبيضاوي
والعلامة التفتازاني ومن تبعهم في تفسير قوله تعالى كلما رزقوا
منها من ثمرة الاية وقول الشارح الاول ان الجواز لعدم اتحاد معنى
الجارين لان معنى الاول في الاول ظرفية الزمان ومعنى الثاني
ظرفية المكان ومعنى الاول في الثاني عام وهو ابتداء الثمر ومعنى
الثاني خاص وهو ابتداء التفاح مع عدم موافقته لكلام هؤلاء
الفحول العظام قاصر عن افادة هذا المرام في هذا المقام



لان المفهوم من هذا الكلام كفاية مجرد المغايرة على تقدير
التمام مع انه لا يكفي لانه لا يجوز اكلت من تفاحة من ثمرة مع وجود
المغايرة المذكورة اذ لا يمكن التخصيص بالثاني بعد التخصيص بالاول
بخلاف العكس ولان معنى الحرف لا يصلح للعموم والخصوص ولم يسمع
التوصيف بهما من غير هذا القائل بل هو وسيلة لتقييد معنى العامل
بمدخوله وتخصيصه به كما حققنا والعامل في اسمين يعني المبتدأ
والخبر في الاصل على قسمين ايضا اي كالعامل في اسم قسم منهما
منصوبه قبل مرفوعه وقسم على العكس اي مرفوعه قبل منصوبه
القسم الاول ثمانية احرف ولقد احسن في اختيار جمع القلة ستة
منها تسمى حروفا والاحسن الانسب الاحرف لكنه اريد التنبيه على
ان لهذا ايضا وجها باعتبار ان لهذه الحروف مفهوما كليا وهو ما
شابه الفعل وعمل عمله الفرعي وله افراد ذهنية كثيرة تلاحظ
معه اجمالا او باعتبار انها اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة

مشبهة



مشبهة لفظا بالفعل الماضي لكونها على ثلاثة احرف فصاعدا

اي لكونها منقسمة الى الثلاثي كأن وان وليت والرباعي كلعل

وكأن والخماسي كلكن ولفتح اواخرها اي لبنائها على الفتح

ومعنى واستعمالا بالفعل مطلقا لوجود معنى الفعل وهو

الحدث في كل منها مثل التاكيد والتشبيه والاستدراك والتمني

والترجي وللازمها الاسماء وبالتعدي خاصة في دخولها

على الاسمين ولذا اعملت عمله الا انه قدم منصوبها على مرفوعها

وهو عمل فرعي له تنبيها على فرعيتها له في العمل وزيفه الرضي

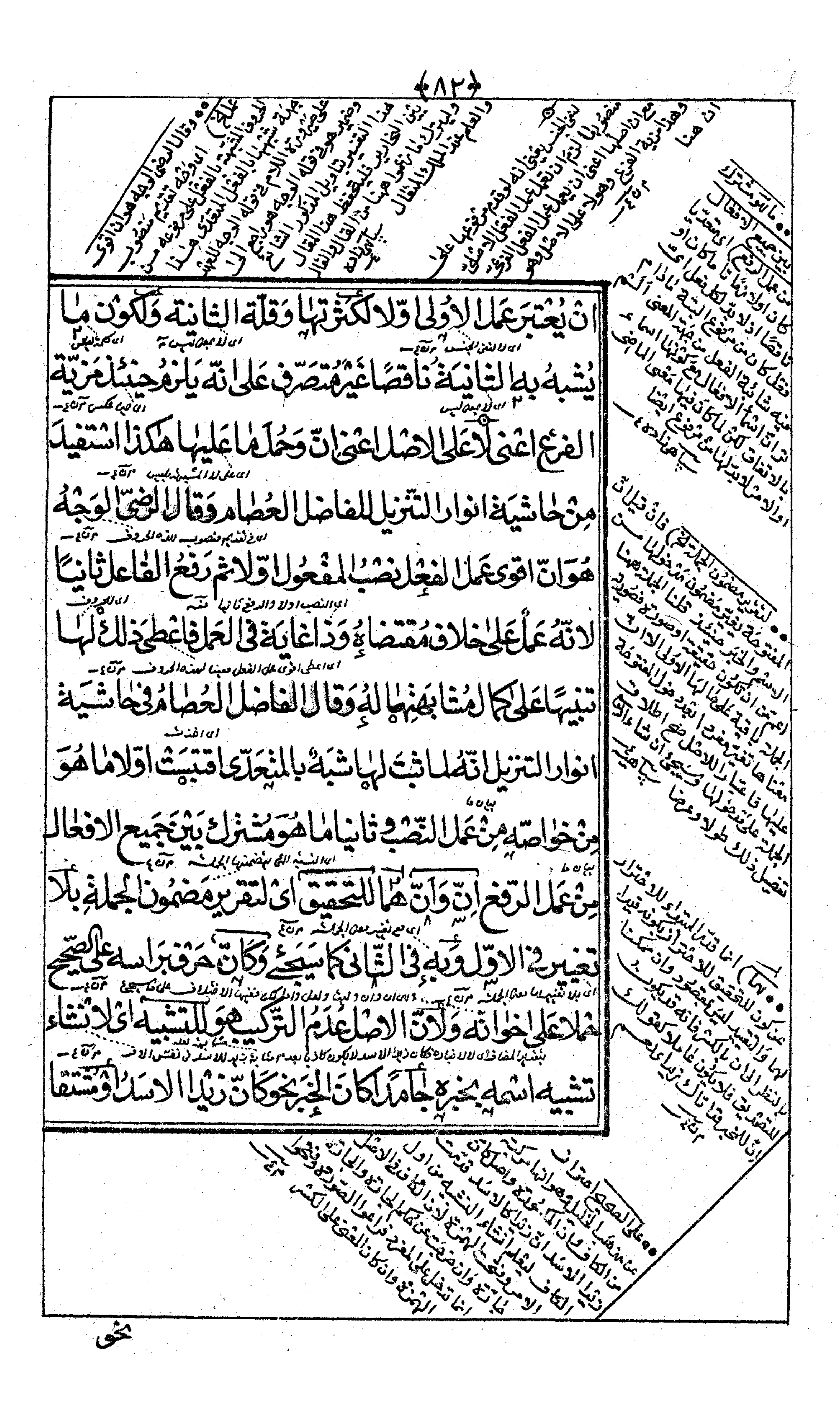
بانه مشترك بينها وبين ما ولا المشبهتين بليس مع انه لم يعمل

فيهما والجواب انه لما شابه لا لنفي الجنس لان في التاكيد و

ملازمة الاسماء جعل مساويا لها في العمل لعدم عملها الفرعي

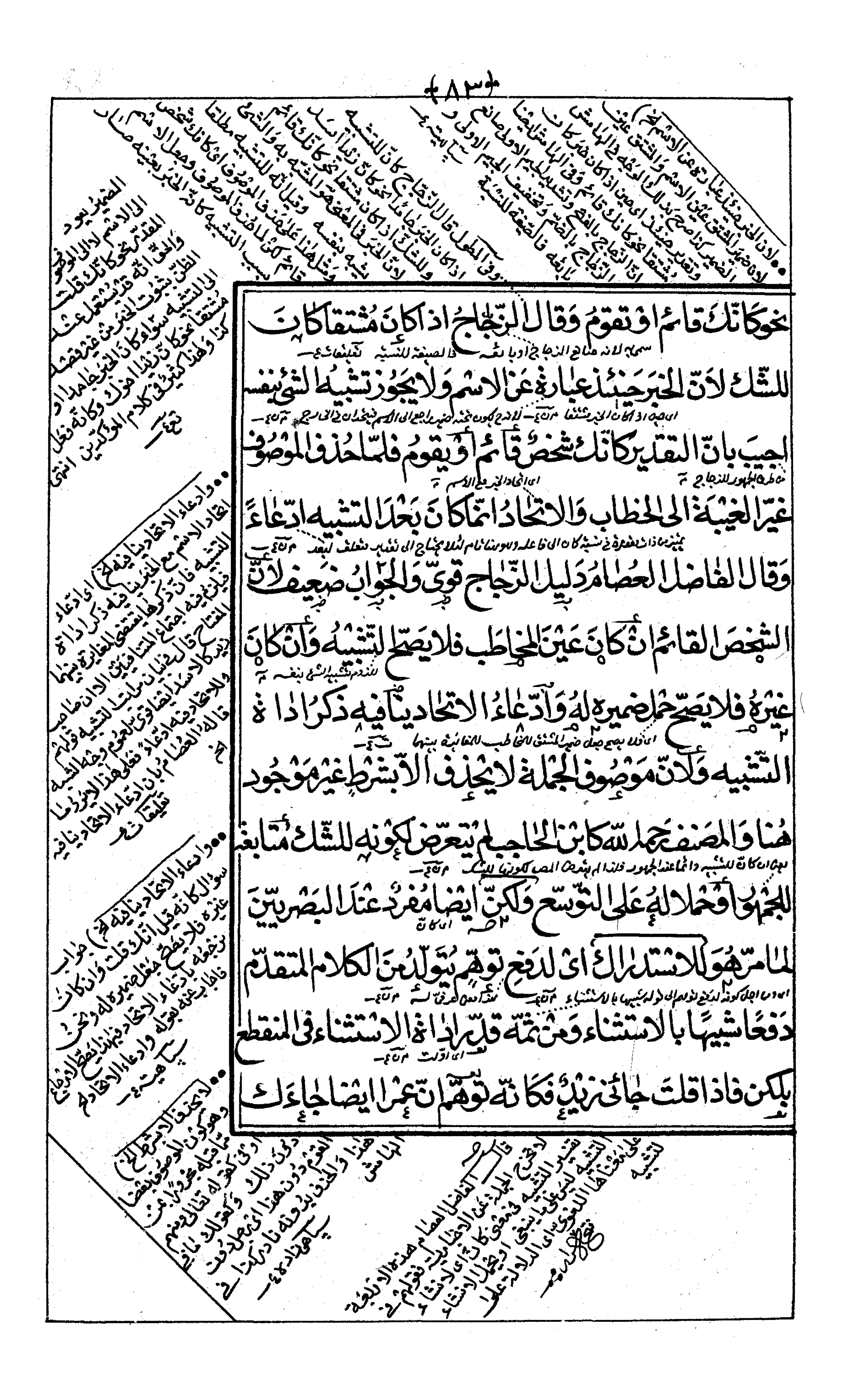
وايضا لما شابه بواسطتها للفعل عمل عمله الفرعي مثلها فلو

عمل به فيهما لالتبس بها لا المشبهة بليس ولم يعكس لان المناسب

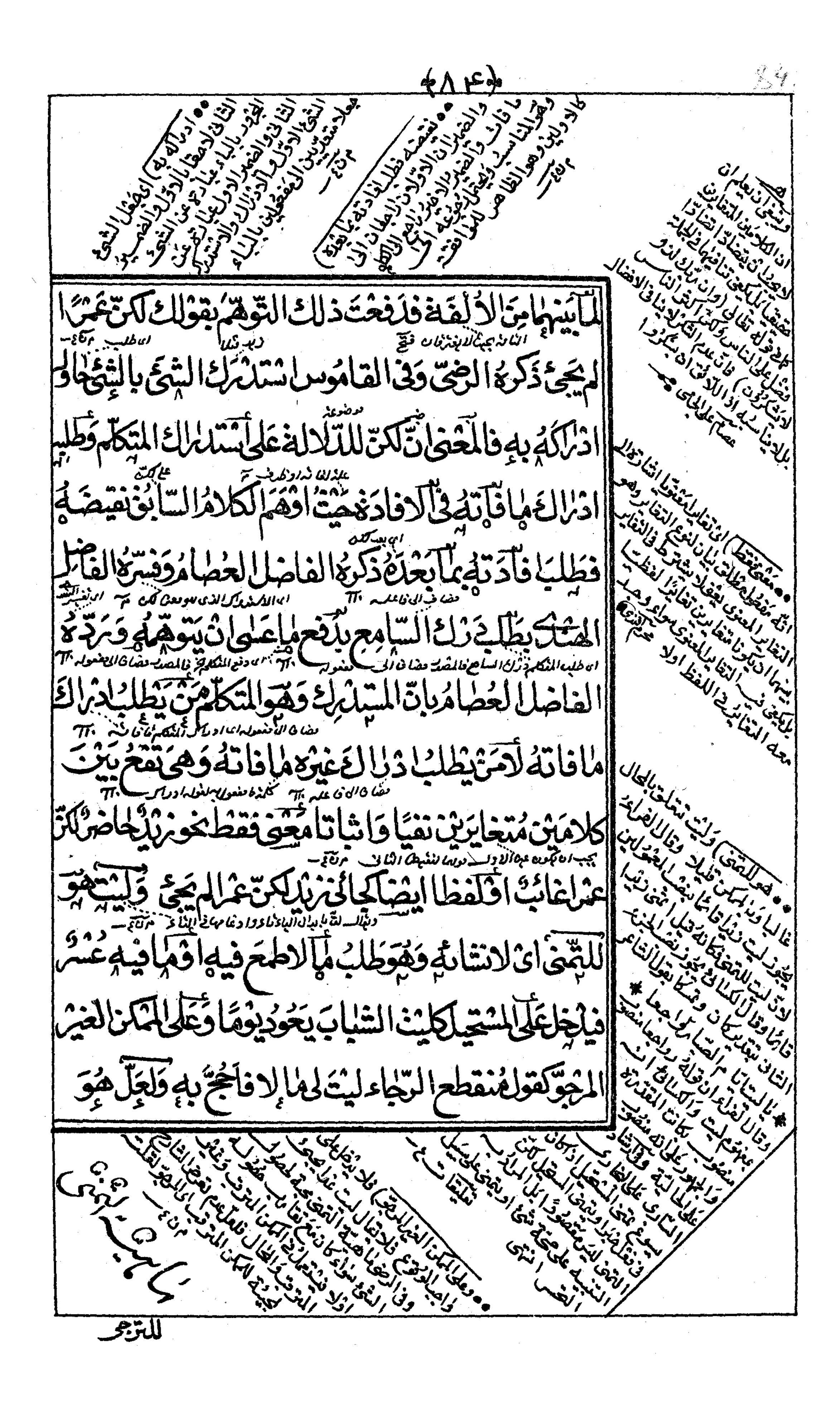


ان يعتبر عمل الاولى ولا لكثرتها وقلة الثانية ولكون ما
يشبه به الثانية ناقصا غير متصرف على انه يلزم حينئذ مزية
الفرع اعنى لا على الاصل اعنى ان وحمل ما عليها هكذا استفيد
من حاشية انوار التنزيل للفاضل العصام وقال الرضى الوجه
هو ان اقوى عمل الفعل نصب المفعول اولا ثم رفع الفاعل ثانيا
لانه عمل على خلاف مقتضاه وذا غاية في العمل فاعطى ذلك لها
تنبيها على كمال مشابهتها له وقال الفاضل العصام في حاشية
انوار التنزيل انه لما ثبت لها شبه بالمتعدى اقتبست اولا ما هو
من خواصه من عمل النصب وثانيا ما هو مشترك بين جميع الافعال
من عمل الرفع ان وان هما للتحقيق اى لتقرير مضمون الجملة بلا
تغيير في الاول وبه في الثاني كما سيجئ وكان حرف براسه على الصحيح
حملا على اخواته ولان الاصل عدم التركيب هو للتشبيه اى لانشاء
تشبيه اسمه بخبره جامدا كان الخبر نحو كان زيدا الاسد او مشتقا

نحو



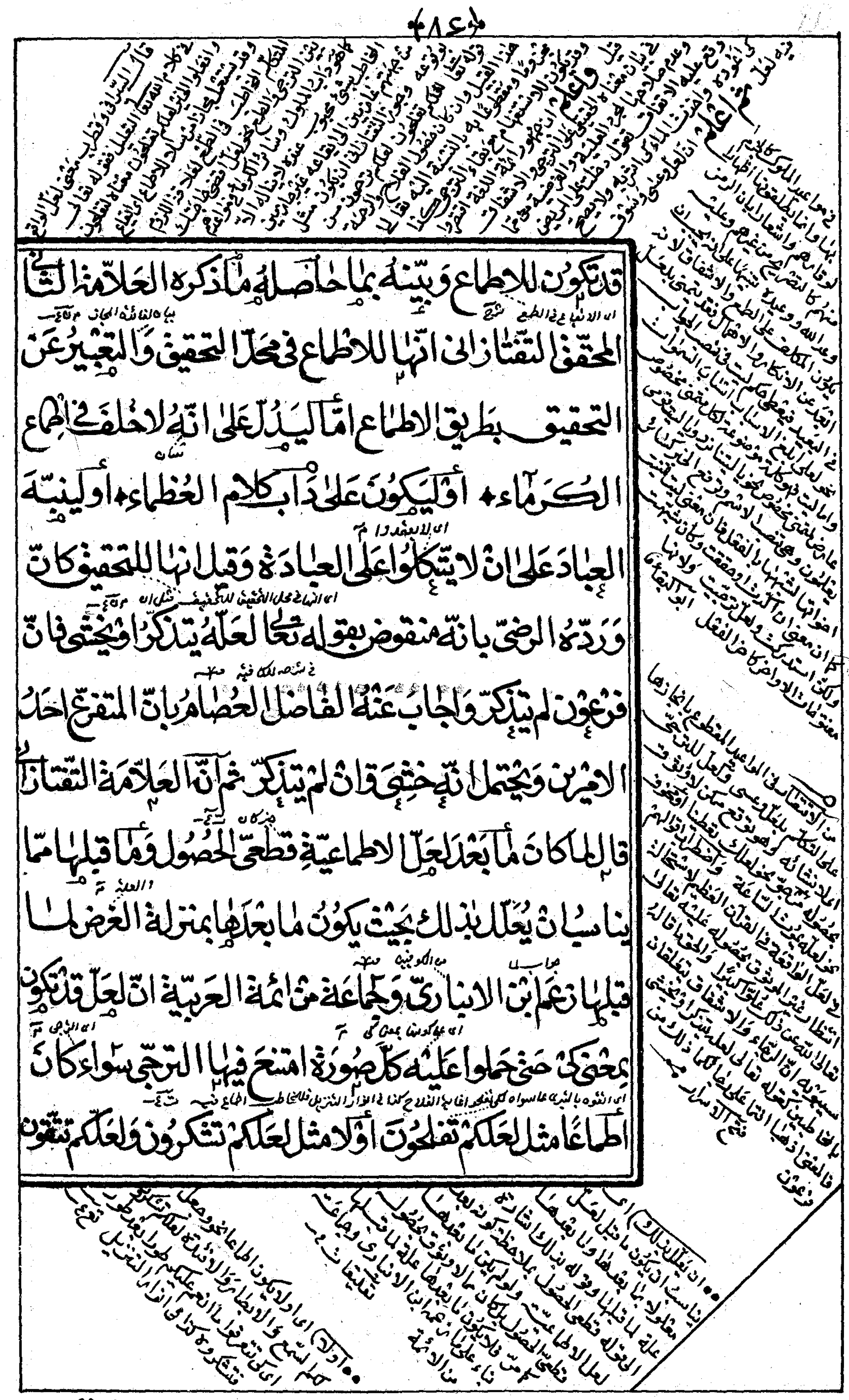
نحو كانك قائم او تقوم وقال الزجاج اذا كان مشتقا كان
للشك لان الخبر حينئذ عبارة عن الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه
اجيب بان التقدير كانك شخص قائم او يقوم فلما حذف الموصوف
غير الغيبة الى الخطاب والاتحاد انما كان بعد التشبيه ادعاء
وقال الفاضل العصام دليل الزجاج قوي والجواب ضعيف لان
الشخص القائم ان كان عين المخاطب فلا يصح التشبيه وان كان
غيره فلا يصح حمل ضميره له وادعاء الاتحاد ينافيه ذكر اداة
التشبيه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط غير موجود
هنا والمصنف رحمه الله كابن الحاجب لم يتعرض لكونه للشك متابعة
للجمهور او حملا له على التوسع ولكن ايضا مفرد عند البصريين
لما مر وهو للاستدراك اي لدفع توهم يتولد من الكلام المتقدم
دفعا شبيها بالاستثناء ومن ثمة قدر اداة الاستثناء في المنقطع
بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك



لما بينهما من الالفة فدفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا
لم يجئ ذكره الرضي وفي القاموس استدرك الشيء بالشيء حاول
ادراكه به فالمعنى ان لكن للدلالة على استدراك المتكلم وطلبه
ادراك ما فاته في الافادة حيث اوهم الكلام السابق نقيضه
فطلب افادته بما بعده ذكره الفاضل العصام وفسره الفاضل
الهندي بطلب تدارك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم ورده
الفاضل العصام بان المستدرك هو المتكلم من يطلب ادراك
ما فاته لا من يطلب ادراك غيره ما فاته وهي تقع بين
كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى فقط نحو زيد حاضر لكن
عمرا غائب او لفظا ايضا كجائني زيد لكن عمرا لم يجئ وليت هو
للتمني اي لانشائه وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر
فيدخل على المستحيل كليت الشباب يعود يوما وعلى الممكن الغير
المرجو كقول منقطع الرجاء ليت لي مالا فاحج به ولعل هو

للترجي

للترجي اي لانشائه وهو ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فيدخل
فيه الطمع وهو ارتقاب محبوب كذلك نحو لعلك تعطينا و
الاشفاق وهو ارتقاب مكروه كذلك نحو لعلي اموت الساعة
كذا قاله الرضي ورضي به المص رحمه الله على ما هو الظاهر
او اكتفى بما هو الغالب حيث لم يتعرض للثاني بناء على ما قيل
هو مختص بارتقاب المحبوب كما يشعر به كلام صاحب الكشاف
حيث قال ولعل للترجي او الاشفاق قال المحقق الحقاني
العلامة التفتازاني في شرح الكشاف ان هذا قد يكون من المتكلم
وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به
موارد الاستعمال انتهى وقال الرضي ان لعل اذا وقعت في
كلام علام الغيوب تكون لرجاء المخاطبين عند سيبويه
وهو الحق لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها
بالكلية وقال صاحب الكشاف ان لعل الواردة في القران



قد تكون للاطماع وبينه بما حاصله ما ذكره العلامة الثاني
المحقق التفتازاني ان انها للاطماع في محل التحقيق والتعبير عن
التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل على انه لا خلف في اطماع
الكرماء ✦ اوليكون على داب كلام العظماء ✦ او لينبه
العباد على ان لا يتكلوا على العبادة وقيل انها للتحقيق كان
ورده الرضي بانه منقوض بقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى فان
فرعون لم يتذكر واجاب عنه الفاضل العصام بان المتفرع احد
الامرين ويحتمل انه خشي وان لم يتذكر ثم ان العلامة التفتازاني
قال لما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعي الحصول وما قبلها مما
يناسب ان يعلل بذلك بحيث يكون ما بعدها بمنزلة الغرض لما
قبلها زعم ابن الانباري وجماعة من ائمة العربية ان لعل قد تكون
بمعنى كي حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجي سواء كان
اطماعا مثل لعلكم تفلحون اولا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون

ورده

وردّه المص رحمه الله يعني صاحب الكشاف بأن جمهور ائمة اللغة

اقتصروا في بيان معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق وبان عدم

صلاحها المجرد بمعنى العلية والفرضية مما وقع عليه الاتفاق

الا ترى انك تقول دخلت على المريض كي اعوده واخذت الماء كي اشربه

ولا يصلح لعل وقال الرضي القائل بالتعليل قطرب وابو علي وردّهما

بانه منقوض بقوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا

معنى فيه للتعليل واجاب عنه الفاضل العصام بانه يصح حمله

على القرب في النظر فالمعنى اي شيء يجعلك داريا بحالها لحصول قرب

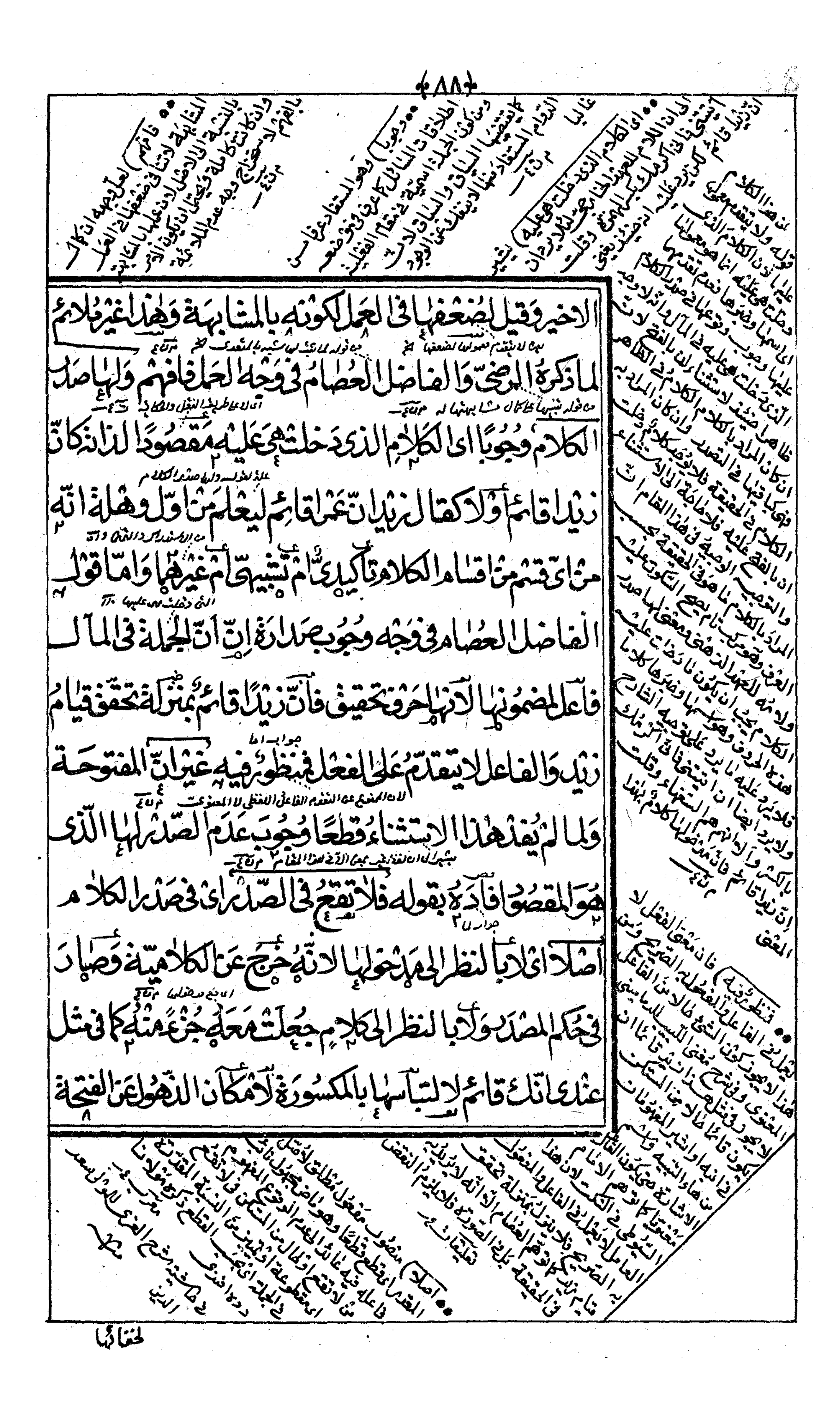
اتيانها في نظرك فيكون فائدة هذه الدراية حصول القرب عندك

فافهم وقيل قد يجيء للاستفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم

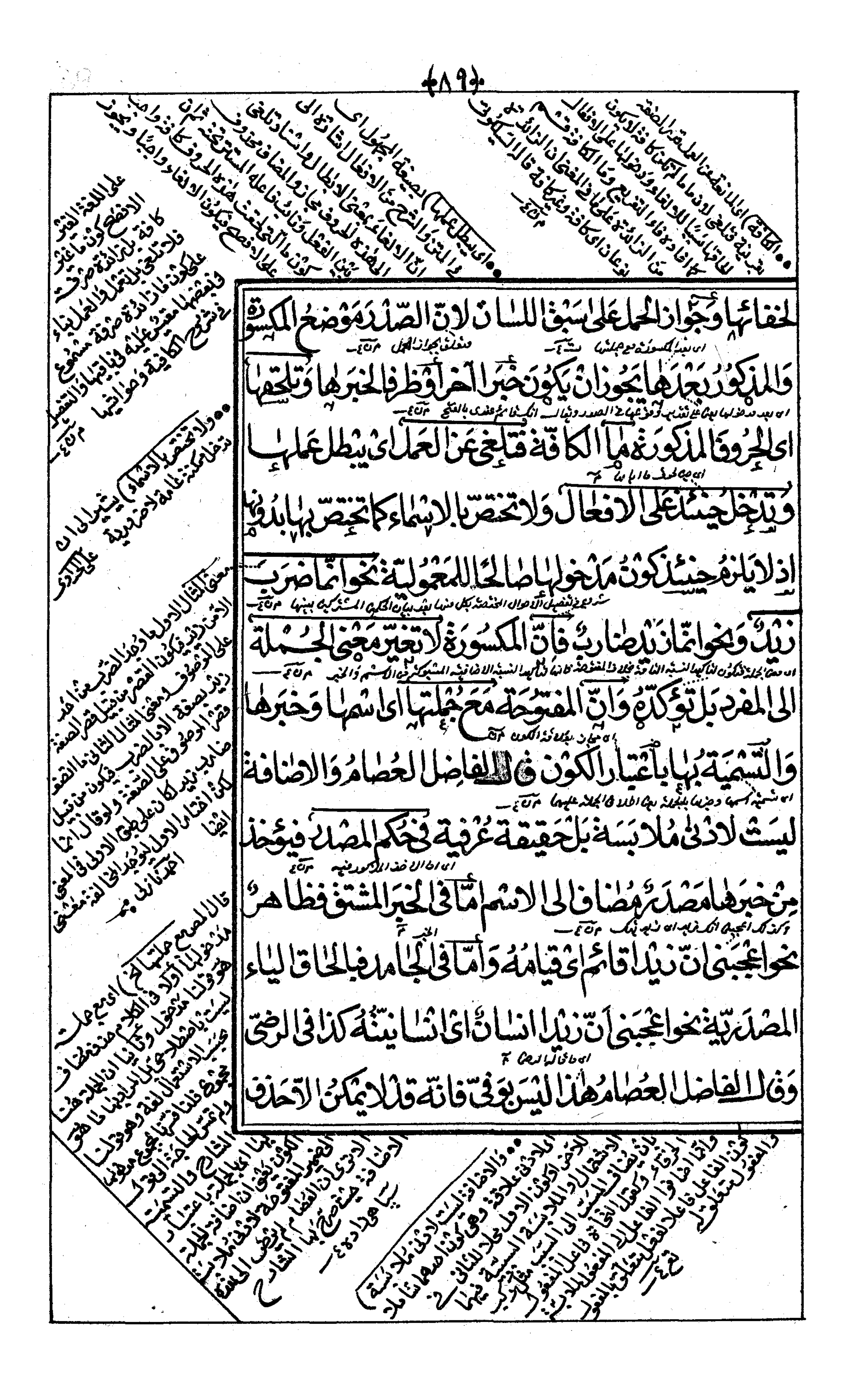
ولا يتقدم معمولها اي هذه الحروف عليها لئلا يبطل الصدارة

في غير انّ وامّا فيها فلانها حرف موصول كان المصدرية ومدخولها

صلتها وشيء من اجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول لكونها كالجزء



الاخير وقيل لضعفها في العمل لكونه بالمشابهة وهذا غير ملائم
لما ذكره الرضي والفاضل العصام في وجه الحمل فافهم ولها صدر
الكلام وجوبا اي الكلام الذي دخلت هي عليه مقصودا لا انه كان
زيد قائم اولا كما في لزيد ان عمرا قائم ليعلم من اول وهلة انه
من اي قسم من اقسام الكلام تاكيدي تام تشبيهي ام غيرهما واما قول
الفاضل العصام في وجه وجوب صدارة ان ان الجملة في المآل
فاعل لمضمونها لانها حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقق قيام
زيد والفاعل لا يتقدم على الفعل فمنظور فيه غير ان المفتوحة
ولما لم يفد هذا الاستثناء قطعا وجوب عدم الصدر لها الذي
هو المقصود افاده بقوله فلا تقع في الصدر اي في صدر الكلام
اصلا اي لا بالنظر الى مدخولها لانه خرج عن الكلامية وصار
في حكم المصدر ولا بالنظر الى الكلام جعلت معه جزء منه كما في مثل
عندي انك قائم لا لالتباسها بالمكسورة لامكان الذهول عن الفتحة



لخفائها وجواز الحمل على سبق اللسان لان الصدر موضع المكسورة

والمذكور بعدها يجوز ان يكون خبرا آخر او ظرفا لخبرها وتلحقها

اى الحروف المذكورة ما الكافة فتلغى عن العمل اى يبطل عملها

وتدخل حينئذ على الافعال ولا تختص بالاسماء كما تختص بها بدونها

اذ لا يلزم حينئذ كون مدخولها صالحا للمعمولية نحو انما ضرب

زيد ونحو انما زيد ضارب فان المكسورة لا تغير معنى الجملة

الى المفرد بل تؤكده وان المفتوحة مع جملتها اى اسمها وخبرها

والتسمية بها باعتبار الكون قال الفاضل العصام والاضافة

ليست لادنى ملابسة بل حقيقة عرفية في حكم المصدر فيؤخذ

من خبرها مصدر مضاف الى الاسم اما في الخبر المشتق فظاهر

نحو اعجبني ان زيدا قائم اى قيامه واما في الجامد فبالحاق الياء

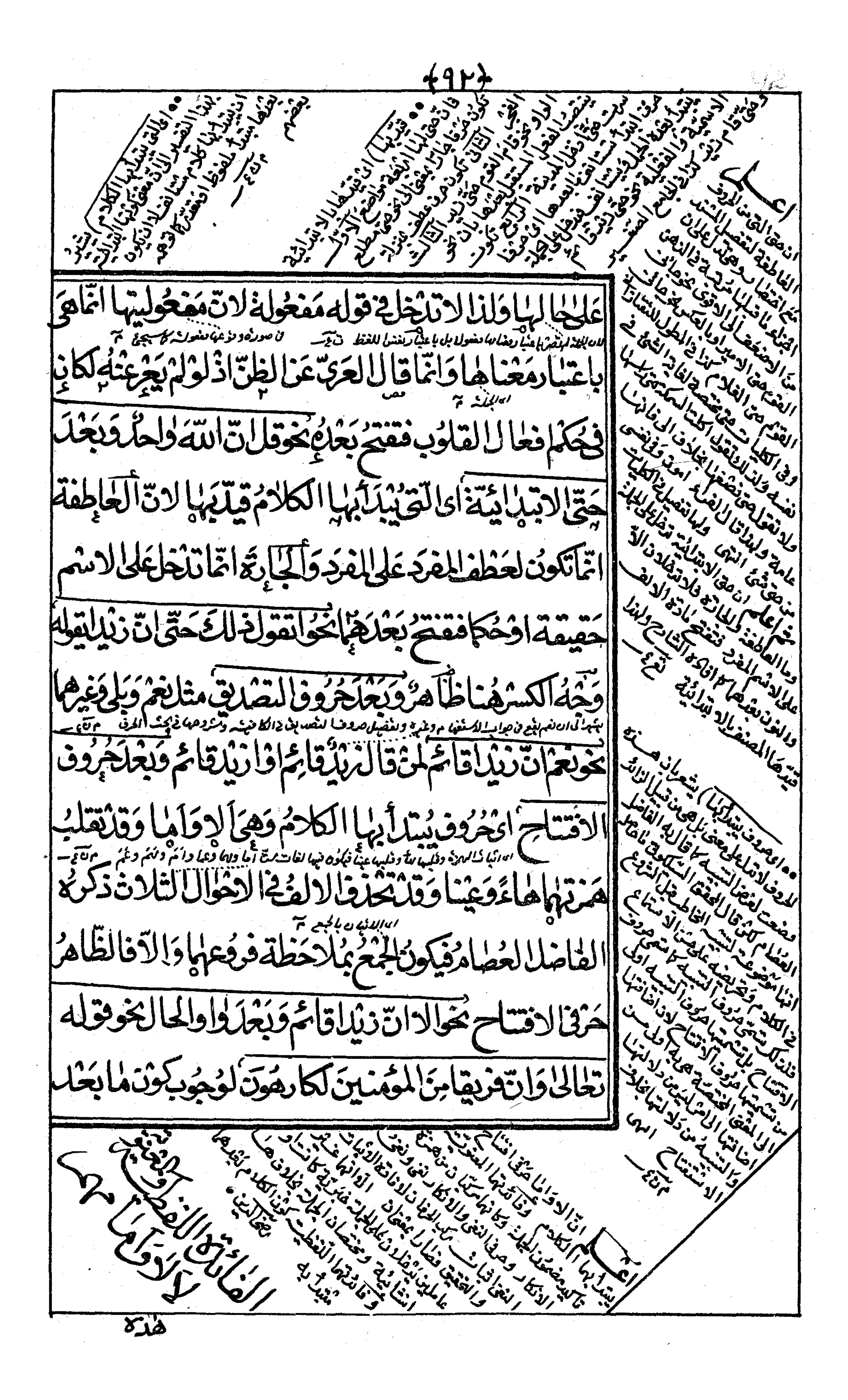
المصدرية نحو اعجبني ان زيدا انسان اى انسانيته كذا في الرضى

وقال الفاضل العصام هذا ليس بمعنى فانه قد لا يمكن الالحاق

الخبر بل يؤخذ من صفته مصدر ان يضاف احدهما الى الآخر وهو
الى الاسم كما في قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون اى بانتفاء
فقاهتهم وقد يؤخذ من جزائه مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم
مثل بلغني ان زيدا ان تعطه يشكرك ابوه اى شكر ابيه اياك
على تقدير اعطائك اياه وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل
بلغني ان زيدا ابوه قائم اى قيام ابيه ومن ثمه اى من اجل عدم
تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة وجب الكسر في موضع الجمل
الاولى اما جمع المفرد او افراد الجمع على طبق قوله والفتح في موضع
المفرد فكسرت ان اى مادتها هذا لجبر في موقع الامر وهو ابلغ
منه كما تقرر في محله قال الفاضل العصام في الابتداء اى حال
كونها في ابتداء الكلام ولو تقديرا بان يكون استئنافا نحو قوله
تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وجعل الكسر هنا
ظاهر نحو ان زيدا قائم وفي جواب القسم لانه جملة مستقلة

لامحالة

لا محالة خلافا للكوفيين والمبرد اذا لم يكن في خبرها لام فانهم
يجوزون الفتح فيه حينئذ لتاويلهم بالمفرد واستبعده الرضي
بانه لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف يأول به نحو والله
ان زيدا قائم وفي الصلة لانها لا تكون الا جملة كما يجيء نحو قوله
تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وفي الخبر
عن اسم عين لانها لو فتحت لا يصح الحمل بخلاف الخبر عن اسم معنى
فانها تفتح فيه نحو مأمولي انك قائم كما تكسر نحو العلم انه حسن
نحو زيد انه قائم وفي جملة دخلت فيها على خبرها اي ان لام الابتداء
لانها لتاكيد مضمون الجملة كالمكسورة فيكون موضع الجملة وفيما
لم تدخل على خبرها اللام تفتح كما سيجيء نحو علمت ان زيدا القائم و
حال كونها بعد القول العري عن الظن لان تعلق القول بجملة
انما هو لحكايتها فلا يتصرف في مضمونها مع انها مفعوله لان
مفعوليتها انما هي باعتبار لفظها فهي بالقياس الى معناها باقية



على حالها ولذا لا تدخل في قوله مفعولة لان مفعوليتها انما هي
باعتبار معناها وانما قال العرى عن الظن اذ لو لم يعر عنه لكان
في حكم افعال القلوب فتفتح بعده نحو قل ان الله واحد وبعد
حتى الابتدائية اي التي يبتدأ بها الكلام قيد بها لان العاطفة
انما تكون لعطف المفرد على المفرد والجارة انما تدخل على الاسم
حقيقة او حكما فتفتح بعدهما نحو تقول ذلك حتى ان زيدا يقوله
ووجه الكسر ههنا ظاهر وبعد حروف التصديق مثل نعم وبلى وغيرهما
نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال ازيد قائم او ان زيدا قائم وبعد حروف
الافتتاح اي حروف يبتدأ بها الكلام وهي الا واما وقد تقلب
همزتها هاء وعينا وقد تحذف الالف في الاحوال الثلاث ذكره
الفاضل العصام فيكون الجمع بملاحظة فروعهما والا فالظاهر
حرفي الافتتاح نحو الا ان زيدا قائم وبعد واو الحال نحو قوله
تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون لوجوب كون ما بعد

هذه

هذه الحروف جملة وفتحت ان حال كونها فاعلة مع جملتها او نائبة

اما داخلة فيها لكونها في حكمها لا للجر على اصطلاح الغير كما زعم

الفاضل العصام او في مفعولة نظرا الى اصلها نحو بلغني انك

قائم ومفعولة معها نحو علمت ان زيدا قائم اي قيامه ومبتدأة

نحو عندي انك قائم ومضافا اليها نحو اجلس حيث ان زيدا جالس

لوجوب كون كل منها مفردا او ما يضاف اليه حيث وان كان جملة لفظا

لكنه مفرد معنى فاذا دخله اي تفتح لا محالة وحال كونها بعد

لو قدمها البساطها لانه اي ما بعدها فاعل المحذوف لا مبتدأ

كما جوزه الكوفيون بناء على تجويزهم دخول حروف الشرط على الاسم

نحو لو انك قائم لكان كذا كذا في الجامي والصواب قمت بالخطاب

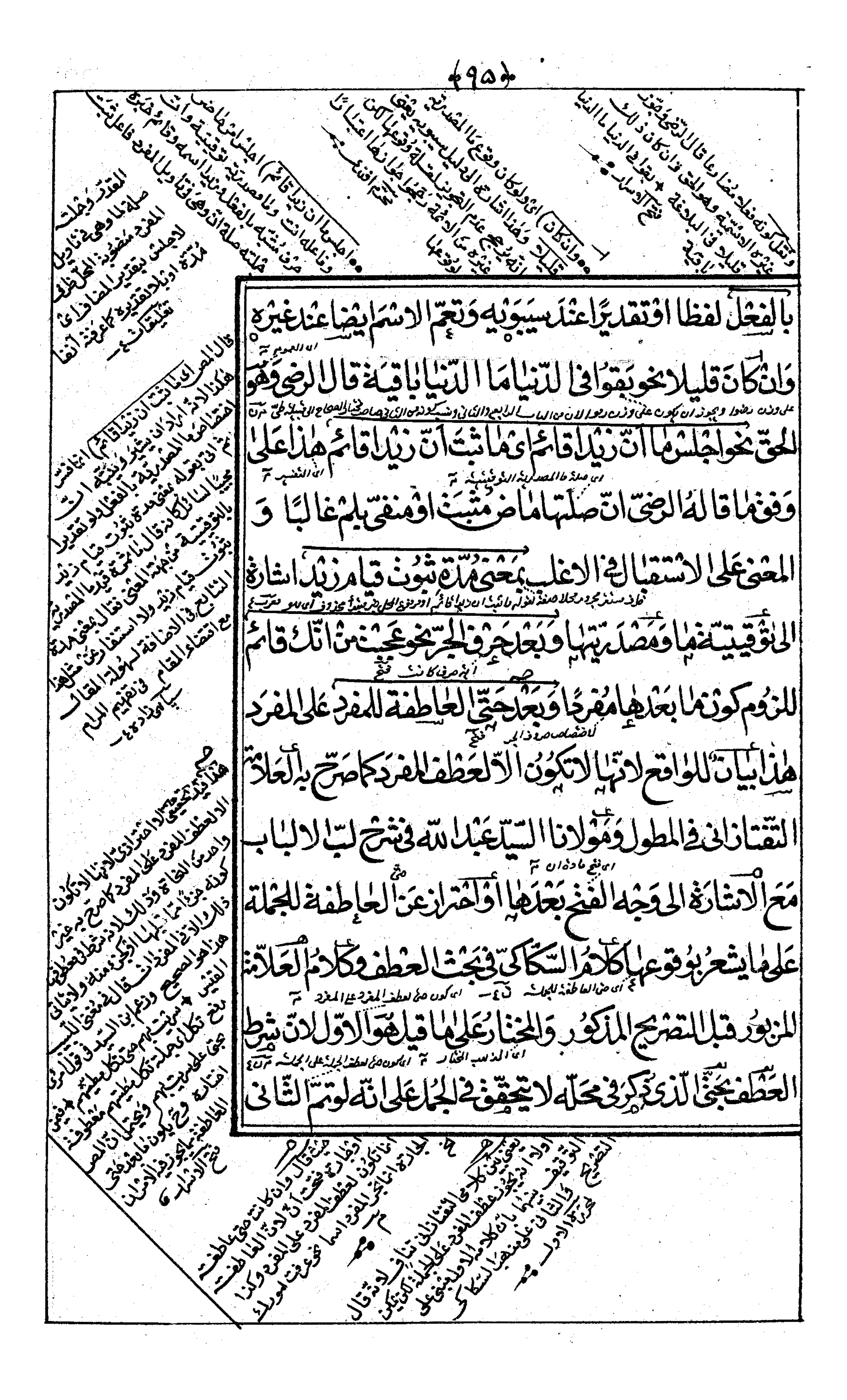
لوجوب كون خبرها حينئذ فعلا لو مشتقا ليكون كالعوض عن المحذوف

واما لو جامدا فلا يجوز لتعذر قيامه مقامه كذا في الامتحان وغيره

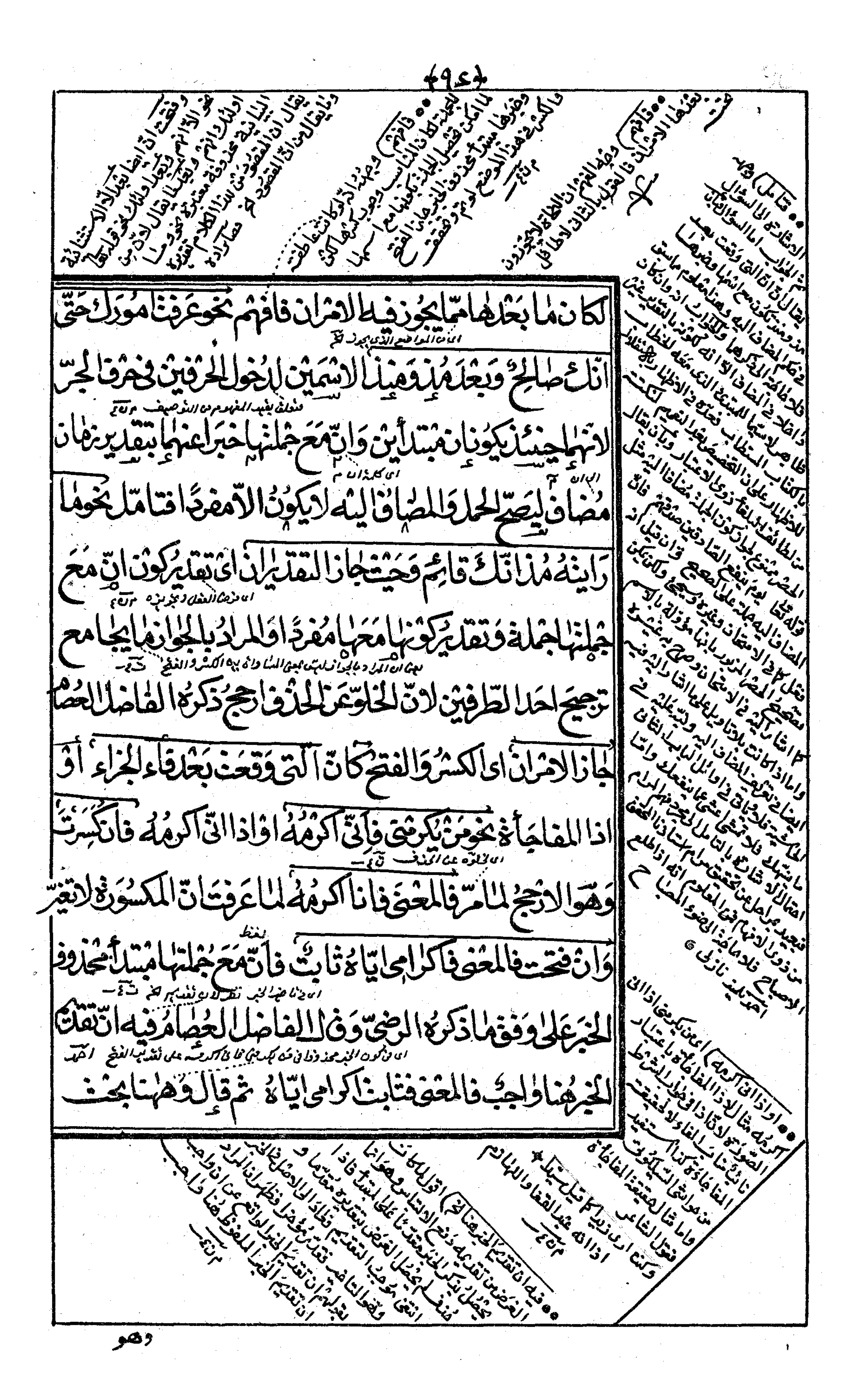
في بحث حروف الشرط والجواب بان الخبر في الحقيقة جامد محذوف

وقائم صفته ليس بصواب لانه مع كونه تكلفا يرد عليه ان
وضع الفعل موضعه ليس بمتعذر حينئذ اذ الخبر في الحقيقة هو
الصفة لا الموصوف لحصول الفائدة بها لا به كما لا يخفى اى لو
ثبت قيامك وبعد لولا الامتناعية والتعميم للتحضيضية لا
يساعده قوله لانه اى ما بعدها مبتدأ لا فاعل كما زعم الكسائى
والفراء اى لولا وجد ذهابك فان ما بعدها فاعل لا مبتدأ
للزومها الفعل نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اى لولا ذهابك
موجود وبعدها المصدرية التوقيتية اى المنسوبة الى التوقيت
بدلالتها على الوقت واختصاصها بالنيابة عنه صرح به الرضى
ورضى به الفاضل العصام فتكون ظرفا ولذا تحتاج الى كلام
مستقل ليعمل فيها لانه اى ما بعدها فاعل لاختصاص ما المصدرية
توقيتية اولا ولذا اظهر واتم ما قيد بها اولا لانها لو لم يرد بها
التوقيت لم يحتج الى ايرادها لحصول المصدرية بان كما لا يخفى

بالفعل

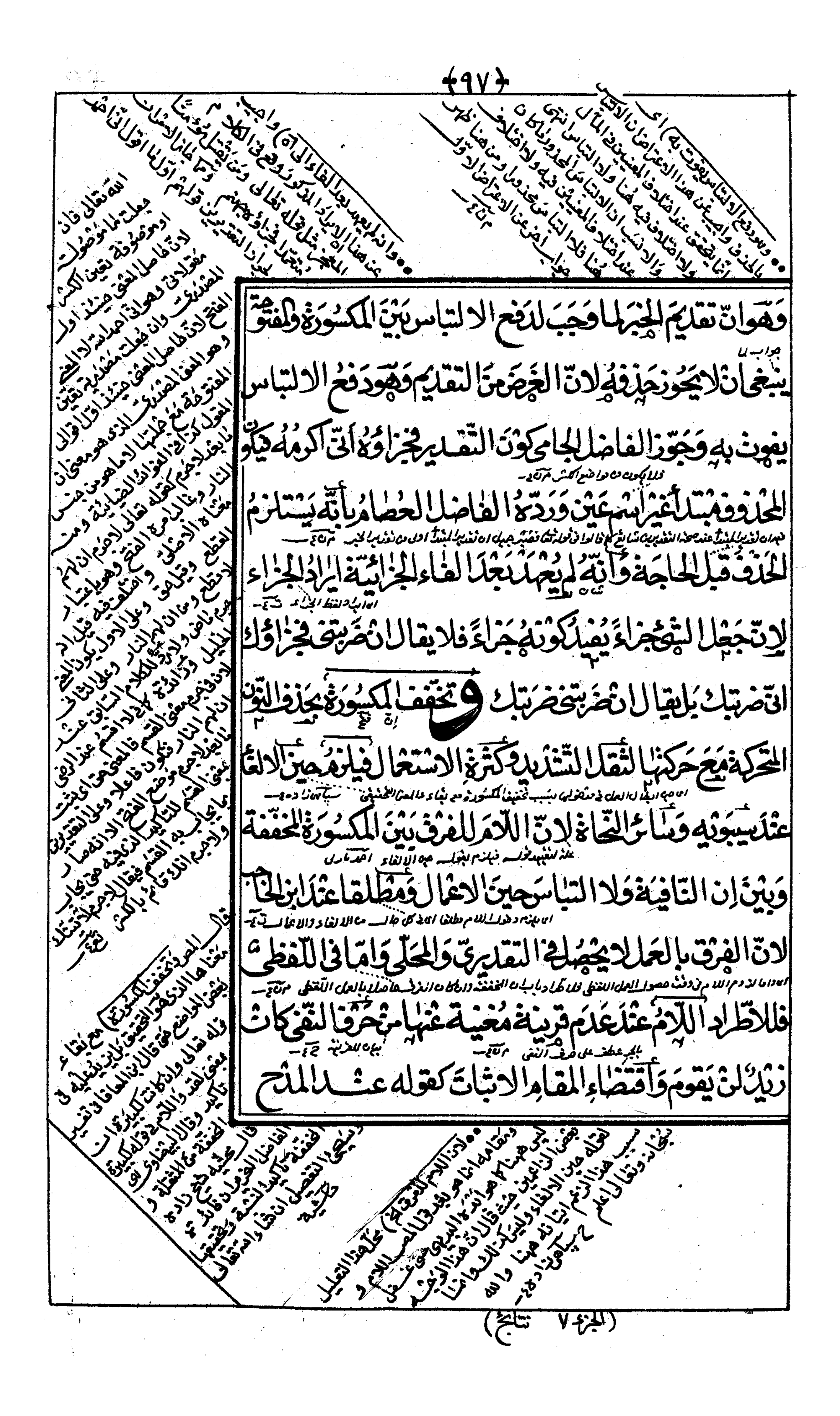


بالفعل لفظا او تقديرا عند سيبويه وتعم الاسم ايضا عند غيره
وان كان قليلا نحو بقوا في لدنيا ما الدنيا باقية قال الرضي وهو
الحق نحو اجلس ما ان زيدا قائم اي ما ثبت ان زيدا قائم هذا على
وفق ما قاله الرضي ان صلتها ماض مثبت او منفي بلم غالبا و
المعنى على الاستقبال في الاغلب بمعنى مدة ثبوت قيام زيد اشارة
الى توقيتيتها ومصدريتها وبعد حرف الجر نحو عجبت من انك قائم
للزوم كون ما بعدها مفردا وبعد حتى العاطفة المفرد على المفرد
هذا بيان للواقع لانها لا تكون الا لعطف المفرد كما صرح به العلامة
التفتازاني في المطول ومولانا السيد عبد الله في شرح لب الالباب
مع الاشارة الى وجه الفتح بعدها او احتراز عن العاطفة للجملة
على ما يشعر بوقوعها كلام السكاكي في بحث العطف وكلام العلامة
المزبور قبل التصريح المذكور والمختار على ما قيل هو الاول لان شرط
العطف بحتى الذي ذكر في محله لا يتحقق في الجمل على انه لو تم الثاني



لكان ما بعدها مما يجوز فيه الأمران فافهم نحو عرفت أمورك حتى
أنك صالح وبعد إذ ومذ ومنذ الاسمين لدخول الحرفين في حرف الجر
لأنهما حينئذ يكونان مبتدأين وأن مع جملتها خبر عنهما بتقدير زمان
مضاف ليصح الحمل والمضاف إليه لا يكون إلا مفردا فتأمل نحو ما
رأيته مذ أنك قائم وحيث جاز التقديران أي تقدير كون أن مع
جملتها جملة وتقدير كونها معها مفردا فالمراد بالجواز ما يجامع
ترجيح أحد الطرفين لأن الخلو عن الحذف راجح ذكره الفاضل العصام
جاز الأمران أي الكسر والفتح كأن التي وقعت بعد فاء الجزاء أو
إذا المفاجأة نحو من يكرمني فإني أكرمه أو إذا إني أكرمه فإن كسرت
وهو الأرجح لما مر فالمعنى فأنا أكرمه لما عرفت أن المكسورة لا تغير
وإن فتحت فالمعنى فإكرامي إياه ثابت فأن مع جملتها مبتدأ محذوف
الخبر على وفق ما ذكره الرضي وفي الفاضل العصام فيه أن تقدم
الخبر هنا واجب فالمعنى فثابت إكرامي إياه ثم قال وههنا بحث

وهو



وهو ان تقديم الخبر لما وجب لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة
ينبغي ان لا يجوز حذفه لان الغرض من التقديم وهو دفع الالتباس
يفوت به وجوز الفاضل الجامي كون التقدير فجزاؤه اني اكرمه فيكون
المحذوف مبتدأ غير اسم عين ورده الفاضل العصام بانه يستلزم
الحذف قبل الحاجة وانه لم يعهد بعد فاء الجزائية اذ الجزاء
لا ان جعل الشيء جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتني فجزاؤك
اني ضربتك بل يقال ان ضربتني ضربتك و تخفف المكسورة بحذف النون
المتحركة مع حركتها لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها اللام
عند سيبويه وسائر النحاة لان اللام للفرق بين المكسورة المخففة
وبين ان النافية ولا التباس حين الاعمال ومطلقا عند ابن الحاجب
لان الفرق بالعمل لا يحصل في التقديري والمحلي واما في اللفظي
فللاطراد اللام عند عدم قرينة مغنية عنها من حرف النفي كان
زيد لن يقوم واقتضاء المقام الاثبات كقوله عند المدح



﴿وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ﴾

وتمتنع عند وجودها صرح به الفاضل العصام ثم ان المراد بها

لام الابتداء كما هو المتبادر ومذهب سيبويه والاخفشين وغيرهم

وقيل لام اخرى اجتلبت للفرق لجامعتها بفعل غير فعل المبتدأ على

ما هو مذهب الكوفيين كما سيجيء نحو قوله ﴿شلت يمينك ان قتلت

لمسلما﴾ ولعدم التعليق بها في باب علمت كما في المثال الآتي فافهم

في خبرها لفظا او معنى اي المكسورة المخففة ولا يجوز دخولها

على اسمها ولا على ما بينهما كما يجوز قبل التخفيف ويجوز الغاؤها

اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض المشابهة كفتح الآخر كما

يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولذا لم يصرح به ودخولها مبتدأ

خبره على فعل من افعال المبتدأ والخبر كالافعال الناقصة وافعال

القلوب لئلا تخرج بالكلية عن اصلها الذي هو الدخول عليهما

بان تدخل على ما يقتضيهما والكوفيون يعممون ويمكن عطف

دخولها

دخولها على اللام بمعنى انها لو دخلت على فعل بناء على جواز الالغاء

يلزم ان يكون ذلك الفعل منها لا انه لا تدخل على الاسم اصلا ولم

نجعله عطفا على الغاؤها مع القرب والظهور لئلا يشعر باختيار

مذهب الكوفيين فانه ضعيف لان دخولها على غيره لندوره او

شذوذه كالمعدوم كذا في الامتحان نحو قوله تعالى وان كانت

لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين ويجوز دخول اللام على خبر

الناقصة الداخلة عليها المكسورة المخففة كما في التسهيل لان

الخبر وان كان لها لفظا الا انه للمكسورة معنى اذ معنى ان كان

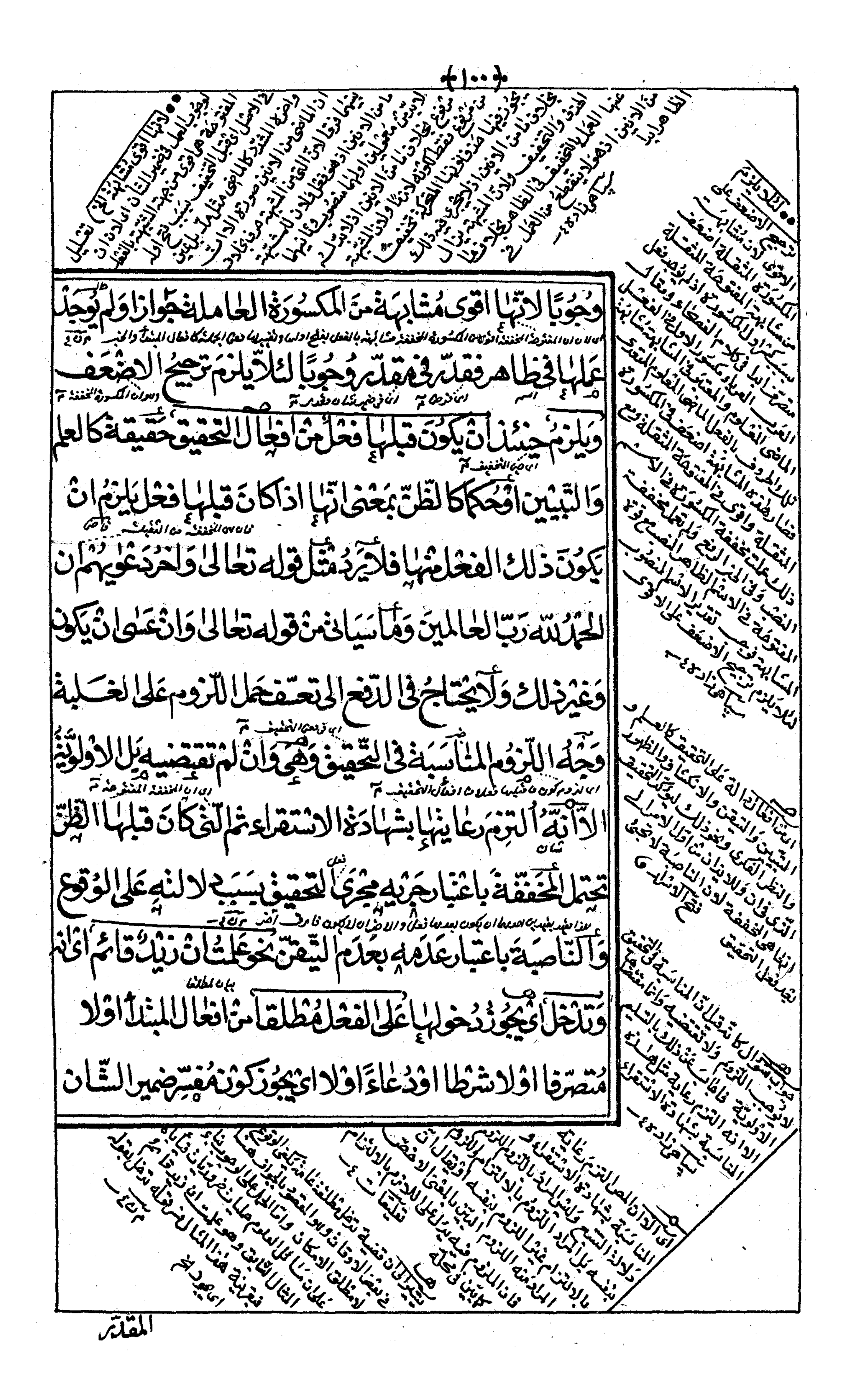
زيد لقائما ان زيدا لقائم صرح به الدماميني في شرحه وكذا المفعول

الثاني لباب علمت ولذا لم يعلق هو بدخولها عليه ولانها انما يعلق

لو دخلت على اول مفعوليه ولما دخلت هنا على ثانيها ونصب ولها

لعدم المانع لزم ان ينصب الثاني ايضا لامتناع الاقتصار كذا في الرضي

وتخفف المفتوحة فتعمل اى المفتوحة المخففة في ضمير شان مقدر



وجوبا لانها اقوى مشابهة من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد
عملها في ظاهر فقدّر في مقدر وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف
ويلزم حينئذ ان يكون قبلها فعل من افعال التحقيق حقيقة كالعلم
والتبيين او حكما كالظن بمعنى انها اذا كان قبلها فعل يلزم ان
يكون ذلك الفعل منها فلا يرد مثل قوله تعالى وآخر دعويهم ان
الحمد لله رب العالمين وما سيأتي من قوله تعالى وان عسى ان يكون
وغير ذلك ولا يحتاج في الدفع الى تعسف حمل اللزوم على الغلبة
وجه اللزوم المناسبة في التحقيق وهي وان لم تقتضيه بل الاولوية
الآتية التزم رعايتها بشهادة الاستقراء ثم التي كان قبلها الظن
تحتمل المخففة باعتبار جريه مجرى التحقيق بسبب دلالته على الوقوع
والناصبة باعتبار عدمه بعدم التيقن نحو علمت ان زيد قائم اي انه
وتدخل اي يجوز دخولها على الفعل مطلقا من افعال المبتدأ اولا
متصرفا اولا شرطا او دعاء اولا اي يجوز كونه مفسر ضمير الشان

المقدر



المقدر جملة فعلية مطلقة كما يجوز كونه اسمية ولزوم كونه

اسمية انما هو اذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ واما اذا دخل يجوز

كونه فعلية كما صرح به الرضي فليس معنى الدخول في المفتوحة بمعناه

في المكسورة فافهم ويليها مع الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء

اي مع دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق بقرينة الامثلة حرف النفي

لا وما ولن ولم ولما وان نحو علمت ان لا تقوم بالرفع اي انه و

تبينت ان ما تقوم وقوله تعالى ايحسب ان لن يقدر وقوله تعالى

ايحسب ان لم يره وظننت ان لما تقم وعلمت ان ان تقم او السين

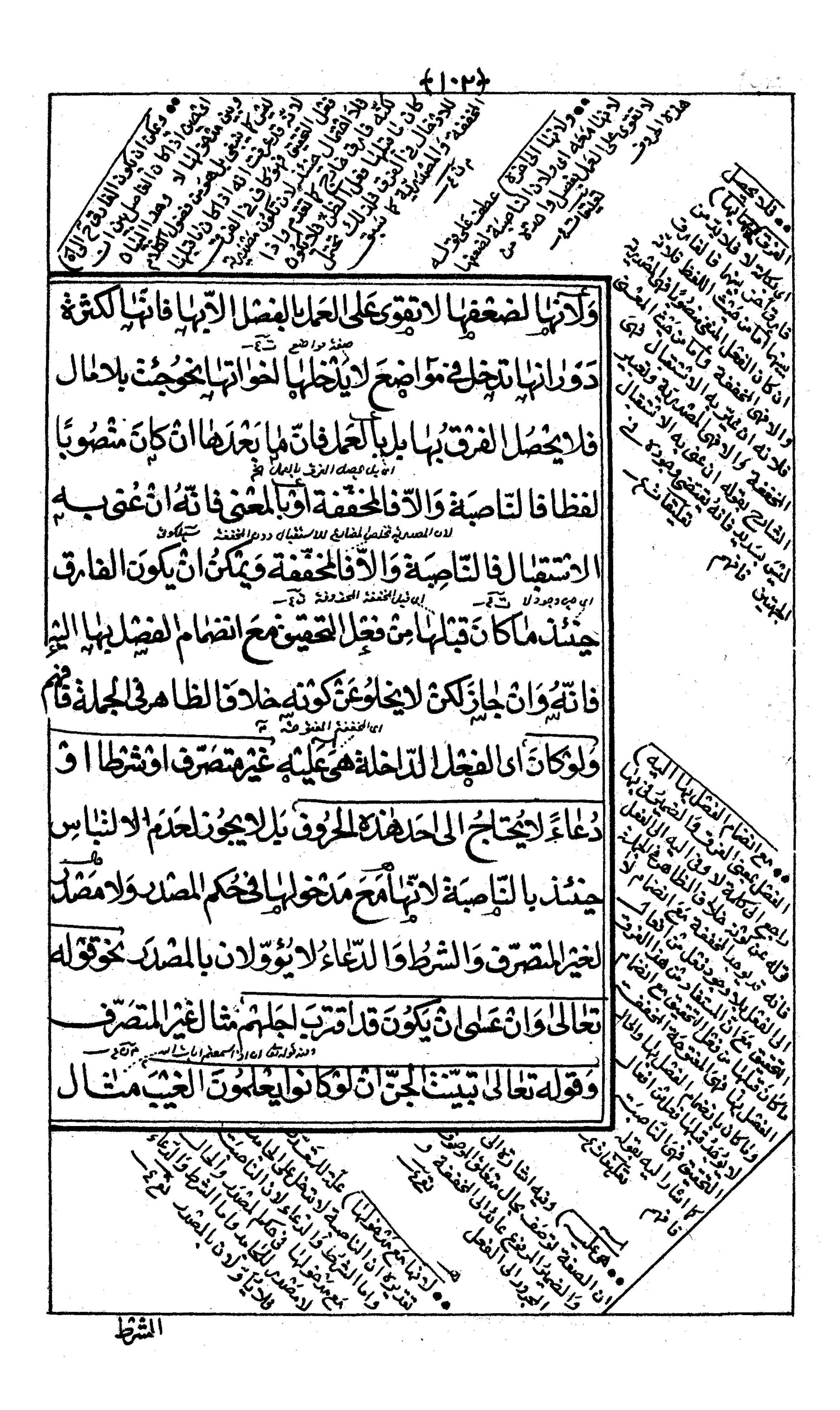
نحو قوله تعالى علم ان سيكون او سوف كقوله

واعلم فعلم المرء ينفعه * ان سوف ياتي كل ما قدرا

او قد نحو علمت ان قد تقوم ليكون كل منها كالعوض عن المحذوفة

وللفرق بينها وبين الناصبة فان هذه الحروف لا تقع بينها و

بين فعلها لانها معه بتاويل المصدر والفصل بما ينافيه الابلا



وَلأنها لضعفها لاتقوى على العمل بالفصل الاّ بها فانها لكثرة

دَوْرانها تدخل في مواضع لايدخلها اخواتها فوجبت بلااعمال

فلايحصل الفرق بها بل بالعمل فانّ ما بعدها ان كانَ منصوبًا

لفظا فالناصبة والاّ فالمخففة او بالمعنى فانه ان عقب به

الاستقبال فالناصبة والاّ فالمخففة ويمكن ان يكون الفارق

حينئذ ماكان قبلها من فعل التحقيق مع انضمام الفصل بها اليه

فانّه وان جاز لكن لايخلو عن كونه خلافا الظاهر في الجملة فافهم

ولوكانَ اى الفعل الداخلة هي عليه غيرمتصرف اوشرطا او

دُعاءً لايحتاج الى احد هذه الحروف بل لايجوز لعدم الالتباس

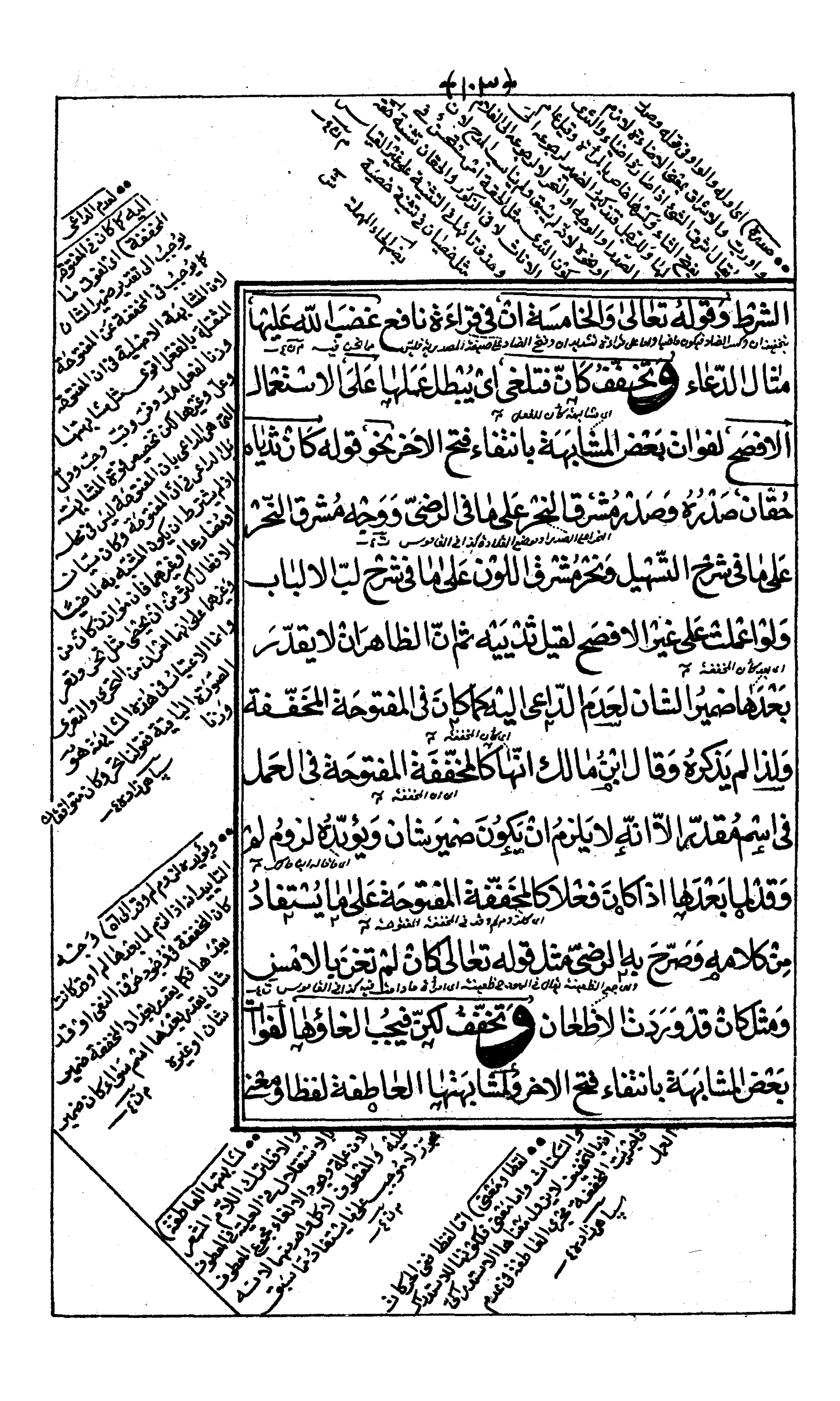
حينئذ بالناصبة لانها مع مدخولها في حكم المصدر ولامصدر

لغيرالمتصرف والشرط والدعاء لايؤوّلان بالمصدر نحو قوله

تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم مثال غيرالمتصرف

وقوله تعالى تبينت الجنّ ان لوكانوا يعلمون الغيب مثال

الشرط



الشرط وقوله تعالى والخامسة ان في قراءة نافع غضب الله عليها

مثال الدعاء وتخفف كان فتلغى اى يبطل عملها على الاستعمال

الافصح لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الاخر نحو قوله كان ثدياه

حقان صدره وصدر مشرق النحر على ما في الرضي ووجه مشرق النحر

على ما في شرح التسهيل ونحر مشرق اللون على ما في شرح لب الالباب

ولو اعملت على غير الافصح لقيل ثدييه ثم ان الظاهر ان لا يقدر

بعدها ضمير الشان لعدم الداعي اليه كما كان في المفتوحة المخففة

ولذا لم يذكره وقال ابن مالك انها كالمخففة المفتوحة في العمل

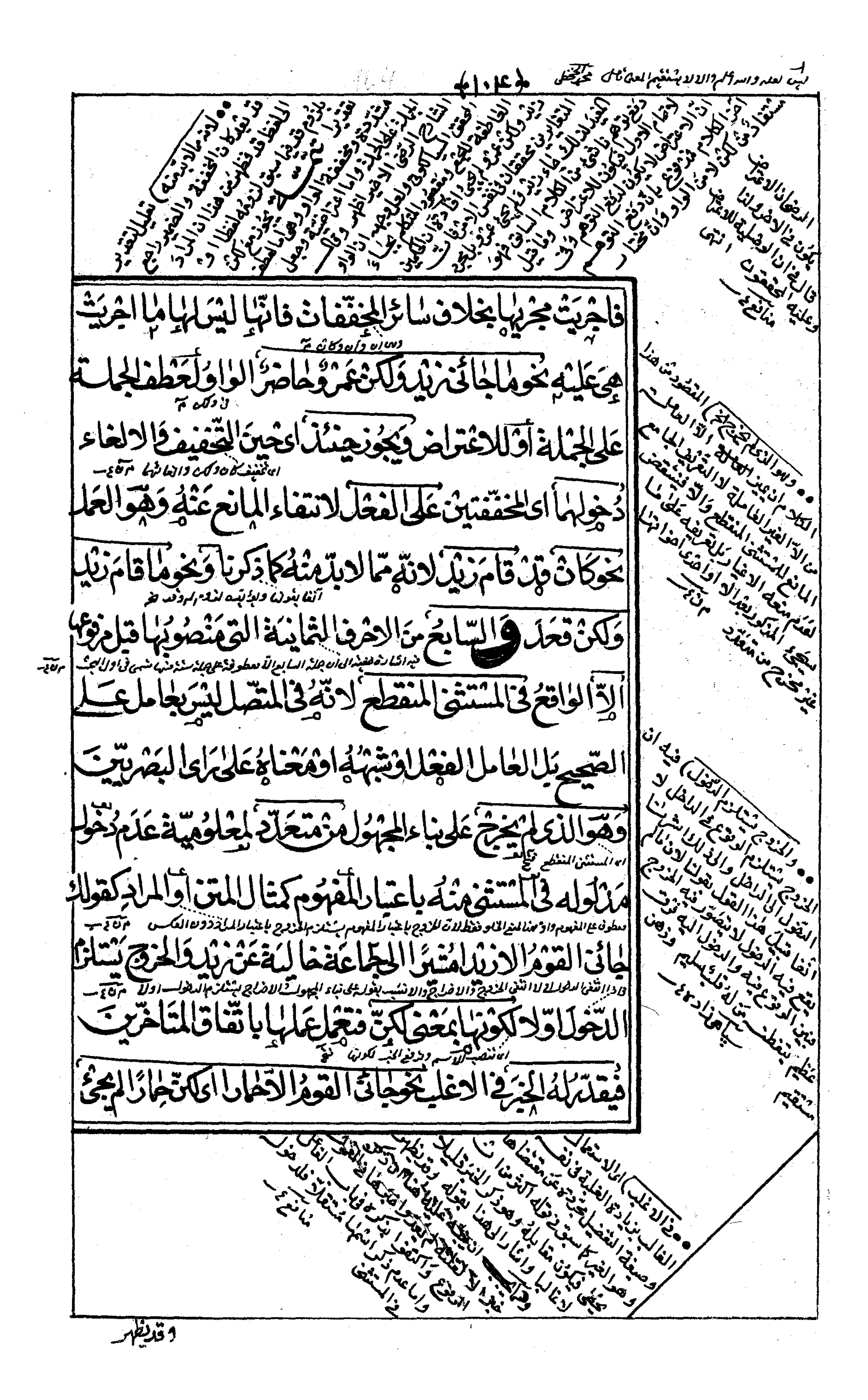
في اسم مقدر الا انه لا يلزم ان يكون ضمير شان ويؤيده لزوم لم

وقد لما بعدها اذا كان فعلا كالمخففة المفتوحة على ما يستفاد

من كلامه وصرح به الرضي مثل قوله تعالى كان لم تغن بالامس

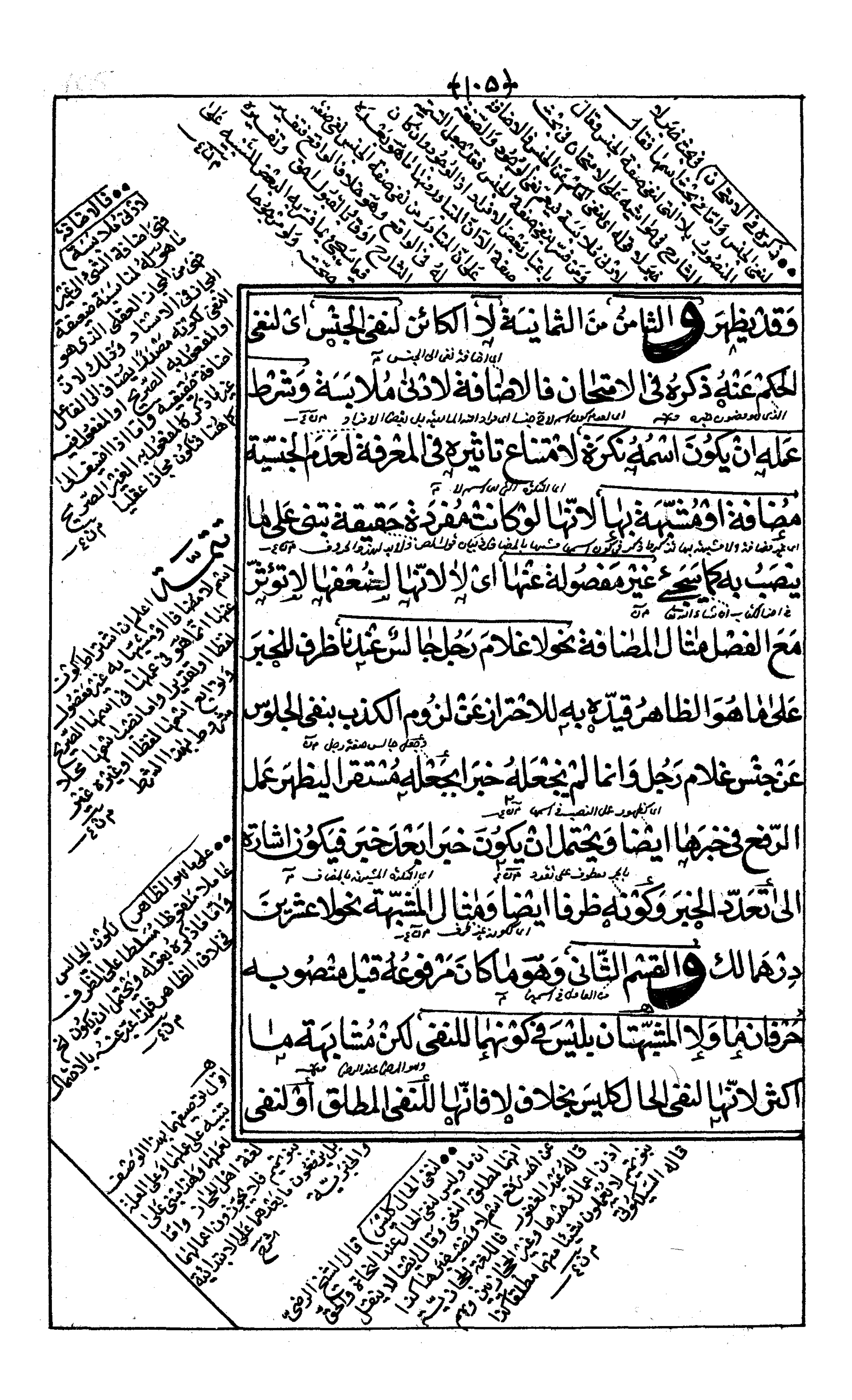
ومثل كان قد وردنا لاظعان وتخفف لكن فيجب الغاؤها لفوات

بعض المشابهة بانتفاء فتح الاخر ولمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى



فاجريت مجريها بخلاف سائر المخففات فانها ليس لها ما اجريت
هي عليه نحو ما جائني زيد ولكن عمرو حاضر الواو لعطف الجملة
على الجملة أو للاعتراض ويجوز حينئذ اي حين التخفيف والالغاء
دخولها اي المخففتين على الفعل لانتفاء المانع عنه وهو العمل
نحو كان قد قام زيد لانه مما لابد منه كما ذكرنا ونحو ما قام زيد
ولكن قعد و السابع من الاحرف الثمانية التي منصوبها قيل مرفوعها
إلا الواقع في المستثنى المنقطع لانه في المتصل ليس بعامل على
الصحيح بل العامل الفعل او شبهه او معناه على رأي البصريين
وهو الذي لم يخرج على بناء المجهول من متعدد لمعلومية عدم دخول
مدلوله في المستثنى منه باعتبار المفهوم كمثال المتن أو المراد كقولك
جائني القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد والخروج يستلزم
الدخول ولا لكونها بمعنى لكن فتحمل عملها باتفاق المتاخرين
فيقدر له الخبر في الاغلب نحو جائني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ

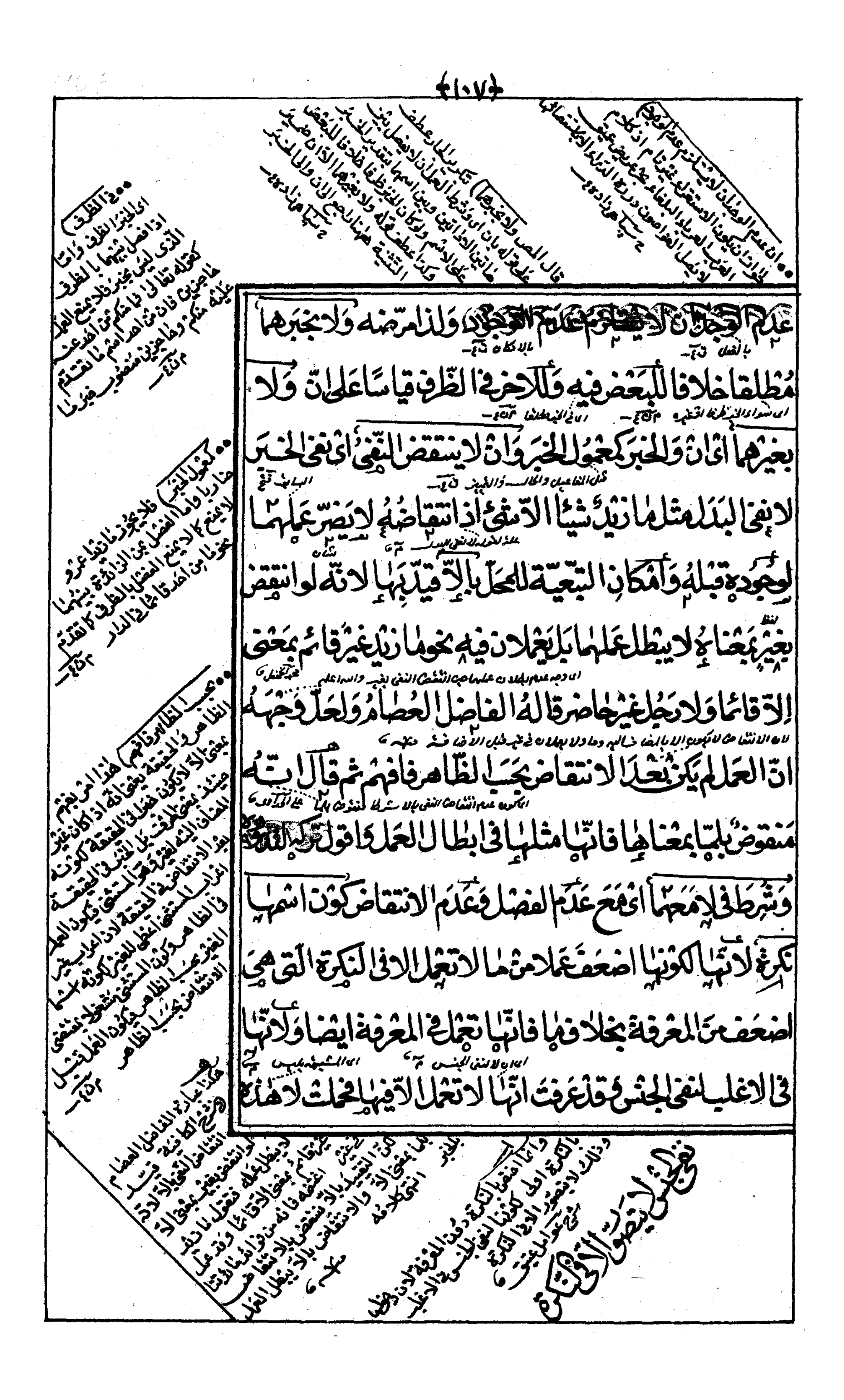
وقد يظهر



وقد يظهر و الثامن من الثمانية لا الكائن لنفي الجنس اي لنفي
الحكم عنه ذكره في الامتحان فالاضافة لادنى ملابسة وشرط
عمله ان يكون اسمه نكرة لامتناع تاثيره في المعرفة لعدم الجنسية
مضافة او مشبهة بها لانها لو كانت مفردة حقيقة بني على ما
ينصب به كما سيجئ غير مفصولة عنها اي لا لانها لضعفها لا تؤثر
مع الفصل مثال المضافة نحو لا غلام رجل جالس عندنا ظرف للخبر
على ما هو الظاهر قيده به للاحتراز عن لزوم الكذب بنفي الجلوس
عن جنس غلام رجل وانما لم يجعله خبرا يجعله مستقرا ليظهر عمل
الرفع في خبرها ايضا ويحتمل ان يكون خبرا بعد خبر فيكون اشارة
الى تعدد الخبر وكونه ظرفا ايضا ومثال المشبهة نحو لا عشرين
درهما لك و القسم الثاني وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه
حرفان ما ولا المشبهتان بليس في كونهما للنفي لكن مشابهة ما
اكثر لانها لنفي الحال كليس بخلاف لا فانها للنفي المطلق او لنفي

الاستقبال والدخول اي دخولها على المبتدأ والخبر قال الفاضل
العصام ومن قال من وجوه مشابهتها دخول الباء في خبره
كما في خبر ليس يرده ما قالوا ان دخول الباء في الخبر مختص بلغة
من اعملها واعتبر مشابهته بليس وشرط عملها ان لا يفصل بينها
وبين اسمها بان زائدة عند البصريين وتسمى عاملة ونافية
موكدة عند الكوفيين والا فمعنى النفي اثبات وفي هذا اختيار لما
نقله الفاضل العصام عن الاندلسي انه قال ينبغي ان يراعى
في عمل لا الشروط المعتبرة في عمل ما بل هي في لا اولى منها في ما
لكونها اضعف منها وتنبيه على قصور النحاة حيث لم يذكروها
في عمل لا كما في الرضي او على ان عدم ذكرها في عمل لا لانفهامها
دلالة والتصريح اولى وما قاله الفاضل الجامي نقلا عن الغير
ان ان لا تزاد مع لا في استعمالهم فليس بوجه وجيه لان الشرط
عدمها فلا يقتضي الوجود في الاستعمال بل يكفي الامكان على ان

عدم



عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود ولذا مرضه ولا بخبرها

مطلقا خلافا للبعض فيه وللاخر في الظرف قياسا على ان ولا

بغيرهما اي ان والخبر كمعمول الخبر وان لا ينتقض النفي اي نفي الخبر

لا نفي البدل مثل ما زيد شيئا الا شيئ اذ انتقاضه لا يضر عملهما

لوجوده قبله وامكان التبعية للمحل بالا قيد بها لانه لو انتقض

بغير بمعناه لا يبطل عملهما بل يعملان فيه نحو ما زيد غير قائم بمعنى

الا قائما ولا رجل غير حاضر قاله الفاضل العصام ولعل وجهه

ان العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب الظاهر فافهم ثم قال انه

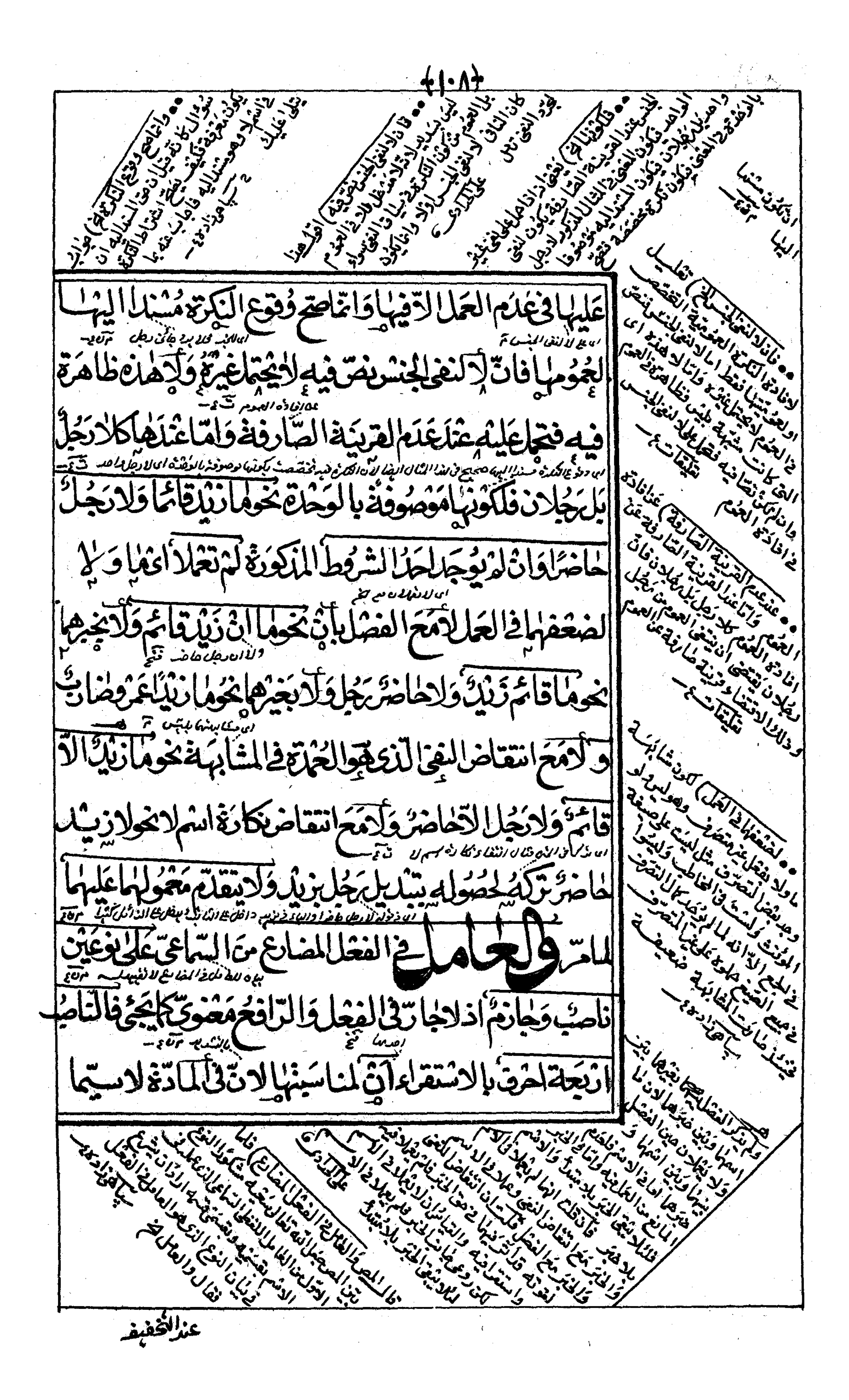
منقوض بليس بمعناها فانها مثلها في ابطال العمل واقول

وشرط في لا معهما اي مع عدم الفصل وعدم الانتقاض كون اسمها

نكرة لانها لكونها اضعف عملا من ما لا تعمل الا في النكرة التي هي

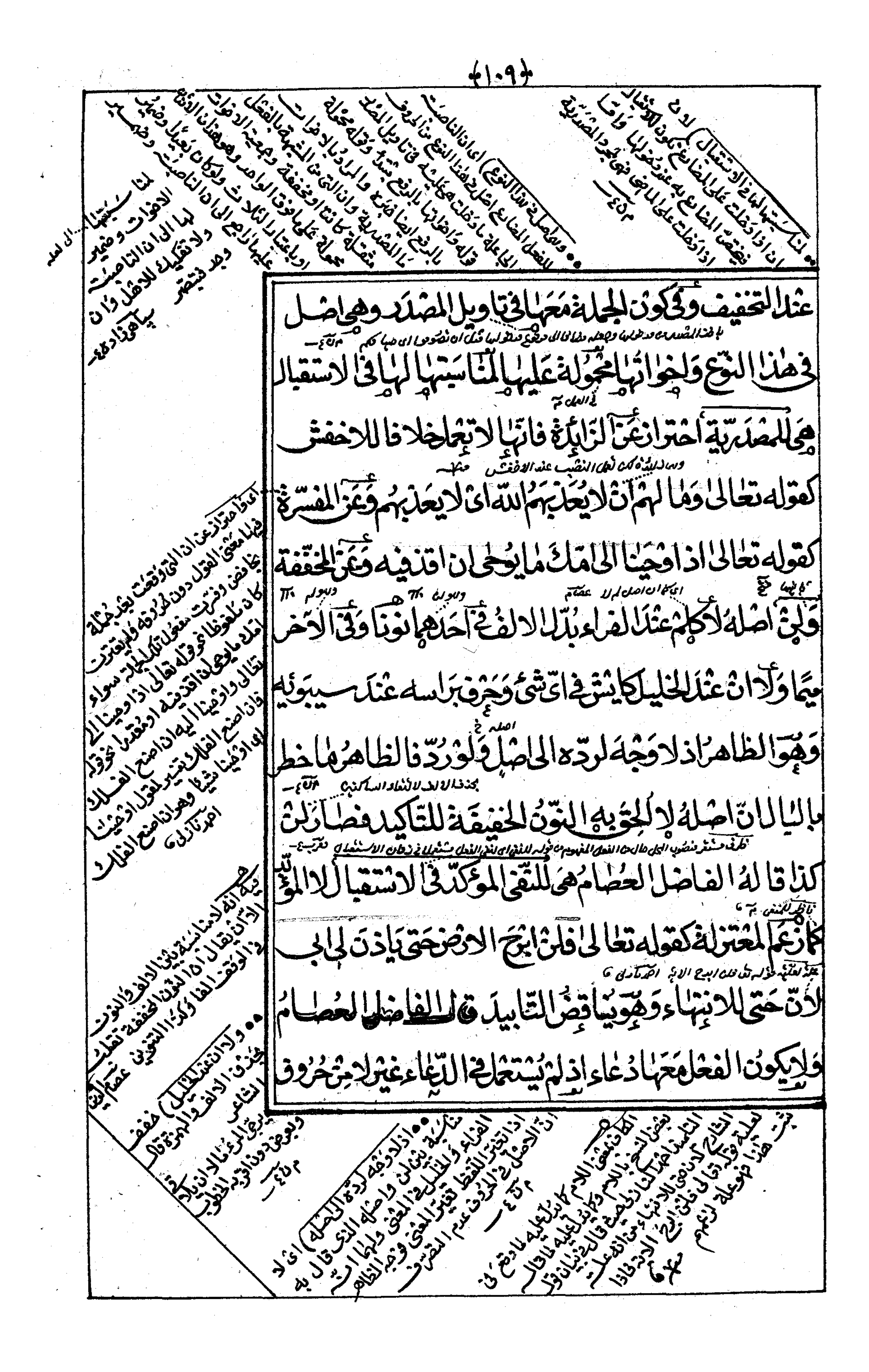
اضعف من المعرفة بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة ايضا ولانها

في الاغلب لنفي الجنس وقد عرفت انها لا تعمل الا فيها فحملت لا هذه



عليها في عدم العمل الا فيها وانما صح وقوع النكرة مسندا اليها
لعمومها فان لا لنفي الجنس نص فيه لا يحتمل غيره ولا هذه ظاهرة
فيه فيحمل عليه عند عدم القرينة الصارفة واما عندها كلا رجل
بل رجلان فلكونها موصوفة بالوحدة نحو ما زيد قائما ولا رجل
حاضرا وان لم يوجد احد الشروط المذكورة لم تعملا اي ما ولا
لضعفهما في العمل لا مع الفصل بان نحو ما ان زيد قائم ولا بخبرهما
نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل ولا بغيرهما نحو ما زيدا عمرو ضارب
ولا مع انتقاض النفي الذي هو العمدة في المشابهة نحو ما زيد الا
قائم ولا رجل الا حاضر ولا مع انتقاض نكارة اسم لا نحو لا زيد
حاضر تركه لحصوله بتبديل رجل بزيد ولا يتقدم معمولهما عليهما
لما مر **والعامل** في الفعل المضارع من السماعي على نوعين
ناصب وجازم اذ لا جار في الفعل والرافع معنوي كما يجيء فالناصب
اربعة احرف بالاستقراء اي لمناسبتها لان في المادة لا سيما

عند الخفيف



عند التخفيف وفي كون الجملة معها في تاويل المصدر وهي اصل

في هذا النوع واخواتها المحمولة عليها المناسبتها لها في الاستقبال

هي المصدرية احتراز عن الزائدة فانها لا تعمل خلافا للاخفش

كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اى لا يعذبهم وعن المفسرة

كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وعن المخففة

ولن اصله لا كلم عند الفراء بدل الالف في احدهما نونا وفي الآخر

ميما ولا ان عند الخليل كايش في اي شيء وحرف براسه عند سيبويه

وهو الظاهر اذ لا وجه لرده الى الاصل ولو رد فالظاهر ما خطر

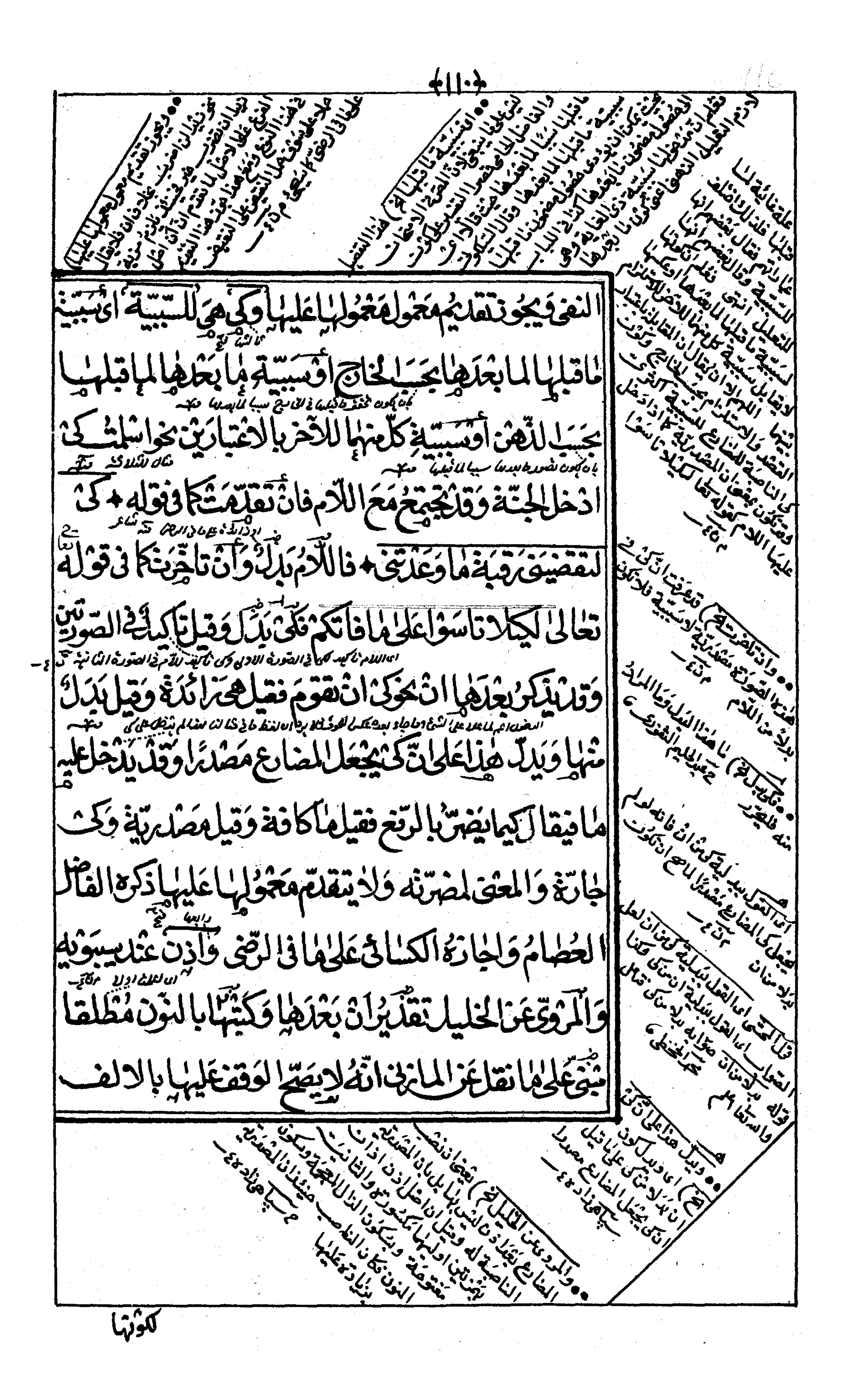
بالبال ان اصله لا لحوقه النون الخفيفة للتاكيد فصار لن

كذا قاله الفاضل العصام هي للنفي المؤكد في الاستقبال لا المؤبد

كما زعم المعتزلة كقوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي

لان حتى للانتهاء وهو يناقض التابيد قال الفاضل العصام

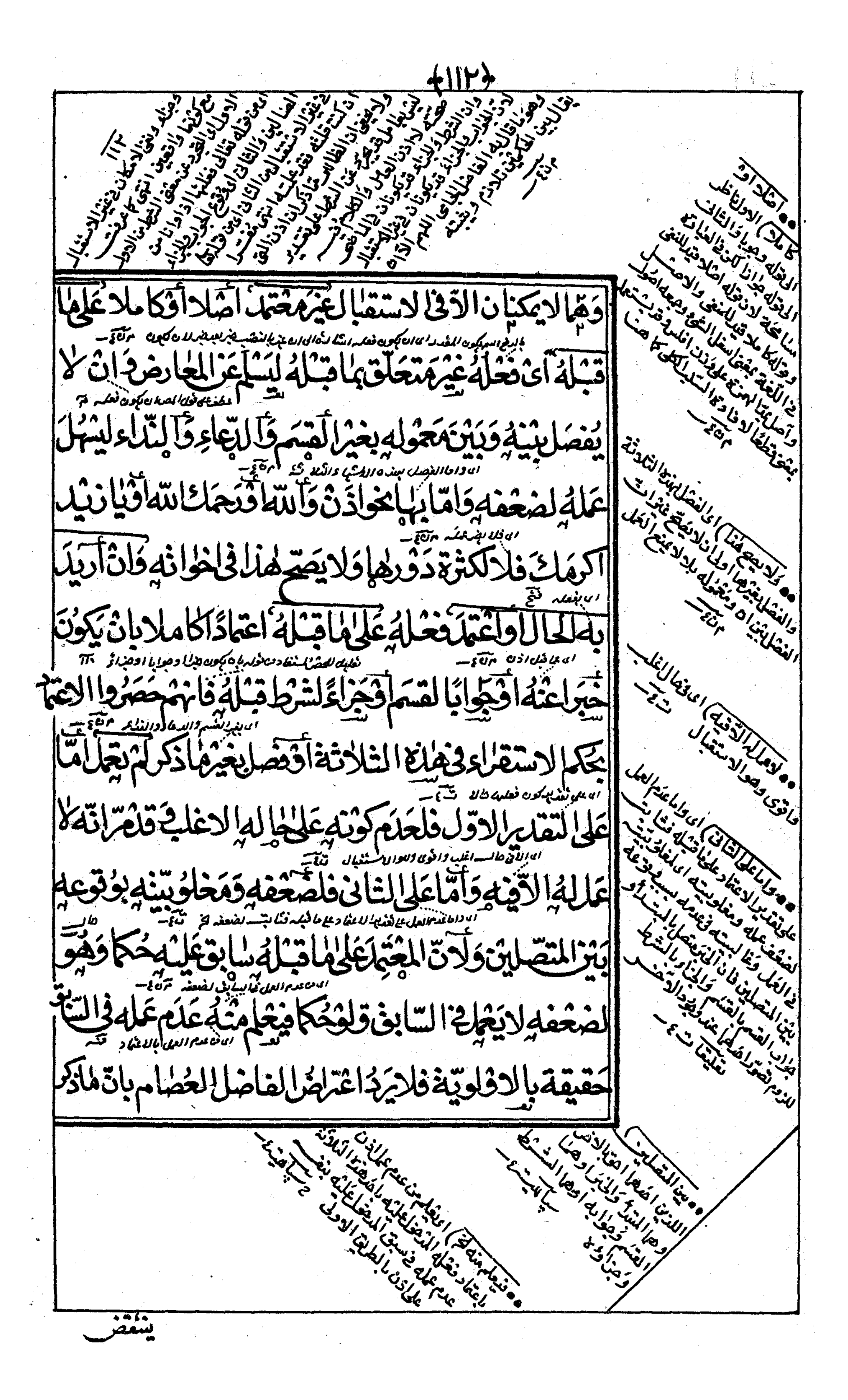
ولا يكون الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل في الدعاء غير لا من حروف



النفي ويجوز تقديم معمولها عليها وكي هي للسببية اي سببية
ما قبلها لما بعدها بحسب الخارج او سببية ما بعدها لما قبلها
بحسب الذهن او سببية كل منهما للآخر بالاعتبارين نحو اسلمت كي
ادخل الجنة وقد تجتمع مع اللام فان تقدمت كما في قوله * كي
لتقضيني رقية ما وعدتني * فاللام بدل وان تأخرت كما في قوله
تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم فكي بدل وقيل تأكيد في الصورتين
وقد يذكر بعدها ان نحو كي ان تقوم فقيل هي زائدة وقيل بدل
منها ويدل هذا على ان كي يجعل المضارع مصدرا وقد يدخل عليه
ما فيقال كيما يضرب بالرفع فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكي
جارة والمعنى لمضربته ولا يتقدم معمولها عليها ذكره الفاضل
العصام واجازه الكسائي على ما في الرضي واذن عند سيبويه
والمروي عن الخليل تقدير ان بعدها وكتبها بالنون مطلقا
مبني على ما نقل عن المازني انه لا يصح الوقف عليها بالالف

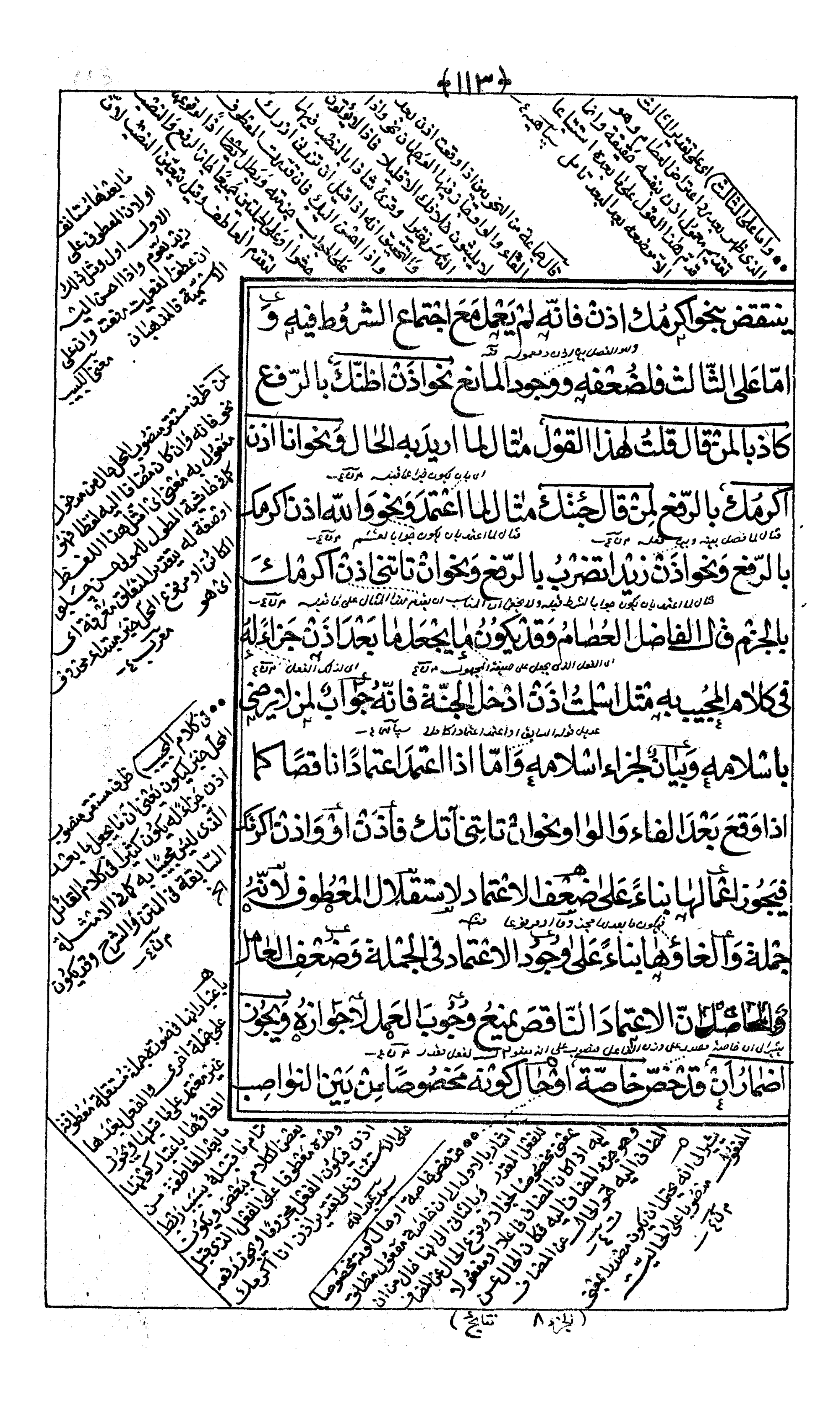
لكونها


لكونها حرفا كان وهو المختار عند المصنفين رحمهم الله وما نقل
عن الفراء انه قال اذا ألغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية
واذا اعملتها فاكتبها بالالف اذ العمل يميزها عنها فبنى على هذا ما نقل عن
المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون آخرها عن كى على
عكس ما فى الكافية لطول بحثها ولاشتراط عملها بشروط بخلاف
كى هى للشرط والجزاء فى الغالب مثل اذن اكرمك لمن قال آتيك
فهو جزاء لفعله كما انه جواب لقوله وشرط عمله وجوبا او
جوازا امران اولهما الامكان العام ان يكون فعله المدخول عليه
مستقبلا لا حالا لا اذا الغالب فى اذن معنى الشرط والجزاء والاصل
والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على
حال الغلب واقوى وقيدنا بالغالب اذ قد يجرد عن الشرط كقوله تعالى
اذا وانا من الضالين وقد يكونان فى الماضى كقوله تعالى ان
كنت قلته فقد علمته فظهر ما فى قول من قال لكونها جوابا وجزاء

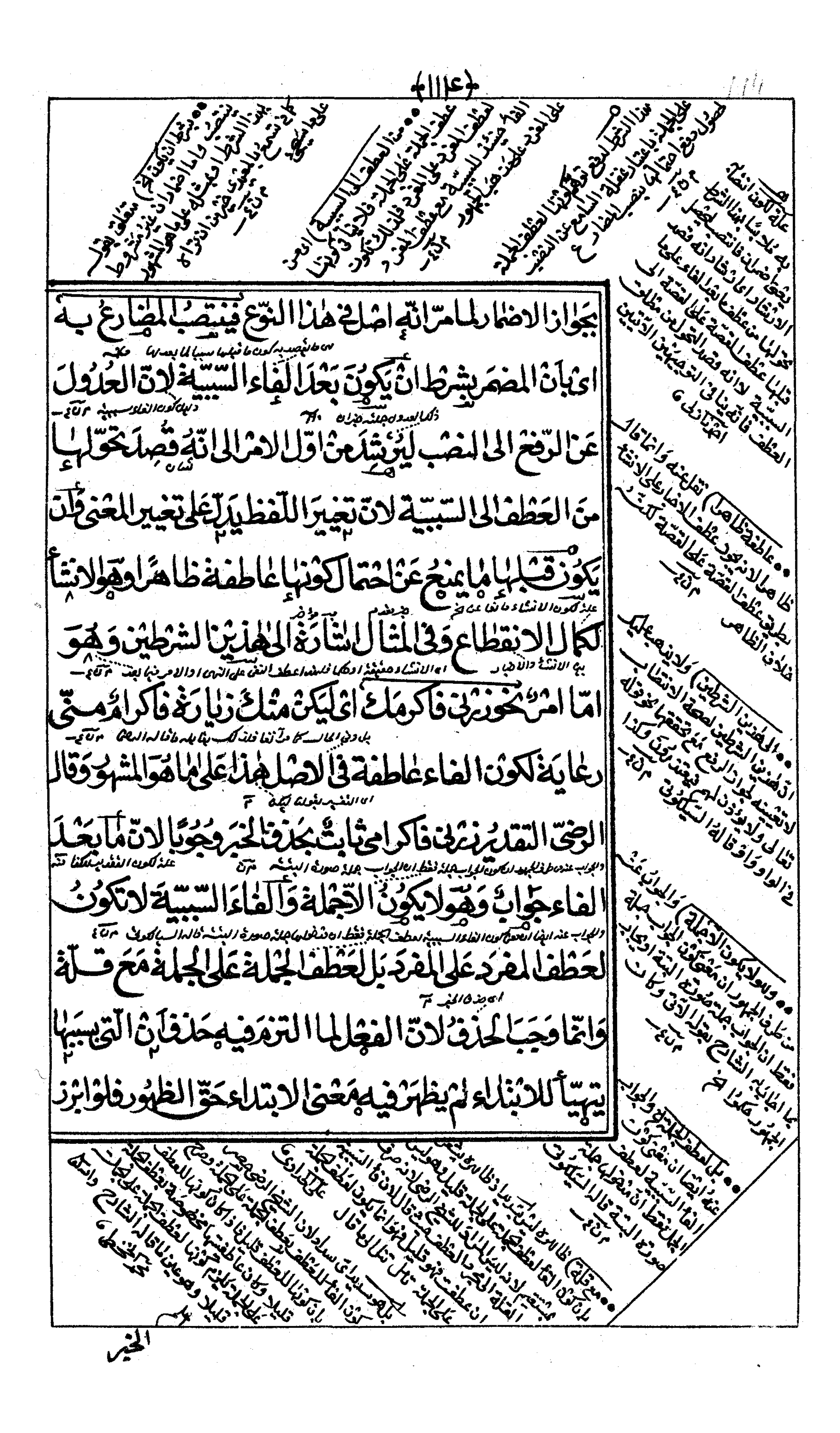


وهما لا يمكنان الآتي لاستقبال غير معتمد اصلا او كاملا على ما
قبله اي فعله غير متعلق بما قبله ليسلم عن المعارض وان لا
يفصل بينه وبين معموله بغير القسم والدعاء والنداء ليسهل
عمله لضعفه واما نحو اذن والله وارحمك الله او يا زيد
اكرمك فلكثرة دورها ولا يصح هذا في اخواته وان اريد
به الحال او اعتمد فعله على ما قبله اعتمادا كاملا بان يكون
خبرا عنه او جوابا لقسم او جزاء لشرط قبله فانهم حصروا الاعمال
بحكم الاستقراء في هذه الثلاثة او فصل بغير ما ذكر لم تعمل اما
على التقدير الاول فلعدم كونه على حالته الاغلب فيقدر انه لا
عمل له الا فيه واما على الثاني فلضعفه ومغلوبيته بوقوعه
بين المتصلين ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه حكما وهو
لضعفه لا يعمل في السابق ولو حكما فيعلم منه عدم عمله في السابق
حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل العصام بان ما ذكر

يستعض

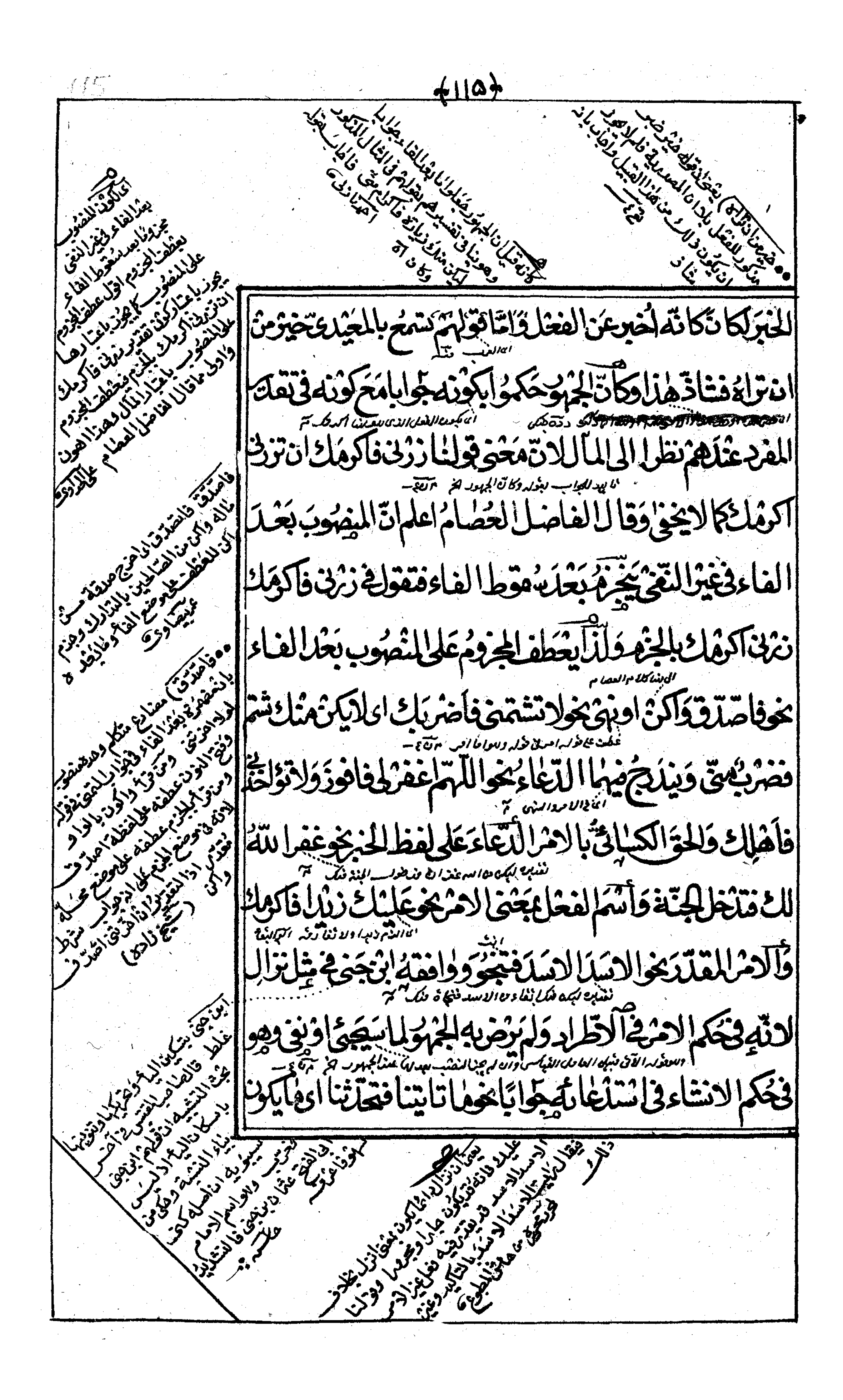


ينتقض بنحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع اجتماع الشروط فيه و
اما على الثالث فلضعفه ووجود المانع نحو اذن اظنك بالرفع
كاذبا لمن قال قلت لهذا القول مثال لما اريد به الحال ونحو انا اذن
اكرمك بالرفع لمن قال جئتك مثال لما اعتمد ونحو والله اذن اكرمك
بالرفع ونحو اذن زيد تضرب بالرفع ونحو ان تاتني اذن اكرمك
بالجزم فى الفاضل العصام وقد يكون ما يجعل ما بعد اذن جزاء له
فى كلام المجيب به مثل اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى
باسلامه وبيان لجزاء اسلامه واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا كما
اذا وقع بعد الفاء والواو ونحو ان تاتني اتك فاذن او واذن اكرمك
فيجوز اعمالها بناء على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه
جملة والغاؤها بناء على وجود الاعتماد فى الجملة وضعف العامل
والحاصل ان الاعتماد الناقص يمنع وجوب العمل لا جوازه ويجوز
اضمار ان وتخص خاصة او حال كونه مخصوصا من بين النواصب



بجواز الاضمار لما مر انه اصل في هذا النوع فينتصب المضارع به
اي بان المضمر بشرط ان يكون بعد الفاء السببية لان العدول
عن الرفع الى النصب ليرشد من اول الامر الى انه قصد تحولها
من العطف الى السببية لان تغيير اللفظ يدل على تغيير المعنى وان
يكون قبلها ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة ظاهرا وهو الانشاء
لكمال الانقطاع وفي المثال اشارة الى هذين الشرطين وهو
اما امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني
رعاية لكون الفاء عاطفة في الاصل هذا على ما هو المشهور وقال
الرضي التقدير زرني فاكرامي ثابت بحذف الخبر وجوبا لان ما بعد
الفاء جواب وهو لا يكون الا جملة والفاء السببية لا تكون
لعطف المفرد على المفرد بل لعطف الجملة على الجملة مع قلته
وانما وجب الحذف لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها
تهيأ للابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز

الخبر



الخبر لكان كأنه أخبر عن الفعل وأما قولهم تسمع بالمعيدي خير من

ان تراه فشاذ هذا وكان الجمهور حكموا بكونه جوابا مع كونه في تقدير

المفرد عندهم نظرا الى المآل لان معنى قولنا زرني فأكرمك ان تزرني

أكرمك كما لا يخفى وقال الفاضل العصام اعلم ان المنصوب بعد

الفاء في غير النفي يجزم بعد سقوط الفاء فتقول في زرني فأكرمك

زرني أكرمك بالجزم ولذا يعطف المجزوم على المنصوب بعد الفاء

نحو فأصدق وأكن او نهي نحو لا تشتمني فأضربك اي لا يكن منك شتم

فضرب مني ويندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لي فأفوز ولا تؤاخذني

فأهلك والحق الكسائي بالامر الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله

لك فتدخل الجنة واسم الفعل بمعنى الامر نحو عليك زيدا فأكرمك

والامر المقدر نحو الاسد الاسد فتنجو ووافقه ابن جني في مثل نزال

لانه في حكم الامر في الاطراد ولم يرض به الجمهور لما سيجيء او نفي وهو

في حكم الانشاء في استدعائه جوابا نحو ما تأتينا فتحدثنا اي ما يكون



مثلك اتيان فتحدث منا ويلحق به ما جرى مجراه نحو قلما تاتينى فتكرمنى

ولولا للتحضيض لاستلزامه نفى فعل نحو لولا انزل عليه ملك فيكون

معه نذيرا او تمن نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال

فانفاقا منى بالنصب وعرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اى الا يكون

منك نزول فاصابة خير منا واستفهام نحو هل عندك ماء فاشربه

اى هل يكون منك ماء فشرب منى ولما كان مقصوده بيان عاملية

ان مضمرة لاضبط المواضع التى تضمر فيها ان النفى فى التمثيل بالامر

الذى هو اصل الانشاء واشرفه ولم يستوف امثلة تلك المواضع

على ما هو دابه فى هذه الرسالة **و** الجازمة خمسة عشر كلمة اربعة

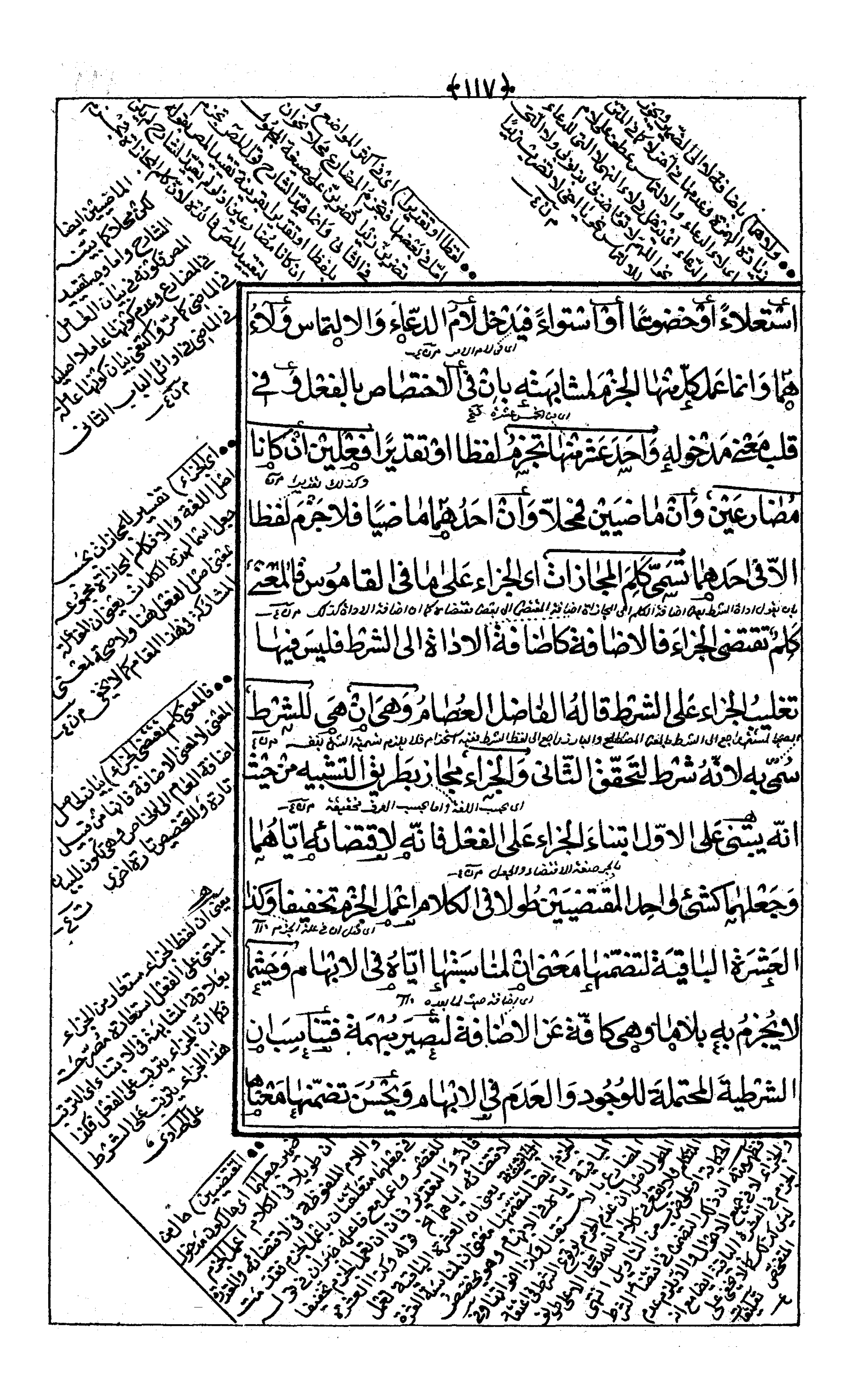
منها جروف تجزم فعلا واحدا وهى لم ولما هما لنفى الماضى بعد قلبهما

المضارع اليه لكن الثانية لاستغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء

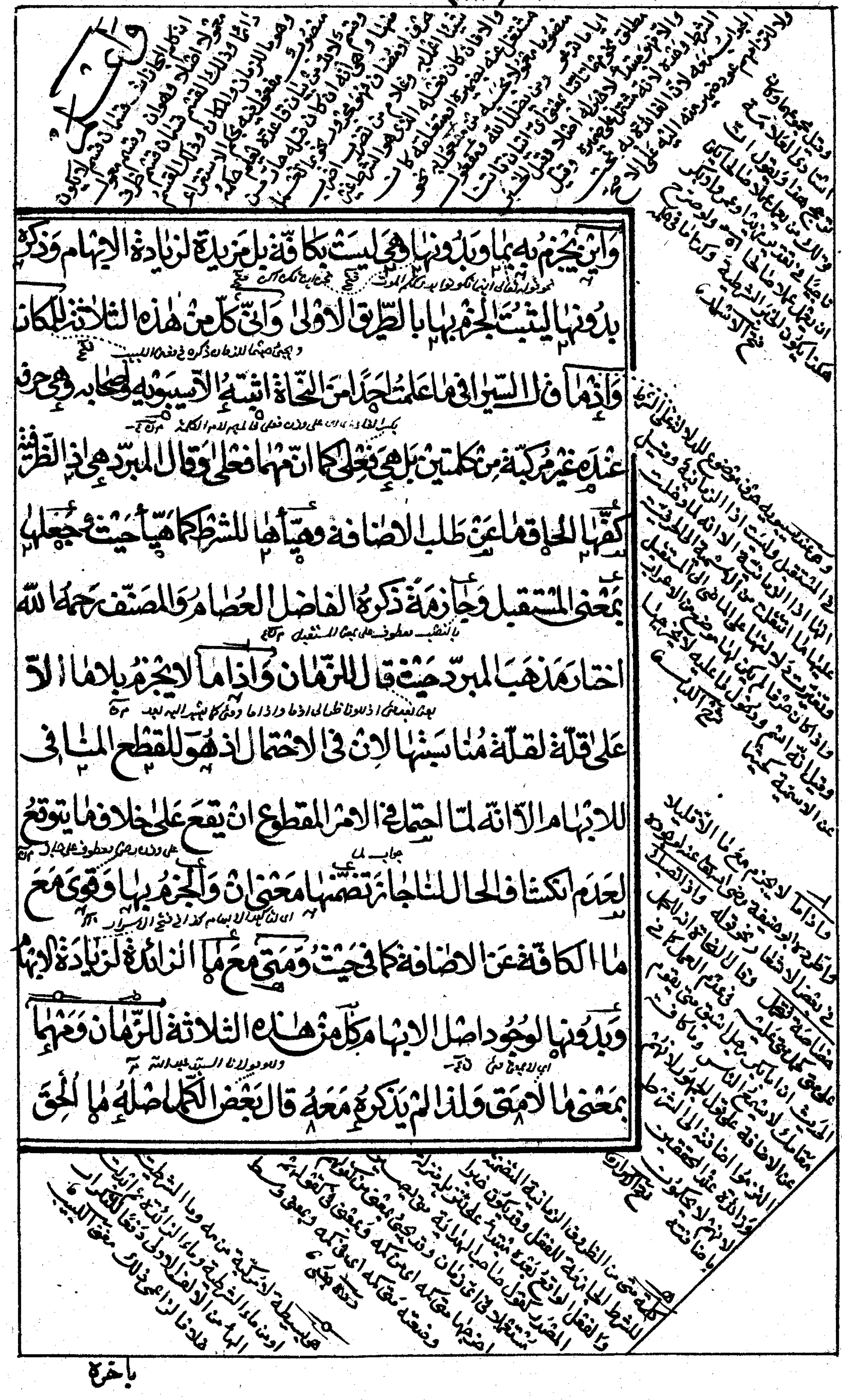
الى وقت التكلم ولنفى المتوقع كثيرا دون الاولى ولام الامر احتراز

عن لام الجر والابتداء ولاء النهى هما للطلب اى لطلب الفعل وتركه

استعلاء

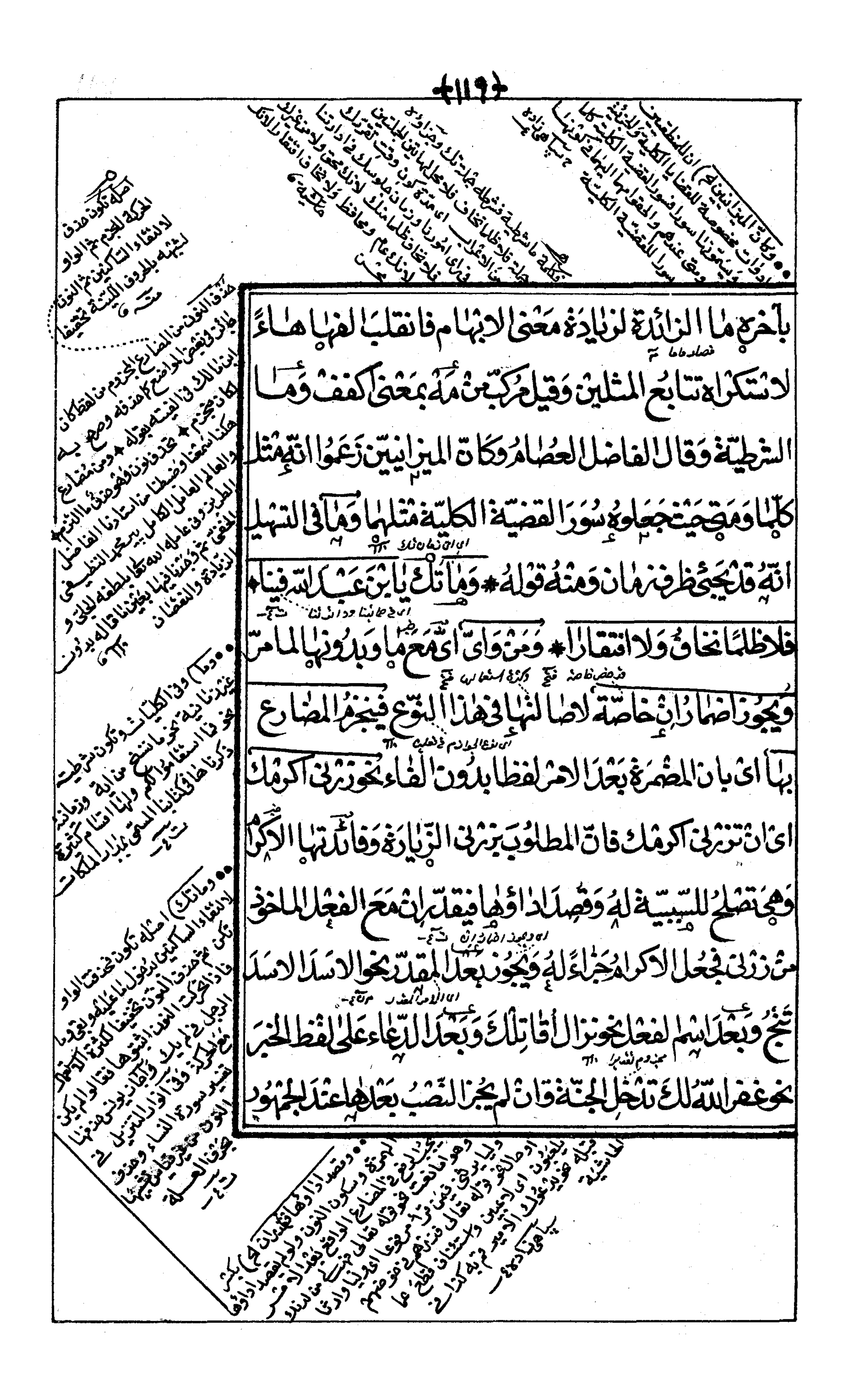


استعلاء أو خضوعا أو استواء فيدخل لام الدعاء والالتماس ولاء
هما وانما عمل كل منها الجزم لمشابهته بان في الاختصاص بالفعل وفي
قلب معنى مدخوله واحد عشر منها تجزم لفظا او تقديرا فعلين ان كانا
مضارعين وان ماضيين فمحلا وان احدهما ماضيا فلا جزم لفظا
الا في احدهما تسمى كلم المجازات اي الجزاء على ما في القاموس والمغني
كلم تقتضي الجزاء فالاضافة كاضافة الاداة الى الشرط فليس فيها
تغليب الجزاء على الشرط قاله الفاضل العصام وهي ان هي للشرط
سمي به لانه شرط لتحقق الثاني والجزاء مجاز بطريق التشبيه من حيث
انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فانه لاقتضائه اياهما
وجعلها كشيء واحد المقتضيين طولا في الكلام اعمل الجزم تخفيفا وكذا
العشرة الباقية لتضمنها معنى ان لمناسبتها اياه في الابهام وحيثما
لا يجزم به بلا ما وهي كافة عن الاضافة لتصير مبهمة فتناسب ان
الشرطية المحتملة للوجود والعدم في الابهام ويحسن تضمنها معناها



وان يجزم به بما وبدونها فهي ليست بكافة بل مزيدة لزيادة الابهام وذكره
بدونها ليثبت الجزم بها بالطريق الاولى وان كل من هذه الثلاثة للمكان
واذ ما فان السيرافي ما علمت احدا من النحاة اثبته الا سيبويه واصحابه وهي حرف
عنده غير مركبة من كلمتين بل هي فعلى كما انهما فعلى وقال المبرد هي اذ الظرفية
كفها الحاقه ما عن طلب الاضافة وهيأها للشرط كما هيأ حيث وجعلها
بمعنى المستقبل وجازمة ذكره الفاضل العصام والمصنف رحمه الله
اختار مذهب المبرد حيث قال للزمان واذ ما لا يجزم بلا ما الا
على قلة لقلة مناسبتها لان في الاحتمال اذ هو للقطع المنافي
للابهام الا انه لما احتمل في الامر المقطوع ان يقع على خلاف ما يتوقع
لعدم انكشاف الحال الناجاز تضمنها معنى ان والجزم بها وقوى مع
ما الكافة عن الاضافة كما في حيث ومتى مع ما الزائدة لزيادة الابهام
وبدونها لوجود اصل الابهام كل من هذه الثلاثة للزمان ومهما
بمعنى ما لا متى ولذا لم يذكره معه قال بعض الكملة اصله ما الحق

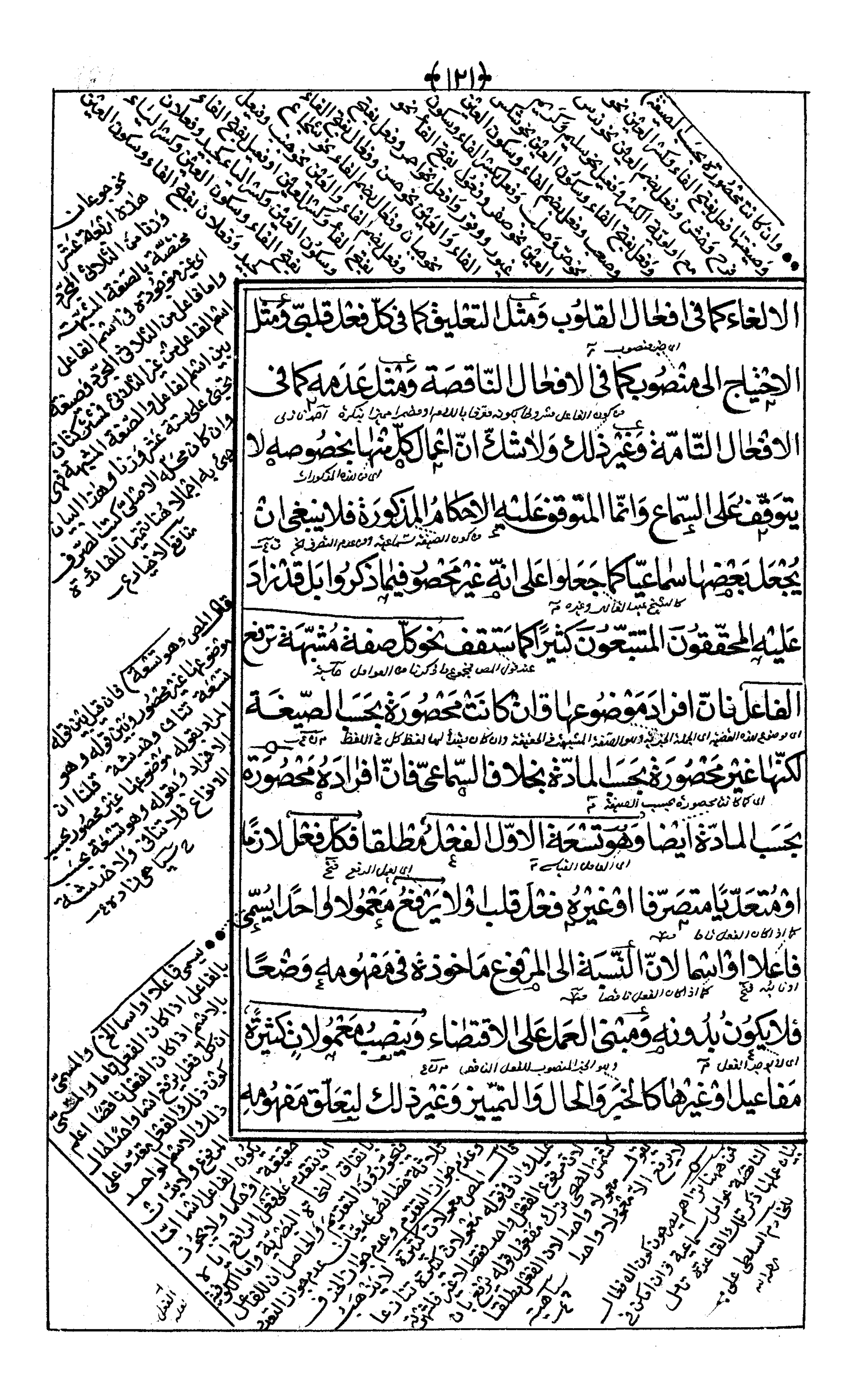
باخره



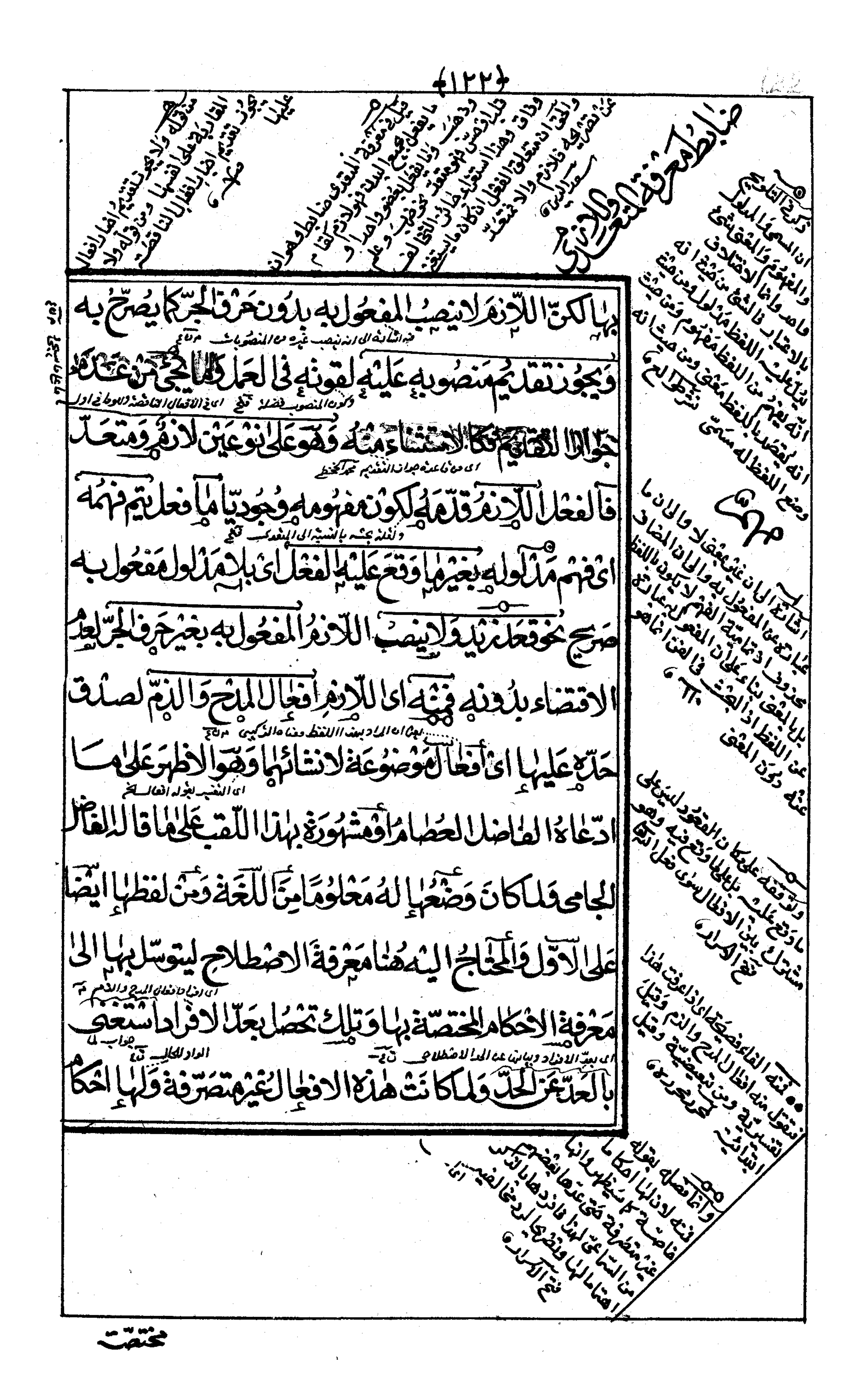
بآخره ما الزائدة لزيادة معنى الابهام فانقلب لفظها هاءً
لاستكراه تتابع المثلين وقيل مركب من مه بمعنى اكفف وما
الشرطية وقال الفاضل العصام وكان الميزانيين زعموا انه مثل
كلما ومن حيث جعلوه سور القضية الكلية مثلها وما في التسهيل
انه قد يجيء ظرف زمان ومنه قوله * وما تك يا ابن عبد الله فينا *
فلا ظلماً نخاف ولا افتقارا * ومن واي اي مع ما وبدونها الماهر
ويجوز اضمار ان خاصة لا اصالتها في هذا النوع فيجزم المضارع
بها اي بان المضمرة بعد الامر لفظا بدون الفاء نحو زرني اكرمك
اي ان تزرني اكرمك فان المطلوب بزرني الزيارة وفائدتها الاكرام
وهي تصلح للسببية له وقصد اداؤها فيقدر ان مع الفعل الماخوذ
من زرني فيجعل الاكرام جزاء له ويجوز بعد المقدر نحو الاسد الاسد
تنج وبعد اسم الفعل نحو نزال اقاتلك وبعد الدعاء على لفظ الخبر
نحو غفر الله لك تدخل الجنة وان لم يجز النصب بعدها عند الجمهور



لان معنى الامر كاف في الجزم بخلاف النصب فانه يكون مع الفاء
وما بعده قد يرتفع فلا يكون وحده دليلا على اضمار ان فلا بد من
صريح الامر ونحوه تقوية لمعنى الفاء وكذا بعد سائر ما ذكر في ان
المضمر غير النفي فانه خبر لا انشاء فلا يناسب معنى الشرط ولما فرغ
من السماعي اراد ان يشرع في القياسي فقال **وفي العامل القياسي**
ما لا يتوقف اعماله بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر في بيان
عمله قاعدة كلية اي قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها
بان يجعل ذلك الجزئي موضوعا في الصغرى وتلك القاعدة كبرى
موضوعها غير محصور افراده في عدد بخلاف السماعي كما عرفت ولا يضره
اي كونه قياسيا اختصاصه ببعض الاحكام مثل كون صيغته سماعية
كما في الصفة المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيه كما في افعال
المدح والذم والتعجب وعسى وليس وفي معموله بالتقدم والفصل
كما في فعل التعجب ومثل عدم نصب المفعول به كما في الفعل اللازم ومثل



الالغاء كما في افعال القلوب ومثل التعليق كما في كل فعل قلبي ومثل
الاحتياج الى المنصوب كما في الافعال الناقصة ومثل عدمه كما في
الافعال التامة وغير ذلك ولا شك ان اعمال كل منها بخصوصه لا
يتوقف على السماع وانما المتوقف عليه الاحكام المذكورة فلا ينبغي ان
يجعل بعضها سماعيا كما جعلوا على انه غير محصور فيما ذكروا بل قد زاد
عليه المحققون المتتبعون كثيرا كما ستقف نحو كل صفة مشبهة ترفع
الفاعل فان افراد موضوعها وان كانت محصورة بحسب الصيغة
لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعي فان افراده محصورة
بحسب المادة ايضا وهو تسعة الاول الفعل مطلقا فكل فعل لازما
او متعديا متصرفا او غيره فعل قلب او لا يرفع معمولا واحدا يسمى
فاعلا او اسما لان النسبة الى المرفوع ماخوذة في مفهومه وضعا
فلا يكون بدونه ومبنى العمل على الاقتضاء وينصب معمولات كثيرة
مفاعيل او غيرها كالخبر والحال والتمييز وغير ذلك ليتعلق مفهومه



ضابط معرفة المتعدي واللازم

بها لكن اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر كما يصرح به
ويجوز تقديم منصوبه عليه لقوته في العمل ولما يجيء من عدم
جواز التقديم تكالاستثناء منه وهو على نوعين لازم ومتعد
فالفعل اللازم قدمه لكون مفهومه وجوديا ما فعل يتم فهمه
اي فهم مدلوله بغير ما وقع عليه الفعل اي بلا مدلول مفعول به
صريح نحو قعد زيد ولا ينصب اللازم المفعول به بغير حرف الجر لعدم
الاقتضاء بدونه ومنه اي اللازم افعال المدح والذم لصدق
حده عليها اي افعال موضوعة لانشائهما وهو الاظهر على ما
ادعاه الفاضل العصام او مشهورة بهذا اللقب على ما قاله الفاضل
الجامي ولما كان وضعها له معلوما من اللغة ومن لفظها ايضا
على الاول والمحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى
معرفة الاحكام المختصة بها وتلك تحصل بعد الافراد استغنى
بالعد عن الحد ولما كانت هذه الافعال غير متصرفة ولها احكام

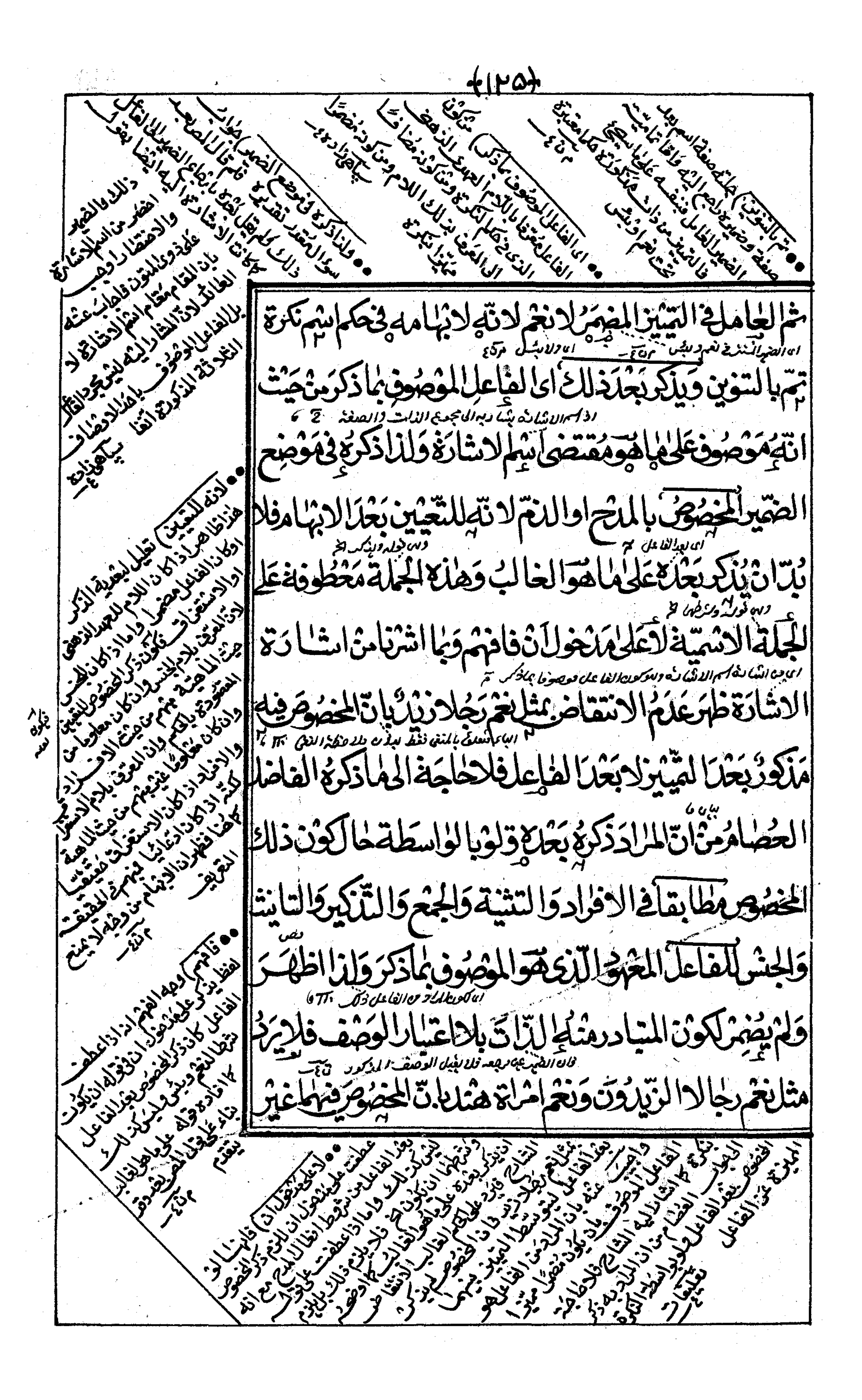
مختصة



مختصة فلذا عدها بعضهم من السماعي قال فيه اشارة الى هذا
الفرق وتصريحا للرد وهي اي افعال المدح والذم مبتدأ خبره
نعم وما عطف عليه الكائنة للمدح اي لانشائه وقيل في مثله
حال والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ورد
بان الخبر المجموع وقال المصنف رحمه الله وايضا لم نر من ذهب الى جواز
من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوها من المبتدأ
وجعلوا العامل ما ذكر ويمكن ان يجعل نعم مبتدأ ثانيا بتقدير فيها
خبرا وللمدح حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول
وبئس الكائنة للذم وهما اصلان في الباب فلذا قدمهما وشرطهما
من حيث العمل ان يكون الفاعل اي فاعلهما معرفا باللام للعهد الذهني
فيكون اشارة الى واحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص
فيكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع في النفس وقيل
للجنس وقيل للاستغراق ورده الرضي بان علامته صحة وضع كل

موضعه ولا يصح ان يقال نعم كل رجل زيد وقال الفاضل العصام
ان ذلك مشترك بين الثلاثة اذ لا يصح ايضا نعم جنس رجل من
حيث هو هو او في ضمن فرد ما زيد والحق انه يصح الحمل على كل منها
بادعاء ان الممدوح او المذموم بمنزلة الجنس من حيث هو هو او في
ضمن فرد ما او جميع الافراد وانه متحد معه لا مغايرة بينهما
اصلا لما فيه من مثل ما يجمعه الجنس او كل من افراده من المناقب
او المثالب وباعتبار انه الجنس في ضمن اي فرد فرضه العقل اذ لا فرد
له الا اياه فاي فرد فرض فهو هو واختار المص رحمه الله هذا لان
كلا من لامي الجنس والاستغراق لكونه معرفة يفوت نوعا من الابهام
فلا يلائم المقام او مضافا اليه اي الى المعرف باللام ولو بالواسطة
ولو اريد هذا في المعرف باللام لاستغنى عن قوله هذا هذا في حكم
المعرف باللام او مضمرا مميزا بفتح الياء اي مفسرا بنكرة منصوبة
على التمييز ليحصل البيان اولا اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر المخصوص

مثل العامل



ثم العامل في التمييز المضمر لا نعم لانه لابهامه في حكم اسم نكرة

تم بالتنوين ويذكر بعد ذلك اى الفاعل الموصوف بما ذكر من حيث

انه موصوف على ما هو مقتضى اسم الاشارة ولذا ذكره في موضع

الضمير المخصوص بالمدح او الذم لانه للتعيين بعد الابهام فلا

بد ان يذكر بعده على ما هو الغالب وهذه الجملة معطوفة على

الجملة الاسمية لا على مدخول ان فافهم وبما اشرنا من اشارة

الاشارة ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا زيد بان المخصوص فيه

مذكور بعد التمييز لا بعد الفاعل فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل

العصام من ان المراد ذكره بعده ولو بالواسطة حال كون ذلك

المخصوص مطابقا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

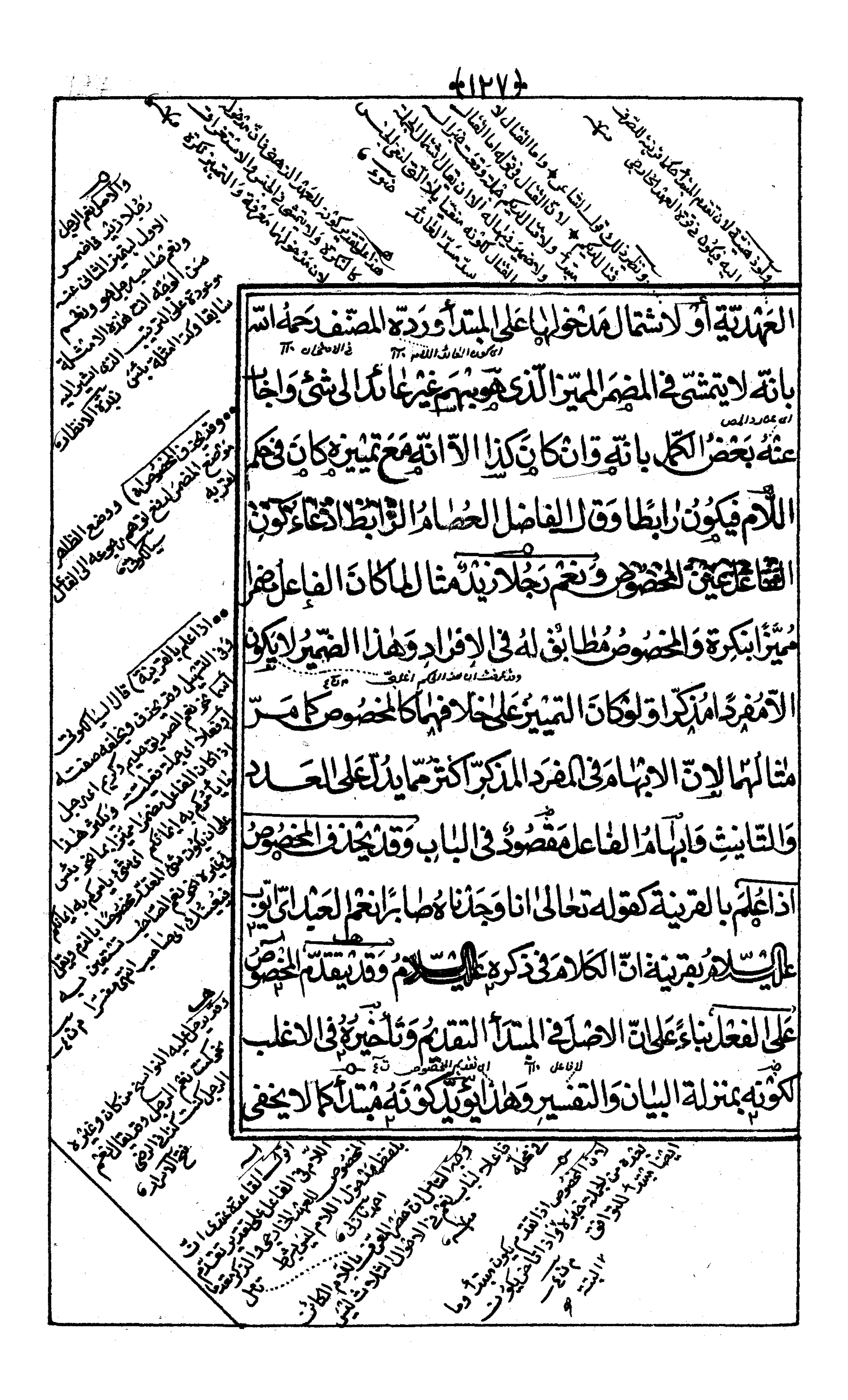
والجنس للفاعل المعهود الذى هو الموصوف بما ذكر ولذا اظهر

ولم يضمر لكون المتبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف فلا يرد

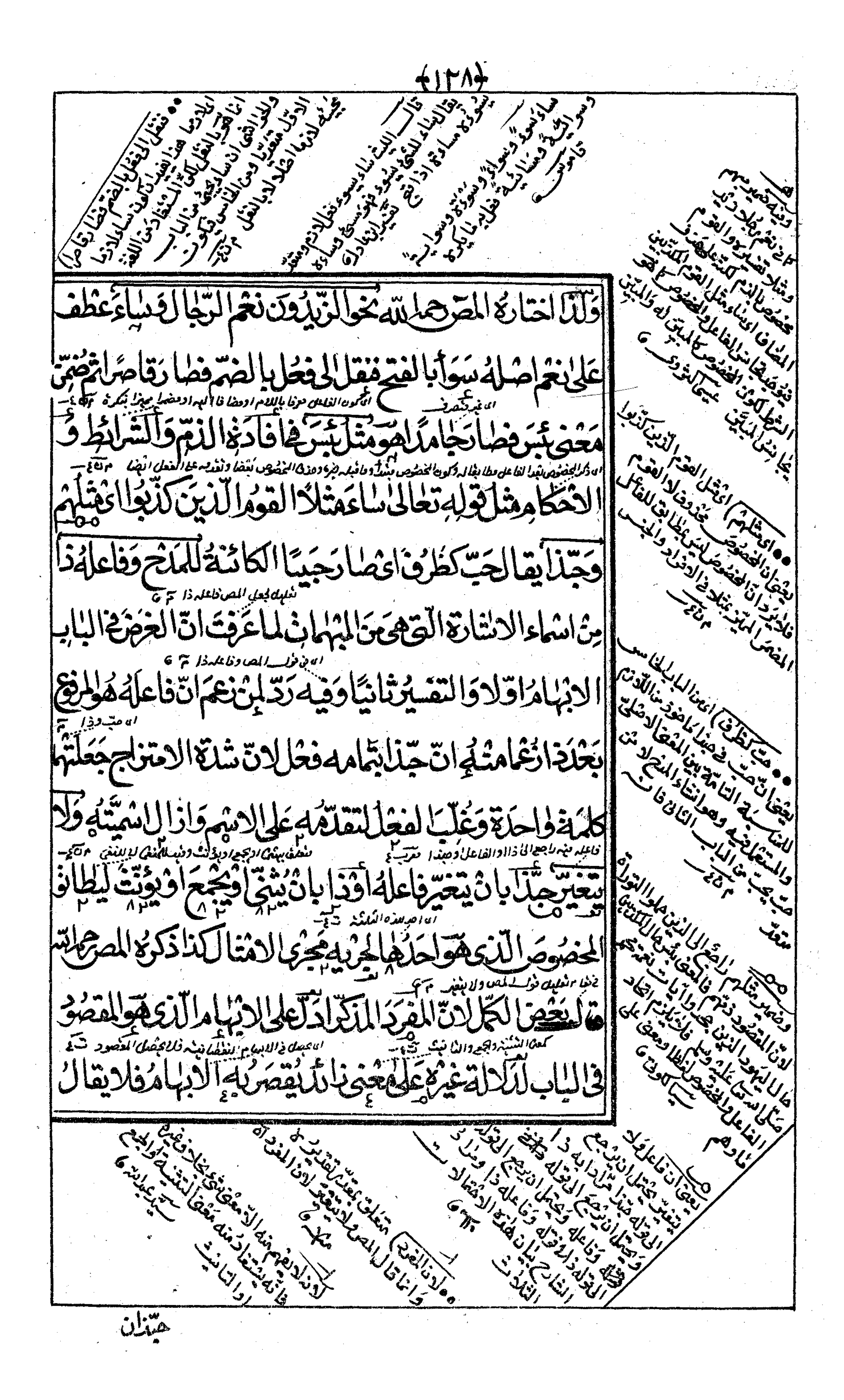
مثل نعم رجالا الزيدون ونعم امراة هند بان المخصوص فيهما غير

مطابق للفاعل الذي هو المضمر المفرد المذكر لانه وان كان غير
مطابق له بالنظر المجرد الذات لكنه مطابق له من حيث انه
مفسر بالجمع او المؤنث لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر ولم
يظهر باتيان اسم الاشارة كما سبق لانه يشعر بعلية الوصف المذكور
للحكم وهو المطابقة وعلته الاتحاد لا الوصف المذكور بخلاف
ما سبق كما اشرنا اليه ولقد احسن في العدول عن قول ابن الحاجب
مطابقة الفاعل فافهم وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله خبره
مقدما عليه او خبر محذوف وهو هو مثلا امتناع عما قيل من هو
فعلى هذا يكون جملتين وعلى الاول جملة نحو نعم الرجل زيد مثال
لما كان الفاعل فيه معرفا باللام وذكر بعده مخصوص مطابق له
في الافراد ونعم غلاما الرجل الزيدان مثال لما كان مضافا اليه
بلا واسطة والمخصوص مطابق له في التثنية ومثال المضاف اليه
بها نعم فرس غلام الرجل هذا قيل العائد للاول اما باعتبار

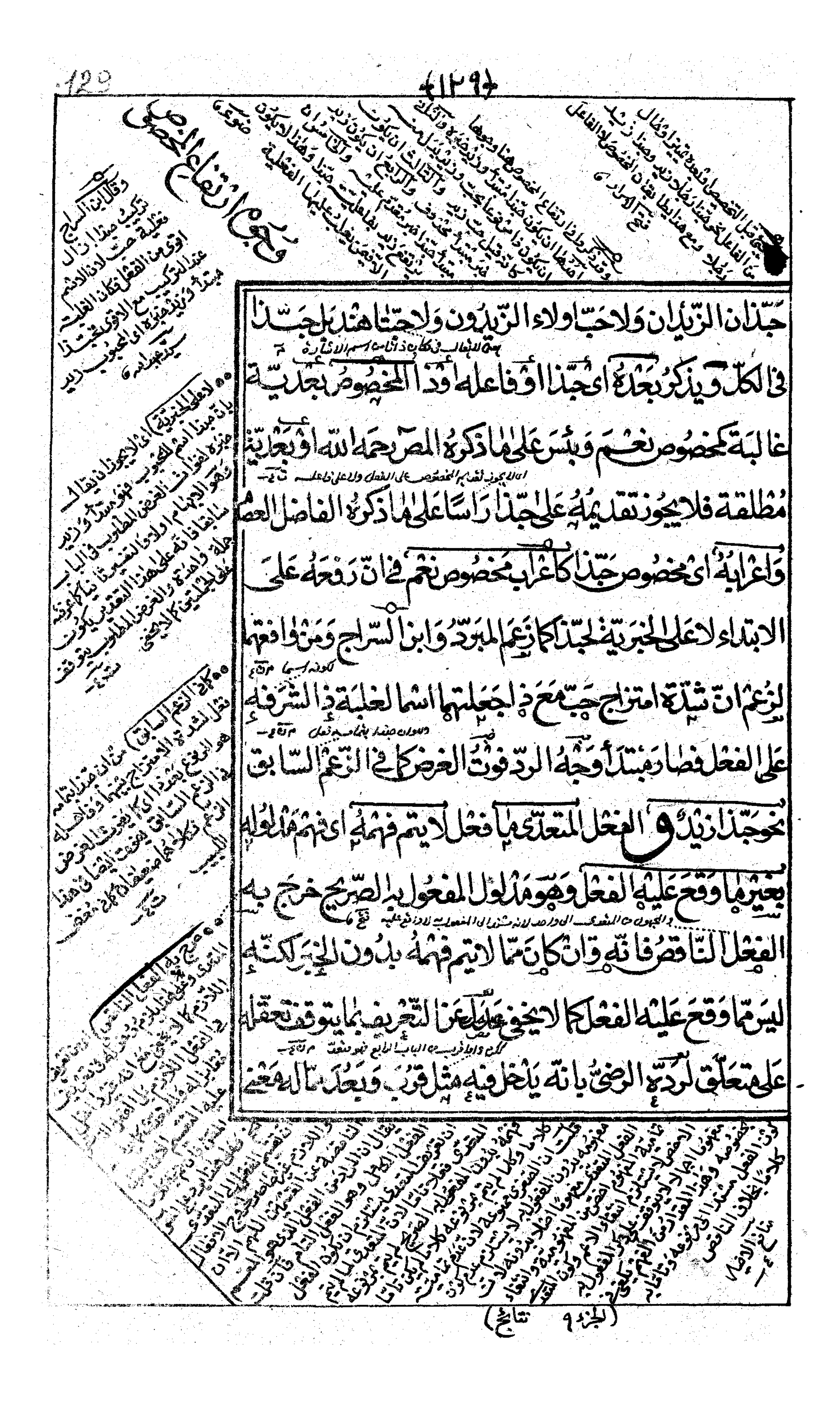
العهدية



العهدية أو لاشتمال مدخولها على المبدأ ورده المصنف رحمه الله
بانه لا يتمشى في المضمر المميز الذي هو مبهم غير عائد الى شيء واجاب
عنه بعض الكمل بانه وان كان كذا الا انه مع تمييزه كان في حكم
اللام فيكون رابطا وقال الفاضل العصام الروابط ادعاء كون
الفاعل عين المخصوص ونعم رجلا زيد مثال لما كان الفاعل ضمرا
مميزا بنكرة والمخصوص مطابق له في الافراد وهذا الضمير لا يكون
الا مفردا مذكرا ولو كان التمييز على خلافهما كالمخصوص كما مر
مثالهما لان الابهام في المفرد المذكر اكثر مما يدل على العدد
والتانيث وابهام الفاعل مقصود في الباب وقد يحذف المخصوص
اذا علم بالقرينة كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد اي ايوب
عليه السلام بقرينة ان الكلام في ذكره عليه السلام وقد يتقدم المخصوص
على الفعل بناء على ان الاصل في المبتدأ التقدم وتأخيره في الاغلب
لكونه بمنزلة البيان والتفسير وهذا يؤيد كونه مبتدأ كما لا يخفى



ولذا اختاره المصـ رحمه الله نحو الزيدون نعم الرجال فساء عطف
على نعم اصله سوأ بالفتح فنقل الى فعُل بالضم فصار قاصرا ثم ضُمّن
معنى بئس فصار جامدا هو مثل بئس في افادة الذم والشرائط و
الاحكام مثل قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا اي مثلهم
وحبذا يقال حبّ كظرف اي صار حبيبا الكائنة للمدح وفاعله ذا
من اسماء الاشارة التي هي من المبهمات لما عرفت ان الغرض في الباب
الابهام اولا والتفسير ثانيا وفيه رد لمن زعم ان فاعله هو المرفوع
بعد ذا زعما منه ان حبذا بتمامه فعل لان شدة الامتزاج جعلتهما
كلمة واحدة وغلب الفعل لتقدمه على الاسم وازال الاسمية ولا
يتغير حبذا بان يتغير فاعله اوذا بان يثنى ويجمع او يؤنث ليطابق
المخصوص الذي هو احدها لجريه مجرى الامثال كذا ذكره المصـ رحمه الله
قال بعض الكمل لان المفرد المذكر ادل على الابهام الذي هو المقصود
في الباب لدلالة غيره على معنى زائد يقصر به الابهام فلا يقال



حبذا الزيدان ولاحبّا اولاء الزيدون ولاحبّا هند بل حبّذا في الكل ويذكر بعده اي حبّذا او فاعله وذا المخصوص بعدية غالبة كمخصوص نعم وبئس على ما ذكره المص رحمه الله او بعدية مطلقة فلا يجوز تقديمه على حبّذا راسًا على ما ذكره الفاضل العصام واعرابه اي مخصوص حبّذا كاعراب مخصوص نعم في ان رفعه على الابتداء لا على الخبرية لحبّذا كما زعم المبرد وابن السراج ومن وافقهما لزعم ان شدة امتزاج حبّ مع ذا جعلتهما اسما لغلبة ذا الشرفه على الفعل فصار مبتدأ وجه الرد فوت الغرض كما في الزعم السابق نحو حبّذا زيد و الفعل المتعدي ما فعل لا يتم فهمه اي فهم مدلوله بغير ما وقع عليه الفعل وهو مدلول المفعول به الصريح خرج به الفعل الناقص فانه وان كان مما لا يتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس مما وقع عليه الفعل كما لا يخفى وعدل عن التعريف بما يتوقف تعقله على متعلق لرده الرضي بانه يدخل فيه مثل قرب وبعد مما له معنى



نسبى لانه لا يتعقل الا بما هو منسوب اليه مع كونه من اللوازم
وان اجاب عنه الفاضل العصام بان المراد بما يتوقف تعقله
على متعلق ما اعتبر في مفهومه نسبة تقتضى ذكر متعلق بخصوصه
وفي مفهوم مثل ما ذكر لم تعتبر هذه النسبة بل اعتبر فيه ما يقتضى
متعلقا اجمالا فلا يدخل لان هذا مما لم يشعر به الحد والحمل على
المتبادر واجب فيه وهو اى المتعدى على ثلاثة اضرب الاول
متعد الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا او يجوز حذف مفعوله بقرينة
لو منويا كقوله تعالى اهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه
وبدونها لو منسيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة نحو فلان
ياكل ويشرب اى يفعل الاكل والشرب والثانى متعد الى مفعولين
وهو على ثلاثة اقسام القسم الاول منها ما كان مفعوله الثانى
مباينا للاول اى لا يصدق احدهما على الاخر نحو اعطيت زيدا درهما
ويجوز حذفهما معا وحذف احدهما فقط مع قرينة لو منويا

نحو



نحو سأل زيد عمرا درهما فاعطى وبدونهما لو منسيا نحو فلان يعطي

والقسم الثاني منها افعال القلوب اي افعال مشهورة بهذا

اللقب وهي افعال اصطلاحية دالة على فعل المراد به القائم

بالغير لا التاثير فان العلم مثلا اما كيف او اضافة او انفعال

ولا يتصور فيه التاثير ولو قال على احوال القلوب كما في الامتحان لكان

اظهر قلبي تخرج به غيره داخلة على المبتدأ والخبر ناصبة اياهما مع

انهما بمنزلة اسم واحد في الحقيقة كما يجيء دفعا للتحكم على المفعولية

تخرج الفعل القلبي الذي ينصب الواحد كعرف وفهم نحو علمت ورأيت

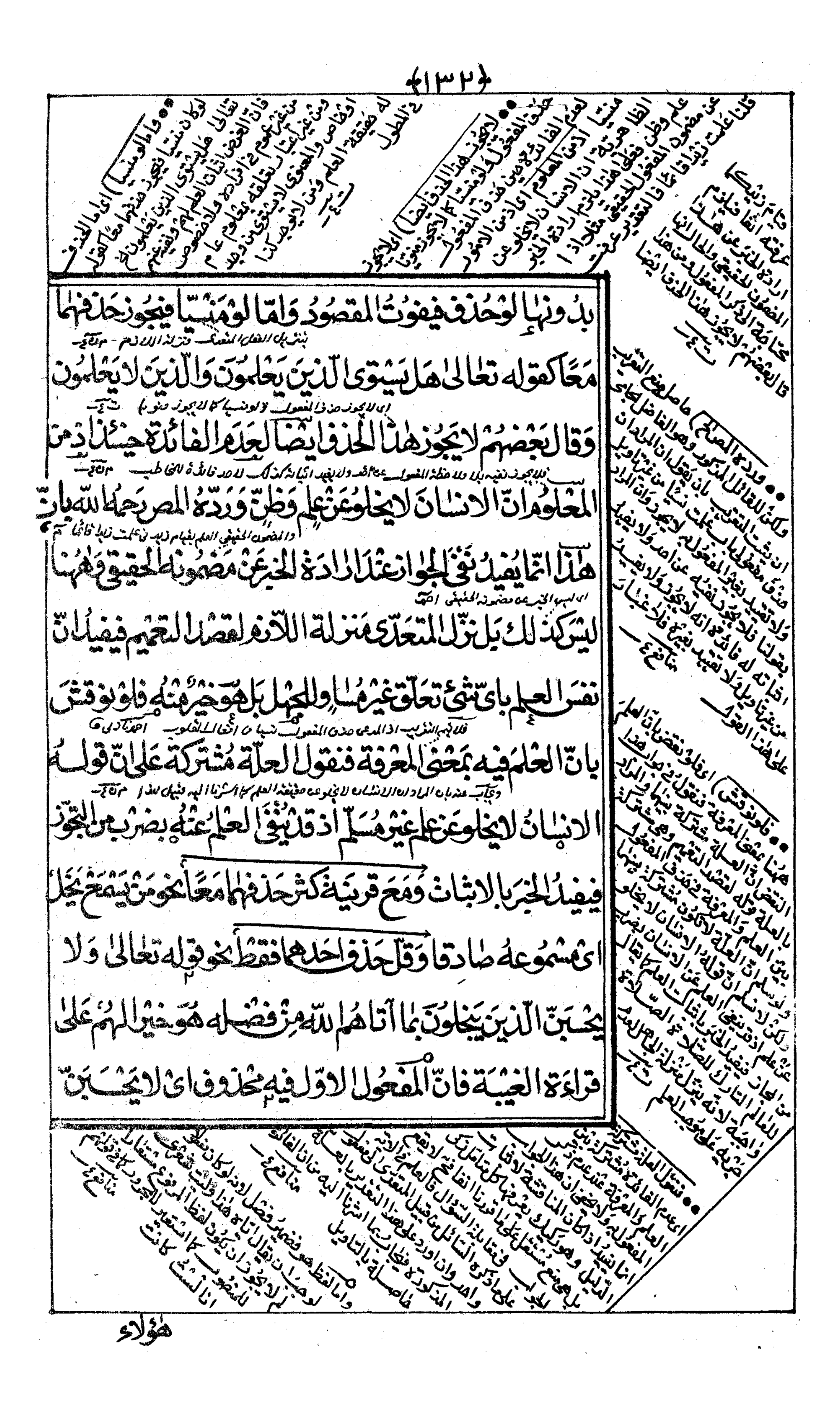
ووجدت هذه الثلاثة للعلم وزعمت مشترك بين العلم والظن

وظننت وخلت وحسبت هذه الثلاثة للظن وهب على وزن دع

تقول هب زيدا منطلقا بمعنى احسب زيدا منطلقا على وزن اعلم

او اضرب هو غير متصرف لا يستعمل منه ماض ولا مستقبل ولا يجوز

حذف مفعوليها معا او احدهما بدون قرينة لو منويا اذ هو لا يعلم



بدونها لو حذف فيفوت المقصود واما لو منسيا فيجوز حذفهما

معا كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون

وقال بعضهم لا يجوز هذا الحذف ايضا لعدم الفائدة حينئذ اذ من

المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن ورده المصر رحمه الله بان

هذا انما يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي وههنا

ليس كذلك بل نزل المتعدي منزلة اللازم لقصد التعميم فيفيد ان

نفس العلم باي شيء تعلق غير مساو للجهل بل هو خير منه فلو نوقش

بان العلم فيه بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة على ان قوله

الانسان لا يخلو عن علم غير مسلم اذ قد ينفى العلم عنه بضرب من التجوز

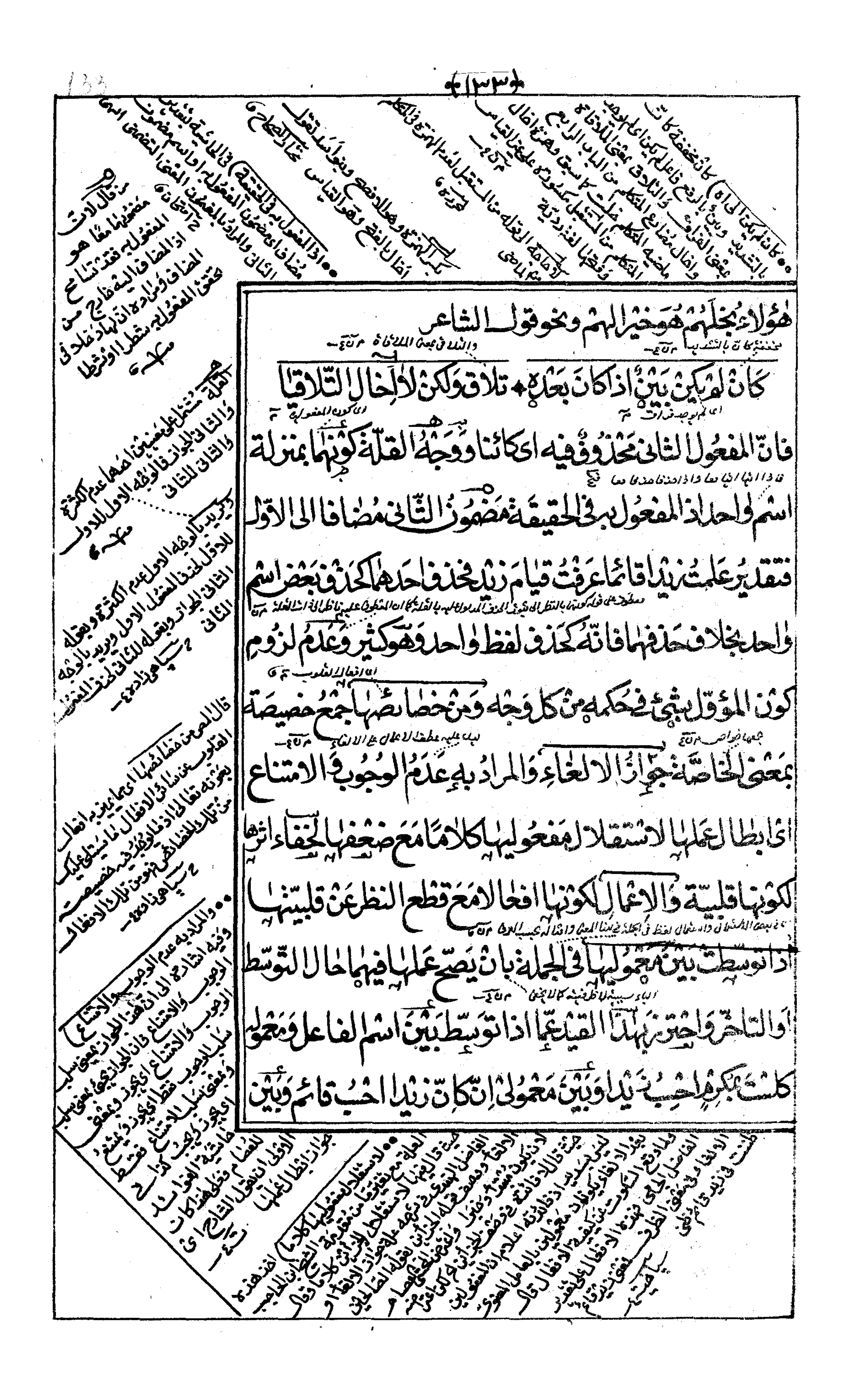
فيفيد الخبر بالاثبات ومع قرينة كثر حذفهما معا نحو من يسمع يخل

اي مسموعه صادقا وقل حذف احدهما فقط نحو قوله تعالى ولا

يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على

قراءة الغيبة فان المفعول الاول فيه محذوف اي لا يحسبن

هؤلاء



هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم ونحو قول الشاعر

كأن لم يكن بين إذا كان بعده ✦ تلاق ولكن لا إخال التلاقيا

فإن المفعول الثاني محذوف فيه أي كائنا ووجه القلة كونهما بمنزلة

اسم واحد إذ المفعول به في الحقيقة مضمون الثاني مضافا إلى الأول

فتقدير علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد فحذف أحدهما كحذف بعض اسم

واحد بخلاف حذفهما فإنه كحذف لفظ واحد وهو كثير وعدم لزوم

كون المؤول بشيء في حكمه من كل وجه ومن خصائصها أجمع خصيصة

بمعنى الخاصة جواز الإلغاء والمراد به عدم الوجوب في الامتناع

أي إبطال عملها لاستقلال مفعوليها كلاما مع ضعفها لخفاء أثرها

لكونها قلبية والإعمال لكونها أفعالا مع قطع النظر عن قلبيتها

إذا توسطت بين معموليها في الجملة بأن يصح عملها فيهما حال التوسط

أو التأخر واحترز بهذا القيد عما إذا توسط بين اسم الفاعل ومعموليه

كلست بكر أحب زيدا أو بين معمولي إن كان زيدا أحب قائم وبين

سوقٍ وممضو بها نحو سوقًا احسبُ يقوم زيدٌ وبين العاطف والمعطوف نحو جائني زيدٌ واحسبُ عمرٌو وبين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيدٌ فانّ الالغاء واجبٌ فيها كذا في الامتحان وهو خاصة اخرى لها غير مذكورة هنا لعدم شيوعها كالجائز وقال الفاضل العصام انّ الالغاء في القسم الاخير غير واجب على المذهب البصري بل يجوز على ما في التسهيل واحترز به ايضا على ما فسّرناه عن مثل زيدٌ ظنّي قائمٌ غالبٌ او زيدٌ قائمٌ ظنّي غالبٌ لانّه مما يجب فيه الالغاء لانّ المصدر لا يعمل فيما تقدّمه نحو زيدٌ علمتُ منطلقٌ لكنّ الاعمال اولى حينئذ لانّ لها حينئذ نوع تقدّم لفظيّ ولها قوّة لكونها افعالا فيرجّح او تأخرت عنهما نحو زيدٌ منطلقٌ علمتُ والالغاء حينئذ اولى لعدم التقدّم اللفظيّ راسًا قال الفاضل العصام اعلم انّ معنى زيدٌ ظننتُ قائمٌ هو بعينه معنى ظننتُ زيدًا قائمًا فهو في المعنى متعلق بالجزأين لكن لم يعمل فيهما لفظا لضعفه لما مرّ وما قاله الرضيّ انّ معناه زيدٌ في ظنّي قائمٌ فالفعل



في معنى الظرف يرده انه لا يصح في زيد قائم ظني غالب فانه قال
معناه ظني زيدا قائما غالب انتهى يعني ان ما ذكره الشيخ من التوجيه
غير متمش في مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه فيكون قاصرا بخلاف
ما ذكره واقول ان ما ذكره الشيخ من التوجيه في هذا المثال لا ينافي
توجيها آخر مذكورا قبله لامكان كون معناه زيد قائم في ظني الغالب
فلعله اشار الى امكان التوجيهين الى احدهما في احد الموضعين والى
الآخر في الآخر **ومنها** اي ومن خصائصها جواز ان يكون فاعلها
ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى تكلما وخطابا وغيبة
نحو علمتني وعلمتك وعلمه قائما ولا يقال ضربتني بل ضربت نفسي
لان المغايرة في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا زادوا النفس
تصريحا وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال
القلوب فان الانسان بحاله اعلم منه بحال غيره فالاتحاد غالب فيها
فلا يحتاج الى زيادة النفس للتنبيه عليه كذا في الامتحان وقال



بعض الكمل تنبيها على العدول عن الاصل الغالب وجبرا بالمضاف
المشعر بالمغايرة عما فات بخلاف افعال القلوب فان مفعولها في
الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول فلا عدول فيها عن الاصل
اصلا حتى يحتاج الى التنبيه والجبر واما الوجه المشهور فقد زيفه
المص رحمه الله في الامتحان ومن اراد الاطلاع فليرجع اليه وحمل
عدم وفقد في هذا الجواز على وجه حمل النقيض او النظير فانهما نظيره
في عدم التاثير في المفعول نحو عدمتني وفقدتني **ومنها** اي من
خصائصها جواز دخول ان المفتوحة على مفعوليها في الجملة نحو
علمت ان زيدا قائم قال الفاضل العصام وهو كعلمت قيام زيد
لكن الثاني قليل والسر فيه ان مالهما وان كان واحدا لكن بينهما
فرق بان النسبة التي تعلق بها العلم مفصلة في الاول فهي احق
بالتصديق ومجملة في الثاني فهي ليست باحق به بل بالتصور وتلك
الافعال حينئذ مكتفية بمفعول واحد على مذهب سيبويه لانها

حين

حين نصبت المفعولين لانتصب ايضا عند التحقيق الا مفعولا واحدا

وهو مضمون الجملة واذا وجدته بعينه لا تحتاج الى المفعول الثاني

كما لا يخفى ولما خفي هذا التحقيق على الاخفش قدر فيها مفعولا ثانيا

عاما وجعل التقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا وعلمت قيام زيد

حاصلا وامّا التعليق بكلمة الاستفهام الداخلة على الجملة او

الجزء الثاني حرفا او اسما او كلمة النفي الداخلة ايضا على الجملة

او الجزء الثاني وهي ما ولا وان او لام الابتداء او لام القسم وانّ

المكسورة اذا دخل في خبرها لام الابتداء انما شرط دخول اللام اذ

لولاه لفتحت فلم يكن تعليقا ووجه التعليق بالمذكورات انها تقع

في صدر الجملة وضعا فيقتضي بقاء صورتها وهذه الافعال تقتضي

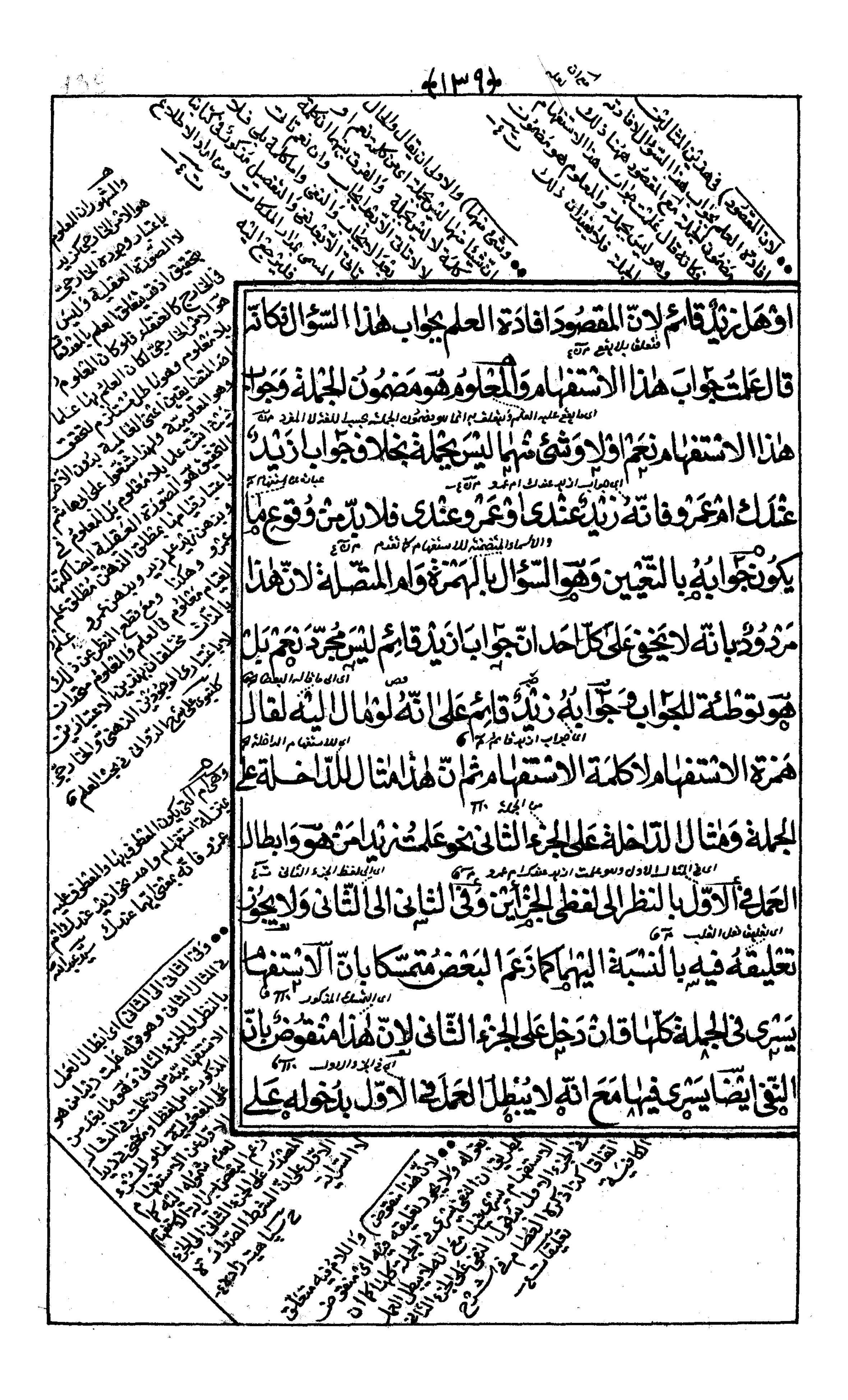
تغييرها فوجب التوفيق بينهما فروعيت حقوق هذه المذكورات لفظا

وحقوق تلك الافعال معنى فهي عاملة معنى والعمل المعنوي كثير

فلا تضيع حقوقها من كل وجه اي ابطال العمل على سبيل الوجوب

لفظا لا معنى تفسير للتعليق وهو ماخوذ من قولهم امرأة معلقة
لمفقودة الزوج لا هي ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة حتى
تنكح فهذه الافعال عند التعليق لا هي عاملة في اللفظ لوجوب
ابطال العمل اللفظي ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوي حتى يجوز
العطف على المحل في نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا واشارة
الى الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء
جائز في الاغلب وقد يجب والتعليق واجب البتة والثاني ان
الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى على احد الاحتمالين الذي
صرح به الرضي والتعليق ابطال العمل في اللفظ فقط فيعم خبر
للتعليق هذه الافعال اي افعال القلوب نحو علمت ازيد عندك
ام عمرو واختار هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام واجلاها
من الاشياء لا لانه مال الى ما قاله البعض انه لا يقع بعد
فعل القلب استفهام جوابه نعم اولا فلا يقال علمت ازيد قائم

اوهل



او هل زيد قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال فكانه
قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم هو مضمون الجملة وجواب
هذا الاستفهام نعم او لا وشئ منهما ليس بجملة بخلاف جواب ازيد
عندك ام عمرو فانه زيد عندي او عمرو عندي فلا بد من وقوع ما
يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة لان هذا
مردود بانه لا يخفى على كل احد ان جواب ازيد قائم ليس مجرد نعم بل
هو توطئة للجواب وجوابه زيد قائم على انه لو مال اليه لقال
همزة الاستفهام لا كلمة الاستفهام ثم ان هذا مثال للداخلة على
الجملة ومثال الداخلة على الجزء الثاني نحو علمت زيدا من هو وابطال
العمل في الاول بالنظر الى لفظي الجزئين وفي الثاني الى الثاني ولا يجوز
تعليقه فيه بالنسبة اليهما كما زعم البعض متمسكا بان الاستفهام
يسري في الجملة كلها فان دخل على الجزء الثاني لان هذا منقوض بان
النفي ايضا يسري فيهما مع انه لا يبطل العمل في الاول بدخوله على

الثاني اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائما كذا ذكره الفاضل العصام
تدبّر ورأيت ما زيد منطلق وظننت لا زيد في الدار ولا عمرو ووجدت
ان زيد ذاهب ووجدت لو زيد منطلق وقوله لقد علمت لتأتين
منيتي وعلمت ان زيدا القائم ويعم كل فعل قلبي غيرها اي هذه
الافعال نحو شككت ازيد قائم ونسيت هل زيد حاضر وتبينت
اين جلوسك ويعم كل فعل يطلب به العلم نحو امتحنت ما زيد جاهل
وسألت هل هو حاضر ومنه اي من الفعل الذي يطلب به العلم
افعال الحواس الخمس الظاهرة لمست اهو لين ام خشن وابصرت
ما زيد اسود وسمعت ان صوته كريه وشممت اهو طيب وذقت
اهو حلو ولما كان المطلوب منها العلم نزلت منزلته في هذا
الحكم و القسم الثالث من اقسام المتعدي الى مفعولين افعال ملحقة
بافعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر ونصبهما على المفعولية
وفي مجرد عدم جواز حذفهما معا او حذف احدهما فقط بلا قرينة

لومنوبا



لوهنوتيا وفي تجرد قلة حذف احدهما فقط بها الا في خصائصها و

انما لم يتعرض لكثرة حذفهما بها لانها لعلم اختصاصها بافعال

القلوب لا مدخل لها في وجه الالحاق نحو صير وجعل بمعنى الاعتقاد

الباطل كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا

اي اعتقدوهم اناثا وبمعنى صير كقوله تعالى فجعلناه هباء منثورا

ولما اذا كان بمعنى خلق فلا يكون من هذا القسم ومثال ما حذف

احد مفعوليه كجعله زيدا وجعلت زيد حقا لمن قال من جعل هذا حقا

اي اعتقده اياه وترك بمعنى صير نحو قوله تعالى وتركنا بعضهم

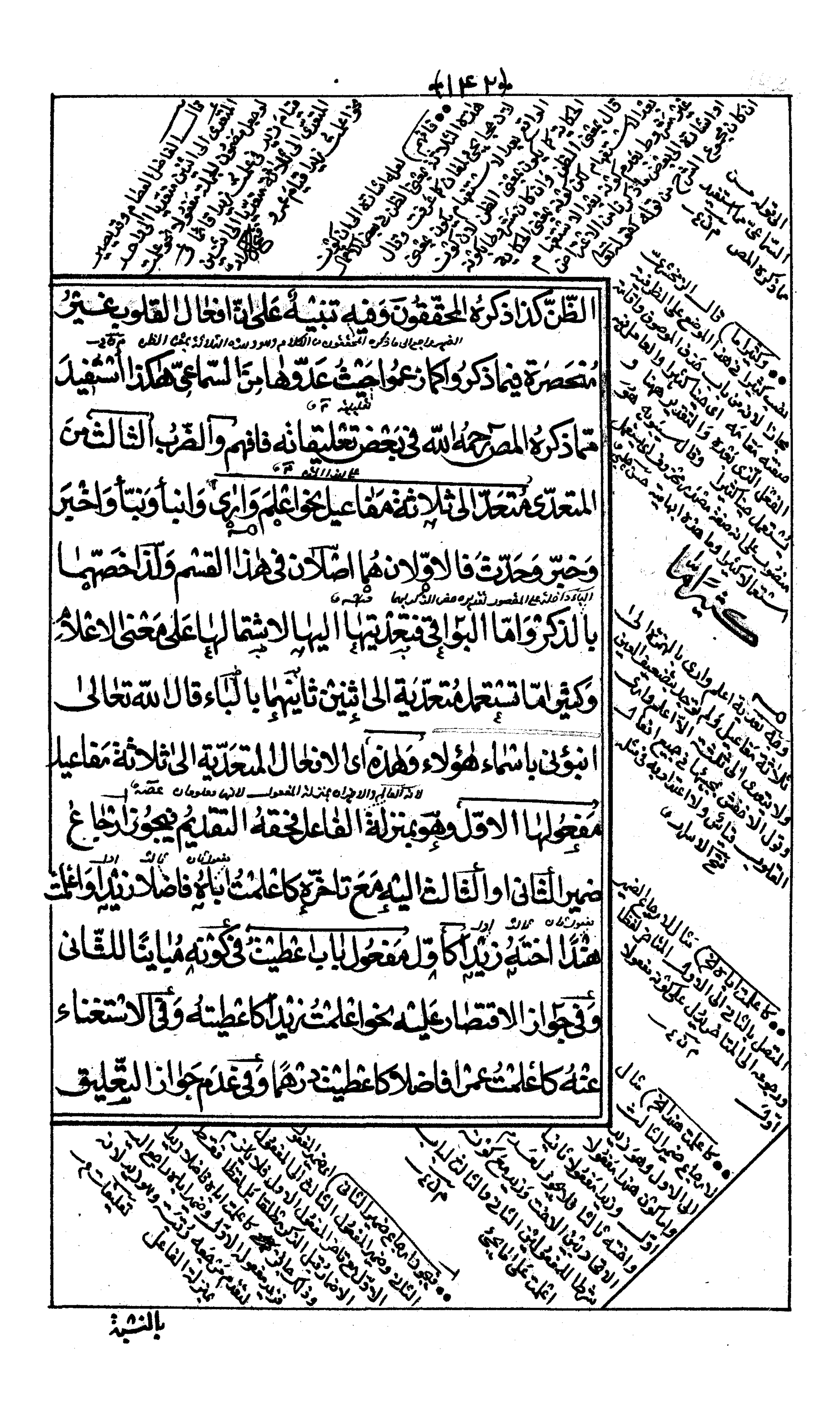
يومئذ يموج في بعض واما اذا كان بمعنى خلى فلا يكون من هذا

القسم واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا والفى بمعنى

وجد كقوله * والفى قولها كذبا ومينا * وعد بمعنى الاعتقاد الباطل

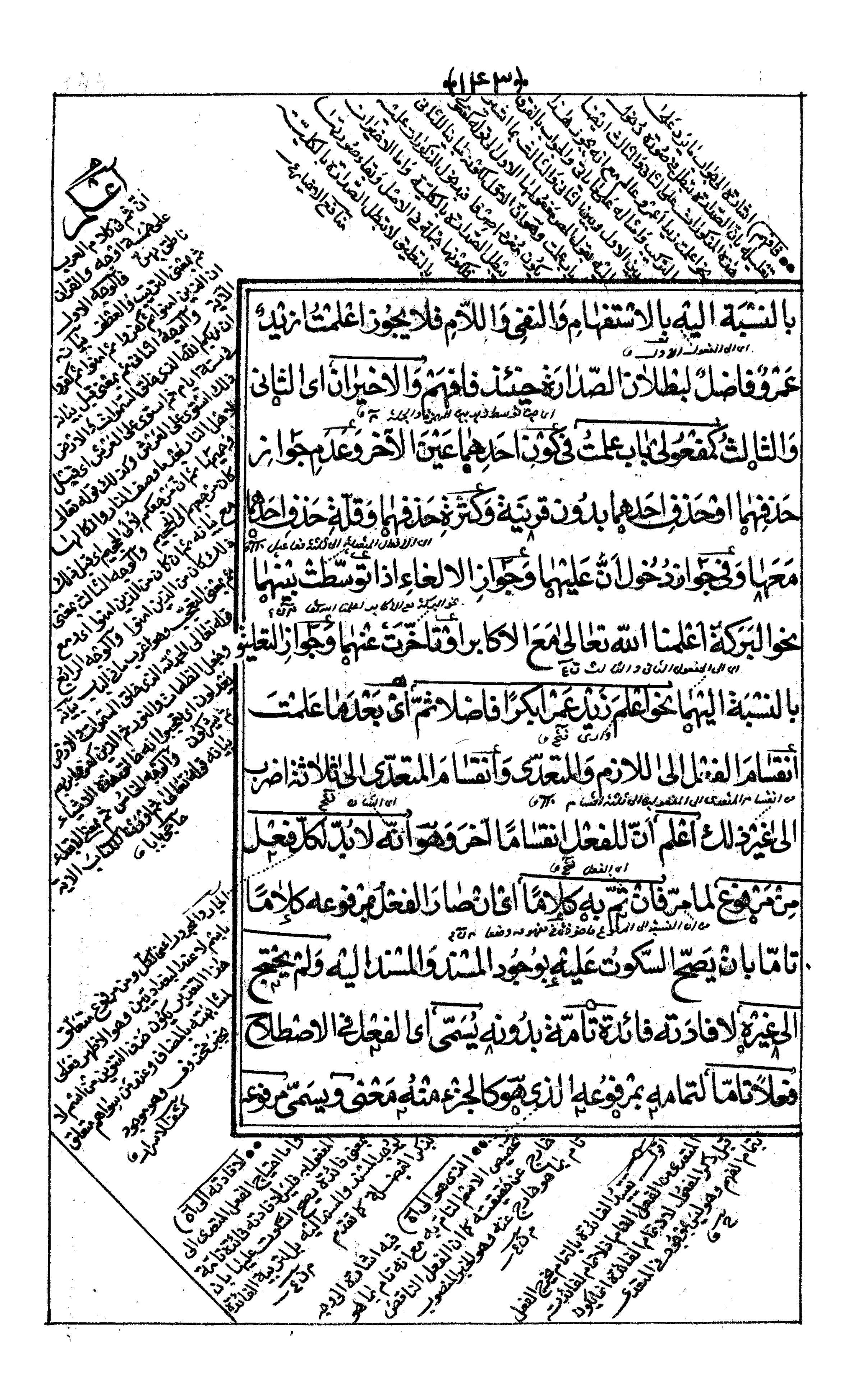
ايضا كنت اعده فقيرا فبان غنيا وحجا واري مجهول اري وقال

اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا وهذه الثلاثة بمعنى



الظن كذا ذكره المحققون وفيه تنبيه على ان افعال القلوب غير
منحصرة فيما ذكروا كما زعم حيث عدوها من السماعي هكذا استفيد
مما ذكره المص رحمه الله في بعض تعليقاته فافهم والضرب الثالث من
المتعدي متعد الى ثلاثة مفاعيل نحو اعلم وارى وانبأ ونبأ واخبر
وخبر وحدث فالاولان هما اصلان في هذا القسم ولذا خصهما
بالذكر واما البواقي فتعديتها اليها لاشتمالها على معنى الاعلام
وكثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء قال الله تعالى
انبؤني باسماء هؤلاء وهذه اي الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل
مفعولها الاول وهو بمنزلة الفاعل لحقه التقديم فيجوز ارجاع
ضمير الثاني او الثالث اليه مع تأخره كاعلمت اباه فاضلا زيدا او اعلمت
هندا اخته زيدا كاول مفعول باب اعطيت في كونه مباينا للثاني
وفي جواز الاقتصار عليه نحو اعلمت زيدا كاعطيته وفي الاستغناء
عنه كاعلمت عمرا فاضلا كاعطيت درهما وفي عدم جواز التعليق

بالنسبة

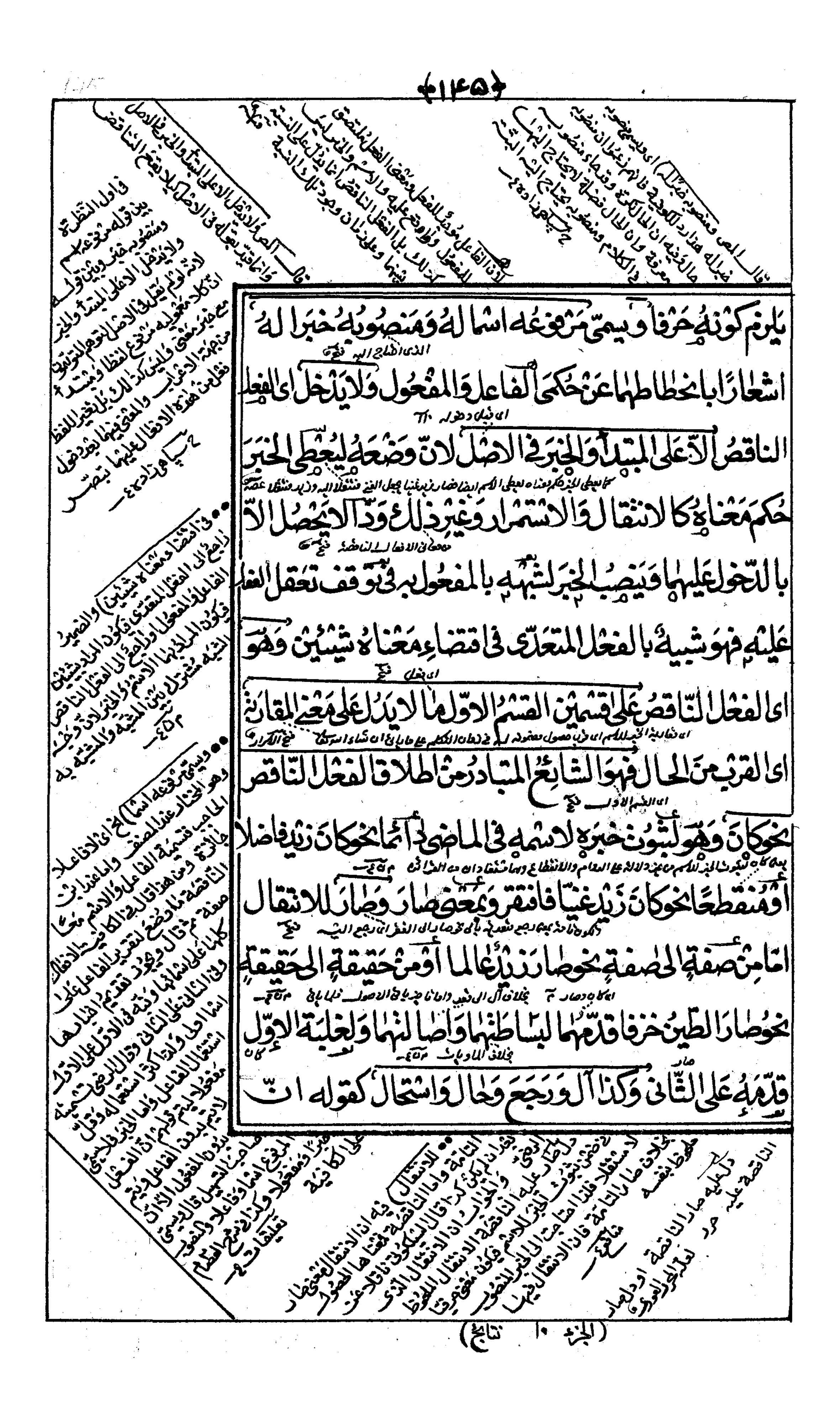


بالنسبة اليه بالاستفهام والنفي واللام فلا يجوز اعلمت زيدا
عمرا فاضلا لبطلان الصدارة حينئذ فافهم والاخيران اي الثاني
والثالث كمفعولي باب علمت في كون احدهما عين الآخر وعدم جواز
حذفهما او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة حذفهما وقلة حذف احدهما
معها وفي جواز دخول ان عليهما وجواز الالغاء اذا توسطت بينهما
نحو البركة اعلمنا الله تعالى مع الاكابر او تأخرت عنهما وجواز التعليق
بالنسبة اليهما نحو اعلم زيد عمرا بكرا فاضلا ثم اي بعد ما علمت
انقسام الفعل الى اللازم والمتعدي وانقسام المتعدي الى ثلاثة اضرب
الى غير ذلك اعلم ان للفعل انقساما آخر وهو انه لا بد لكل فعل
من مرفوع لما مر فان تم به كلاما اي صار الفعل بمرفوعه كلاما
تاما بان يصح السكوت عليه بوجود المسند والمسند اليه ولم يحتج
الى غيره لافادته فائدة تامة بدونه يسمى اي الفعل في الاصطلاح
فعلا تاما لتمامه بمرفوعه الذي هو كالجزء منه معنى ويسمى مرفوعه



فاعلا لقيام معنى الفعل به فكانه مؤثر معنى فيه وموجد اياه او
لوجود التأثير في اكثره ويسمى منصوبه ان كان متعديا لان اللازم
لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر مفعولا اى مفعولا به لالتصاق
معنى الفعل به ووقوعه عليه كالافعال السابقة وان احتاج
الى معمول منصوب بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه يسمى فعلا ناقصا
لعدم تمامه بمرفوعه فالوصف بالتمام والنقصان وصف بحال المركب
منه ومن المرفوع وقيل لانه مسلوب الدلالة على الحدث فانما يدل
على الزمان فعوض عنه الخبر الدال عليه فلم يسكت على مرفوعه ورد
بان التسمية لو كانت لهذا لكان الافعال المنسلخة عن الزمان اجدر
بان تسمى افعالا ناقصة وجعلها من قبيلها وقال الفاضل العصام
النقصان دلالته لانه لا يدل على معنى بنفسه لان معناه النسبة
بين الاسم والخبر والزمان الذي هو قيد لها وشيء منهما لا يفهم
بدونهما ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى استعمالي لا وضعي حتى

يلزم



يلزم كونه حرفا ويسمى مرفوعه اسما له ومنصوبه خبرا له

اشعارا بانحطاطهما عن حكمي الفاعل والمفعول ولا يدخل اى الفعل

الناقص الا على المبتدأ والخبر في الاصل لان وضعه ليعطي الخبر

حكم معناه كالانتقال والاستمرار وغير ذلك وذا لا يحصل الا

بالدخول عليهما فينصب الخبر لشبهه بالمفعول به في توقف تحقق الفعل

عليه فهو شبيه بالفعل المتعدي في اقتضاء معناه شيئين وهو

اى الفعل الناقص على قسمين القسم الاول ما لا يدل على معنى المقارنة

اى القريب من الحال فهو الشائع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص

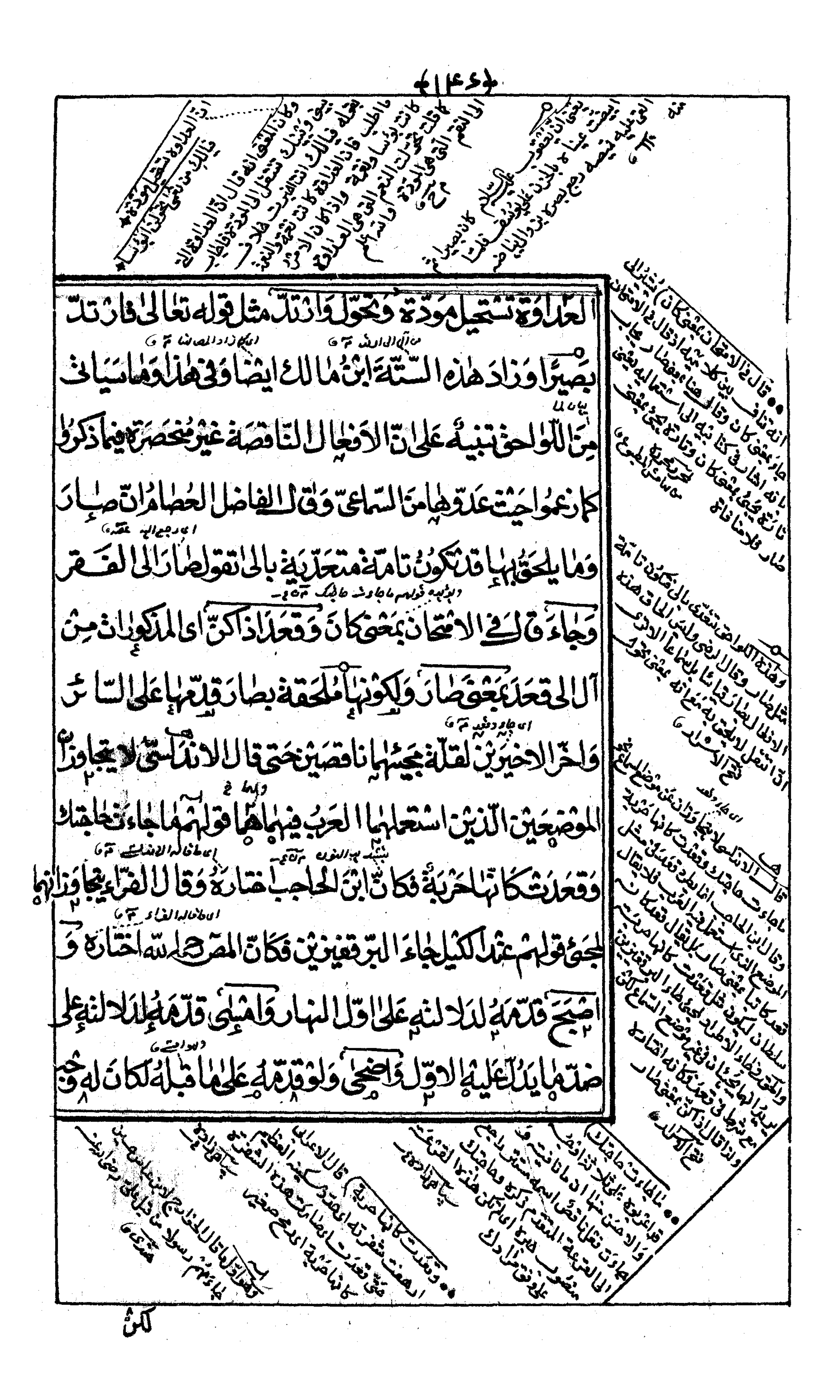
نحو كان وهو لثبوت خبره لاسمه في الماضي دائما نحو كان زيد فاضلا

او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار وصار للانتقال

اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة

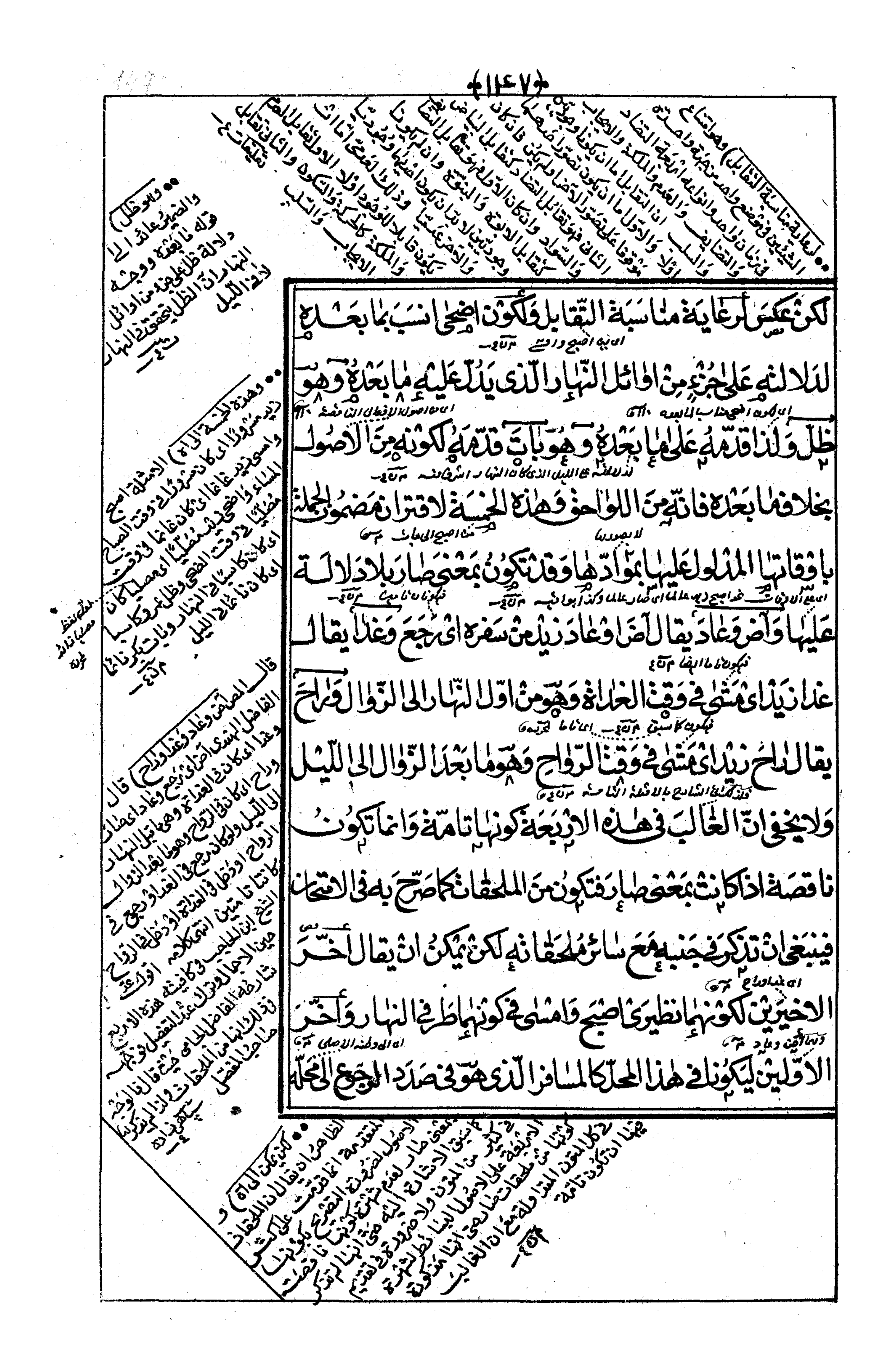
نحو صار الطين خزفا قدمهما لبساطتهما واصالتهما ولغلبة الاول

قدمه على الثاني وكذا آل ورجع وحال واستحال كقوله ان

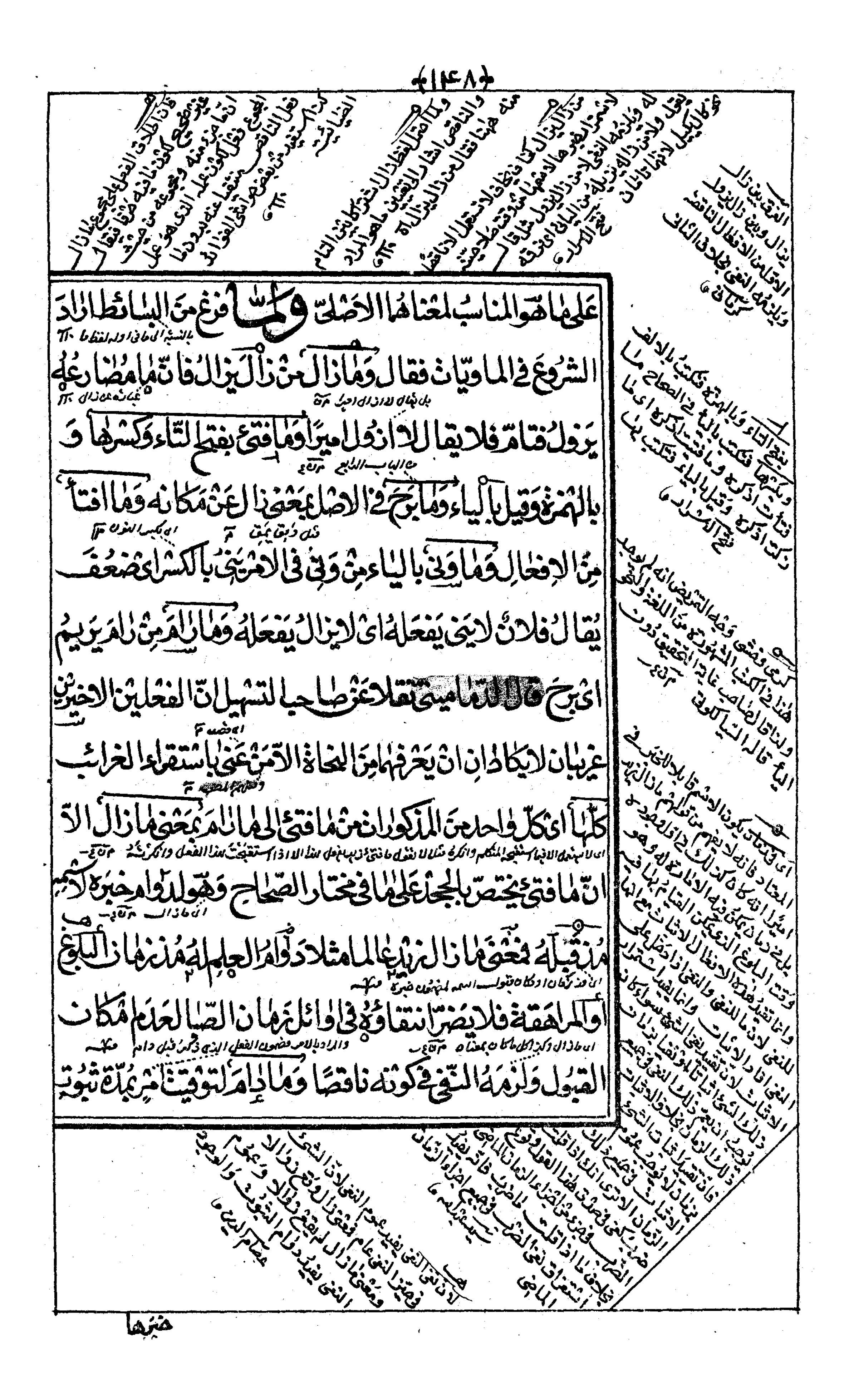


العداوة تستحيل مودة وتحول وارتد مثل قوله تعالى فارتد
بصيرا وزاد هذه الستة ابن مالك ايضا وفي هذا وما سياتي
من اللواحق تنبيه على ان الافعال الناقصة غير منحصرة فيما ذكروا
كما زعموا حيث عدوها من السماعي وقال الفاضل العصام ان صار
وما يلحق بها قد تكون تامة متعدية بالى تقول صار الى الفقر
وجاء قال في الامتحان بمعنى كان وقعد اذا كر اى المذكوران من
آل الى وقعد بمعنى صار ولكونهما ملحقة بصار قدمها على السائر
وآخر الاخيرين لقلة مجيئهما ناقصين حتى قال الاندلسي لا يتجاوز
الموضعين الذين استعملهما العرب فيهما هما قولهم ما جاءت حاجتك
وقعدت كانها حربة فكان ابن الحاجب اختاره وقال الفراء يجاوزانهما
الجئ قولهم عند الكيل جاء البر قفيزين فكان المص رحمه الله اختاره و
اصبح قدمه لدلالته على اول النهار وامسى قدمه لدلالته على
ضد ما يدل عليه الاول واضحى ولو قدمه على ما قبله لكان له وجه

لكن



لكن عكس لرعاية مناسبة التقابل ولكون اضحى انسب بما بعده
لدلالته على جزء من اوائل النهار الذي يدل عليه ما بعده وهو
ظل ولذا قدمه على ما بعده وهو بات قدمه لكونه من الاصول
بخلاف ما بعده فانه من اللواحق وهذه الخمسة لاقتران مضمون الجملة
باوقاتها المدلول عليها بموادها وقد تكون بمعنى صار بلا دلالة
عليها وآض وعاد يقال آض وعاد زيد من سفره اى رجع وغدا يقال
غدا زيد اى مشى فى وقت الغداة وهو من اول النهار الى الزوال وراح
يقال راح زيد اى مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل
ولا يخفى ان الغالب فى هذه الاربعة كونها تامة وانما تكون
ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون من الملحقات كما صرح به فى الامتحان
فينبغى ان تذكر فى جنبه مع سائر ملحقاته لكن يمكن ان يقال اخر
الاخيرين لكونهما نظيرى اصبح وامسى فى كونهما ظرفى النهار واخر
الاولين ليكونا فى هذا المحل كالمسافر الذى هو فى صدد الرجوع الى محله



على ما هو المناسب لمعناها الاصلى ولما فرغ من البسائط اراد
الشروع فى الماويات فقال وما زال الذى زال يزال فانه ما مضارعه
يزول قام فلا يقال لا ازول اميرا وما فتئ بفتح التاء وكسرها و
بالهمزة وقيل بالياء وما برح فى الاصل بمعنى زال عن مكانه وما افتأ
من الافعال وما ونى بالياء من ونى فى الامر ينى بالكسر اى ضعف
يقال فلان لا ينى يفعله اى لا يزال يفعله وما رام من رام يريم
اى برح قال الدمامينى نقلا عن صاحب التسهيل ان الفعلين الاخيرين
غريبان لا يكاد ان يعرفهما من النحاة الا من عنى باستقراء الغرائب
كلها اى كل واحد من المذكورات من ما فتئ الى ما رام بمعنى ما زال الا
ان ما فتئ يختص بالجحد على ما فى مختار الصحاح وهو لدوام خبره لاسمه
مذ قبله نحو ما زال زيد عالما مثلا لدوام العلم له مذ زمان البلوغ
او المراهقة فلا يضر انتفاؤه فى اوائل زمان الصبا لعدم امكان
القبول ولزمه النفى فى كونه ناقصا وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوته

خبرها

خبرها لاسمها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لان ما فيها مصدرية

وتقدير الزمان قبل المصادر كثير كما في آتيك خفوق النجم ولذا احتاج

الى كلام قبله لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف غير مستقل

بالافادة كاجلس ما دام زيد جالسا وليس لنفي مضمون الجملة حالا

او مطلقا لحرة مع اصالته وبساطته لعدم كماله في الفعلية لشبهه

بالحرف في الصورة وعدم التصرف وقد يتضمن الفعل التام معنى

صار اي يدل عليه مع دلالته على معناه الاصلي ولذا لم يقل وقد

يكون بمعنى صار فيصير ذلك الفعل التام بسبب هذا التضمن

ناقصا محتاجا الى الخبر منصوب ويكون معناه الاصلي حالا او خبرا

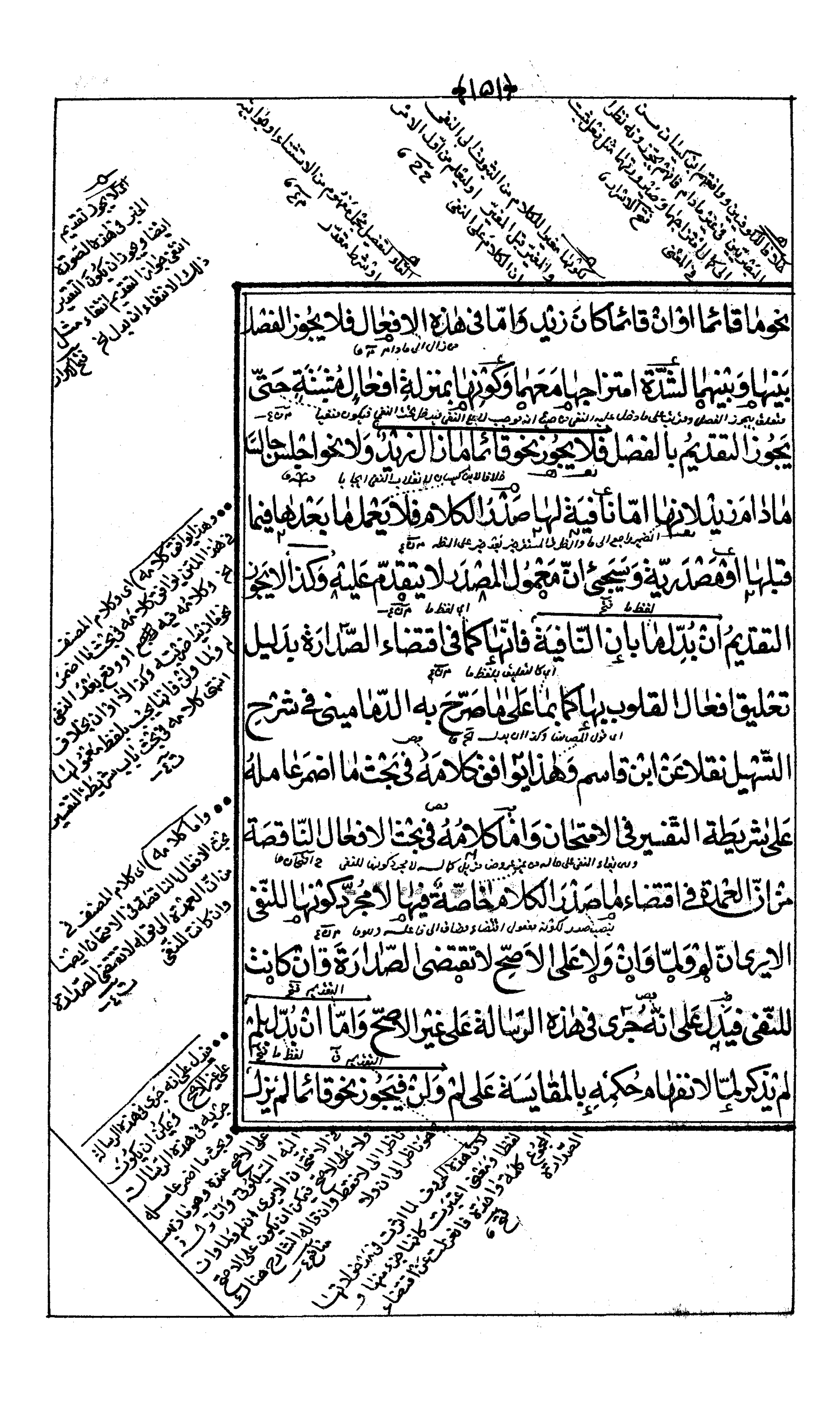
بعد خبر او وصفا لهذا الخبر في المآل للتاكيد والمبالغة كما في قوله تعالى

تلك عشرة كاملة كما يشير اليه في تفسير المثال وقد يكون خبرا مضافا

الى المنصوب المذكور بعده كما اشار اليه الرضي في قوله تعالى فتمثل لها

بشرا سويا حيث مثل به ايضا للتضمن وفسر بقوله اي صار مثل بشر

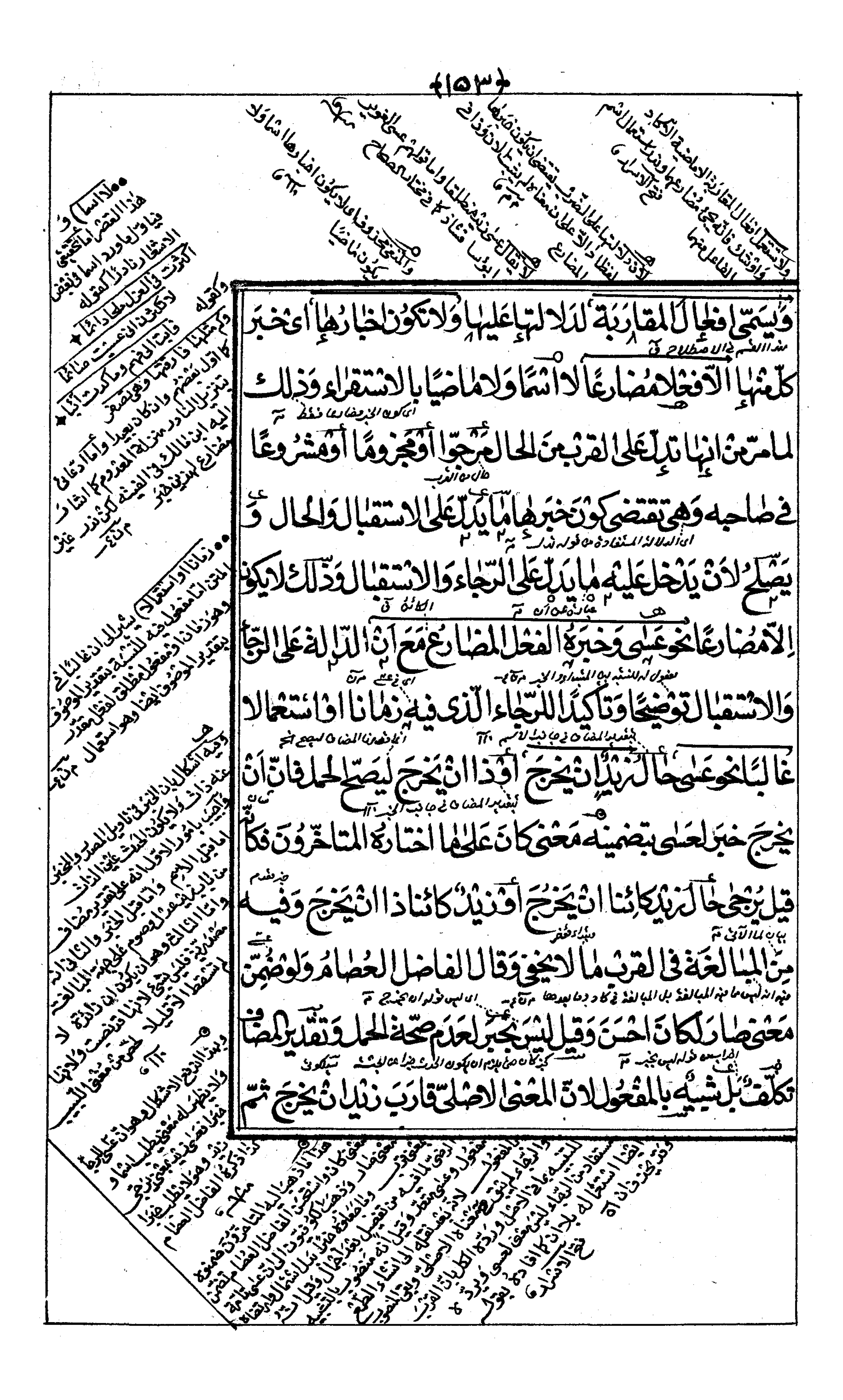
فلا وجه لتخصيص الفاضل العصام بكونه حالا وانكار كونه وصفا
وسكوته عن الاحتمالين الاخرين مع صحة المعنى في كل منهما وليس
المراد بهذا التضمين الذي سبق ذكره اذ المتعلق وهو المنصوب
المذكور بعده هنا ليس بأجنبي للفعل التام كما لا يخفى على ذوي
الافهام وقد لا يعتبر هذا التضمن فيبقى تاما فيكون المنصوب بعده
حالا في الاغلب وقد يحتمل ان يكون حالا وتمييزا او مفعولا له كما صرح
به البيضاوي في قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا نحو تم
التسعة بهذا عشرة اي صار عشرة تامة فانه ماخوذ من تم باعتبار معناه
الاصلي وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا وغير ذلك مثل عدل
زيد اميرا اي صار اميرا عادلا ويجوز تقديم اخبارها اي هذه الافعال
الناقصة على انفسها الا تقديم خبر ما اي فعل ناقص في اوله لفظ
ما من ما زال الى ما دام اما اذا دخلها او ان على سائر الافعال الناقصة
فانه وان لم يجز التقديم عليه معهما لكن يجوز بالفصل بينه وبينهما



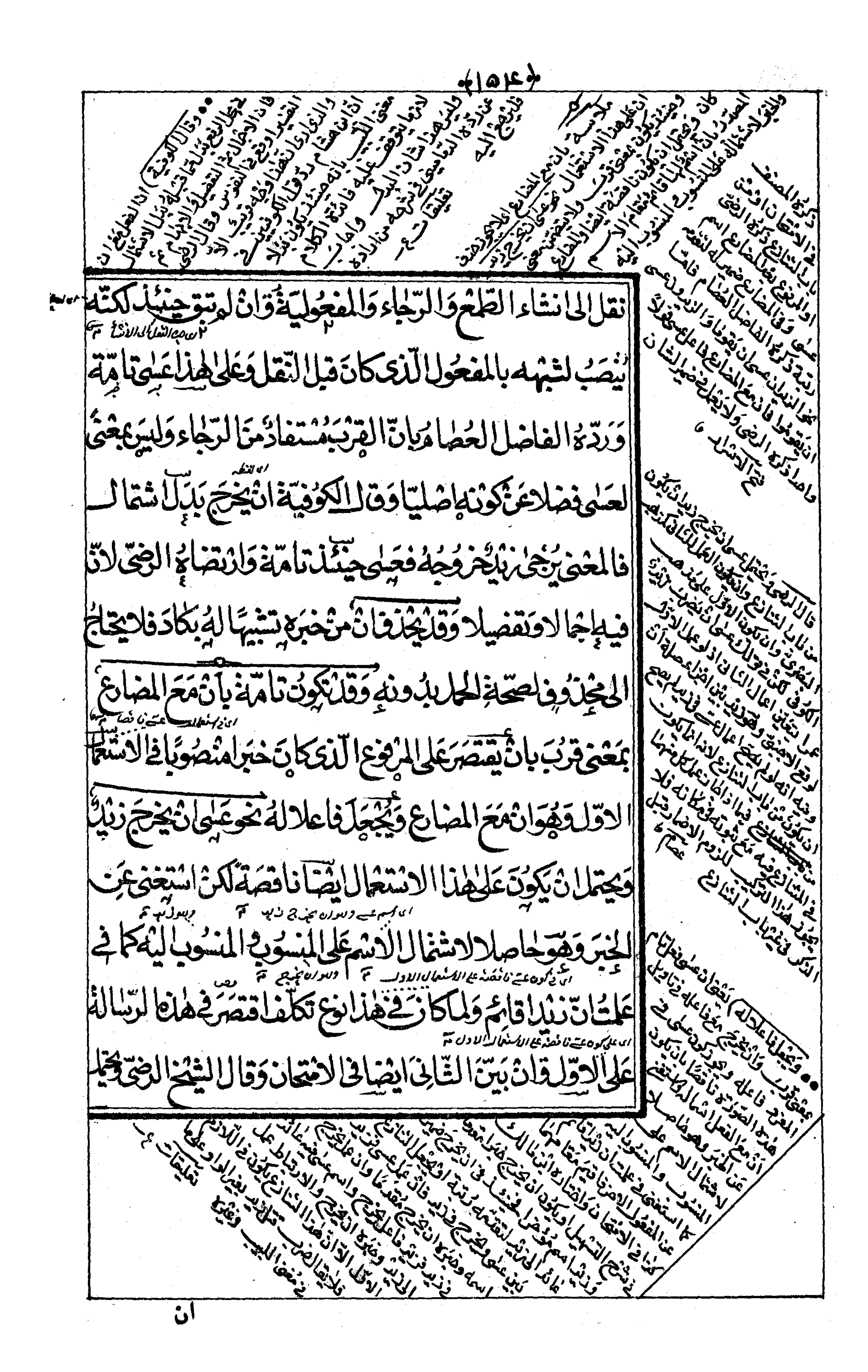
نحو ما قائما او ان قائما كان زيد واما في هذه الافعال فلا يجوز الفصل
بينها وبينها لشدة امتزاجها معها وكونها بمنزلة افعال مثبتة حتى
يجوز التقديم بالفصل فلا يجوز نحو قائما ما زال زيد ولا نحو اجلس جالسا
ما دام زيد لانها اما نافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما
قبلها او مصدرية وسيجيء ان معمول المصدر لا يتقدم عليه وكذا لا يجوز
التقديم ان بدلها بان النافية فانها كما في اقتضاء الصدارة بدليل
تعليق افعال القلوب بها كما على ما صرح به الدماميني في شرح
التسهيل نقلا عن ابن قاسم وهذا يوافق كلامه في بحث ما اضمر عامله
على شريطة التفسير في الامتحان واما كلامه في بحث الافعال الناقصة
من ان العمدة في اقتضاء ما صدر الكلام خاصة فيها لا بمجرد كونها للنفي
الا يرى ان لم ولما وان ولا على الاصح لا تقتضي الصدارة وان كانت
للنفي فيدل على انه جرى في هذه الرسالة على غير الاصح واما ان بدلها لم
لم يذكر لما لانفهام حكمه بالمقايسة على لم ولن فيجوز نحو قائما لم يزل

اولما ئيل لا ولن يزل زيد اما في لم ولما فلانهما لامتزاجهما بالفعل
حتى يغير ان معناه الى الماضي صارا كالجزء منه وكانهما اخرجا عن كونهما
حرفي نفي فانعزلا عن اقتضاء الصدارة واما في لن فللحمل على سوف الذي
لا يمتنع تقديم معمول مدخوله عليه حمل النقيض على النقيض كذا في الرضي
وبحث فيه بهلا قال الدماميني ينبغي ان يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم
لما مر من الدليل وقال الرضي لا صدارة له لانه لكثرته في الكلام
حتى انه يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج
صار كمبتدأ منعزلا عن منصب الصدارة واما تقديم اخبارها على اسمائها
ففيه مر في بحث المعمول المنصوب من قوله وامره كامر خبر المبتدأ والقسم
الثاني من القسمين ما اى فعل ناقص يدل على معنى القرب من الحال
خرج به الناقص المتعارف وهذا الحد جامع ومانع واما كون ذلك
مرجوا كما في عسى او محرزا كما في كاد او مشروعا كما في طفق فخارج
عن الحد ووظيفة لغوية ولذا لم يتعرض لها كما تعرض ابن الحاجب

وليسمى

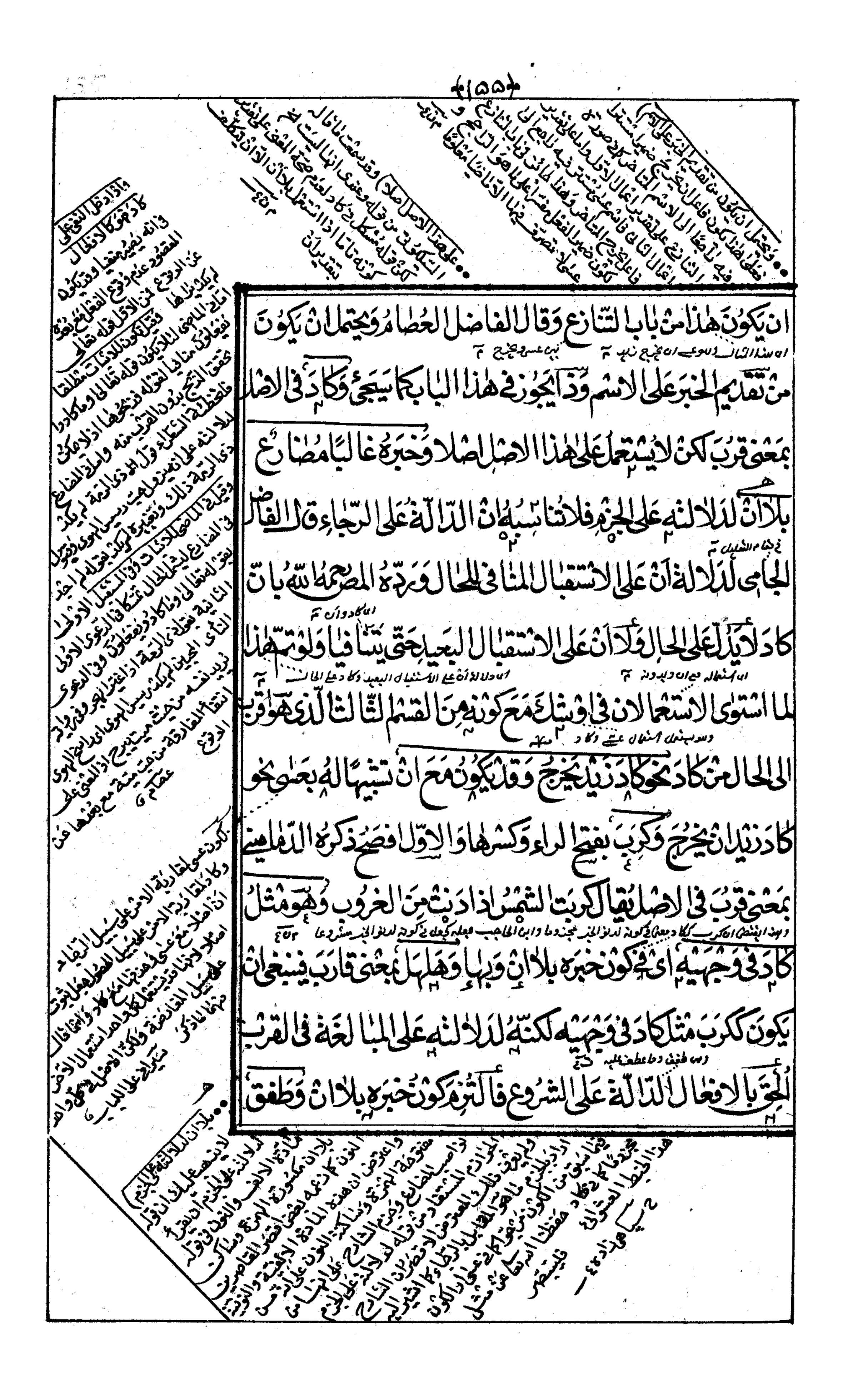


ويسمى افعال المقاربة لدلالتها عليها ولا تكون اخبارها اي خبر
كل منها الا فعلا مضارعا لا اسما ولا ماضيا بالاستقراء وذلك
لما مر من انها تدل على القرب من الحال مرجوا او مجزوما او مشروعا
في صاحبه وهي تقتضي كون خبرها مما يدل على الاستقبال والحال و
يصلح لان يدخل عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون
الا مضارعا نحو عسى وخبره الفعل المضارع مع ان الدالة على الرجاء
والاستقبال توضيحا وتاكيدا للرجاء الذي فيه زمانا او استعمالا
غالبا نحو عسى حال زيد ان يخرج او ذا ان يخرج ليصح الحمل فان ان
يخرج خبر لعسى بتضمينه معنى كان على ما اختاره المتاخرون فكانه
قيل يرجى حال زيد كائنا ان يخرج او زيد كائنا ذا ان يخرج وفيه
من المبالغة في القرب ما لا يخفى وقال الفاضل العصام ولو ضمن
معنى صار لكان احسن وقيل ليس بخبر لعدم صحة الحمل وتقدير المضاف
تكلف بل شبيه بالمفعول لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج ثم



نقل الى انشاء الطمع والرجاء والمفعولية وان لم تتوجه حينئذ لكنه
ينصب لشبهه بالمفعول الذي كان قبل النقل وعلى هذا عسى تامة
ورده الفاضل العصام بان القرب مستفاد من الرجاء وليس بمعنى
لعسى فضلا عن كونه اصليا وقال الكوفية ان يخرج بدل اشتمال
فالمعنى يرجى زيد خروجه فعسى حينئذ تامة وارتضاه الرضى لانه
فيه اجمالا وتفصيلا وقد يحذف ان من خبره تشبيها له بكاد فلا يحتاج
المحذوف لصحة الحمل بدونه وقد تكون تامة بان مع المضارع
بمعنى قرب بان يقتصر على المرفوع الذي كان خبرا منصوبا في الاستعمال
الاول وهو ان مع المضارع ويجعل فاعلا له نحو عسى ان يخرج زيد
ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال ايضا ناقصة لكن استغنى عن
الخبر وهو حاصل لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما في
علمت ان زيدا قائم ولما كان في هذا نوع تكلف اقتصر في هذا الرسالة
على الاول وان بين الثاني ايضا في الامتحان وقال الشيخ الرضي ويحتمل

ان



ان يكون هذا من باب التنازع وقال الفاضل العصام ويحتمل ان يكون
من تقديم الخبر على الاسم وذا يجوز في هذا الباب كما سيجئ وكاد في الاصل
بمعنى قرب لكن لا يستعمل على هذا الاصل اصلا وخبره غالبا مضارع
بلا ان لدلالته على الجزم فلا تناسبه ان الدالة على الرجاء قال الفاضل
الجامي لدلالة ان على الاستقبال المنافي للحال ورده المصنف رحمه الله بان
كاد لا يدل على الحال ولا ان على الاستقبال البعيد حتى يتنافيا ولو تم هذا
لما استوى الاستعمالان في اوشك مع كونه من القسم الثالث الذي هو اقرب
الى الحال من كاد نحو كاد زيد يخرج وقد يكون مع ان تشبيها له بعسى نحو
كاد زيد ان يخرج وكرب بفتح الراء وكسرها والاول افصح ذكره الدماميني
بمعنى قرب في الاصل يقال كربت الشمس اذا دنت من الغروب وهو مثل
كاد في وجهيه اي في كون خبره بلا ان وبها وهلهل بمعنى قارب فينبغي ان
يكون ككرب مثل كاد في وجهيه لكنه لدلالته على المبالغة في القرب
الحق بالافعال الدالة على الشروع فالتزم كون خبره بلا ان وطفق

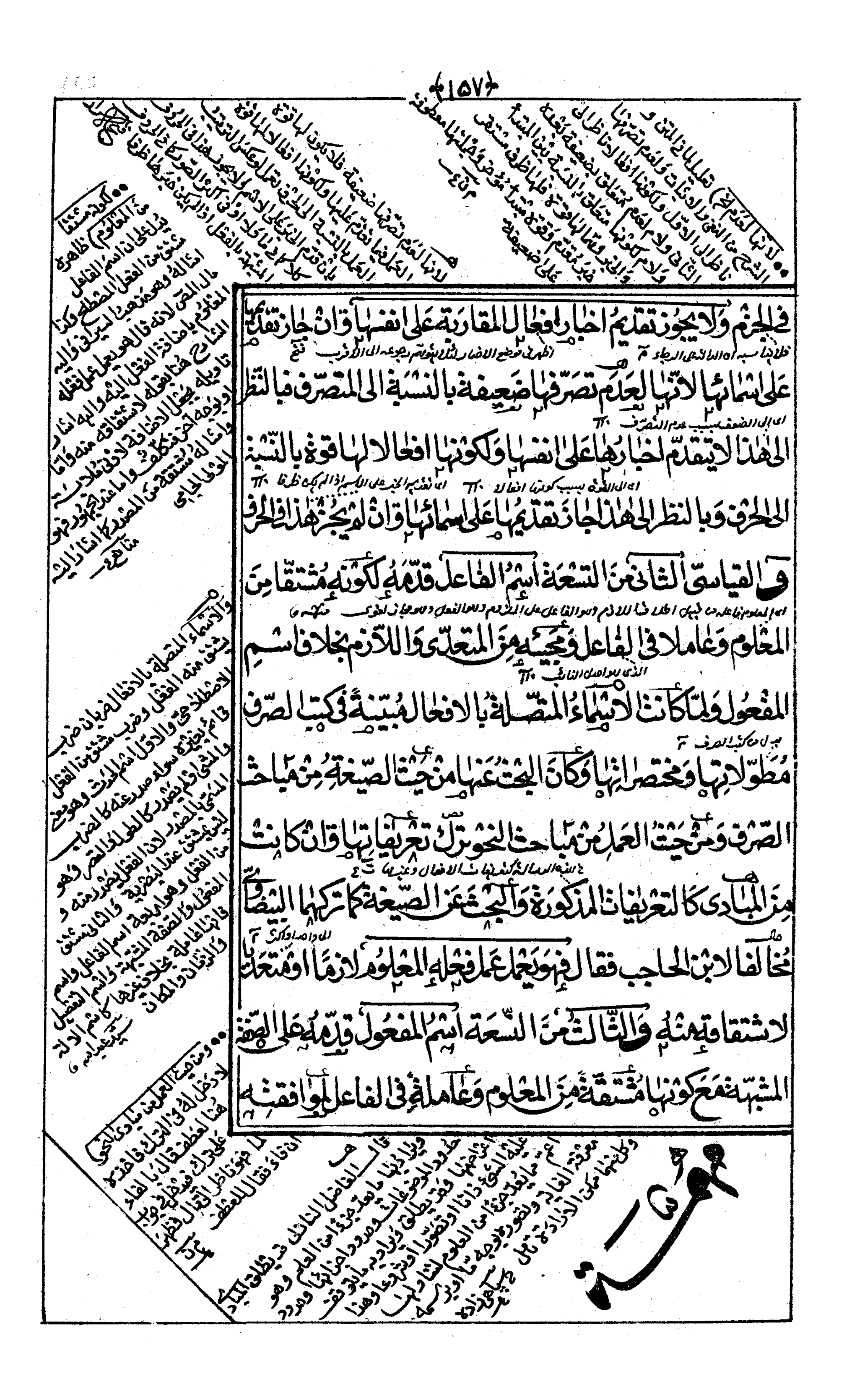


بكسر الفاء وفتحها بمعنى شرع في الاصل يقال طفق في الفعل اذا شرع فيه
واخذ بفتح العين في الاصل بمعنى شرع يقال اخذ فيه اي شرع وانشأ
بالهمزتين في الاصل بمعنى اوجد واقبل يقال اقبل عليه وهب على وزن
رد قال الدماميني هي غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر

هببت الوم القلب في طاعة الهوى * فلج كاني كنت باللوم اغريه

وجعل في الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور
وعلق بكسر اللام قال الدماميني وهي ايضا غريبة ومن شواهد استعماله
قول الشاعر اراك علقت تظلم من اجرنا * وظلم الجار اذلال المجير
ثم استعمل كل منها استعمال كان لتضمنه معناه فصار ناقصا واخبارها
اي خبر كل منها الفعل المضارع بلا ان لمثل ما مر واوشك في الاصل
بمعنى اسرع وهو من باب القرب وهو يستعمل استعمال عسى يعني يستعمل
بان تاما او ناقصا يقال اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد
اذ قد يستعمل في الطمع واستعمال كاد اي يستعمل بلا ان لانه قد يستعمل

في الجزم

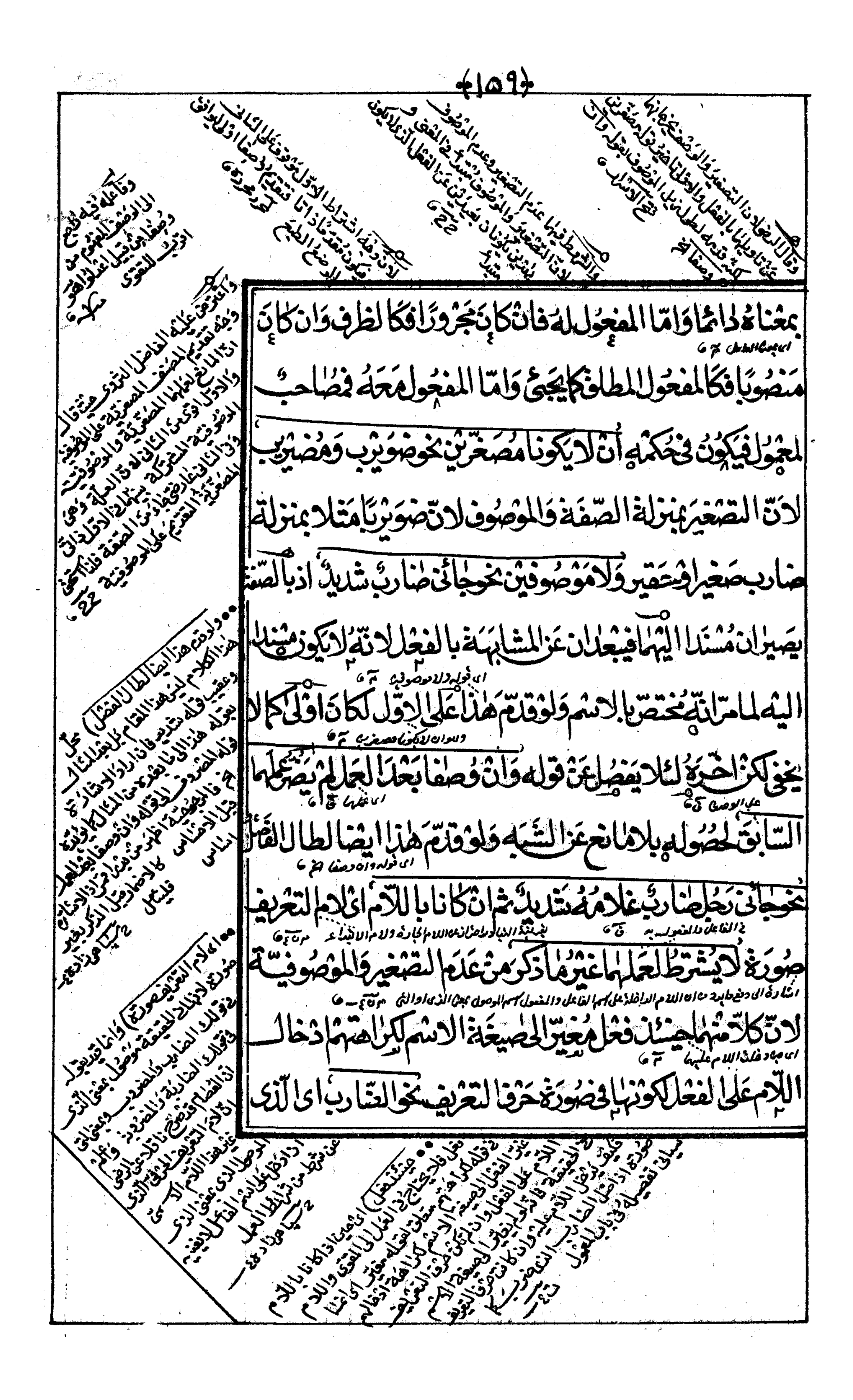


في الجزم ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة على انفسها وان جاز تقديمها
على اسمائها لانها لعدم تصرفها ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فبالنظر
الى هذا لا يتقدم اخبارها على انفسها ولكونها افعالا لها قوة بالنسبة
الى الحرف وبالنظر الى هذا جاز تقديمها على اسمائها وان لم يجز هذا في الحرف
و القياسي الثاني من التسعة اسم الفاعل قدمه لكونه مشتقا من
المعلوم وعاملا في الفاعل ومجيئه من المتعدي واللازم بخلاف اسم
المفعول ولما كانت الاسماء المتصلة بالافعال مبينة في كتب الصرف
مطولاتها ومختصراتها وكان البحث عنها من حيث الصيغة من مباحث
الصرف ومن حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفاتها وان كانت
من المبادي كالتعريفات المذكورة والبحث عن الصيغة كما تركها البيضاوي
مخالفا لابن الحاجب فقال فهو يعمل عمل فعله المعلوم لازما او متعديا
لاشتقاقه منه والثالث من التسعة اسم المفعول قدمه على الصفة
المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة في الفاعل لموافقته



لاسم الفاعل في الشرط ولانه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل بخلافهما
فهو يعمل عمل فعله المجهول لاشتقاقه منه وشرط عملهما في الفاعل اصلا
او نائبا المنفصل بارزا او مظهرا لا ان المتصل مستتر فيهما داخل تحت
تصرفهما وانه اعتباري محض لا يظهر فيه اثر العامل بل هو ايضا اعتباري
محض فلا يتوقف عملهما فيه على وجود ما يقويهما فيه ولا على عدم ما
يبعدهما عن المشابهة بالفعل بخلاف المنفصل فانه لثبوته واستقلاله
يتوقف عملهما فيه على وجود المقوي وعدم المبعد عنهما واما البارز
المتصل فمختص بالفعل والمفعول به الصريح لانه معمول قوي حتى لا يعمل
فيه من الافعال الا المتعدي فلا يعملان فيه الا بالمقوي وعدم المبعد
واما غيرهما من المعمولات فلا يحتاج فيه الى الشرط اما الظرف فمع كونه
معمولا ضعيفا يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله
تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون كالحميم للعامل لعدم خلوه لوله
عن زمان ما ومكان ما في الاغلب وكذا المفعول المطلق لكونه ملابسا

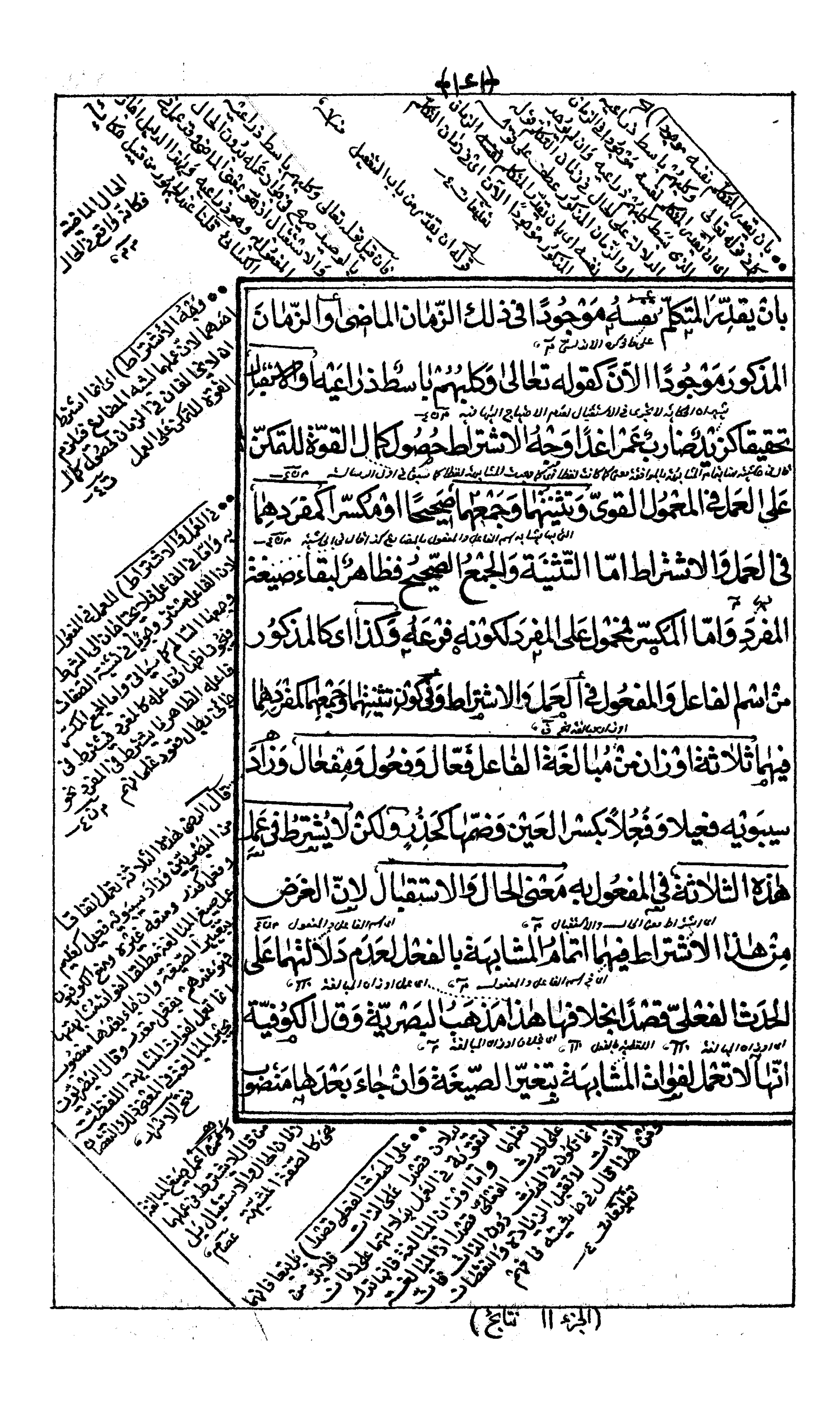
بمعناه



بمعناه دائما واما المفعول له فان كان مجرورا فكالظرف وان كان
منصوبا فكالمفعول المطلق كما يجئ واما المفعول معه فمصاحب
المجهول فيكون في حكمه ان لا يكونا مصغرين نحو ضويرب ومضيريب
لان التصغير بمنزلة الصفة والموصوف لان ضويربا مثلا بمنزلة
ضارب صغير او حقير ولا موصوفين نحو جاءني ضارب شديد اذ بالصفة
يصير ان مسندا اليهما فيبعدان عن المشابهة بالفعل لانه لا يكون مسندا
اليه لما مر انه مختص بالاسم ولو قدم هذا على الاول لكان اولى كما لا
يخفى لكن اخره لئلا يفصل عن قوله وان وصفا بعد العمل لم يضر عملهما
السابق لحصوله بلا مانع عن الشبه ولو قدم هذا ايضا لطال الفصل
نحو جاءني رجل ضارب غلامه شديد ثم ان كانا باللام اي لام التعريف
صورة لا يشترط لعملهما غير ما ذكر من عدم التصغير والموصوفية
لان كلا منهما حينئذ فعل مغير الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال
اللام على الفعل لكونها في صورة حرف التعريف نحو الضارب اي الذي



ضرب غلامه عمراً امس عندنا وان كانا مجردين منها يشترط معه
الاعتماد على المبتدأ ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضارباً عمراً او
الموصوف كجاء رجل ضارب عمراً او ذي الحال نحو جاءني زيد راكباً غلامه
او الاستفهام حرفاً او اسماً نحو اقائم الزيدان وهل ضارب زيد اخواه
وما صانع البكران او النفي حرفاً كما وان او اسماً كغير او فعلاً كليس
نحو ما قائم الزيدان وغير قائم الزيدان وليس ضارباً البكران عمراً ووجه
الاشتراط تأكيد المناسبة للفعل فاقتضاؤهما اقتضاء الفعل
وذلك لان الواقع بعد المبتدأ لا يكون مخبراً عنه فيكون كالفعل
فيزداد المناسبة والصفة والحال كالخبر في المآل والاستفهام والنفي
لتعلقهما بالحكم دون الذات اولى بالفعل فالواقع بعدهما كالواقع
موقعه ويشترط مع الشروط المذكورة في نصبهما المفعول به اذا كان
اسم الفاعل من المتعدي ولو الى واحد واسم المفعول ولو الى اثنين ورفع
الاول على النيابة الدلالة على الحال تحقيقاً كزيد ضارب عمراً او حكاية



بان يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك الزمان الماضي او الزمان

المذكور موجودا الآن كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه والاستقبال

تحقيقا كزيد ضارب عمرا غدا ووجه الاشتراط حصول كمال القوة للتمكن

على العمل في المعمول القوي وتثنيتهما وجمعهما صحيحا او مكسرا كمفردهما

في العمل والاشتراط اما التثنية والجمع الصحيح فظاهر لبقاء صيغة

المفرد واما المكسر فمحمول على المفرد لكونه فرعه وكذا اي كالمذكور

من اسم الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط وفي كون تثنيتهما وجمعهما كمفردهما

فيهما ثلاثة اوزان من مبالغة الفاعل فعال وفعول ومفعال وزاد

سيبويه فعيلا وفعلا بكسر العين وضمها كحذر ولكن لا يشترط في عمل

هذه الثلاثة في المفعول به معنى الحال والاستقبال لان الغرض

من هذا الاشتراط فيهما اتمام المشابهة بالفعل لعدم دلالتهما على

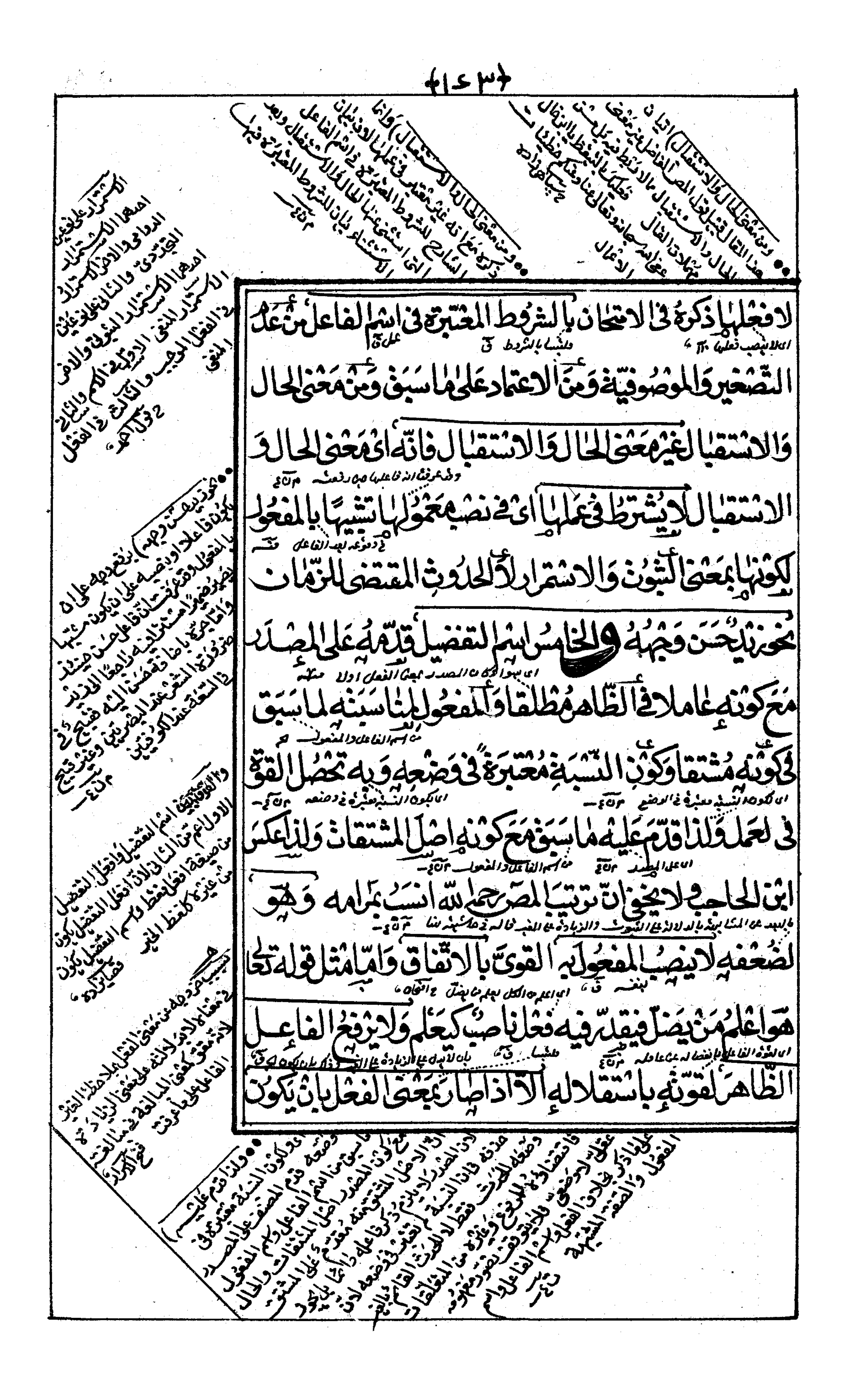
الحدث الفعلي قصدا بخلافها هذا مذهب البصرية وقال الكوفية

انها لا تعمل لفوات المشابهة بتغيير الصيغة وان جاء بعدها منصوب

(الجزء ١١ تابع)


فيفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان المبالغة جابرة لما فات
من المشابهة اللفظية ورده الفاضل العصام بانها كالزيادة
التفضيلية تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة بالفعل فكيف تكون
جابرة واجاب عنه المصنف رحمه الله بان الاصل في افعل التفضيل الزيادة
على الغير فملاحظة الغير هي التي بعدته عن المشابهة واما مجرد
الزيادة والمبالغة في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد وبعض
الكمل بانه يدل على معنى الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل
على التجدد والانصرام كالفعل على ما هو الاصل فيه فتلك الدلالة
هي التي بعدته عنها لا الزيادة و الرابع من التسعة الصفة المشبهة
باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون لما قام
بالفعل وقدمها على اسم التفضيل لكونها عاملة في الفاعل الظاهر
بخلافه فانه لا يعمل فيه في غير مسألة الكحل واذا تحقق المشابهة بينه
فهي تعمل عمل فعلها كذلك بل تزيد عليه لانها تنصب عند البصرية

لا فعلها



لا فعلها ذكره في الامتحان بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل من عدم
التصغير والموصوفية ومن الاعتماد على ما سبق ومن معنى الحال
والاستقبال لغير معنى الحال والاستقبال فانه اي معنى الحال و
الاستقبال لا يشترط في عملها اي في نصب معمولها لتشبيهها بالمفعول
لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضي للزمان
نحو زيد حسن وجهه والخامس اسم التفضيل قدمه على المصدر
مع كونه عاملا في الظاهر مطلقا والمفعول لمناسبته لما سبق
في كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة في وضعه وبه تحصل القوة
في العمل ولذا قدم عليه ما سبق مع كونه اصل المشتقات ولذا عكس
ابن الحاجب ولا يخفى ان ترتيب المصنف رحمه الله انسب بمرامه وهو
لضعفه لا ينصب المفعول به القوي بالاتفاق واما مثل قوله تعالى
هو اعلم من يضل فيقدر فيه فعل ناصب كيعلم ولا يرفع الفاعل
الظاهر لقوته باستقلاله الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون


اسم التفضيل في المعنى وفي نفس الامر وصفا حقيقيا لمتعلق بكسر
اللام وهو الكحل في المثال لما اي شئ وهو رجلا في المثال جرى اسم
التفضيل في اللفظ عليه اي على ذلك الشئ بان يقع نعتا له او خبرا
عنه او حالا منه ليعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق به فيتيسر
عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل
ولذا لا يعملان في مظهر بعدهما ان لم يكن من متعلقات ما جريا
عليه بخلافه فانه يعمل فيه مطلقا مثل زيد ضارب عمرا حال كون
ذلك المتعلق مفضلا باعتبار التعلق اي تعلقه بما جرى عليه
على نفسه اي نفس المتعلق باعتبار غيره اي باعتبار تعلقه بغير ما
جرى عليه وهو زيد في المثال بان يكون او حال كونه او تفضيلا
منفيا يعني ان المتعلق لا بد ان يكون مشتركا بين ذلك المجرى عليه
وبين غيره الذي يذكر بعد من التفضيلية ليكون مطلقا وواحدا
بالذات ومختلفا باعتبار القيدين فيخرج اسم التفضيل عما هو اصل

فيه

فيه وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه فيستعمل
للخروج عن المعنى التفضيلي ثم يخرج عنه بالكلية بالنفي لتوجهه
الى القيد فينتفي الزيادة ويبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى حسن
في المثال فيفهم الزيادة في المفضل عليه عرفا لان المساواة يابانه
مقام المدح مع انه لو لم يعمل حينئذ بل رفع اسم التفضيل على الخبرية
وما بعده على الابتداء يلزم الفصل بينه وبين معموله باجنبي وهو
المبتدأ ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا نحو ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد معناه ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل
كحسنه في عين زيد بل حسن الكحل في عين زيد فوق حسنه في عين غيره
على ما هو المفهوم عرفا فالكحل مفضل عليه مفروضا في عين غير زيد
ومفضل مفروضا في عينه ولولا النفي لكان الامر على العكس كما لا يخفى
ويعمل في غيرهما اي في غير المفعول به والفاعل الظاهر من المستكن فانه
لاعتباريته لا يكاد يابى عن عمل عامل هو مستتر تحته ولو ضعيفا



ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له وغير ذلك بما مرّ قال

الفاضل العصام ويعمل بلام التقوية في المفعول به ايضا نحو انا اضرب

مثلك لزيد واذا تعدّى باوّل مفعولين بلام التقوية يبقى الثاني منصوبا

بفعله المقدر عند البصريين نحو انا الكسى مثلك لزيد الثياب اى اكسوه

الثياب انتهى واذا اثبت عمله فيما ذكر فلا وجه لاسقاطه في العامل

القياسى كما اسقط الشيخ عبد القاهر ومن تبعه و السادس من

التسعة المصدر وهو اسم الحدث الجارى على الفعل ويعمل عمل فعله

المشتق هو منه ولهذه المناسبة قدم على المضاف وشرط عمله في

الفاعل والمفعول به الصريح لان العمل انما يكون بالاقتضاء وهو

لا يقتضى الفاعل فضلا عن المفعول به لكون النسبة اليه غير معتبرة

في وضعه فهما اجنبيان له فيحتجبان عن العمل فيهما واما في غيرهما فيعمل

بلا اشتراط لما مرّ ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا قبل العمل لما مرّ ان

الوصف بعده لا يضرّ العمل السابق وذلك لانه انما يعمل لكونه مقدرا

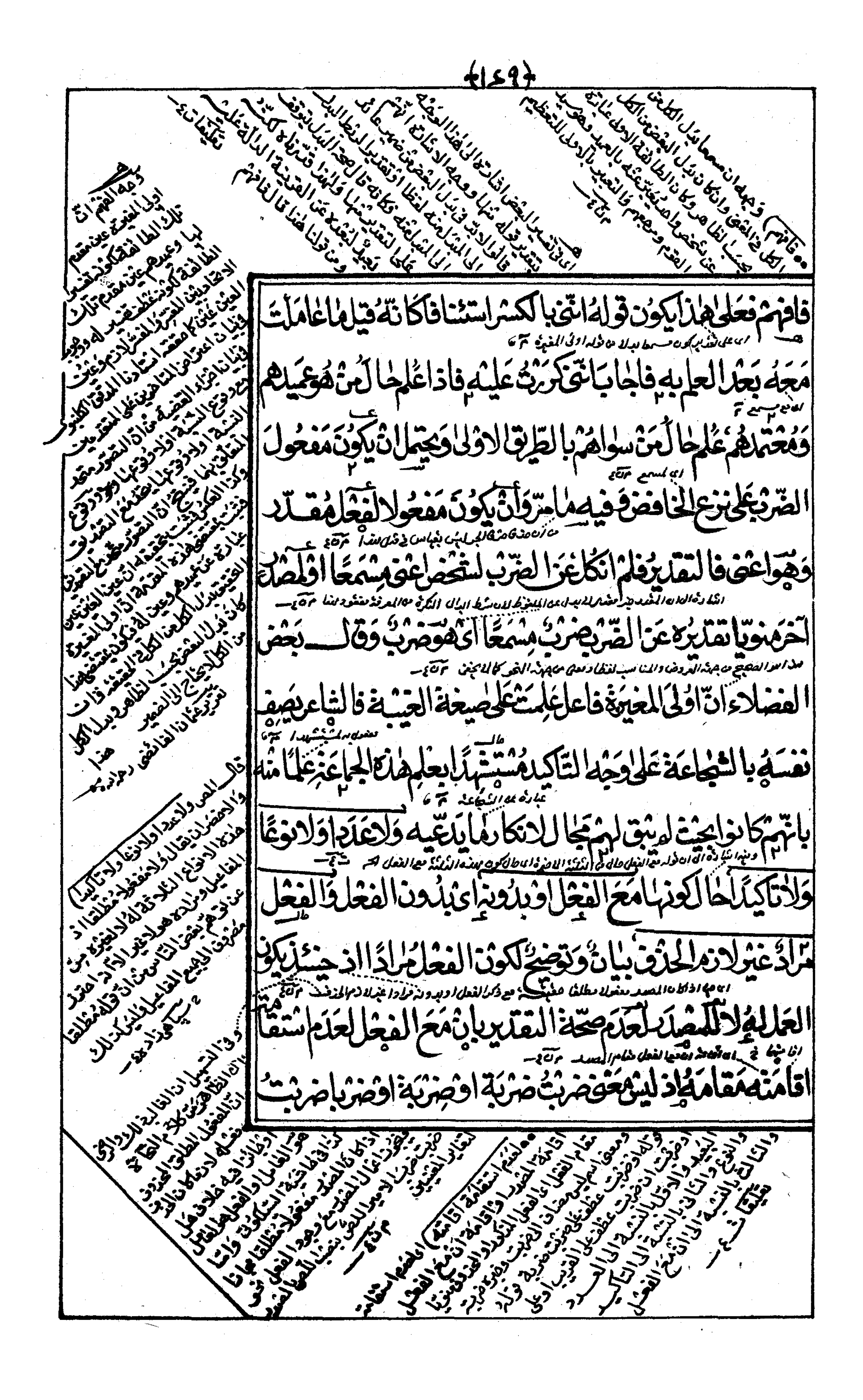
بان



باب مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق والمصغر والموصوف لا يقدر
بهما اذا الفعل لا يصغر ولا يوصف ومجرد المناسبة لا يكفي في العمل
فيهما فلا يقال اعجبني ضربك زيدا وضرب شديد زيد عمرا ولا
مقترنا بأل الحال لانه لا يأول بان مع الفعل لان المضارع اذا
دخل عليه ان خلص للاستقبال ولا احتمال في الماضي للحال فلا يقال
ضربك زيدا الآن ولا معرفا باللام لعدم جريان التاويل المذكور فيه
لاختصاص اللام بالاسم عند الاكثر قيد للكل واما عند البعض فيجوز
عمله فيهما بدون هذه الشروط اذ المأول بشيء لا يلزمه ان يكون في
حكمه من كل وجه ومنهم من قال ان المقترن بالحال مقدر بما مع المضارع
فحينئذ لا حاجة لهذا الجواب لكن المرضي عند الرضي كونه مقدرا بان مع المضارع
لكونها اشهر واكثر استعمالا فحينئذ يحتاج الى ما ذكر من الجواب
فيصح عند ذلك البعض عمله فيهما فيما ذكرنا من الامثلة ومثال عمل
المعرف كقول الشاعر + لقد علمت اولى المغيرة انني +

كوثرت فلم اكل عن الضرب مسمعا قال مسمعا مفعول الضرب عنده
واما عند غيره فيحتمل ان يكون مفعول كوثرت او بدلا من مفعول
علمت وهو قوله اولى المغيرة اى مقدم تلك الطائفة وعميدهم
قال بعض الكمل قوله مفعول كوثرت بالتخفيف على الحذف والايصال
اى صلة وحملت على مسمع وفيه ان حذف على قليل ليس للقياس اليه
سبيل كما صرح به الشيخ عبد القاهر نقلا عن الفارسى فالوجه ان
يجعل منزلا منزلة اللازم للمبالغة والتاكيد ومفعوله محذوفا
للضرورة اى اوجرت الكرة والحملة او حملت على الاعداء قوله او
بدلا اى بدل البعض من الكل قوله وهو اولى المغيرة اى علمت ان مسمعا
منها عاجزا عن المقاومة على حذف المفعول الثانى بقرينة العرف
او عرفت انا حالهم حال مسمع منهم من العجز عنها قوله اى مقدم
تلك الطائفة اى الطائفة الاولى من الجماعة المغيرة قوله وعميدهم
عطف تفسير له واشارة الى وجه صحة كونه بدل البعض بلا ضمير

فافهم



فافهم فعلى هذا يكون قوله انني بالكسر استئنافا كانه قيل ما عاملت
معه بعد العلم به فاجاب انني كررت عليه فاذا اعلم حال من هو عميدهم
ومعتمدهم علم حال من سواهم بالطريق الاولى ويحتمل ان يكون مفعول
الضرب على نزع الخافض وفيه ما مر وان يكون مفعولا لفعل مقدر
وهو اعني فالتقدير فلم انكل عن الضرب لتخص اعني مسمعا او للمصدر
آخر منويا تقديره عن الضرب ضرب مسمعا اي هو ضرب وقال بعض
الفضلاء ان اولى المغيرة فاعل غلبت على صيغة الغيبة فالشاعر يصف
نفسه بالشجاعة على وجه التاكيد مستشهدا بعلم هذه الجماعة علما منه
بانهم كانوا بحيث لم يبق لهم مجال الانكار لما يدعيه ولا عددا ولا نوعا
ولا تاكيدا حال كونها مع الفعل او بدونه اي بدون الفعل والفعل
مرادا غير لازم الحذف بيان وتوضيح لكون الفعل مرادا اذ حينئذ يكون
العمل له لا للمصدر لعدم صحة التقدير بان مع الفعل لعدم استقامة
اقامته مقامه اذ ليس معنى ضربت ضربة او ضربتين ان ضربت



أن ضربت كذا ذكره في شرح لب الالباب واختاره المص رحمه الله وقيل
اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي ورده المص رحمه الله
بان هذا يفيد الاولوية لا الامتناع وان كان الفعل لازم الحذف
فيعمل المصدر عند سيبويه لا لمصدريته وكونه مقدرا بان مع الفعل
بل لقيامه مقام الفعل حتى يجوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير
فيه فيجعله كالظرف العامل ويعمل الفعل المقدر عند السيرافي
لانه لولاه لم ينتصب المصدر فعلى هذا ايضا يجوز تقديم المعمول
نحو سقيا زيدا ويجوز حذف فاعله بلا نائب لان النسبة الى المرفوع
غير ماخوذة في وضعه لان الواضع نظر في وضعه الى الماهية الحدث
فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه للمرفوع عقلي لا وضعي فلا يحتاج
الى ذكره البتة ولا يجوز هذا الحذف في غير المصدر من الفعل والصفة
لكون النسبة الى المرفوع ماخوذة في وضعه فيحتاج الى ذكره البتة
ولا يضمر فيه اي لا يستتر في المصدر فاعله كما في الفعل والصفة

فلا يرد مثل ضربني زيدا وذلك لما ذكر في الحذف وقيل لو اضمر في مفرده

لاضمر في مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين

والجمعين وهما راجعان الى الفاعل فيهما بخلافه فان له في نفسه

تثنية وجمعا ورده المص رحمه الله في الامتحان بما لا مزيد عليه

ولا يتقدم معموله ولو ظرفا عليه عند الجمهور وقدروا عاملا مقدرا

في مثل قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وفلما بلغ معه السعي

وذلك لانه مقدر بان مع الفعل ومعمول الصلة لا يتقدم على

الموصول وكذا ما في حكمه لكن المرضي عند الرضي والقاضي البيضاوي

والمصنف رحمهم الله على ما سيجيئ في بحث المفعول فيه جواز تقدمه

لو ظرفا اذ قد مر ان المأول بشيئ لا يلزمه ان يكون في حكمه من كل

وجه مع ان الظرف كالحيم للعامل لما مر فيدخل فيما لا يدخل فيه

الاجانب وقد مر انه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل

فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون

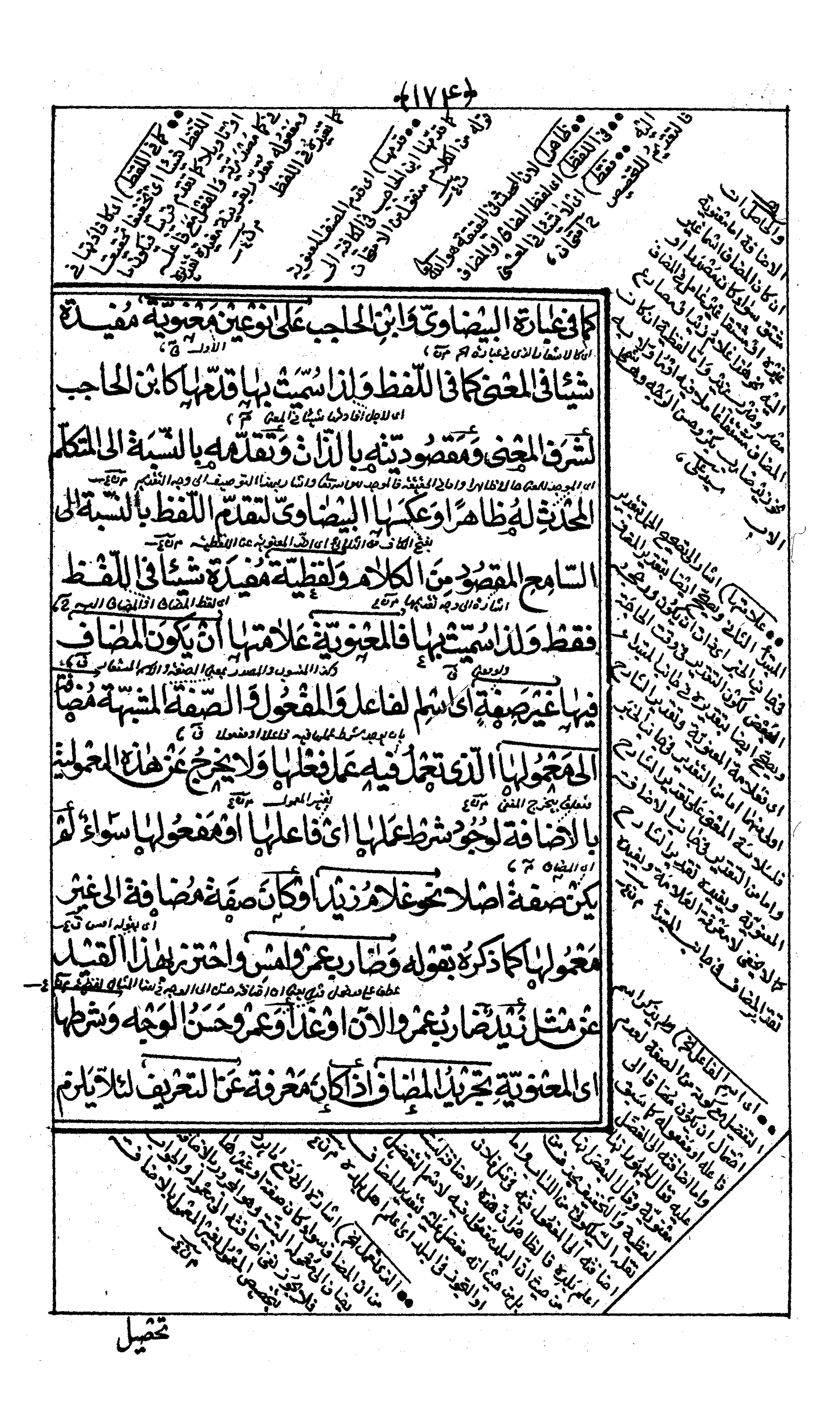


و القياسي السابع الاسم المضاف مطلقا قدمه على الاسم التام
لان تمامه قد يكون بالاضافة فيتوقف تمام معرفته عليه وهو
يعمل الجر لانه اما بتقدير حرف الجر او محمول على ما بتقديره لكونه
فرعه وشرطه اي شرط كونه مضافا ان يكون اسما مجردا عن تنوين
ولو مقدرا بمعنى انه لو وجد فيه تنوين لجرد عنه لاجل الاضافة
نحو كم رجل وحواج بيت الله لمنافاته لاتصال الذي يقتضيه
الاضافة لكونه علامة التمام ونائبه وهو نون التثنية و
الجمع وظاهره مخالف لما ذكره في الامتحان في بحث المثنى ان
حذفها في الاضافة لشبهها بالتنوين لا لقيامها مقامه لانه
يقتضي عدم وجودها الا بعد التركيب بالعامل كتنوين المفرد
وليس كذلك بل صيغتها موضوعة قبله كما حققه فيه في بحث
المعرب ولعل مراده هنا انه نائب عما هو موجود بالقوة القريبة
من الفعل اذ لا يمكن نيابته عن الموجود بالفعل كما يشعر به عبارة

القوم

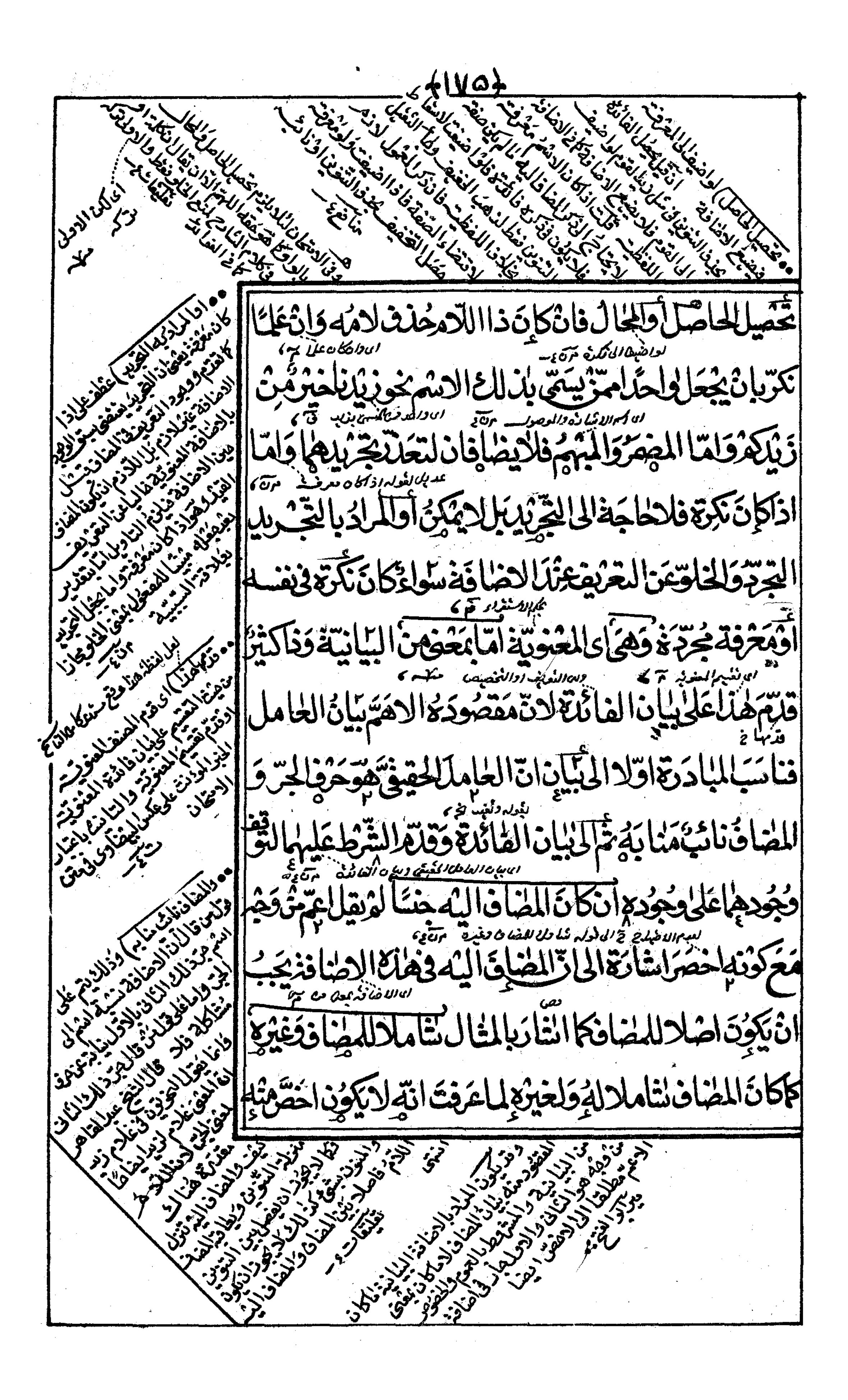
القوم حيث جعلوا اصلا في آخرهما ذاتيا فاعترض عليهم بانه ليس
كذلك فافهم فانه دقيق لا لاجل الاضافة متعلق بالكون او التجريد
فذو اللام لا يضاف لانها سابقة على الاضافة في التلفظ فالظاهر
سبقها في الوجود ايضا فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغي ان يزيد او
محمولا على ما جاز لئلا يرد مثل الضارب الرجل فانه جائز مع عدم
الشرط اذ لا تجريد فيه فضلا عن كونه لاجلها وانما جاز حملا على
مثل الحسن الوجه كما يجيء ولا يخفى ان هذا القيد غير مفيد في المحمول
عليه اذ لا تجريد فيه ولا حمل فيلزم الجواز بدون الشرط الا ان يعمم
النائب غير التنوين كذا في الامتحان وفيه تحقيق وتدقيق ومن اراد
فليرجع اليه وان لا يكون مساويا للمضاف اليه في العموم والخصوص
بالترادف كليث واسد او لا كانسان وناطق ولا اخص منه مطلقا
كحيوان وانسان والا فالاضافة تكون بلا فائدة وهي اي الاضافة
مطلقة وليس في كلامه ما يشعر بكون اللفظية بتقدير حرف الجر

نفيس

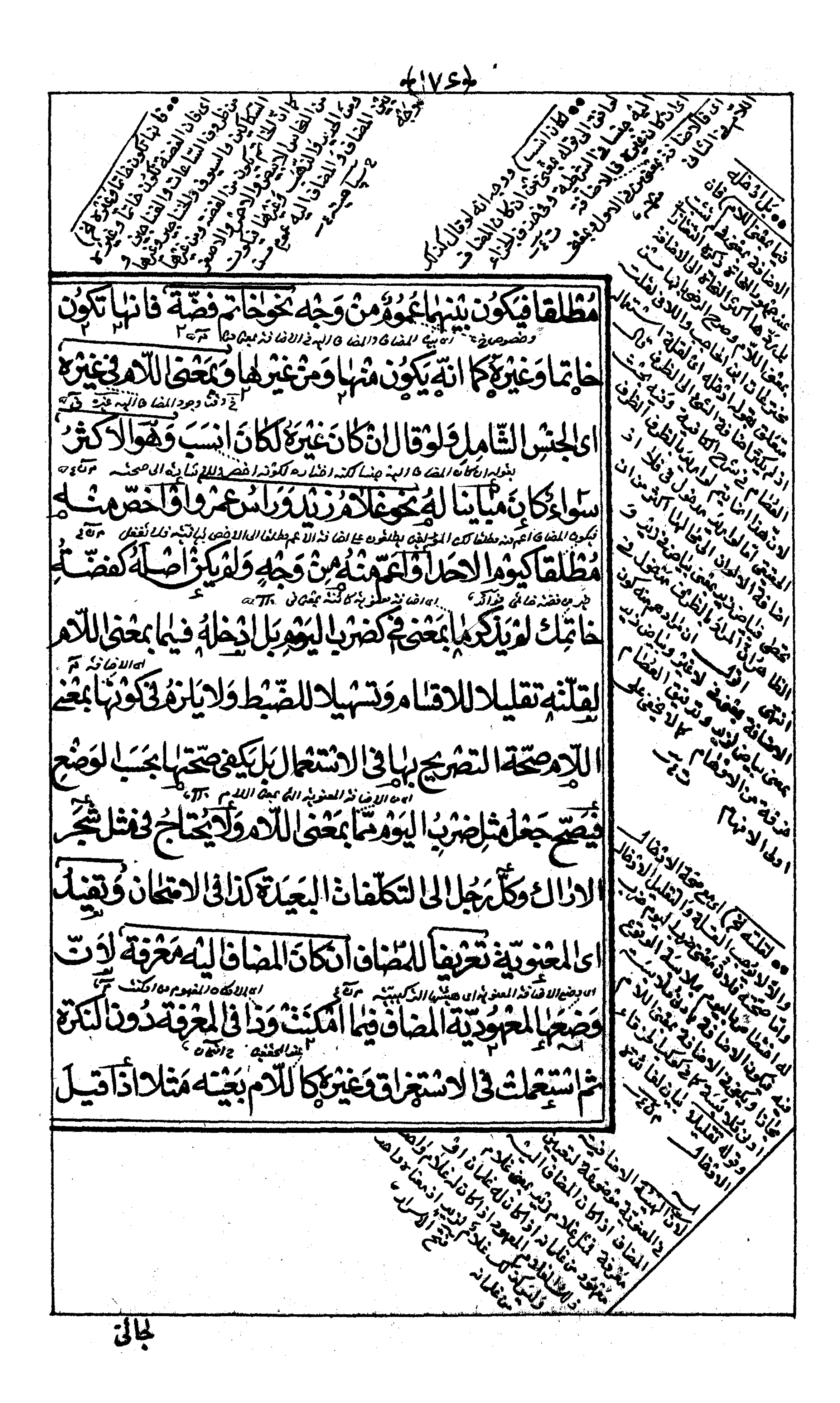


كما في عبارة البيضاوي وابن الحاجب على نوعين معنوية مفيدة
شيئا في المعنى كما في اللفظ ولذا سميت بها وقدمها كابن الحاجب
لشرف المعنى ومقصوديته بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم
المحدث له ظاهرا او عكسها البيضاوي لتقدم اللفظ بالنسبة الى
السامع المقصود من الكلام ولفظية مفيدة شيئا في اللفظ
فقط ولذا سميت بها فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف
فيها غير صفة اى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافا
الى معمولها الذى تعمل فيه عمل فعلها ولا يخرج عن هذه المعمولية
بالاضافة لوجود شرط عملها اى فاعلها او مفعولها سواء لم
يكن صفة اصلا نحو غلام زيد او كان صفة مضافة الى غير
معمولها كما ذكره بقوله وضارب عمرو امس واحترز بهذا القيد
عن مثل زيد ضارب عمرو الآن او غدا وعمرو حسن الوجه وشرطها
اى المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة عن التعريف لئلا يلزم

تحصيل

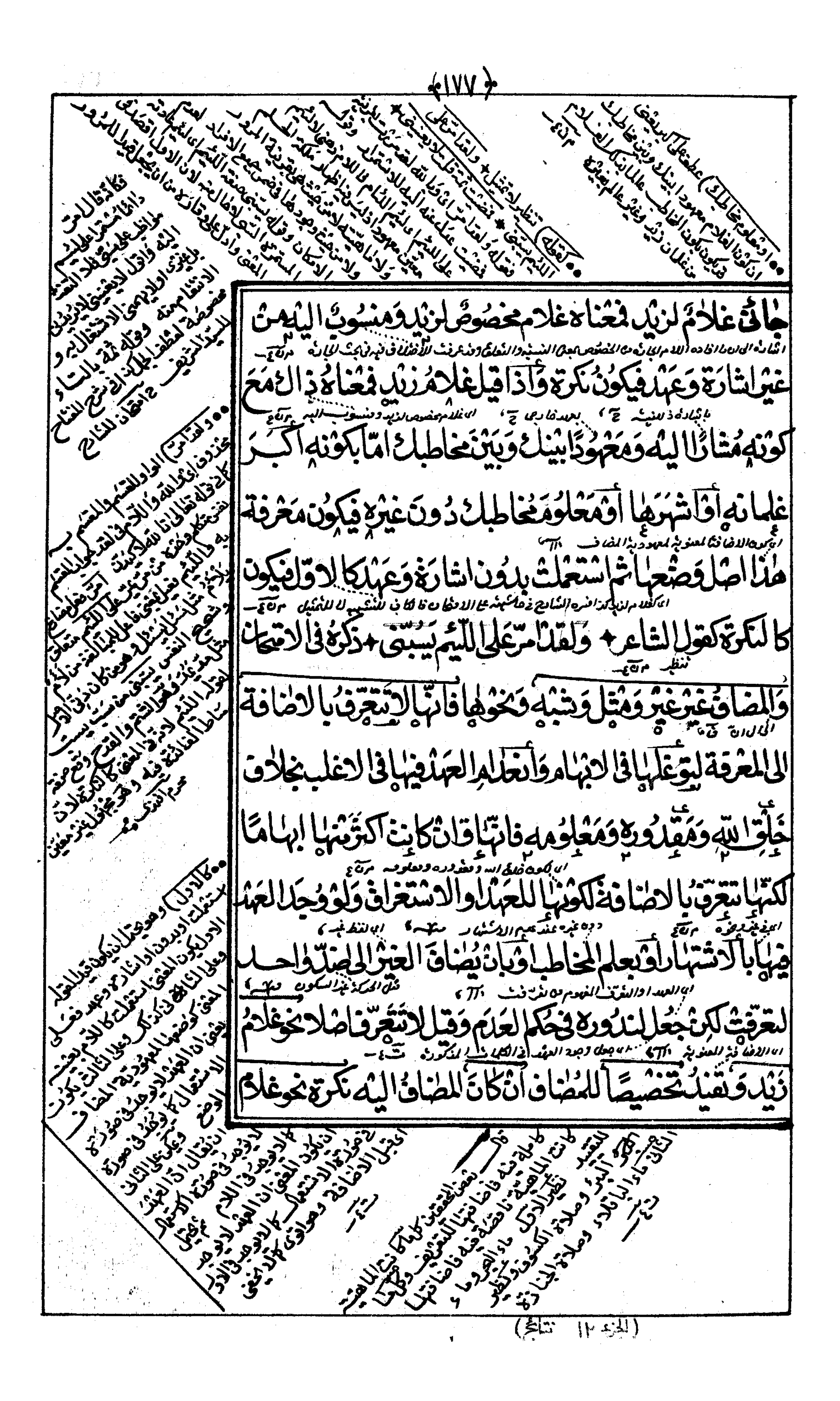


تحصيل الحاصل او المحال فان كان ذا اللام حذف لامه وان علما
نكر بان يجعل لواحد ممن يسمى بذلك الاسم نحو زيدنا خير من
زيدكم واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تجريدهما واما
اذا كان نكرة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد
التجرد والخلو عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه
او معرفة مجردة وهي اي المعنوية اما بمعنى من البيانية وذا كثير
قدم هذا على بيان الفائدة لان مقصوده الاهم بيان العامل
فناسب المبادرة اولا الى بيان ان العامل الحقيقي هو حرف الجر و
المضاف نائب منابه ثم الى بيان الفائدة وقدم الشرط عليهما لتوقف
وجودهما على وجوده ان كان المضاف اليه جنسا لم يقل اعم مثلا وجه
مع كونه اخصر اشارة الى ان المضاف اليه في هذه الاضافة يجب
ان يكون اصلا للمضاف كما اشار بالمثال شاملا للمضاف وغيره
كما كان المضاف شاملا له ولغيره لما عرفت انه لا يكون اخص منه



مطلقا فيكون بينهما عموم من وجه نحو خاتم فضة فانها تكون
خاتما وغيره كما انه يكون منها ومن غيرها وبمعنى اللام في غيره
اي الجنس الشامل ولو قال ان كان غيره لكان انسب وهو الاكثر
سواء كان مباينا له نحو غلام زيد وراس عمرو او اخص منه
مطلقا كيوم الاحد او اعم منه من وجه ولم يكن اصله كفضة
خاتمك لم يذكر ما بمعنى في كضرب اليوم بل ادخله فيما بمعنى اللام
لقلته تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط ولا يلزمه في كونها بمعنى
اللام صحة التصريح بها في الاستعمال بل يكفي صحتها بحسب الوضع
فيصح جعل مثل ضرب اليوم مما بمعنى اللام ولا يحتاج في مثل شجر
الاراك وكل رجل الى التكلفات البعيدة كذا في الامتحان وتفيد
اي المعنوية تعريفا للمضاف ان كان المضاف اليه معرفة لان
وضعها المعهودية المضاف فيما امكنت وذا في المعرفة دون النكرة
ثم استعملت في الاستغراق وغيره كاللام بعينه مثلا اذا قيل

لجائي

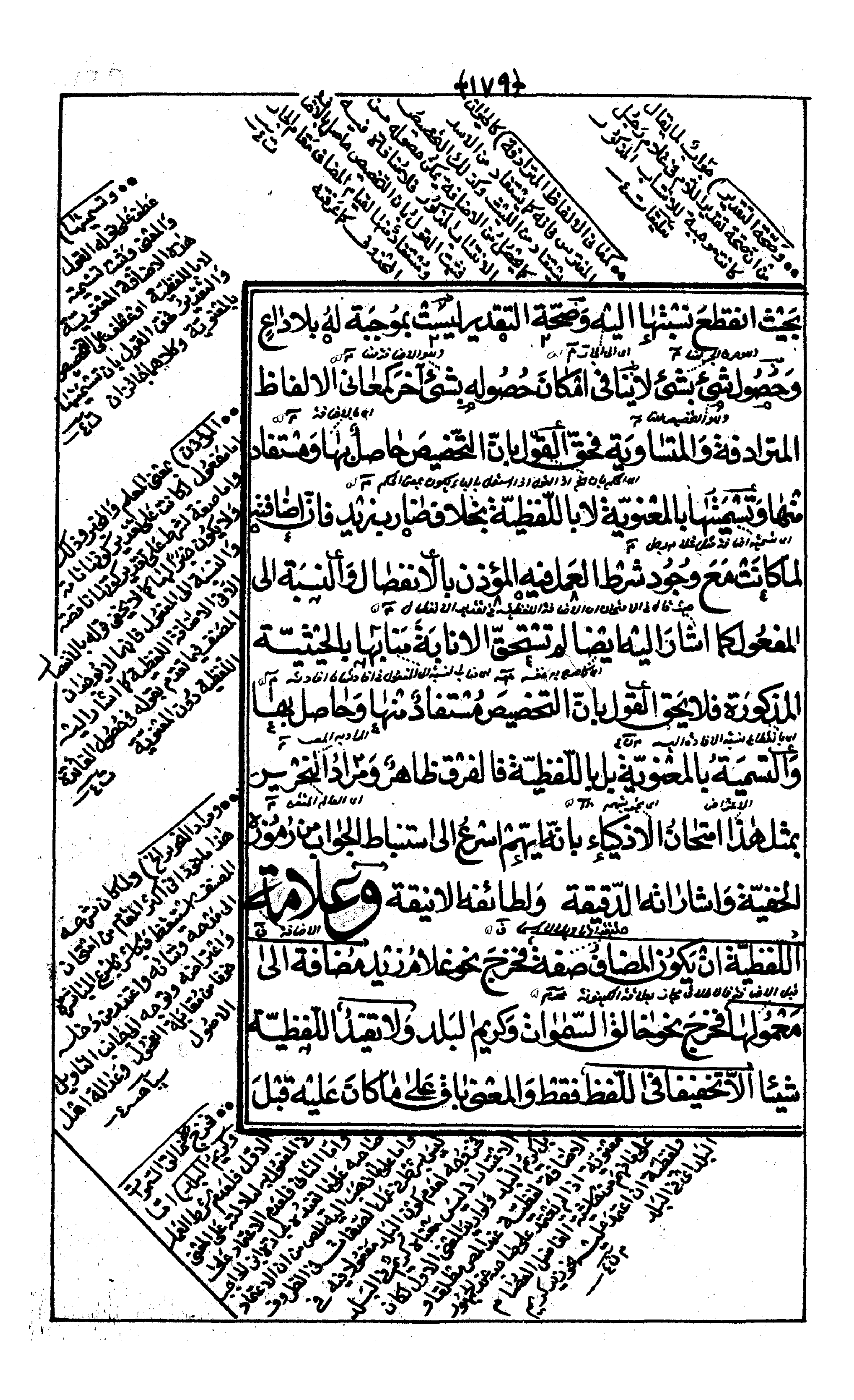


جاءني غلام لزيد فمعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه من
غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل غلام زيد فمعناه ذلك مع
كونه مشارا اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر
غلمانه او اشهرها او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة
هذا اصل وضعها ثم استعملت بدون اشارة وعهد كالاول فيكون
كالنكرة كقول الشاعر ✦ ولقد امر على اللئيم يسبني ✦ ذكره في الامتحان
والمضاف غير غير ومثل وشبه ونحوها فانها لا تتعرف بالاضافة
الى المعرفة لتوغلها في الابهام وانعدام العهد فيها في الاغلب بخلاف
خلق الله ومقدوره ومعلومه فانها وان كانت اكثرها ابهاما
لكنها تتعرف بالاضافة لكونها للعهد والاستغراق ولو وجد العهد
فيها بالاشتهار او بعلم المخاطب او بان يضاف الغير الى الضد الواحد
لتعرفت لكن جعل لندورة في حكم العدم وقيل لا تتعرف اصلا نحو غلام
زيد وقيد تخصيصا للمضاف ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام



رجل قيل لان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل
الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وامراة فلما اضيف الى
رجل خرج غلام امراة وقلت الشركاء فيه ورده المص رحمه الله بان
التخصيص فيه لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه
بحرف الجر لحصوله بعينه في نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق ظاهر
بين غلام زيد وغلام لزيد في المعنى فحق ان تسمى معنوية ولا يظهر
الفرق فيه بين غلام رجل وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب
زيد في حصول الفائدة اللفظية دون المعنوية فما وجه تسمية
الاولى معنوية والثانية لفظية **واقول** نعم حصول التخصيص
في غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب المذكور لكن لما حذف الجار
واقيم المضاف مقامه وجعل عمله له بحيث انقطع نسبته الى الجار
المحذوف حتى صار جارا اصليا وعاملا قياسيا كما صرح به نفسه
انيب الاضافة مناب الانتساب المذكور وجعل لها تلك الافادة

بحيث



بحيث انقطع نسبتها اليه وصحة التقدير ليست بموجبة له بلا داع

وحصول شيء بشيء لا ينافي امكان حصوله بشيء آخر كمعاني الالفاظ

المترادفة والمتساوية فحق القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد

منها وتسميتها بالمعنوية لا باللفظية بخلاف ضارب زيد فان اضافته

لما كانت مع وجود شرط العمل فيه المؤذن بالانفصال والنسبة الى

المعمول كما اشار اليه ايضا لم تستحق الانابة منابها بالحيثية

المذكورة فلا يحق القول بان التخصيص مستفاد منها وحاصل بها

والتسمية بالمعنوية بل باللفظية فالفرق ظاهر ومراد التحرير

بمثل هذا امتحان الاذكياء بانتباههم اسرع الى استنباط الجواب من رموزه

الخفية واشاراته الدقيقة ولطائفه الانيقة **وعلامة**

اللفظية ان يكون المضاف صفة فخرج نحو غلام زيد مضافة الى

معمولها فخرج نحو خالق السموات وكريم البلد ولا تفيد اللفظية

شيئا الا تخفيفا في اللفظ فقط والمعنى باق على ما كان عليه قبل

الاضافة لوجود شرط العمل ولذا قيل انها في تقدير الانفصال

واما التخصيص في نحو ضارب زيد او رجل فقد عرفت انه حاصل

بالمعمولية لا بالاضافة ثم التخفيف اما بحذف التنوين من المضاف

فقط ولو مقدرا نحو عمرو ضارب زيد الآن او غدا ونحو حاج بيت الله

من اسم الفاعل المضاف الى المفعول او مع حذف الضمير من المضاف

اليه واستتاره في المضاف كما ذكره بقوله وحسن الوجه اصله حسن

وجهه ومجيء اللام بدله لكونه اخف منه مخرجا ووصفا غير مختص

للتخفيف مثال للصفة المشبهة المضافة الى الفاعل ومعمور الدار

اي معمور داره من اسم المفعول المضاف النائب للفاعل واما بحذف

نائبه وحده نحو الضاربا زيد والضاربو زيد او مع الضمير نحو

ضاربا الغلام وضاربوا الفرس وامتنع نحو الضارب زيد لعدم التخفيف

وسقوط التنوين باللام كما سبق وجاز نحو الضارب الرجل مع عدمه

حملا له فيكون مفعولا له لفعل دل عليه جاز وهو اجيز او المحمولية

على



على المختار في الحسن الوجه لاشتراكهما في كون المضاف صفة و
المضاف اليه جنسا معرفين باللام وكذا الضارب ذي المال فانه
في حكم ذي اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل الضارب غلامه
أصله الحسن وجهه والتخفيف فيه بحذف الضمير من المضاف اليه
واستتاره في المضاف **والثامن** من التسعة الاسم المبهم التام
باحد الخمسة الآتية اذ لولاه لم يشبه الفعل التام بالفاعل فلا
يتمكن من عمل النصب في التمييز فانه ينصب لشبهه بسبب تمامه باحد
الاشياء الخمسة التي يذكر بعده حقيقة او حكما كما في الضمير المبهم
بالفعل التام بالفاعل الذي يذكر بعده حقيقة او حكما كما في الضمير
المستتر ولذا لا ينصب التمييز ذو اللام وان وجد فيه معنى التمام
ايضا ان لم يضف اليه نكرة اشارة الى اختصاص التمييز بها على ما
عليه البصريون لكفايتها في ازالة الابهام وعدم الحاجة الى
التعريف خلافا للكوفيين على التمييز بيائين اي على التمييزية

تشبيها له بالمفعول في المجيء بعد التمام ولما وصف الاسم المبهم بالتمام

اراد ان يبين ما به التمام فقال وتمامه ثم لما كان المفهوم بحسب

اللغة من تمام الشيء بالشيء كون الثاني جزءا من الاول وهنا

ليس كذلك اراد ان يبين ان المراد به هنا ما هو العرفي لا اللغوي

فقال اي كونه على حالة يمتنع اضافته معها الجنس واتصافه به

يكون باحد خمسة اشياء بان يدل على استقلاله وامتناع اضافته

اليه واتصاله فان ذلك قد عد في العرف تمامه بنفسه لا بأمر

وهو في حكم النكرة وذلك اي التمام بنفسه يكون في الضمير المبهم

في الاكثر بان لا يكون له مرجع اذ لو لم يكن مبهما مثل جاءني زيد فيا له

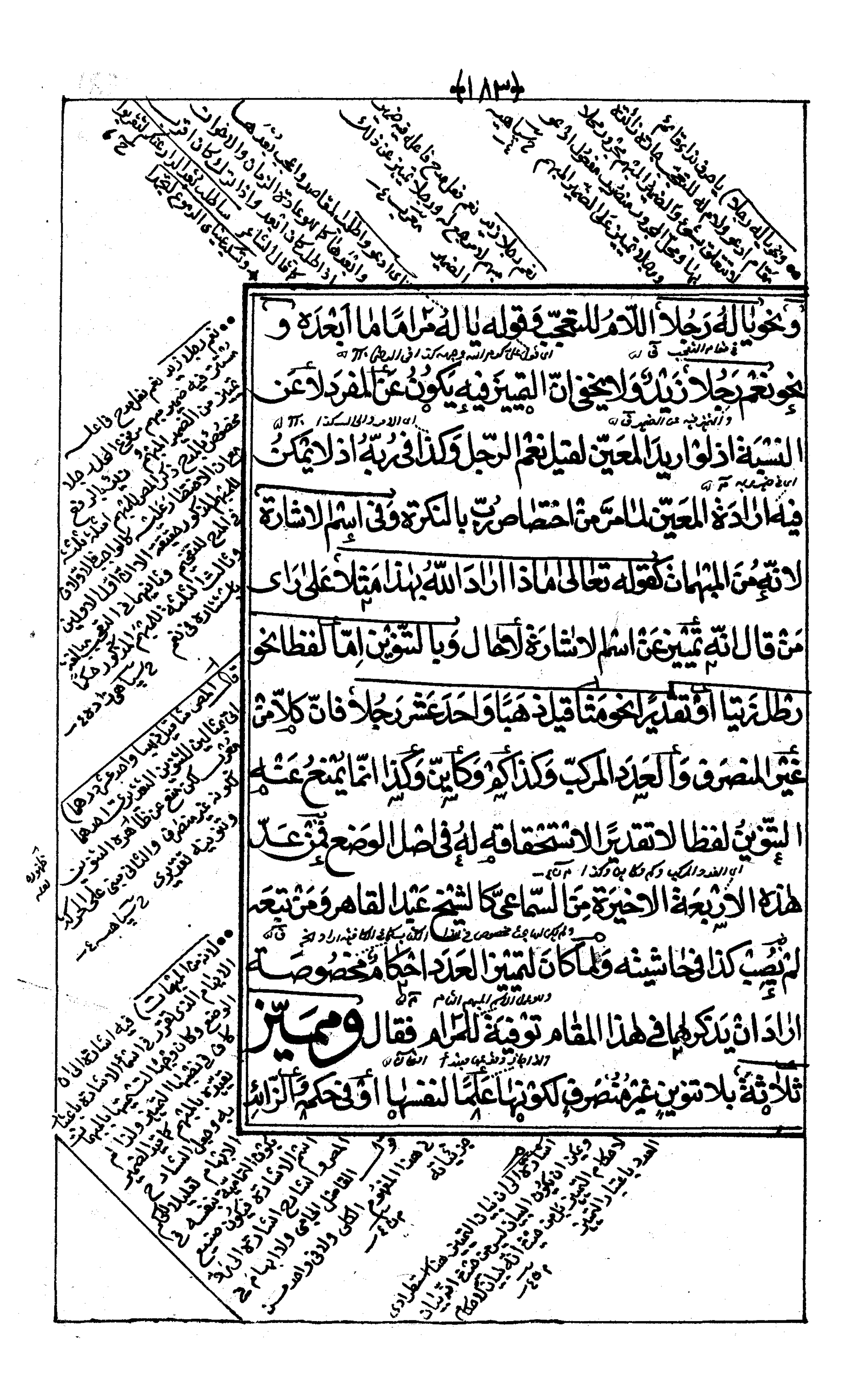
رجلا فلا يكون لتمييز عن المفرد بل عن النسبة كما في مثل يا لزيد رجلا

وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع المدح

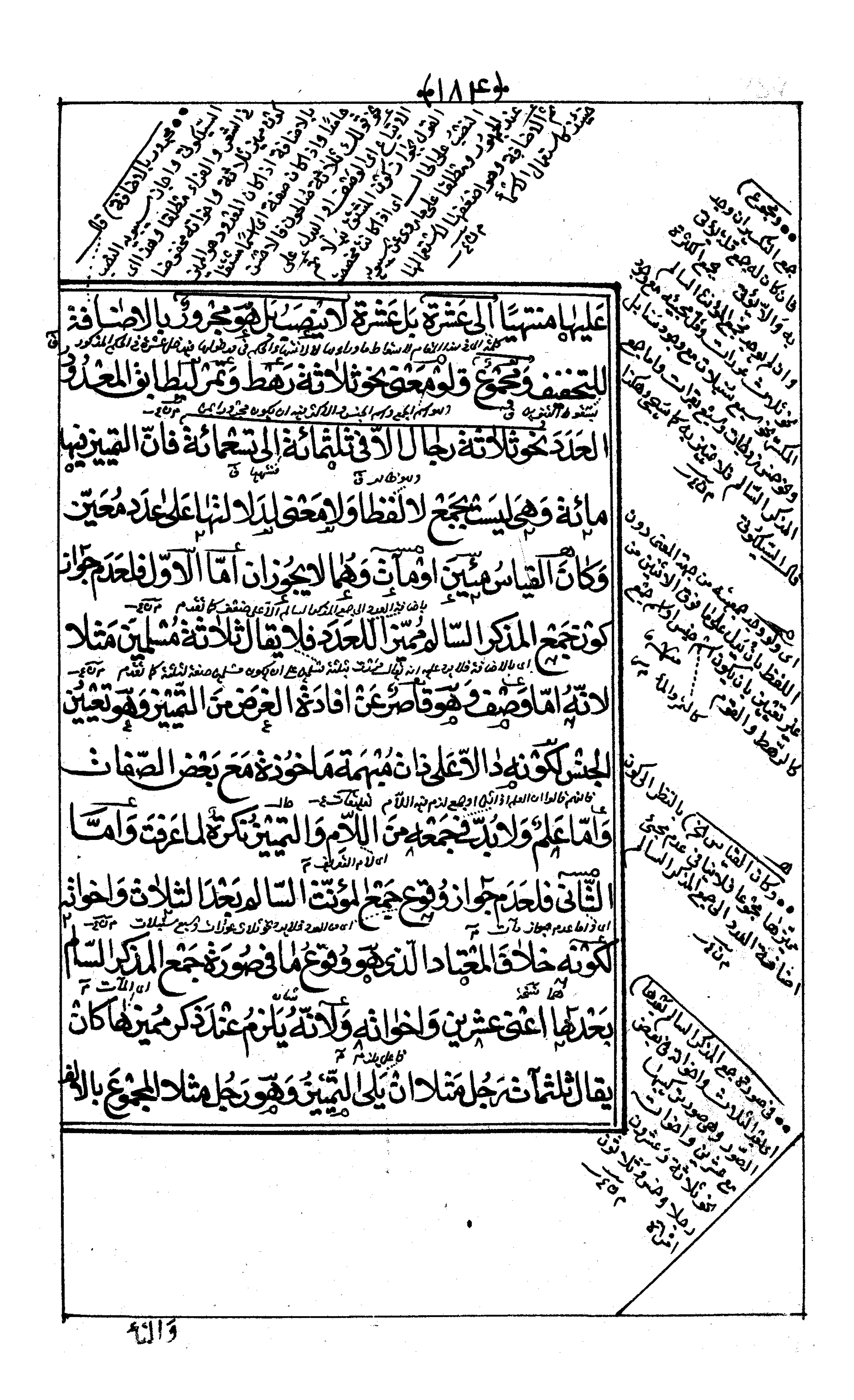
والتعجب نحو ربه رجلا لقيته اي لقيت رجلا اي رجل ردا على

من قال ما لقيت رجلا وفيه من المبالغة والتفخيم ما لا يخفى

ونحو



ونحو يا له رجلا اللام للتعجب في قوله يا له مراما ما أبعده و
نحو نعم رجلا زيد ولا يخفى أن التمييز فيه يكون عن المفرد لا عن
النسبة إذ لو أريد المعين لقيل نعم الرجل وكذا في ربه إذ لا يمكن
فيه إرادة المعين لما مر من اختصاص رب بالنكرة وفي اسم الإشارة
لأنه من المبهمات كقوله تعالى ماذا أراد الله بهذا مثلا على رأي
من قال إنه تمييز عن اسم الإشارة لا حال وبالتنوين إما لفظا نحو
رطل زيتا أو تقديرا نحو مثقال ذهبا وأحد عشر رجلا فإن كلا من
غير المنصرف والعدد المركب وكذا كم وكأين وكذا إنما يمتنع عنه
التنوين لفظا لا تقديرا لاستحقاقه له في أصل الوضع ثم عد
هذه الأربعة الأخيرة من السماعي كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه
لم يصب كذا في حاشيته ولما كان لتمييز العدد أحكام مخصوصة
أراد أن يذكرها في هذا المقام توفية للمرام فقال **ومميز**
ثلاثة بلا تنوين غير منصرف لكونها علما لنفسها أو في حكم الزائد



عليها منتهيا الى عشرة بل عشرة لا ينصب بل هو مجرور بالاضافة
للتخفيف ومجموع ولو معنى نحو ثلاثة رهط وتمر ليطابق المعدود
العدد نحو ثلاثة رجال الا في ثلثمائة الى تسعمائة فان التمييز فيها
مائة وهي ليست بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين
وكان القياس مئين او مئات وهما لا يجوزان اما الاول فلعدم جواز
كون جمع المذكر السالم مميزا للعدد فلا يقال ثلاثة مسلمين مثلا
لانه اما وصف وهو قاصر عن افادة الغرض من التمييز وهو تعيين
الجنس لكونه دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض الصفات
واما علم ولا بد في جمعه من اللام والتمييز نكرة لما عرفت واما
الثاني فلعدم جواز وقوع جمع المؤنث السالم بعد الثلاث واخواته
لكونه خلاف المعتاد الذي هو وقوع ما في صورة جمع المذكر السالم
بعدها اعني عشرين واخواته ولانه يلزم عند ذكر مميزها كان
يقال ثلثمائة رجل مثلا ان يلي التمييز وهو رجل مثلا المجموع بالالف

والتاء

وَالتَّاءِ وَهُوَ لَا يَجُوزُ لِكَوْنِهِ خِلَافَ الْمُعْتَادِ وَهُوَ وَلِيُهُ مَا هُوَ فِي صُورَةِ

الْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ أَعْنِي عِشْرِينَ إِلَى تِسْعِينَ فَاقْتَصَرَ عَلَى الْمُفْرَدِ مَعَ كَوْنِهِ

أَخْصَرَ قَالَ بَعْضُ الْكُمَّلِ لِاسْتِغْنَاءِ مُفْرَدٍ دَالٍّ عَلَى الْكَثْرَةِ عَنْ لَفْظِ الْجَمْعِ وَ

مُمَيِّزُ أَحَدَ عَشَرَ وَزَائِدًا إِلَى تِسْعٍ وَتِسْعِينَ بَلْ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ مَنْصُوبٌ

لِتَعَذُّرِ الْإِضَافَةِ أَمَّا فِي مِثْلِ عِشْرِينَ فَلِكَرَاهَتِهِمْ إِبْقَاءَ مَا هُوَ فِي صُورَةِ

نُونِ الْجَمْعِ إِنْ لَمْ يُحْذَفْ أَوْ حَذْفِ نُونِ غَيْرِهِ إِنْ حُذِفَ وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ فَلِكَرَاهَتِهِمْ

جَعْلَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ كَالِاسْمِ الْوَاحِدِ بِخِلَافِ نَحْوِ خَمْسَةَ عَشَرَكَ فَإِنَّ الْمُضَافَ

إِلَيْهِ لَمَّا كَانَ غَيْرَ الْعَدَدِ كَانَ مُنَبِّهًا عَلَى التَّعَدُّدِ وَبِخِلَافِ نَحْوِ ثَلَاثِمِائَةِ

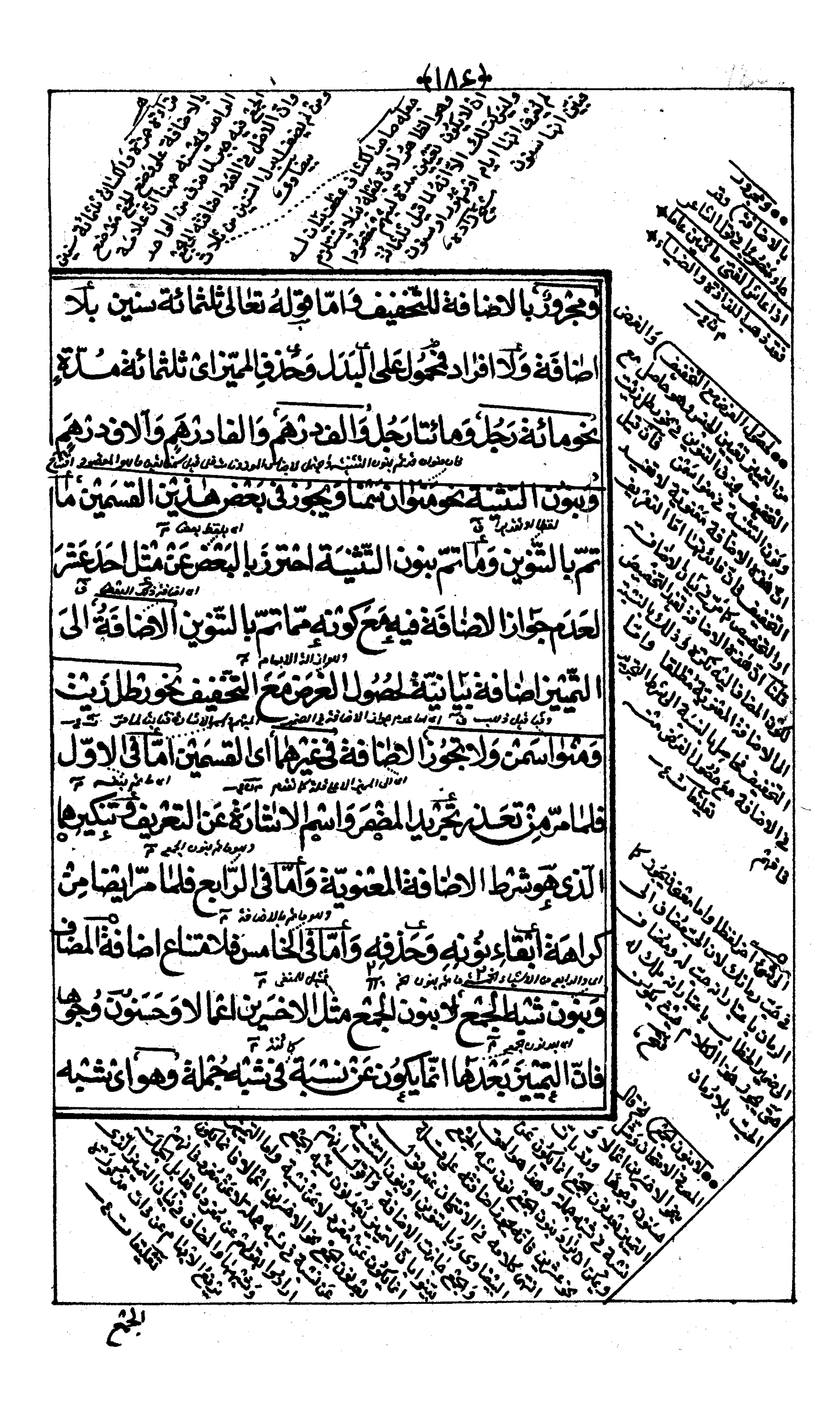
رَجُلٍ فَإِنَّ إِعْرَابَ الْأَوَّلَيْنِ يَمْنَعُ الِاتِّحَادَ مُفْرَدٌ دَائِمًا لِكَوْنِهِ أَخَفَّ

مَعَ ثِقَلِ التَّرْكِيبِ وَالْقِلَّةِ فِي الْفَضْلَةِ أَوْلَى وَمُمَيِّزُ مِائَةٍ وَأَلْفٍ وَمُمَيِّزُ

تَثْنِيَتِهِمَا وَمُمَيِّزُ جَمْعِهِ أَيْ أَلْفٍ فَإِنَّ جَمْعَ الْمِائَةِ لَا يُسْتَعْمَلُ مَعَ الْمُمَيِّزِ لَا

يَنْتَصِبُ بَلْ هُوَ مُفْرَدٌ لِأَنَّهُ قَدْ يُضَافُ إِلَى بَعْضِهَا نَحْوُ ثَلَاثٍ فَيَحْصُلُ التَّرْكِيبُ

فَيُرَجَّحُ الْخِفَّةُ عَلَى الْمُطَابَقَةِ وَحُمِلَ الْمُفْرَدُ عَلَيْهِ اطِّرَادًا لِلْبَابِ

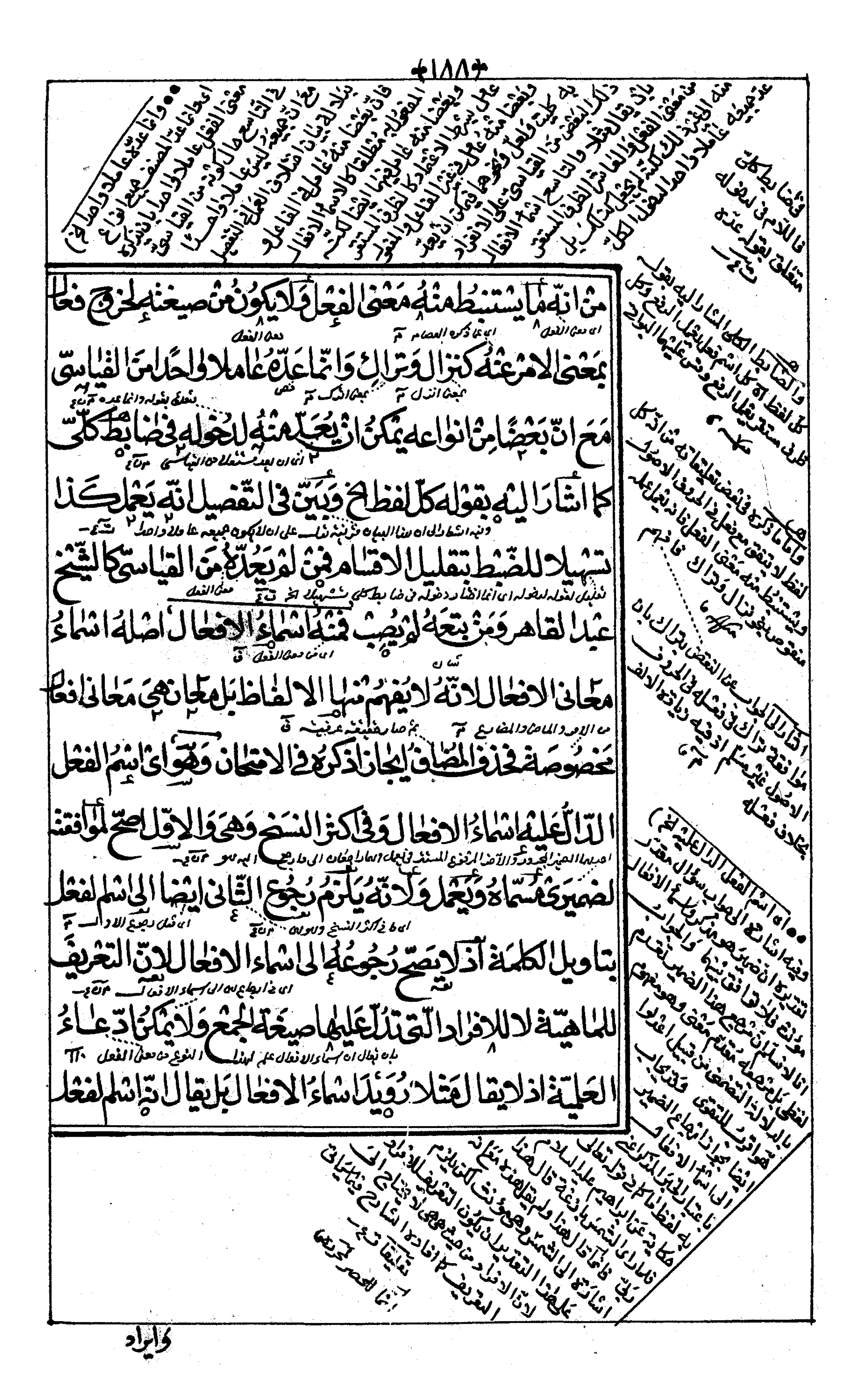


ومجرور بالاضافة للتخفيف واما قوله تعالى ثلثمائة سنين بلا
اضافة ولا افراد فمحمول على البدل وحذف المميز اى ثلثمائة مدة
نحو مائة رجل ومائتا رجل والف درهم والفا درهم والاف درهم
وبنون التثنية نحو منوان سمنا ويجوز فى بعض هذين القسمين ما
تم بالتنوين وما تم بنون التثنية احترز بالبعض عن مثل احد عشر
لعدم جواز الاضافة فيه مع كونه مما تم بالتنوين الاضافة الى
التمييز اضافة بيانية لحصول الغرض مع التخفيف نحو رطل زيت
ومنوا سمن ولا يجوز الاضافة فى غيرهما اى القسمين اما فى الاول
فلما مر من تعذر تجريد المضمر واسم الاشارة عن التعريف وتنكيرهما
الذى هو شرط الاضافة المعنوية واما فى الرابع فلما مر ايضا من
كراهة ابقاء نونه وحذفه واما فى الخامس فلامتناع اضافة المضاف
وبنون شبه الجمع لا بنون الجمع مثل الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها
فائدة التمييز بعدها انما يكون عن نسبة فى شبه جملة وهو اى شبه

الجمع

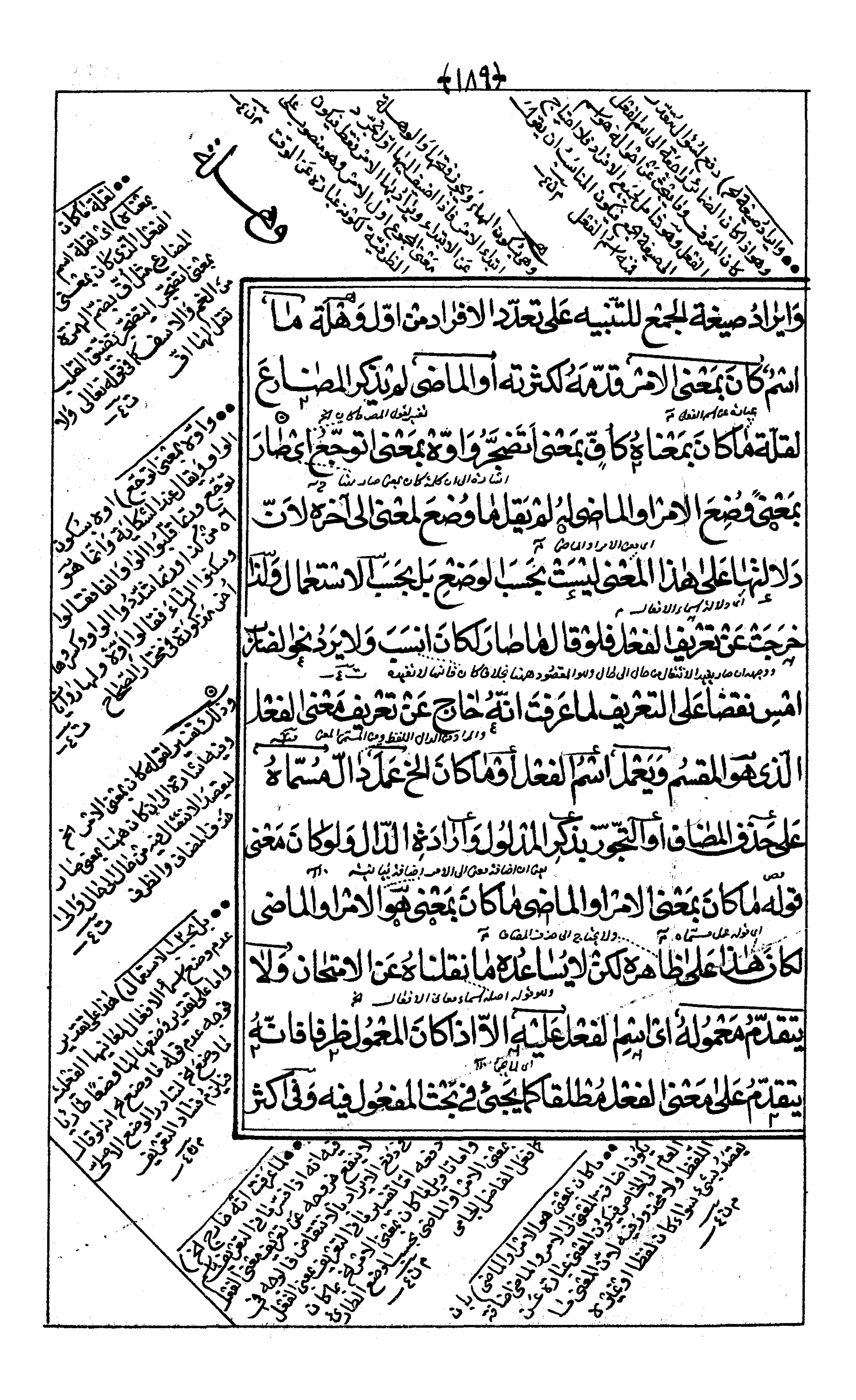


الجمع عشرون وزائد الى تسعين بل تسعين نحو عشرون درهما وبالاضافة
نحو ملؤه عسلا ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه لضعفه في العمل
لكونه جامدا والتاسع من التسعة معنى الفعل ولما كان
الظاهر من اضافة المعنى الى الفعل كونه مفهوما منه ومدلولا له
وهو ليس مرادها اظهر المراد بانه كان مجاز تسمية للدال باسم
المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة بقوله
والمراد منه كل لفظ غير مشتق ولا مشتق منه في الحال بقرينة انه
جعله قسيما لكل منهما وقد يراد منه ما يشملهما كما في تعريف الفاعل
يفهم منه معنى فعل اصطلاحي اي معناه المطابقي كما في اسماء الافعال
او التضمني كما في سائرها عدل عما ذكره الفاضل الجامي من انه المستنبط
من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره لعدم شموله لاسم الفاعل
والظرف مع كونهما منه عنده لكن الثاني اما داخل في الفعل او شبهه
عند ذلك الفاضل خلافا للاول وعما ذكره الفاضل العصام ايضا



من انّه ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته لخروج فعال
بمعنى الامر عنه كنزال وتراك وانّما عدّه عاملا واحدا من القياسىّ
مع انّ بعضا من انواعه يمكن ان يجعل منه لدخوله فى ضابط كلّى
كما اشار اليه بقوله كلّ لفظ الخ وبيّن فى التفصيل انّه يعمل كذا
تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فمن لم يعدّه من القياسىّ كالشيخ
عبد القاهر ومن تبعه لم يصب فمنه اسماء الافعال اصله اسماء
معانى الافعال لانّه لا يفهم منها الالفاظ بل معانٍ هى معانى افعال
مخصوصة فحذف المضاف لايجاز ذكره فى الامتحان وهو اى اسم الفعل
الدالّ عليه اسماء الافعال وفى اكثر النسخ وهى والاوّل اصحّ لموافقته
لضميرى مسمّاه ويعمل ولانّه يلزم رجوع الثانى ايضا الى اسم الفعل
بتاويل الكلمة اذ لا يصحّ رجوعه الى اسماء الافعال لانّ التعريف
للماهيّة لا للافراد التى تدلّ عليها صيغة الجمع ولا يمكن ادّعاء
العلميّة اذ لا يقال هيهات ورويد اسماء الافعال بل يقال انّه اسم لفعل

وايراد

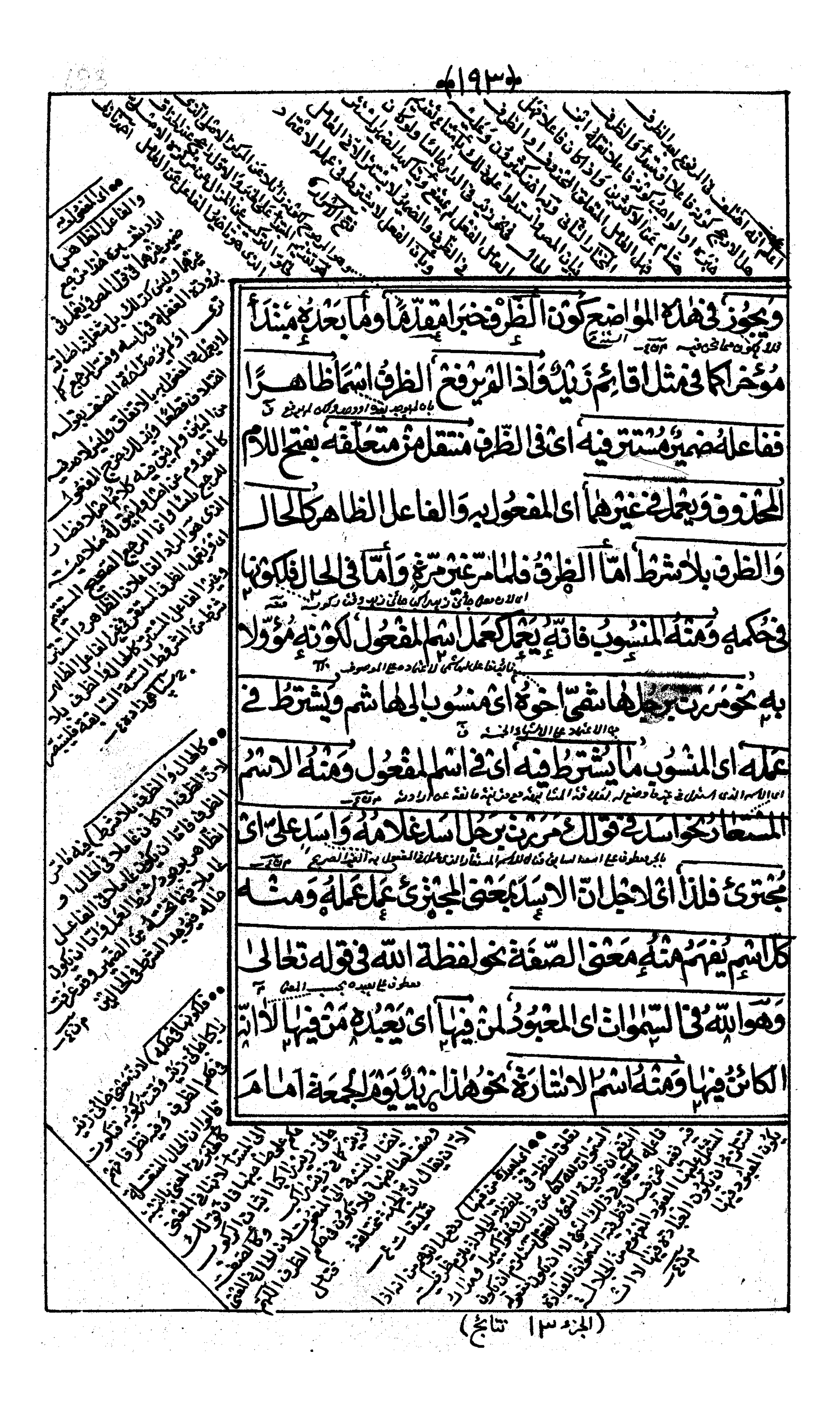


وايراد صيغة الجمع للتنبيه على تعدد الافراد من اول وهلة ما
اسم كان بمعنى الامر وقدمه لكثرته او الماضي لم يذكر المضارع
لقلة ما كان بمعناه كاف بمعنى اتضجر واوه بمعنى توجع اي صار
بمعنى وضع الامر او الماضي له لم ينقل ما وضع لمعنى الى اخر لان
دلالتها على هذا المعنى ليست بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال ولذا
خرجت عن تعريف الفعل فلو قال ما صار لكان انسب ولا يرد نحو الضارب
امس نقضا على التعريف لما عرفت انه خارج عن تعريف معنى الفعل
الذي هو المقسم ويعمل اسم الفعل او ما كان الخ عمل ذا المسماه
على حذف المضاف او التجوز بذكر المدلول وارادة الدال ولو كان معنى
قوله ما كان بمعنى الامر او الماضي ما كان بمعنى هو الامر او الماضي
لكان هذا على ظاهره لكن لا يساعده ما نقلناه عن الامتحان ولا
يتقدم معموله اي اسم الفعل عليه الا اذا كان المعمول ظرفا فانه
يتقدم على معنى الفعل مطلقا كما يجيء في بحث المفعول فيه وفي كثر

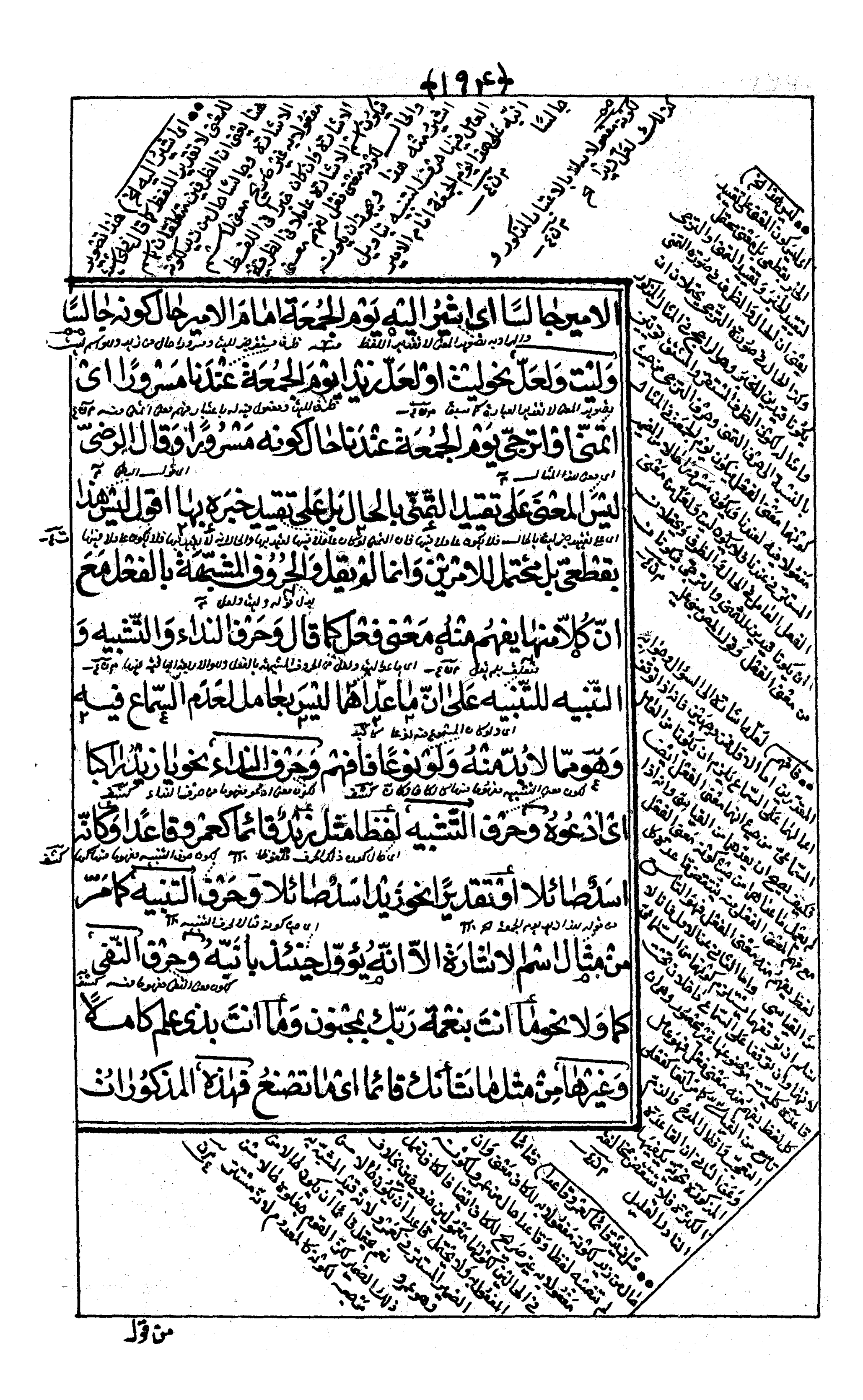
النسخ معمولها عليه والصواب هو الاول او تانيث الثاني كالاول
وارجاعهما الى اسماء الافعال كما لا يخفى على من هو سليم البال اما
الفاعل فظاهر واما المنصوب فلضعفه في العمل فان المراد به هنا
عمله باعتبار مشابهة الفعل وهو ليس بوضعي له ولو سلم فليس باولى
فلا يبلغ درجة المفعول فيه هذا هو الملائم لقوله ويجعل معمول مسماه
واما قول من قال لانه اما منقول عن المصدر او عن الظرف ومعمول كل
منهما لا يتقدم عليه لضعفه فغير ملائم له اصلا الاول فهو
ما كان بمعنى الامر نحو ها زيدا اي خذه ورويد زيدا اي امهله وهلم
زيدا اي احضره من الافعال ونحو قوله تعالى هلم شهداءكم اي احضروهم
ويجيء لازما بمعنى اقبل نحو هلم الينا واصلها ها لم بهاء التنبيه
عند البصرية وهل ام عند الكوفية ومفرد عند الحجازية ولا يتغير
في الاحوال كلها كما سبق من قوله تعالى هلم شهداءكم الا في بني تميم
فانهم يقولون هلم هلما هلموا الخ كما وقع في الحديث الشريف هلموا

الى حكمكم وهات شيئا اى اعطه وحيهل اصله حيهلا الثريد
اى ائته وحي وحده بمعنى اقبل ويعدى بعلى نحو حي على الصلاة
اى اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى ايت وقد يركب مع هلا الذي بمعنى
اسرع ويكون المركب ايضا بمعناه فيعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد
وبالباء نحو حيهلا بزيد اى بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدى بعلى
نحو حيهلا على زيد وبله زيدا اى دعه وعليك زيدا اى الزمه
بكسر الهمزة ودونك عمرا اى خذه وتراك زيدا اى اتركه وغير ذلك
مثل نحو امين بمعنى استجب ووراءك بمعنى تاخر وامامك بمعنى تقدم
واليك بمعنى تنح وغير ذلك والثاني وهو ما كان بمعنى الماضي نحو
هيهات الامر اى بعد وشتان زيد وعمرو اى افترقا وسرعان زيد
ووشكان عمرو اى قربا وغير ذلك مثل بطآن بضم الباء وفتحها
وسكون الطاء وفتح النون اشار بقوله وغير ذلك في الموضعين الى
انها غير محصورة فيما ذكروا وقال في بعض تعليقاته انها كثيرة

جد لما ذكر ولخمسها ولا عشرها تعريضا لمن عدها سماعية انه لم
يصب ومنه اى من معنى الفعل الظرف المستقر وقد مر تفسيره فى حرف
الجر وهو لضعفه فى العمل لا يعمل فى المفعول به القوى بالاتفاق
ولان عامله الذى ناب هو منابه كوجد لا يعمل فيه للزومه ولا
فى الفاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد واما المستكن فلكونه امرا
اعتباريا يعمل فيه بلا شرط على ما ذكر فى بيان شرط اسم الفاعل والمفعول
من الاشياء الخمسة ووجه الاشتراط ما مر
او الموصول ليكون نائبا عن الفعل الذى هو اصل فى العمل اذ الصلة
لا تكون الا جملة فيحصل له نوع قوة فى العمل وهذا يدل على انه هو
العامل على ما هو رأى المحققين لا الفعل المقدر كما زعم البعض والا
لما احتيج اليه كما لا يحتاج اليه فى سائر المواضع المقدر هو فيها نحو
زيد فى الدار ابوه ومررت برجل فى كمه كتاب وجاءنى زيد وعلى كتفه
سيف واى الدار احد وما فى الدار احد وجاءنى الذى فى الدار ابوه



ويجوز في هذه المواضع كون الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ
مؤخرا كما في مثل اقائم زيد واذا لم يرفع الظرف اسما ظاهرا
ففاعله ضمير مستتر فيه اى في الظرف منتقل من متعلقه بفتح اللام
المحذوف ويعمل في غيرهما اى المفعول به والفاعل الظاهر كالحال
والظرف بلا شرط اما الظرف فلما مر غير مرة واما في الحال فلكونها
في حكمه ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول لكونه مؤولا
به نحو مررت برجل هاشمي اخوه اى منسوب الى هاشم ويشترط في
عمله اى المنسوب ما يشترط فيه اى في اسم المفعول ومنه الاسم
المستعار نحو اسد في قولك مررت برجل اسد غلامه واسد على اى
مجترئ فلذا اى لاجل ان الاسد بمعنى المجترئ عمل عمله ومثله
كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظة الله في قوله تعالى
وهو الله في السموات اى المعبود لمن فيها اى يعبده من فيها لا انه
الكائن فيها ومنه اسم الاشارة نحو هذا زيد يوم الجمعة امام



(١٩٤)

الامير جالسا اي اشير اليه يوم الجمعة امام الامير حال كونه جالسا
وليت ولعل نحو ليت او لعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اي
اتمنى او اترجى يوم الجمعة عندنا حال كونه مسرورا وقال الرضي
ليس المعنى على تقييد التمني بالحال بل على تقييد خبره بها اقول ليس هذا
بقطعي بل يحتمل الامرين واما لو تقيد الحروف المشبهة بالفعل مع
ان كلا منها يفهم منه معنى فعل كما قال وحرف النداء والتنبيه و
التنبيه للتنبيه على ان ما عداها ليس بعامل لعدم السماع فيه
وهو مما لا بد منه ولو نوعا فافهم وحرف النداء نحو يا زيد راكبا
اي ادعوه وحرف التنبيه لفظا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا وكانه
اسد صائلا او تقديرا نحو زيد اسد صائلا وحرف التنبيه كما مر
من مثال اسم الاشارة الا انه يؤول حينئذ بانتبه وحرف النفي
كما ولا نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون وما انت بذي علم كاملا
وغيرها من مثل ما شأنك قائما اي ما تصنع فهذه المذكورات

من قول



من قوله ومثله كل اسم الى قوله وغيرها تعمل في غير الفاعل والمفعول

به من معمولات الفعل كالحال والظرف والمفعول معه كما شانك

وزيدا وعند البعض لا تعمل في المفعول المطلق ايضا ذكره الفاضل

العصام والكل داخل في ضابط كلي فلا وجه لاسقاطه في بيان

القياسي كما اسقطوا **والعامل المعنوي** ما لا يكون للسان

فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان خلافا للاخفش فانه

يجعله ثلاثة ثالثها عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان وهو

كونها صفة أو تاكيدا أو عطف بيان لمرفوع أو منصوب أو مجرور ودليله

اختلاف الحركتين اعرابا وبناء في مثل يا زيد العاقل فانه لو اتحد العامل

لما اختلف الحركتان وجوابه ان الضم باعتبار العارض فلا اختلاف

باعتبار الاصل قاله بعض الكمل وقال المصنف والاشبه ان هذا الرفع

مثل الجر الجواري ورفع للملائكة اسجدوا على قراءة ابي جعفر للمشاكلة

والاتباع ليس باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز هذا كلامه

وقال سيبويه الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما

في المعنى فيكون عاملا فيهما قال له ايضا بعض الكمل الاول رافع المبتدأ

والخبر اي مما يحمل فيهما عمل الرفع لانه لدخول الاسناد في مفهومه

كما سيجيء يقتضي المسند اليه والمسند اللذين يشبهان الفاعل فالاول

في كونه مسندا اليه والثاني في كونه جزءا ثانيا وقد مر انه مبني الحمل

على الاقتضاء وهو التجريد للاسم عن العوامل اللفظية بان لا يكون

له عامل لفظي اصلا على ما هو المفهوم بحسب العرف كما يقال جرد زيد

عن ثيابه فانه يفهم منه عرفا انه لا ثوب له اصلا ولو قال عن العامل

اللفظي لكان اظهر واخصر ثم ان هذا مبني على تجريد التجريد عن

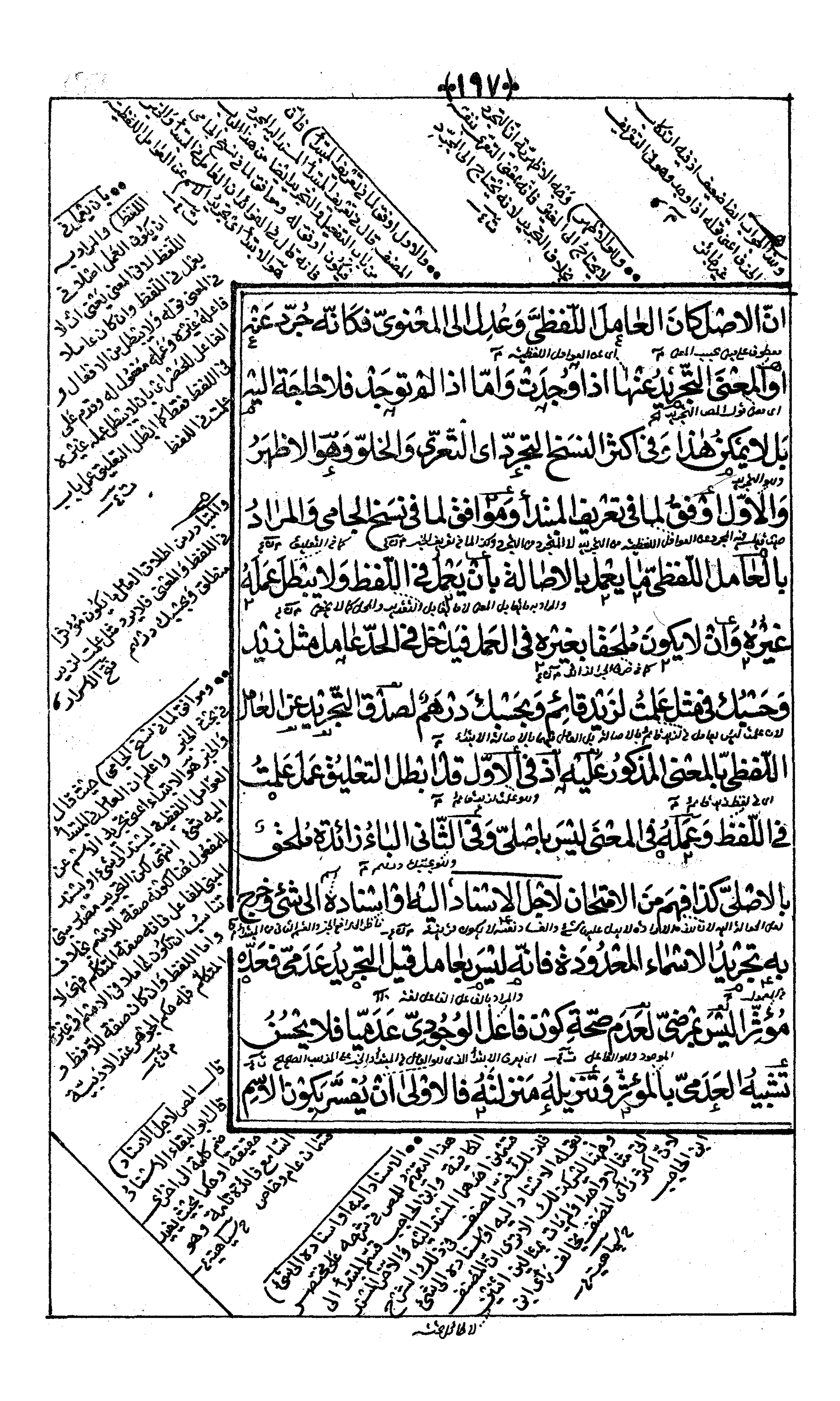
مقتضاه الذي هو سبق الوجود فلا يلزم خروج عامل مبتدأ وخبر

لم يسبق عليهما عامل لفظي ويمكن ان يقال ان هذا مبني على تنزيل

القوة القريبة منزلة الفعل والامكان منزلة الوجود كما يقال

ضيق فلان فم البئر اذا حفره ضيق الفم ابتداء او على التنبيه على

ان الاصل



ان الاصل كان العامل اللفظي وعدل الى المعنوي فكانه جزء عنه

او المعنى التجريد عنها اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه

بل لا يمكن هذا في اكثر النسخ التجرد اي التعري والخلو وهو الاظهر

والاول أوفق لما في تعريف المسند أو موافق لما في نسخ الجامي والمراد

بالعامل اللفظي ما يعمل بالاصالة بأن يعمل في اللفظ ولا يبطل عمله

غيره وان لا يكون ملحقا بغيره في العمل فيدخل في الحد عامل مثل زيد

وحسبك في مثل علمت لزيد قائم وبحسبك درهم لصدق التجريد عن العامل

اللفظي بالمعنى المذكور عليه اذ في الاول قد ابطل التعليق عمل علمت

في اللفظ وعمله في المعنى ليس باصلي وفي الثاني الباء زائدة ملحق

بالاصلي كذا فهم من الامتحان لاجل الاسناد اليه واسناده الى شئ خرج

به تجريد الاسماء المعدودة فانه ليس بعامل قبل التجريد عدمي فعدم

مؤثر ليس بشئ لعدم صحة كون فاعل الوجودي عدميا فلا يحسن

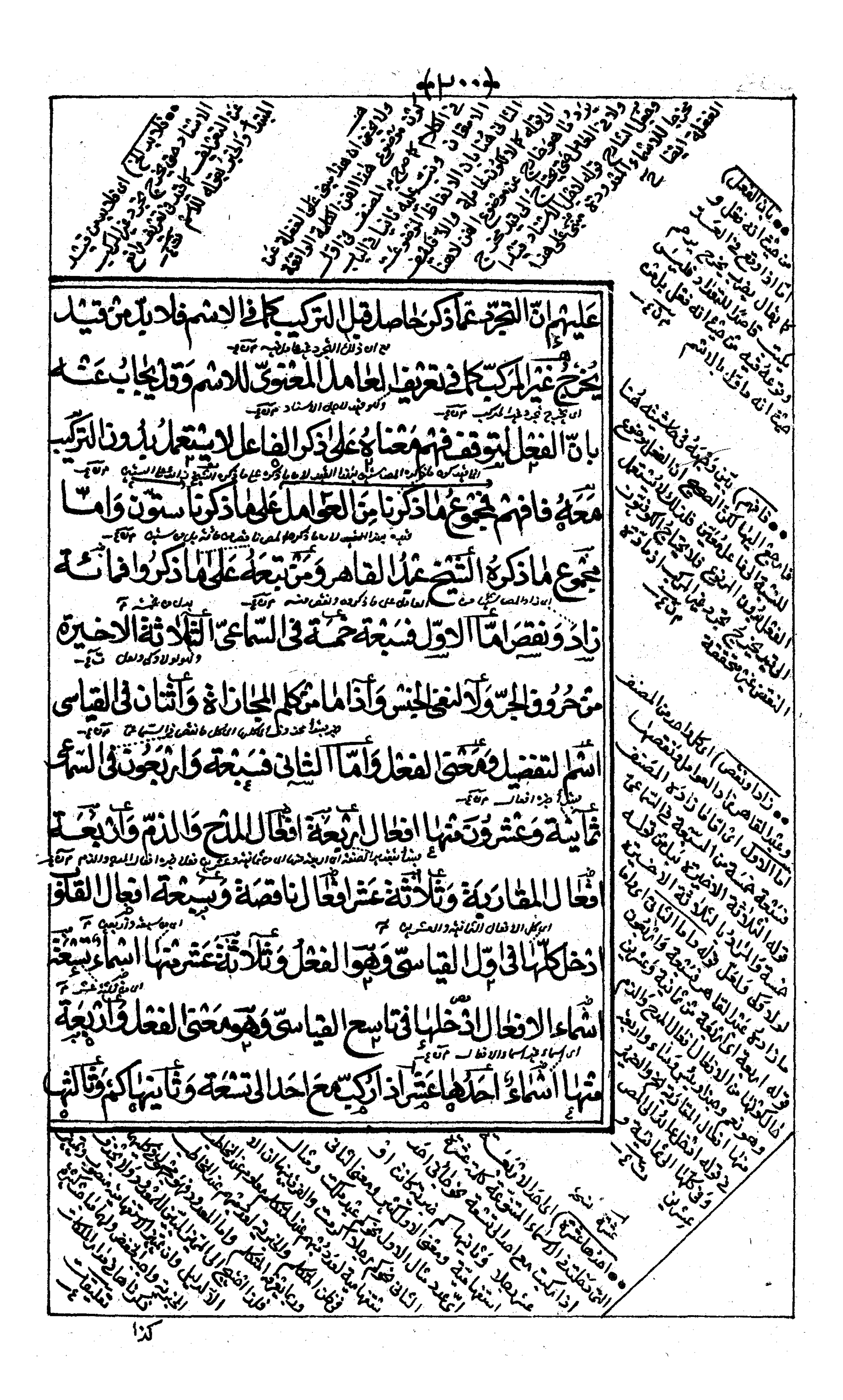
تشبيه العدمي بالمؤثر وتنزيله منزلته فالاولى ان يفسر بكون الاسم



في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا واجيب بان العوامل علامات
لتاثير المتكلم لا موثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة ويرد
على المجعله اولى ايضا انه اعتباري فعدم موثرا ليس بمرضي لعدم
صحة كون فاعل الوجودي الخارجي اعتباريا فلا يحسن تشبيهه بالمؤ
فافهم نحو زيد قائم والثاني رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بنفسه
لا بالناصب والجازم موقع الاسم كوقوعه خبرا نحو زيد يضرب او
صفة او حالا نحو جاءني رجل وزيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب
لان الاصل في هذه المواضع وقوع المفرد لما سيجيء فان قيل ان ذلك
الوقوع يوجد في الماضي ايضا فلم لا يرفعه قلت لانه مبني الاصل
فلا يكون معمولا الا في الموضعين كما سيجيء وذلك الوقوع اي وقوع
المضارع بنفسه موقع الاسم انما يكون اذا تجرد عن النواصب والجوازم
بان لا يكون فيه ناصب ولا جازم اصلا فانه اذا لم يتجرد عنها يمتنع
ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل وجازمه على الاسم

وانما

وانما ارتفع هو بذلك الوقوع لانه حينئذ يكون كالاسم فاعطي له
اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد
عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة
نحو الذي يضرب وفي مثل سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد
يخرج وفي نحو يحل الزيدان وأجيب عن الاول والاخير بانه فيهما
واقع موقعه لانه يقال الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ
مقدم عليه وكذا احلال الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم
فاذا كان الاعراب الذي مع تقديره اسما غير الاعراب الذي مع تقديره
فعلا وعن الثاني بان الواقع موقع الاسم هو سيقوم مع السين
لا يقوم وحده وصار السين كالجزء وجعل سوف في حكم السين لكونه
بمعناه وعن الثالث بان الاصل فيه الاسم وعدل عنه لما مر واما عند
اكثر الكوفيين فالعامل هو ذلك التجرد ولا يرد عليهم ما يرد على
البصريين حتى يحتاج الى تلك التكلفات في التفصي عنه لكن يرد



عليه ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب كما في الاسم فلا بد من قيد
يخرج غير المركب كما في تعريف العامل المعنوي للاسم وقد يجاب عنه
بان الفعل يتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب
معه فافهم مجموع ما ذكرنا من العوامل على ما ذكرنا ستون واما
مجموع ما ذكره الشيخ عبد القاهر ومن تبعه على ما ذكروا فمائة
زاد ونقص اما الاول فسبعة خمسة في السماعي الثلاثة الاخيرة
من حروف الجر ولا لنفي الجنس واذا ما من كلم المجازاة واثنان في القياسي
اسم التفضيل ومعنى الفعل واما الثاني فسبعة واربعون في السماعي
ثمانية وعشرون منها افعال الاربعة افعال المدح والذم واربعة
افعال المقاربة وثلاثة عشر افعال ناقصة وسبعة افعال القلوب
دخل كلها في اول القياسي وهو الفعل وثلاثة عشر منها اسماء بسبعة
اسماء الافعال ادخلها في تاسع القياسي وهو معنى الفعل واربعة
منها اسماء احدها عشر اذا ركب مع احد الى تسعة وثانيها كم وثالثها



كذا ورابعها كاين اذ خلها في الاسم لتامّ وهو ثامن القياسيّ و

ستة منها حروف وخمسة حروف النداء اذ خلها في تاسع القياسيّ

وواحد الواو بمعنى مع اسقطها لكونها غير عاملة على الصحيح فافهم

الباب الثاني

الذي هو جزء من الرسالة لفظا او معنى كائن في بيان احوال

المعمول او في بيان تحصيل اذكاتها اعلم اوّلا اي قبل الشروع

في المقصود ان الالفاظ الموضوعة لمعنى اذا لم تقع في التركيب

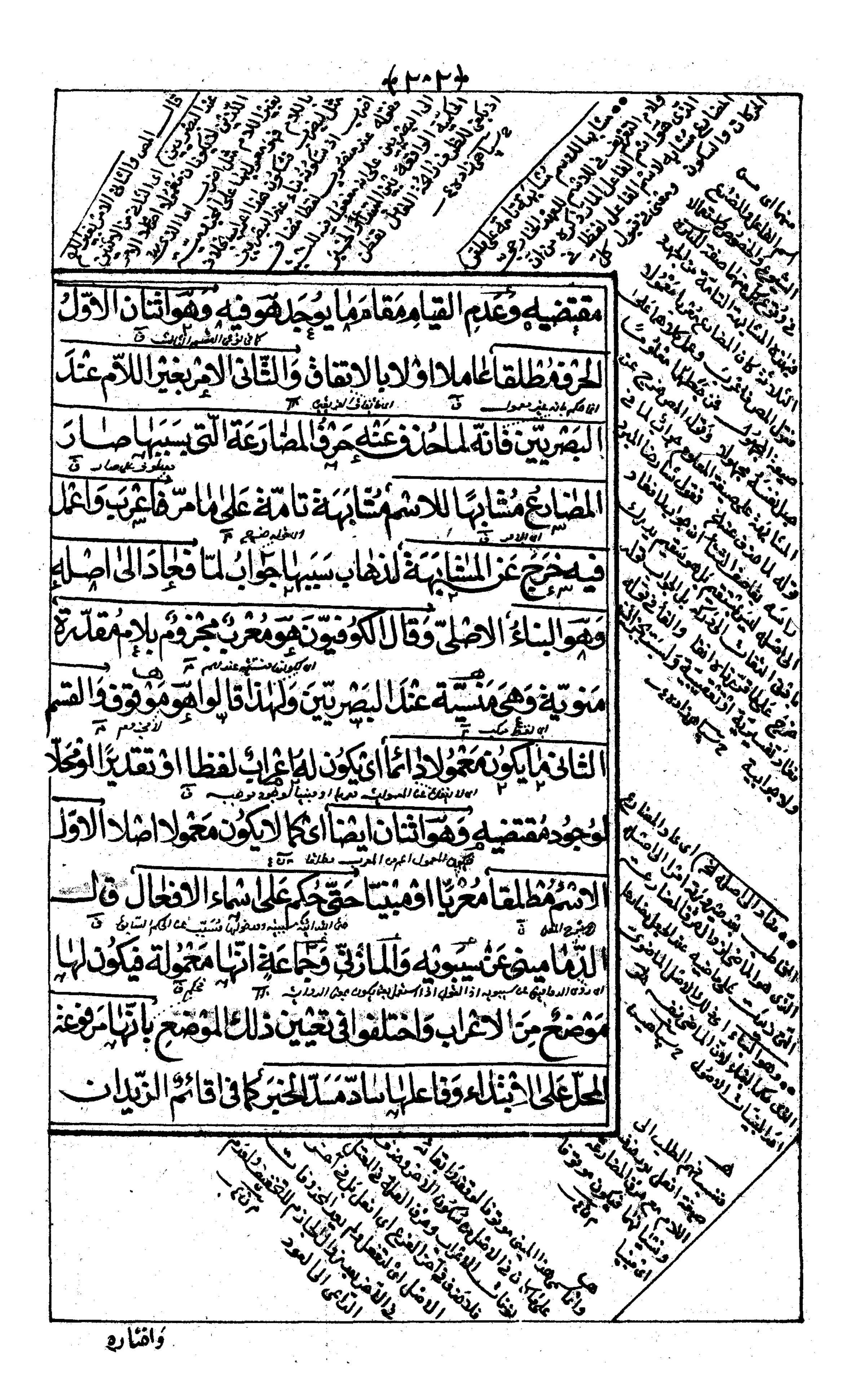
كالالفاظ المعدودة من الاسماء والحروف مثل زيد غلام ذا هل

بل قد واما الافعال فلا توجد بلا تركيب كما مرّ لم تكن معمولة لعدم

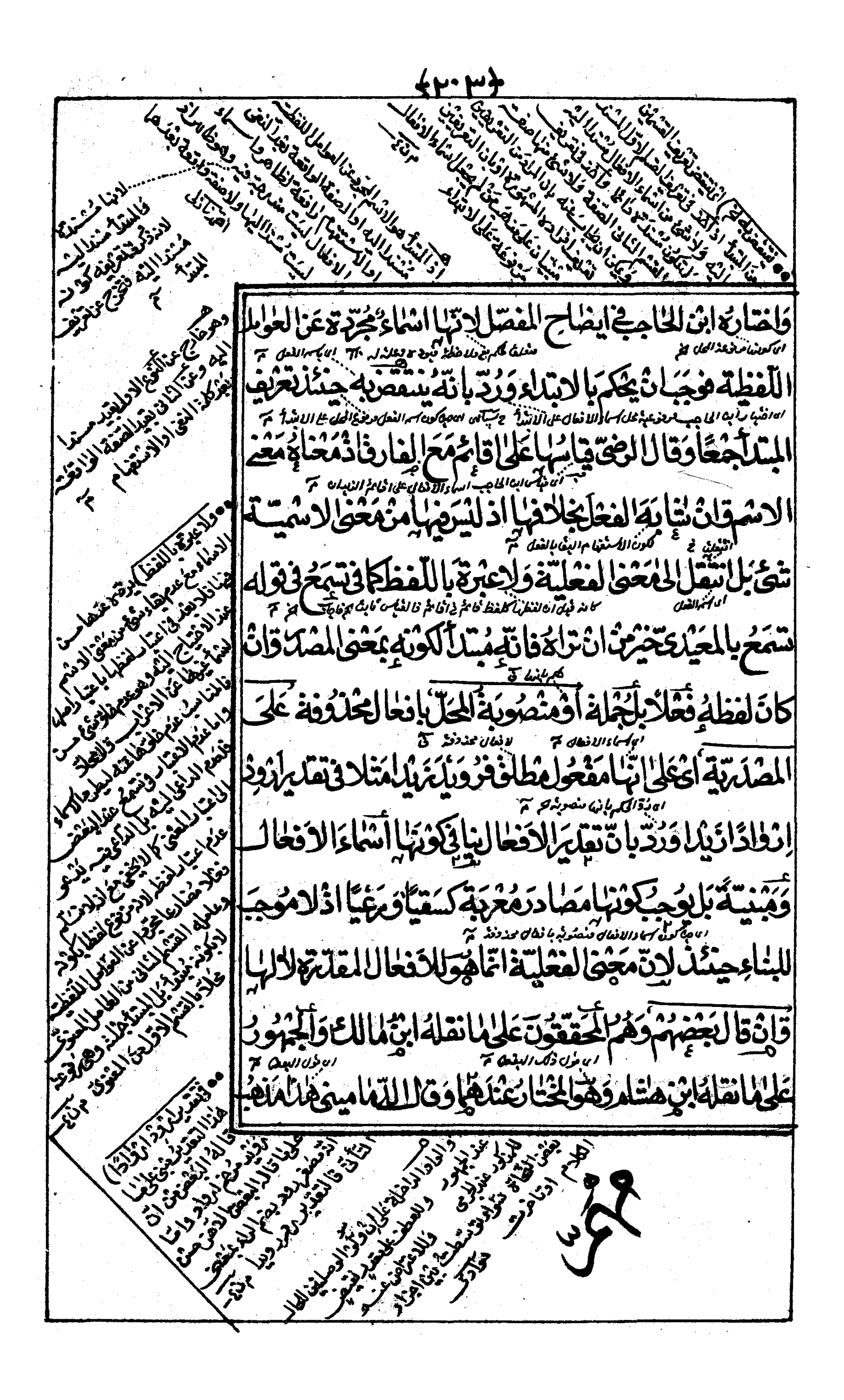
العامل كما لا تكون عاملة لعدم المعمول وان وقعت فيه فهي على

ثلاثة اقسام القسم الاول ما لا يكون معمولا اصلا لا بالاصالة

ولا بالقيام اي لا يكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا لعدم


مقتضيه وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه وهو اثنان الاول
الحروف مطلقا عاملا او لا بالاتفاق والثاني الامر بغير اللام عند
البصريين فانه لما حذف عنه حرف المضارعة التي بسببها صار
المضارع مشابها للاسم مشابهة تامة على ما مر فاعرب واعمل
فيه خرج عن المشابهة لذهاب سببها جواب لما فعاد الى اصله
وهو البناء الاصلي وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة
منوية وهي منسية عند البصريين ولهذا قالوا هو موقوف والقسم
الثاني ما يكون معمولا دائما اي يكون له اعراب لفظا او تقديرا او محلا
لوجود مقتضيه وهو اثنان ايضا اي كما لا يكون معمولا اصلا الاول
الاسم مطلقا معربا او مبنيا حتى حكم على اسماء الافعال قال
الدماميني عن سيبويه والمازني وجماعة انها معمولة فيكون لها
موضع من الاعراب واختلفوا في تعيين ذلك الموضع بانها مرفوعة
المحل على الابتداء وفاعلها ساد مسد الخبر كما في اقائم الزيدان

واشارة



واختاره ابن الحاجب في ايضاح المفصل لانها اسماء مجردة عن العوامل
اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء ورد بانه ينتقض به حينئذ تعريف
المبتدأ جمعا وقال الرضي قياسها على اقائم مع الفارق اذ معناه معنى
الاسم وان شابه الفعل بخلافها اذ ليس فيها من معنى الاسمية
شئ بل انتقل الى معنى الفعلية ولا عبرة باللفظ كما في تسمع في قوله
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه مبتدأ لكونه بمعنى المصدر وان
كان لفظه فعلا بل جملة أو منصوبة المحل بافعال المحذوفة على
المصدرية اي على انها مفعول مطلق فرويد زيدا مثلا في تقدير ارود
ارودا زيدا ورد بان تقدير الافعال ينافي كونها اسماء الافعال
ومبنية بل يوجب كونها مصادر معربة كسقيا ورعيا اذ لا موجب
للبناء حينئذ لان معنى الفعلية انما هو للافعال المقدرة لا لها
وان قال بعضهم وهم المحققون على ما نقله ابن مالك والجمهور
على ما نقله ابن هشام وهو المختار عندهما وقال الدماميني هذا مذهب



الاخفش لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل على ما هو المختار

عنده كما سبق ونائبة منابه بحيث لا يقدر اصلا ولذا بنيت كالفعل

وعلى ضمير الفصل وهو ما يقع بين المبتدأ والخبر اذا كان معرفة او

افعل من ولو دخل عليهما عامل سمي به لفصله بين كونه ما بعده

نعتا وخبرا في بعض المواضع نحو كان زيد هو القائم بالحرفية لدلالته

على غير مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون معمولا اصلا فضلا عن

كونه دائما وتسميته بالضمير لكونه على صورته خلافا لبعضهم

وهو بعض البصرية فانه يقول انه اسم لا محل له من الاعراب

قال في الامتحان هذا بعيد لعدم نظيره في الاسم ولما كان السابق

اسما واللاحق حرفا صورة نبه على المغايرة بتغيير الاسلوب فقال

واما اللام الداخلة على الصفات من اسمي الفاعل والمفعول الجمع

بالنظر الى الانواع او الافراد فقال بعضهم وهو المازني انها حرف

لا اسم موصول كغيرها اي كغير الداخلة عليها فيكون مما لا يكون معمولا

اصلا

اصلا بل المعمول حينئذ مدخولها وقال اكثرهم وهو غيره هي اسم

موصول لا حرف بمعنى الذي في المذكر والتي في المؤنث فتكون مما يكون

معمولا دائما فلا بد لها من اعراب مع انه ليس فيها بل في مدخولها

فبين وجهه بقوله اعطي اعرابها اي اللام لما بعدها لما انتقل اي

لانتقالها بعدها من الفعلية الى الاسمية لكن اضطرهم دخولها على

الفعل لكونها في صورة الحرف فاصل جائي الضارب زيدا جائي الذي

ضرب زيدا فالاول اي الذي معمول لكونه فاعل جائي والثاني اي

ضرب غير معمول لكونه ماضيا واما اذا كان اصله جائي الذي

يضرب زيد فلا شك انه معمول مرفوع وانما اختار الاول لكونه

اظهر في التمثيل فلما غير هذا الكلام بان غير الذي الى اللام وضرب

الضارب وقيل جائي الضارب صار الاول اي الذي في صورة الحرف

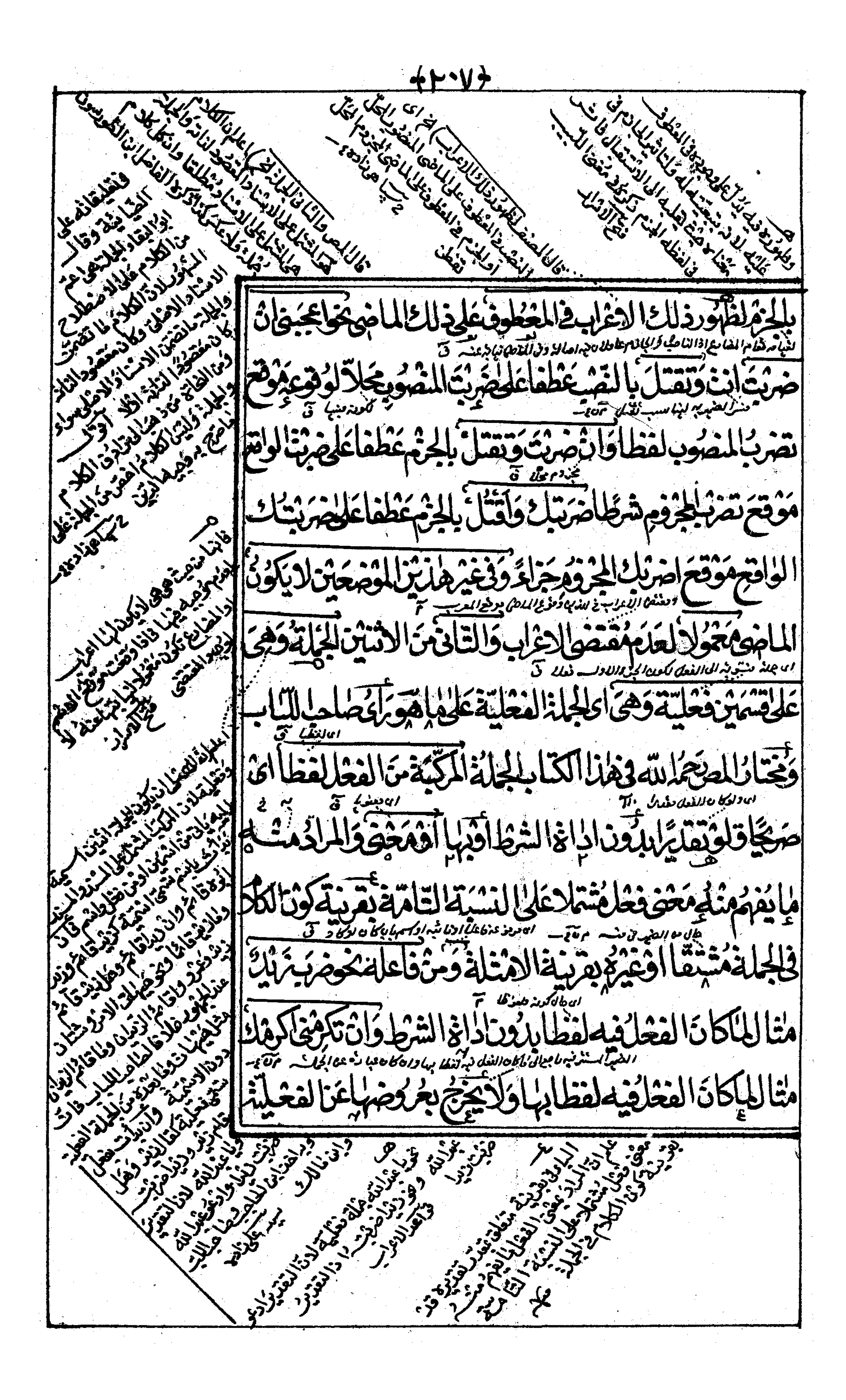
اي حرف التعريف وهو اللام وان كان في المعنى والحقيقة اسما والثاني

اي ضرب في صورة الاسم اي اسم الفاعل وان كان في الحقيقة والمعنى



فخلا فا ينعكس الحكم بان انتقل الاعراب المحلى من الاول الى الثانى
وصار لفظيا لعدم المانع فيه كما فى الاول ترجيحا لجانب اللفظ على جانب
المعنى فى الاعراب الذى هو حكم لفظى فالاعراب فى الحقيقة للاول الذى
هو المعمول وان ظهر فى الثانى الذى هو ليس بمعمول ولا منافاة بين هذا
وبين ما نقلناه انفا عن الرضى فافهم ولا تكن من الغافلين والثانى
من الاثنين الفعل المضارع اتصل به نون جمع المؤنث او نون التاكيد
ام لا لانه بعد الوقوع فى التركيب لا يخلو عن الجازم او الناصب او الوقوع
موقع الاسم والقسم الثالث من الاقسام الثلثة ما كان الاصل فيه
ان لا يكون معمولا لكن قد يقع موقع القسم الثانى وهو ما يكون معمولا
دائما فيكون معمولا وهو اى القسم الثالث اثنان ايضا اى كالقسم
الثانى الاول الماضى فانه اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله
بالنصب واذا وقع بعد الجازم شرطا او جزاء بدون الفاء بقرينة المثال
اذ به لا يعتبر الجزم فى محل الماضى بل فى محل الجملة كما يجيئ يحكم على محله

بالجزم



بالجزم لظهور ذلك الاعراب في المعطوف على ذلك الماضي نحو اعجبني ان

ضربت ابني وتقتل بالنصب عطفا على ضربت المنصوب محلا لوقوعه موقع

تضرب المنصوب لفظا وان ضربت وتقتل بالجزم عطفا على ضربت الواقع

موقع تضرب المجزوم شرطا ضربتك واقتل بالجزم عطفا على ضربتك

الواقع موقع اضربك المجزوم جزاء وفي غير هذين الموضعين لا يكون

الماضي معمولا لعدم مقتضى الاعراب والثاني من الاثنين الجملة وهي

على قسمين فعلية وهي اي الجملة الفعلية على ما هو راي صاحب اللباب

ومختار المص رحمه الله في هذا الكتاب الجملة المركبة من الفعل لفظا اي

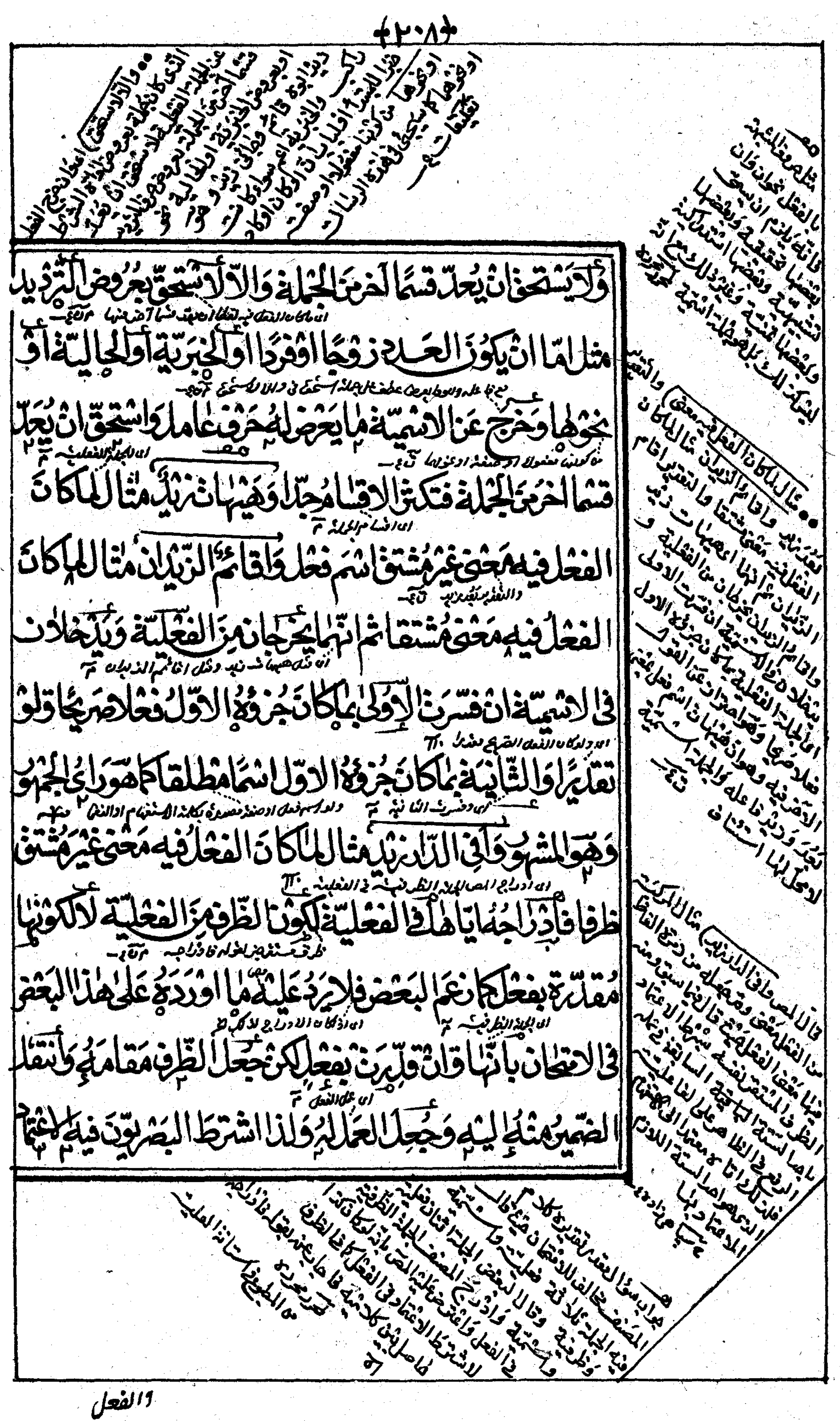
صريحا او تقديرا بدون اداة الشرط او بها او معنى والمراد منه

ما يفهم منه معنى فعل مشتملا على النسبة التامة بقرينة كون الكلام

في الجملة مشتقا او غيره بقرينة الامثلة ومن فاعله نحو ضرب زيد

مثال لما كان الفعل فيه لفظا بدون اداة الشرط وان تكرمني اكرمك

مثال لما كان الفعل فيه لفظا بها ولا يخرج بعروضها عن الفعلية



وَلَا يستحق ان يعد قسمًا آخر من الجملة والا لاستحق بعروض الترديد

مثل اما ان يكون العدد زوجًا او فردًا او الخبرية او الحالية او

نحوها وخرج عن الاسمية ما يعرض له حرف عامل واستحق ان يعد

قسمًا آخر من الجملة فتكثر الاقسام جدًا وفي هيهات زيد مثال لما كان

الفعل فيه معنى غير مشتق اسم فعل واقائم الزيدان مثال لما كان

الفعل فيه معنى مشتقا ثم انهما يخرجان من الفعلية ويدخلان

في الاسمية ان فسرت الاولى بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا ولو

تقديرا او الثانية بما كان جزؤه الاول اسما مطلقا كما هو رأي الجمهور

وهو المشهور وفي الدار زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق

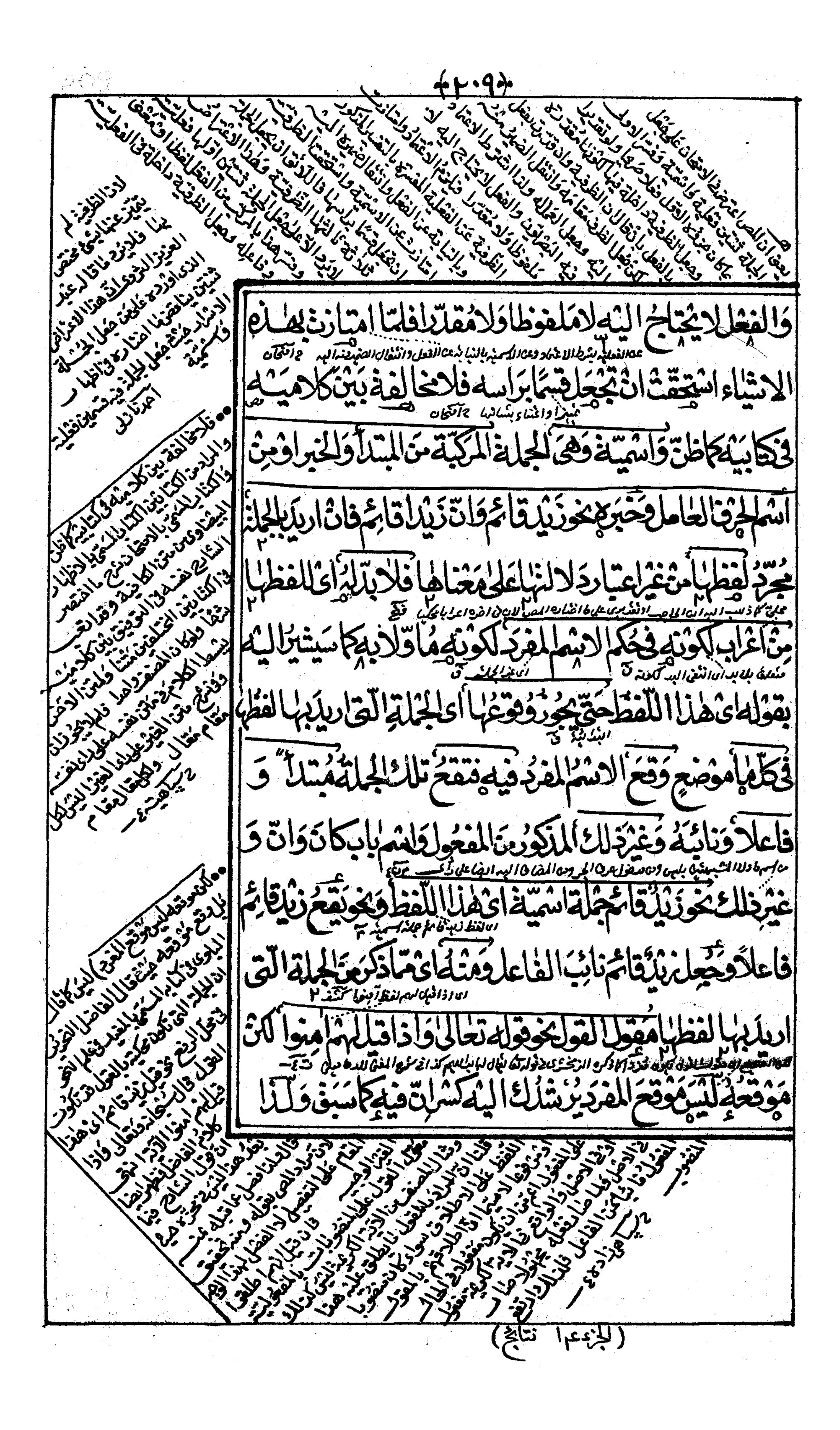
ظرفا فادراجها اياه في الفعلية لكون الظرف من الفعلية لا لكونها

مقدرة بفعل كما زعم البعض فلا يرد عليه ما اورده على هذا البعض

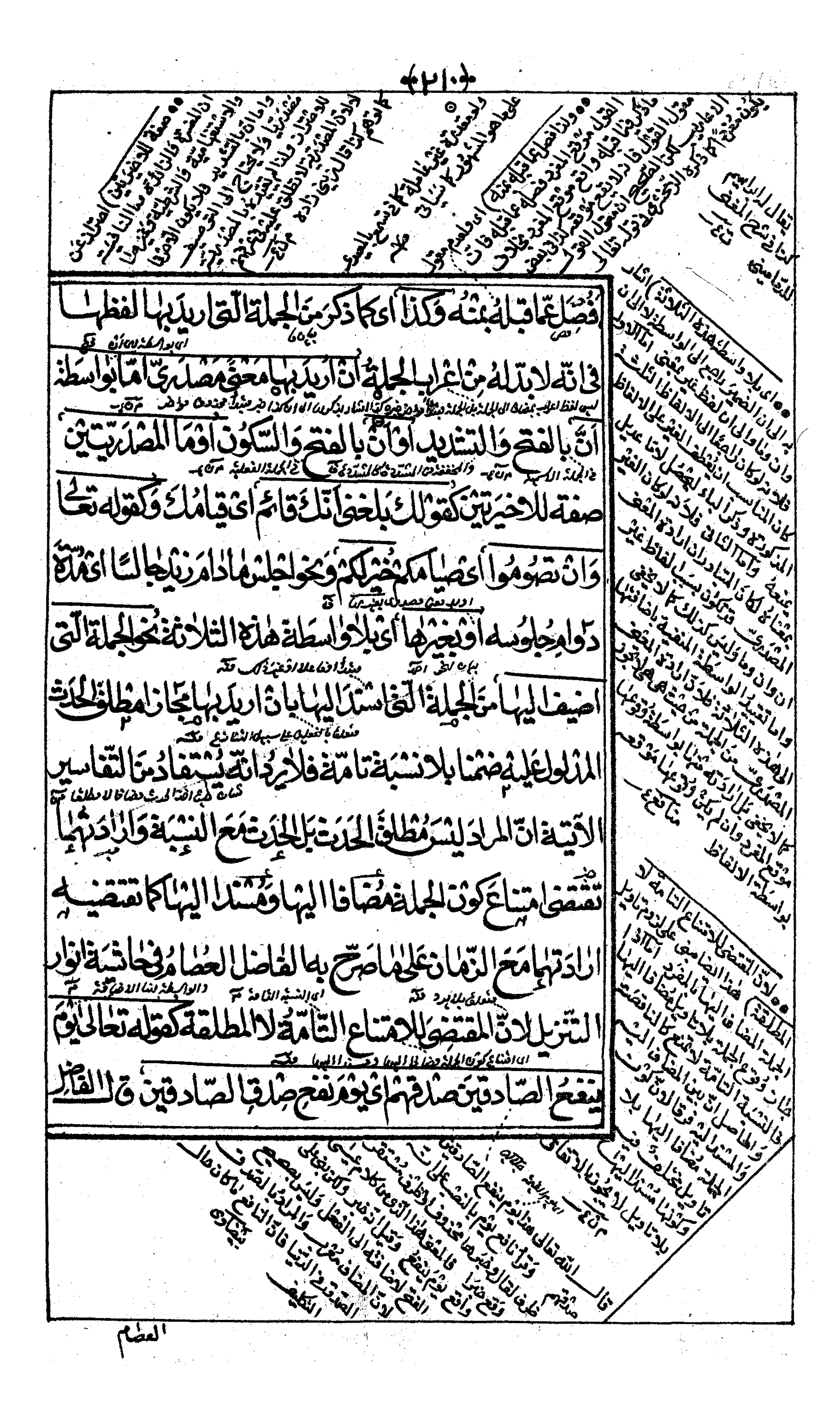
في الامتحان بانها وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل

الضمير منه اليه وجعل العمل له ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد

الفعل



والفعل لا يحتاج اليه لا ملفوظا ولا مقدرا فلما امتازت بهذه
الاشياء استحقت ان تجعل قسما براسه فلا مخالفة بين كلاميه
في كتابيه كما ظن واسمية وهي الجملة المركبة من المبتدأ والخبر او من
اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وان زيدا قائم فان اريد بالجملة
مجرد لفظها من غير اعتبار دلالتها على معناها فلا بد له اي للفظها
من اعراب لكونه في حكم الاسم المفرد لكونه مؤولا به كما سيشير اليه
بقوله اي هذا اللفظ حتى يجوز وقوعها اي الجملة التي اريد بها لفظها
في كل موضع وقع الاسم المفرد فيه فتقع تلك الجملة مبتدأ و
فاعلا ونائبه وغير ذلك المذكور من المفعول واسم باب كان وان و
غير ذلك نحو زيد قائم جملة اسمية اي هذا اللفظ ونحو يقع زيد قائم
فاعلا وجعل زيد قائم نائب الفاعل ومثله اي مما ذكر من الجملة التي
اريد بها لفظها مقول القول نحو قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا لكن
موقعه ليس موقع المفرد يرشدك اليه كسرة ان فيه كما سبق ولذا



فصل عما قبله بينه وكذا اي كما ذكر من الجملة التي اريد بها لفظها
في انه لا بد له من اعراب الجملة ان اريد بها معنى مصدري اما بواسطة
انّ بالفتح والتشديد او انْ بالفتح والسكون او ما المصدريتين
صفة للاخيرتين كقولك بلغني انك قائم اي قيامك وكقوله تعالى
وان تصوموا اي صيامكم خير لكم ونحو اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة
دوام جلوسه او بغيرها اي بلا واسطة هذه الثلاثة نحو الجملة التي
اضيف اليها من الجملة التي اسند اليها بان اريد بها مجازا مطلق الحدث
المدلول عليه ضمنا بلا نسبة تامة في فلا يرد انه يستفاد من التفاسير
الآتية ان المراد ليس مطلق الحدث بل الحدث مع النسبة وارادتها
تقتضي امتناع كون الجملة مضافا اليها ومسندا اليها كما تقتضيه
ارادتها مع الزمان على ما صرح به الفاضل العصام في حاشية انوار
التنزيل لان المقتضي للامتناع التامة لا المطلقة كقوله تعالى يوم
ينفع الصادقين صدقهم اي يوم نفع صدق الصادقين قال الفاضل

العصام

العصام اختلفوا فى ان المضاف اليه فى مثله الفعل او الجملة مع الاتفاق

على انه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا وقعت مضافا اليه والمص

رحمه الله صحح الثانى فى الامتحان والظاهر ان الجملة بلا تاويل كما اشار

اليه فيه فى تعريف المضاف اليه وبينه فيما علقه عليه فيخالف ما ذكره

هنا ويحتمل ان الجملة بتاويل الاسم فلا يخالفه وفى كلامه فى موضع

آخر اشارة اليه ايضا كما لا يخفى على من تتبع كلامه ونحو قوله تعالى

ان الذين كفروا سواء اسم بمعنى الاستواء نعت به كما نعت بالمصادر

مبالغة كما فى قوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم عليهم

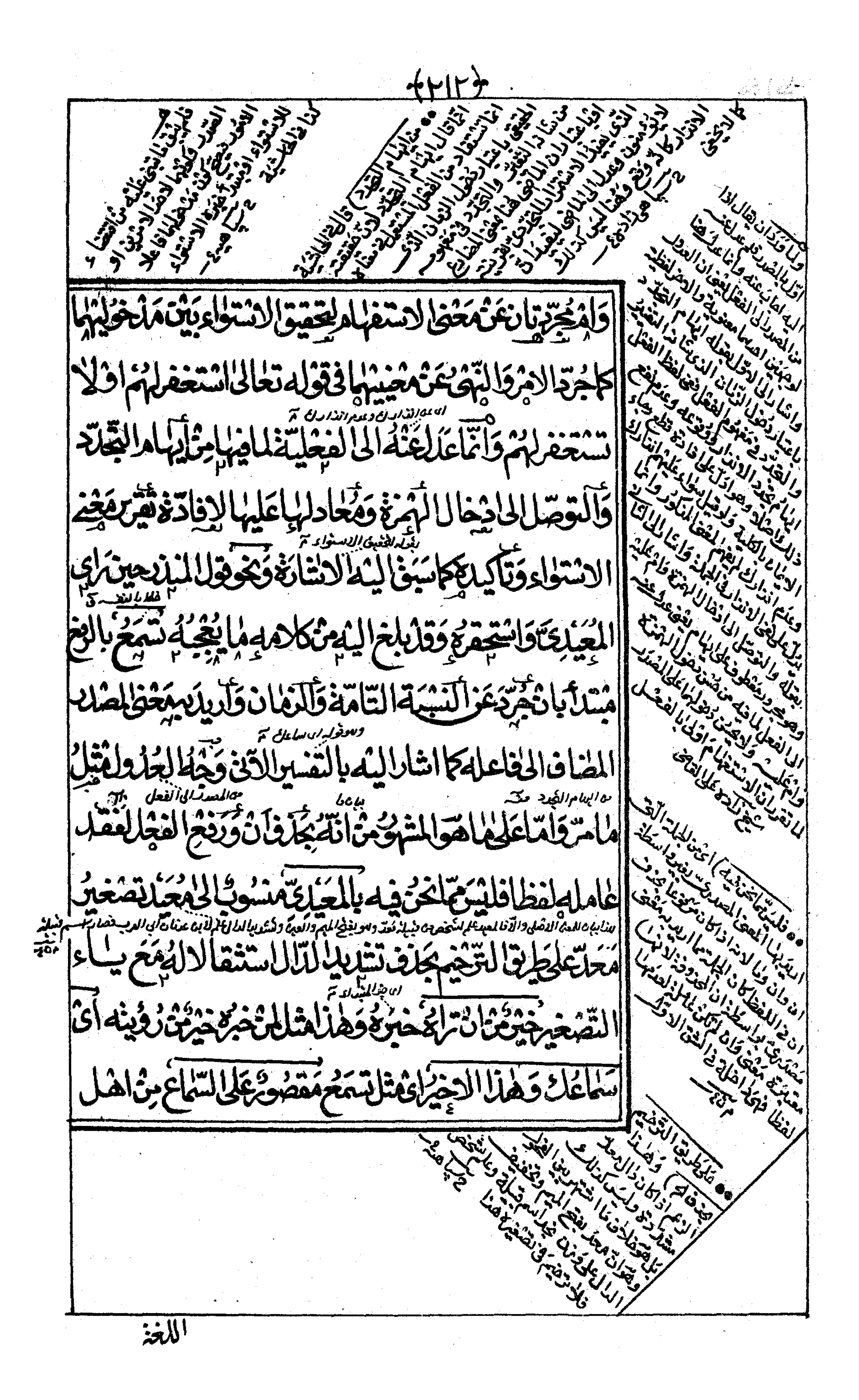
متعلق به اى عندهم وهو مرفوع على انه خبر ان وقوله ءانذرتهم ام

لم تنذرهم مرفوع المحل اما على انه فاعله او انه مبتدأ وذلك خبره

قدم عليه اعتناء بشانه فالجملة خبر ان اى ان الذين كفروا مستو

او سيان عندهم فى عدم الجدوى انذارك وعدم انذارك وفيه اشارة

الى ان المراد بالجملة هنا المصدر المضاف الى الفاعل والى ان الهمزة



وام مجردتان عن معنى الاستفهام لتحقيق الاستواء بين مدخوليهما
كما جرد الامر والنهي عن معنييهما في قوله تعالى استغفر لهم او لا
تستغفر لهم وانما عدل عنه الى الفعلية لما فيها من ايهام التجدد
والتوصل الى ادخال الهمزة ومعادلها عليها لافادة تقرير معنى
الاستواء وتأكيده كما سبق اليه الاشارة ونحو قول المنذر بن ماء اي
المعيدي واستحقره وقد بلغ اليه من كلامه ما يعجبه تسمع بالرفع
مبتدأ بانه جرد عن النسبة التامة والزمان واريد به معنى المصدر
المضاف الى فاعله كما اشار اليه بالتفسير الآتي وجعله بدلا وقيل
مامر واما على ما هو المشهور من انه بحذف ان ورفع الفعل لفقد
عامله لفظا فليس مما نحن فيه بالمعيدي منسوب الى معد تصغير
معد على طريق الترخيم بحذف تشديد الدال استثقالا له مع ياء
التصغير خير من ان تراه خبره وهذا المثل لمن خبره خير من رؤيته اي
سماعك وهذا الاخير اي مثل تسمع مقصور على السماع من اهل

اللغة



اللغة ولا يقاس عليه بخلاف غيره مما سبق والواقع في غير هذين

الموضعين اللذين أريد بالجملة في أحدهما لفظها وفي الآخر معنى

مصدري وذلك الغير هو الموضع الذي أريد بها فيه معناها

المطابقي لا يكون له أي الواقع في ذلك الغير إعراب إلا أن تقع أي

الجملة خبر المبتدأ نحو زيد أبوه قائم مثال الجملة الاسمية أو خبرا

لباب إن نحو إن زيدا قام أبوه مثال الجملة الفعلية فتكون الجملة

الواقعة خبرا لهما مرفوعة المحل أو تقع خبرا لباب كان نحو كان

زيد أبوه عالما أو خبرا لباب كاد نحو كاد زيد يخرج أو تقع مفعولا

ثانيا لباب علم نحو علم زيد عمرا أبوه قائم أو مفعولا ثالثا لباب أعلم

نحو أعلم زيد عمرا بكرا أبوه قائم أو تقع الجملة معلقا عنها نائب الفاعل

نحو علمت أقائم زيد فإن أقائم زيد جملة فعلية إن جعل قائم رافعا

لزيد كما عرفت وإلا فاسمية أو تقع حالا نحو جاءني زيد وهو راكب

فتكون الجملة الواقعة في هذه المواضع من خبر كان إلى الحال منصوبة



المحل او تقع الجملة جوابا لشرط جازم بعد الفاء الذي يجيء للربط
فيما لا تأثير لاداة الشرط فيه ولو من وجه ويجيء تفصيل ما تؤثر
فيه الاداة وما لا تؤثر فيه وما يمتنع فيه الفاء او يجب او يجوز
فيه الوجهان او بعد اذا التي للمفاجأة وتنوب مع الجملة الاسمية
مناب الفاء في الربط لان معناها ينبئ عن حدوث امر بعد امر فيها
معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون نحو ان تكرمني فانت مكرم فتكون الجملة الواقعة
بعدهما جوابا لشرط جازم مجزومة المحل لكونها جوابا لشرط جازم
ولامتناع الجزم في لفظها ولو تقديرا فيكون محلا ويجيء الفرق بين
المحلي والتقديري او تقع صفة لنكرة لعدم صحة وقوعها صفة
المعرفة لكونها في حكم النكرة لصحة تاويلها بها نحو جاءني رجل ابوه
قائم فيصح التاويل بقائم ابوه او معطوفة على مفرد نحو زيد ضارب
ويقبل او معطوفة على جملة لها محل من الاعراب نحو زيد ابوه قائم

وابنه

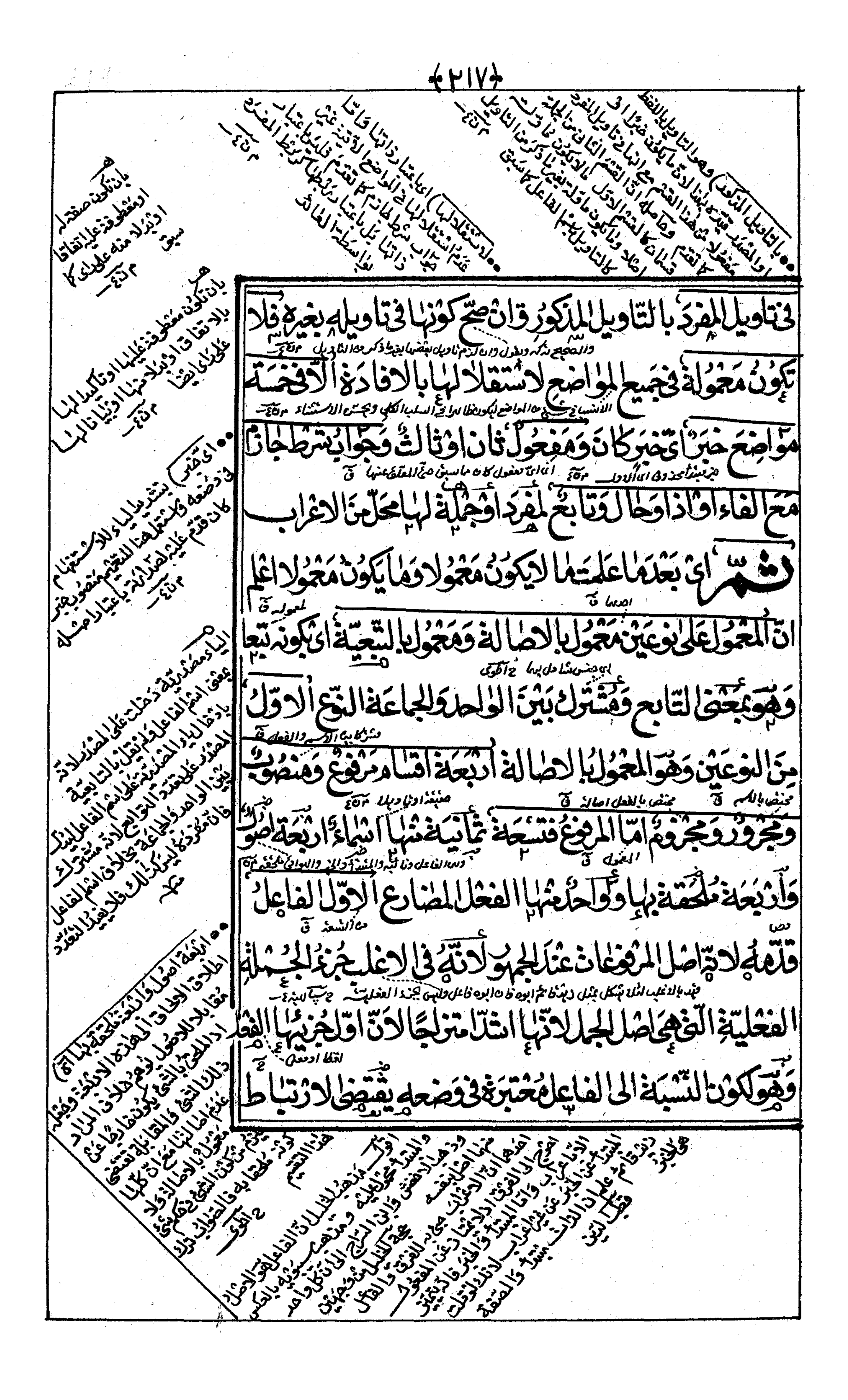
وابنه قاعد او تقع بدلا من احدهما اي المفرد والجملة التي لها محل
من الاعراب لكونها اوفى منه في تادية المراد مثل قوله تعالى هل هذا
الا بشر مثلكم فانه بدل من النجوى في قوله تعالى واسروا النجوى الذين
ظلموا كما قيل وقيل تفسير له وقوله تعالى لا يؤمنون فانه بدل على وجه
من قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لكونه اوفى في تادية
المراد الذي هو عدم حصول الايمان منهم اصلا فانه يدل عليه بمطابقة
بخلاف ما قبله فانه يدل عليه التزاما وبيانا له على وجه كما صرح
به الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل لكونه اوضح منه واما
الامثلة التي اوردها المعانيون فهي مما ليس له محل من الاعراب
فمن اوردها في هذا المحل فانما قصد تصوير وقوع الجملة بدلا او بيانا
او تاكيدا لا تمثيلا لما هو تابع لما له محل من الاعراب او تاكيدا
للثانية اي الجملة التي لها محل من الاعراب نحو زيد ضرب يضرب وزيد
ابوه قائم ابوه قائم او بيانا لها اي للثانية لخفائها على راي

عطف البيان لا يكون جملة عند النحاة

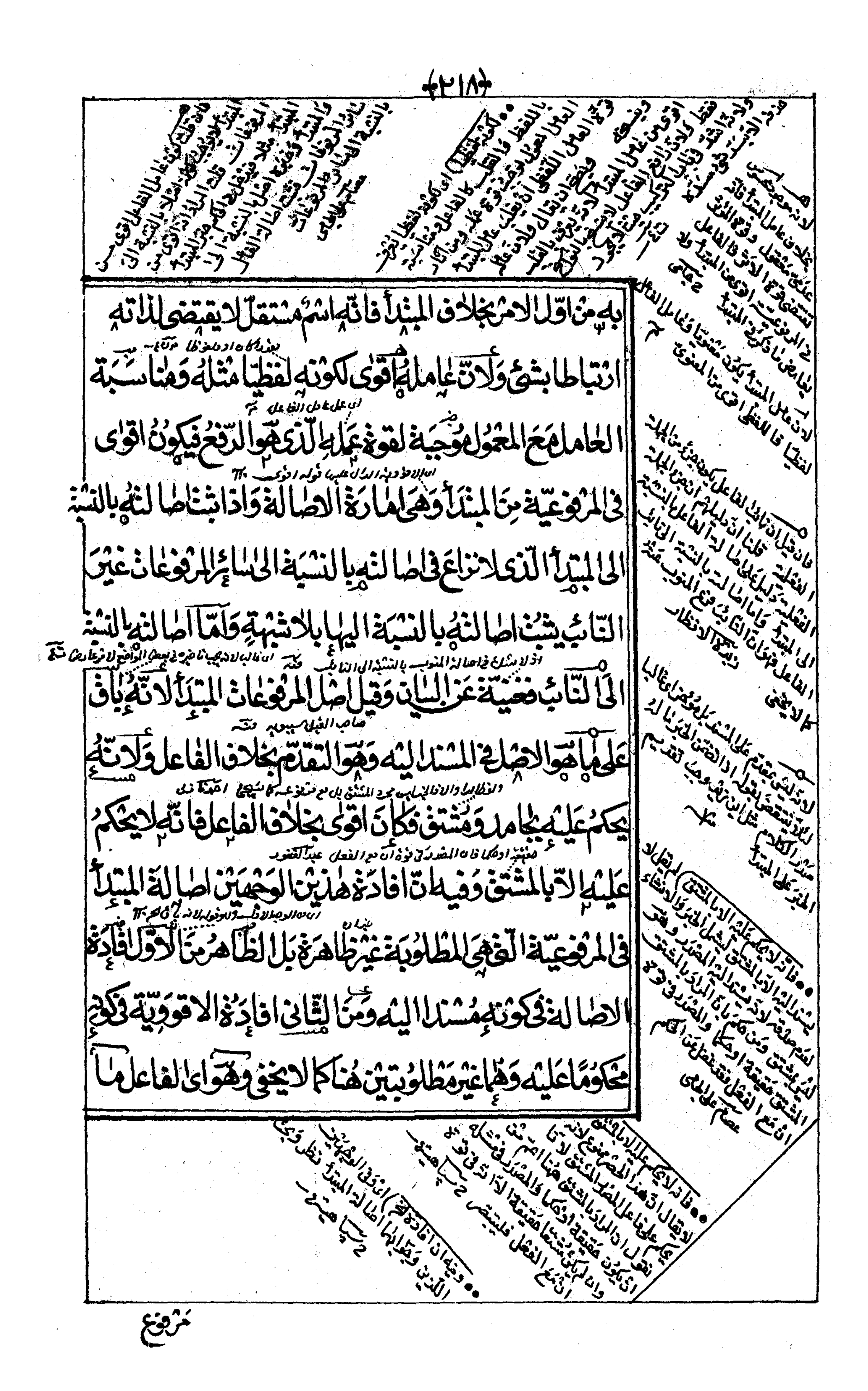


ای ای اهل المعانی وقال ابن هشام فی مغنی اللبیب فی بیان الفرق بینه
وبین البدل انه لا یکون جملة ولا تابعا لها کالنعت بخلاف البدل
وقال فی موضع آخر ولم یثبت الجمهور وقوع البیان والبدل جملة فیکون
اعرابها علی حسب اعراب المتبوع ان کان اعرابه رفعا فاعرابها رفع و
ان نصبا فنصب وان جرا فجر وان جزما فجزم ولما بین احوال
الجملة بنوع تفصیل فکان فیه نوع حرج وعسر اراد ان یبین محصوله
علی وجه الاجمال لیسهل ضبطه وحفظه بلا املال فقال فظهر من
هذه الجملة ای من قوله فان ارید بالجملة الی هنا ان الجملة قسمان
قسم فی تاویل المفرد فیکون له اعراب فی کل موضع کالمفرد اذ الکلام
فی الالفاظ الواقعة فی الترکیب وذلک القسم ایضا ای کالجملة
مطلقة قسمان الاول ما ارید به لفظه والثانی ما ارید به معنی
مصدری وقسم من الجملة صرح بها مع ظهوره بقسمیها لبعدها
ولئلا یتوهم من اول الامر ان هذا قسم من القسم الاول منهما لا یکون

فی تاویل

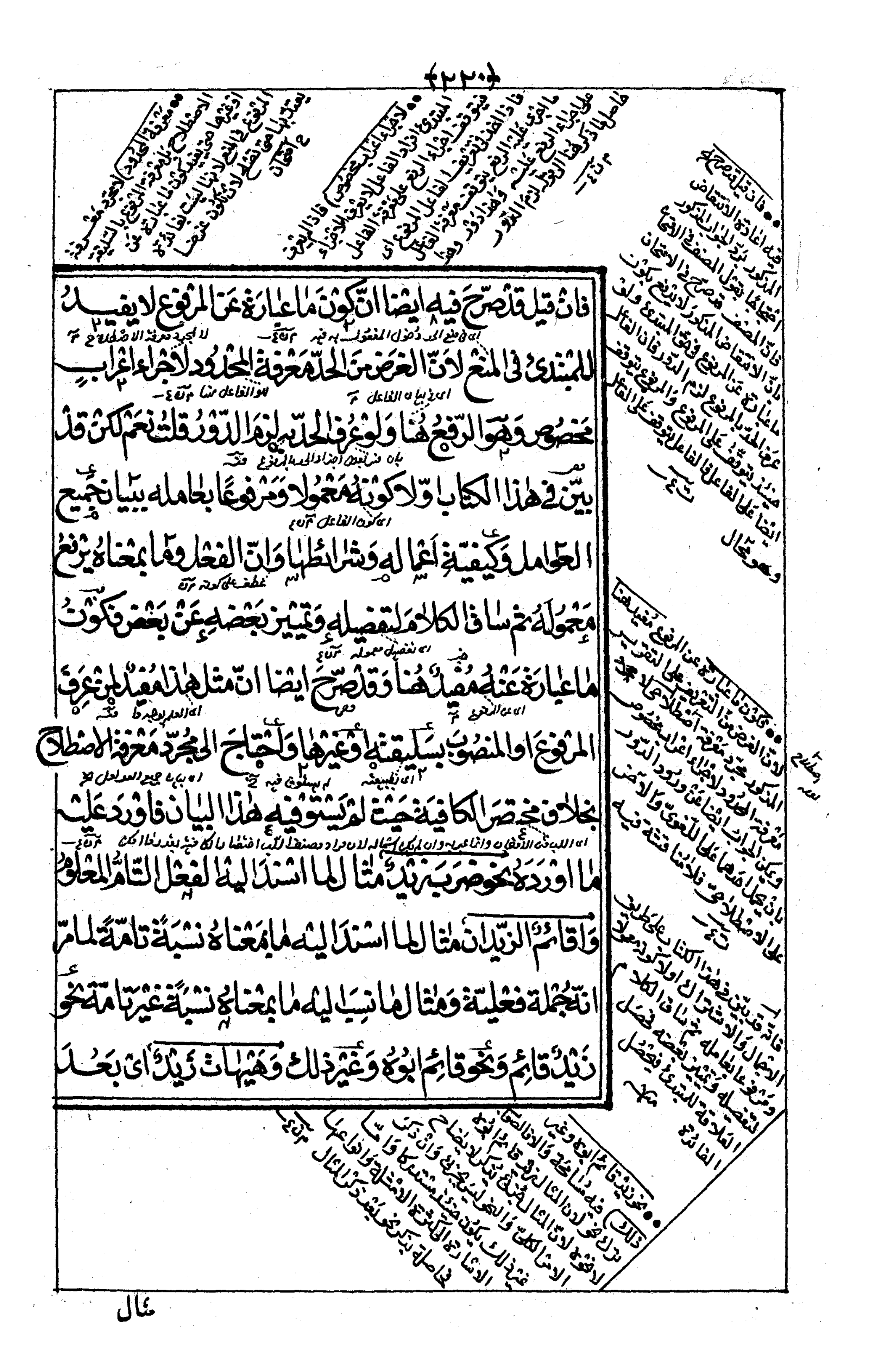


في تاويل المفرد بالتاويل المذكور وان صح كونها في تاويله بغيره فلا
تكون معمولة في جميع المواضع لاستقلالها بالافادة الا في خمسة
مواضع خبر اي خبر كان ومفعول ثان او ثالث وجواب شرط جازم
مع الفاء او اذا وحال وتابع لمفرد او جملة لها محل من الاعراب
ثم اي بعد ما علمت ما لا يكون معمولا وما يكون معمولا اعلم
ان المعمول على نوعين معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية اي بكونه تبعا
وهو بمعنى التابع ومشترك بين الواحد والجماعة النوع الاول
من النوعين وهو المعمول بالاصالة اربعة اقسام مرفوع ومنصوب
ومجرور ومجزوم اما المرفوع فتسعة ثمانية منها اسماء اربعة اصول
واربعة ملحقة بها وواحد منها الفعل المضارع الاول الفاعل
قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه في الاغلب جزء الجملة
الفعلية التي هي اصل الجمل لانها اشد امتزاجا لان اول جزئيها الفعل
وهو لكون النسبة الى الفاعل معتبرة في وضعه يقتضي الارتباط


به من اول الامر بخلاف المبتدأ فانه اسم مستقل لا يقتضي لذاته
ارتباطا بشيء ولان عامله اقوى لكونه لفظيا مثله ومناسبة
العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله الذي هو الرفع فيكون اقوى
في المرفوعية من المبتدأ وهي امارة الاصالة واذا ثبت اصالته بالنسبة
الى المبتدأ الذي لا نزاع في اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات غير
التابع يثبت اصالته بالنسبة اليها بلا شبهة واما اصالته بالنسبة
الى التابع فغنية عن البيان وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق
على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه
يحكم عليه بجامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم
عليه الا بالمشتق وفيه ان افادة هذين الوجهين اصالة المبتدأ
في المرفوعية التي هي المطلوبة غير ظاهرة بل الظاهر من الاول افادة
الاصالة في كونه مسندا اليه ومن الثاني افادة الاقوية في كونه
محكوما عليه وهما غير مطلوبتين هنا كما لا يخفى وهو اي الفاعل ما

خروع

مرفوع ولو محلاً بقرينة المقسم اسند اي نسب بقرينة قوله او ما بمعناه
اذ مثله ما ليس له نسبة تامة اليه الفعل الاصطلاحي خرج به و
بقوله او ما بمعناه المبتدأ لان ما اسند اليه ليس بفعل ولا بمعناه
بل جامد او مركب مع المرفوع سواء قدم الخبر او أخر ولذا لم يذكر التقديم
كما ذكر ابن الحاجب التام خرج به ما اسند اليه الناقص لانه لا يسمى فاعلا
عنده بل اسما له كما مر المعلوم خرج به النائب قيل ذكر المعلوم يغني
عن التام للاستلزام اقول دلالة الالتزام مهجورة في التعريفات على
ان اغناء المتاخر عن المتقدم مما لا باس به كما لا يخفى او ما يلابس بمعناه
من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر وبما عرفت ان ما
عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده في الامتحان ان الحد منتقض منعا
لدخول المفعول به فيه لوجود النسبة الوقوعية التي هي نوع من
مطلق النسبة فيه فلا بد من التقييد بنسبة وصفية ليخرج لوقوعه
وقال فيه فالحد الصحيح ما نسب اليه المعروف وشبهه نسبة وصفية



فان قيل قد صح فيه ايضا ان يكون ما عبارة عن المرفوع لا يفيد
المبتدى في المنع لان الغرض من الحد معرفة المحدود لاجراء اعراب
مخصوص وهو الرفع هنا ولو عرف الحد به لزم الدور قلت نعم لكن قد
بين في هذا الكتاب ولا كونه معمولا ومرفوعا بعامله ببيان جميع
العوامل وكيفية اعماله وشرائطها وان الفعل وما بمعناه يرفع
معموله ثم ساق الكلام لتفصيله وتمييز بعضه عن بعض فكون
ما عبارة عنه مفيد هنا وقد صح ايضا ان مثل هذا مفيد لمن عرف
المرفوع او المنصوب بسليقته وغيرها واحتاج المجرد معرفة الاصطلاح
بخلاف مختصر الكافية حيث لم يستوف فيه هذا البيان فاورد عليه
ما اورد لا بخصوصية زيد مثال لما اسند اليه الفعل التام المعلوم
وقائم الزيدان مثال لما اسند اليه ما بمعناه نسبة تامة لما
انه جملة فعلية ومثال لما نسب اليه ما بمعناه نسبة غير تامة نحو
زيد قائم ونحو قائم ابوه وغير ذلك وهيهات زيد اي بعد

مثال

مثال لما اسند اليه ما بمعناه من اسم فعل اسنادا تاما اما مرانه
جملة فعلية **و الثاني من التسعة نائب الفاعل** عدل عن قولهم
مفعول ما لم يسم فاعله لكونه اخصر وهو ظاهر واظهر فانه
لا يتناول نحو درهما في اعطى زيد درهما اصلا بخلاف قولهم فانه
يتناوله بحسب المعنى الاضافي اللغوي مع انه ليس منه فلهذه
لئلا يقع الفصل بين النائب والمنوب وهو ما مرفوع ولو محلا
اسند اى نسب اليه الفعل خرج به وبقوله وما بمعناه المبتدأ
التام خرج به ما اسند اليه الناقص المجهول خرج به الفاعل
او ما بمعناه من اسم المفعول نحو ضرب زيد وامضروب الزيدان
ونحو زيد مضروب ومضروب غلامه او هاشمي او هاشمي ابوه
ولا يكونان اى الفاعل ونائبه الا اسمين او ما في تاويله اى
الاسم المدلول عليه باسمين لكونهما مسندا اليهما غير الا ان
النائب قد يكون جارا ومجرورا وقد سبق ان المتعلق قد يسند اليه

فيكون المجرور مرفوع المحل على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد فيجب

افراد عامله اى النائب الذى هو جار ومجرور وتذكيره لانه من

حيث هو هو لا يكون مثنى ولا مجموعا ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية

عامله وجمعه وتانيثه وان كان المجرور ضميرا مثنى او مجموعا او

مؤنثا بخلاف الفاعل ونائبه الذى ليس كذلك فان كلا منهما اذا

كان ضميرا مثنى يثنى عامله واذا كان مجموعا يجمع واذا كان مؤنثا

يؤنث ولا يجوز تقديمهما على عاملهما بالاستقراء وقيل في الفاعل

لئلا يلتبس بالمبتدأ وقيل لانه كالجزء الثانى من عامله ولا يجوز

في النائب لاخذه حكم المنوب وفيه بحث لا يليق بيانه في هذا

الكتاب ولا حذفهما معا لكون النسبة ماخوذة في مفهوم عاملهما

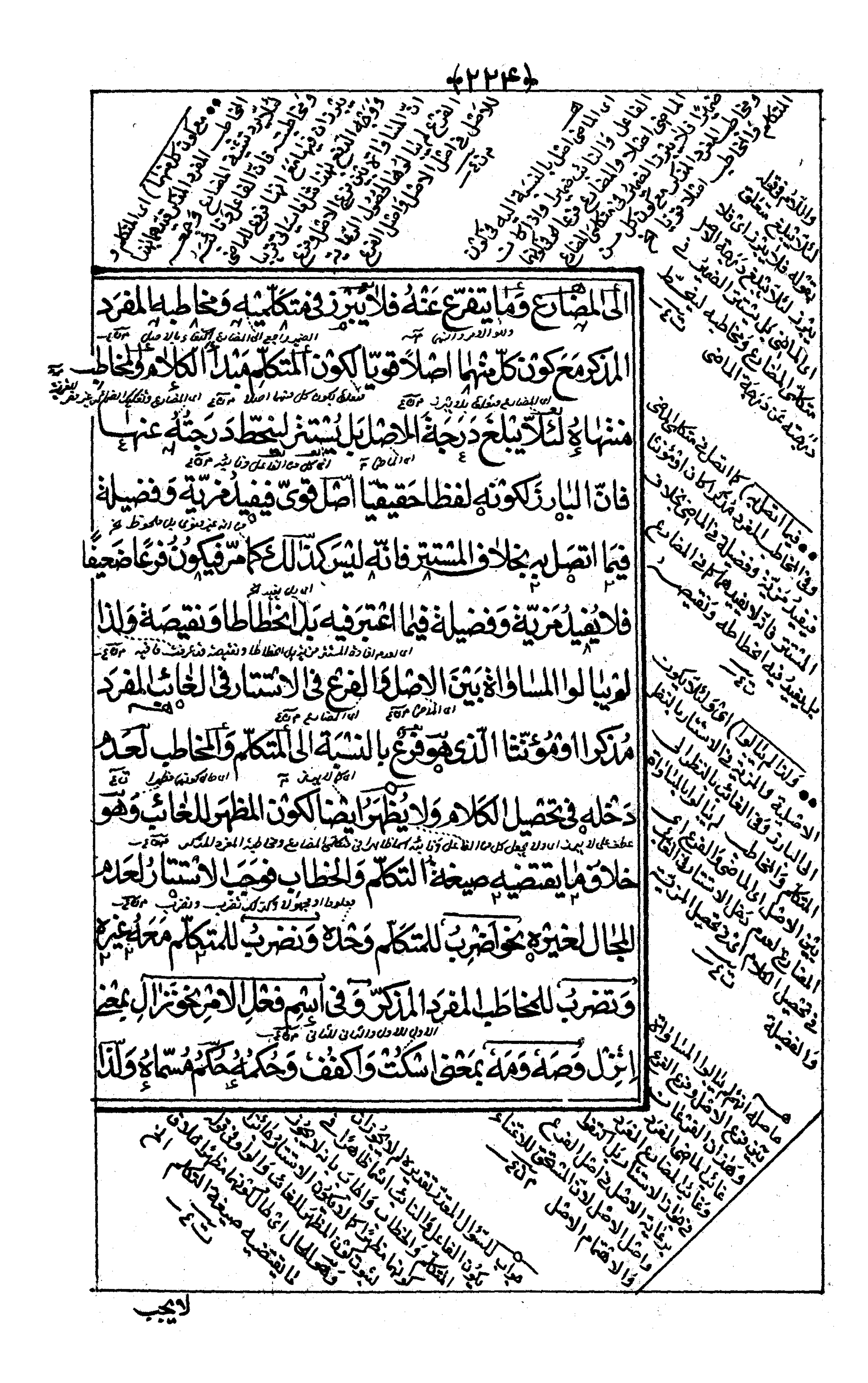
وضعا سوى المصدر فلا يفيد بدونهما الا من المصدر وقد مر

بيان حذفهما معا مثله وكل منهما من الفاعل والنائب قسمان مضمر

وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره ولو معنى

وَمُظهر

ومظهر وهو ما ليس كذلك فالمضمر الذي هو قسم منهما ايضا
اي كل منهما على قسمين مستتر اي منوي غير ملفوظ حقيقة لعدم
وجوده اصلا بل حكما بان تحكم بملفوظيته لوجود آثار اللفظ فيه
من كونه فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك وبارز متصل
بقرينة ما سياتي من التفصيل وهو لفظ حقيقة ولو غير مستقل
فالمستتر ايضا اي كالمضمر قسمان واجب الاستتار بحيث لا يجوز
ابرازه ولا يسند عامله الا اليه لا الى اسم ظاهر كما في جائز
الاستتار وجائز الاستتار بحيث يسند عامله تارة اليه وتارة
الى اسم ظاهر والاول اي واجب الاستتار يكون في المتكلمين اي
المتكلم وحده مطلقا ومعه غيره كذلك والمخاطب المفرد المذكر
ولو امرا ونهيا بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء فيها ضمير بارز
فاعل عند الجمهور كما يجيء من غير الماضي فان كلا منهما يبرز في المتكلمين
والمخاطب المفرد مذكرا او مؤنثا من الماضي الذي هو اصل بالنسبة

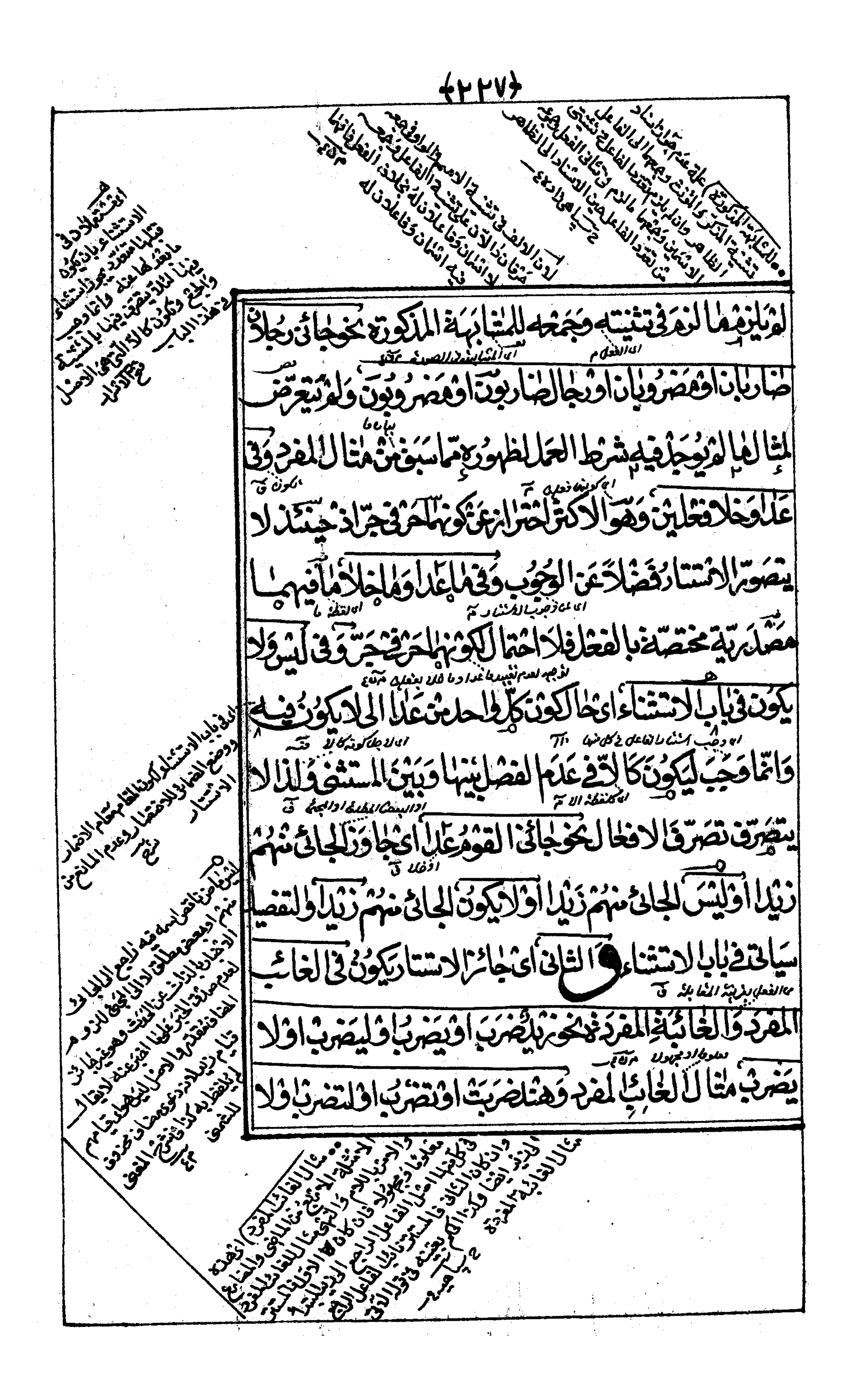


الى المضارع وما يتفرع عنه فلا يبرز في متكلميه ومخاطبه المفرد
المذكر مع كون كل منهما اصلا قويا لكون المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب
منتهاه لئلا يبلغ درجة الاصل بل يستتر ليحط درجته عنها
فان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوي فيفيد مزية وفضيلة
فيما اتصل به بخلاف المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون فرعا ضعيفا
فلا يفيد مزية وفضيلة فيما اعتبر فيه بل انحطاطا ونقيصة ولذا
لو بقيا لوالمساواة بين الاصل والفرع في الاستتار في الغائب المفرد
مذكرا او مؤنثا الذي هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب لعدم
دخله في تحصيل الكلام ولا يظهر ايضا لكون المظهر للغائب وهو
خلاف ما يقتضيه صيغة التكلم والخطاب فوجب الاستتار لعدم
المجال لغيره نحو اضرب للمتكلم وحده ونضرب للمتكلم مع غيره
وتضرب للمخاطب المفرد المذكر وفي اسم فعل الامر نحو نزال بمعنى
انزل وصه ومه بمعنى اسكت واكفف وحكمه حكم مسماه ولذا

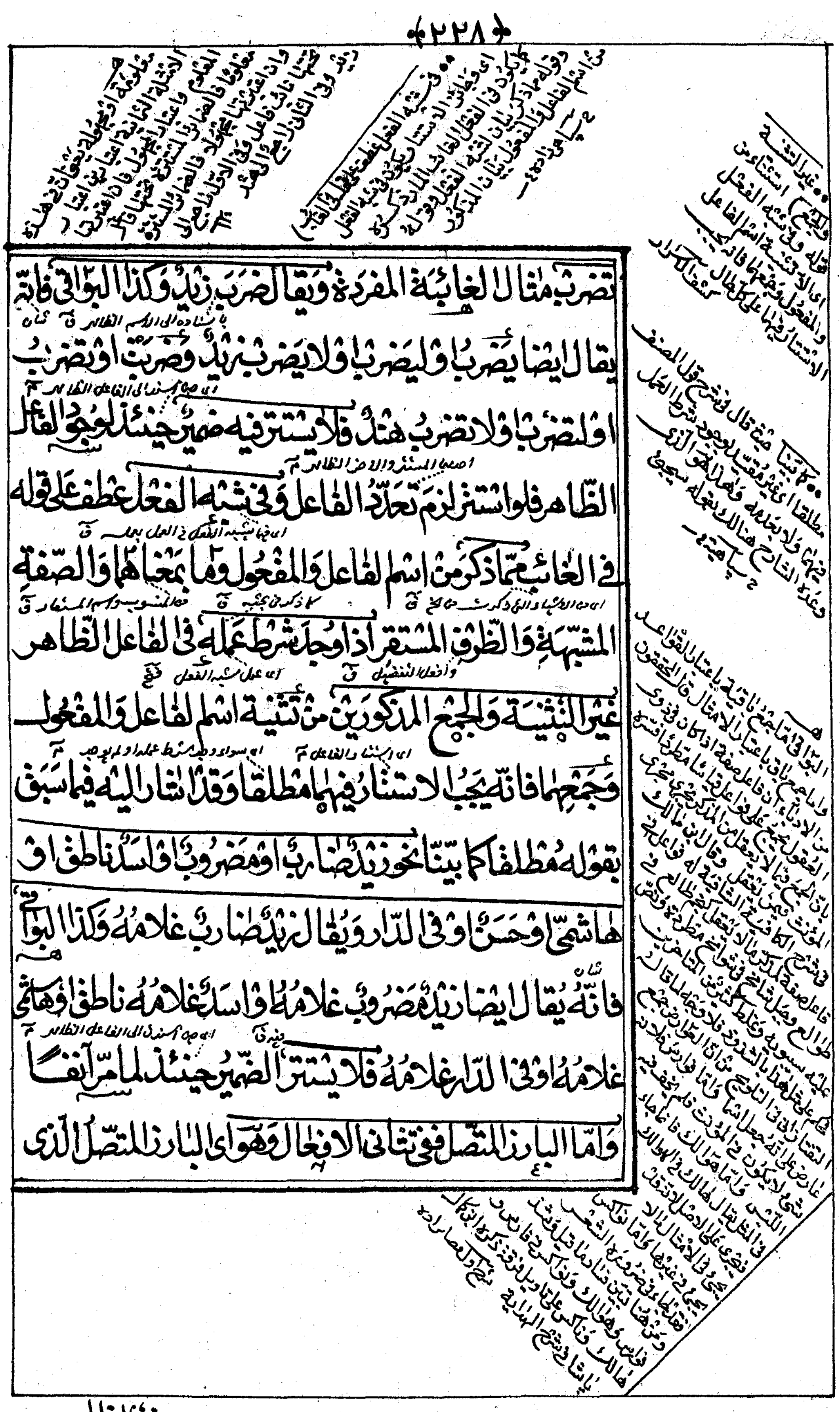
لا يجب

لا يجب الاستتار في اسم فعل الماضي بل يجوز نحو هيهات زيد وزيد
هيهات وفي افعل التفضيل في غير مسئلة الكحل اذ فيه لا يرفع الظا
لما سبق فيجب الاستتار نحو زيد افضل من عمرو وفي اسم الفاعل واسم
المفعول وما كان بمعناهما من اسم المستعار والمنسوب وفي الصفة
المشبهة والظرف المستقر اذا لم يوجد شرط عملهن في الفاعل ولو
حكما كما في اسم المفعول وما بمعناه الظاهر واما اذا وجد فلا يجب
لاسنادها تارة اليه واخرى الى المستتر حينئذ ولا يجوز اسنادها
الى البارز لان البارز المرفوع المتصل مختص بالفعل لا يوجد فيما يشبهه
لتنحط درجة الفرع عن درجة الاصل بمنع هذا الضمير عنه نحو
جائي ضارب او مضروب او اسد اي مجترئ او ناطق او هاشمي منسوب
الى هاشم او حسن ونحو في الدار زيد فان زيدا مبتدأ مؤخر لا فاعل
الظرف لعدم شرط عمله وانما اعاد نحو هنا ولم يقل وفي الدار زيد
عطفا على جائي لدفع توهم ان يكون زيد معطوفا على ضارب

وَالظرف لغوًا متعلقا بالجائي ثم ان في كون هذا المثال من واجب الاستتار
بحثا اذ لا يلزم من عدم جواز عمله في زيد عدم جواز عمله في ظاهر آخر عند جعل
زيد مبتدأ مؤخرا لجواز في الدار غلامه زيد والاضمار قبل الذكر
جائز هنا لتقدمه رتبة وقد جعل فيما سيأتي مثل زيد في الدار
من جائز الاستتار لجواز زيد في الدار غلامه والفرق تحكم فافهم
ويكون في تثنيتي اسم الفاعل والمفعول مذكرتين او مؤنثتين
وجمعهما السالم مذكرا او مؤنثا كونا او زمانا مطلقا غير مقيد
بوجود شرط العمل فيهما ولا بعدمه وسيجيء في كلامه ما يدل عليه
ومن قال مذكرا او مؤنثا فقد بعد عن المرام ولم يراع حق المقام
كما لا يخفى على ذوي الافهام وانما وجب الاستتار فيهما لان تثنيتهما
وجمعهما السالم كتثنية الفعل وجمعه في الصورة فكما لا يجوز اسناد
تثنيته وجمعه الى الظاهر لئلا يلزم تعدد الفاعل في الظاهر او
التاويل البعيد كذلك لا يجوز اسناد تثنيتهما وجمعهما اليه وان



لو لم يلزمهما لزم في تثنيته وجمعه للمشابهة المذكورة نحو جائني رجلان
ضاربان او مضروبان او رجال ضاربون او مضروبون ولم يتعرض
للمثال لما لم يوجد فيه شرط العمل لظهوره مما سبق من مثال المفرد وفي
عدا وخلا فعلين وهو الاكثر احترازا عن كونهما حرفي جر اذ حينئذ لا
يتصور الاستتار فضلا عن الوجوب وفي ما عدا وما خلا لان ما فيهما
مصدرية مختصة بالفعل فلا احتمال لكونهما حرفي جر وفي ليس ولا
يكون في باب الاستثناء اي حال كون كل واحد من عدا الى لا يكون فيه
وانما وجب ليكون كالا في عدم الفصل بينها وبين المستثنى ولذا لا
يتصرف تصرف الافعال نحو جائني القوم عدا اي جاوز الجائي منهم
زيدا او ليس الجائي منهم زيدا او لا يكون الجائي منهم زيدا والتفصيل
سيأتي في باب الاستثناء و الثاني اي جائز الاستتار يكون في الغائب
المفرد والغائبة المفردة نحو يضرب او يضرب وليضرب او لا
يضرب مثال الغائب المفرد وهند ضربت او تضرب او لتضرب او لا



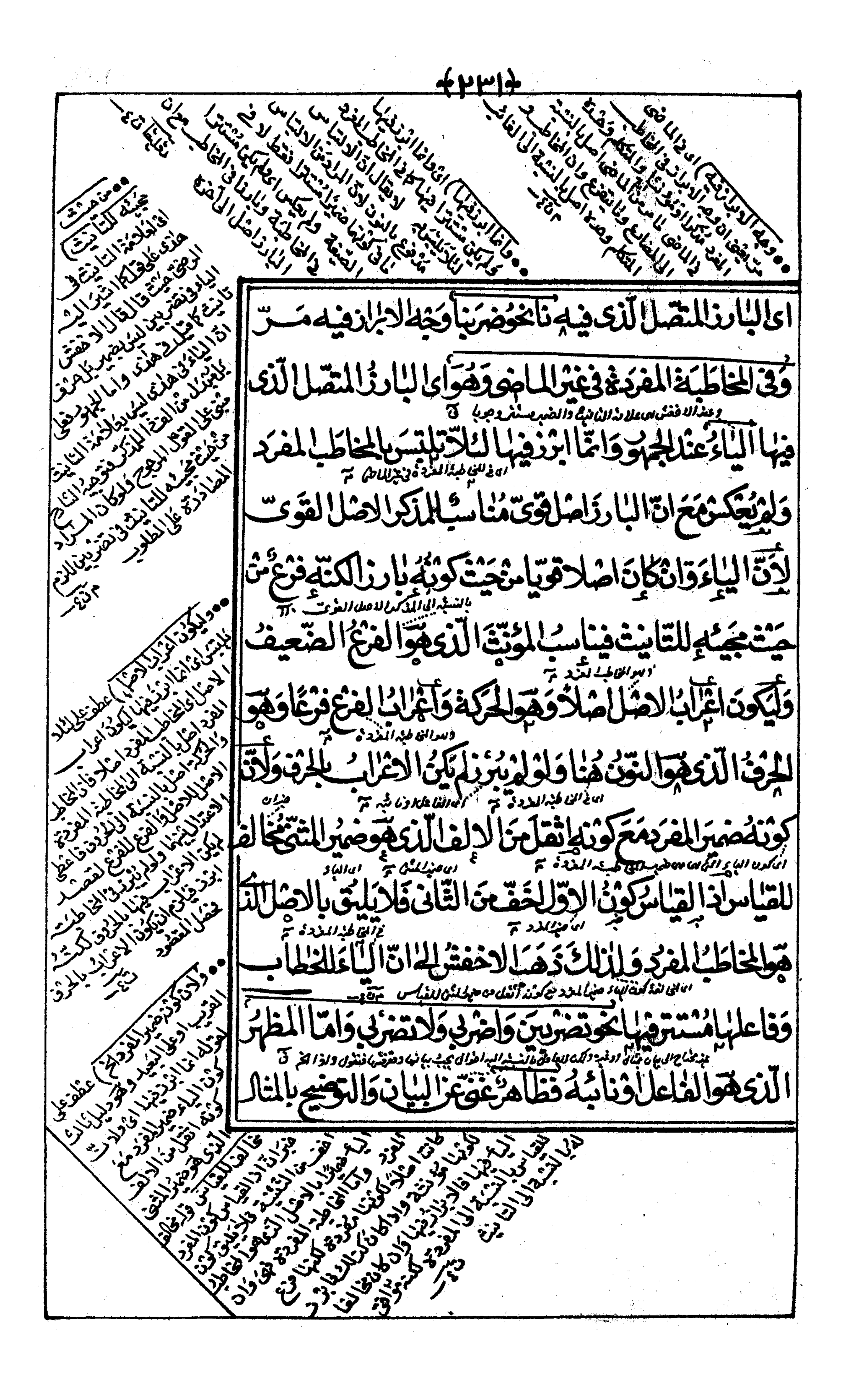
تصريف مثال الغائبة المفردة ويقال اضرب زيد وكذا البواقي فانه
يقال ايضا يضرب وليضرب ولا يضرب زيد وضربت او يضرب
او لتضرب ولا تضرب هند فلا يستتر فيه ضمير حينئذ لوجود الفاعل
الظاهر فلو استتر لزم تعدد الفاعل وفي شبه الفعل عطف على قوله
في الغائب مما ذكر من اسم الفاعل والمفعول وما يجانسهما والصفة
المشبهة والظرف المستقر اذا وجد شرط عمله في الفاعل الظاهر
غير التثنية والجمع المذكورين من تثنية اسم الفاعل والمفعول
وجمعهما فانه يجب الاستتار فيهما مطلقا وقد اشار اليه فيما سبق
بقوله مطلقا كما بينا نحو زيد ضارب او مضروب واسد ناطق او
هاشمي او حسن او في الدار ويقال زيد ضارب غلامه وكذا البواقي
فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه واسد غلامه ناطق او هاشمي
غلامه او في الدار غلامه فلا يستتر الضمير حينئذ لما مر آنفا
واما البارز المتصل ففي تثاني الافعال وهو اي البارز المتصل الذي

في تثانيها

في تثنيتها الالف نحو ضربا وضربتا وضربتما والميم مزيدة لدفع الالتباس
بالف الاشباع والتاء للخطاب وقيل انه التاء وحدها كما في المفرد
والالف علامة التثنية وقيل انه الالف مع الميم والتاء للخطاب
ويؤيد الاول موافقة الثاني في كون الفاعل في كل منها الفا
ويضربان وتضربان وليضربا ولتضربا واضربا ولا يضربا ولا
تضربا وفي جمعها اي الافعال المذكورة وهو اي البارز المتصل الذي
في جمعها المذكر الواو نحو ضربوا وضربتم اذ اصله ضربتموا بدليل
عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه زيدت الميم ليطرد بتثنيته
ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف في المتكلم وحده وحذفت الواو
لان الميم معها بمنزلة الاسم لشدة اتصال احدهما بالآخر حتى
جعل البعض مجموعهما اسما حقيقة ولا يوجد في آخر الاسم ولو
تنزيلا غير هو واو ما قبلها مضموم لاستثقالها ولو لم تحذف
لكان على خلاف ما عليه كلامهم وحذفت الالف المكتوبة بعدها

ايضا لعدم الاحتياج اليها واسكنت الميم لان ضمها لاجل الواو
ولما حذفت بقيت الميم على اصلها الذي هو السكون ويضربون
وتضربون وليضربوا واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا وفي جمعها
اي الافعال المؤنث وهو اي البارز المتصل الذي في جمعها المؤنث
النون نحو ضربن وضربتن انما شدد النون فيه لان اصله ضربتمن
حملا على التثنية وقلب الميم نونا لقربه منه في المخرج فادغم و
يضربن وتضربن وليضربن واضربن ولا يضربن ولا تضربن
وانما ابرز فيما ذكر من التثاني والجمعين ولم يستتر لان صيغة
الفعل لا تدل على فاعل مثنى او مجموع بل على فاعل مفرد كما في الغائب
المفرد والغائبة المفردة اذ ليس في صيغته علامة التثنية والجمع
كما في الصفة وفي المخاطب المفرد مذكرا كان او مؤنثا والمتكلم وحده
في الماضي وهو اي البارز المتصل الذي فيها التاء نحو ضربت ملتبسا
بحركات التاء الثلاث والمتكلم معه غيره في الماضي ايضا وهو

اي البارز



اى البارز المتصل الذى فيه نا نحو ضربنا وجه الابراز فيه مر

وفى المخاطبة المفردة فى غير الماضى وهو اى البارز المتصل الذى

فيها الياء عند الجمهور وانما ابرز فيها لئلا تلتبس بالمخاطب المفرد

ولم يعكس مع ان البارز اصل قوى مناسب المذكر الاصل القوى

لان الياء وان كان اصلا قويا من حيث كونه بارزا لكنه فرع من

حيث مجيئه للتانيث فيناسب المؤنث الذى هو الفرع الضعيف

وليكون اعراب الاصل اصلا وهو الحركة واعراب الفرع فرعا وهو

الحرف الذى هو النون هنا ولو لم يبرز لم يكن الاعراب بالحرف ولان

كونه ضمير المفرد مع كونه اثقل من الالف الذى هو ضمير المثنى مخالف

للقياس اذ القياس كون الاول اخف من الثانى فلا يليق بالاصل الذى

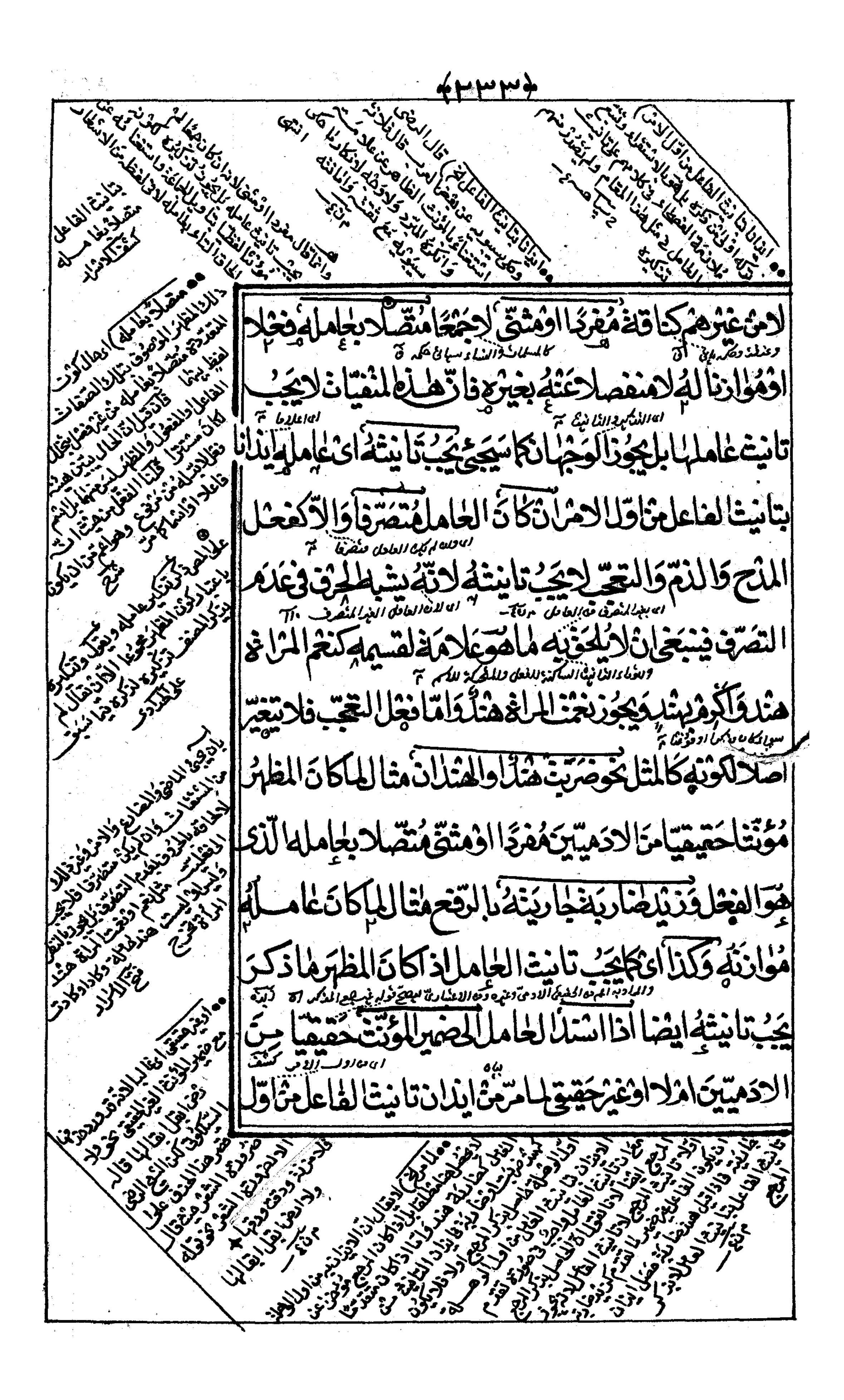
هو المخاطب المفرد ولذلك ذهب الاخفش الى ان الياء للخطاب

وفاعلها مستتر فيها نحو تضربين واضربى ولا تضربى واما المظهر

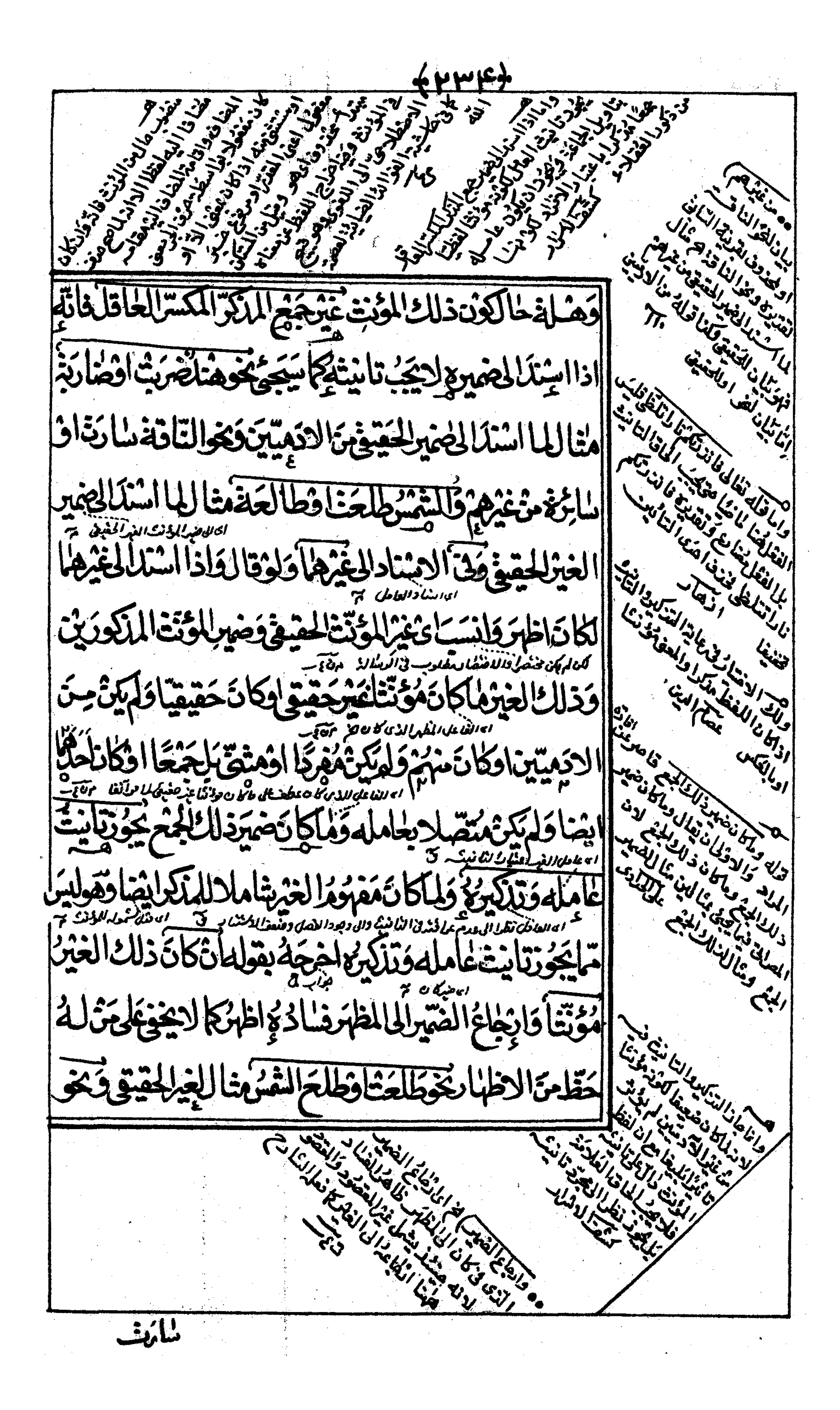
الذى هو الفاعل او نائبه فظاهر غنى عن البيان والتوضيح بالمثال



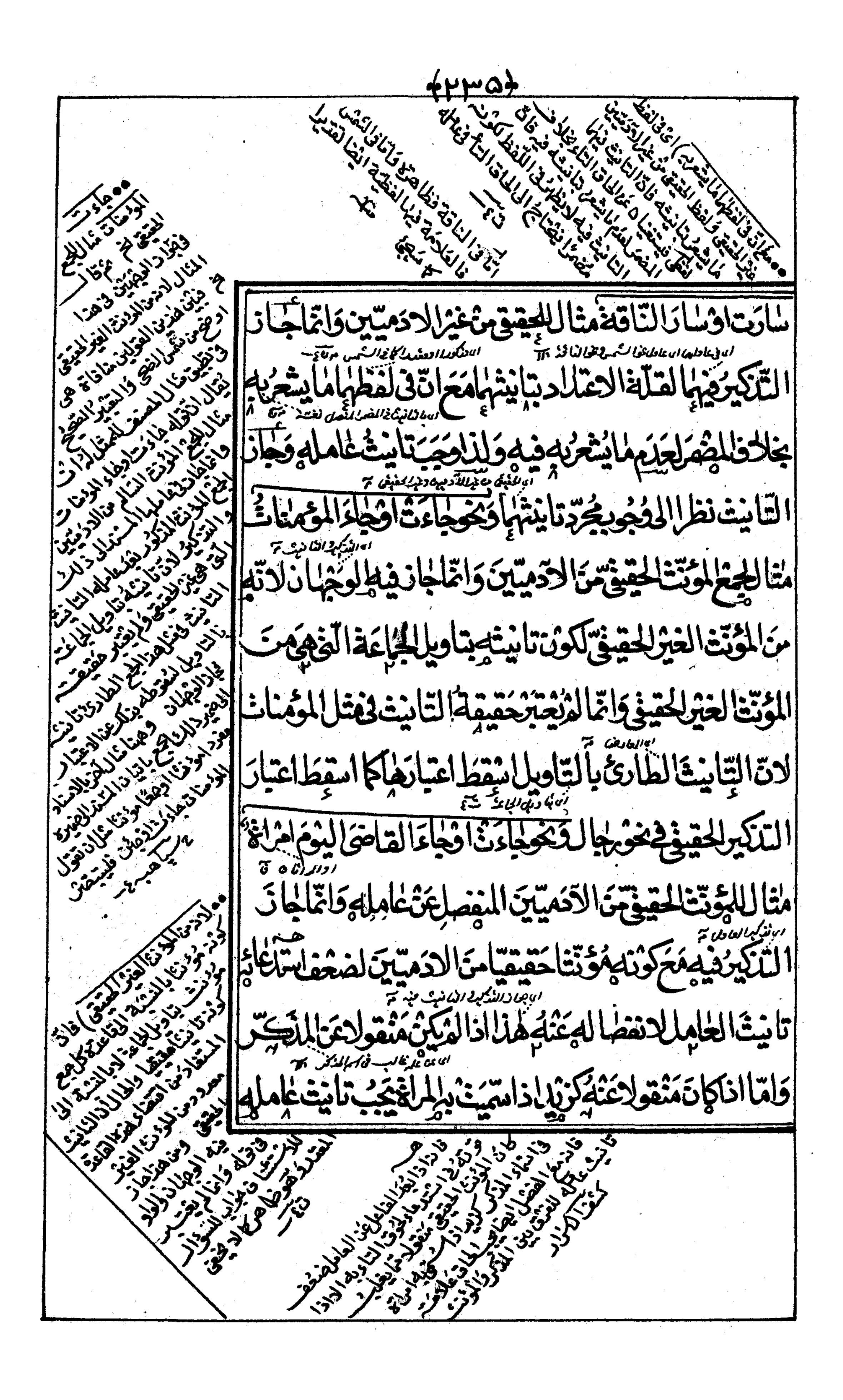
واذا اسند اليه اي الى المظهر العامل يجب افراده اي العامل والمراد
به هنا الفعل وما يوازنه مما يشابهه فلا يرد مثل مررت برجل قعود
غلمانه اذ بالتكسير خرج عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر لكن لا
قرينة لهذه الارادة اللهم الا ان يجعل الامثلة الآتية قرينة
لها فلو قال يجب افراده ان كان فعلا او موازنا له والا فالوجهان
ان كان المظهر جمعا لكان اظهر واسلم هكذا استفيد من كلامه
في الامتحان في بحث اللغة وجه الافراد في الفعل لزوم تعدد الفاعل
بحسب الظاهر لو ثني وجمع او التاويل البعيد كما مر وفي الموازن
المشابهة وغيبته اذ المتكلم والمخاطب لا يصح اسنادهما الى المظهر
لما سبق ولو كان المظهر مثنى او مجموعا فوجوب الافراد لو مفردا اولى
اذ لا وجه لغيره حينئذ لان الفعل يدل على ماهية الحدث ولا
تعدد فيها حتى يثنى الفعل ويجمع نحو ضرب الزيدان او الزيدون
وان كان المظهر مؤنثا حقيقيا لا لفظيا وسيجيئ ان من الآدميين



لامن غيرهم كناقة مفردا او مثنى لا جمعا متصلا بعامله فخلا
او موازنا له لامنفصلا عنه بغيره فان هذه المنفيات لايجب
تانيث عاملها بل يجوز الوجهان كما سيجئ يجب تانيثه اى عامله ايذانا
بتانيث الفاعل من اول الامر ان كان العامل متصرفا والا كفعل
المدح والذم والتعجب لايجب تانيثه لانه يشبه الحرف فى عدم
التصرف فينبغى ان لايلحقه ما هو علامة لقسيمه كنعم المرأة
هند واكرم بهند ويجوز نعمت المرأة هند واما فعل التعجب فلا يتغير
اصلا لكونه كالمثل نحو ضربت هند والهندان مثال ما كان المظهر
مونثا حقيقيا من الادميين مفردا او مثنى متصلا بعامله الذى
هو الفعل وزيد ضاربة جاريته بالرفع مثال ما كان عامله
موازنه وكذا اى كما يجب تانيث العامل اذا كان المظهر ما ذكر
يجب تانيثه ايضا اذا اسند العامل الى الضمير المونث حقيقيا من
الادميين ام لا او غير حقيقى لما مر من ايذان تانيث الفاعل من اول



وهلة حال كون ذلك المؤنث غير جمع المذكر المكسر العاقل فانه
اذا اسند الى ضميره لا يجب تانيثه كما سيجي نحو هند ضربت او ضاربة
مثال لما اسند الى الضمير الحقيقي من الآدميين ونحو الناقة سارت او
سائرة من غيرهم والشمس طلعت او طالعة مثال لما اسند الى الضمير
الغير الحقيقي وفي الاسناد الى غيرهما ولو قال واذا اسند الى غيرهما
لكان اظهر وانسب اي غير المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث المذكورين
وذلك الغير ما كان مؤنثا غير حقيقي او كان حقيقيا ولم يكن من
الآدميين او كان منهم ولم يكن مفردا او مثنى بل جمعا او كان احدهما
ايضا ولم يكن متصلا بعامله وما كان ضمير ذلك الجمع يجوز تانيث
عامله وتذكيره ولما كان مفهوم الغير شاملا للمذكر ايضا وهو ليس
مما يجوز تانيث عامله وتذكيره اخرجه بقوله ان كان ذلك الغير
مؤنثا وارجاع الضمير الى المظهر فائدة اظهر كما لا يخفى على من له
حظ من الاظهار نحو طلعت وطلع الشمس مثال الغير الحقيقي ونحو



سارت او سار الناقة مثال الحقيقي من غير الادميين وانما جاز
التذكير فيها لقلة الاعتداد بتانيثها مع ان في لفظها ما يشعر به
بخلاف المضمر لعدم ما يشعر به فيه ولذا وجب تانيث عامله وجاز
التانيث نظرا الى وجوبه بمجرد تانيثها ونحو جاءت او جاء المومنات
مثال الجمع المونث الحقيقي من الادميين وانما جاز فيه الوجهان لانه
من المونث الغير الحقيقي لكون تانيثه بتاويل الجماعة التي هي من
المونث الغير الحقيقي وانما لم يعتبر حقيقة التانيث في مثل المومنات
لان التانيث الطارئ بالتاويل اسقط اعتبارها كما اسقط اعتبار
التذكير الحقيقي في نحو رجال ونحو جاءت او جاء القاضي اليوم امرأة
مثال للمونث الحقيقي من الادميين المنفصل عن عامله وانما جاز
التذكير فيه مع كونه مونثا حقيقيا من الادميين لضعف استدعائه
تانيث العامل لانفصاله عنه هذا اذا لم يكن منقولا عن المذكر
واما اذا كان منقولا عنه كزيد اذا سميت به امرأة يجب تانيث عامله

قوله منفصلا عنه لدفع الاشتباه كما قالت اليوم زيد لكن لم يتعرض
له لندوره والرجال جاءت اوجاء وامثال الضمير جمع المذكر المكسر
العاقل وجاءت اوجاء الرجال مثال الجمع المذكر المكسر العاقل
وجه تانيثه كونه بتاويل الجماعة ووجه تذكيره كونه من الغير
الحقيقي وسيجيء وجه تانيث ما اسند الى ضميره وجمعيته ولما ذكر
فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف بعض احكام الفاعل بالنسبة الى
عامله على معرفتهما ومعرفة الاول بعرف الثاني لان الاعدام تعرف
بملكاتها قال والمؤنث في عرف النحاة ما اسم فيه اي في اخره علامة
التانيث بقرينة تفسيرها اذ المفسرة به لا تكون الا في الاخر والمراد
به ما بعد الاصول فيعم نحو ضاربة وضاربتين وتاء اخت ليست
بعلامة التانيث بل هي مقدرة فيها لفظا او تقديرا اي ملفوظة
او مقدرة كنار وعقرب قال ابن الحاجب في الايضاح حكم بان التاء
مقدرة في الجميع لكنها في الثلاثي اوضح وقال الرضي واما الزائد

على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي

اذ هو الاصل وقد ترجح التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة و

وريّئة فظهر ان انتحال نحو عقرب في اللفظ يخالف للعقل والنقل

فان قيل يخرج من التعريف المؤنثات الصيغية اذ ليس فيها العلامة

المذكورة بل صيغها موضوعة لها كلها وانت بالكسر وياء مثل

تضربين ونون مثل ضربن وتاوته وهذه وهذي وكلتا وثنتان

فيلزم كونها مذكرات قلت كون التانيث فيها بالصيغة ممنوع بل

التاء مقدرة عنده طردا للباب حفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط

ثم ان هذا التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها

عما عداها لا انه شيء يقصد به تحصيل صورة فلا يرد ان في هذا التعريف

دورا لتوقف معرفته على معرفة التانيث وبالعكس كذا في الامتحان

ولو قال ما فيه التاء الموقوف عليها هاء لفظا او تقديرا او الالف

المقصورة او الممدودة لكان اسلم وهي اي علامة التانيث

التاءُ الموقوف عليها حال كونها هاءً ولو في الاصل فلا يخرج تاءُ

ضاربتين فانها يوقف عليها هاءً في الاصل اي في حال الافراد و

خرج به تاء مثل صافنات وأخت وبنت فانها لا يوقف عليها هاءً

اصلا وعلامة التانيث مقدرة فيها كما صرح به في الامتحان نحو

ظلمة وشمس مما فيه التاء تقديرا بدليل ظهورها في تصغيرها

نحو شميسة لان المصغر بمنزلة الموصوف مع الصفة فشميسة

في تقدير شمس صغيرة مثلا فكما يجب الحاق التاء بصفات الاسماء

التي قدر فيها التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر والالف

المقصورة نحو حبلى ودعوى الاول للحقيقي والثاني لغيره والالف

الممدودة نحو حمراء محتمل لهما وهذا اي كون المؤنث بعلامة التانيث

لفظا او تقديرا جار في غير ثلاثة بالفتح والزائد عليها منتهيا

الى العشرة فان مذكرها بالتاء اعتبارا بتانيث الجماعة ومؤنثها بحذفها

اي التاء مع وجود تانيث الجماعة فيه للفرق بينهما ولم يعكس

لان المذكر

لان للمذكر تقدما بالشرف والزمان فاعطيت التاء له اولا

فلو اعطيت له ثانيا يلزم الالتباس نحو ثلاثة رجال واربع نسوة

واذا ركبت ثلاثة والزائد منتهيا الى تسعة مع عشرة اثبتت

التاء في الجزء الاول فقط في المذكر ابقاء له على حاله الذي قبل

التركيب وحذفت من الثاني كراهة اجتماع علامتي التانيث من

جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة لكونهما

من جنسين وانما جاز ثنتا عشرة واثنتا عشرة مع كونهما من جنس

واحد لان التاء في الجزئين الاولين منهما لما لزمت الوسط لعدم

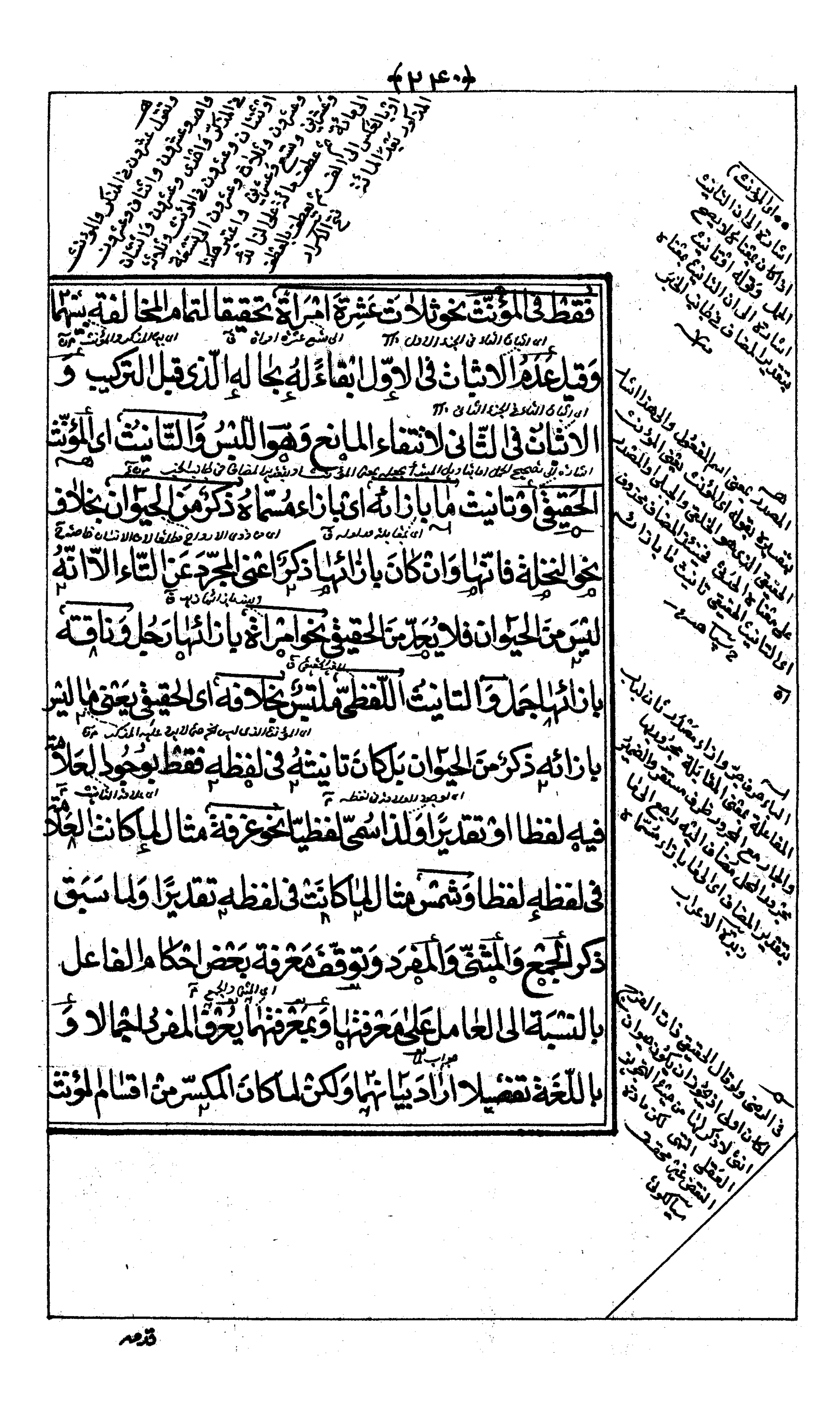
مفرديهما وكانت بدلا من لام الكلمة بخلافها في الاخيرين منهما

كانت كجنس آخر وهمزة الوصل في اثنتا للابتداء لا للتعويض وانما

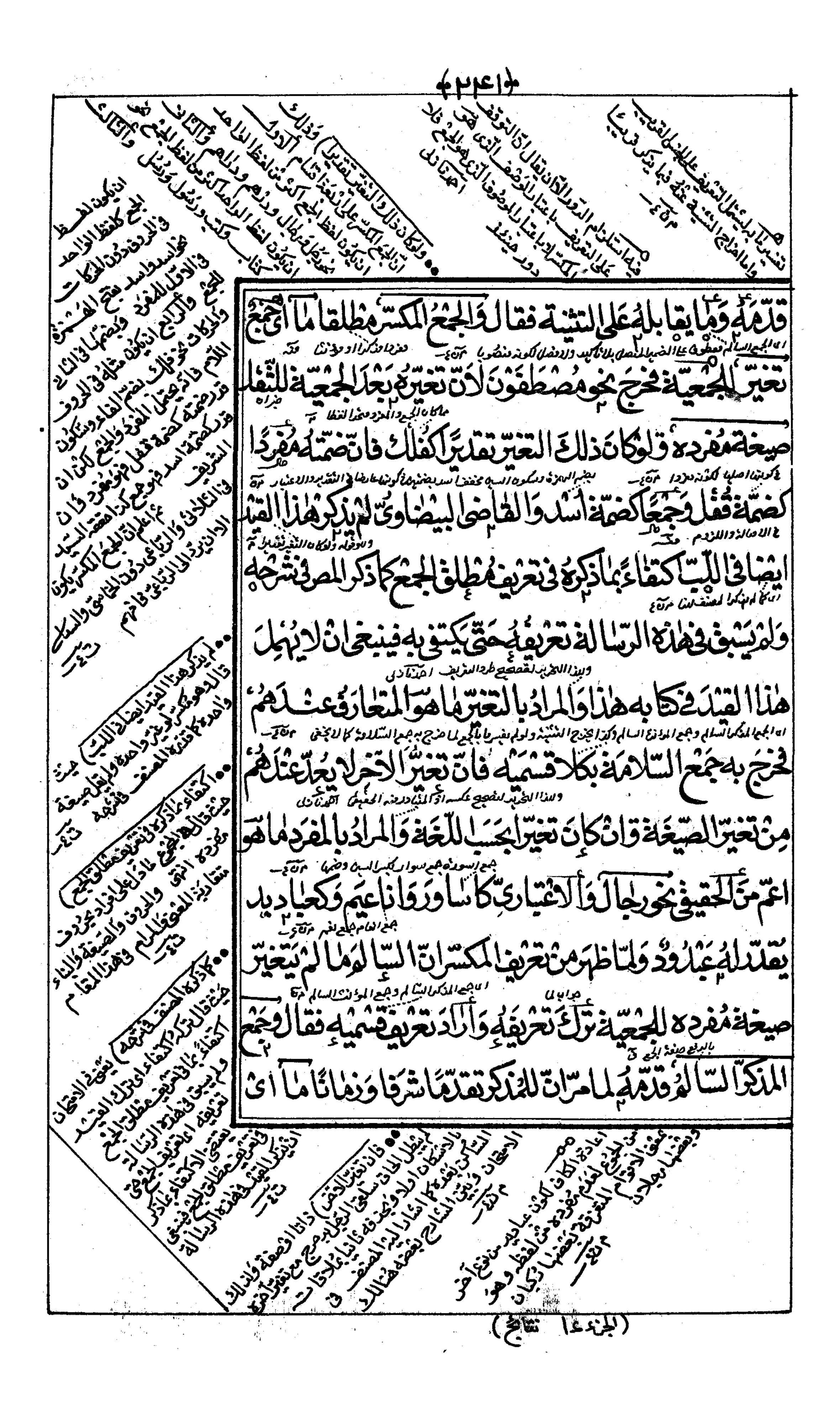
العوض التاء ليس الا وانما حذفت التاء من احد عشر واثنا عشر

مع عدم الاجتماع فيهما حملا على النظير وتبعيدا عن النقيض نحو

ثلاثة عشر رجلا وفي الثاني اي اثبت التاء في الجزء الثاني

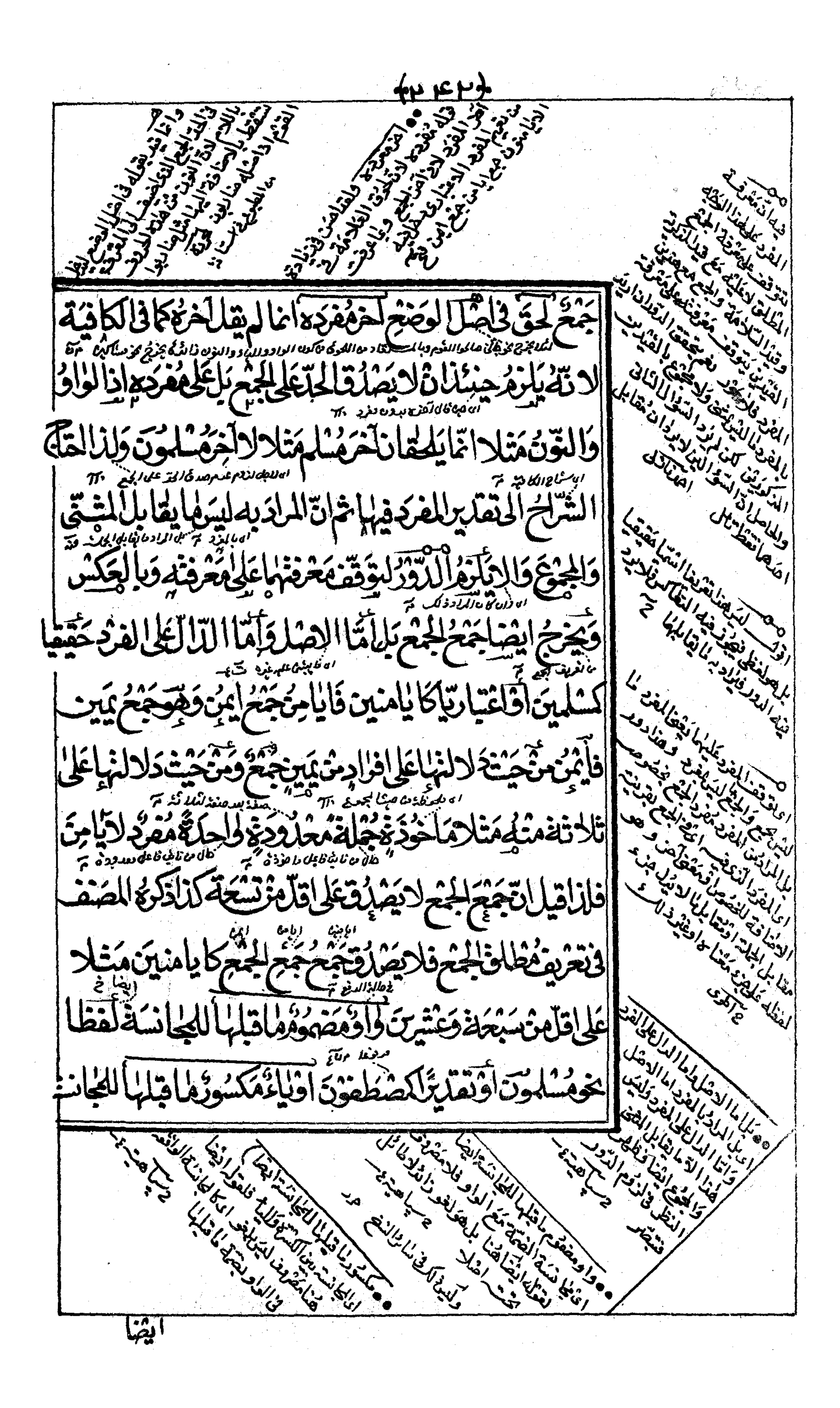


فقط في المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة تحقيقا لتمام المخالفة بينهما
وقيل عدم الاثبات في الاول ابقاء له بحاله الذي قبل التركيب و
الاثبات في الثاني لانتفاء المانع وهو اللبس والتانيث اي المؤنث
الحقيقي او تانيث ما بازائه اي بازاء مسماه ذكر من الحيوان بخلاف
نحو النخلة فانها وان كان بازائها ذكر اعني المجرد عن التاء الا انه
ليس من الحيوان فلا يخرج من الحقيقي نحو امرأة فان بازائها رجل وناقة
بازائها جمل والتانيث اللفظي ملتبس بخلافه اي الحقيقي يعني ما ليس
بازائه ذكر من الحيوان بل كان تانيثه في لفظه فقط بوجود العلامة
فيه لفظا او تقديرا ولذا سمي لفظيا نحو غرفة مثال لما كانت العلامة
في لفظه لفظا وشمس مثال لما كانت في لفظه تقديرا ولما سبق
ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل
بالنسبة الى العامل على معرفتها وتمييزها يعرف المفرد اجمالا و
باللغة تفصيلا اراد بيانها ولكن لما كان المكسر من اقسام المؤنث



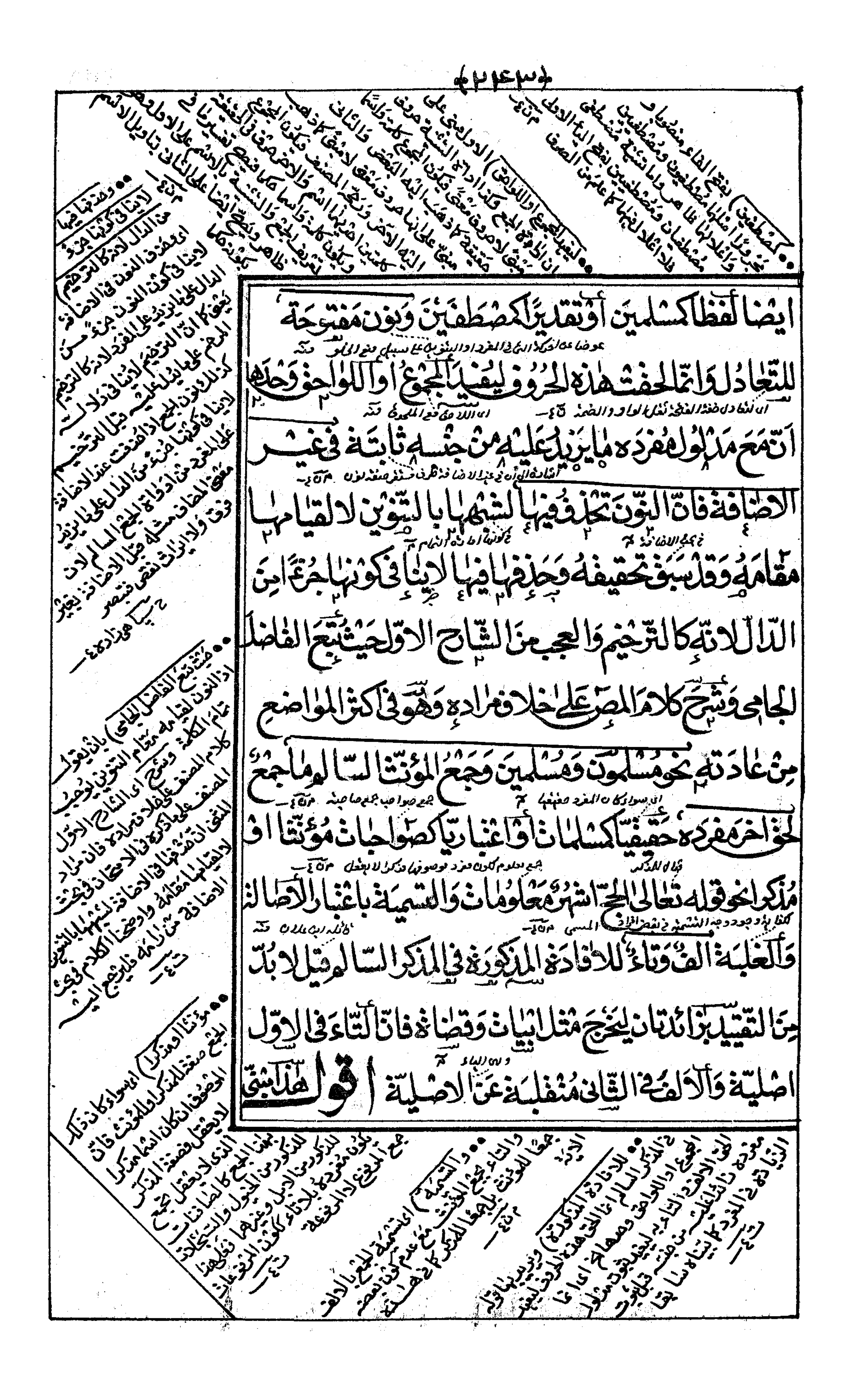
قدمه وما يقابله على التثنية فقال والجمع المكسر مطلقا ما اى جمع
تغير الجمعية فخرج نحو مصطفون لان تغيره بعد الجمعية للثقل
صيغة مفرده ولو كان ذلك التغير تقديريا كفلك فان ضمته مفردا
كضمة قفل وجمعا كضمة اسد والقاضى البيضاوى لم يذكر هذا القيد
ايضا فى اللب اكتفاء بما ذكره فى تعريف مطلق الجمع كما ذكر المص فى شرحه
ولم يسبق فى هذه الرسالة تعريفه حتى يكتفى به فينبغى ان لا يهمل
هذا القيد فى كتابه هذا والمراد بالتغير ما هو المتعارف عندهم
فخرج به جمع السلامة بكلا قسميه فان تغيره الآخر لا يعد عندهم
من تغير الصيغة وان كان تغيرا بحسب اللغة والمراد بالمفرد ما هو
اعم من الحقيقى نحو رجال والاعتبارى كاساور واناعيم وكعباديد
يقدر له عبدود ولما ظهر من تعريف المكسر ان السالم ما لم يتغير
صيغة مفرده للجمعية ترك تعريفه واراد تعريف قسميه فقال وجمع
المذكر السالم وقدمه لما مر ان المذكر تقدم شرفا وزمانا ما اى

(الجزء ١ نتائج)



جمع لحق في اصل الوضع لآخر مفرده انما لم يقل آخره كما في الكافية
لانه يلزم حينئذ ان لا يصدق الحد على الجمع بل على مفرده اذ الواو
والنون مثلا انما يلحقان آخر مسلم مثلا لا آخر مسلمون ولذا احتاج
الشارح الى تقدير المفرد فيها ثم ان المراد به ليس ما يقابل المثنى
والمجموع والا يلزم الدور لتوقف معرفتهما على معرفته وبالعكس
ويخرج ايضا جمع الجمع بل اما الاصل واما الدال على الفرد حقيقيا
كمسلمين او اعتباريا كايامنين فايامن جمع ايمن وهو جمع يمين
فايمن من حيث دلالتها على افراد من يمين جمع ومن حيث دلالتها على
ثلاثة مثلا ماخوذة جملة معدودة واحدة مفرد لايامن
فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة كذا ذكره المصنف
في تعريف مطلق الجمع فلا يصدق جمع جمع الجمع كايامنين مثلا
على اقل من سبعة وعشرين واو مضموم ما قبلها للمجانسة لفظا
نحو مسلمون او تقديرا كمصطفون او ياء مكسور ما قبلها للمجانسة

ايضا



ايضا لفظا كمسلمين أو تقديرا كمصطفين ونون مفتوحة

للتعادل وانما الحقت هذه الحروف ليفيد المجموع او اللواحق وحدها

ان معه مدلول مفرده ما يزيد عليه من جنسه ثابتة في غير

الاضافة فان النون تحذف فيها لشبهها بالتنوين لا لقيامها

مقامه وقد سبق تحقيقه وحذفها فيها لا ينافي كونها جزءا من

الدال لانه كالترخيم والعجب من الشارح الاول حيث تبع الفاضل

الجامي وشرح كلام المص على خلاف مراده وهو في اكثر المواضع

من عادته نحو مسلمون ومسلمين وجمع المؤنث السالم ما جمع

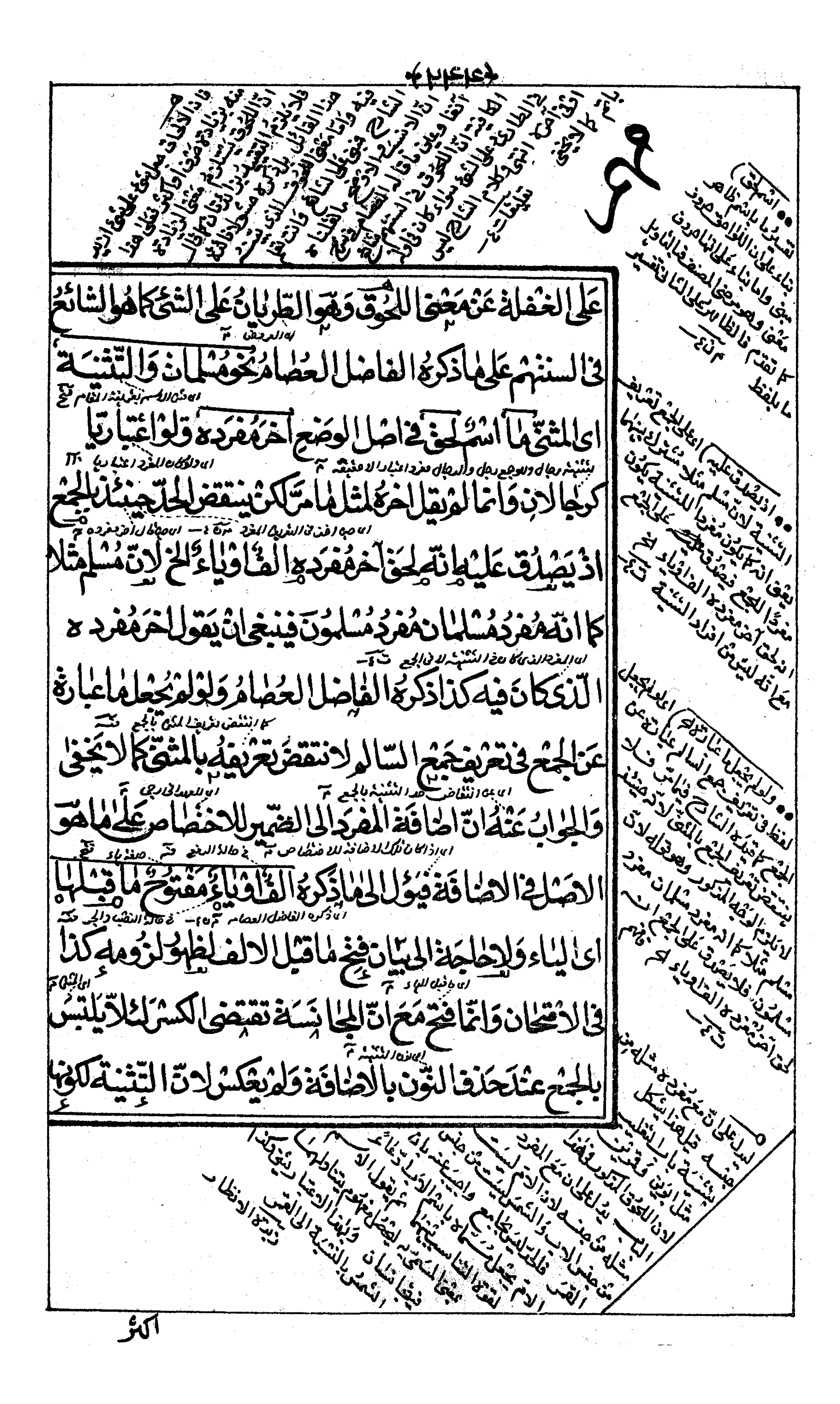
لحوق آخر مفرده حقيقيا كمسلمات او اعتباريا كصواحبات مؤنثا او

مذكرا نحو قوله تعالى الحج اشهر معلومات والتسمية باعتبار الاصالة

والغلبة الف وتاء للافادة المذكورة في المذكر السالم قيل لابد

من التقييد بزائدتان ليخرج مثل ابيات وقضاة فان التاء في الاول

اصلية والالف في الثاني منقلبة عن الاصلية اقول هذا ايضا



على الغفلة عن معنى اللحوق وهو الطريان على الشئ كما هو الشائع
في السنتهم على ما ذكره الفاضل العصام نحو مسلمان والتثنية
اي المثنى ما اسم لحق في اصل الوضع اخر مفرده ولو اعتبارا
كرجالان وانما لم يقل اخره لمثل ما مر لكن ينتقض الحد حينئذ بالجمع
اذ يصدق عليه انه لحق اخر مفرده الف او ياء الخ لان مسلم مثلا
كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون فينبغي ان يقول اخر مفرده
الذي كان فيه كذا ذكره الفاضل العصام ولو لم يجعل ما عبارة
عن الجمع في تعريف جمع السالم لانتقض تعريفه بالمثنى كما لا يخفى
والجواب عنه ان اضافة المفرد الى الضمير للاختصاص على ما هو
الاصل في الاضافة فيؤول الى ما ذكره الف او ياء مفتوح ما قبلها
اي الياء ولا حاجة الى بيان فتح ما قبل الالف لظهور لزومه كذا
في الامتحان وانما فتح مع ان المجانسة تقتضي الكسر لئلا يلتبس
بالجمع عند حذف النون بالاضافة ولم يعكس لان التثنية لكونها

اكثر

اكثر اولى بالفتح الاخف ونون مكسورة للتعادل وانما الحق هذه
الحروف ليفيد المجموع او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرده مثله
في الوحدة والجنس فقط ثابتة في غير الاضافة وفيها تحذف لما مر
نحو مسلمان ومسلمين وكل جمع سواء كان واحده مذكرا او مؤنثا
حقيقيا او لفظيا غير جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة
واما جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله ولا يجوز تانيثه مع
كونه بمعنى الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكور
العقلاء ولسلامة صيغة واحده والمراد به ما لا يكون
مشابها للمكسر ولا على خلاف القياس والا فيجوز التانيث في مثل
بنين وارضين وسنين قال الله تعالى آمنت به بنوا اسرائيل
فالاول في حكم الابناء والاخيران في حكم الجمع بالالف والتاء فتقول
جاء المسلمون او رجل قاعد ناصروه الاول مثال لما عامله الفعل
والثاني لما عامله شبهه وازنه واذا اسند اي العامل الى الضمير

اى جمع المذكر السالم يجب كونه اى العامل وان رجع الضمير الى

الضمير باياه السابق واللاحق جمعا مذكرا بان يتصل به الواو

الضمير الذى هو مختص بذكور العقلاء اذا كان العامل فعلا اذ

باتصاله به يجعل جمعا مذكرا لشدة الامتزاج بينهما وان كان

الجمع فى الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل وبان يكون جمعا

بالواو والنون للايذان بان الضمير المسند اليه فيه ضمير الجمع

المذكر العاقل اذا كان العامل مشتقا غير الفعل ولا يلزم الجمع

بين الحقيقة والمجاز لان الاول حقيقة عرفية نحو المسلمون

جاؤا او يجيئون او جاؤن واما جمع المذكر المكسر العاقل اذا

اسند العامل الى ضميره فيجب ان يكون عامله مفردا مؤنثا

ايذانا بتانيث الضمير المسند اليه الراجع الى الجمع بتاويل الجماعة

فيه او جمعا مذكرا سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة

واما اذا كان فعلا فباتصال الواو الضمير به والمراد بالواجب

هنا

هنا الواجب المخير وهو الواحد المبهم من الامرين ولا ينافي ذلك
جواز الواحد المعين منهما ولذا عطف باو هنا وقال فيما سبق يجوز
وعطف بالواو نحو الرجال جاءت او جاؤا او جائية او جاؤن ولو مثل
بالمكسر ايضا كجائية لكان اولى وغيرهما اى غير جمع المذكر السالم
وجمع المذكر المكسر العاقل من الجموع وهي جمع المؤنث سالما او مكسرا
من العقلاء او غيرهم من الحيوان او غيره وجمع المكسر الغير العاقل
من الحيوان او غيره مذكرا او مؤنثا اذا اسند لضميرها نائب الفاعل
لا تسند ولا ضمير فيه وضميره الى العامل يجب وجوبا مخيرا كون
عاملها اى ضمائر الجموع المذكورة مفردا مؤنثا لما سبق من الايذان
بتانيث الضمير او جمعا مؤنثا سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة
للايذان بان الضمير المستتر فيه ضمير جمع المؤنث او جمع المذكر الغير
العاقل لجريانه مجرى المؤنث لعدم اصالته في التذكير واما اذا كان
فعلا فباتصال النون الضمير الذي وضع لجمع المؤنث عاقلا او غيره

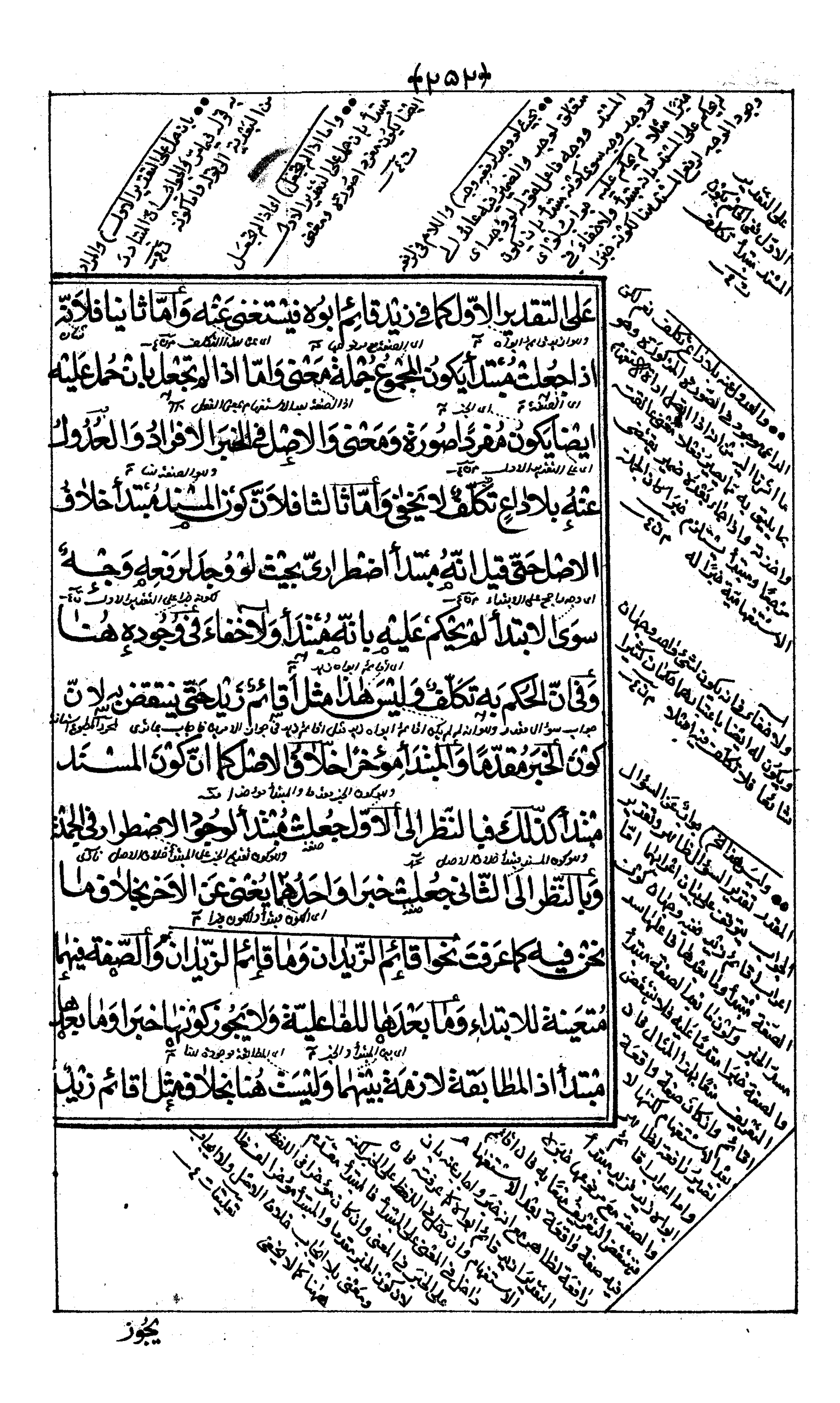
أو الجمع المذكر الغير العاقل فانه باتصال هذا الضمير به يجعل جمعا
مؤنثا وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل كالواو
لكن وجوب كونه جمعا مؤنثا اذا اسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل
ممنوع لجواز كونه جمعا مذكرا لمكسر كالافراس ذهاب ولو قال او جمعا
غير واوي اذا كان صفة كما في لب الالباب لكان اسلم واشمل نحو المسلمات
جاءت او جئن او جائية او جائيات او جواء مثال لما اسند الى الضمير
جمع المؤنث السالم العاقل ومثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث المكسر
العاقل مثل الجواري جاءت او جئن الخ ومثال لما اسند الى ضمير جمع
المؤنث السالم الغير العاقل من الحيوان مثل الحشرات ذهبت او ذهبن
الخ ومن غيره مثل الثمرات جلبت الخ والاشجار قطعت او قطعن او
مقطوعة او مقطوعات مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر
الغير العاقل من غير الحيوان ومثال لما اسند الى الضمير الغير العاقل
من الحيوان نحو الافراس جاءت الخ والمرفوع الثالث من التسعة

مايطلق عليه لفظ المبتدأ ولما كان مشتركا لفظيا بين حقيقتين
مختلفتين فلم يمكن جمعهما في حد واحد كما في المستثنى أراد أن يقسمه أولا
الى نوعين ويعرف كلا منهما فقال وهو نوعان ولما لم يكن لكل قسم اسم
مخصوص كما كان في المستثنى قال النوع الاول الاسم لا الصفة بقرينة
المقابلة أو المأول به وأما ضارب زيد قائم ففي تقدير شخص ضارب
زيد نعم يراد به ما يقابل الفعل عند من قال ان المبتدأ اسم لفظ هو واحد
وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المردد بين كونه مسندا اليه
وكونه صفة واقعة الخ المسند اليه يخرج به الخبر الذي ليس بصفة
أو المطلق والنوع الثاني من المبتدأ وأما الاسماء المعدودة فليست
بداخلة في المقسم كما عرفت المجرد عن العوامل اللفظية بأن لا يكون له
عامل لفظي أصلا ولو قال عن العامل اللفظي كالبيضاوي لكان أظهر
وأخصر وقد عرفت ما هو المراد بالتجريد وخرج بهذا القيد أسماؤها
نحو زيد قائم وحق أنك قائم الاول للاول والثاني للثاني ولا بد

له اى الاول من خبر ولو تقديرا اذ لا فائدة له بدونه والنوع الثاني
الصفة اى اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو اقرشي اخواك والمستعار
نحو اسد الزيدان الواقعة بعد كلمة الاستفهام حرفا كالهمزة وهل
او اسما نحو ما صانع البكران ومن خاطب البشران وكذا متى واين وكيف
وايان او كلمة النفي حرفا وهي ما ولا وان او اسما نحو غير قائم الزيدان
او فعلا نحو ليس قائم الزيدان وهذه العبارة اولى من عبارة ابن الحاجب
حيث قال بعد حرف النفي والف الاستفهام والبيضاوي حيث قال بعد حرف
النفي والاستفهام وقال المص رحمه الله في شرحه لفظ الحرف حشو مخل وبين
عمومهما كما بينا فلو لم يذكر ايضا لفظ كلمة ههنا لكان اخصر ايضا فافهم
رافعة لظاهر المراد به ما لا يكون مستترا فيشمل الضمير المنفصل
مثل اراغب انت عن الهتي ثم انه ينتقض التعريف منعا بنحو اقائم ابواه
زيد فانه يصدق على قائم انه الصفة الواقعة بعد الاستفهام الخ

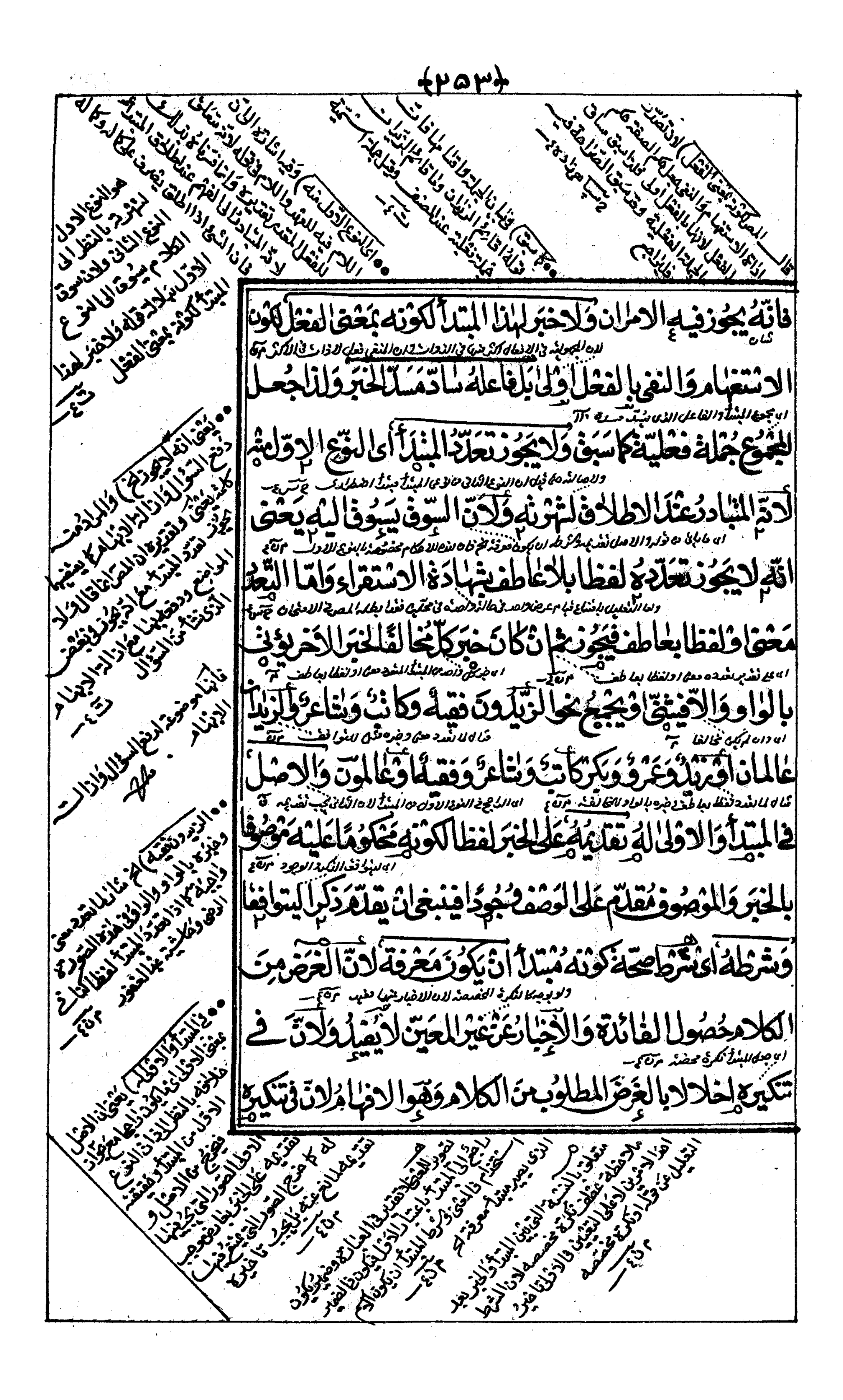
مع

مع انه ليس مبتدأ بل هو جزء الخبر فان الخبر ليس مجرد قائم بل هو مع
فاعله والجواب ان المتبادر من البعدية الاتصال لفظا وتحقق في
مثل المثال المذكور وان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى اذ
الاستفهام داخل في المعنى على المبتدأ الذي هو زيد كذا في الامتحان
فيكون التقدير ازيد قائم ابواه واما كونه زيدا قائم ابواه فلا يجوز
لكونه في صورة الخبر المفرد واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا
لم يجئ في كلامهم زيدا قائم ابواه كما جاء زيدا قام ابواه كما صرح به
الفاضل العصام ولو سلم فلا ضير لاندفاع الانتقاض لكنه يلزم
التزام التكلفات بلا حاجة اما اولا فلان جعله مبتدأ لا يغني
عن كونه خبرا والصفة اذا كانت مع مرفوعها خبرا يكون الاعراب
الذي استحقه المجموع في لفظها في غير هذه الصورة واما فيها فلو جعلت
مبتدأ يكون اعرابها من هذه الحيثية في لفظها ومن حيث كونها خبرا
في محله ولا خفاء في كون هذا تكلفا واما اذا لم يجعل مبتدأ يا تحمل



على التقدير الاول كما في زيد قائم ابوه فيستغني عنه واما ثانيا فلانه
اذا جعلت مبتدأ يكون المجموع جملة محققة واما اذا لم يجعل بان حمل عليه
ايضا يكون مفردا صورة ومعنى والاصل في الخبر الافراد والعدول
عنه بلا داع تكلف لا يخفى واما ثالثا فلان كون المسند مبتدأ خلاف
الاصل حتى قيل انه مبتدأ اضطراري بحيث لو وجد لرفعه وجه
سوى الابتداء لم يحكم عليه بانه مبتدأ ولا خفاء في وجوده هنا
وفي ان الحكم به تكلف وليس هذا مثل اقائم زيد حتى ينتقض بان
كون الخبر مقدما والمبتدأ مؤخرا خلاف الاصل كما ان كون المسند
مبتدأ كذلك فانا بالنظر الى الاول جعلت مبتدأ لوجود الاضطرار في الجملة
وبالنظر الى الثاني جعلت خبرا واحدهما يغني عن الآخر بخلاف ما
نحن فيه كما عرفت نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدان والصفة فيهما
متعينة للابتداء وما بعدها للفاعلية ولا يجوز كونها خبرا وما بعدها
مبتدأ اذ المطابقة لازمة بينهما وليست هنا بخلاف مثل اقائم زيد

يجوز



فانه يجوز فيه الامران ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل لكون
الاستفهام والنفي بالفعل اولى بل فاعله سادّ مسدّ الخبر واذا جعل
المجموع جملة فعلية كما سبق ولا يجوز تعدد المبتدأ اى النوع الاول منه
لانه المتبادر عند الاطلاق لشهرته ولان السوق يسوق اليه يعنى
انه لا يجوز تعدده لفظا بلا عاطف بشهادة الاستقراء واما التعدد
معنى ولفظا بعاطف فيجوز نحو ان كان خبر كل منهما لفظ الخبر الاخر يؤتى
بالواو والا فيثنى او يجمع نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر والزيدان
عالمان او زيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه او عالمون والاصل
فى المبتدأ والاولى له تقديمه على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا
بالخبر والموصوف مقدم على الوصف وجودا فينبغى ان يقدم ذكرا ليتوافقا
وشرطه اى شرط صحة كونه مبتدأ ان يكون معرفة لان الغرض من
الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين لا يفيد ولان فى
تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام لان فى تنكيره

تنفيراً عن استماع الحديث لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر
ربما يمتنع السامع عن استماع هذا الحديث كذا في شرح لب الالباب
او نكرة مخصصة اى قريبة من المعرفة في حصول الفائدة من الاخبار
عنها وعدم الاخلال بالغرض المطلوب قال في الامتحان الجمهور شرطوا
التخصيص بشئ للافادة وهي قد توجد بدونه ككوكب انقض الساعة
فلا وجه لاشتراط غيرها ولذا شرط المحققون من النحاة اياها
دونه واختاره البيضاوي حيث قال او يفيد فالموافق له ان يقول
او نكرة مفيدة اللهم الا ان يقال انه اشار الى امكان التوفيق بين
كلام المحققين وكلام غيرهم من النحاة بما قيل ان مراد الجمهور ليس
الاشتراط بل الضبط فانهم رأوا ان المبتدئ لا تفي قوته بالتمييز
بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة لم يتخلف
عنها الفائدة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك والمراد
به ما قيد بقيد صفة كان او مضافا اليه نحو صوت بلبل شغلني

اوغيرها

أو غيرهما نحو أفضل منك أفضل مني فإن تقييد الجنس يجعله مناط
الفائدة والاهتمام به بخلاف الجنس المطلق فإن الطبع لا يقنع به
فيصح حيوان ناطق كذا لا انسان كذا مع تساويهما بل تركي كذا مع كونه
اخص منه ويجوز حذفه أي المبتدأ عند قيام القرينة نحو زيد في جواب
من القائم أي القائم زيد بقرينة السؤال و المرفوع الرابع من
التسعة خبر المبتدأ وهو المجرد عن العوامل اللفظية لذكر ما ذكر
في المبتدأ أو رافعه المسند به أي الذي ألصق الاسناد به فالباء
للالصاق ونبه به على أن تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتدأ
ذكره الفاضل العصام في الشرح خرج به النوع الأول من المبتدأ حال
كون ذلك المسند به غير الفعل ومعناه خرج به نحو يقوم في مثل يقوم
زيد ومثل قائم في مثل أقائم الزيدان وفي مثل زيد قائم أبوه فإن
المسند به في الأول فعل وفي الأخيرين معناه ولكن النسبة في الأول
تامة وفي الثاني ناقصة وهو ليس بخبر بل جزؤه والخبر لا يكون

فعلا ولا معناه اصلا بل هو اما جامد كزيد ابوك او مركب كالمشتقات
وما يجرى مجراها فان الخبر ليس مجردها بل مع مرفوعاتها كما صرح به
فى الامتحان ومما قررنا ظهر ان المراد بمعنى الفعل هنا ما سبق فى تعريف
الفاعل انه ما دل على النسبة التامة كما زعم البعض ثم فسر بالصفة
الواقعة بعد الاستفهام او النفى او الصفة المعرفة باللام لانه
مع كونه خلاف الظاهر وغير ملائم لما صرح به المص رحمه الله تعالى
ينتقض التعريف حينئذ منعا بمثل قائم فى المثال الثالث لانه يصدق
عليه انه المسند به غير الفعل ومعناه لكونه غير دال على النسبة
التامة مع انه ليس بخبر كما عرفت وجمعا بنحو قائم فى نحو اقائم او
ما قائم زيد على وجه وبمثل المنطلق فى مثل زيد المنطلق لانه لا يصدق
عليهما انه غير الفعل ومعناه لكونه من معناه على ما فسره ايضا
مع انه خبر على ان مثل قائم فى مثل زيد قائم وان لم يدل على النسبة
التامة بالنسبة الى مرفوعه لكنه يدل عليها بالنسبة الى المبتدأ

كما صح

كما صرح به المص رحمه الله فى الامتحان فى تعريف الخبر فيكون من معناه

فيلزم ان لا يصدق التعريف على خبر اصلا فالتخصيص بما فسره تحكم لا

يخفى نحو قائم فى زيد قائم ويجوز تعدده اى الخبر لفظا بلا عاطف من غير

تعدد المبتدأ لجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية فى محل واحد نحو زيد

قائم بالفعل قاعد بالقوة او بالعكس وفى الامتحان زيد قائم ضاحك

وهو الاظهر وحكم الاخبار المتضادة مذكور فى الرضى ويجوز فيه العطف

ايضا ويكون جملة اسمية او فعلية وقد عرفت ما هو المراد بهما يعنى

ان الاصل فى الخبر كونه مفردا ليتوافق الركنان وليكون اخصر واسرع

قبولا للربط ولكنه قد يكون جملة فلا بد فى الخبر الكائن جملة من

عائد يربطها الى المبتدأ لانها من حيث هى مستقلة لا تقتضى التعلق

بما قبلها وهو الضمير فى الغالب وقد يكون اسم اشارة نحو والذين

كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدأ

نحو انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس



في مثل نعم الرجل زيد على وجه والظاهر في موضع الضمير نحو الحاقة

ما الحاقة اي ما هي ان لم تكن خبرا عن ضمير الشان فانها اذا كانت

خبرا عنه لا يحتاج اليه لوجود الربط المعنوي بينهما لكونها عبارة

عنه نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه الاول للاول والثاني للثاني

ويجوز حذفه اي العائد لو ضميرا لفظا لا معنى يعني ان حذفه ليس

منسيا لقرينة اذ لا حذف بدونها الا نسيانا قياسا اذا كان مجرورا

بمن والجملة اسمية ومبتدؤها جزء من الاول نحو البر الكر بستين

اي منه بقرينة ان بائع البر لا يسعر غيره وسماعا في غيره نحو ولمن

صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واصله اي الاصل

في الخبر والاولى له ان يكون نكرة لكونه عمدة للافادة وهي انما تحصل

بالاخبار بما لم يعرف كما ان المبتدأ عمدة للبيان ولذا كان اصله التعريف

وقد يكون معرفة فان ذا لا ينافي الافادة لجواز كون النسبة مجهولة

عند المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاسناد نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما

ولكن

ولكن لا يعرف النسبة بينهما ونحو الله الهنا تنزيلا للمخاطب منزلة
من لا يعرف النسبة بينهما الجزئية على خلاف مقتضى علمه ويجوز ان يكون
مثل هذا المجرد للتقرب لا لقصد الافادة ويجوز حذفه اى الخبر عند
قرينة نحو زيد لمن قال ازيد قائم ام عمرو وان كان المبتدأ بعد اما
وجب دخول الفاء فى خبره فى جميع الاوقات رعاية لتحقق الشرط فيها
وهو سببية الاول للثانى او للحكم به ولو بجعل المتكلم وفسره الرضى
بلزوم الثانى للاول نحو اما زيد فمنطلق الا لضرورة الشعر اى فى وقتها
كقوله اى الشاعر اما القتال لا قتال لديكم والعائد ههنا العموم لشمول
على المبتدأ فان لا لنفى الجنس فالمعنى القتال المذكور منفى عنكم لاستلزام
نفى كل قتال عنكم وتمامه ♦ ولكن سيرا فى عراض المواكب ♦ او لضرورة
اضمار القول الذى هو مدخوله استغناء عنه بالمقول كقوله تعالى
فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وان كان
اى المبتدأ اسما موصولا بفعل او ظرف اى بجملة فعلية او ظرفية

هي قسمٌ منها فهما مجازان تسمية للكل باسم الجزء او موصوفا به اى
بالموصول المذكور او نكرةً موصوفةً باحدهما اى بالفعل والظرف
او مضافا اليها اى الى الموصول باحدهما والموصوف به والنكرة الموصوفة
باحدهما ومن قصر على الثالث فقد قصر او كان لفظ كل مضافا
الى نكرة موصوفة بمفرد لا بجملة او غير موصوفة اصلا جاز دخول
الفاء في خبره لان كلا منها لابهامه كان كاداة الشرط وكل من
الصلة والصفة لكونها فعلية او ظرفية هي قسم منها كانت
كالشرط فصار الخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء والوصف في كل
المضاف وان كان مفردا يؤكد المشابهة كما لا يخفى وجاز تركه لعدم
كونه جزاء في الحقيقة فجاز اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره في
مثل هذا المبتدأ وكذا اى كما جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور
اذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ جاز دخوله في خبره اذا دخل عليه
اى على المبتدأ المذكور انّ وانّ ولكنّ بخلاف سائر نواسخ المبتدأ حرفا

كأن نحو ليت ولعل وكأن وما ولا أو فعلا نحو علم وكان لأنها إذا
دخلت عليه سقط اعتبار صدارة معنى الشرط الذي اعتبر فيه
فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمها الذي هو الصدارة فلا يجوز
دخول الفاء على خبره وإنما جاز دخوله على خبر إن المكسورة مع أنها
من النواسخ لعدم تأثيرها في معنى الجملة فكان وجودها كالعدم وأن
المفتوحة وإن كان لها تأثير في المعنى لكنها ألحقت بالمكسورة
لاشتراكهما في إفادة التحقيق وألحق بها أيضا لكن للاشتراك في
جواز العطف على محل اسمها ويدل على هذا الجواز القرآن الكريم
وكلام الفصحاء كقوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه
وقول الشاعر: فوالله ما فارقتكم قاليا لكم * ولكن ما يقضى فسوف يكون *
ومثال أن يأتي في المتن ثم المفهوم الصريح من كلامه هنا اختصاص
جواز الدخول بخبر هذه الثلاثة ومنع كأن لدخوله في السائر وهو
الموافق لكلام صاحب التسهيل ولب الألباب ومن كلامه في الامتحان

جواز الدخول على خبره ايضا على ما هو الصحيح فبين كلاميه في كتابيه

تدافع ظاهر فافهم نحو الذي ياتيني او في الدار فله درهم قال الفاضل

الاولى او الذي في الدار لئلا يتوهم ان الترديد في الصلة دون التمثيل

مثال للمبتدأ الموصول بفعل او ظرف وقوله تعالى قل ان الموت الذي

تفرون منه فانه ملاقيكم مثال للموصوف بالموصول بفعل الداخل عليه

ان والفرار وان لم يكن سببا لملاقاة الموت لكنه سبب للحكم بها وعلى ما

فسره الرضي لا حاجة الى هذا التأويل فافهم ونحو رجل ياتيني او في الدار فله درهم

مثال للنكرة الموصوفة باحدهما وغلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم مثال

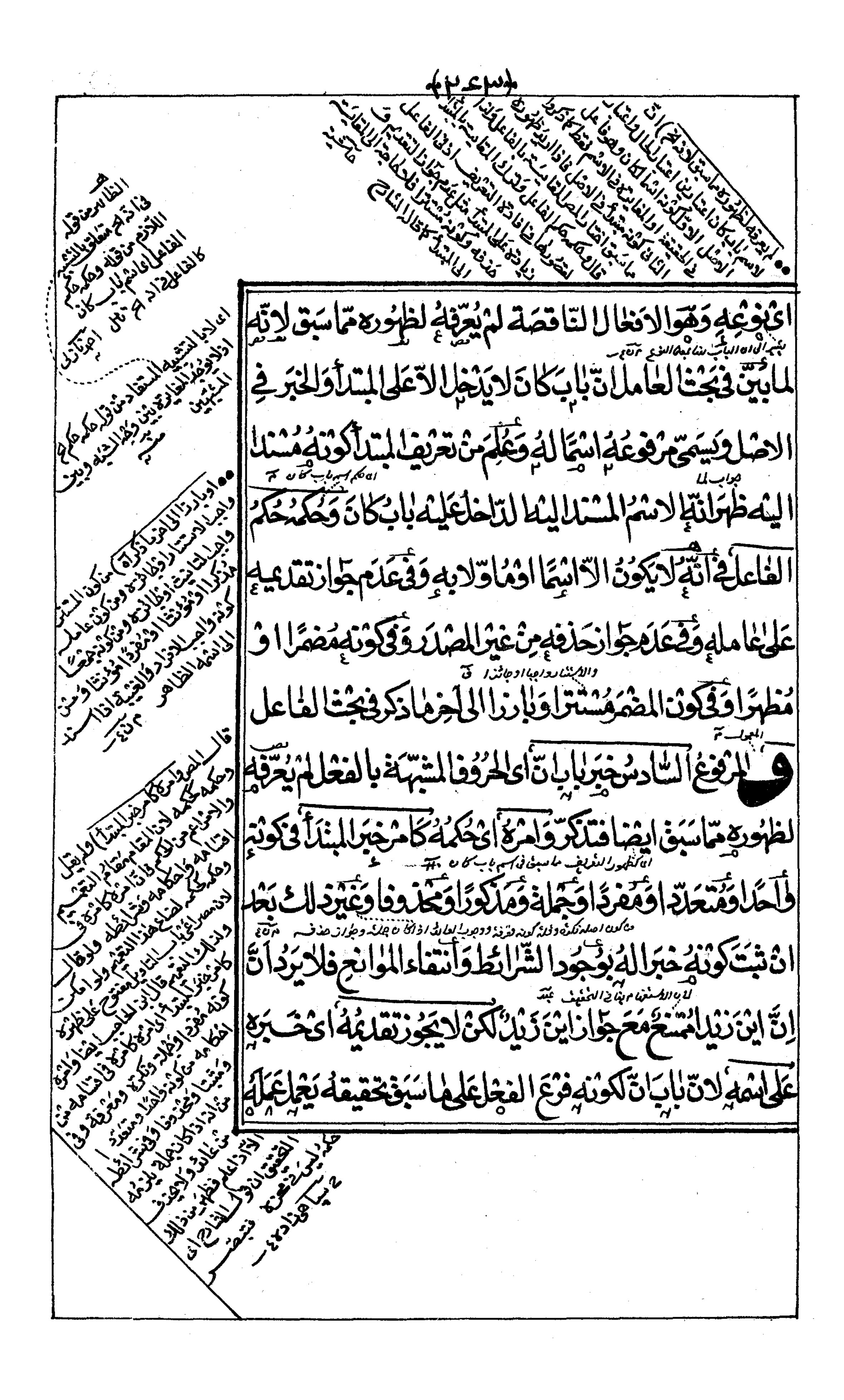
للمضاف اليها ونحو غلام الذي ياتيني او في الدار فله درهم ونحو غلام الرجل الذي

ياتيني او في الدار فله درهم وكل رجل عالم فله درهم مثال لكل مضافا الى نكرة موصوفة

بمفرد وكل رجل فله درهم مثال لكل مضافا الى نكرة غير موصوفة اصلا وفي

غيرها اي المواضع المذكورة لا يجوز دخول الفاء على الخبر لانعدام سبب موجب

او مجوز و المرفوع الخامس من التسعة اسم باب كان



اى نوعه وهو الافعال الناقصة لم يعرفه لظهوره مما سبق لانه
لما بين فى بحث العامل ان باب كان لا يدخل الا على المبتدأ والخبر فى
الاصل ويسمى مرفوعه اسما له وعلم من تعريف المبتدأ كونه مسندا
اليه ظهر انه الاسم المسند اليه الداخل عليه باب كان وحكمه حكم
الفاعل فى انه لا يكون الا اسما او مأولا به وفى عدم جواز تقديمه
على عامله وفى عدم جواز حذفه من غير المصدر وفى كونه مضمرا او
مظهرا وفى كون المضمر مستترا وبارزا الى آخر ما ذكر فى بحث الفاعل
و المرفوع السادس خبر باب ان اى الحروف المشبهة بالفعل لم يعرفه
لظهوره مما سبق ايضا فتذكر وامره اى حكمه كامر خبر المبتدأ فى كونه
واحدا ومتعددا ومفردا وجملة ومذكورا ومحذوفا وغير ذلك بعد
ان ثبت كونه خبرا له بوجود الشرائط وانتفاء الموانع فلا يرد ان
ان اين زيدا ممتنع مع جواز اين زيد لكن لا يجوز تقديمه اى خبره
على اسمه لان باب ان لكونه فرع الفعل على ما سبق تحقيقه يعمل عمله



الفرعي وهو تقدم المنصوب على المرفوع حط المرتبة عن مرتبة الاصل
ولو قد يلزم المساواة بينهما الا ان يكون ظرفا فانه يجوز حينئذ تقدمه
عليه لو معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ويجب لو نكرة نحو ان
في الدار رجلا وقوله عليه السلام ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم
فيه ما لا يتوسع في غيره لما مر والسابع خبر لا لنفي الجنس اي
لنفي الحكم عنه وهو ما اسند اليه اسمها لم يتعرض له لتبينه مما سبق كما
سبق وحكمه ايضا كحكم خبر المبتدأ كما ذكرنا في خبر باب ان لانها من
نواسخها لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا لانه اضعف عملا لانه
بالحمل على ان كما مر وكثر حذفه لو عاما ويجب في بني تميم ان دل عليه قرينة
فينبغي ان يتعرض لذلك ولا يهمل فافهم نحو لا غلام رجل عندنا
والثامن من التسعة اسم ما ولا المشبهتين بليس وهو
ما اسند اليه يليهما لم يتعرض له لما مر ايضا وحكمه كحكم المبتدأ
لما مر والتاسع المضارع الخالي عن النواصب والجوازم

واما

وامّا الداخل عليه احدهما فمنصوب او مجزوم كما مرّ نحو يضرب ويضربا

الاوّل منهما لما كان رفعه بالحركة والثاني لما بالحرف وامّا

المنصوب فثلاثة عشر اثنا عشر منها اسماء خمسة مفاعيل وسبعة

ملحقة بها وواحد منها المضارع المنصوب الاوّل منها المفعول

المطلق سُمّي به لصحة اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من

غير تقييده بحرف او مع بخلاف المفاعيل الباقية قدّمه لكون عامله

بمعناه بخلاف غيره فانه من متعلقات الفاعل وهو اسم ما اي معنى

انما ذكر الاسم فيه وفي امثاله لانّ ما فعله الفاعل انما هو المعنى

والمفعول من اقسام اللفظ ولو جعل ما عبارة عن اللفظ لاحتيج الى

تكلّف تقدير مضاف اي فعل مدلوله وارتكاب المسامحة من وصف

اللفظ بصفة معناه فيكون التسمية بالمفعول تسمية للدال باسم

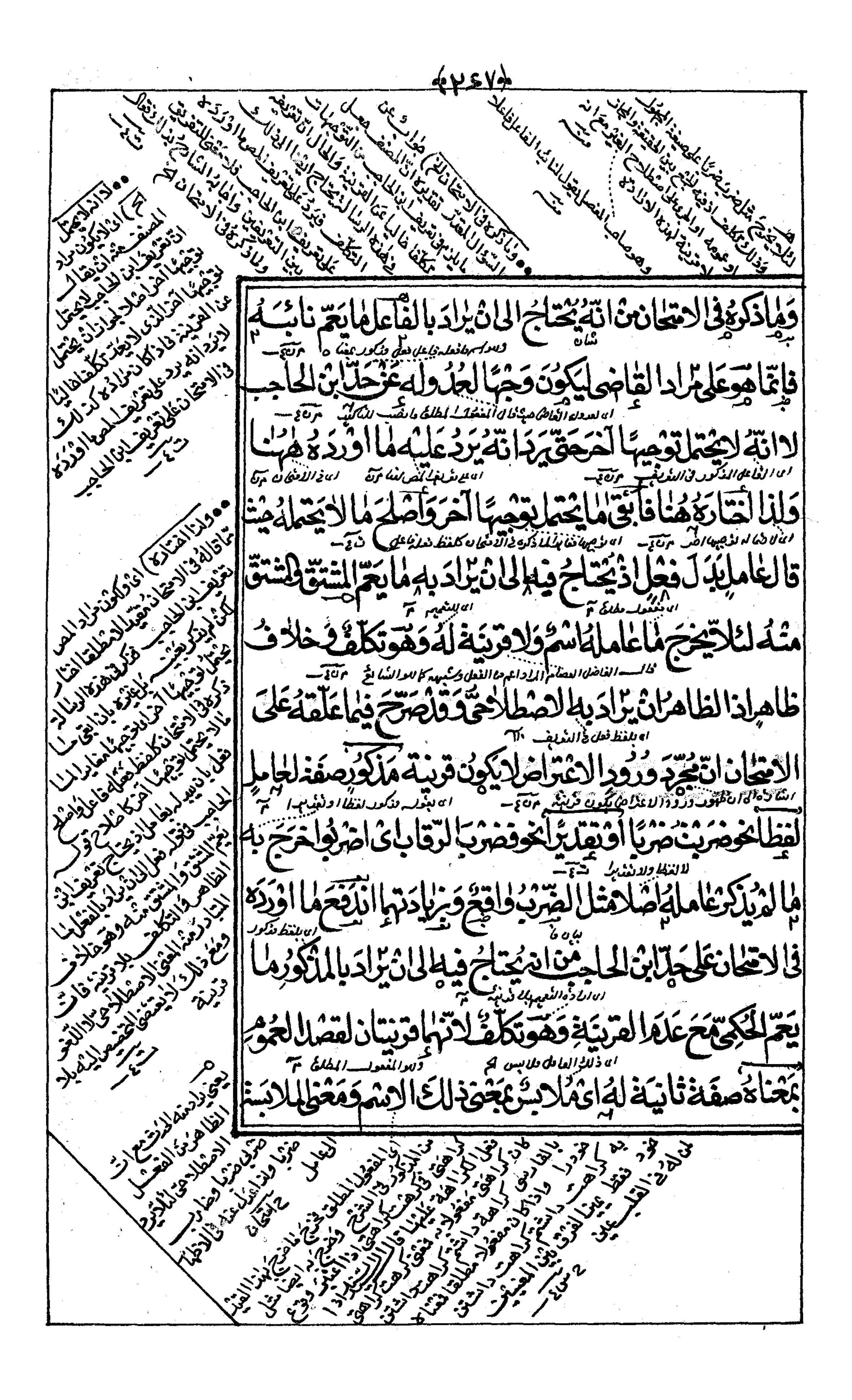
المدلول فعله فاعل عامل اي قام به بحيث يصح اسناده اليه مؤثّرا

فيه اولا فلا ينتقض بمثل مات موتا اذ فيه لقيام لا التاثير المتبادر



من الفعل ولم يقل قام مع انه عدل في الامتحان ان يراد به القيام بلا
قرينة تكلفا ليلائم ما في الحد المحدود باعتبار معناه اللغوي ولم
يشترط كون الفاعل مذكورا كما في العامل لئلا ينتقض بما عامله مصدر
محذوف الفاعل او مبني للمفعول كأعجبني ضرب بك ضربا على تقدير الاضافة
الى المفعول وضرب زيد ضربا على بناء المفعول اذ المصدر لم يوضع الا
لما هو صفة الفاعل وهو الداخل في مفهوم المشتق فيصدق عليه انه
مما فعله فاعل عامل مذكور وان لم يذكر الفاعل سواء اريد بالفعل معناه
الظاهر او القيام به اذ وضع المجهول لنسبة الوقوع الى المفعول لا لنسبة
القيام على ما حققه الفاضل العصام وقال ويصدق على مثل موتا في
المثال المذكور انه مما فعله فاعل عامل مذكور وان اريد بالفعل معناه
الظاهر اذ المراد بالفاعل اللغوي لا الاصطلاحي فلا حاجة الى الصرف
عن الظاهر **واقول** نعم لكن الظاهر المتبادر كون ذلك الفاعل
مدلول الفاعل الاصطلاحي للعامل المذكور فلا بد من الصرف عنه

وما ذكره



وما ذكره في الامتحان من انه يحتاج الى ان يراد بالفاعل ما يعم نائبه
فانما هو على مراد القاضي ليكون وجها للعدول عن حد ابن الحاجب
لا انه لا يحتمل توجيها آخر حتى يرد انه يرد عليه ما اورده ههنا
ولذا اختاره ههنا فابقى ما يحتمل توجيها آخر واصلح ما لا يحتمله حيث
قال عامل يدل فعل اذ يحتاج فيه الى ان يراد به ما يعم المشتق والمشتق
منه لئلا يخرج ما عامله اسم ولا قرينة له وهو تكلف وخلاف
ظاهر اذ الظاهر ان يراد به الاصطلاحي وقد صرح فيما علقه على
الامتحان ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة مذكور صفة لعامل
لفظا نحو ضربت ضربا او تقديرا نحو فضرب الرقاب اي اضربوا اخرج به
ما لم يذكر عامله اصلا مثل الضرب واقع وبزيادتها اندفع ما اورده
في الامتحان على حد ابن الحاجب من انه يحتاج فيه الى ان يراد بالمذكور ما
يعم الحكمي مع عدم القرينة وهو تكلف لانهما قرينتان لفصل العموم
بمعناه صفة ثانية له اي ملابس بمعنى ذلك الاسم ومعنى الملابسة

اشتراكهما في معنى مدلولهما اما مطابقة فيهما كضربي ضربا او تضمنا
كذلك كضربت ضربة او مختلفا كضربت ضربا او ضربي ضربة ذكره
في الامتحان وهذا ظاهر وان خفي على الفاضل الجامي حيث قال والمراد
به اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه خلاف الظاهر غير متمش
في النوع والعدد ومعمول المصدر والمصنف رحمه الله حمل مراد القاضي على
هذا وجعله من اسباب عدوله عن حد ابن الحاجب ولا احتمال له لتوجيه
حسن كما نقلناه عنه ابقي على حاله ههنا ثم انه خرج به مثل
تاديبا في ضربته تاديبا لان التاديب ما يحصل الادب وما يليق
بالشخص والضرب وسيلة له كالشتم والنصيحة وغير ذلك وكذا
كراهتي في مثل كرهت كراهتي اذا كانت مفعولا به اذ المراد بالاشتراك
في المدلول ان يقصد باحدهما ما يقصد بالاخر ولم يقصد ههنا بالعامل
ما قصد بالمصدر بل قصد تعلقه به والمراد بالاسم المنصوب ولو
تقديرا او بالعامل ما هو عامل فيه بقرينة ان كلامه مسوق لبيان

المنصوب

المنصوب وتعداده وتمييز بعضه عن بعض بعد ما ثبت كونه معمولا
لعامله ومنصوبا به ببيان جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها
وان الفعل وما بمعناه ينصب معمولات كثيرة فلا يرد عليه ما اورده
على ابن الحاجب من عدم تمام منع جلة لصدقه على نحو ضربت وضربي
شديد اذ لم يسبق في كلامه هذا البيان فلا يراد فيه ما اريد في كلام
المص رحمه الله ولذا عدل القاضي عنه في اللب هذا غاية ما تيسر لي
في هذا المقام والعلم بالحقيقة عند الملك العلام نحو ضربت ضربا
مثال لما هو للتاكيد وضربة بالكسر مثال لما هو للنوع وضربة بالفتح
مثال لما هو للعدد ثم ان تلك الملابسة دائمة بخلاف الملابسة بلفظه
فانها غير دائمة بل اكثرية ولذا قال وقد يكون العامل ملابسا بغير
لفظه اي اسم ما فعله او المفعول المطلق هذا هو الملائم للسياق ويجوز
العكس اما مادة نحو قعدت جلوسا او لا نحو انبتك الله نباتا وقد جاء
فعله الاصطلاحي والتخصيص به لاصالته وكثرة الحذف فيه والدال

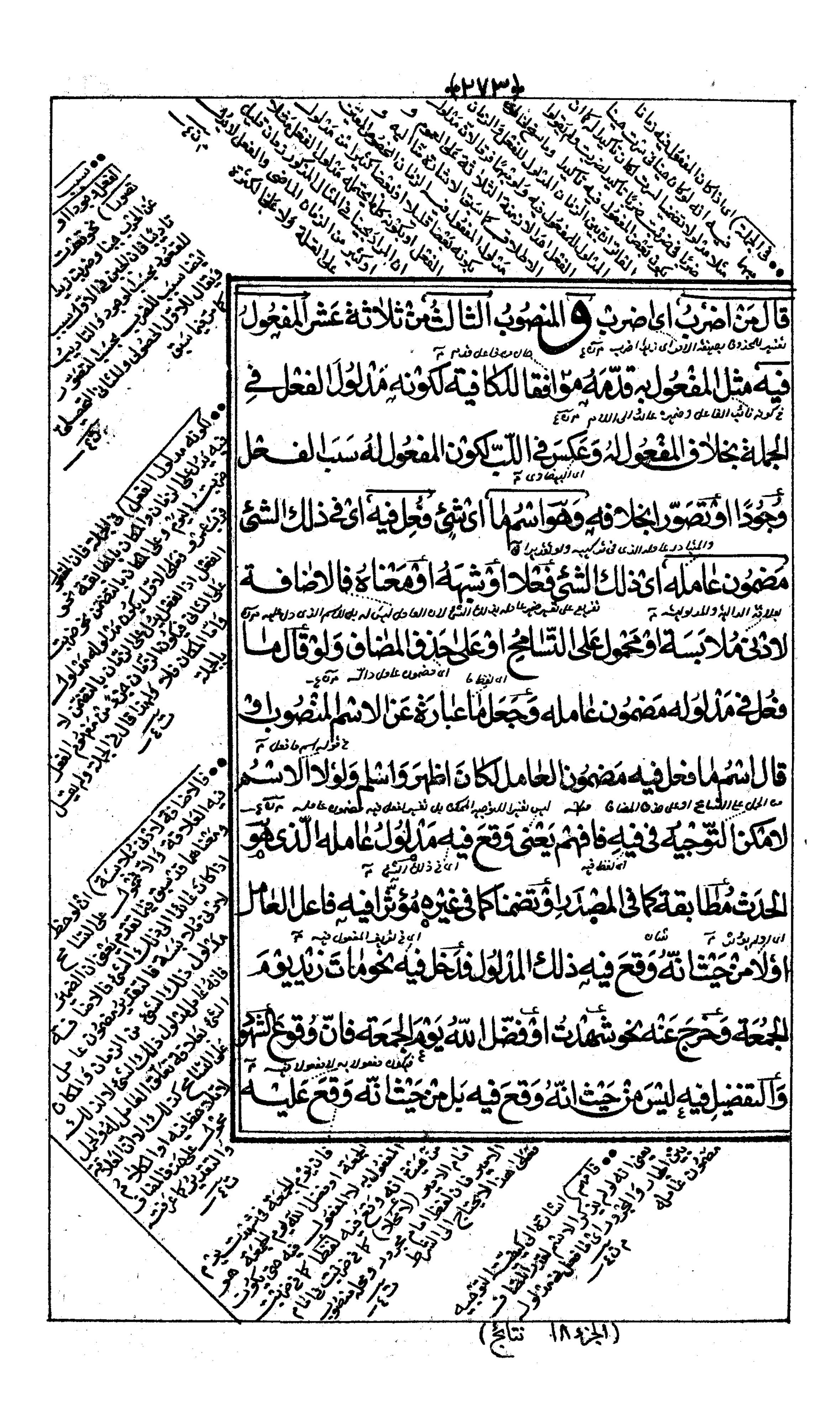
على الحدث بقرينة ذكر العامل في التعريف والفعل يدل به هنا وكونه
تكلفا عند عدمها وللتنبيه على هذا لم يقل عامله مع كونه اظهر و
لم يكتف برجوع الضمير اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل ان يرجع
الى المفعول المطلق لقيام قرينة اذ لا حذف بدونها الا نسيا اما جوازا
نحو خير مقدم لمن قدم اى قدمت قدوما خير مقدم او وجوبا سماعا
نحو ايضا اى آض ايضا اى عاد ثم غلب في معنى مثل ما سبق ويجوز تقديمه
اى المفعول المطلق او اسم ما فعله على عامله لو للنوع او العدد واما
لو للتاكيد فلا لان حق المؤكد التاخير كذا في الامتحان ولا يلزم اى المفعول
المطلق لعامل كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز حذفه بلا نائب في غير
المصدر مع انهما سيان في كونهما مقتضى النسبة التي هي داخلة في مفهوم
الفعل وشبهه غير المصدر وان فاعلية الفاعل بقيام مدلوله به
لان العامل يدل وضعا على ما يدل عليه بخلاف الفاعل فانه لا يدل
وضعا على ما يدل عليه الفاعل بل عقلا فافترقا ثم ان اللازم من نفي

اللازم

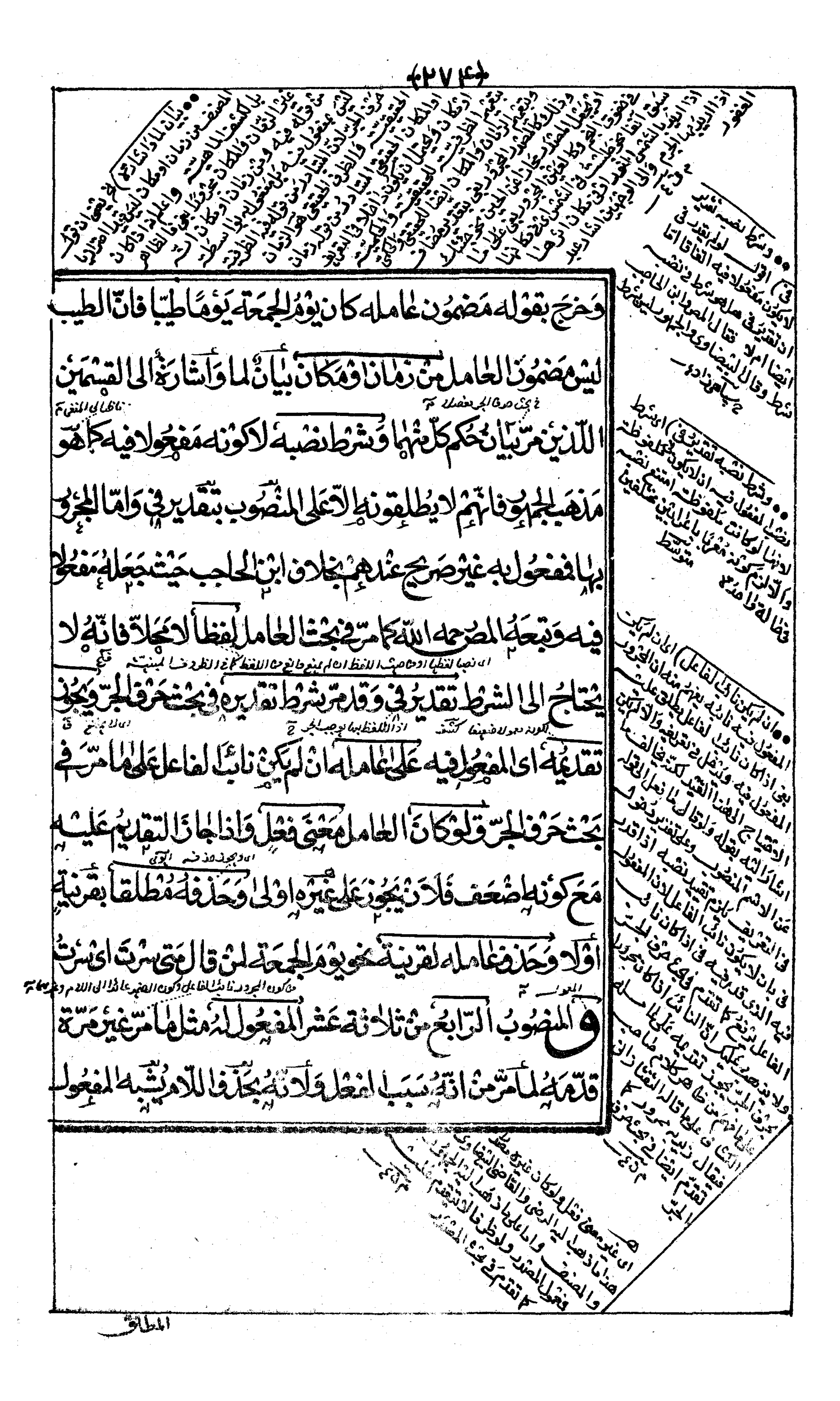
اللزوم جواز تركه لا مسا وانه لذكره كما زعم البعض بل يجوزون الذكر اولى
ليفيد فائدته والا كان ذكره عبثا و المنصوب الثاني المفعول به قدمه
لشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل المتعدي عليه ايضا بخلاف غيره وهو
في اللغة الذي الصق به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره عائد الى اللام
ذكره في الامتحان وفي الاصطلاح اسم ما وقع عليه اي تعلق به حسا
او عقلا وهو في هذا المعنى وان كان مجازا لكنه صار بالغلبة والاشتهار
فيه كالحقيقة العرفية فصح الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة او
بها بقرينة التقسيم فلا يرد انه لا يتناول مثل عرفت زيدا اذ معنى الوقوع
على الشيء السقوط عليه ولا سقوط الشيء على زيد لوجود التعلق به عقلا
فعل الفاعل اي حدثه القائم به والمراد بالفاعل ما يعم المذكور وغيره
وبالاسم المنصوب ولو محلا فلا يرد مثل زيد منعا ودرهما جمعا في مثل
اعطى زيد درهما اذ زيد حينئذ لا يدخل في الجنس حتى يحتاج الى اخراجه و
يصدق على درهما انه اسم منصوب وقع على مدلوله فعل محذوف

الفاعل والمراد بالوقوع الدلالة عليه عبارة فيدخل مثل ضرب زيد
عمرا مع كذبه وما ضرب زيد عمرا لوجود الدلالة عليه عبارة والاثم
يفد النفي نفيه وهو على قسمين عام للازم والمتعدي وهو المجرور بالحرف
سوى في واللام وما بمعناهما اذ مدخول الاول مفعول فيه لا به والثاني
مفعول له لا به كما مر في بحث حروف الجر وخاص بالمتعدي وقد مر بحث المتعدي
واللازم في بحث العامل القياسي ويجوز تقديمه على عامله لقوته في العمل
وعدم المانع عنه والمراد به ما ليس اسم فعل ولا مصدرا لما تعلم
ان معمولهما لا يتقدم عليهما الا المجرور بحرف الجر كما سبق في بحثهما ولا
مضافا اليه لشيء اذ المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل
فلا يقال انا زيدا غلام ضارب نحو زيدا ضربت وبه مررت وحذفه مطلقا
اي بقرينة نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه او بدونها نحو
فلان يعطي اي يفعل الاعطاء وهذا تكرار لما سبق في بحث العامل
القياسي وحذف فعله اي عامله من نظيره لقيام قرينة نحو زيدا لمن

قال



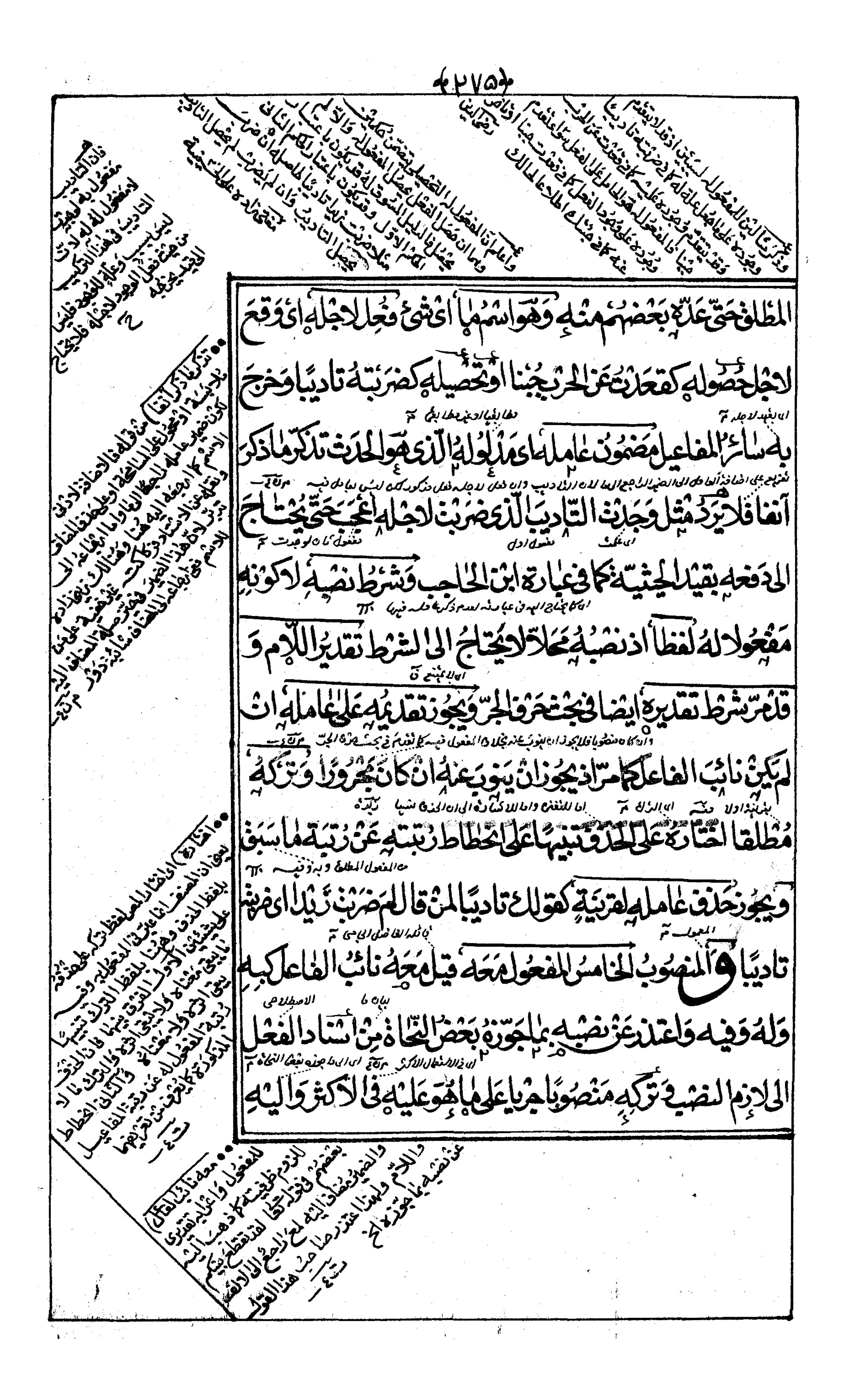
قال من اضرب اى اضرب و المنصوب الثالث من ثلاثة عشر المفعول
فيه مثل المفعول به قدمه موافقا للكافية لكونه مدلول الفعل في
الجملة بخلاف المفعول له وعكس في اللب لكون المفعول له سبب الفعل
وجودا او تصورا بخلافه وهو اسم ما اى شئ فعل فيه اى في ذلك الشئ
مضمون عامله اى ذلك الشئ فعلا او شبهه او معناه فالاضافة
لادنى ملابسة او محمول على التسامح او على حذف المضاف ولو قال ما
فعل في مدلوله مضمون عامله وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب او
قال اسم ما فعل فيه مضمون العامل لكان اظهر واسلم ولولا الاسم
لامكن التوجيه في فيه فافهم يعنى وقع فيه مدلول عامله الذى هو
الحدث مطابقة كما في المصدر او تضمنا كما في غيره مؤثرا فيه فاعل العامل
اولا من حيث انه وقع فيه ذلك المدلول فدخل فيه نحو مات زيد يوم
الجمعة وخرج عنه نحو شهدت او فضل الله يوم الجمعة فان وقوع الشهود
والتفضيل فيه ليس من حيث انه وقع فيه بل من حيث انه وقع عليه



وخرج بقوله مضمون عامله كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب
ليس مضمون العامل من زمان ومكان بيان لما واشارة الى القسمين
اللذين مر بيان حكم كل منهما وشرط نصبه لا كونه مفعولا فيه كما هو
مذهب الجمهور فانهم لا يطلقونه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور
بها فمفعول به غير صريح عندهم بخلاف ابن الحاجب حيث جعله مفعولا
فيه وتبعه المص رحمه الله كما مر في بحث العامل لفظا لا محلا فانه لا
يحتاج الى الشرط تقدير في وقدم شرط تقديره في بحث حرف الجر ويجوز
تقديمه اى المفعول فيه على عامله ان لم يكن نائب الفاعل على ما مر في
بحث حرف الجر ولو كان العامل معنى فعل واذا جاز التقديم عليه
مع كونه ضعف فلان يجوز على غيره اولى وحذفه مطلقا بقرينة
اولا وحذف عامله لقرينة نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت اى سرت

ف المنصوب الرابع من ثلاثة عشر المفعول له مثل ما مر غير مرة
قدمه لما مر من انه سبب الفعل ولانه يحذف اللام شبيه المفعول

المطلق



المطلق حتى عده بعضهم منه وهو اسم ما اى شئ فعل لاجله اى وقع
لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جبنا او تحصيله كضربته تاديبا وخرج
به سائر المفاعيل مضمون عامله اى مدلوله الذى هو الحدث تذكر ما ذكر
آنفا فلا يرد مثل وجدت التاديب الذى ضربت لاجله اعجبنى حتى يحتاج
الى دفعه بقيد الحيثية كما فى عبارة ابن الحاجب وشرط نصبه لا كونه
مفعولا له لفظا اذ نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط تقدير اللام و
قد مر شرط تقديره ايضا فى بحث حرف الجر ويجوز تقديمه على عامله ان
لم يكن نائب الفاعل كما مر اذ يجوز ان ينوب عنه ان كان مجرورا وتركه
مطلقا اختاره على الحذف وتنبيها على انحطاط رتبته عن رتبة ما سبق
ويجوز حذف عامله لقرينة كقولك تاديبا لمن قال لم ضربت زيدا اى ضربته
تاديبا و المنصوب الخامس المفعول معه قيل معه نائب الفاعل كبه
وله وفيه واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل
الى لازم النصب فى تركه منصوبا جاريا على ما هو عليه فى الاكثر واليه

ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة

لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه

ههنا وفي الاية الكريمة اي الذي فعل الفعل معه ذكره في الامتحان

وفي هذا التفسير اشارة الى ان نائب الفاعل هو المعهود لا المطلق فينوب

عن الفاعل فلا يرد ان الاسناد الى المصدر المؤكد وهو ملفوظ لا يجوز

لعدم الفائدة فيه فكيف اذا نوي ولم يلفظ والى الجواب عما ذكره الفاضل

العصام من ان الواجب حينئذ المفعول هو معه لان مسنده صفة

جارية على غير ما هي له وتقريره ان هذا انما يجب اذا كان مرجع المستتر

مقدما على مرجع البارز حتى لو لم يؤت بالمنفصل لتبادر ان المستتر

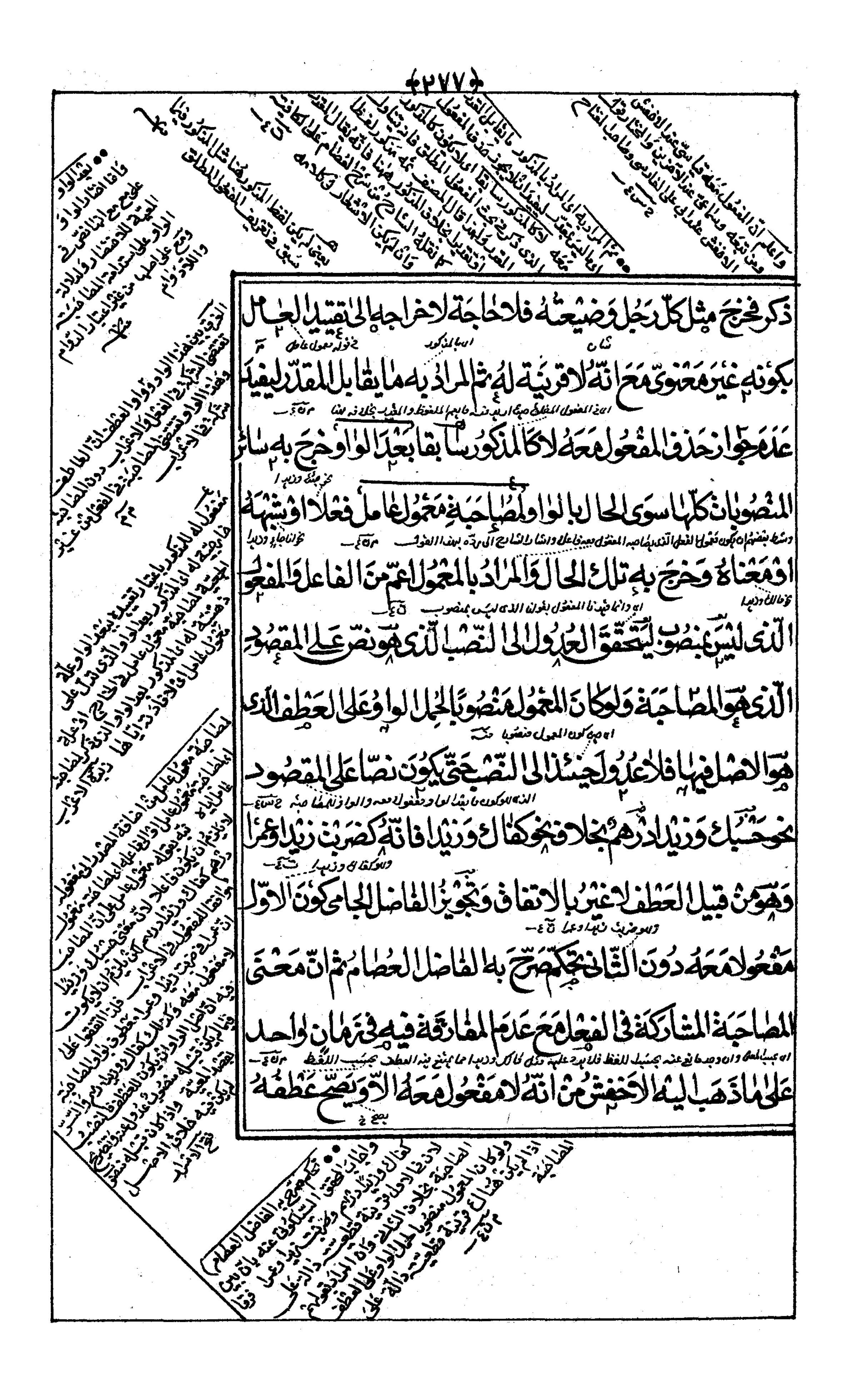
راجع الى الاقرب فيؤتى به على خلاف الظاهر للتنبيه على ان مرجعه

خلاف الظاهر وهو الابعد وههنا ليس كذلك اذ الموصول مقدم

على الفعل الذي هو مفهوم من المفعول فيكون رجوع الضمير على وفق

الظاهر فلا حاجة الى التنبيه المذكور وهو المذكور اي المنصوب الذي

ذكر



ذكر فخرج مثل كل رجل وضيعته فلا حاجة لاخراجه الى تقييد العامل

بكونه غير معنوي مع انه لا قرينة له ثم المراد به ما يقابل المقدر ليفيد

عدم جواز حذف المفعول معه لا كالمذكور سابقا بعد الواو وخرج به سائر

المنصوبات كلها سوى الحال بالواو والمصاحبة معمول عامل فعلا او شبهه

او معناه وخرج به تلك الحال والمراد بالمعمول اعم من الفاعل والمفعول

الذي ليس بمنصوب ليتحقق العدول الى النصب الذي هو نص على المقصود

الذي هو المصاحبة ولو كان المعمول منصوبا لحمل الواو على العطف الذي

هو الاصل فيها فلا عدول حينئذ الى النصب حتى يكون نصا على المقصود

نحو حسبك وزيدا درهم بخلاف نحو كفاك وزيدا فانه كضربت زيدا وعمرا

وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق وتجويز الفاضل الجامي كون الاول

مفعولا معه دون الثاني تحكم صرح به الفاضل العصام ثم ان معنى

المصاحبة المشاركة في الفعل مع عدم المفارقة فيه في زمان واحد

على ما ذهب اليه الاخفش من انه لا مفعول معه الا ويصح عطفه



على معمول عامل واما على ما ذهب اليه غيره المقارنة معه حين التلبس

بالفعل والمشاركة فيه ليست بشرط لقولهم استوى الماء والخشبة اى

ارتفع وسرت والنيل اذ لا ارتفاع فى الخشبة ولا سير فى النيل واجيب

بانه اريد بالاول معنى التساوى اى تساوى الماء والخشبة فى العلو و

بالثانى معنى الانتقال فيوجد المشاركة ويصح العطف نحو جئت وزيدا

وما لك وعمرا وجئت انا وزيدا او وزيد ولا يجوز تقدمه بدون المصاحب

على عامله فيه اشارة الى ان عامله عامل المصاحب لا الواو ولانه ليس

من العوامل بل هو واسطة على ما هو الراى الصحيح ولا المعنوى اذ لا

يتصور فيه التقديم ولذا لم ينصب ضيعته فى كل رجل وضيعته ولا على

المعمول المصاحب لاقتضاء معنى الواو سبق القرين ولا مع المصاحب

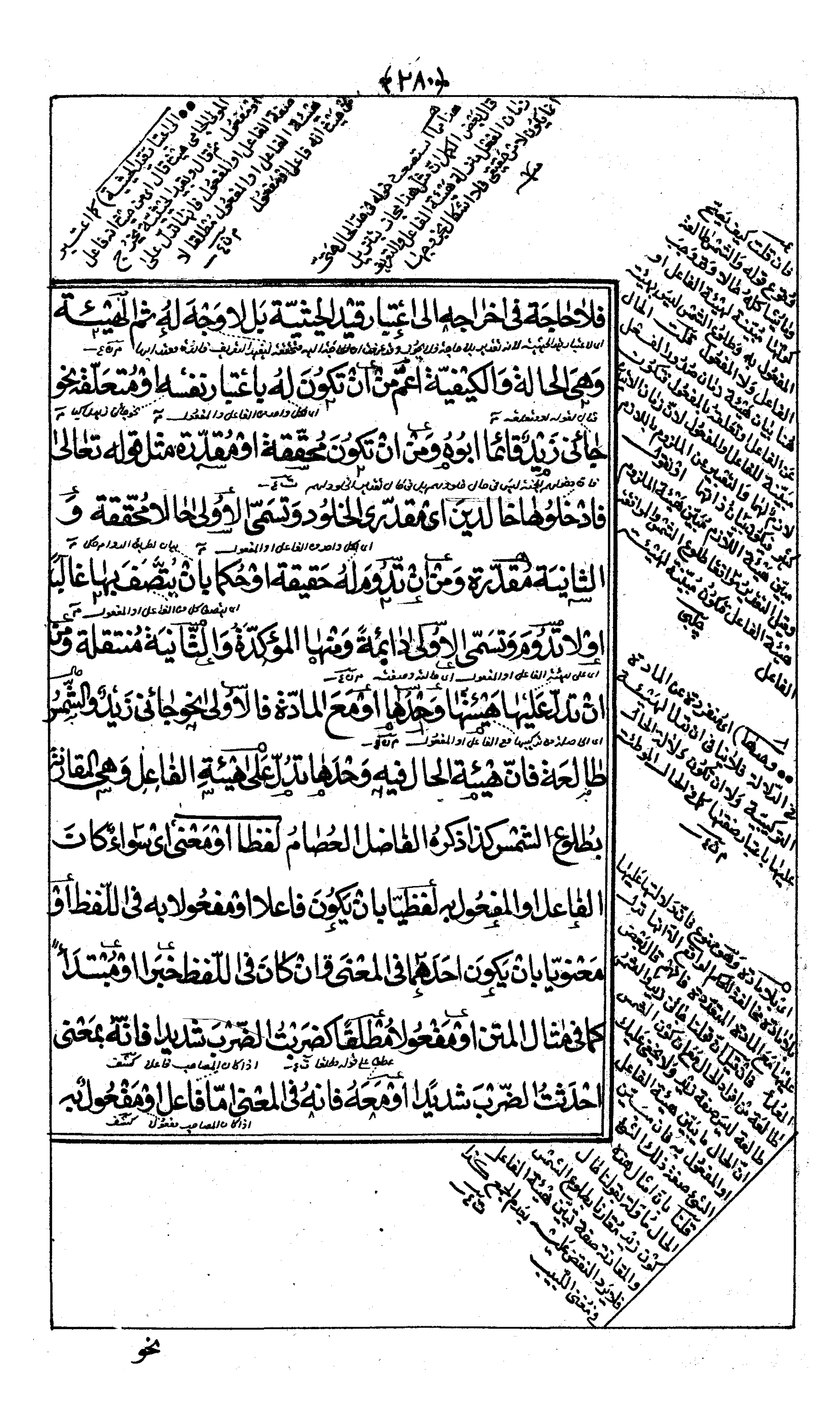
لانه اما فاعل او مفعول غير منصوب وهو اما نائب الفاعل او مضاف اليه

وكل منها لا يجوز تقدمه على عامله ولا يجوز تعدده كما لا يجوز تعدد

مع لما مر من عدم جواز تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد

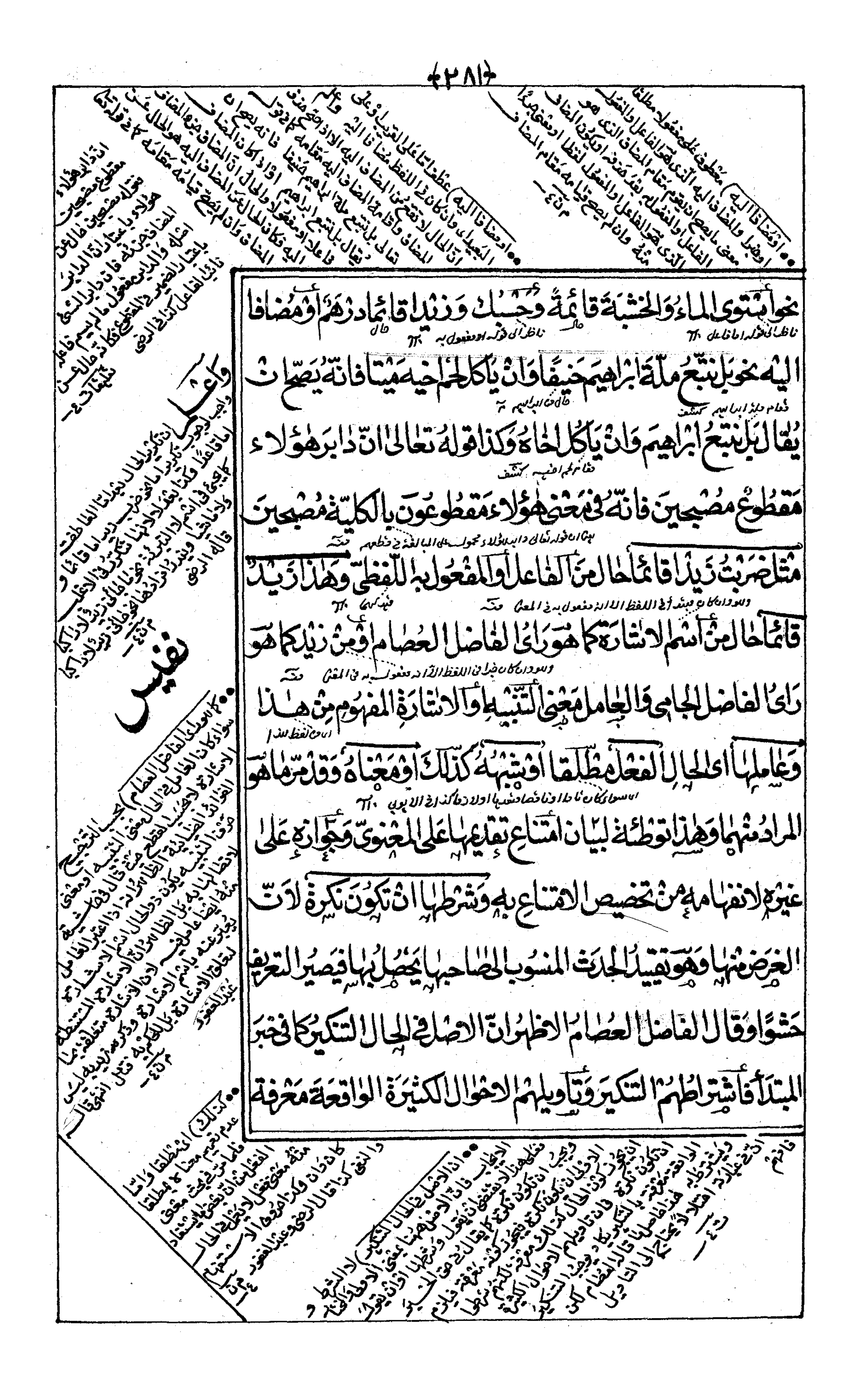
ولما

ولما فرغ من المفاعيل الخمسة شرع في الملحقات بها فقال و المنصوب
السادس الحال وهي ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها قدمها على
التمييز مع انه ملحق بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع بعد تمام
العامل لان لها شبها بالمفعول به ايضا من حيث انها فضلة يتم الكلام
بدونها مع كونها اكثر منه وهي في اللغة من حال يحول اي انقلب و
تغير سمي بها العرفي لانقلابه مآله وتغيره غالبا وقيل من الحال
بالمعنى المقابل للماضي والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل
فيه فاعلا والمفعول مفعولا كما ان الحال المرفوعة تدل على زمان انت
فيه وفي عرف النحاة ما اي منصوب اسما او جملة يبين هيئة الفاعل و
المفعول به لمنع الخلو فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا راكبين خرج بها التمييز
لانه يبين الذات وباضافتها الى المصدر في مثل ضربت ضربا شديدا
ورجعت قهقرى فانه يبين هيئة العامل وبما عرفت من ان المقسم
هو المنصوب بالاصالة عرفت ان المنصوب بالتبع غير داخل في الجنس



فلا حاجة فی اخراجه الی اعتبار قید الحیثیة بل لا وجه له ثم الهیئة
وهی الحالة والکیفیة اعم من ان تکون له باعتبار نفسه او متعلقه نحو
جائنی زید قائما ابوه ومن ان تکون محققة او مقدرة مثل قوله تعالی
فادخلوها خالدین ای مقدری الخلود وتسمی الاولی حالا محققة و
الثانیة مقدرة ومن ان تدوم له حقیقة او حکما بان یتصف بها غالبا
او لا تدوم وتسمی الاولی دائمة ومنها المؤکدة والثانیة منتقلة ومن
ان تدل علیها هیئتها وحدها او مع المادة فالاولی نحو جائنی زید والشمس
طالعة فان هیئة الحال فیه وحدها تدل علی هیئة الفاعل وهی المقارنة
بطلوع الشمس کذا ذکره الفاضل العصام لفظا او معنی ای سواء کان
الفاعل والمفعول به لفظیا بان یکون فاعلا او مفعولا به فی اللفظ او
معنویا بان یکون احدهما فی المعنی وان کان فی اللفظ خبرا او مبتدأ
کما فی مثال المتن او مفعولا مطلقا کضربت الضرب شدیدا فانه بمعنی
احدثت الضرب شدیدا او معه فانه فی المعنی اما فاعل او مفعول به

نحو



نحو استوى الماء والخشبة قائمة وحسبك وزيد قائما درهم او مضافا

اليه نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان

يقال بل نتبع ابراهيم وان يأكل اخاه وكذا قوله تعالى ان دابر هؤلاء

مقطوع مصبحين فانه في معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية مصبحين

مثل ضربت زيدا قائما حال من الفاعل او المفعول به اللفظي وهذا زيد

قائما حال من اسم الاشارة كما هو رأي الفاضل العصام او من زيد كما هو

رأي الفاضل الجامي والعامل معنى التنبيه والاشارة المفهوم من هذا

وعاملها اي الحال الفعل مطلقا او شبهه كذلك او معناه وقد مر ما هو

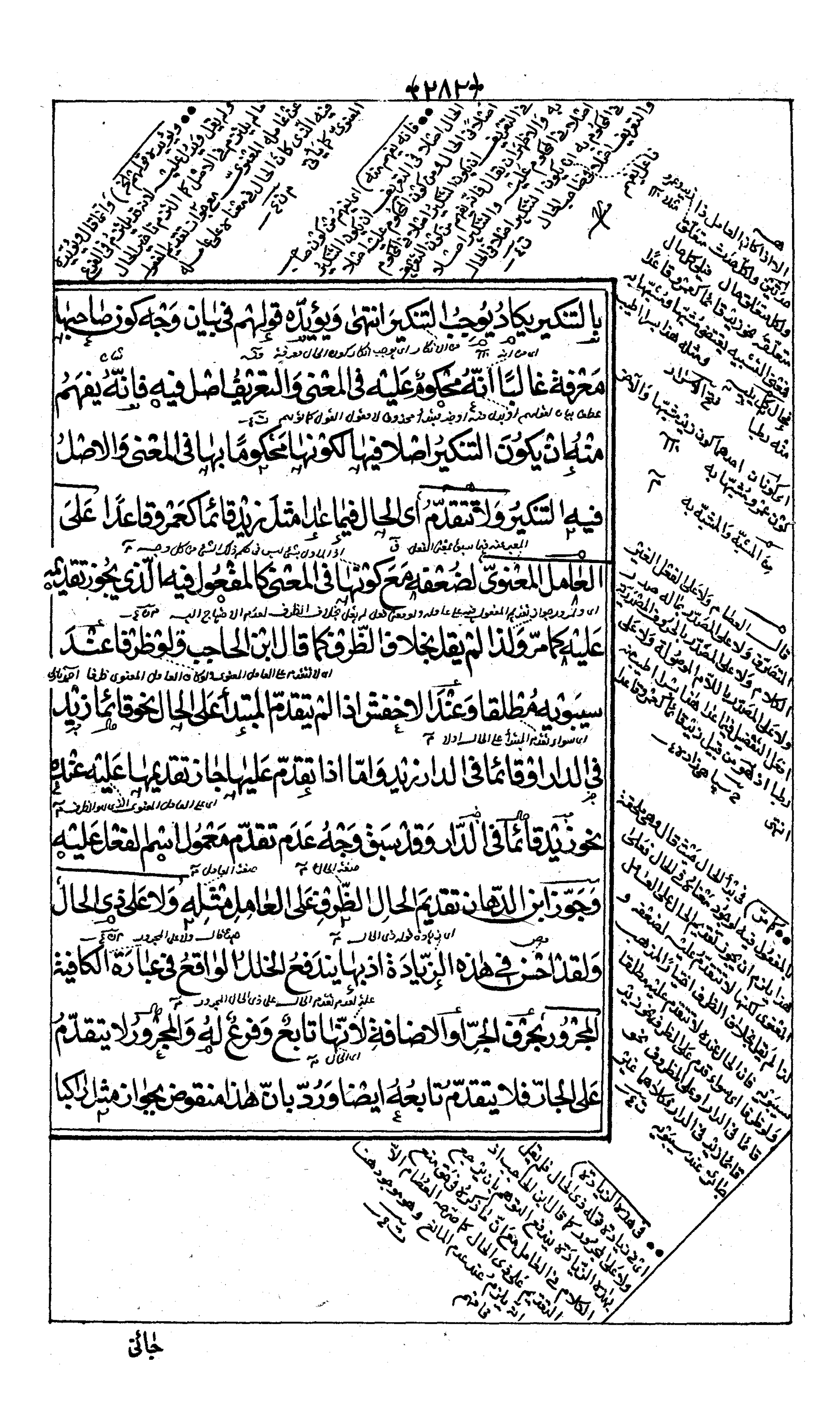
المراد منهما وهذا توطئة لبيان امتناع تقديمها على المعنوي وجوازه على

غيره لانفهامه من تخصيص الامتناع به وشرطها ان تكون نكرة لان

الغرض منها وهو تقييد الحدث المنسوب لصاحبها يحصل بها فيصير التعريف

حشوا وقال الفاضل العصام الاظهر ان الاصل في الحال التنكير كما في خبر

المبتدأ فاشتراطهم التنكير وتأويلهم الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة



بالتنكير يكاد يوجب التنكير انتهى ويؤيده قولهم في بيان وجه كون صاحبها
معرفة غالبا انه محكوم عليه في المعنى والتعريف اصل فيه فانه يفهم
منه ان يكون التنكير اصلا فيها لكونها محكوما بها في المعنى والاصل
فيه التنكير ولا تتقدم اي الحال فيما عامل مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا على
العامل المعنوي لضعفه مع كونها في المعنى كالمفعول فيه الذي يجوز تقديمه
عليه كما مر ولذا لم يقل بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب ولو ظرفا فاعند
سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتدأ على الحال نحو قائما زيد
في الدار او قائما في الدار زيد واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها عليه عنده
نحو زيد قائما في الدار وقد سبق وجه عدم تقدم معمول اسم الفعل عليه
وجوز ابن الدهان تقديم الحال الظرف على العامل مثله ولا على ذي الحال
ولقد احسن في هذه الزيادة اذ بها يندفع الخلل الواقع في عبارة الكافية
المجرور بحرف الجر او الاضافة لانها تابع وفرع له والمجرور لا يتقدم
على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا ورد بان هذا منقوض بجواز مثل راكبا

جاني

جائني زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال فيه لكونه فاعلا واجيب بمنع

عدم الجواز لان هذا المعنى يؤدي بالتقديم ايضا لكن لا يبقى حينئذ فاعلا

بل مبتدأ بخلاف المجرور فلا نقض كذا ذكره الفاضل العصام لكن يرد على هذا

انه يجوز التقديم على المضاف اليه بالاضافة اللفظية لجواز تقديمه على

المضاف بزوال اسم المضاف اليه فقط اذا كان مفعولا او بزوال اسم الفاعل

ايضا اذا كان فاعلا مع انهم صرحوا بانه لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز حذف

المضاف واقامة المضاف اليه مقامه نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا ويمكن

الدفع بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع فلما لم يجز ذلك

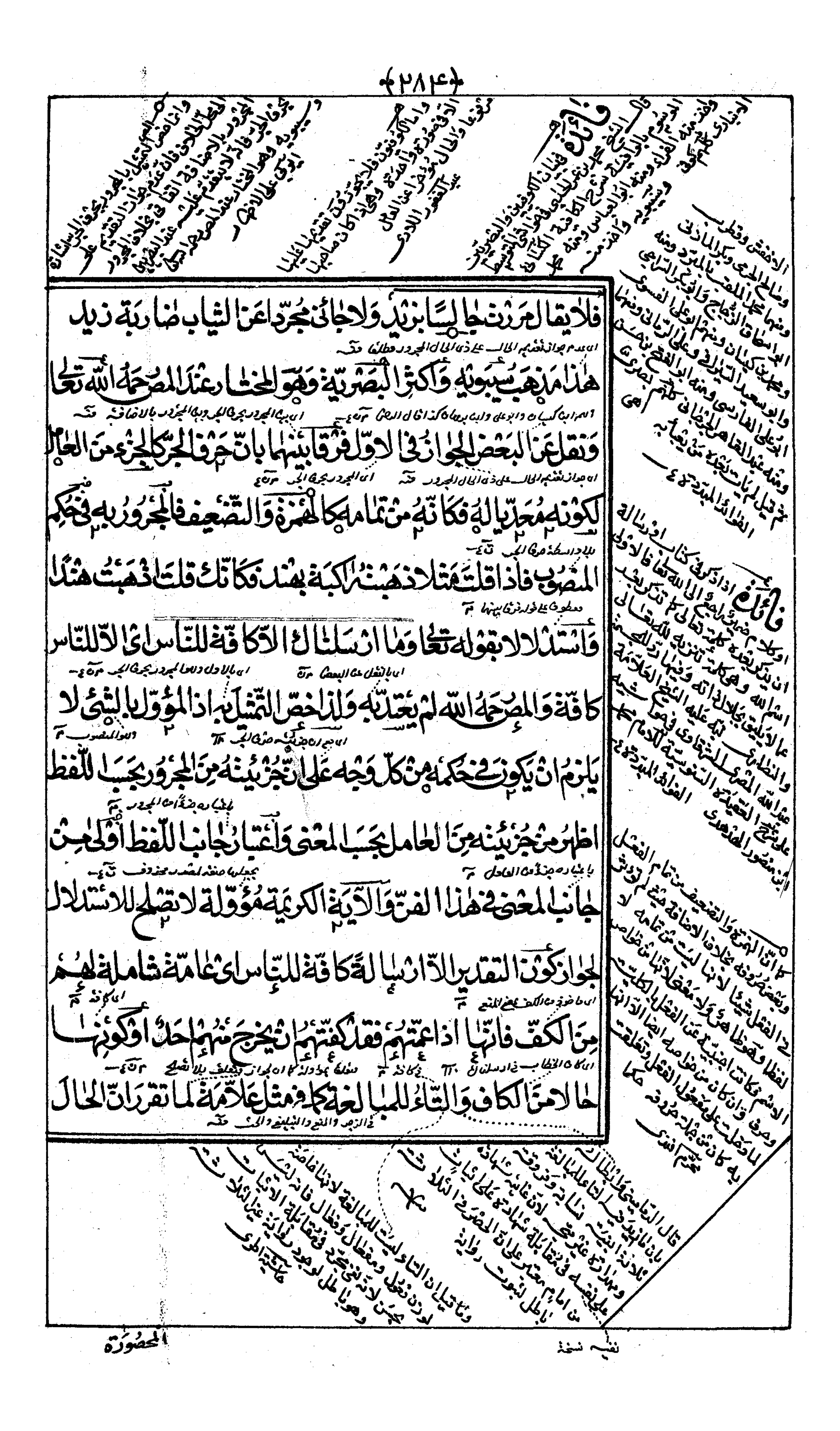
في المعنوية وان زال اسم المضاف اليه منعوه مطلقا على ما صرح به الرضي

والسيد عبد الله في شرح لب الالباب وهو المفهوم من اطلاقهم وقال

الدماميني في شرح التسهيل نقلا عن مصنفه ان المراد بالاضافة ما هو

المحضة اذ في غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف اليه لكونها في تقدير

الانفصال فلا يعتد بها نحو هذا ملتوتا شارب السويق الآن او غدا



فلا يقال مررت حافيا بزيد ولا جائني مجردا عن الثياب ضاربه زيد

هذا مذهب سيبويه واكثر البصرية وهو المختار عند المص رحمه الله تعالى

ونقل عن البعض الجواز في الاول فرقا بينهما بان حرف الجر كالجزء من العامل

لكونه معديا له فكانه من تمامه كالهمزة والتضعيف فالمجرور به في حكم

المنصوب فاذا قلت مثلا ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت هندا

واستدلوا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اي الا للناس

كافة والمص رحمه الله لم يعتد به ولم يخص التمثيل به اذ المؤول بالشئ لا

يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه على ان تجزئته من المجرور بحسب اللفظ

اظهر من تجزئته من العامل بحسب المعنى واعتبار جانب اللفظ اولى من

جانب المعنى في هذا الفن والآية الكريمة مؤولة لا تصلح للاستدلال

لجواز كون التقدير الا ارسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم

من الكف فانها اذا عمتهم فقد كفتهم ان يخرج منها احد او كونها

حالا من الكاف والتاء للمبالغة كما في مثل علامة لما تقرر ان الحال

المحصورة لا تتقدم فالمعنى لا جامعاً لهم في الإبلاغ ذكره الزجاج وأوهم
بأن كف بمعنى جمع ليس بمحفوظ ممنوع قال ابن دريد كل شيء جمعته فقد
كففته ومنه حديث الحسن رضي الله عنه ان رجلا كان به جراح فسأله
كيف يتوضأ فقال كفها بخرقة أي اجعلها حولها ولو سلم فباب المجاز أوسع
والكف بمعنى المنع قد يلزمه الجمع وما قيل فالمعنى إلا كافاً لهم عن الشرك
والارتكاب بالكبائر يأباه قوله تعالى بشيراً ونذيراً فافهم على انه يمكن ان
يقال ان الإرسال ليس لذات الناس كما لا يخفى فلا بد من التقدير مثل إلا
لدعوة الناس فحالية كافة حينئذ ركيكة لدلالتها على الاجتماع والآن
لا تدل على الهيئة على ما ذكره بعض الكمل ولو سلم عدم دلالتها عليه على
ما ذكره الرضي فلا يخلو عن الإيهام ولو كان المراد بها إفادة تأكيد عموم
الناس لكان الظاهر إذ يقال إلا لكافة الناس بالإضافة وأن الحال
المحصورة لا تتقدم على ذي الحال فلا يتجه ما قيل ان كلا من الاحتمالين
تكلف وتعسف لا يمنع الاستدلال بالظاهر ولو كان صاحبها نكرة



مخصّصة اي غير مخصّصة بما سوى التقديم وجب تقديم الحال عليها
بشهادة الاستقراء وقيل لئلا يلتبس بالصفة في ذي الحال المنصوب
ثم قدمت في سائر المواضع طرداً للباب وردّ بانّ هذا يقتضي ان يجب
التقديم ايضاً اذا خصصت بوصف او غيره لوجود الالتباس فيه ايضاً
مع انه لم يجب كما صرحوا به ويفيده قوله مخصّصة وقيل ليتخصص بالتقديم
تخصص المبتدأ بتقديم الخبر الظرف فانها بمنزلته وردّ بانها بمنزلة ظرف
الزمان ولا يصح الاخبار به عن الجثة اقول عدم الصحة في الحقيقي
مسلم واما في التنزيلي الذي هو المراد هنا فلا فانهم نحو جائني راكبا رجل
وتكون اي الحال الجملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد وان كان الاصل ان تكون
مفرداً كالخبر خبرية لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها
عليه في قوة الحكم عليه والانشاء لا يصلح ان يحكم به على شيء ولما كانت
الجملة مستقلة بالافادة لا تقتضي ارتباطاً بغيرها والحال مرتبطة به
فاذا وقعت جملة فلا بد فيها اي في الحال الكائنة جملة من رابط يربطها

المطابها

المصاحبة لها وهو الضمير فقط في المضارع المثبت مع فاعله اذ الكلام في الجملة
ولا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل المستغني عنه مع كونه
واردا على اصل الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى نهجها في
الاستعمال من التجرد عن حرف النفي ونحو قمت واصك وجهه وقوله تعالى
لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم مؤول بتقدير المبتدأ
او يجعل الواو في الاول للعطف قال الفاضل العصام ولو جعلوا الحكم
اكثريا لكان اقرب الى المصلحة ولو قيد بكونه عاريا عن قد كما في
التسهيل لم يحتج في الثاني الى التاويل ونحو جائني زيد يركب او الضمير مع الواو
او الواو وحده او الضمير وحده في غيره اي المضارع المثبت من المضارع
المنفي والماضي المثبت والمنفي والجملة الاسمية اما الضمير فظاهر
لانه الرابط في كل جملة وقعت موقع المفرد واما الواو فلاحتياج
الجملة الحالية المفصولة الى ربط لا سيما الاسمية لكونها فضلة وظاهرة
في الاستقلال فقصد ربطها للاحتياط فيجوز الاكتفاء باحدهما لوجود

الربط المعنوي في الجملة والورود على اصل الحال او على نهجها لكن الغالب
في الاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح
ولا تدل على الزمان فهي كنفي داخل على الاسمية الواو اما مع الضمير لقوتها
في الاستقلال وعدم التعلق بذي الحال لانها لدلالتها على الثبوت غير
واردة على اصل الحال او على نهجها فناسب ان يكون الرابط فيها في غاية
القوة واما بدونه لدلالتها على الربط من اول الامر فيكتفى بها وقال
الرضي اجتماع الضمير مع الواو في الاسمية وانفرادها متقاربان في
الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا وقال الفاضل العصام الضمير
لربط الحال بذي الحال ولا بد من ربطها بالعامل لانها لتقييده والرابط
به في المفرد هو النصب وقد اختفى في الجملة فذكرت الواو بدلا له لدلالتها
على المقارنة التي باعتبارها يربط الحال بالعامل فالتزمت فيما هو ظاهر
في الاستقلال غالبا ومنعت فيما هو شبيه باسم الفاعل وزنا ومعنى
وجوزت فيما ليست مشابهته بتلك المشابهة واما الضمير وحده

فيها



فيها فجاوب ضعيف لعدم الدلالة على الربط من اول الامر نحو جائني
زيد لا يركب بالضمير وحده او ولا يركب به مع الواو او ولا يركب
عمرو بالواو وحده مثال المضارع المنفي او جائني زيد ركب بالضمير
وحده او وركب به مع الواو او وركب عمرو بالواو وحدها مثال
الماضي المثبت او جائني زيد هو راكب بالضمير وحده او وهو راكب
به مع الواو او وعمرو راكب بالواو وحده مثال الاسمية ولم يتعرض
للظرفية لدخولها في الفعلية عنده كما مر ولا للشرطية ايضا لانها
لا تقع حالا بلا تأويل لان الشرط يقتضي الصدارة وعدم الربط والحال
غير لازمة لصاحبها الا بجعلها خبرا عن ضمير ذي الحال فيربط بالمبتدأ
لكونه لازما له فتكون من قبيل الاسمية نحو جائني زيد وهو ان تسأله
يعط او بانسلاخ معنى الشرط فتكون فعلية مثل آتيك وان لم تأتني
ويجوز تعدد الحال كالخبر نحو جائني زيد راكبا ضاحكا وحذف عامله
اي الحال بقرينة مقالية او حالية نحو راشدا مهديا لمن قال اريد

النفر او لمن تهيأ له او شرع فيه اى سرا او ذهب راشدا فيما يمكن فيه

الرشد بفضل مهديا فيما لا بد فيه من دليل فلا يرد ان الرشد فرع

الهداية فينبغى تقديمها عليه ثم ان هذا يحتمل الترادف والتداخل لكنه

على الثانى لا يكون مما نحن فيه كما اذا كان صفة ولم يتعرض للزوم

قد لفظا او تقديرا للماضى المثبت لان بما ذكر فى وجهه لا يتم التقريب

كما ذكره فى الامتحان فلعله اختار مذهب الاخفش والكوفيين من عدم

اللزوم وقس عليه عدم تعرضه لاشتراط المضارع المثبت بخلوه عن

علامة الاستقبال كما ذكره صاحب التسهيل و المنصوب السابع من ثلاثة

عشر التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وهو انسب

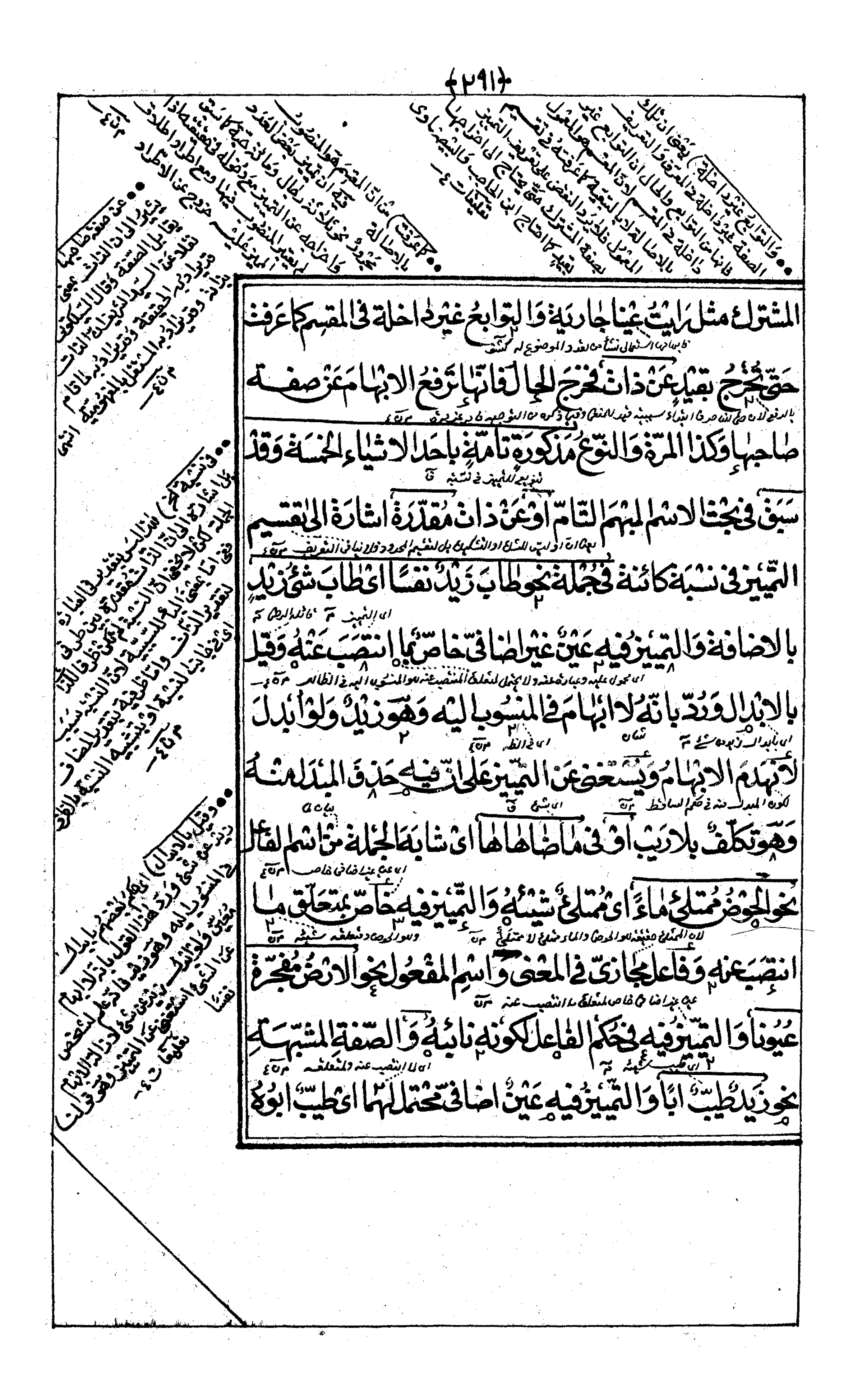
للتعريف وبفتحها ايضا باعتبار ان المتكلم يميزه من بين الاجناس

لدفع الابهام قدمه لانه معمول بلا حاجة الى الواسطة بخلاف

المستثنى وهو ما اى نكرة يرفع الابهام لم يذكر المستقر كما ذكره ابن الحاجب

والوضعى كما ذكره البيضاوى لان الغرض من ذكرهما اخراج صفة

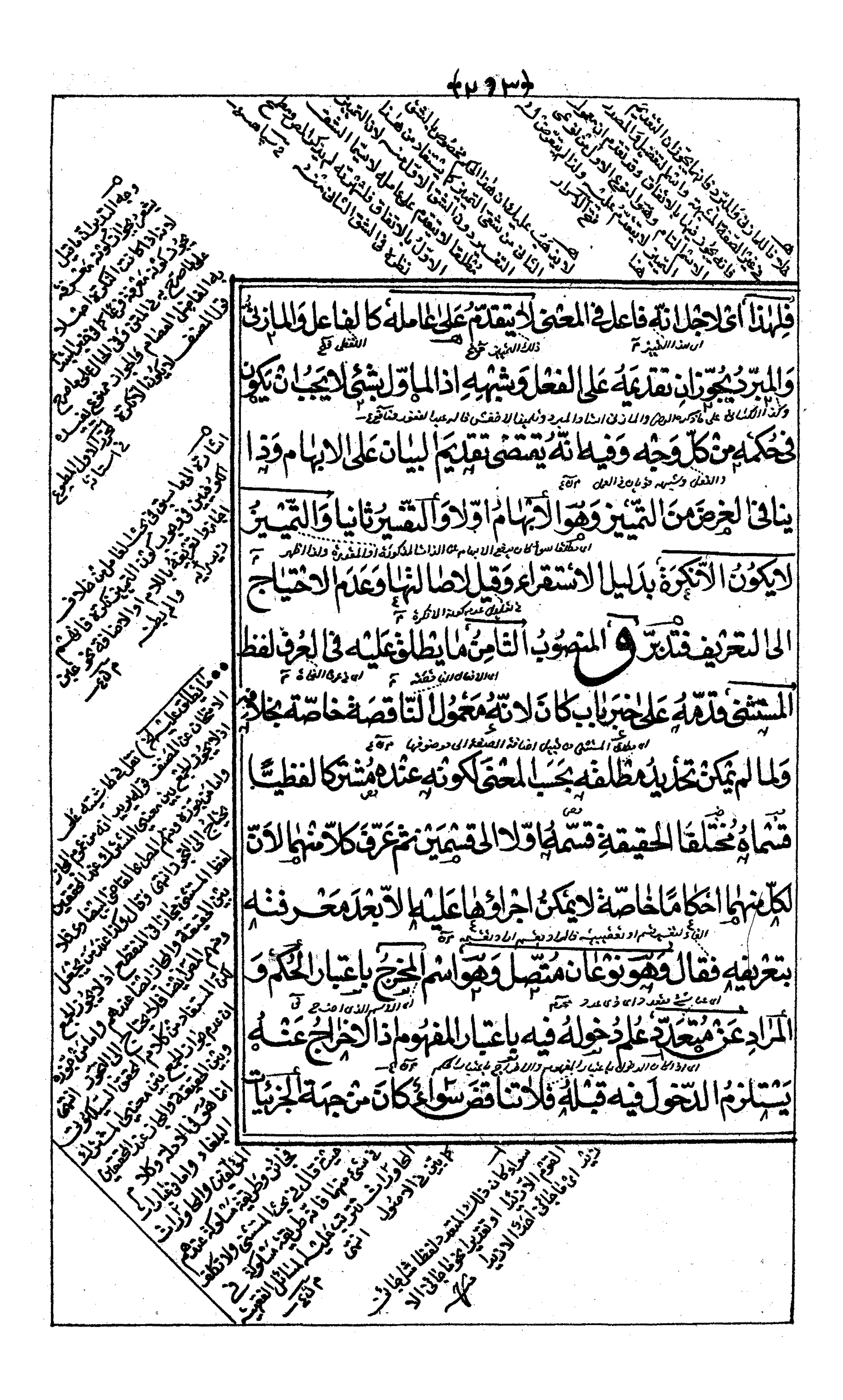
المشترك



المشترك مثل رأيت عينا جارية والتوابع غير داخلة في المقسم كما عرفت
حتى تخرج بقيد عن ذات فخرج الحال فانها ترفع الابهام عن صفة
صاحبها وكذا المرة والنوع مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة وقد
سبق في بحث الاسم المبهم التام او عن ذات مقدرة اشارة الى تقسيم
التمييز في نسبة كائنة في جملة نحو طاب زيد نفسا اي طاب شئ زيد
بالاضافة والتمييز فيه عين غير اضافي خاص بما انتصب عنه وقيل
بالابدال ورد بانه لا ابهام في المنسوب اليه وهو زيد ولو ابدل
لانهدم الابهام ويستغنى عن التمييز على ان فيه حذف المبدل منه
وهو تكلف بلا ريب او في ما ضاهاها اي شابه الجملة من اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماء اي ممتلئ شيئه والتمييز فيه خاص بمتعلق ما
انتصب عنه وفاعل المجازي في المعنى واسم المفعول نحو الارض مفجرة
عيونا والتمييز فيه في حكم الفاعل لكونه نائبه والصفة المشبهة
نحو زيد طيب ابا والتمييز فيه عين اضافي محتمل لهما اي طيب ابوه

وابوته ولم يذكر في المشابه المثال الذي يكون التمييز فيه خاصا
بالمنتصب عنه اكتفاء عنه بما ذكره في الجملة كما لم يذكر فيها الامثلة التي
ذكرها فيه اكتفاء بما ذكره فيه اذ لا فرق في التمييز بينهما وابوة عرض
اضافي ودارا عين غير اضافي خاص بالمتعلق وزيد حسن وجها جزء
المنتصب عنه وافعل التفضيل نحو زيد افضل من عمرو علما عرض غير
اضافي او في نسبة كائنة في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وابوة ودارا
وعلما او وجها وهذا التمييز اي ما يرفع الابهام عن مقدرة فاعل
في المعنى حقيقة او مجازا كما اشرنا لما تبين ان هذا التمييز لا يجب ان
يكون عين الذات المقدرة ومحمولا عليها كما يجب في المذكورة بل يكفي
اشتماله على المحمول ومثل العيون في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا
فاعل في المعنى بجعل العامل لازما اي انفجرت عيونها كما في الجامي او في
حكمه بجعل العامل مجهولا اي فجرت عيونها كما في شرح التسهيل وفي
قول المص رحمه الله والارض مفجرة عيونا اشارة ما الى الثاني فافهم

فلهذا



فلهذا اى لاجل انه فاعل فى المعنى لا يتقدم على عامله كالفاعل والمازنى
والمبرد يجوزان تقديمه على الفعل وشبهه اذ المأول بشئ لا يجب ان يكون
فى حكمه من كل وجه وفيه انه يقتضى تقديم البيان على الابهام وذا
ينافى الغرض من التمييز وهو الابهام اولا والتفسير ثانيا والتمييز
لا يكون الا نكرة بدليل الاستقراء وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج
الى التعريف فتدبر و المنصوب الثامن ما يطلق عليه فى العرف لفظ
المستثنى وقدمه على خبر باب كان لانه معمول لناقصة خاصة بخلافه
ولما لم يمكن تحديد مطلقه بحسب المعنى لكونه عنده مشتركا لفظيا
قسّمه مختلفا الحقيقة قسمين اولا الى القسمين ثم عرف كلا منهما لان
لكل منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته
بتعريفه فقال وهو نوعان متصل وهو اسم المخرج باعتبار الحكم و
المراد عن متعدد علم دخوله فيه باعتبار المفهوم اذ الاخراج عنه
يستلزم الدخول فيه قبله فلا تناقض سواء كان من جهة الجزئيات

كجاءني القوم الا زيدا او الاجزاء نحو اشتريت العبد الا نصفه بالا
او باحدى اخواتها لم يفسرها اكتفاء بذكرها في اثناء المباحث بيد انه
فانه بيد ولما بمعنى الا وقال الفاضل العصام هذا ليس من تمام
التعريف بل لمزيد التوضيح فلا باس بالنقض وعدم التصريح ومنقطع
وهو المذكور بعدها اي الا او احدى اخواتها حال كونه غير مخرج
مدلوله عن متعدد للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كجاءني
القوم الا حمارا او المراد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة
خالية عن زيد وعدم الدخول في المراد في هذا القسم بالقرينة كالاشارة
وفي الحكم بباب الا واما في المتصل فكلاهما بباب الا فلا يلزم تداخل
القسمين والمستثنى مطلقا ولذا اظهر منصوب وجوبا بقرينة قوله
ويجوز فيه النصب اذا كان بعد الا احتراز عن سوى وسواء وغير
اذ لا نصب بعدها بل جر وعن خلا وعدا وليس ولا يكون فان النصب
بعدها غير مقيد بكونه في موجب تام غير الصفة بيان للواقع لئلا

يذهل

يدل اذ لا يكون بعدها المستثنى حتى يحترز عنه لاختلاف حكمه في كلام
موجب اى مثبت لا نفى ولا نهى ولا استفهام فيه اذ لا يجب النصب في
غيره بل يجوز هو ويختار البدل تام اى مذكور فيه المستثنى منه اذ لولاه
لكان مفرغا وهو لا يصح في الموجب الا قليلا كما سيجئ قيل وجه وجوب
النصب فيه مشابهته للمفعول لكونه فضلة لمجيئه بعد تمام الكلام
وتعذر البدل لان المبدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم التفريغ
ورد بان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق
بين نفس الشئ وما في حكمه وقيل ان البدل في قوة تكرير العامل فيلزم
الايجاب في المستثنى ايضا واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز
اعتبار تكرير اصل العامل بدون النفي العارض ورد بان معنى تكرير
العامل ليس الا اعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب
ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو في العطف مع انه في قوة تكرير العامل فظهر
ان الوجه فيه الاستقراء ليس الا نحو جاءني القوم الا زيدا او مقدما

على المستثنى منه عطف على خبر كان وهو في كلام موجب وبعد الا

متعلق به قدمه عليه ليتشارك فيه المعطوفان عليه لان المعطوف

على المقيد بقيد متقدم يشاركه فيه ولذا لم يعد كان في هذين كما

اعادها فيما بعدهما فيتصور وجه الوجوب تعذر البدل لامتناع تقدمه

على المتبوع نحو ما جاءني الا زيدا احد او منقطعا وجه الوجوب ما مر

ان الا فيه بمعنى لكن فيعمل عملها نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا

لم يجئ قدمه ما هو واجب النصب بعد الا لان المقصود الاصلي بيان ما هو

ملحق بالمفعول لكونه مستثنى والمنصوب بالمفعولية او بكونه خبر

ليس او لا يكون قد بين في مقام آخر وانما ذكر هنا لتتميم بحث المستثنى

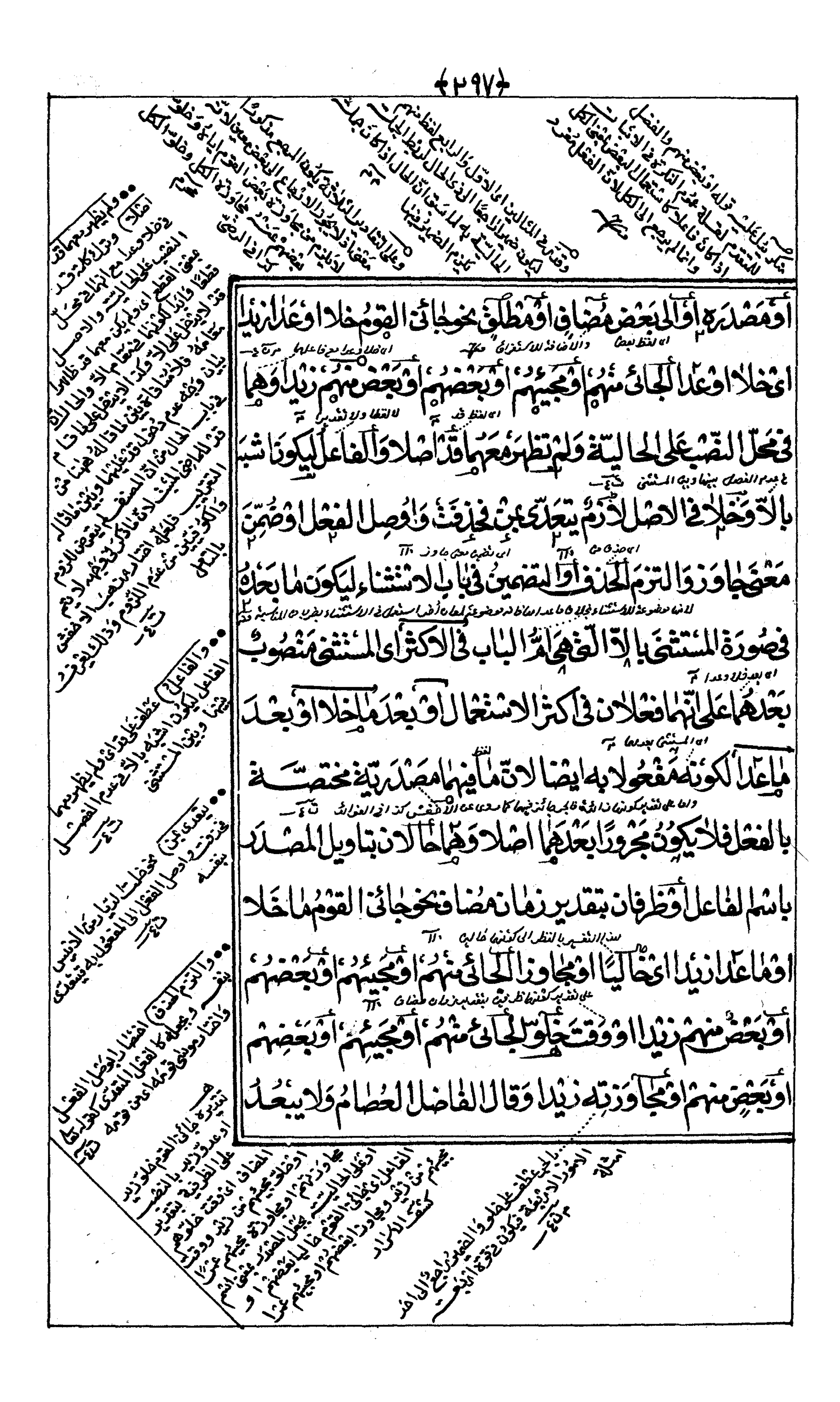
والمنقطع وان بين في مقام آخر لكن قدمه هنا ايضا لاشتراكه مع ما

قبله في كونه بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب بما ليس من

ذلك الملحق للاشتراك في وجوب النصب او اذا كان بعد خلا او

بعد عدا لكونه مفعولا به وفاعلهما راجع الى فاعل الفعل المتقدم

او مصدره



أو مصدرية أو الى بعض مضاف أو مطلق نحو جائني القوم خلا أو عدا زيدا

أي خلا أو عدا الجائي منهم أو مجيئهم أو بعضهم أو بعض منهم زيدا وهما

في محل النصب على الحالية ولم تظهر معهما قد أصلا والفاعل ليكونا شبه

بالا وخلا في الأصل لازم يتعدى بمن فحذفت وأوصل الفعل أو ضمن

معنى جاوز والتزم الحذف أو التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعده

في صورة المستثنى بالا التي هي أم الباب في الأكثر أي المستثنى منصوب

بعدهما على أنهما فعلان في أكثر الاستعمال أو بعد ما خلا أو بعد

ما عدا لكونه مفعولا به أيضا لأن ما فيهما مصدرية مختصة

بالفعل فلا يكون مجرورا بعدهما أصلا وهما حالان بتاويل المصدر

باسم الفاعل أو ظرفان بتقدير زمان مضاف نحو جائني القوم ما خلا

أو ما عدا زيدا أي خاليا أو مجاوز الجائي منهم أو مجيئهم أو بعضهم

أو بعض منهم زيدا أو وقت خلو الجائي منهم أو مجيئهم أو بعضهم

أو بعض منهم أو مجاوزته زيدا وقال الفاضل العصام ولا يبعد



ان يقدر الزمان في الكل فيكون تقدير خلا زيد زمان خلا زيد كما في قد
سافر فيستغنى عن التزام حذف قد او بعد ليس او بعد لا يكون لكونه
خبرا عنهما والمستثنى بعضه كما يعم المفعول به نحو جائني القوم ليس او لا يكون
زيدا اي ليس او لا يكون الجائي منهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وكل
من هذه الافعال لا يستعمل الا في المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها
لقيامها مقام الحرف وقال الفاضل العصام ان تجعل منصوباتها مستثنيات
دون منصوبات تجاوز وما كان وما يكون تحكم صرف فالحق ان هذه
الكلمات صارت بمعنى الا لا غير وحينئذ لا حاجة الى بيان محل اعراب
لها ولا الى تصحيح فواعلها ولا الى توجيه التزام ترك قد واضمار
فواعلها وان النصب بعدها على الاستثناء الا انهم تقيدوا بهذه الامور
رعاية لاصولها لما راوا من اعراب غير بمعنى الا رعاية لاصله والحق
ان تكلف الاعراب فيما لم يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا غيره ويجوز
فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل لان المستثنى فضلة مطلقا

بخلاف

بخلاف البدل قدم النصب مع كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام

واصالة في اعراب المستثنى وتبعية اعراب البدل في كلام غير موجب

بعد الا اذ في الموجب يجب النصب كما مر والمستثنى منه مذكور اذ لو لم

يذكر يكون على مقتضى العامل نحو ما جائني القوم الا زيدا او الا زيد

ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى اقتضائها اذا كان المستثنى منه

غير مذكور فان كان العامل رافعا فمرفوع وان ناصبا فمنصوب

وان جارا فمجرور نحو ما جائني الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت

الا بزيد ويسمى ذلك مفرغا بمعنى مفرغ له العامل عن المستثنى منه

المتروك وهذا في الموجب قليل نحو يحرك الفلك الاسفل عند المضغ الا

التمساح لانه لا بد وان يفيد الكلام ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف

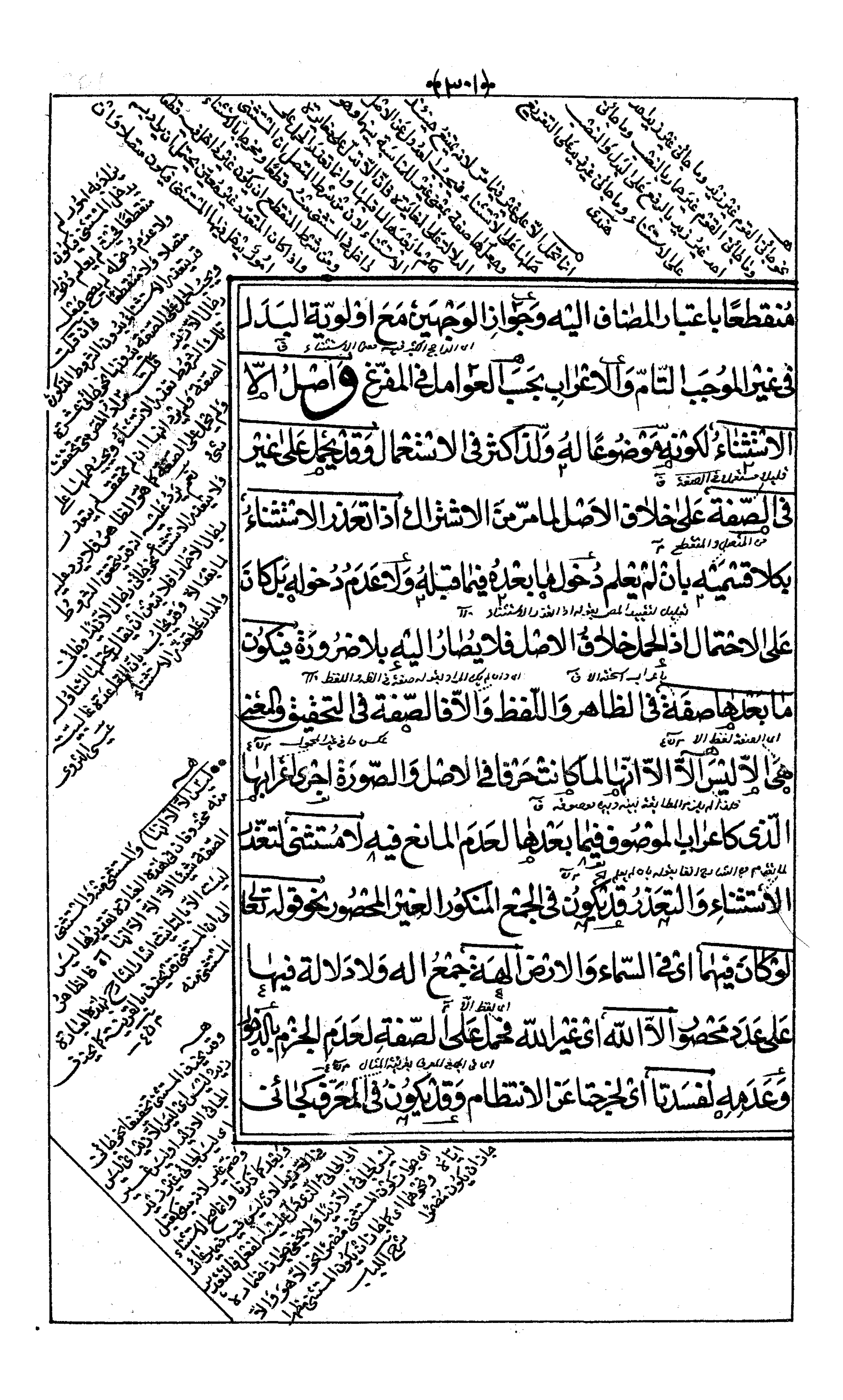
غير الموجب والمستثنى مخفوض اى مجرور لكونه مضافا اليه ولو

صورة بعد غير وسوى بكسر السين وضمها مع القصر وسواء

بفتح السين وكسرها مع المد وهما ظرفان منصوبان ابدا لانهما

في الاصل بمعنى مكان ثم استعير المعنى البدل ثم للاستثناء وعند
الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا وجرا
ونصبا وبعد حاشا لكونها حرف جر في الاستعمال الاكثر ومنصوب
على المفعولية في الاقل على انها فعل متعد فاعله مضمر نحو ضرب
القوم عمرا حاشا زيدا اي برأه الله تعالى عن ضرب عمرو وعدا وخلا
لكونهما حرفي جر في الاقل واصل غير ان يكون صفة لدلالتها على ذات
مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة ولذا كثر في الاستعمال ويحمل
على خلاف الاصل مع قلته على الا بالنقل الى معناه في الاستثناء لاشتراك
كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله ولما علم اعراب ما بعده اراد بيان
اعراب نفسه فقال ويعرب المحمول على الا اي يظهر الاعراب في غير
المحمول على الا ولو حرفا في المعنى لكونه اسما في الاصل والصورة
كاعراب المستثنى بالا لانتقال اعراب المستثنى اليه لما انجر به على
التفصيل المذكور من وجوب نصبه لو في موجب تام او مقدما او

منقطعا



منقطعا باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين مع اولوية البدل
في غير الموجب التام والاعراب بحسب العوامل في المفرغ واصل الا
الاستثناء لكونها موضوعا له والاكثر في الاستعمال وقد تحمل على غير
في الصفة على خلاف الاصل لما مر من الاشتراك اذا تعذر الاستثناء
بكلا قسميه بان لم يعلم دخول ما بعدها فيما قبلها ولا عدم دخوله بل كان
على الاحتمال اذ الحمل خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا ضرورة فيكون
ما بعدها صفة في الظاهر واللفظ والا فالصفة في التحقيق والمعنى
هي لا ليس الا الا انها لما كانت حرفا في الاصل والصورة اجرى اعرابها
الذي كاعراب الموصوف فيما بعدها لعدم المانع فيه لا مستثنى لتعذر
الاستثناء والتعذر قد يكون في الجمع المنكور الغير المحصور نحو قوله تعالى
لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها
على عدد محصور الا الله اي غير الله فحمل على الصفة لعدم الجزم بالدخول
وعدمه لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام وقد يكون في المعرف كما في



الرجال الا زيد اذا لم يوجد قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول

ولا عدمه فيتعذر الاستثناء على ما صرح به الاندلسى والما لكى

وقد يكون فى غير الجمع نحو جائنى رجلان الا زيد وقد يكون فى المحصور

نحو جائنى مائة رجل الا زيد و المنصوب التاسع من ثلاثة عشر

خبر باب كان اى الافعال الناقصة وهذه احسن واخصر من عبارة

الكافية ولم يعرفه لظهوره مما سبق كما سبق قدمه لكونه معمول الفعل

ولو ناقصا بخلاف الآتى فانه معمول الحرف وامره اى خبر باب كان كامر

خبر المبتدأ فى كونه واحدا ومتعددا ومفردا وجملة وغير ذلك ويجوز

حذف كان لكثرة استعماله دون غيره لعدمها وهذه احسن واوضح من

عبارة الكافية عند قرينة نحو الناس مجزيون باعمالهم ان كان عمله

خير فخير او فخير وان كان عمله شر فشر او فشر ويجوز فى مثله اى

فى مثل هذا الكلام اى فى مجئ اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم اربعة اوجه

نصب الاول ورفع الثانى كما فى المتن وهذا اقوى لقلة الحذف

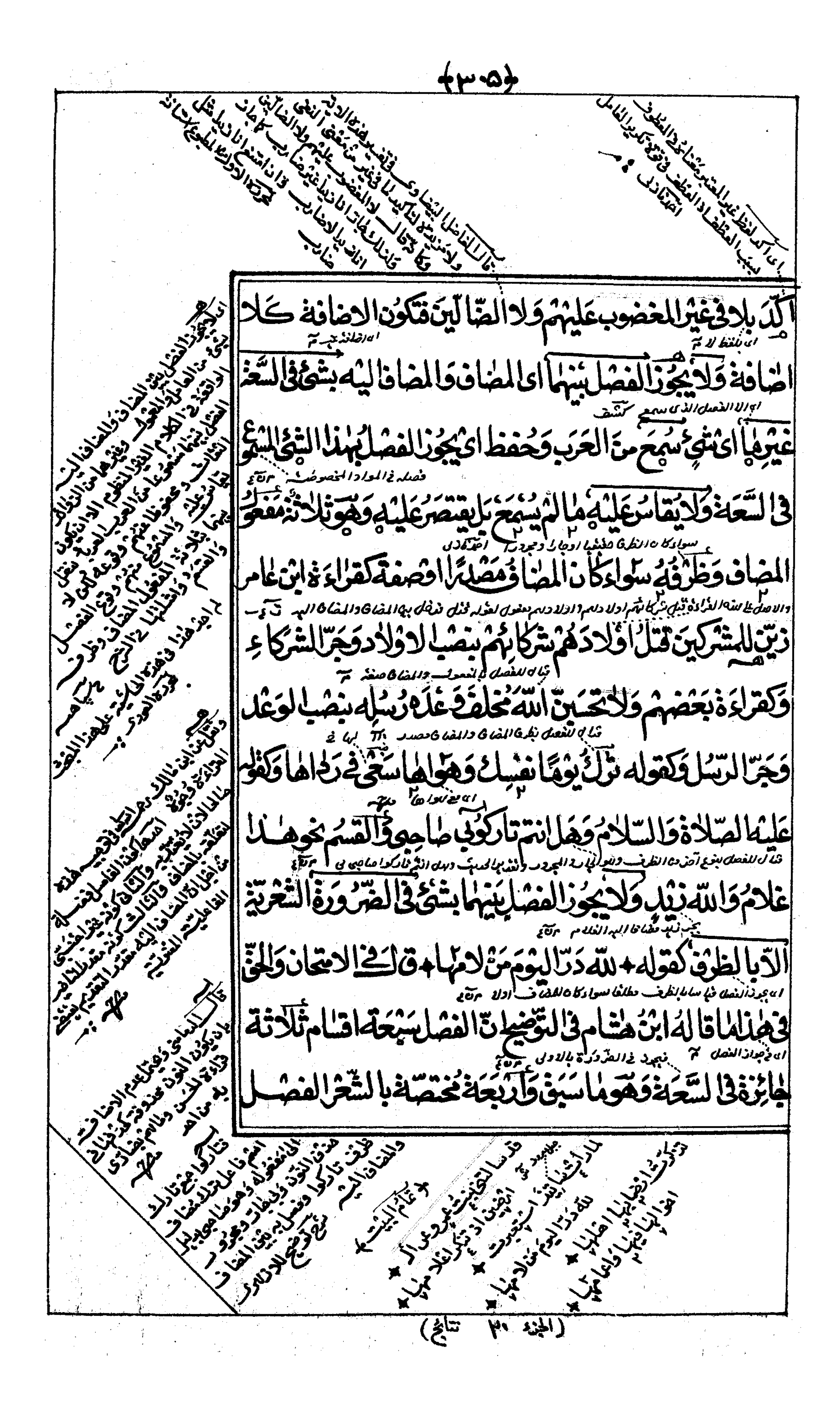
وقوة



وقوة المعنى وعذوبته وعكسه اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه
خيرا وهذا اضعف لضدى علتى الاول ونصبهما اى ان كان عمله خيرا
فكان جزاؤه خيرا ورفعهما اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير وجرهما
بتقدير حرف الجر ليس بقياسى بل سماعى نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف
فسيف اى ان كان قتله بسيف فقتله بسيف **والعاشر** اسم
باب ان وجه عدم التعريف مثل ما مر قدمه لكونه معمول ما هو مشبه
بالفعل التام وهو كالمبتدأ الا فى صحة وقوعه نكرة صرفة ولو مع
تعريف الخبر ذكره الفاضل العصام لكن لا يجوز حذفه الا للضرورة
لان كونه معمول الباب انما يظهر بالعمل فيه ولا يظهر العمل فى المحذوف
قاله فى الامتحان ولا بد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذا
لم يله فعل صريح **والحادى عشر** اسم لا التى لنفى الجنس قدمه
لان عامله مشابه لان فيهما شدة اتصال ولان عملهما ولا يختص
ببعض اللغة بخلاف لا هذه فلها رجحان عليهما نحو لا غلام رجل

عندنا وقد مر شرط العمل في بحث العامل وقد يحذف اسم لا عند وجود
الخبر كما يحذف الخبر عند وجود الاسم والا يلزم الاجحاف نحو لا
عليك اي لا باس **والثاني** عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس
قد مر لانه اسم وهو اصل في المعمولية وهو مثل خبر المبتدا **ف**
المنصوب الثالث عشر من ثلاثة عشر المضارع الداخل عليه احد
النواصب الاربعة نحو لن يضرب **واما** المجرور من الاقسام
الاربعة للمعمول بالاصالة فاثنان الاول المجرور بحرف الجر وقد
مر بيانه في بحث حروف الجر والثاني المجرور بالاضافة معنوية او
لفظية ولا يجوز تقديمه اي المجرور بالاضافة ولا تقديم معموله
على المضاف لان الاضافة تقتضي اتصال المضاف اليه بآخر المضاف
في اللفظ والتقديم ينافيه وعلم جواز تقديم معموله يكون اولى الا ان
يكون المضاف لفظ غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو
انا زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب لتضمنه معنى النفي ولذا

الكد



أكد بلا في غير المغضوب عليهم ولا الضالين فتكون الاضافة كلا
اضافة ولا يجوز الفصل بينهما اي المضاف والمضاف اليه بشيء في السعة
غير ما اي شيء سمع من العرب وحفظ اي يجوز الفصل بهذا الشيء المسموع
في السعة ولا يقاس عليه ما لم يسمع بل يقتصر عليه وهو ثلاثة مفعول
المضاف وظرفه سواء كان المضاف مصدرا او صفة كقراءة ابن عامر
زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء
وكقراءة بعضهم ولا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب الوعد
وجر الرسل وكقوله ترك يوما نفسك وهواها سعي في رداها وكقوله
عليه الصلاة والسلام وهل انتم تاركو لي صاحبي والقسم نحو هذا
غلام والله زيد ولا يجوز الفصل بينهما بشيء في الضرورة الشعرية
الا بالظرف كقوله لله در اليوم من لامها ـ قال في الامتحان والحق
في هذا ما قاله ابن هشام في التوضيح ان الفصل سبعة اقسام ثلاثة
جائزة في السعة وهو ما سبق واربعة مختصة بالشعر الفصل



بمعمول لفظ غير مضاف وبفاعله وبنعته وبالنداء الاول كقوله

تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها اى تسقى ندى ريقتها المسواك

والامتياح الاستياك والثانى كقوله ولا عدمنا قهر وجد صب

اى قهر وجد صب بالاضافة ثم رفع الوجد وكان فصلا والثالث

كقوله من ابن ابى شيخ الاباطح طالب اى من ابن ابى طالب شيخ الاباطح

والرابع كقوله كان برذون ابا عصام زيد اى كان برذون زيد يا ابا

عصام ولا يخفى ما بين كلاميه فى كتابيه من التنافى وقد يحذف المضاف

بقرينة فيعطى اعرابه للمضاف اليه لقيامه مقامه وهو اى اعطاء اعرابه

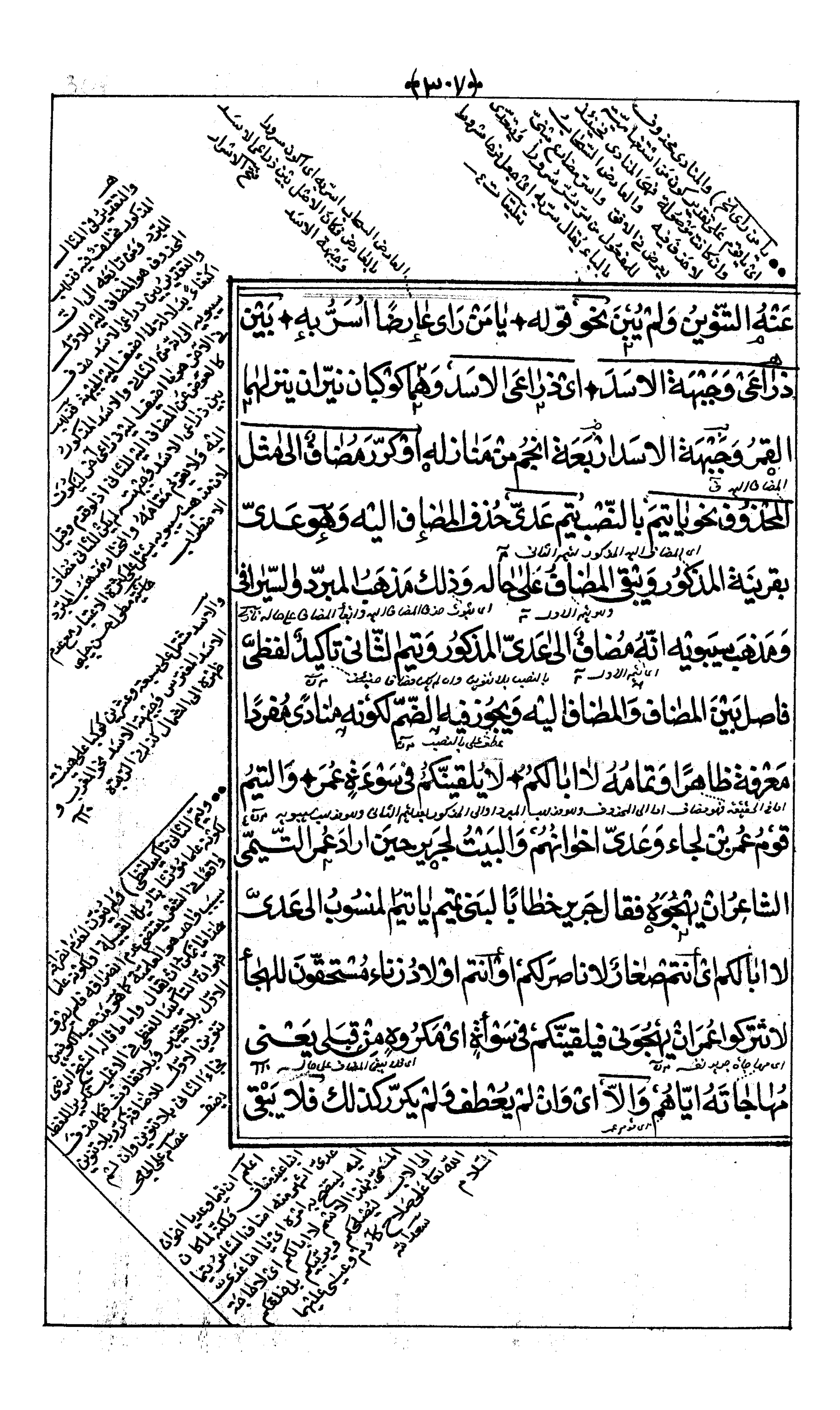
له بعد الحذف قياس والغالب نحو قوله تعالى واسئل القرية اى اهل

القرية وقد يبقى مجرورا على الندور وهو ليس بقياس نحو قوله تعالى

يريد الآخرة بجر الآخرة على قراءة اى ثواب الآخرة وقد يحذف المضاف

اليه بقرينة ايضا وقد يبقى المضاف على حاله بلا تنوين عوض ولا بناء

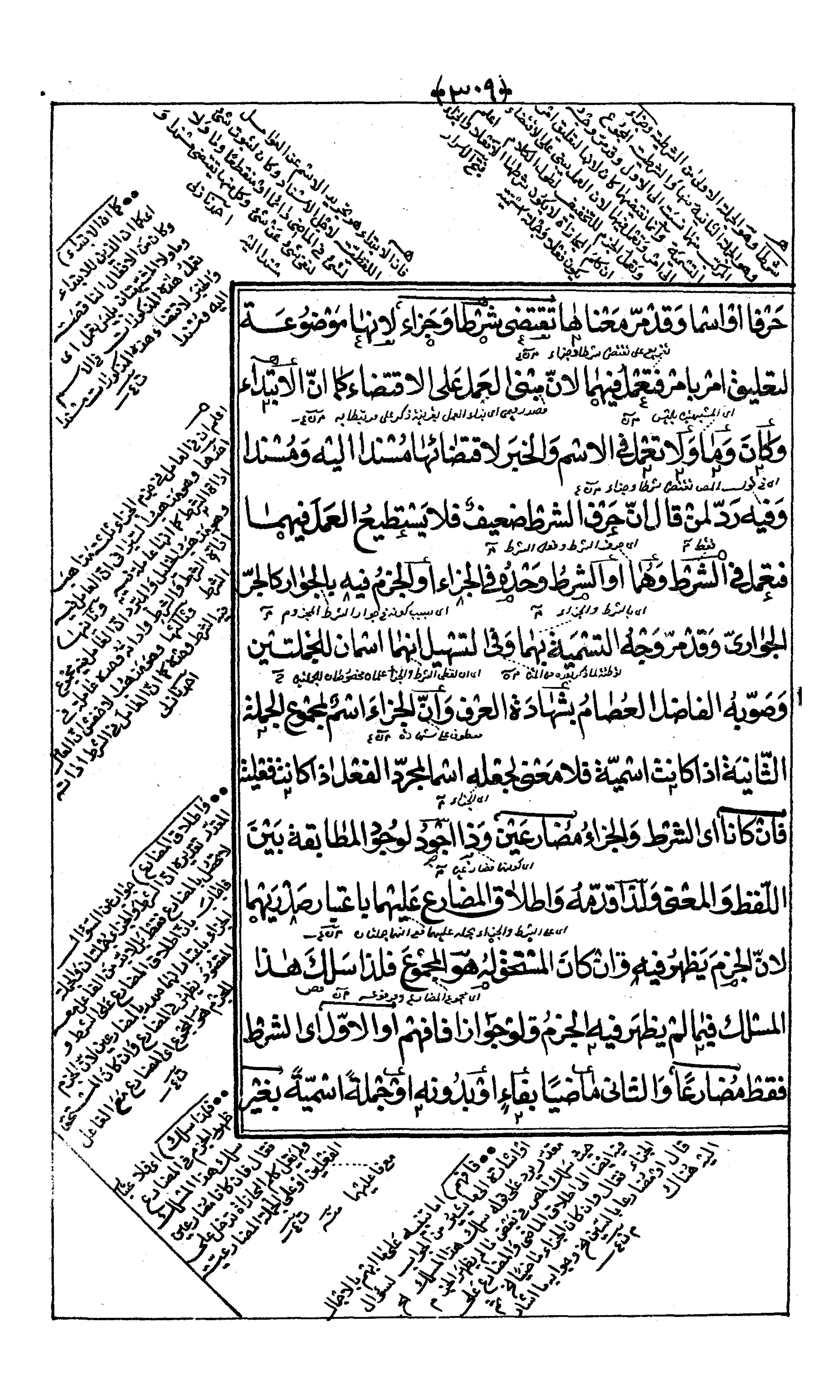
ان عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف فيكون كالمذكور والا لم يعوض



عَنْهُ التنوين ولم يُبْنَ نحو قوله ✦ يا مَنْ رأى عارضًا أُسَرُّ به ✦ بَيْنَ
ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأسد ✦ اى ذراعى الاسد وهما كوكبان نيّران ينزلهما
القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من منازله او كرّر مضاف الى المثل
المحذوف نحو يا تيمَ بالنصب تيم عدىّ حذف المضاف اليه وهو عدى
بقرينة المذكور ويبقى المضاف على حاله وذلك مذهب المبرّد والسيرافى
ومذهب سيبويه انّه مضاف الى عدىّ المذكور وتيم الثانى تاكيد لفظى
فاصل بين المضاف والمضاف اليه ويجوز فيه الضمّ لكونه منادى مفردًا
معرفةً ظاهرًا وتمامه لا ابا لكم ✦ لا يُلقينّكم فى سوءةٍ عمر ✦ والتيم
قوم عمر بن لجاء وعدىّ اخوانهم والبيت لجرير حين اراد عمر التيمى
الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبنى تيم يا تيم المنسوب الى عدىّ
لا ابا لكم اى انتم صغار لا ناصر لكم او انتم اولاد زناء مستحقون للهجاء
لا تتركوا عمر ان يهجونى فيلقينّكم فى سوأةٍ اى مكروه من قبلى يعنى
مهاجاته اياهم والّا اى وان لم يعطف ولم يكرّر كذلك فلا يبقى

بل يبنون المضاف اى يعطى التنوين اياه عوضا عنه اى المضاف اليه
لعدم ما يجعل المحذوف كالمذكور ان لم يكن المضاف غاية وحسب
ولا غير وليس غير منويا فيها المضاف اليه نحو قوله تعالى وكلا
آتيناه ونحو حينئذ ويومئذ اى كل واحد وحين اذ كان ويوم اذ كان
كذا وان كان المضاف غاية وهى الجهات الست وقد سبقت فى بحث حرف
الجر وحسب عطف على غاية ولا غير وليس غير منويا فيها اى فى تلك
المذكورات من الغاية وغيرها المضاف اليه بلا عوض اذ لو كان منسيا
اعرب المضاف مع التنوين نحو رب بعدٍ كان خيرا من قبلٍ وكذا لو عوض
عنه نحو كنت قبلا لعدم علة البناء حينئذ ولقلة الاخير لم يتعرض
له بنى المضاف فى كل منها لشبهه بالحرف فى الاحتياج على الضم جبرا
لنقصانه باقوى الحركات واما المجزوم من الاقسام الاربعة
المعمول بالاصالة ففعل مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة
سابقا فى بحث العامل فى المضارع فان كانت الجوازم كلم المجازاة

حرفا



٣٠٩

حرفا او اسما وقد مر معناها تقتضي شرطا وجزاء لانها موضوعة

لتعليق امر بامر فتعمل فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء كما ان الابتداء

وكان وما ولا تعمل في الاسم والخبر لاقتضائها مسندا اليه ومسندا

وفيه رد لمن قال ان حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع العمل فيهما

فتعمل في الشرط وهما او الشرط وحده في الجزاء او الجزم فيه بالجوار كالجر

الجواري وقد مر وجه التسمية بهما وفي التسهيل انهما اسمان للجملتين

وصوبه الفاضل العصام بشهادة العرف وان الجزاء اسم لمجموع الجملة

الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كانت فعلية

فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين وذا الجود لوجود المطابقة بين

اللفظ والمعنى ولذا قدمه واطلاق المضارع عليهما باعتبار صدريهما

لان الجزم يظهر فيه وان كان المستحق له هو المجموع فلذا سلك هذا

المسلك فيما لم يظهر فيه الجزم ولو جوازا فافهم او الاول اي الشرط

فقط مضارعا والثاني ماضيا بفاء او بدونه او جملة اسمية بغير



فاء يعني ان كان مضارعين حال كون الجزاء بلا فاء لانها تمنع عن الجزم
صرح به في التسهيل وفي العبارة مسامحة والمراد ظاهر اذ لا احتمال لوجوده
في الشرط حتى يحترز عنه بهذا القيد ولا حظ منه للمعطوف اذ لا مدخل
لوجود الفاء وعدمه في الجزاء في وجوب الجزم وعدمه في الشرط المضارع
فينبغي ان يقدمه عليه لئلا يتوهم الاشتراك والمراد بالمضارع ما لم
يقترن بلم ولما اذ لو قارن بهما لم يتصور فيه الجزم بكلم المجازاة فضلا
عن الوجوب لانجزامه بهما قبل دخولها فلا يدخل في هذه القاعدة وان
صدق عليه المضارع بلا فاء فالجزم بها لفظا او تقديرا في المضارع
شرطا او جزاء بلا فاء واجب لوجود الجازم وصلاحية المحل وعدم
المانع ولو بوجه نحو ان تضرب اضرب او لا اضرب ونحو ان تضرب
ضربتك او فقد ضربتك او فانت مضروب قال الفاضل العصام كون
الاول مضارعا والثاني ماضيا مستهجن لان فيه تاثير اداة الشرط
فلا يبعد باخراجه عن معناه مع عدم تاثيره في الاقرب ولذا لم يوجد

في الكلام



في الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا في ضرورة الشعر وعلى هذا
ينبغي ان يقبح عطف الماضي على المضارع الا ان يقال ان العاطف بمنزلة
تكرار اداة الشرط وان كان الاول ماضيا والثاني مضارعا بلا فاء وهذا
اجود بعد الاول كما اذا كانا ماضيين صرح به الرضي فانهم جاز الجزم بها
لفظا او تقديرا لوجود الجازم وصلاحية المحل وضعف المانع والرفع
في الثاني لضعف التعلق لحيلولة الماضي الذي ليس بمجزوم لفظا او
تقديرا وليوافق الاول لانه تابع له واما الشرط فمجزوم محلا لكونه
ماضيا نحو ان اتاني آتيه وان كان الجزاء ماضيا سواء كان الشرط
ماضيا ايضا او مضارعا وانما سلك هنا هذا المسلك مع عدم ظهور الجزم
فيه ليظهر وصف الماضي بالتصرف وكونه بمعنى المضارع ووصف
المضارع بكونه منفيا بلم او لما متصرفا لا غير متصرف كائنا بمعنى
المضارع لا بمعنى نفسه او مضارعا منفيا بلم او لما لا بلن او بما او لا
فان حكم هذه المنفيات يجئ فلا يجوز دخول الفاء فيه لتحقق تاثير اداة



الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه بالتعلق المعنوي

عن الرابط اللفظي ولا يمكن الجزم فيه لفظا او تقديرا لبناء الاول والجزم

الثاني قبل دخول الاداة فيكون محلا نحو ان ضربت ضربت اي اضرب

او لم اضرب اي لا اضرب وان لم تضرب لم اضرب وان تضرب ضربت والشرط

في الاخير مجزوم لفظا كما عرفت وفي غيره محلا وان كان الجزاء جملة اسمية

سواء كان الشرط ماضيا او مضارعا كما يشير اليه بالامثلة او جملة

ماضية بتشديد الياء اي منسوبة الى الماضي بان كان صدرها ماضيا

يرشد اليه ما سياتي من الامرية الى الدعائية او بتخفيفها اي ماضيا

صدرها فيكون وصف الجملة بها وصفا بحال الجزء كما في غير متصرفة

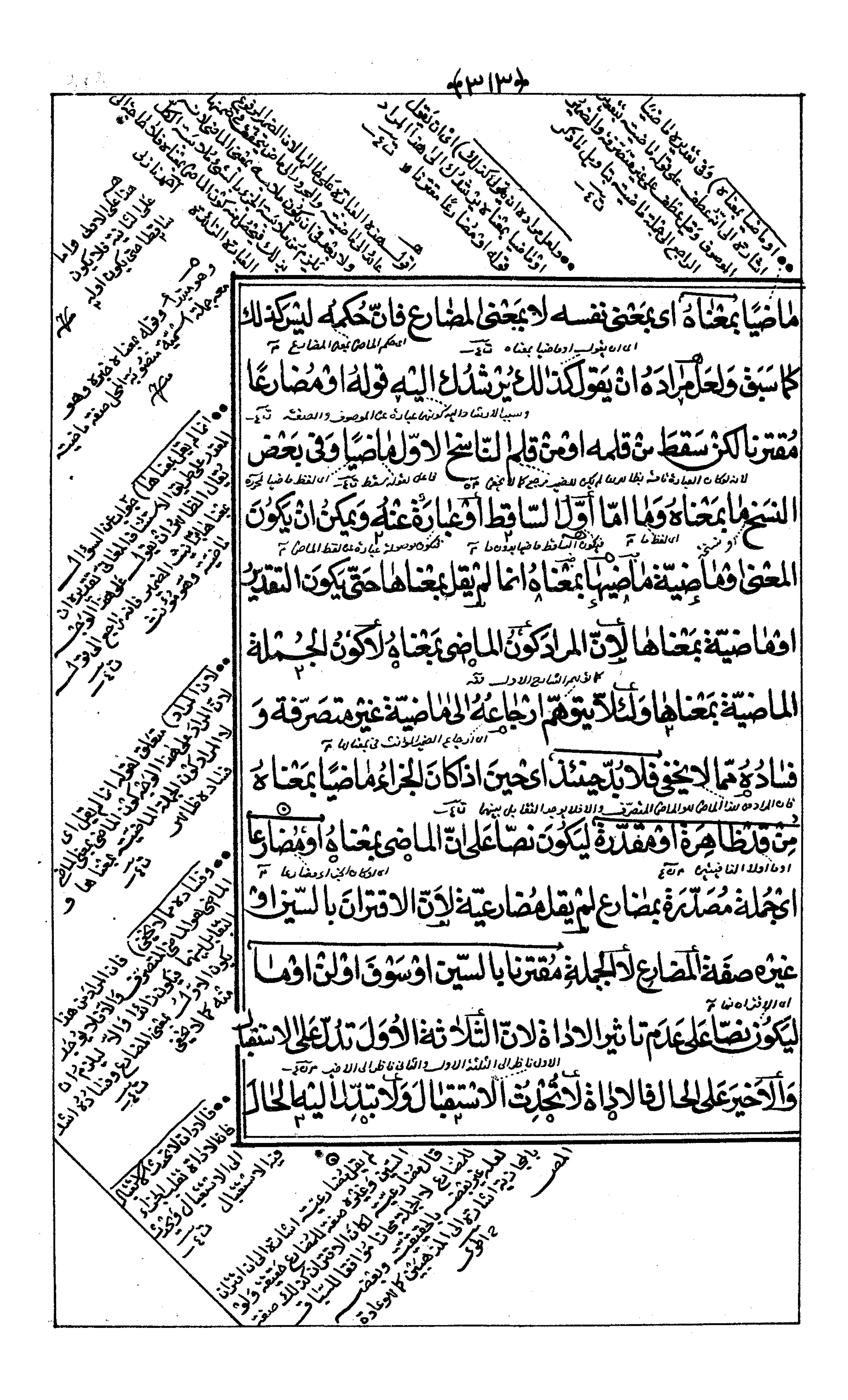
على الاول اي غير متصرف جزؤها اذ لا يتصور فيها التصرف حتى يحتاج

الحنفية بلا هو وعدمه انما يعتبر في الفعل وفي هذا تنبيه على ما

نقلناه من التسهيل وانما خص التنبيه بهذا لعدم ظهور الجزم فيه

اصلا وعدم داعي العدول عن هذا المسلك ولينا سب ما قبله او

ماضيا

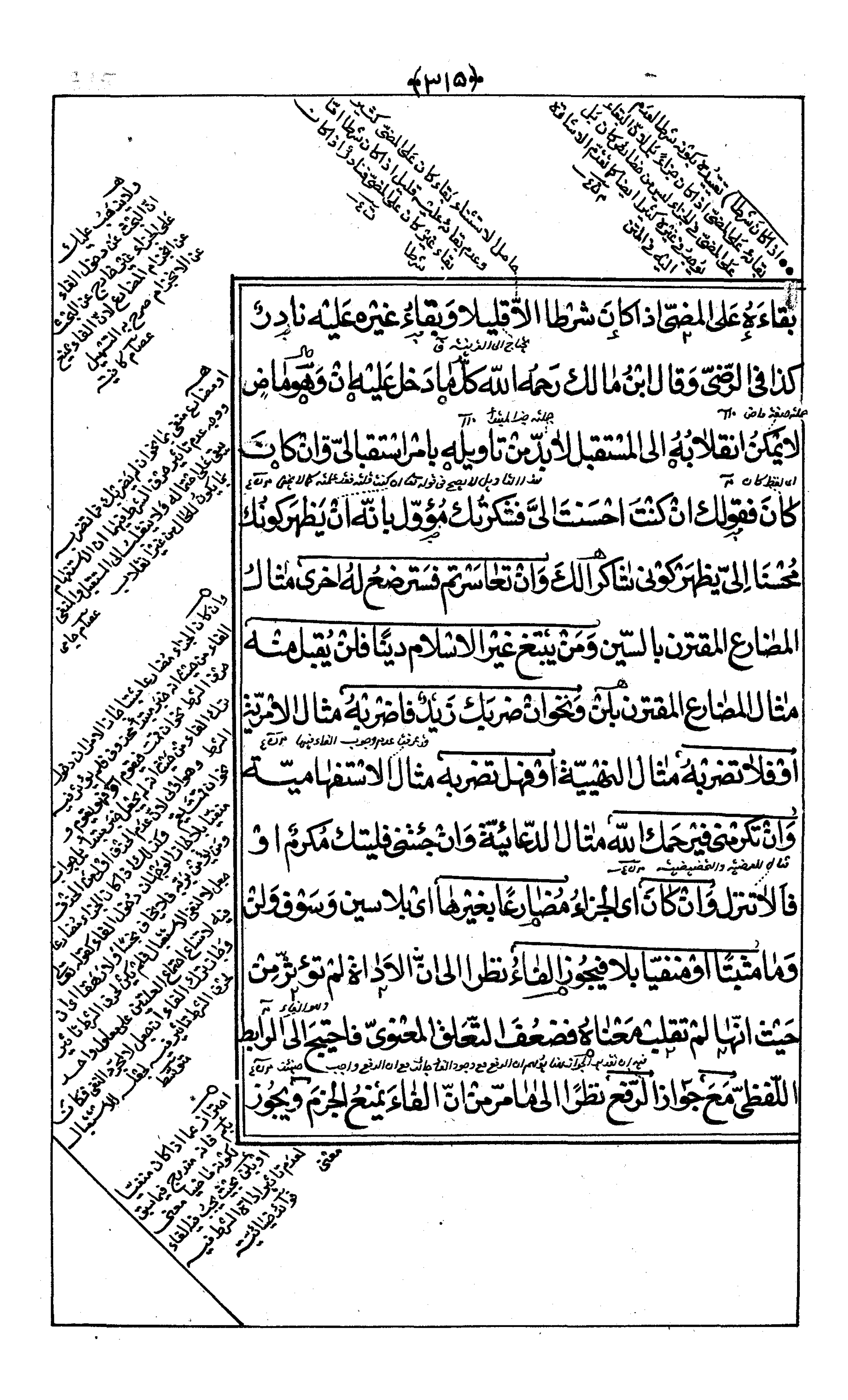


ماضيا بمعناه اى بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك
كما سبق ولعل مراده ان يقول كذلك ويرشدك اليه قوله او مضارعا
مقترنا لكن سقط من قلمه او من قلم الناسخ الاول ماضيا وفى بعض
النسخ ماضيا بمعناه وما اما اولا لساقط او عبارة عنه ويمكن ان يكون
المعنى او ماضية ماضيا بمعناه انما لم يقل بمعناها حتى يكون التقدير
او ماضية بمعناها لان المراد كون الماضى بمعناه لا كون الجملة
الماضية بمعناها ولئلا يتوهم ارجاعه الى الماضية غير متصرفة و
فساده مما لا يخفى فلا بد حينئذ اى حين اذ كان الجزاء ماضيا بمعناه
من قد ظاهرة او مقدرة ليكون نصا على ان الماضى بمعناه او مضارعا
اى جملة مصدرة بمضارع لم يقل مضارعية لان الاقتران بالسين او
غير صفة المضارع لا الجملة مقترنا بالسين او سوف او لن او ما
ليكون نصا على عدم تاثير الاداة لان الثلاثة الاول تدل على الاستقبال
والاخير على الحال فالاداة لا تجرد الاستقبال ولا تبدله الى الحال



أو جملة فعلية وفيه اشارة الى ما نقلناه عن الفاضل العصام في توجيه
التصويب انشائية كالجملة الامرية اى المنسوبة الى الامر والنهية
اى المنسوبة الى النهي والاستفهامية والدعائية اى المنسوبة الى الدعاء
والتمنية والعرضية والتحضيضية يجب دخول الفاء فيه اى الجزاء
لعدم تاثير الاداة فيه لوجوده قبلها في البعض ولعدمه بعدها
في البعض فلم يوجد التعلق المعنوى فاحتيج الى الرابط اللفظى فلا جزم
فيه لما مر ان الفاء مانع عنه ولعدم صلاحية المحل في البعض فافهم
نحو ان ضربت فانت مضروب مثال للاسمية ونحو قوله تعالى ومن
يفعل ذلك فليس من الله في شيء مثال للماضية الغير المتصرفة من
الافعال الناقصة ونحو فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا وهو
خير لكم مثال للغير المتصرفة من افعال المقاربة وان كان قميصه
قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت وقوله تعالى ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل مثال للماضي بمعناه واعلم ان من خصائص كان

بقاءه



بقاءه على المضي اذا كان شرطا الا قليلا وبقاء غيره عليه نادر

كذا في الرضي وقال ابن مالك رحمه الله كل ما دخل عليه ان وهو ماض

لا يمكن انقلابه الى المستقبل لا بد من تاويله بامر استقبالي وان كان

كان فقولك ان كنت احسنت الي فشكرتك مؤول بانه ان يظهر كونك

محسنا الي يظهر كوني شاكرا لك وان تعاسرتم فسترضع له اخرى مثال

المضارع المقترن بالسين ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه

مثال للمضارع المقترن بلن ونحو ان ضربك زيد فاضربه مثال الامرية

او فلا تضربه مثال النهيية او فهل تضربه مثال الاستفهامية

وان تكرمني فيرحمك الله مثال الدعائية وان جئتني فليتك مكرم او

فالا تنزل وان كان اى الجزاء مضارعا بغيرها اى بلا سين وسوف ولن

وما مثبتا او منفيا بلا فيجوز الفاء نظرا الى ان الاداة لم تؤثر من

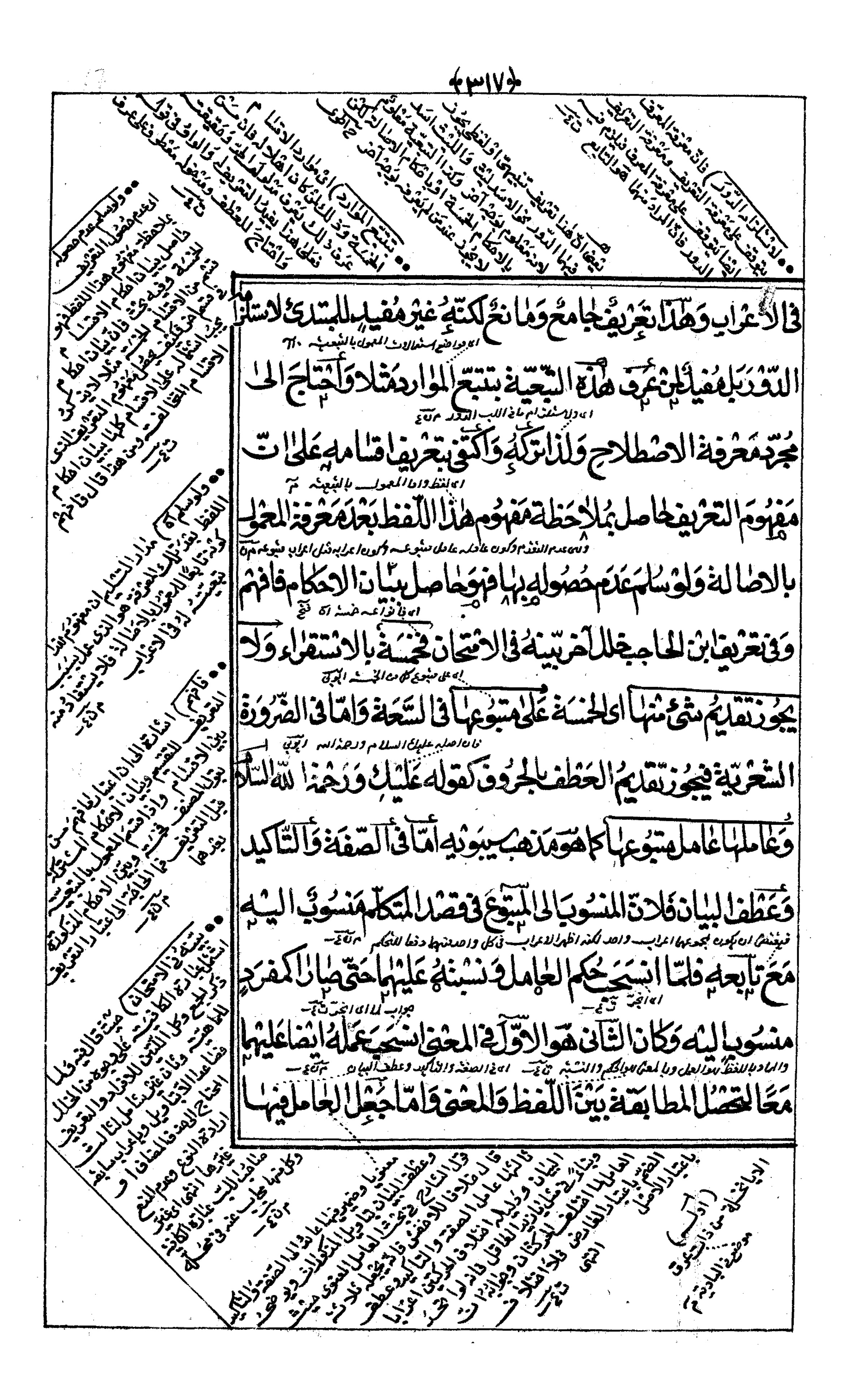
حيث انها لم تقلب معناه فضعف التعلق المعنوي فاحتيج الى الرابط

اللفظي مع جواز الرفع نظرا الى ما مر من ان الفاء يمنع الجزم ويجوز



حذفه اى الفاء مع الجزم نظرا الى وجود التاثير من حيث انها خلصته
للاستقبال اما فى المثبت فظاهر واما فى المنفى بلا فلانها للنفى المطلق
على الصحيح نحو ان تضرب اضرب بحذف الفاء مع الجزم او فاضرب بها
مع الرفع مثال للمثبت او لا اضرب بالحذف مع الجزم او فلا اضرب بها
مع الرفع قال سيبويه لا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه بلا جزم الا
على اضمار يصرفه عن الجزم مثل فمن يؤمن بربه فلا يخاف اى فهو لا يخاف
فيكون اسمية فى التقدير وقال ابن جعفر وهو اقيس لان المضارع لا يصلح
لان يكون جزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء و
قال المبرد لا حاجة اليه وارتضاه الرضى والمص رحمه الله لان ما ذكر
فى وجه الاقيسية مندفع بما ذكرنا فى وجه دخول الفاء عليه والصارف
عن الجزم هو الفاء كما مر ويعتبر الجزم فى محل الجملة **وأما المعمول**
بالتبعية وهو الثانى من النوعين الاخصر والانسب للاول الثانى
لكن غير الاسلوب ليعدل ما بينهما وهو على ما فى اللب ما اتبع سابقه

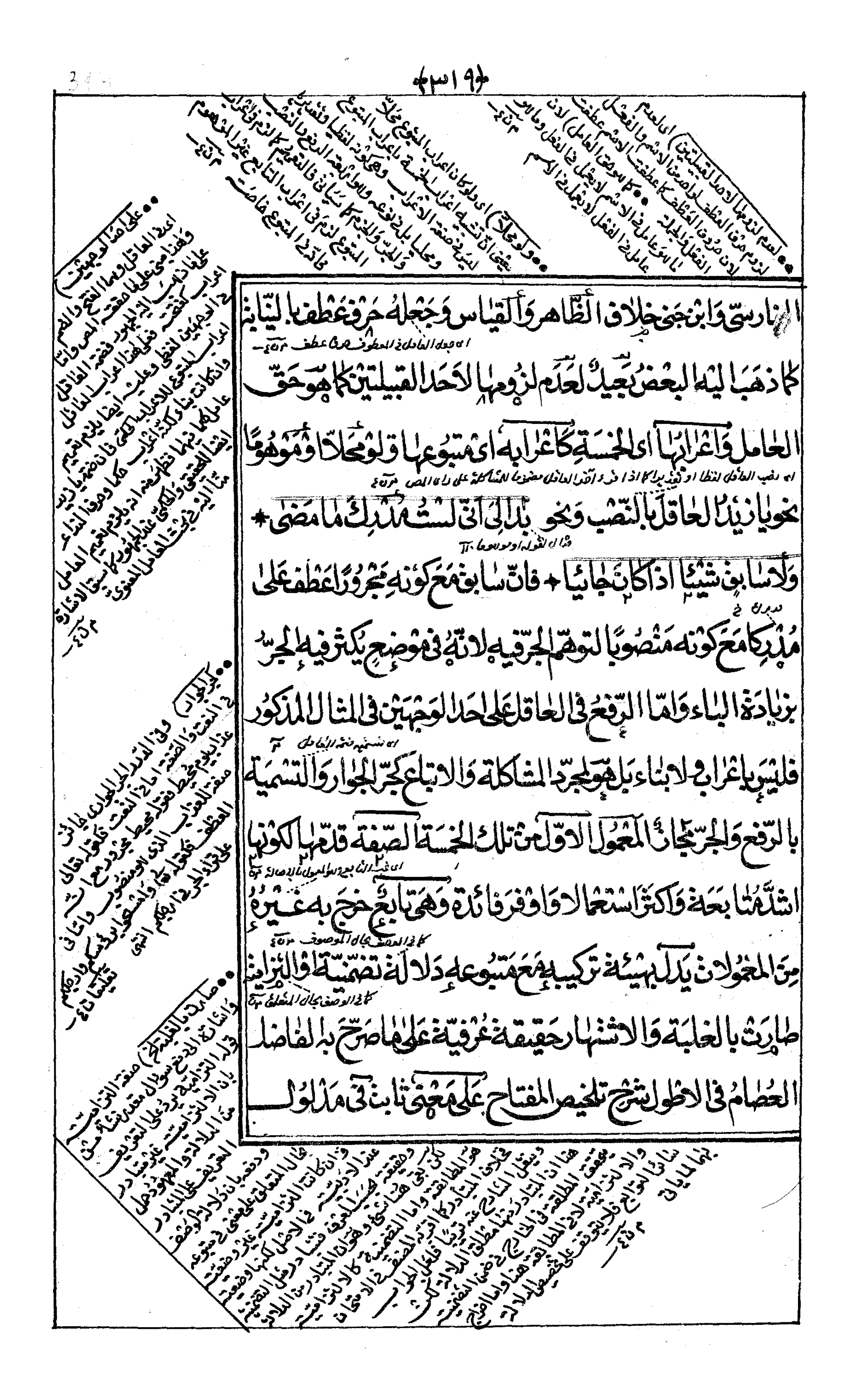
فى الاعراب



في الاعراب وهذا تعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد للمبتدي لاستلزامه
الدور بل مفيد لمن عرف هذه التبعية بتتبع الموارد مثلا واحتاج الى
مجرد معرفة الاصطلاح ولذا تركه واكتفى بتعريف اقسامه على ان
مفهوم التعريف حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعمول
بالاصالة ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام فافهم
وفي تعريف ابن الحاجب خلل آخر بينه في الامتحان فخمسة بالاستقراء ولا
يجوز تقديم شيء منها اي الخمسة على متبوعها في السعة واما في الضرورة
الشعرية فيجوز تقديم العطف بالحروف كقوله عليك ورحمة الله السلام
وعاملها عامل متبوعها كما هو مذهب سيبويه اما في الصفة والتاكيد
وعطف البيان فلان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه
مع تابعه فلما انسحب حكم العامل ونسبته عليهما حتى صار كمفرد
منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى انسحب عمله ايضا عليهما
معا لتحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى واما جعل العامل فيهما

معنويا كما ذهب اليه الاخفش فخلاف الظاهر اذ المعنوى بالنسبة الى
اللفظى كالشاذ النادر او مقدرا كما ذهب اليه البعض فخلاف الاصل
ايضا فلا يصار الى الامر الخفى اذ امكن العمل بالامر الجلى واما فى البدل
فلان المبدل منه فى حكم المطروح فكان العامل باشر الثانى ووافقه
فيه المبرد والسيرافى والزمخشرى وابن الحاجب واما جعل العامل فيه
نظير الاول لا نفسه كما جعل الاخفش والرمانى والفارسى واكثر
المتأخرين فخلاف الظاهر ايضا والاستدلال بمثل قوله تعالى لجعلنا
لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم حيث عمل فى البدل نظير عامل المبدل منه وهو
اللام ممنوع اذ ليس كل من البدل والمبدل منه المجرور فقط بل هو مع الجار
والعامل فيهما هو جعلنا لا اللام واما الاستدلال بان البدل مستقل
ومقصود دون المبدل منه فيؤيد مذهب سيبويه كما سبق لا مذهبهم
كما زعموا واما فى العطف بالحروف فلان كون الحروف واسطة بين
العامل والمعمول هو القياس وتقدير العامل بعدها كما ذهب اليه

الفارسى



الفارسي وابن جني خلاف الظاهر والقياس وجعله حرف عطف بالنيابة
كما ذهب اليه البعض بعيد لعدم لزومها لاحد القبيلتين كما هو حق
العامل واعرابها اي الخمسة كاعرابه اي متبوعها ولو محلا او توهما
نحو يا زيد العاقل بالنصب ونحو بدا لي اني لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فان سابق مع كونه مجرورا عطف على
مدرك مع كونه منصوبا لتوهم الجر فيه لانه في موضع يكثر فيه الجر
بزيادة الباء واما الرفع في العاقل على احد الوجهين في المثال المذكور
فليس باعراب ولا بناء بل هو لمجرد المشاكلة والاتباع كجر الجوار والتسمية
بالرفع والجر مجاز المعمول الاول من تلك الخمسة الصفة قدمها لكونها
اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة وهي تابع خرج به غيره
من المعمولات يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه دلالة تضمنية او التزامية
طارية بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية على ما صرح به الفاضل
العصام في الاطول شرح تلخيص المفتاح على معنى ثابت في مدلول

متبوعه ولا يدل عليه المتبوع خرج به سائر التوابع ودخل الوصف بحال

الموصوف نحو جاءني رجل حسن فان حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل

تضمنا على حسن ثابت في الرجل والوصف بحال المتعلق كرجل حسن غلامه

فان حسن باعتبار اسناده الى فاعله يدل على حسن قائم بالغلام وباعتبار

تركيبه مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد يدل على معنى حاصل في

المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه وانما سمي وصفا بحال المتعلق

مع انه يصدق عليه ايضا انه يدل على معنى في متبوعه لجريان الاعراب

على ما يدل على حال المتعلق وللتمييز بينهما لاختلاف احكامهما ثبوتا

مطلقا غير مقيد بزمان النسبة اليه وعلى ما قررنا لا يرد البدل

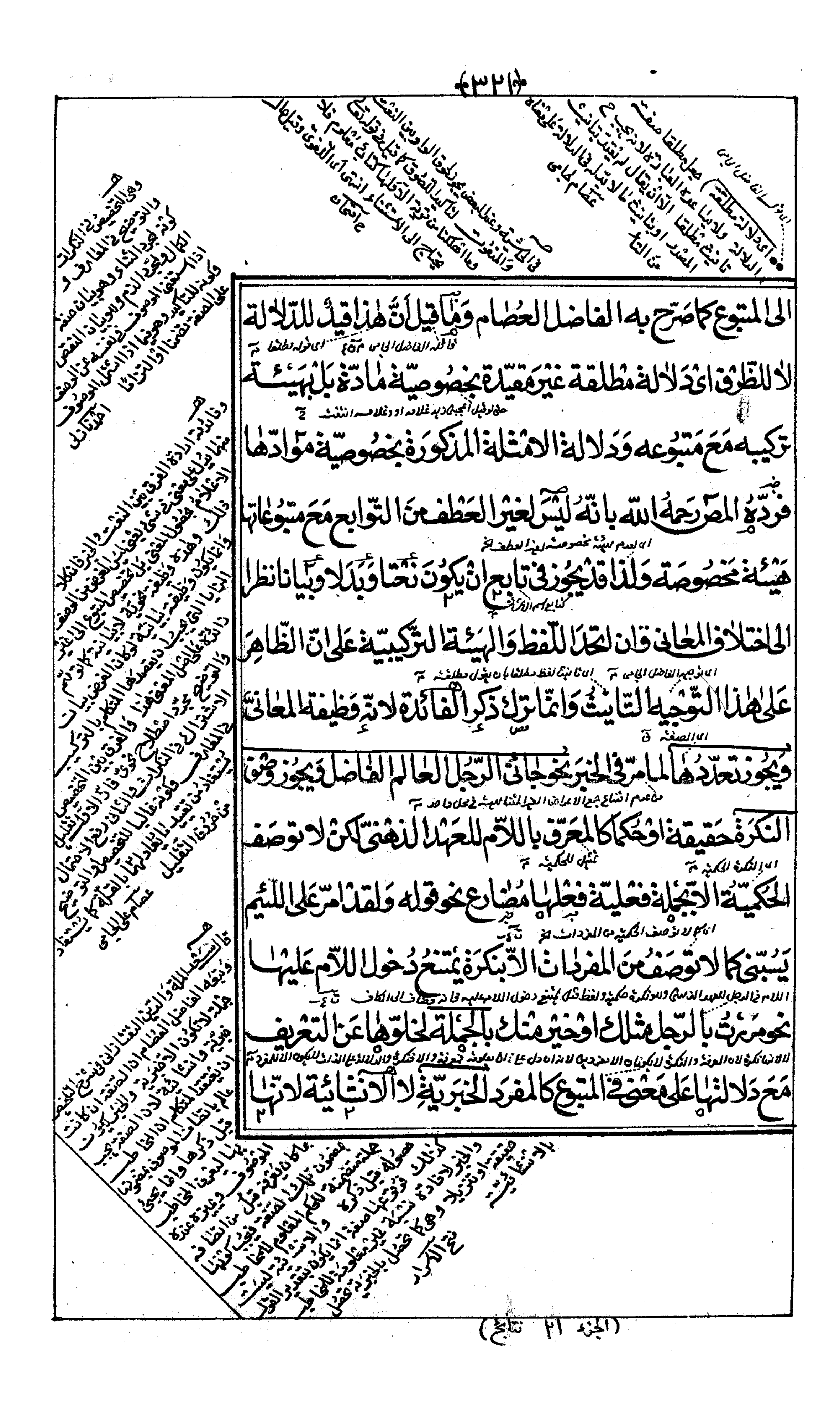
والعطف بالحروف في مثل اعجبني زيد علمه او وعلمه والتاكيد في نحو

جاءني القوم كلهم واجمعون للدلالة على الشمول لان دلالة كل منها

ليست بتضمنية ولا التزامية ولو قيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح

في الامتحان فيخرج بمطلقا اذ دلالة كل منها مقيدة بزمان النسبة

الى المتبوع



الى المتبوع كما صرح به الفاضل العصام وما قيل ان هذا قيد للدلالة

لا للظرف اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة بل بهيئة

تركيبه مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية موادها

فرده المص رحمه الله بانه ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها

هيئة مخصوصة ولذا قد يجوز فى تابع ان يكون نعتا وبدلا وبيانا نظرا

الى اختلاف المعانى فان اتحاد اللفظ والهيئة التركيبية على ان الظاهر

على هذا التوجيه التانيث وانما ترك ذكر الفائدة لانه وظيفة المعانى

ويجوز تعددها لما مر فى الخبر نحو جاءنى الرجل العالم الفاضل ويجوز وصف

النكرة حقيقة او حكما كالمعرف باللام للعهد الذهنى لكن لا توصف

الحكمية الا بجملة فعلية فعلها مضارع نحو قوله ولقد امر على اللئيم

يسبنى كما لا توصف من المفردات الا بنكرة يمتنع دخول اللام عليها

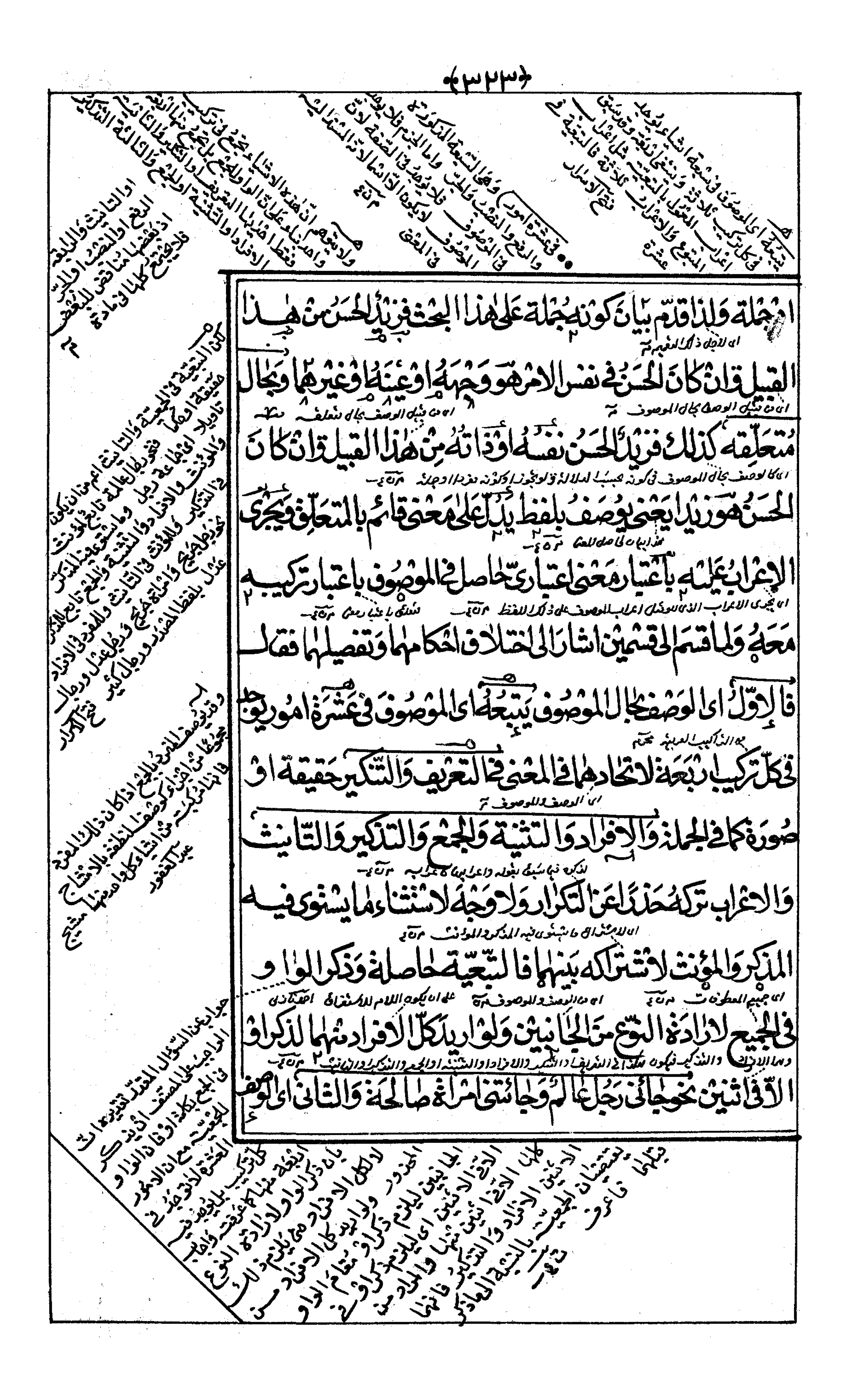
نحو مررت بالرجل مثلك او خير منك بالجملة لخلوها عن التعريف

مع دلالتها على معنى فى المتبوع كالمفرد الخبرية لا الانشائية لانها



لاتقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قيل جائني رجل اضربه اي مقول في حقه
اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه قال الفاضل العصام قيدها بها
هنا واطلقها في الخبر اشارة الى جواز كون الانشائية خبرا بلا تاويل
دون الصفة لانها لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه به
والانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم والمقصود من خبر المبتدأ
ليس الا افادة نسبة غير معلومة للمخاطب فهو كما يجهل النسبة الخبرية
يجهل النسبة الانشائية ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة
للربط ولولاه لظنت في بادي الرأي اجنبية وانما التزم فيها الضمير
دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها فليس ههنا
مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا في ربط الحال
ايضا فوق المبالغة في ربط الخبر نحو جائني رجل قام ابوه وقد يحذف
الضمير لقرينة نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس اي فيه ويوصف
اي يقع الوصف بحال الموصوف بحسب الدلالة ولو تجوزا مفردا كان او

اوجملة



الجملة ولذا قدم بيان كونه جملة على هذا البحث فزيد الحسن من هذا

القبيل فان كان الحسن في نفس الامر هو وجهه او عينه او غيرهما و بحال

متعلقه كذلك فزيد الحسن نفسه او ذاته من هذا القبيل وان كان

الحسن هو زيد يعني يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجرى

الاعراب عليه باعتبار معنى اعتباري حاصل في الموصوف باعتبار تركيبه

معه ولما قسم الى قسمين اشار الى اختلاف احكامهما وتفصيلهما فقال

فالاول اى الوصف بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف في عشرة امور يوجد

في كل تركيب اربعة لاتحادهما في المعنى في التعريف والتنكير حقيقة او

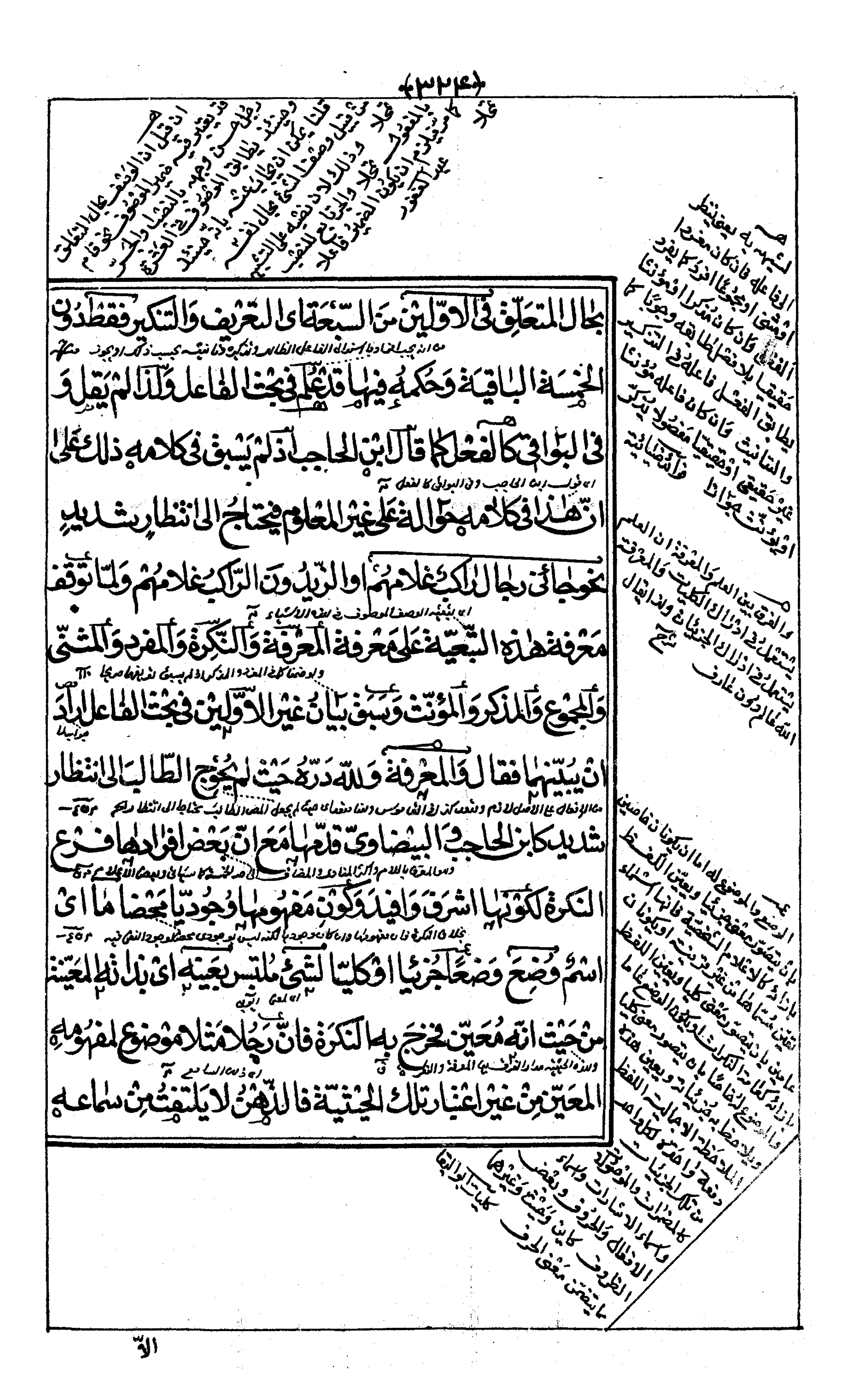
صورة كما في الجملة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

والاعراب تركه حذرا عن التكرار ولا وجه لاستثناء ما يستوى فيه

المذكر والمؤنث لاشتراكه بينهما فالتبعية حاصلة وذكر الواو

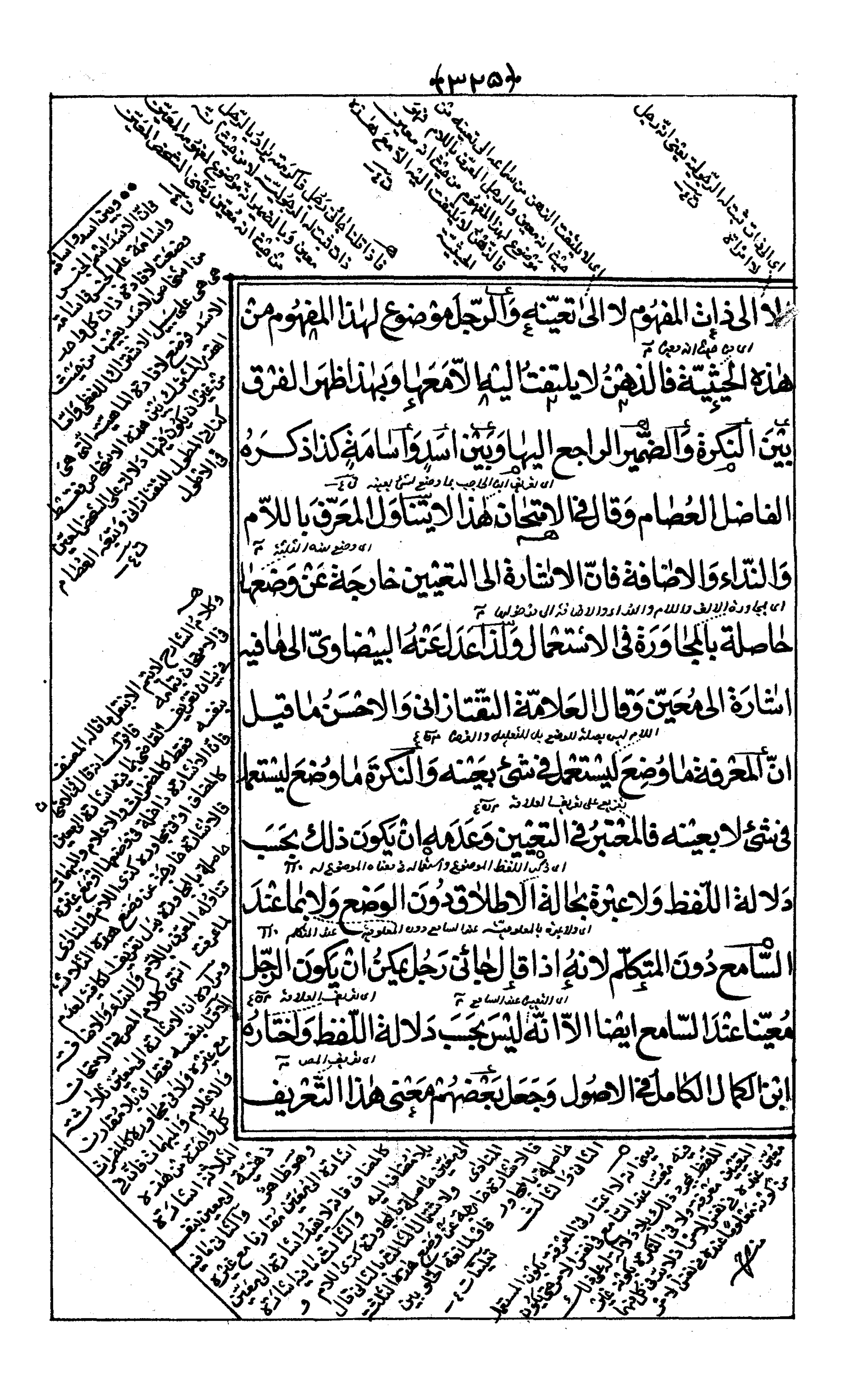
في الجميع لارادة النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد منهما لذكر او

الا في اثنين نحو جاءني رجل عالم وجاءتني امرأة صالحة والثاني اى الوصف

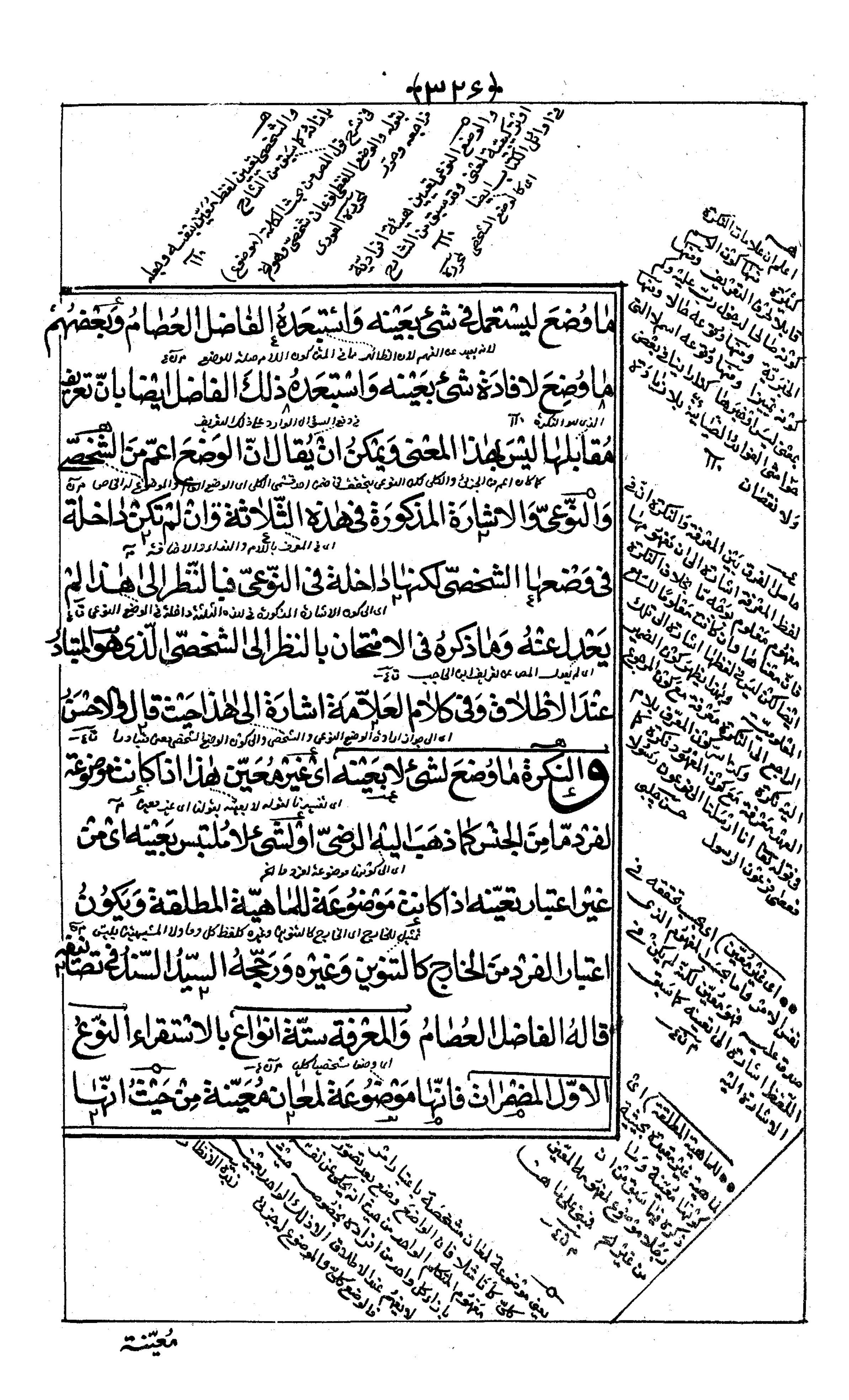


بحال المتعلق في الاولين من السبعة اي التعريف والتنكير فقط دون
الخمسة الباقية وحكمه فيها قد علم في بحث الفاعل ولذا لم يقل و
في البواقي كالفعل كما قال ابن الحاجب اذ لم يسبق في كلامه ذلك على
ان هذا في كلامه حوالة على غير المعلوم فيحتاج الى انتظار شديد
نحو جائني رجال الراكب غلامهم او الزيدون الراكب غلامهم ولما توقف
معرفة هذه التبعية على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث وسبق بيان غير الاولين في بحث الفاعل اراد
ان يبينهما فقال المعرفة ولله دره حيث لم يخرج الطالب الى انتظار
شديد كابن الحاجب والبيضاوي قدمها مع ان بعض افرادها فرع
النكرة لكونها اشرف وافيد وكون مفهومها وجوديا محضا ما اي
اسم وضع وضعا جزئيا او كليا لشيء ملتبس بعينه اي بذاته المعينة
من حيث انه معين فخرج بها النكرة فان رجلا مثلا موضوع لمفهومه
المعين من غير اعتبار تلك الحيثية فالذهن لا يلتفت من سماعه

الا

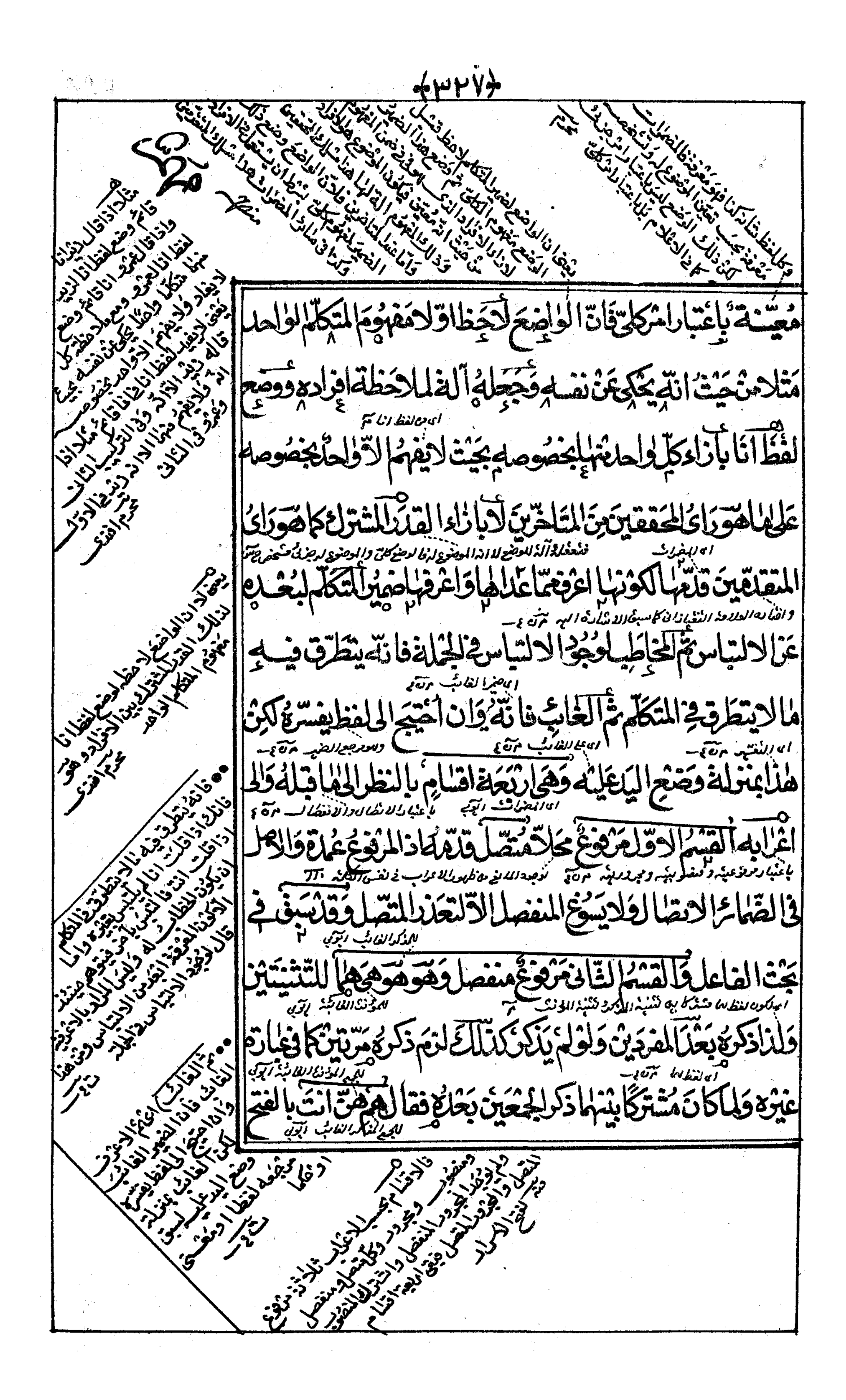


الا الى ذات المفهوم لا الى تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من
هذه الحيثية فالذهن لا يلتفت اليها لا معها وبهذا ظهر الفرق
بين النكرة والضمير الراجع اليها وبين اسد واسامة كذا ذكره
الفاضل العصام وقال في الامتحان هذا لا يتناول المعرف باللام
والنداء والاضافة فان الاشارة الى التعيين خارجة عن وضعها
حاصلة بالمجاورة في الاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوي الى ما فيه
اشارة الى معين وقال العلامة التفتازاني والاحسن ما قيل
ان المعرفة ما وضع ليستعمل في شيء بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل
في شيء لا بعينه فالمعتبر في التعيين وعدمه ان يكون ذلك بحسب
دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة الاطلاق دون الوضع ولا بما عند
السامع دون المتكلم لانه اذا قال جائني رجل يمكن ان يكون الرجل
معينا عند السامع ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ واختاره
ابن الكمال الكامل في الاصول وجعل بعضهم معنى هذا التعريف



ما وضع ليستعمل في شيء بعينه واستبعده الفاضل العصام وبعضهم
ما وضع لافادة شيء بعينه واستبعده ذلك الفاضل ايضا بان تعريف
مقابلها ليس بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الوضع اعم من الشخصي
والنوعي والاشارة المذكورة في هذه الثلاثة وان لم تكن داخلة
في وضعها الشخصي لكنها داخلة في النوعي فبالنظر الى هذا لم
يعدل عنه وما ذكره في الامتحان بالنظر الى الشخصي الذي هو المتبادر
عند الاطلاق وفي كلام العلامة اشارة الى هذا حيث قال والاحسن
والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي غير معين هذا اذا كانت موضوعة
لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضي او لشيء لا ملتبس بعينه اي من
غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة للماهية المطلقة ويكون
اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين وغيره ورجحه السيد السند في تصانيفه
قال الفاضل العصام والمعرفة ستة انواع بالاستقراء النوع
الاول المضمرات فانها موضوعة لمعان معينة من حيث انها

معينة



معينة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد
مثلا من حيث انه يحكي عن نفسه وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع
لفظ انا بازاء كل واحد منها بخصوصه بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه
على ما هو رأي المحققين من المتأخرين لا بازاء القدر المشترك كما هو رأي
المتقدمين قدمها لكونها اعرفها عدها واعرفها ضمير المتكلم لبعده
عن الالتباس ثم المخاطب لوجود الالتباس في الجملة فانه يتطرق فيه
ما لا يتطرق في المتكلم ثم الغائب فانه وان احتيج الى لفظ يفسره لكن
هذا بمنزلة وضع اليد عليه وهي اربعة اقسام بالنظر الى ما قبله والى
اعرابه القسم الاول مرفوع محلا متصل قدمه لان المرفوع عمدة والاصل
في الضمائر الاتصال ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وقد سبق في
بحث الفاعل والقسم الثاني مرفوع منفصل وهو هو هي هما للتثنيتين
ولذا ذكره بعد المفردين ولو لم يذكر كذلك لزم ذكره مرتين كما في عبارة
غيره ولما كان مشتركا بينهما ذكر الجمعين بعده فقال هم هن انت بالفتح

أنتِ بالكسر انتما كهما انتم انتنّ انا نحن انما بدأ بالغائب رعاية لاسلوب

الترقي ومن بدأ بالمتكلم راعى اسلوب التنزل والقسم الثالث مشترك

بين منصوب متصل ومجرور متصل لا يفرق بينهما الا بتعيين ما اتصل به

فان تعين كونه جار المجرور او ناصبا فمنصوب وان اشتبه فمشتبه

ولذا اختلف في ضمير الضاربه قيل مجرور مضاف اليه وقيل منصوب

مفعول به وبهذا الاعتبار لم يجعل الاقسام خمسة كما جعلوا نحو ضربه

ضربها ضربهما مثلها ضربهم ضربهن ضربك ضربكما ضربكم

ضربكن ضربني ضربنا ونحو له الخ لها لهما لهم لهن لك لكما لكم لكن

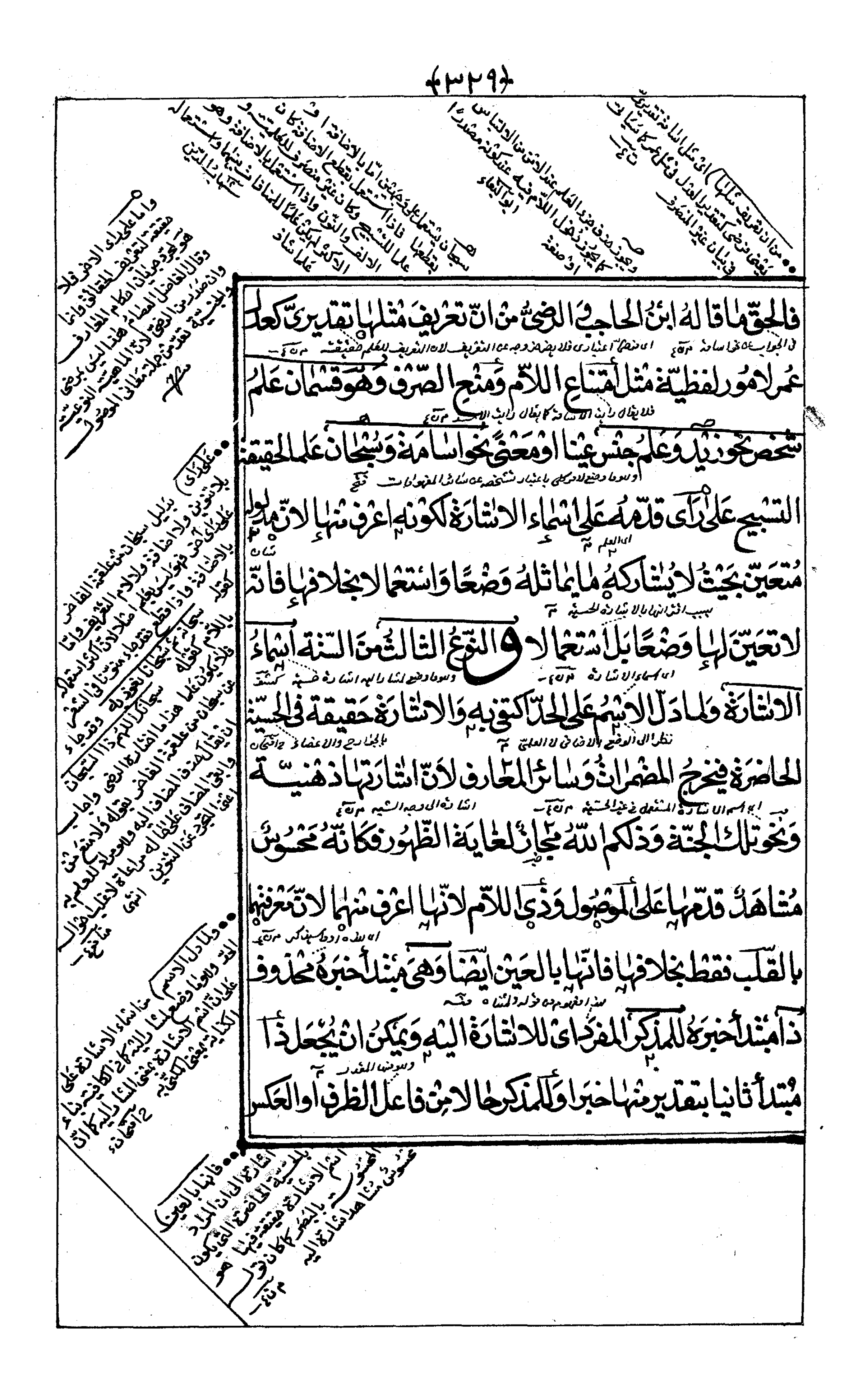
الحالتان والقسم الرابع منصوب منفصل وهو اياه اياها اياهما اياهم

اياهن اياك اياكِ اياكما اياكم اياكن اياي ايانا **والنوع الثاني**

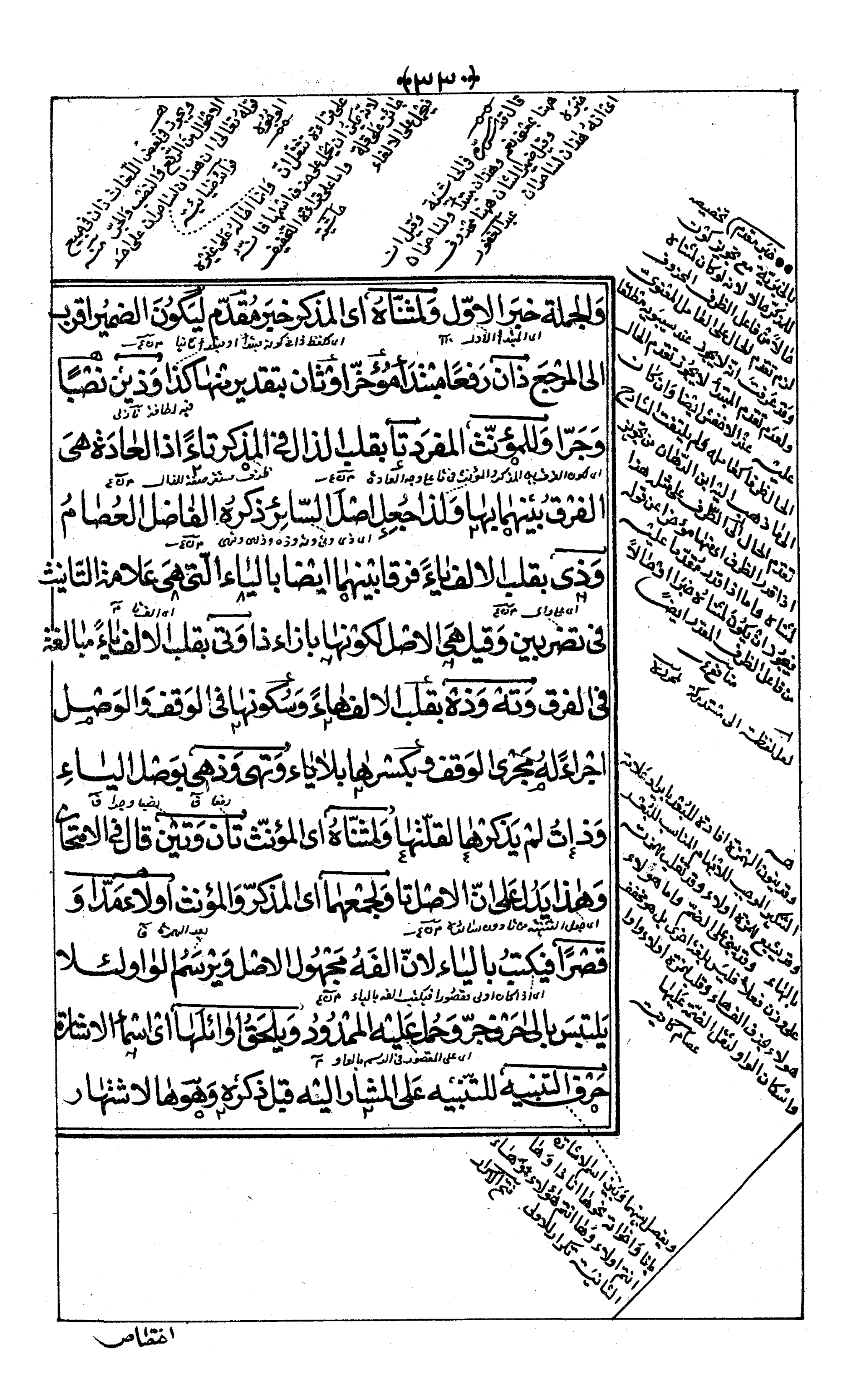
من الستة العلم وهو ما لا يتناول غيره بوضع واحد جزئي تركه

لما في الامتحان ان نحو اسامة في غيره لا خفاء فيه الا ان يدعى ان تناوله

للافراد مجاز ويحدث علم الفرق في الاستعمال بينها وبين اسد

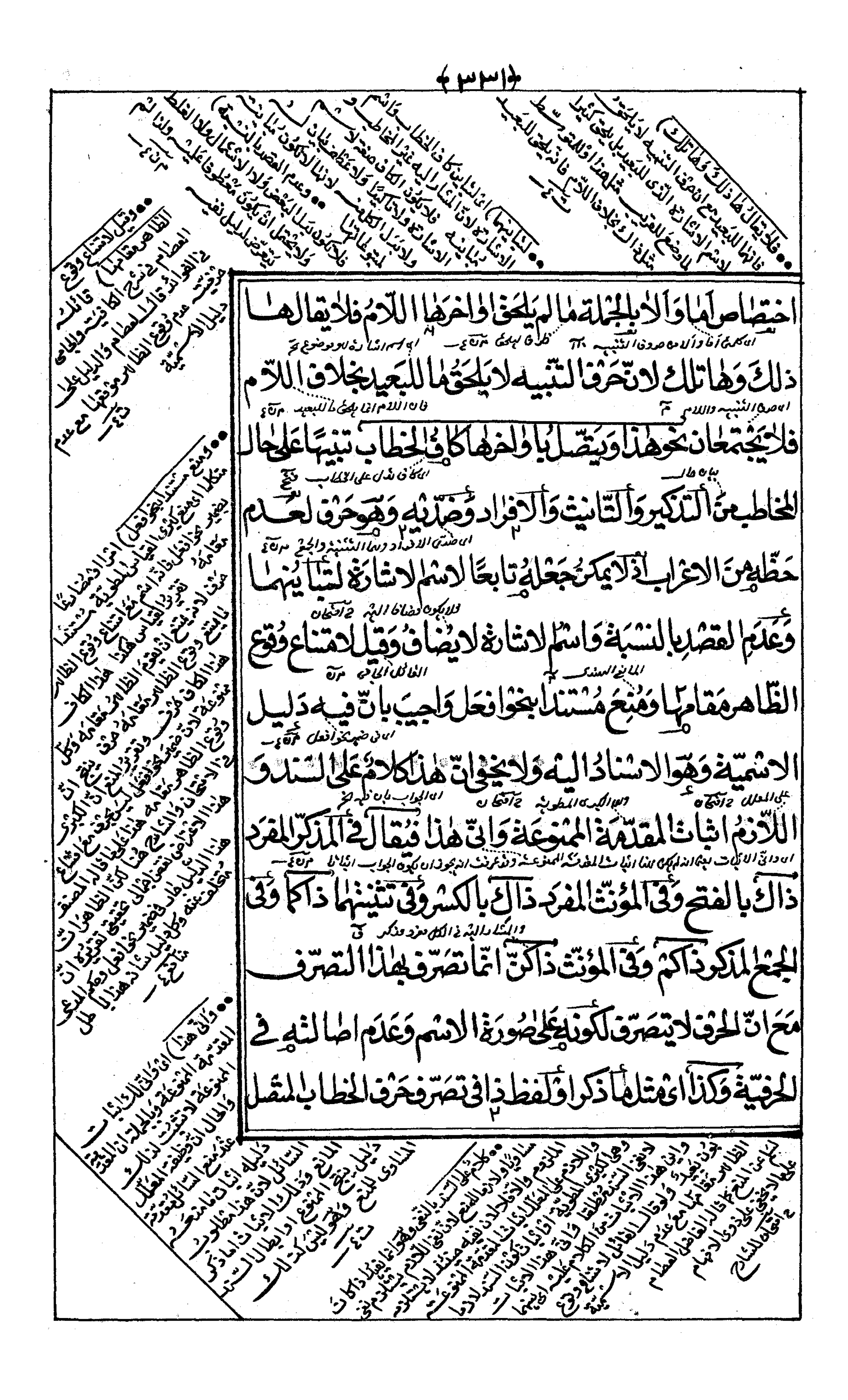


فالحق ما قاله ابن الحاجب والرضي من ان تعريف مثلها بتقدير كعلم
عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف وهو قسمان علم
شخص نحو زيد وعلم جنس عينا او معنى نحو اسامة وسبحان علم الحقيقة
التسبيح على رأي قدمه على اسماء الاشارة لكونه اعرف منها لان مدلوله
متعين بحيث لا يشاركه ما يماثله وضعا واستعمالا بخلافها فانه
لا تعين لها وضعا بل استعمالا **و** النوع الثالث من الستة اسماء
الاشارة ولما دل الاسم على الحد المكنى به والاشارة حقيقة في الحسية
الحاضرة فيخرج المضمرات وسائر المعارف لان اشارتها ذهنية
ونحو تلك الجنة وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكأنه محسوس
مشاهد قدمها على الموصول وذي اللام لانها اعرف منهما لان تعرفهما
بالقلب فقط بخلافها فانها بالعين ايضا وهي مبتدأ خبره محذوف
ذا مبتدأ خبره للمذكر المفرد اي للاشارة اليه ويمكن ان يجعل ذا
مبتدأ ثانيا بتقدير منها خبرا وللمذكر حالا من فاعل الظرف او العكس



والجملة خبر الاول ولمثناه اى المذكر خبر مقدم ليكون الضمير اقرب
الى المرجع ذان رفعا مبتدأ موخر او ثان بتقدير منهما كذا وذين نصبا
وجرا وللمؤنث المفرد تا بقلب الذال في المذكر تاء اذ العادة هي
الفرق بينهما بها ولذا جعل اصلا لسائر ذكره الفاضل العصام
وذي بقلب الالف ياء فرقا بينهما ايضا بالياء التي هي علامة التانيث
في تضربين وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا وتي بقلب الالف ياء مبالغة
في الفرق وته وذه بقلب الالف هاء وسكونها في الوقف والوصل
اجراء له مجرى الوقف وبكسرها بلا ياء وتهي وذهي بوصل الياء
وذات لم يذكرها لقلتها ولمثناه اى المؤنث تان وتين قال في الامتحان
وهذا يدل على ان الاصل تا ولجمعهما اى المذكر والمؤنث اولاء مدا و
قصرا فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل ويرسم الواو لئلا
يلتبس بالحرف الجر وحمل عليه الممدود ويلحق اوائلها اى اسماء الاشارة
حرف التنبيه للتنبيه على المشار اليه قبل ذكره وهو ها لاشتهار

اقتصاص



اختصاص لما و الا بالجملة ما لم يلحق اواخرها اللام فلا يقال ها

ذلك وها تلك لان حرف التنبيه لا يلحقها للبعيد بخلاف اللام

فلا يجتمعان نحو هذا ويتصل باواخرها كاف الخطاب تنبيها على حال

المخاطب من التذكير والتانيث والافراد وضديه وهو حرف لعدم

حظه من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما

وعدم القصد بالنسبة واسم الاشارة لا يضاف وقيل لامتناع وقوع

الظاهر مقامها ومنع مستندا بنحو افعل واجيب بان فيه دليل

الاسمية وهو الاسناد اليه ولا يخفى ان هذا كلام على السند

اللازم اثبات المقدمة الممنوعة واتى هذا فيقال في المذكر المفرد

ذاك بالفتح وفي المؤنث المفرد ذاك بالكسر وفي تثنيتهما ذاكما وفي

الجمع المذكر ذاكم وفي المؤنث ذاكن انما تصرف بهذا التصرف

مع ان الحرف لا يتصرف لكونه على صورة الاسم وعدم اصالته في

الحرفية وكذا اي مثل ها ذكر او لفظ ذا في تصرف حرف الخطاب المتصل

باخره البواقی من ذان الی اولاء نحو ذانك الخ وتالك الخ وتانك الخ
واولئك الخ فيصير خمسة وعشرين اذ حرف الخطاب بخمسة انواع لاشتراك
التثنيتين وكذا اسم الاشارة المستعمل مع حرف الخطاب فيضرب
الخمسة فی الخمسة يحصل ما ذكر وقال البيضاوی وجاء افرادهما مطلقا
ويجمع بينهما ای حرف التنبيه وكاف الخطاب لعدم المانع مع عدم
اغناء احدهما عن الاخر نحو هذاك ويقال ای يقول العرب تلك فی
تی واولالك فی اولاء بالمد باللام مع حذف الياء لالتقاء الساكنين
فی الاولی وقصر الهمزة فی الثانية وهو جائز على ما فی التسهيل ويحتمل
ان يكون الاولى بفتح التاء وحذف الالف من تا لما مر لكنه قليل
ولم يحذف الالف فی ذلك لخفتها بل كسر اللام علی ما هو الاصل
فی تحريك الساكن وذانك وتانك مشددتين اذ المخففتان للمتوسط
حال كون كل من هذه الكلمات الاربع للبعيد لان زيادة الحرف تدل
على زيادة المعنی وقيل التشديد عوض عن الالف المحذوفة عن المفرد

وادنصاه

وارتضاه الرضی واستحسنه الدمامینی وردّه الفاضل العصام

بانّه ینبغی حینئذٍ ان یکونا للمتوسط کما بالتخفیف ثمّ قال قد یقال انّ

من لم یجعل النون بدلا من اللام لم یجعل المشدّد للبعید بل عند غیر

المبرّد صیغ التثنیة سواء فی القریب والبعید والمتوسّط اقول لا بعد

فی افادة حرف واحد فائدتین کالالف واللام فی لفظة الله و

اختصاص افادة البعد باللام ممنوع وقال المبرّد الاصل ذان وتان

لک جعل اللام نونا وادغم وردّه ایضا بانّ الاصل کون الادغام

بجعل الاوّل مثل الثانی وهنا لیس کذلک اقول ذلک ممنوع لوجود

مثل اطّرد وادّمع علی انّه انّما لم یجعل کذلک لامتناع تغییر الاوّل

لکونه علامة مع انّ فیه مزیّة الغنّة وبانّه لا ادغام مع

سکون الثانی وقد عرفت انّ اللام ساکنة کسرت لالتقاء الساکنین

ولا ساکن هنا قبلها حتی یلزم الالتقاء اقول ان اراد انّه لا ادغام

مع بقاء السکون فمسلّم وغیر مفید وان اراد انّه لا ادغام بعد

زواله بالتحريك فممنوع لجواز مثل ليمدّ على انه يمكن ان تدخل اللام

مكسورة عنده كما ظنّه الرضيّ وارتضاه الدّماميني وردّه ايضا بانّه لو كان

بدلا عن اللام لم يصحّ هذانّ بالتشديد مع ها كما لا يصحّ ها ذلك وقد

جاء اقول مجيئه لعدم اللام لفظا فيجوز ان تجمع الهاء مع البدل وان

لم يجز مع المبدل منه وقيل اللام كانت قبل النون وفيه انه يلزم الفصل

بين نون التثنية والفها باللام وانّ الاصل دخوله بعد تمام الكلمة

وقد جاء ذانيك وتانيك بابدال النون ياء واما ثمّه بالفتح وهنا

بالضم والتخفيف فهو لازم للظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن او الى

لا غير وهنا وهنّا بالفتح والتشديد وهو الاكثر وجاء الكسر و

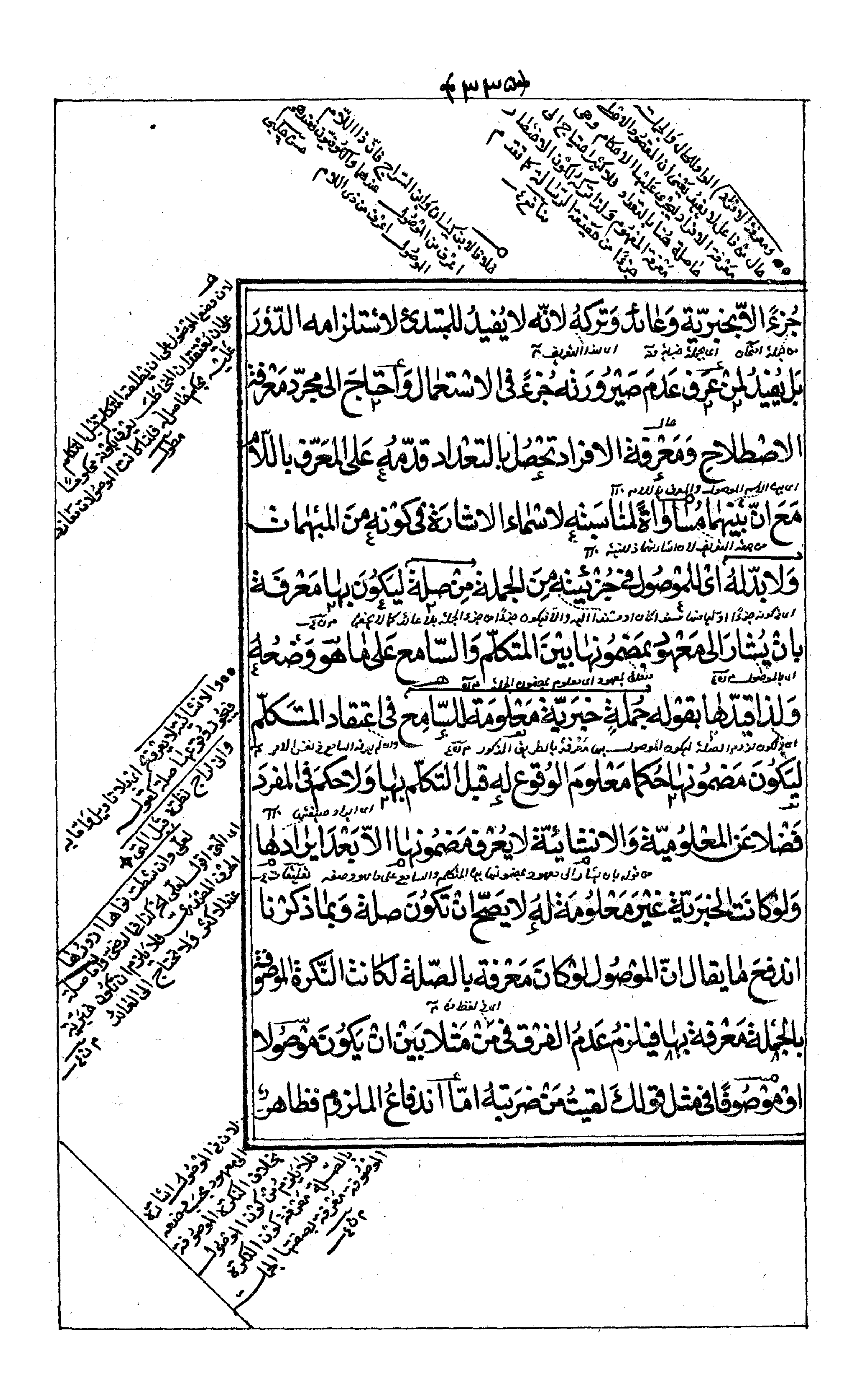
هنالك فللمكان الحقيقي الحسّي خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا

والثاني للقريب وما سواه للبعيد ﴿و﴾ النوع الرابع من الانواع الستة

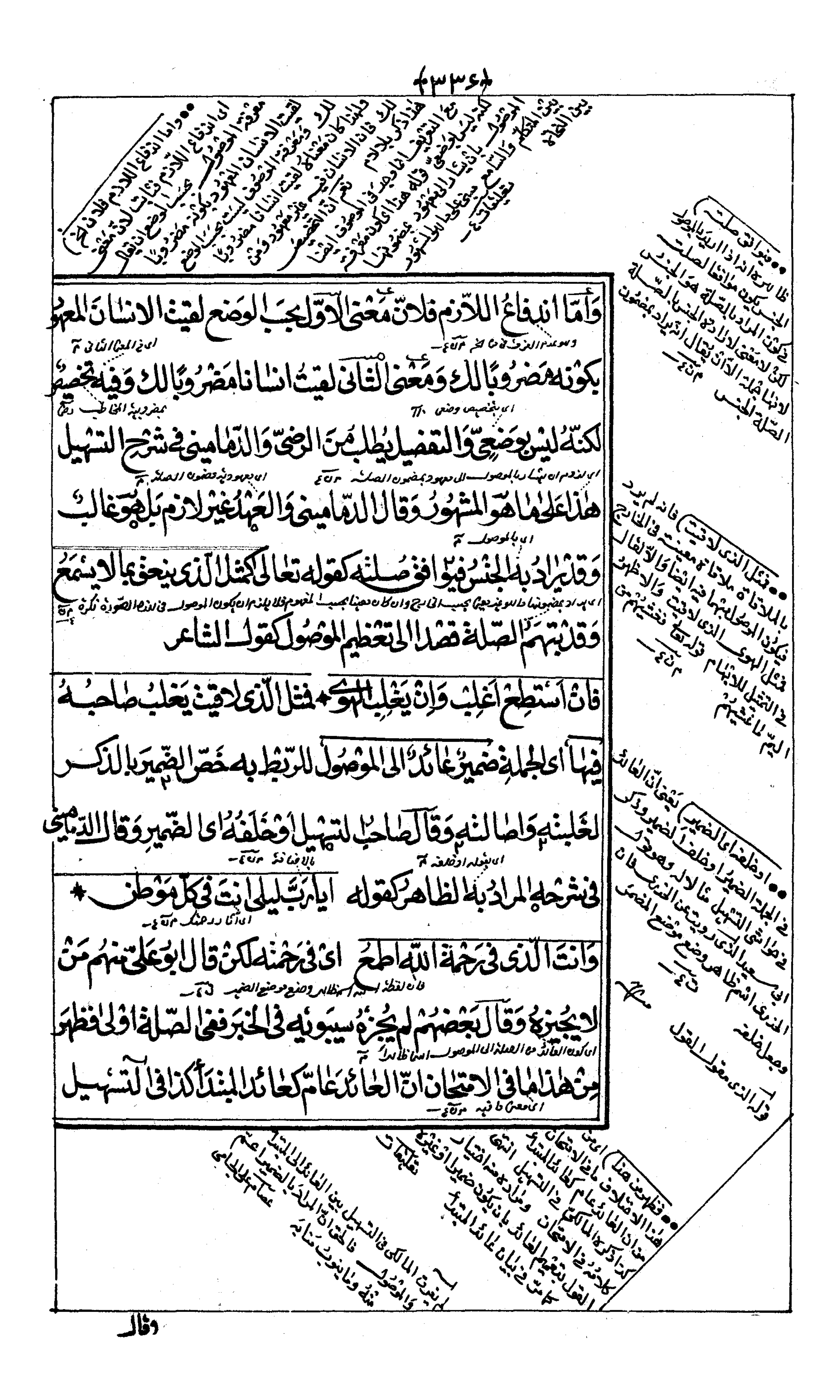
للمعرفة الموصول بغيره وهو معنى الاسمي واما الموصول به غيره

فمعنى الحرفي ذكره الفاضل العصام وهو في الاصطلاح ما لا يصير

جزء



جزء الاخبرية وعائد وتركه لانه لا يفيد للمبتدئ لاستلزامه الدور
بل يفيد لمن عرف علم صيرورته جزءً في الاستعمال واحتاج المجرد معرفة
الاصطلاح ومعرفة الافراد تحصل بالتعداد قدمه على المعرف باللام
مع ان بينهما مساواة لمناسبته لاسماء الاشارة في كونه من المبهمات
ولا بد له اي للموصول في جزئيته من الجملة من صلة ليكون بها معرفة
بان يشار الى معهود بمضمونها بين المتكلم والسامع على ما هو وضعه
ولذا قيدها بقوله جملة خبرية معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم
ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوع له قبل التكلم بها والحكم في المفرد
فضلا عن المعلومية والانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها
ولو كانت الخبرية غير معلومة له لا يصح ان تكون صلة وبما ذكرنا
اندفع ما يقال ان الموصول لو كان معرفة بالصلة لكانت النكرة الموصوفة
بالجملة معرفة بها فيلزم عدم الفرق في مثل الذين ان يكون موصولا
او موصوفا في مثل قولك لقيت من ضربته اما اندفاع الملزوم فظاهر



وأما اندفاع اللازم فلأن معنى الأول يجب لوضع لقيت الانسان المعهود

بكونه مضروبا لك ومعنى الثاني لقيت انسانا مضروبا لك وفيه تخصيص

لكنه ليس بوضعي والتفصيل يطلب من الرضي والدماميني في شرح التسهيل

هذا على ما هو المشهور وقال الدماميني والعهد غير لازم بل هو غالب

وقد يراد به الجنس فيوافق صلته كقوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع

وقد تبهم الصلة قصدا الى تعظيم الموصول كقول الشاعر

فان أستطع أغلب وإن يغلب الهوى * فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه

فيها اي الجملة ضمير عائد الى الموصول للربط به خص الضمير بالذكر

لغلبته وأصالته وقال صاحب التسهيل أو خلفه اي الضمير وقال الدماميني

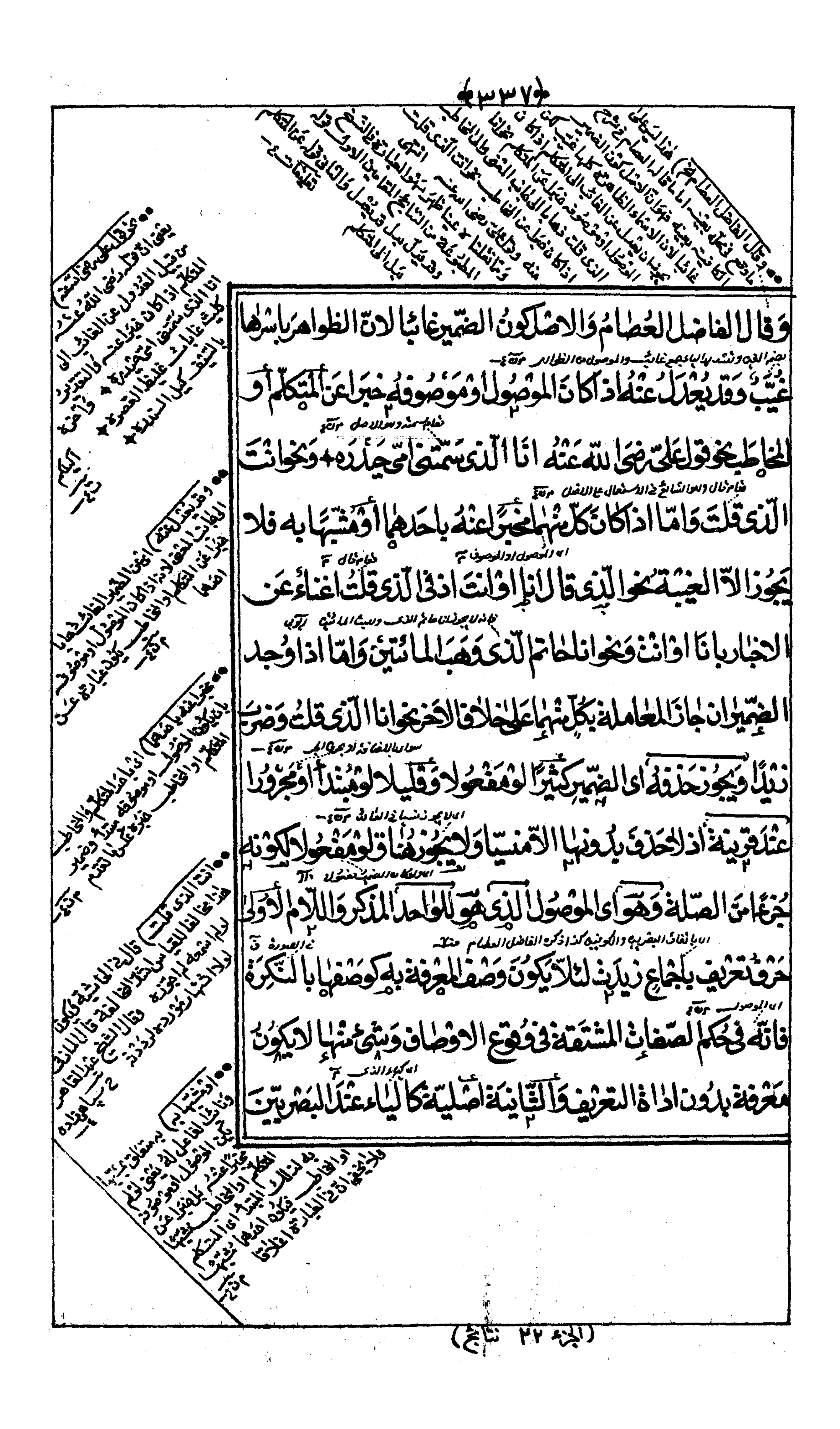
في شرحه المراد به الظاهر كقوله أيا رب ليلى أنت في كل موطن *

وأنت الذي في رحمة الله أطمع اي في رحمته لكن قال أبو علي منهم من

لا يجيزه وقال بعضهم لم يجزه سيبويه في الخبر ففي الصلة أولى فظهر

من هذا ما في الامتحان أن العائد عام كعائد المبتدأ كذا في التسهيل

وقال



وقال الفاضل العصام والاصل كون الضمير غائبا لان الظواهر باسرها

غيب وقد يعدل عنه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن المتكلم او

المخاطب نحو قول علي رضي الله عنه انا الذي سمتني امي حيدره ونحو انت

الذي قلت واما اذا كان كل منهما مخبرا عنه باحدهما او مشبها به فلا

يجوز الا الغيبة نحو الذي قال انا او انت اذ في الذي قلت اغناء عن

الاخبار بانا او انت ونحو انا كحاتم الذي وهب المائتين واما اذا وجد

الضميران جاز المعاملة بكل منهما على خلاف الآخر نحو انا الذي قلت وضربت

زيدا ويجوز حذفه اي الضمير كثيرا لو مفعولا وقليلا لو مبتدأ او مجرورا

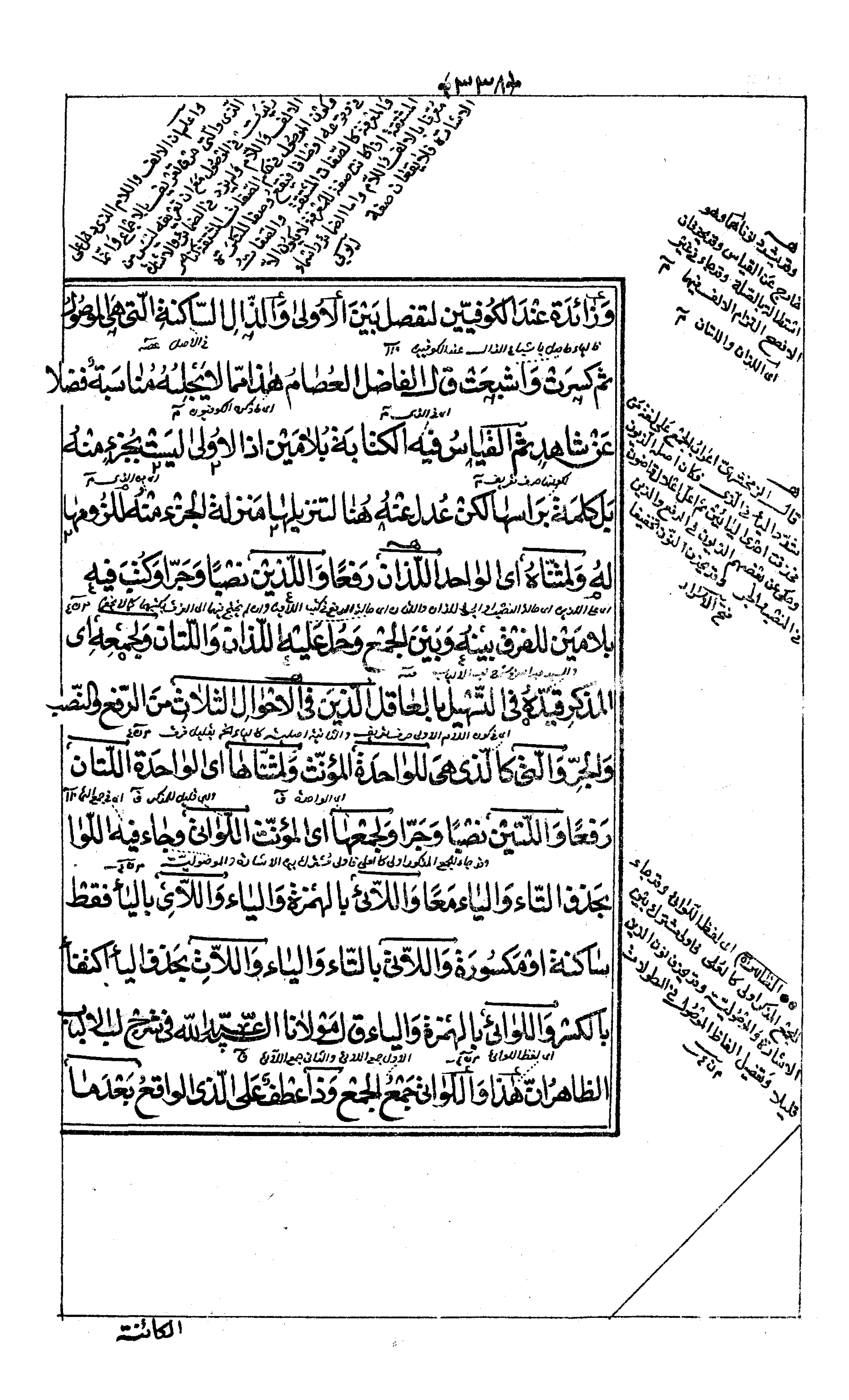
عند قرينة اذ الحذف بدونها الا منسيا ولا يجوز هنا ولو مفعولا لكونه

جزءا من الصلة وهو اي الموصول الذي هو للواحد المذكر واللام الاولى

حرف تعريف بالاجماع زيدت لئلا يكون وصف المعرفة به كوصفها بالنكرة

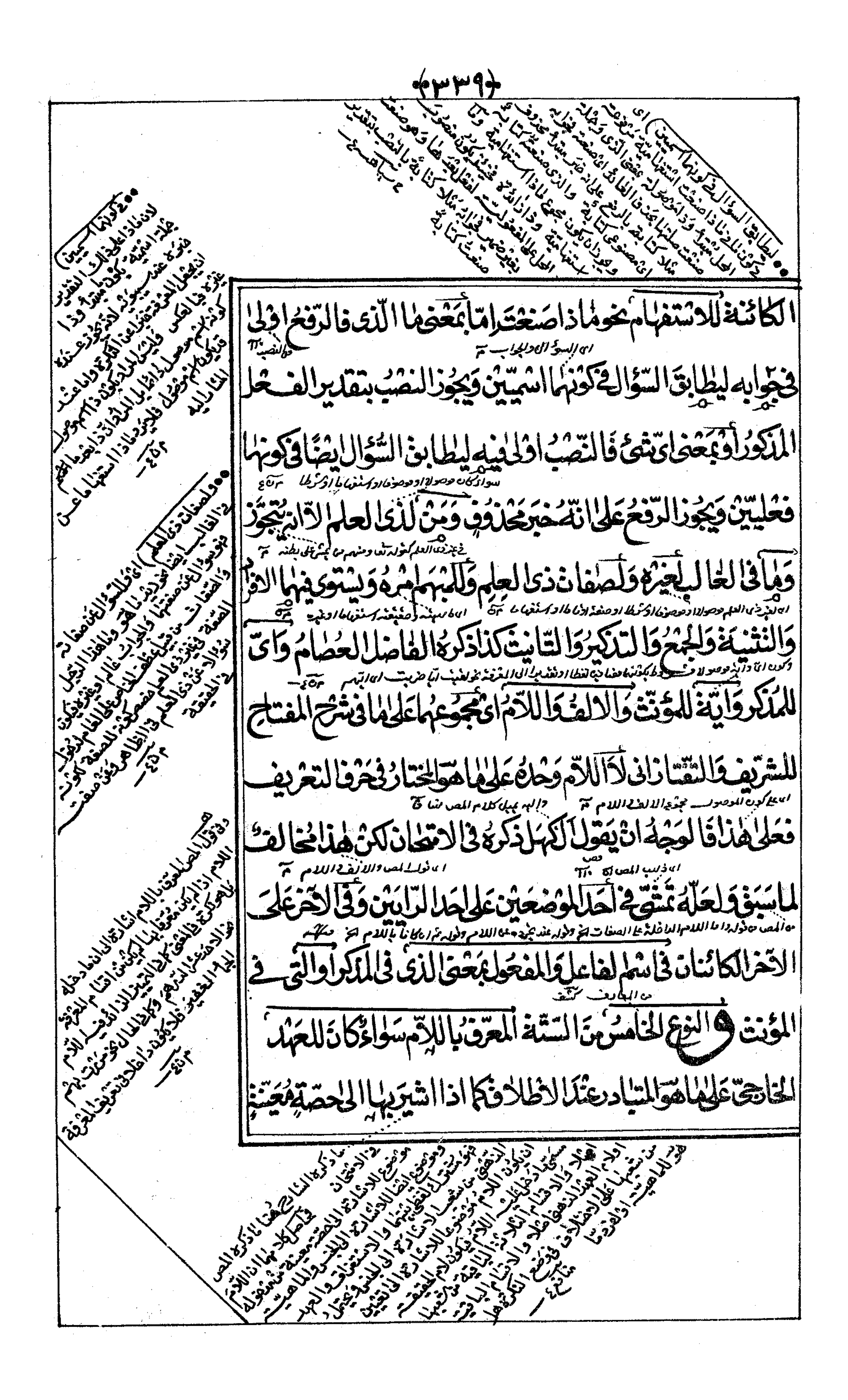
فانه في حكم الصفات المشتقة في وقوع الاوصاف وشيء منها لا يكون

معرفة بدون اداة التعريف والثانية اصلية كالياء عند البصريين



وزائدة عند الكوفيين لتفصل بين الاولى والذال الساكنة التي هي الموصول
ثم كسرت واشبعت قال الفاضل العصام هذا مما لا يتجليه مناسبة فضلا
عن شاهد ثم القياس فيه الكتابة بلامين اذ الاولى ليست بجزء منه
بل كلمة برأسها لكن عدل عنه هنا لتنزيلها منزلة الجزء منه للزومها
له وللمثنى اي الواحد اللذان رفعا واللذين نصبا وجرا وكتب فيه
بلامين للفرق بينه وبين الجمع وحمل عليه اللذان واللتان وجمعه اي
المذكر قيده في التسهيل بالعاقل الذين في الاحوال الثلاث من الرفع والنصب
والجر والتي كالذي هي للواحدة المؤنث ولمثناها اي الواحدة اللتان
رفعا واللتين نصبا وجرا ولجمعها اي لمؤنث اللواتي وجاء فيه اللوا
بحذف التاء والياء معا واللائي بالهمزة والياء واللاي بالياء فقط
ساكنة او مكسورة واللاتي بالتاء والياء واللات بحذف الياء اكتفاء
بالكسر واللواء بالهمزة والياء قال مولانا عصمة الله في شرح لب الالباب
الظاهر ان هذا واللواتي جمع الجمع وذا عطف على الذي الواقع بعدها

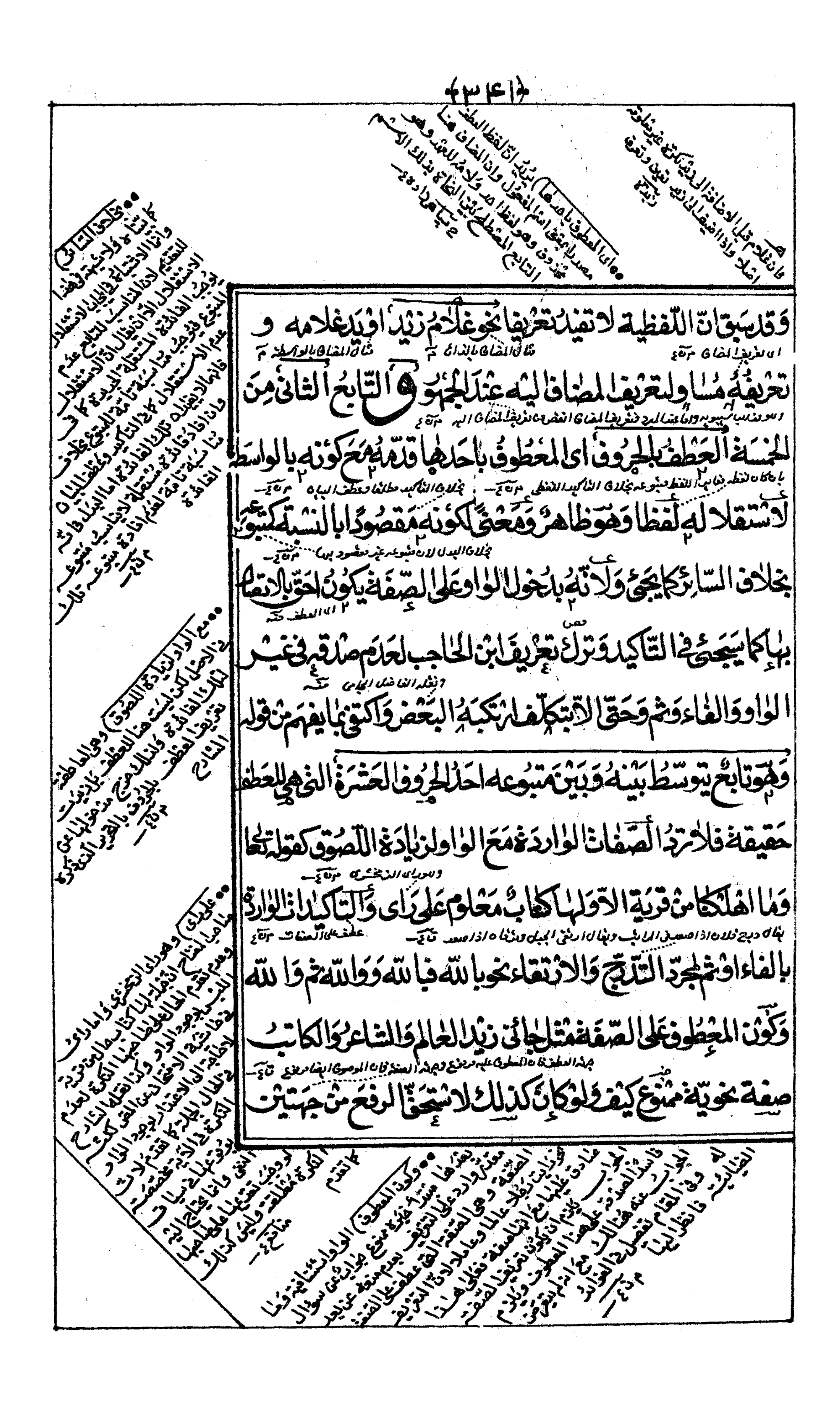
الكائنة



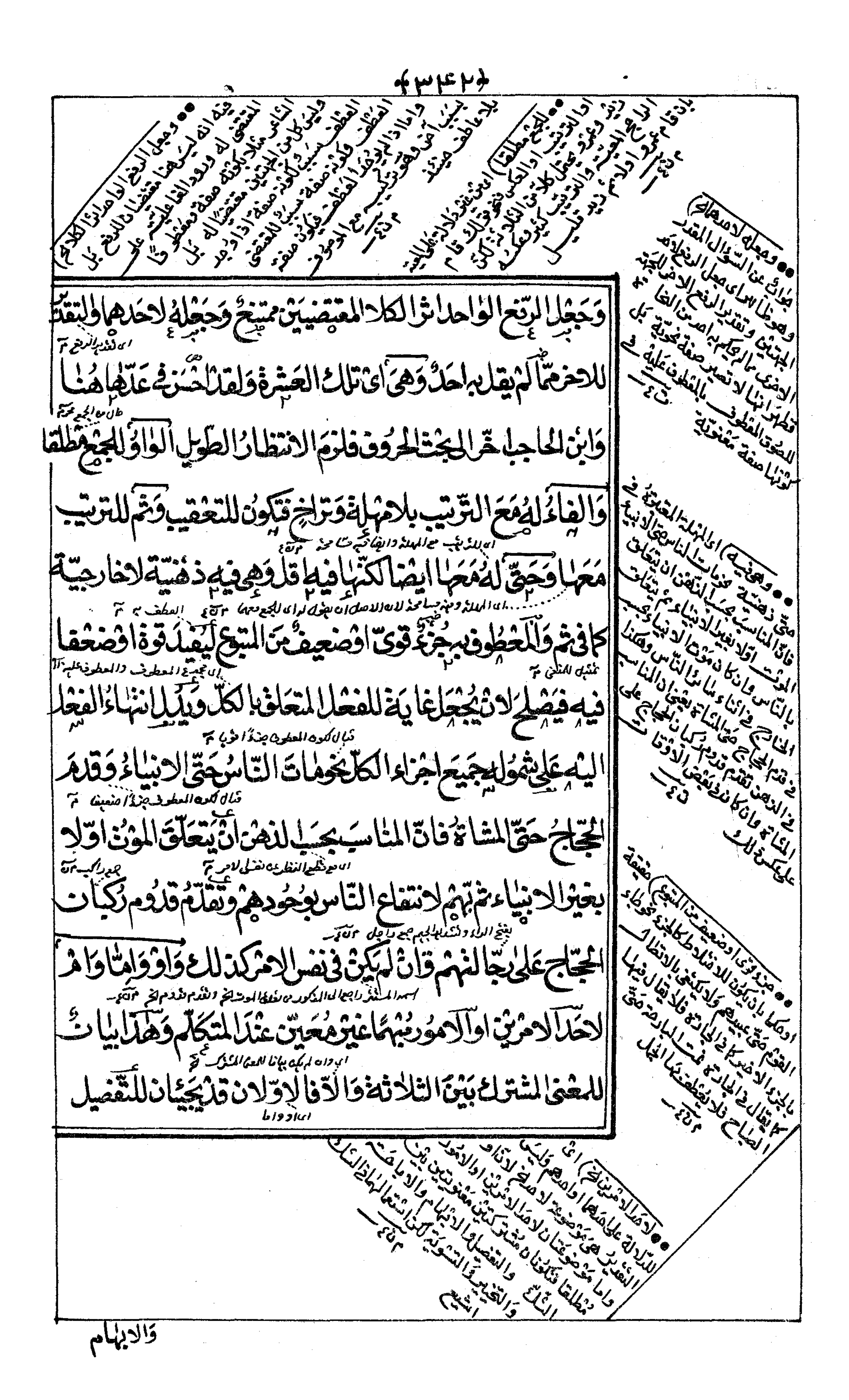
الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت امّا بمعنى ما الّذي فالرفع اولى
في جوابه ليطابق السّؤال في كونهما اسميتين ويجوز النصب بتقدير الفعل
المذكور او بمعنى اي شيء فالنّصب اولى فيه ليطابق السّؤال ايضًا في كونهما
فعليتين ويجوز الرّفع على انّه خبر محذوف ومن لذي العلم الّا انّه يتجوّز
وما في الغالب لغيره ولصفات ذي العلم وللمبهم امره ويستوي فيهما الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كذا ذكره الفاضل العصام واي
للمذكر واية للمؤنث والالف واللام اي مجموعهما على ما في شرح المفتاح
للشريف والتفتازاني لا اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف
فعلى هذا فالوجه ان يقول الكهل ذكره في الامتحان لكن هذا مخالف
لما سبق ولعلّه تمشّى في احد الموضعين على احد الرايين وفي الآخر على
الآخر الكائنات في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي في المذكر والتي في
المؤنث ﴿و﴾ النوع الخامس من الستة المعرّف باللام سواء كان للعهد
الخارجي على ما هو المتبادر عند الاطلاق كما اذا اشير بها الى حصة معيّنة

من ماهية مدخولها اما فردا او افرادا نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل
المعهود المذكور او للجنس كما اذا اشير بها اليه من حيث هو هو فتسمى لام
الحقيقة نحو الرجل اي جنسه خير من المرأة اي جنسها او من حيث وجوده
في ضمن كل الافراد فتسمى لام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفي
خسر الا الذين الاية او في ضمن بعض الافراد بلا تعيين فتسمى لام
العهد الذهني نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد والمعرف
بحرف النداء اذا قصد به معين نحو يا رجل والا فنكرة نحو يا رجلا و
المتقدمون لم يذكروه لزعمهم انه داخل في المعرف باللام اذ اصل يا رجل
مثلا يا ايها الرجل والمص رحمه الله لم يسلك مسلكهم لكونه تكلفا
و النوع السادس من الستة المضاف الى احد هذه الخمسة بالذات
او بالواسطة مما تصح الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك الكلام صحة
الاضافة الى كل من افرادها فلا يرد انه لا تصح الاضافة الى المعرف
بالنداء وهذه اضافة معنوية ان لم يتوغل في الابهام كمثل وغير

وقد

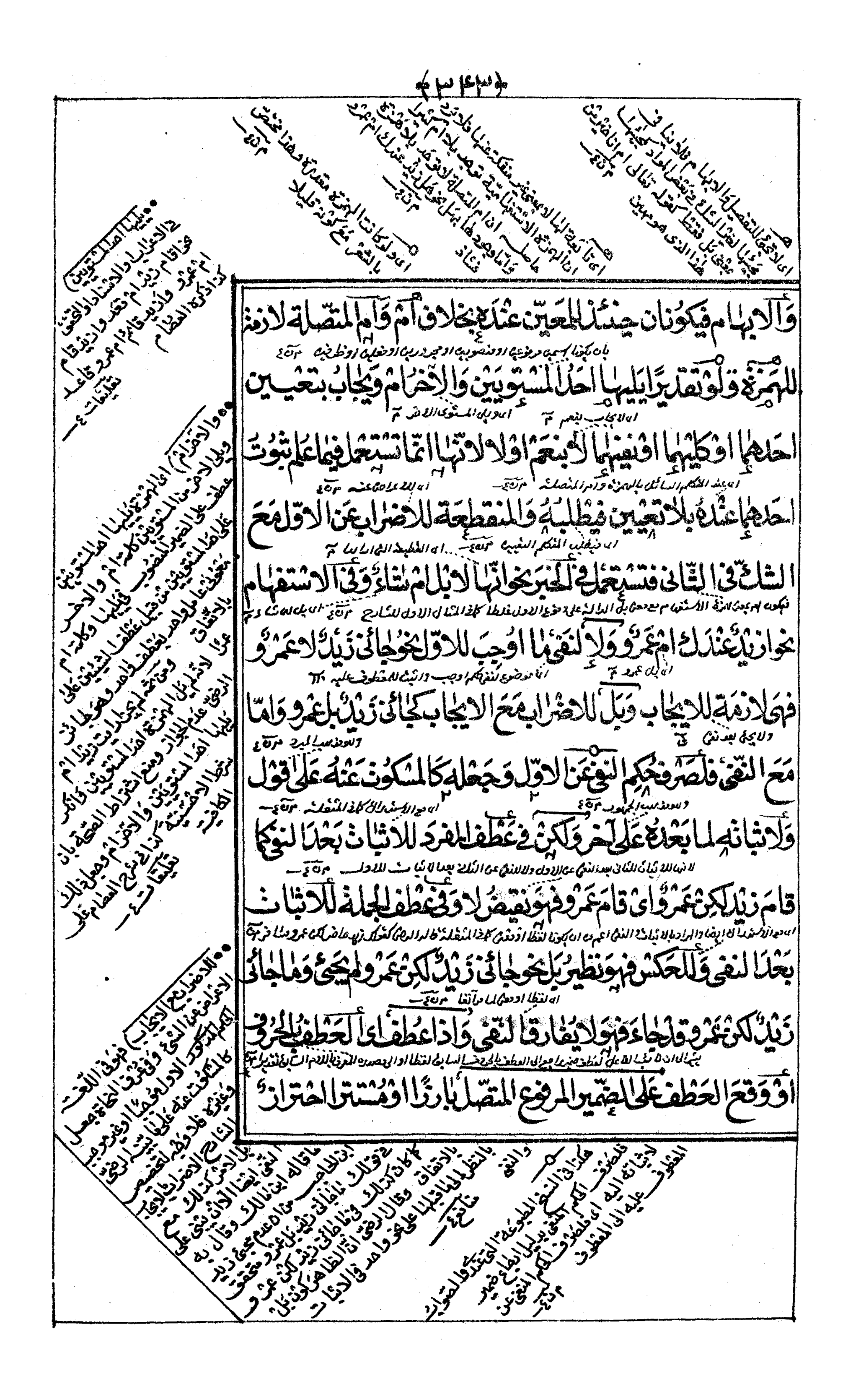


وقد يسبق ان اللفظية لا تفيد تعريفا نحو غلام زيد او يد غلامه و
تعريفه مساو لتعريف المضاف اليه عند الجمهور و التابع الثاني من
الخمسة العطف بالحروف اى المعطوف باحدها قدمه مع كونه بالواسطة
لاستقلاله لفظا وهو ظاهر ومعنى لكونه مقصودا بالنسبة كمتبوعه
بخلاف السائر كما يجيئ ولانه بدخول الواو على الصفة يكون احق بالاتصال
بها كما يجيئ في التاكيد وترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه في غير
الواو والفاء وثم وحتى لاتكاله في نكتة البعض واكتفى بما يفهم من قوله
وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة التي هي للعطف
حقيقة فلا ترد الصفات الواردة مع الواو لزيادة اللصوق كقوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم على راى و التاكيدات الواردة
بالفاء او ثم لمجرد التدرج والارتقاء نحو بالله فبالله ووالله ثم والله
وكون المعطوف على الصفة مثل جائني زيد العالم والشاعر والكاتب
صفة نحوية ممنوع كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع من جهتين



وجعل الرفع الواحد اثر الكلا المقتضيين ممتنع وجعله لاحدهما والتقدير
للاخر مما لم يقل به احد وهي اي تلك العشرة ولقد احسن في عدها هنا
وابن الحاجب اخر البحث الحروف فلزم الانتظار الطويل الواو للجمع مطلقا
والفاء له مع الترتيب بلا مهلة وتراخ فيكون للتعقيب وثم للترتيب
معها وحتى له معها ايضا لكنها فيها قل وهي فيه ذهنية لا خارجية
كما في ثم والمعطوف به جزء قوي او ضعيف من المتبوع ليفيد قوة او ضعفا
فيه فيصلح لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل انتهاء الفعل
اليه على شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم
الحجاج حتى المشاة فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا
بغير الانبياء ثم بهم لانتفاع الناس بوجودهم وتقدم قدوم ركبان
الحجاج على رجالتهم وان لم يكن في نفس الامر كذلك واو واما وام
لاحد الامرين او الامور مبهما غير معين عند المتكلم وهذا بيان
للمعنى المشترك بين الثلاثة والاوّلان قد يجيئان للتفصيل

والابهام



وَالابهام فيكونان حينئذٍ للمعيّن عنده بخلاف أم وأم المتصلة لازمة
للهمزة ولو تقديراً يليها احد المستويين والآخر ام ويجاب بتعيين
احدهما او كليهما او نفيهما لا بنعم او لا لانها انما تستعمل فيما علم ثبوت
احدهما عنده بلا تعيين فيطلبه والمنقطعة للاضراب عن الاول مع
الشك في الثاني فتستعمل في الخبر نحو انها لابل ام شاء وفي الاستفهام
نحو ازيد عندك ام عمرو ولا لنفيها اوجب للاول نحو جائني زيد لا عمرو
فهي لازمة للايجاب وبل للاضراب مع الايجاب نحو جائني زيد بل عمرو واما
مع النفي فلصرف حكم النفي عن الاول وجعله كالمسكوت عنه على قول
ولاثباته لما بعده على آخر ولكن في عطف المفرد للاثبات بعد النفي نحو ما
قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو فهو نقيض لا وفي عطف الجملة للاثبات
بعد النفي وللعكس فهو نظير بل نحو جائني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جائني
زيد لكن عمرو قد جاء فهو لا يفارق النفي واذا عطف اي العطف بالحروف
او وقع العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزاً او مستتراً احترازاً

عن المنصوب في المنفصل فانه لا شرط للعطف عليهما يجب تاكيده بمنفصل

ويقبح تركه يعني ان شرط العطف عليه التاكيد به فالجزاء شرط للشرط

بناء على ان الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده

في الخارج ويكون سببية الشرط بحسب الذهن ولذا يفسر الشرط في مثله

بالارادة كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ولذا لم يقيد

قوله يجب تاكيده باولا كذا حققه الفاضل العصام ولما اوهم قوله

يجب الخ جواز كون التاكيد موخرا عن العطف مع انه ليس كذلك بينه

بالمثال فقال نحو ضربت انا وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلامه ووجه

الوجوب ان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض

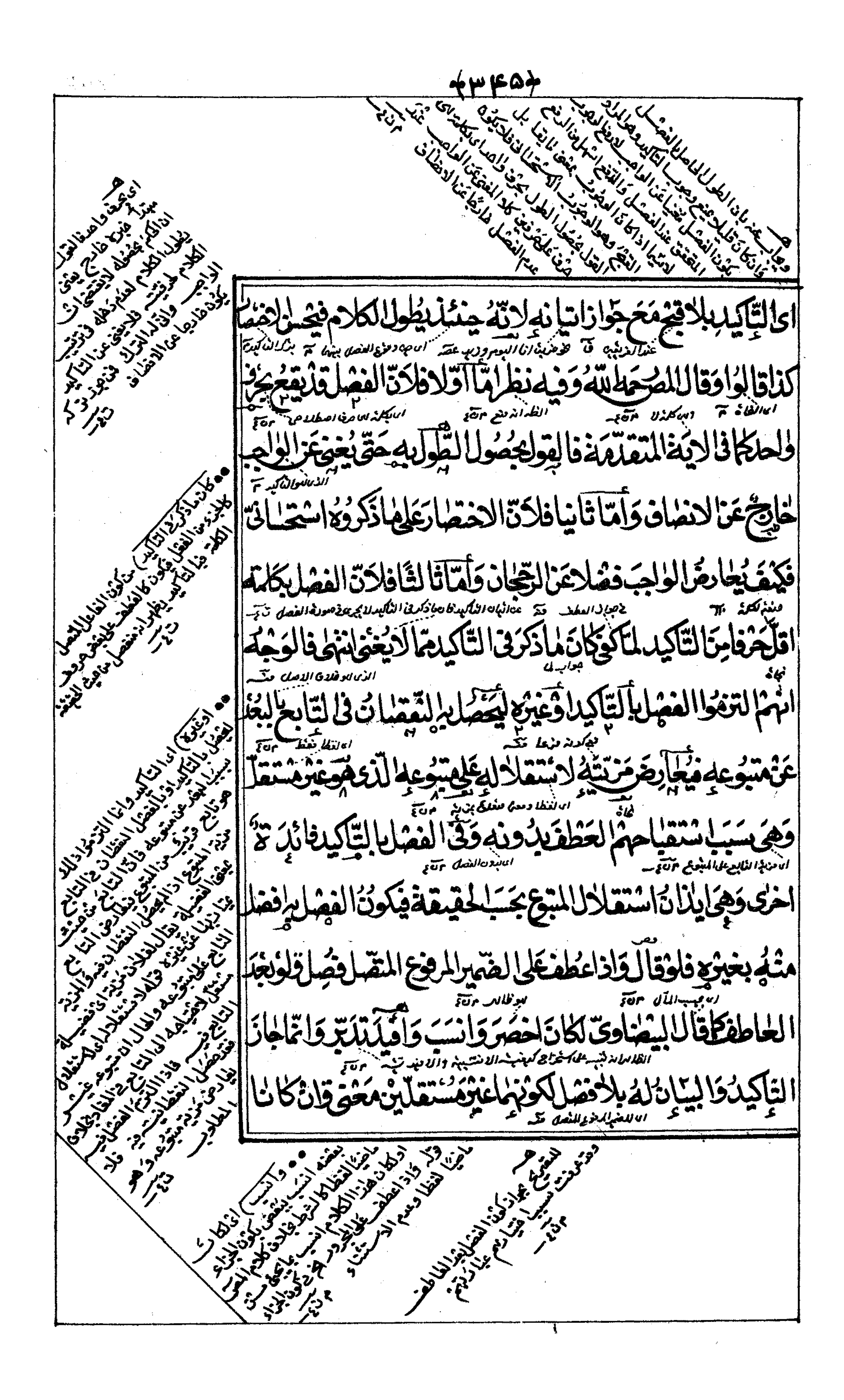
حروف الكلمة فبالتاكيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا

يجوز العطف على التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم

ان يكون المعطوف تاكيدا ايضا وليس كذلك الا ان يقع بينهما فصل

ولو بعد العاطف نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فيجوز تركه

اي



اى التاكيد بلا قبح مع جواز اتيانه لانه حينئذ يطول الكلام فيحسن الفصل

كذا قالوا وقال المصنف رحمه الله وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف

واحد كما فى الاية المتقدمة فالقول بحصول الطول به حتى يغنى عن الواجب

خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكروه استحسانى

فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة

اقل حرفا من التاكيد لما كان ما ذكر فى التاكيد مما لا يغنى انتهى فالوجه

انهم التزموا الفصل بالتاكيد او غيره ليحصل به النقصان فى التابع بالبعد

عن متبوعه فيعارض مرتبته لا استقلاله على متبوعه الذى هو غير مستقل

وهى سبب استقباحهم العطف بدونه وفى الفصل بالتاكيد فائدة

اخرى وهى ايذان استقلال المتبوع بحسب الحقيقة فيكون الفصل به افضل

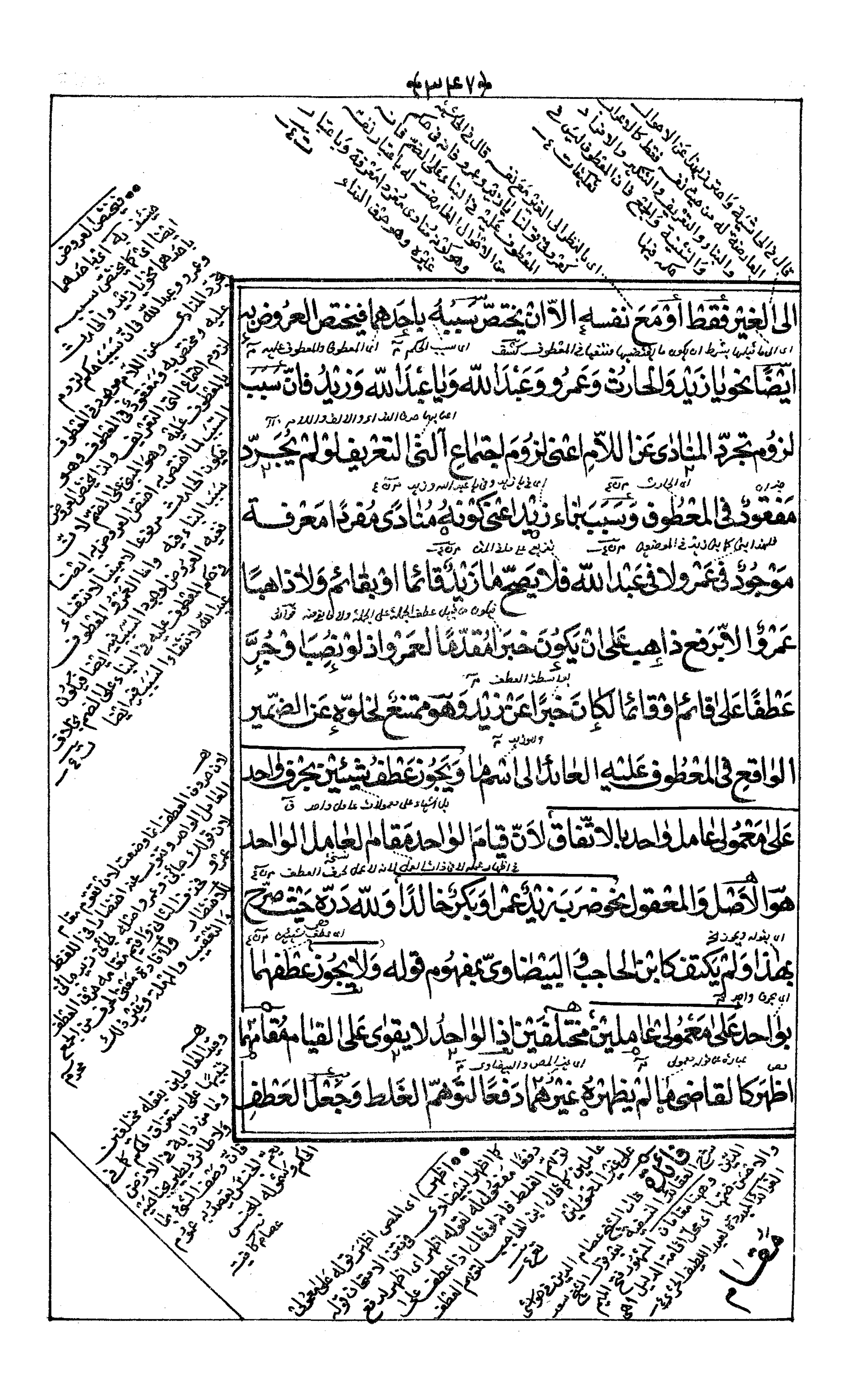
منه بغيره فلو قال واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل فصل ولو بغير

العاطف كما قال البيضاوى لكان اخصر وانسب وافيد تدبر وانما جاز

التاكيد والبيان له بلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى وان كانا

مستقلين لفظا فلا يلزم ما لزم في المعطوف من المزية وانما جاز البدل
عنه بدونه مع كونه مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف لكون متبوعه غير
مستقل لكونه في حكم التنحية فلا يلزم ايضا المزية المذكورة نحو ضربت اليوم
وزيد واذا عطف على الضمير المجرور لان العطف على المظهر المجرور جائز
بدون اعادة الجار اعيد الخافض حرفا او اسما لانه لما اشتد الاتصال
بينهما لكون الاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل
المتصل كانا كواحد فاشتد توهم العطف على بعض حروف الكلمة فلم يغن
الفصل بل لزم اعادة الجار نحو مررت بك وبزيد وجره بالاول والثاني
كالعامل معضد بدليل قوله والمال بيني وبينك اذ بيني لايضاف الا الى
المتعدد وقيل بالثاني كما في الحرف الزائد نحو كفى بالله ثم ان هذا مذهب
البصرية في حالة الاختيار ويجوزون تركها حالة الاضطرار وجوزه
الكوفيون حالة الاختيار ايضا مستدلين بالاشعار والمعطوف في حكم
المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له من الاحوال العارضة له بالنظر

الى الغير



الى الغير فقط أو مع نفسه الا ان يختص سببه بأحدهما فيختص العروض به

أيضا نحو يا زيد والحارث وعمرو وعبد الله ويا عبد الله وزيد فان سبب

لزوم تجرد المنادى عن اللام اعني لزوم اجتماع آلتي التعريف لو لم يجرد

مفقود في المعطوف وسبب بناء زيد اعني كونه منادى مفردا معرفة

موجود في عمرو لا في عبد الله فلا يصح ما زيد قائما او بقائم ولا ذاهبا

عمرو الا برفع ذاهب على ان يكون خبرا مقدما لعمرو اذ لو نصب وجر

عطفا على قائما او قائم لكان خبرا عن زيد فهو ممتنع لخلوه عن الضمير

الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسمها ويجوز عطف شيئين بحرف واحد

على معمولي عامل واحد بالاتفاق لان قيام الواحد مقام العامل الواحد

هو الاصل والمعقول نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولله دره حيث صرح

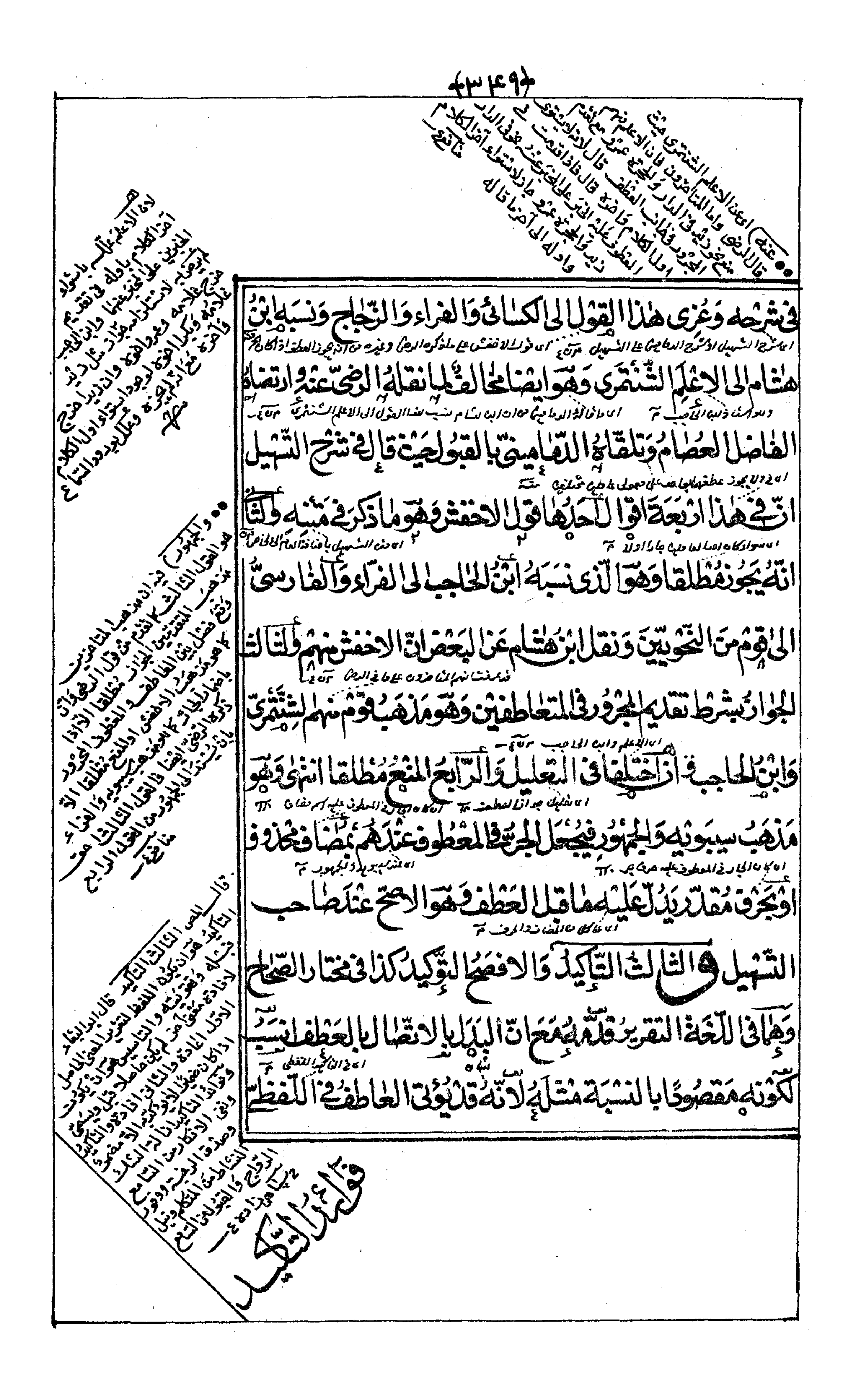
بهذا ولم يكتف كابن الحاجب والبيضاوي بمفهوم قوله ولا يجوز عطفهما

بواحد على معمولي عاملين مختلفين اذ الواحد لا يقوى على القيام مقامهما

اظهر كالقاضي ما لم يظهر في غيرهما دفعا لتوهم الغلط وجعل العطف

فی کلام الغیر لغویا اعنی المیل او جعل علی صلة للبناء المحذوف تکلف
بارد لا یدفعه کذا فی الامتحان الا عند تقدیم الجار الذی هو احدهما اسما
ولی المخفوض العاطف او لا علی رأی وهو رأی الکسائی والفراء والزجاج
والمروی عن الاخفش علی ما ذکره ابن هشام فی المغنی نحو فی الدار زید والحجرة
بالجر عمرو وفی الدار زید وعمرو الحجرة ثم ان کان المراد به تقدیمه علی
الرافع والناصب یلزم ان لا یجوز مثل ان فی الدار زیدا والحجرة عمرا بل مثال
المتن ایضا اذ تقدیمه علی المعنوی غیر متصور کما لا یخفی وان کان تقدیمه
علی المرفوع والمنصوب فیؤل الی تقدیم المجرور کما وقع فی عبارة الاکثر
فیصح المثال لان العدول عن عبارتهم اتباعا لابن هشام عدول ثم ان
تلک الروایة عن الاخفش مخالفة لما فی الرضی نقلا عن الجزولی وغیره
وما فی التسهیل ان قوله انه یجوز العطف اذا کان احد العاملین جارا
واتصل المعطوف بالعاطف کما فی المثالین او انفصل بلا نحو ما فی الدار
زید ولا الحجرة عمرو وما زید بقائم ولا قاعد عمرو وقال الدمامینی

فی شرحه

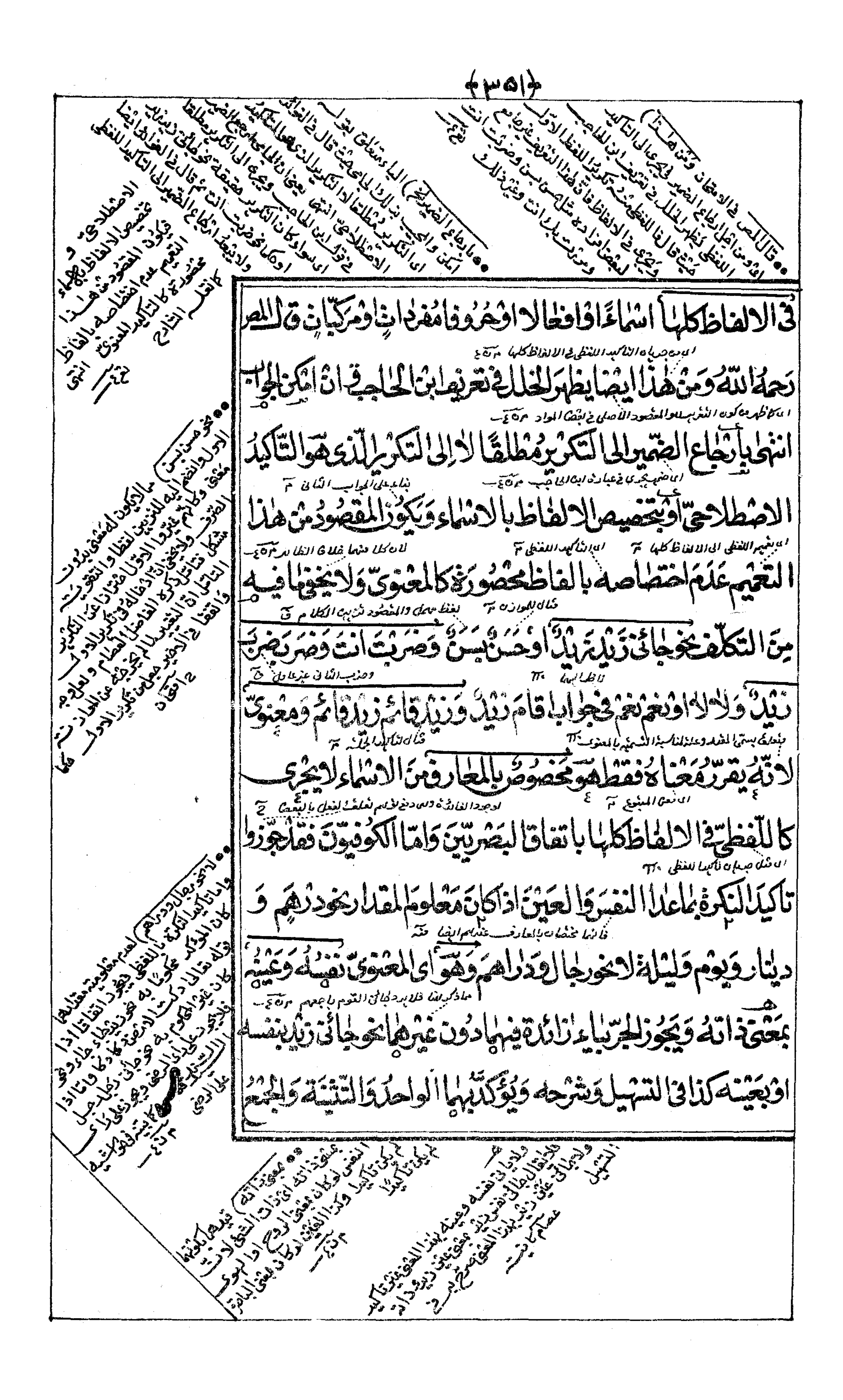


في شرحه وعزى هذا القول الى الكسائي والفراء والزجاج ونسبه ابن
هشام الى الاعلم الشنتمري وهو ايضا مخالف لما نقله الرضي عنه وارتضاه
الفاضل العصام وتلقاه الدماميني بالقبول حيث قال في شرح التسهيل
ان في هذا اربعة اقوال احدها قول الاخفش وهو ما ذكر في متنه والثاني
انه يجوز مطلقا وهو الذي نسبه ابن الحاجب الى الفراء والفارسي
الى قوم من النحويين ونقل ابن هشام عن بعض رواة الاخفش منهم والثالث
الجواز بشرط تقديم المجرور في المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الشنتمري
وابن الحاجب فان اختلفا في التعليل والرابع المنع مطلقا انتهى وهو
مذهب سيبويه والجمهور فيجعل الجر في المعطوف عندهم بمضاف محذوف
او بحرف مقدر يدل عليه ما قبل العطف فهو الاصح عند صاحب
التسهيل و الثالث التاكيد والافصح التوكيد كذا في مختار الصحاح
وهو في اللغة التقرير قدمه على البدل لاتصال بالعطف بسبب
كونه مقصودا بالنسبة مثله لانه قد يؤتى العاطف في اللفظ

فوائد التاكيد

لما مرّ فيكون التاكيد بهذا الاعتبار انسب بالعطف فافهم قال الفاضل
العصام لو اخّر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيبها في البيان
كترتيب وقوعها في التركيب وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة ترك
تعريفه وهو ما يقرّر المتبوع على ما يفهم من كلام البيضاوي بان يدلّ
صريحا على ما يدل عليه التاكيد اكتفاء بدلالة اسمه عليه ثم ان ذلك
التقرير قد يكون هو المقصود الاصلي وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز
او السهو او عدم الشمول كما بيّن في المعاني فظهر عدم الاختصاص بالنسبة
او الشمول كما يشعر به عبارة ابن الحاجب المقصود من البيان والصفة
الكاشفة الايضاح لا التقرير فان لزمه ومن التوكيدية مثل نفخة
واحدة والهين اثنين تقرير جزء المتبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق التاكيد
عليها وهو قسمان لفظي سمّي به لانه يقرّر لفظه كمعناه بخلاف
المعنوي كما يجيء وهو تكرير اللفظ الاول اما بعينه او بموازنه مع
اتفاقهما في الحرف الاخير او مرادفه في الضمير المتصل ويجري اللفظي

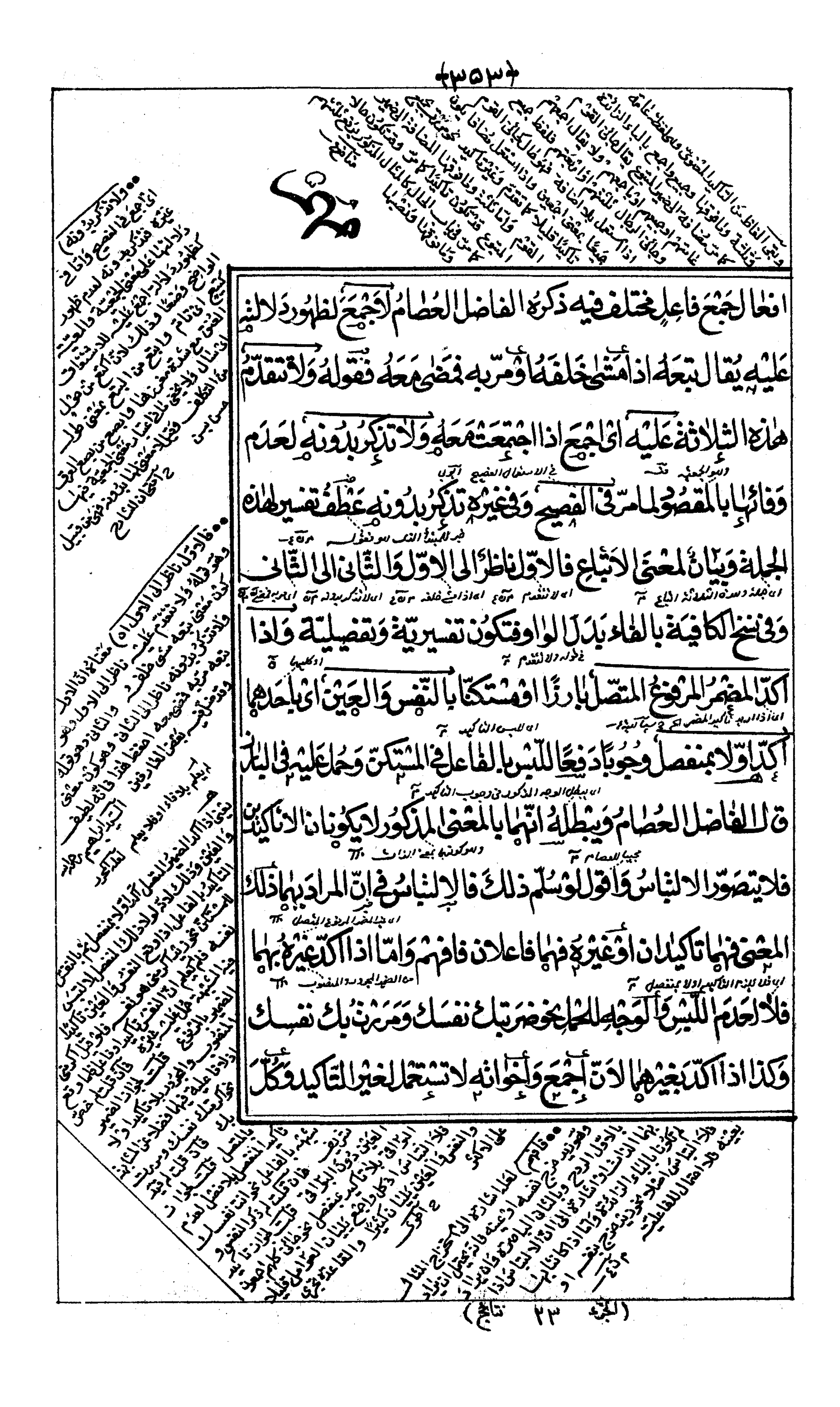
في الالفاظ



فى الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا مفردات او مركبات قال المص
رحمه الله ومن هذا ايضا يظهر الخلل فى تعريف ابن الحاجب فان امكن الجواب
انه يارجاع الضمير الى التكرير مطلقا لا الى التكرير الذى هو التاكيد
الاصطلاحى او بتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا
التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالمعنوى ولا يخفى ما فيه
من التكلف نحو جائنى زيد زيد او حسن بسن وضربت انت وضرب ضرب
زيد ولا لا او نعم نعم فى جواب اقام زيد وزيد قائم زيد قائم ومعنوى
لانه يقرر معناه فقط هو مخصوص بالمعارف من الاسماء لا يجرى
كاللفظى فى الالفاظ كلها باتفاق البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا
تاكيد النكرة بما عدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم و
دينار ويوم وليلة لا نحو رجال ودراهم وهو اى المعنوى نفسه وعينه
بمعنى ذاته ويجوز الجر بباء زائدة فيهما دون غيرهما نحو جائنى زيد بنفسه
او بعينه كذا فى التسهيل وشرحه ويؤكد بهما الواحد والتثنية والجمع

والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا و
تانيثا تقول جاءني زيد نفسه وهند نفسها والزيدان او الهندان انفسهما
والزيدون انفسهم والهندات انفسهن وكذا عينه وكلاهما للمذكر
وكلتاهما للمؤنث يؤكد بهما المثنى لكونهما مثنى المعنى كجاءني الرجلان كلاهما
والمرأتان كلتاهما وكله يؤكد به الواحد والجمع مطلقا باختلاف الضمير
كقرأت الكتاب كله والصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجواري
كلهن واجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة كلها بمعنى جمع
يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف الصيغ كأخذت المال اجمع واشتريت
الجارية جمعاء وجاءني القوم اجمعون والنساء جمع وكذا البواقي ولا
يؤكد بكل وما عطف عليه الا ما يفترق اجزاؤه حسا او حكما غير المثنى
اذ الكلية والاجتماع لا يتصوران الا في ذي اجزاء واذا لم يصح افتراقها
لم يكن في التاكيد بهما فائدة وهذه الثلاثة لعدم ظهور دلالتها
على معنى الجمعية اتباع اجمع تبع بالفتح بمعنى تابع لاجمع تابع فلا تكون

انفال



انما الجمع فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل العصام لا اجمع لظهور دلالته
عليه يقال تبعه اذا مشى خلفه او مر به فمضى معه فقوله ولا تتقدم
هذه الثلاثة عليه اى اجمع اذا اجتمعت معه ولا تذكر بدونه لعدم
وفائها بالمقصود لما مر في الفصيح وفي غيره تذكر بدونه عطف تفسير لهذه
الجملة وبيان لمعنى الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني
وفي نسخ الكافية بالفاء بدل الواو فتكون تفسيرية وتفصيلية واذا
اكد المضمر المرفوع المتصل بارزا او مستكنا بالنفس والعين اى باحدهما
اكد اولا بمنفصل وجوبا دفعا للبس بالفاعل في المستكن وحمل عليه في البارز
قال الفاضل العصام ويبطله انهما بالمعنى المذكور لا يكونان الا تاكيدين
فلا يتصور الالتباس واقول لو سلم ذلك فالالتباس في ان المراد بهما ذلك
المعنى فيهما تاكيدان او غيره فهما فاعلان فافهم واما اذا اكد غيرهما بهما
فلا لعدم اللبس او لوجه الحمل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك
وكذا اذا اكد بغيرهما لان اجمع واخوانه لا تستعمل لغير التاكيد وكل



وكلا المضافين الى الضمير لا يقعان في غير التاكيد لا مبتدأ فلا ليس
نحو زيد ضربه هو نفسه او عينه وضربت انت نفسك او عينك وانما لم
يذكرهما متصلا ببيان النفس والعين مع ان حكمهما ومع وجود الاختصار
في الكلام حينئذ بالاضمار لان الكلام السابق مسوق لبيان ذوات المؤكدات
فلو ذكرهما متصلا به لكان الفصل به بينهما كالفصل بين العصا ولحائها
وقدم عليه كون الثلاثة المذكورة اتباعا لاجمع وما يتفرع عليه عكس ما
في الكافية ليتصل بيان الحكم ببيان الذوات ولا مقتضي للفصل بينهما كما
في الاول فافهم و الرابع البدل في اللغة الخلف والمناسبة ظاهرة
وهو في الاصطلاح المقصود بالنسبة ولذا قدمه على عطف البيان عدل
عما في الكافية وهو ما نسب الى المتبوع لاحتياجه الى التكلف كما اشار اليه
المولى الجامي حيث قال اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع
اذ من البين انه ليس مقصودا بما نسب اليه كالمجيئ في مثل جاءني زيد اخوك
فان المقصود به ليس الا اخاك وقال الفاضل العصام وبعد فيه نظر

لا ن

لانّ نسبته الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل هي مقصودة
من ضمّه اليه ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمّه اليه فلا بدّ من زيادة
تمحل وهو انّ المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط
او حال نسبته من التقرر والتمكن في الذهن كما في البواقي ويخرج البدل
من المنسوب عنه نحو ضيّعني زيد اخوك اذ لا يصدق عليه انّه ممّا يقصد
النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع بل ممّا يقصد النسبة بنسبة
متبوعه الى الشيء وممّا اختاره المص رحمه الله من قوله بالنسبة ممّا صوّبه
الفاضل العصام دونه اي المتبوع فخرج ما عدا العطف بحرف الاضراب
وقيل يخرج هو ايضا لانّ متبوعه مقصود المتكلم ابتداء ثم يبدو له
فيعرض عنه ويقصد المعطوف فكلاهما مقصودان وهذا سهو لانّهم
قالوا في معنى الاضراب هو الاخبار الذي وقع من المتكلم ولم يكن
بطريق القصد ولذا صرف عنه ببل وقالوا بدل الغلط ثلاثة اقسام
ذكر البدل منه عن قصد ثم ايهام الغلط وشرطه ان يرتقي من الادنى

الى الاعلى او يسمى بدل البدا نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا اردت
ان تقول حمار فسبق لسانك الى رجل ونسيان المقصود وسبق اللسان الى غيره
ثم التذكر والتدارك ولا يقع الاخيران في كلام الفصحاء وان وقع في
كلامهم فحقه الاضراب عن المغلوط فيه ببل فظهر انه لا فرق بين الاضراب
وتسمى بدل الغلط الا في وجه التدارك فالفصحاء يزيدون بل فيصير
اضرابا والاوساط لا فيصير بدل غلط وان الغلط والنسيان يقعان
في كلام الفصحاء لكن يضربون عنهما والاوساط يبدلون فالوجه ان يزيد
بلا عاطف كذا في الامتحان وينتقض التعريف بصفة اي وهذا وايهذا
في ايها الرجل وياهذا الرجل ويا ايهذا الرجل فانها المقصودة بالنسبة
دونها كما لا يخفى كذا قاله الفاضل العصام واقسامه اربعة بالاستقراء
بدل الكل اى بدل هو الكل من الكل وهو المبدل منه ان صدقا اى البدل
والمبدل منه الكلان على شئ واحد وان لم يكونا مترادفين او متساويين
نحو جائني زيد اخوك بدل البعض اى بدل هو البعض من الكل ان كان

مدلوله

مدلول البدل جزء مدلول المبدل منه في الخارج نحو ضربت زيدا رأسه و
بدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر ان
كان بينهما تعلق وملابسة بغيرهما اي الكلية والجزئية وفيه اشارة
الى ان اشتمال كل منهما على الآخر ليس بشرط بل يكفي التعلق لكن لا مطلقا بل
بحيث تنتظر النفس اي نفس السامع بعد ذكر الاول وهو المبدل منه و
تتشوق الى الثاني وهو البدل نحو سلب زيد ثوبه فانه اذا قيل سلب زيد
ينتظر السامع ويتشوق الى ذكر ما يسلب منه اذ هو ليس ذاته بل ما
يحويه من الجلد والثوب وغيرهما وهذا هو الصواب واما اقتصار ابن
الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما فيقتضي كون غلامه في جاءني زيد
غلامه بدل اشتمال وليس كذلك بل هو بدل الغلط وبدل الغلط
اي بدل مسبب عنه ان كان ذكر المبدل منه غلطا صريحا او غيره فيشمل
اقسامها الثلاثة الا انه خلاف الظاهر اذ المتبادر من الغلط ما هو
الصريح وحينئذ لا يصح اطلاق قوله ولا يقع الى آخره ان رجع ضميره

الى بدل الغلط مطلقا لوقوع القسم الاول في كلامهم كما اعترف به نفسه

وان رجع الى ما فيه لغلط صريحا بقرينة المثال بقي القسم الاخير مهملا

مع انه لا يقع في كلامهم ايضا فالوجه ان يختار عبارة البيضاوي

فانها شاملة لها بلا تكلف كما صرح به في الامتحان نحو رايت رجلا حمارا

ولا يقع في كلام الفصحاء بل يوردونه ببل ويجب وصف النكرة المحضة

المبدلة من المعرفة فيه اشارة الى انه لا يلزم ان يطابق المبدل منه

تعريفا وتنكيرا كما في الوصف كما في رجل غلام زيد بدل الكل اذ لا يتحد

غيره مع المبدل منه فلا يضر تغايرهما فيهما وانما وجب ليكون كالجابر

لما فيه من نقص النكارة ولا يكون المقصود انقص من غيره من كل وجه

نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل الظاهر من المضمر

بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب

اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود

انقص من غيره مع اتحاد مدلوليهما بخلاف البواقي لتغاير مدلوليهما فيها

يقال



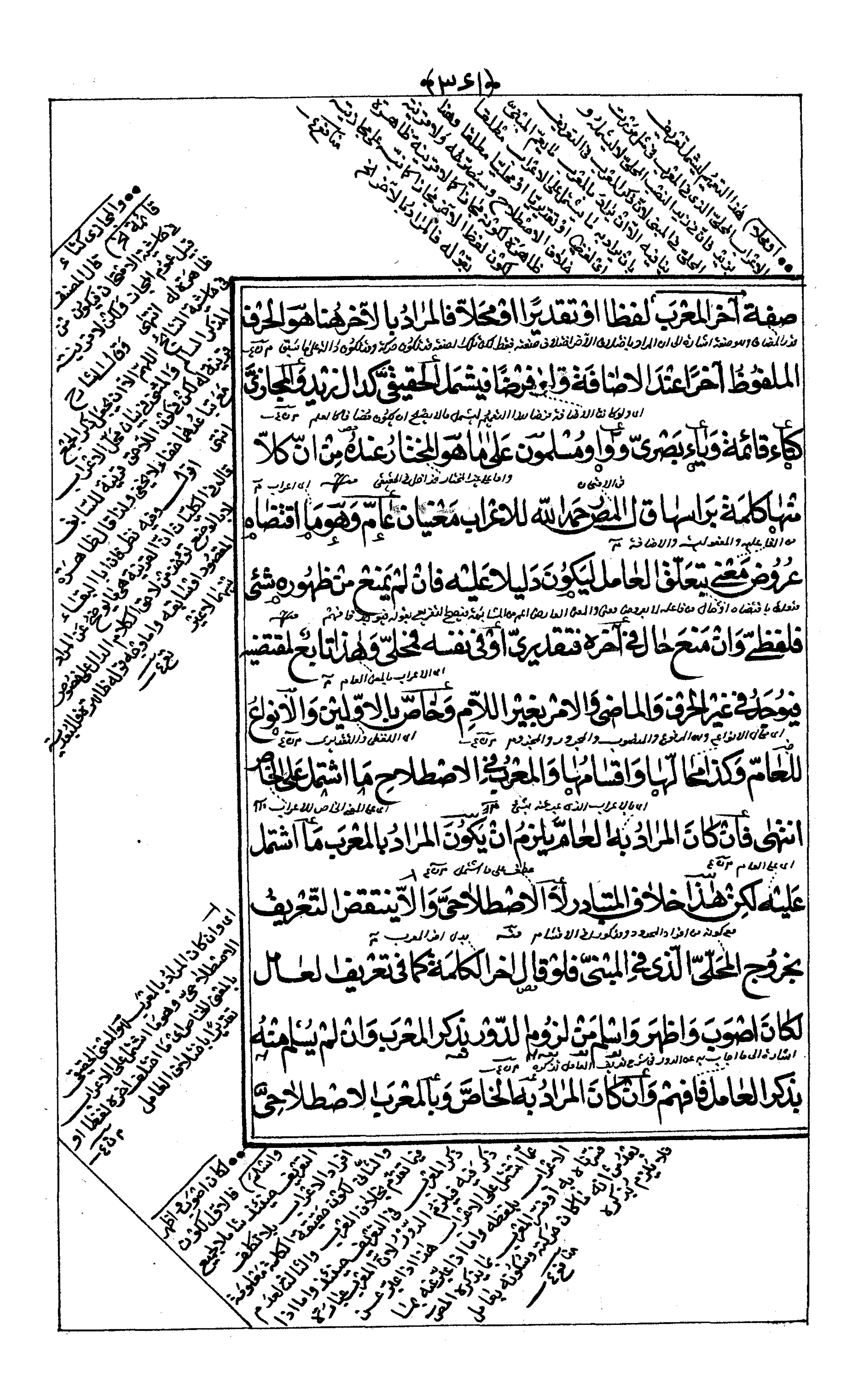
يقال اشتريتك نصفك واعجبني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار
وضربتني الحمار **و** التابع الخامس من الخمسة عطف البيان وهو تابع
جيء به لايضاح متبوعه ولا يلزم منه كونه اوضح من متبوعه لجواز
حصوله بالاجتماع وخرج به غير الصفة الكاشفة وخرجت بقوله
ولا يدل على معنى فيه اي في متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص كنية عمر
ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه عمر عطف بيان له فجموع ما ذكرنا من المعمولات
على ما ذكرنا ثلاثون واما ما ذكره ابن الحاجب فهي على ما ذكره فستة
وعشرون زاد في المرفوع اسم باب كان والمضارع المجرد عن النواصب والجوازم
وفي المنصوب المضارع المنصوب وذكر بعد المجرور المجزوم

الباب الثالث في الاعراب

تذكر ما سبق وهو في الاصطلاح شيء حركة او حرفا او حذفا
جاء من العامل بواسطة لم يذكرها اكتفاء بذكرها في تعريف العامل

فلا نقض بها فانها وان جاءت مثله لكنها بلا واسطة يعني جاء منه
ذاتا وصفة معا كما في الاعراب بالحركة او صفة فقط كما في الاعراب
بالحروف فان ذواتها ثابتة قبله مثلا مسلمون ومسلمين صيغ موضوعة
قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد الجموع السالمة المذكرة تقول مسلمون
مؤمنون مصلحون او تقول مسلمين مؤمنين مصلحين وكذا التثنية
وملحقاتهما والاسماء الستة المضافة فمسلمون ومسلمين مثلا
مترادفان في اصل الوضع الا ان الواضع شرط استعمال الاول
عند ورود الرافع والثاني عند ورود الناصب والجار لكنهما اما غير
دالة على شيء او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل
كلها دالة على المعاني الموجبة للاعراب فيتعدد الدلالة في بعضها
فحدث فيها بسبب العامل صفة هي الدلالة كما يحدث به في الاعراب
بالحركة صفة هي الحركة الدالة على المعاني المقتضية ولهذا الكلام
مزيد تفصيل في الامتحان فان شئت فارجع اليه يتعلق به اي بسببه

صفة

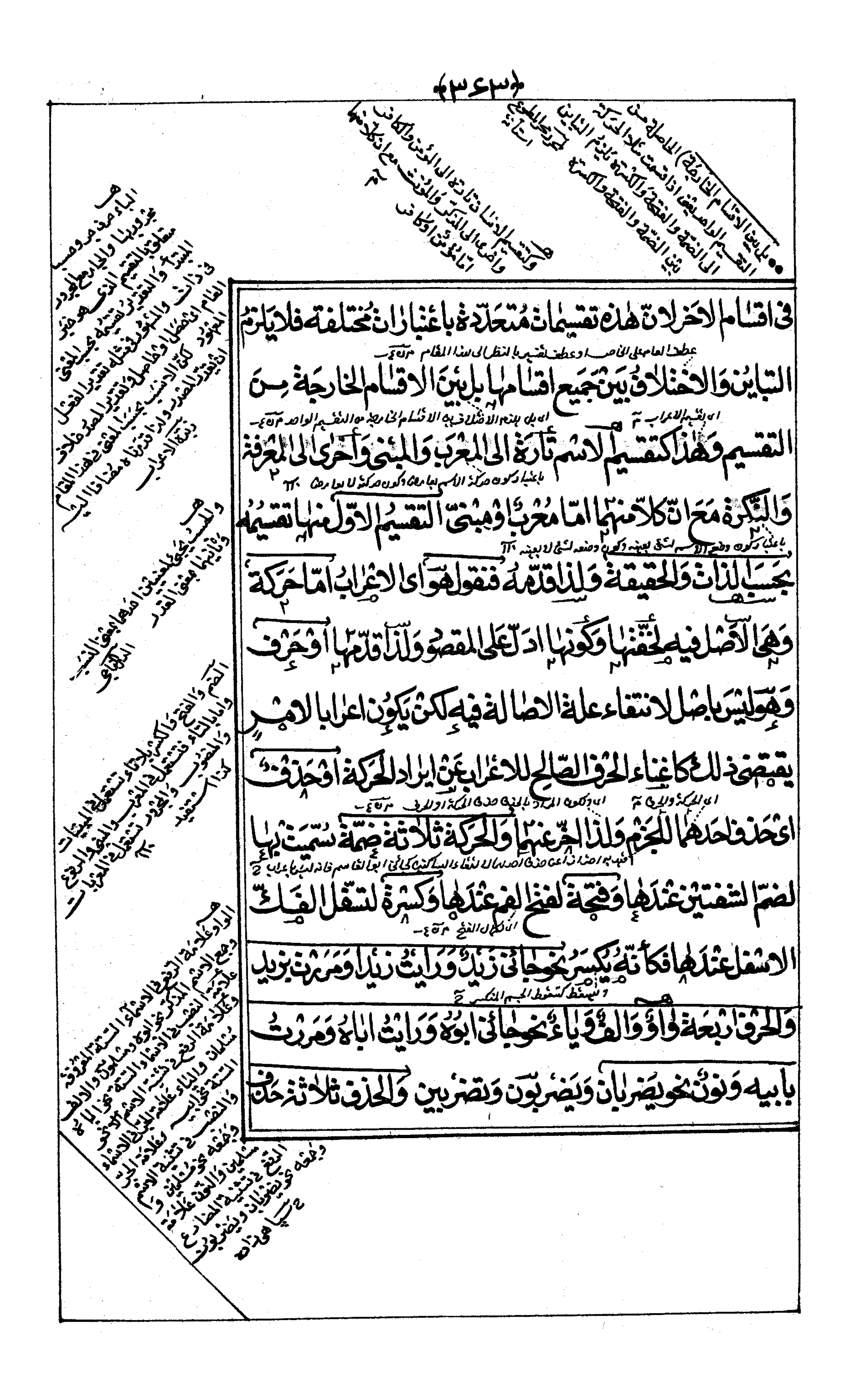


صفة آخر المعرب لفظا او تقديرا او محلا فالمراد بالآخر هنا هو الحرف
الملفوظ آخرا عند الاضافة ولو فرضا فيشمل الحقيقي كدال زيد والمجازي
كياء قائمة وياء بصرى وواو مسلمون على ما هو المختار عند من ان كلا
منها كلمة براسها قال المص رحمه الله للاعراب معنيان عام وهو ما اقتضاه
عروض معنى يتعلق العامل ليكون دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره شئ
فلفظي وان منع حال في آخره فتقديري او في نفسه فمحلي وهذا تابع لمقتضيه
فيوجد في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام وخاص بالاوليين والانواع
للعام وكذا محالها واقسامها والمعرب في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص
انتهى فان كان المراد به العام يلزم ان يكون المراد بالمعرب ما اشتمل
عليه لكن هذا خلاف المتبادر لا الاصطلاحي ولا ينتقض التعريف
بخروج المحلي الذي في المبني فلو قال آخر الكلمة كما في تعريف العامل
لكان اصوب واظهر واسلم من لزوم الدور بذكر المعرب وان لم يسلم مثله
بذكر العامل فافهم وان كان المراد به الخاص وبالمعرب الاصطلاحي



يخرج المحلي المذكور من الحد والمحدود مع ذكره في الاقسام وجعله استطراديا
لايناسب المرام كما لايخفى على ذوى الافهام ويمكن ان يقال انه اخرجه
عن التعريف وادخله في التقسيم تنبيها على انحطاط رتبته لكون المانع
عن الظهور نفس محله ثم انه لايخفى على كل من التقديرين ان الجر بالحرف
الزائد ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية والجزم والنصب بان
وان الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع خارجة عن الحد و
المحدود لعدم مقتضيها فيكون التعريف للاعراب الاصلي لا الملحق به
ولو اريد بالاعراب مايشملهما وزيد في تفسيره او حمل عليه او لم يعتبر فيه
قيد الواسطة واريد بالمعرب ما اشتمل على هذا العام لم يكن ماذكر
خارجا عنهما واما النقض بالواسطة فمدفوع بان المتبادر من الباء
السبب القريب وهي من البعيد لكن يابانه ما نقلناه عنه وتعريفه
للعامل قوله اى للاعراب مطلقا لكن على التقدير الثاني بالاستخدام
فافهم تقسيمات اربعة بالاستقراء متداخلة اى يدخل اقسام بعضها

في اقسام



فی اقسام الاخر لان هذه تقسیمات متعددة باعتبارات مختلفة فلا یلزم
التباین والاختلاف بین جمیع اقسامها بل بین الاقسام الخارجة من
التقسیم وهذا کتقسیم الاسم تارة الی المعرب والمبنی واخری الی المعرفة
والنکرة مع ان کلا منهما اما معرب او مبنی التقسیم الاول منها تقسیمه
بحسب الذات والحقیقة ولذا قدمه فنقول هو ای الاعراب اما حرکة
وهی الاصل فیه لخفتها وکونها ادل علی المقصود ولذا قدمها او حرف
وهو لیس باصل لانتفاء علة الاصالة فیه لکن یکون اعرابا لامر
یقتضی ذلک کاغناء الحرف الصالح للاعراب عن ایراد الحرکة او حذف
ای حذف لاحدهما الجزم ولذا اخرهما والحرکة ثلاثة ضمة سمیت بها
لضم الشفتین عندها وفتحة لفتح الفم عندها وکسرة لتسفل الفک
الاسفل عندها فکانه یکسر نحو جاءنی زید ورایت زیدا ومررت بزید
والحرف اربعة واو والف ویاء نحو جاءنی ابوه ورایت اباه ومررت
بابیه ونون نحو یضربان ویضربون وتضربین والحذف ثلاثة حذف



الحركة نحو لم يضرب وحذف الآخر نحو لم يغز وحذف النون نحو لم يضربا
فالمجموع اى مجموع الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم عشرة وهو ظاهر
والتقسيم الثانى منها تقسيمه بحسب المحل فهو اى المحل الذى بحسبه هذا
التقسيم اما معرب او ملابس بالحركات المحضة لا مع الحذف او
بالحروف المحضة لا معه او بالحركات مع الحذف او بالحروف مع الحذف
فالاول وهو ما بالحركات المحضة اما تام الاعراب ملتبس ومعرب
بالحركات الثلاث فى الاحوال الثلاث غير تابع بعضها لبعض فى بعض
الاحوال بالضمة رفعا اى مرفوعا او حالة رفع والفتحة نصبا
والكسرة جرا هذا هو الاصل ايضا اذ بالشركة يختل الغرض فان الواحد
اذا جعل علامة لشيئين على سبيل البدل وجب اللبس فيحتاج الى علامة
اخرى فاذا وجد فيه هذا الاصلان هو ما ذكره بقوله فهو اى تام
الاعراب مما بالحركة المحضة الاسم المفرد لا المثنى والمجموع بقرينة ذكرهما
بعده والجمع المكسر مذكرا او مؤنثا وهو ما تغير بناء واحده

الجمعية



الجمعية احترز به عن السالم مذكرا او مؤنثا اذ اعراب الاول بالحروف

واعراب الثاني ناقص المنصرف فانه لا يحتاج الى علة وبيان وما خرج

منهما او من احدهما فيحتاج اليهما كما سيجيء احترز به عن غير المنصرف

لان اعرابه غير تام وعن الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم

فان المنصرف على ما فسره غير صادق على المعرب بالحروف كما سيجيء نحو

جاءني رجل ورجال ورأيت رجلا ورجالا ومررت برجل ورجال او

ناقص الاعراب بالحركتين فقط وهو على نوعين الاول ما يكون المتروك

فيه الكسرة واشار اليه بقوله اما بالضمة رفعا والفتحة نصبا و

جرا فهو اي ناقص الاعراب بالحركتين المذكورتين غير المنصرف نحو

جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد وسيجيء ترك الكسرة فيه وانما

حمل فيه على النصب للمناسبة بينهما في كونهما علامتي الفضلة بخلاف

الرفع فانه علامة العمدة والثاني ما يكون المتروك فيه الفتحة

وهو ما اشار اليه بقوله واما بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا

وهو اي ما بالحركتين المذكورتين جمع المؤنث السالم وحمل نصبه على

الجر ليكون على وتيرة اصله وهو جمع المذكر السالم على ما سيجيء نحو

جائني مسلماتٌ ورأيت مسلماتٍ ومررت بمسلماتٍ والثاني وهو ما بالحروف

المحضة ايضا اي كما بالحركات المحضة اما تام الاعراب بالحروف في الثلاثة

في الاحوال الثلاث على ما هو الاصل كما في الاعراب بالحركة بالواو

رفعا والالف نصبا والياء جرا فهو اي تام الاعراب بالحروف المحضة

الاسماء الستة المضافة اذ غيرها بالحركة الى غير ياء المتكلم اذ المضاف

اليها بالحركة تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليها كما سيجيء المفردة

اذ المثنى وجمع المذكر السالم وان كان اعرابهما بالحروف لكنهما ليسا

بتامي الاعراب واعراب المكسر بالحركة لا بالحروف المكبرة اذ المصغرة

بالحركة لا بالحروف نحو جائني ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه وانما جعل

اعرابها بالحروف لانها اسماء اواخرها ثابتة في حال الاضافة سماعا

بخلاف دم محذوفة نسيا في حال الافراد بخلاف نحو العصا فاشبهت

الزائدة

الزائدة فامكن جعلها علامة كما فى التثنية والجمع والساكن اخف

من المتحرك فانقلب الحال ههنا بسبب العارض فصار الحرف اصلا لخفته

دون الحركة بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى زيادة حرف فالجر والاعراب فى قد

صار العين آخر امحلا للاعراب بحذف اللام نسيا وبخلاف نحو العصا

لان اللام لم يحذف نسيا اصلا فلم يشبه الزائد فكان جزءا محضا

من الكلمة والاعراب وصف فنافيا ولما لزم التحريك فى التصغير

بسبب سكون الياء عاد الى اصل الحركة ذكره فى الامتحان واما ناقص

الاعراب بالحرفين اما بالواو رفعا هذا هو الاصل فيه كالضمة

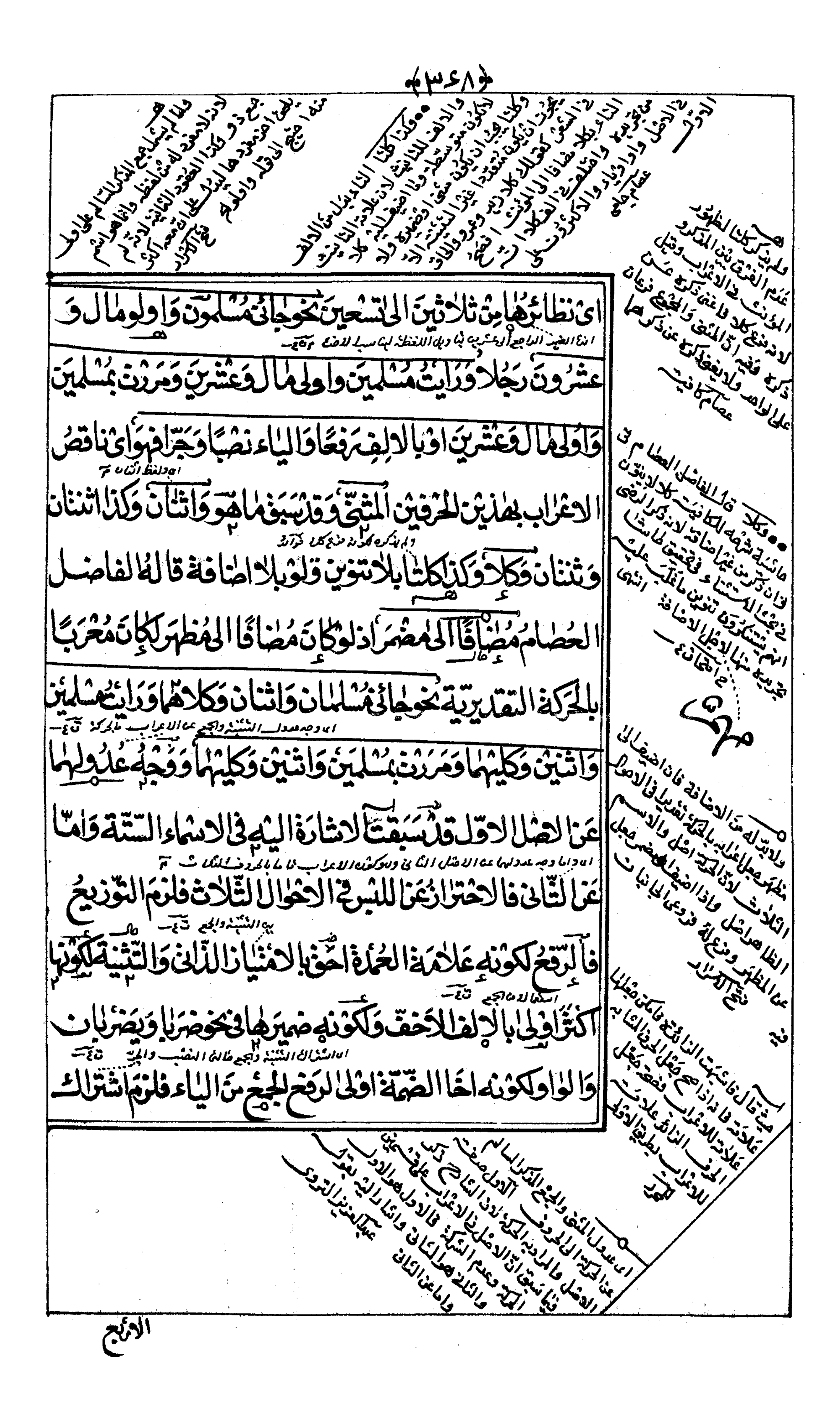
والالف فرع له فيه للضرورة وللنظر الى هذا قدم الجمع على المثنى

عكس ما فى الكافية والياء نصبا وجرا فهو اى ناقص الاعراب

بهذين الحرفين جمع المذكر السالم وهو ما لم يتغير بناء واحده

للجمعية والتغير فى نحو سنين وارضين وثبين وقلين من الشواذ

بعد تحقق الجمعية واولو جمع ذو من غير لفظه وعشرون واخواتها



اى نظائرها من ثلاثين الى تسعين نحو جاءني مسلمون واولو مال و

عشرون رجلا ورأيت مسلمين واولي مال وعشرين ومررت بمسلمين

واولي مال وعشرين او بالالف رفعا والياء نصبا وجرا فهو اى ناقص

الاعراب بهذين الحرفين المثنى وقد سبق ما هو واثنان وكذا اثنتان

وثنتان وكلا وكذا كلتا بلا تنوين ولو بلا اضافة قاله الفاضل

العصام مضافا الى المضمر اذ لو كان مضافا الى المظهر لكان معربا

بالحركة التقديرية نحو جاءني مسلمان واثنان وكلاهما ورأيت مسلمين

واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين وكليهما ووجه عدولهما

عن الاصل الاول قد سبقت الاشارة اليه في الاسماء الستة واما

عن الثاني فالاحتراز عن اللبس في الاحوال الثلاث فلزم التوزيع

فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتياز الذاتي والتثنية لكونها

اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه ضميرها في نحو ضربا ويضربان

والواو لكونه اخا الضمة اولى لرفع الجمع من الياء فلزم اشتراك

الاربع



الاربع في الياء ففتحوا ما قبلها فيها وكسروا فيه ولما كانت هذه الحروف

دالة على معنى التثنية والجمع لم تتمحض للاعراب بمحض الحركة فلزم الجبر

وايضا لم يمكن الحاق التنوين الدال على التمكن حذرا عن الساكنين فزادوا

نونا عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام والوقف والى الثاني

سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها في التثنية وفتحوها في

الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد تزول العلامة الاولى بالاعلال

نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين واخيه ظاهر لانهما كالمثنى

لفظا ومعنى واما كلا فمفرد اللفظ ومثنى المعنى فراعوا في الاضافة

الى المظهر الاصل الاحق بالاصل الاخف جانب اللفظ والى المضمر

الفرع جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل في الاعراب وكذا كلتا

والحاق باب عشرين ايضا ظاهر لكونها كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو

وعلم النون للزوم الاضافة كذا في الامتحان والثالث وهو ما بالحركة

مع الحذف لا يكون الا تام الاعراب وهو اي الثالث قسمان لا تحذف

اما حركة او حرف فالاول وهو ما كان محذوفه حركة الفعل المضارع
الذي لم يتصل باخره ضمير مرفوع بقرينة الاتي اذ باتصال المنصوب
لا يخرج عن هذا الحكم وهو صحيح الواو للحال وهو في غرفهما ليس
اخره حرف علة فرفعه اي رفع ذلك المضارع بالضمة ونصبه بالفتحة
ولو تقديرا كما في الوقف ولا يخفى ان ليس المراد بهما علم الفاعلية والمفعولية
وجزمه بحذف الحركة ولو تقديرا كما اذا التقى الساكن بعده نحو يضرب
ولن يضرب ولم يضرب ولم يضرب القوم والثاني وهو ما كان محذوفه
حرفا الفعل المضارع المذكور الذي لم يتصل باخره ضمير لكن كان اخره
حرف علة واوا او ياء او الفا فرفعه بالضمة تقديرا لاستثقالها
عليها ونصبه بالفتحة ولو تقديرا كما اذا كان الاخر الفا وجزمه بحذف
الاخر مطلقا لان الجازم لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها
نحو يغزو ويرمي ويخشى ولن يغزو ولن يرمي ولن يخشى ولم يغز
ولم يرم ولم يخش والرابع وهو ما بالحرف مع الحذف لا يكون الا ناقص

الاعراب



الاعراب وهو ای الرابع الفعل المضارع الذی اتصل باخره ضمیر مرفوع

غیر النون الذی هو الجمع المؤنث اذ المضارع لو اتصل هو به لکان مبنیا

کما لو اتصل به نون التاکید کما سیاتی فرفعه بالنون ونصبه وجزمه

بحذفه لان الضمیر المرفوع لما عد جزءا بدلیل سکون آخر ضربنا دون ضربنا

جعلوا الاعراب بعده ولما لم یحتمل الالف والواو والیاء الحرکة جعلوا

اعرابه بالنون لعدم امکان حرف العلة فحذفوها فی الجزم حذف الحرکة

وحملوا النصب علیه دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب یناسبه

فی مخرج اصلهما وکونهما علامتی الفضلة فلذا یحمل علی الجر دون الرفع فی

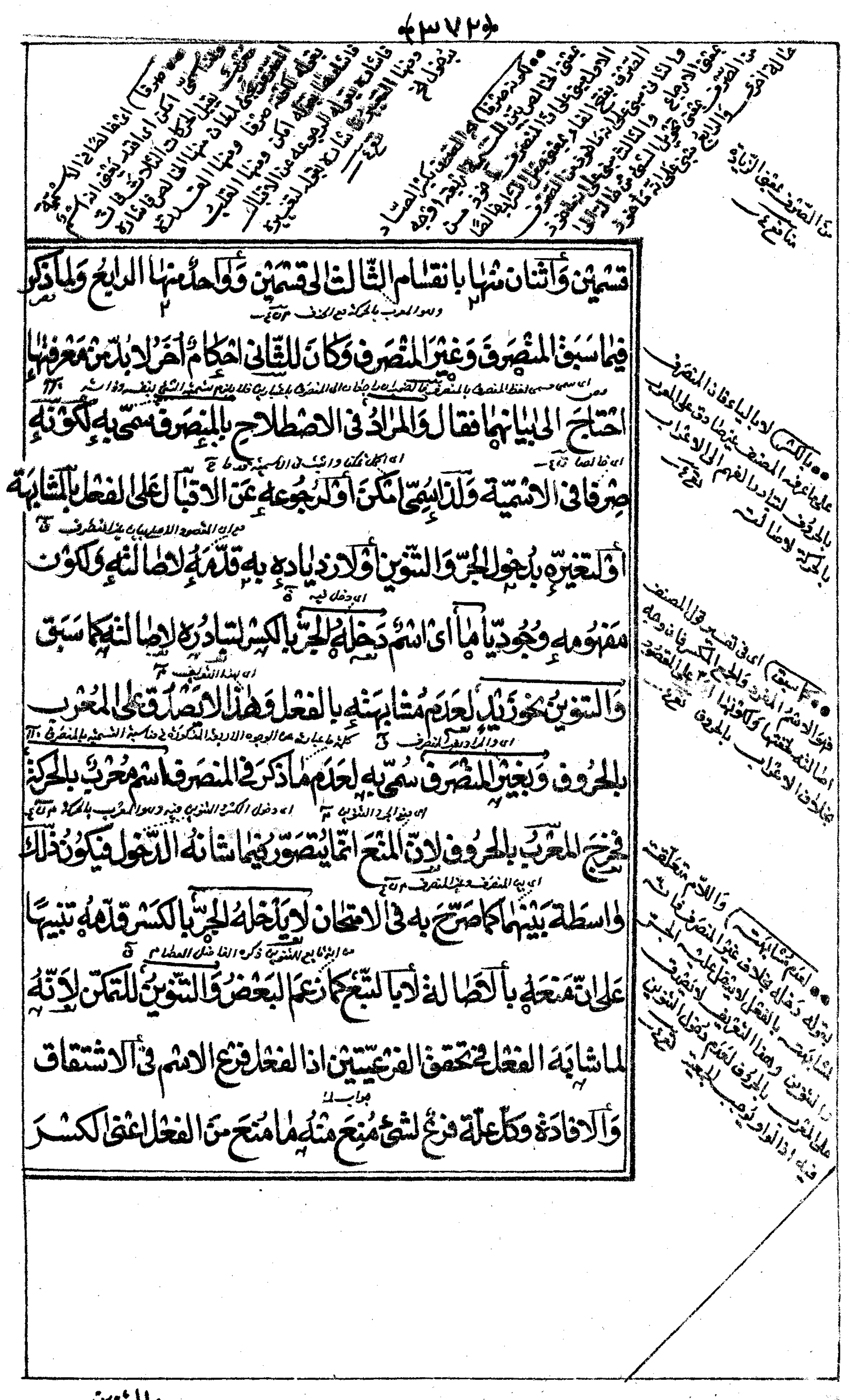
الاسماء فیناسب بدله فیحمل علیه فی الافعال ایضا نحو یضربان ویضربون

وتضربین ویرمیان ویرمون وترمین ولن یضربا ولن یضربوا ولن

تضربی ولن یرمیا ولن یرموا ولن ترمی ولم یضربا ولم یضربوا الخ فالمجموع

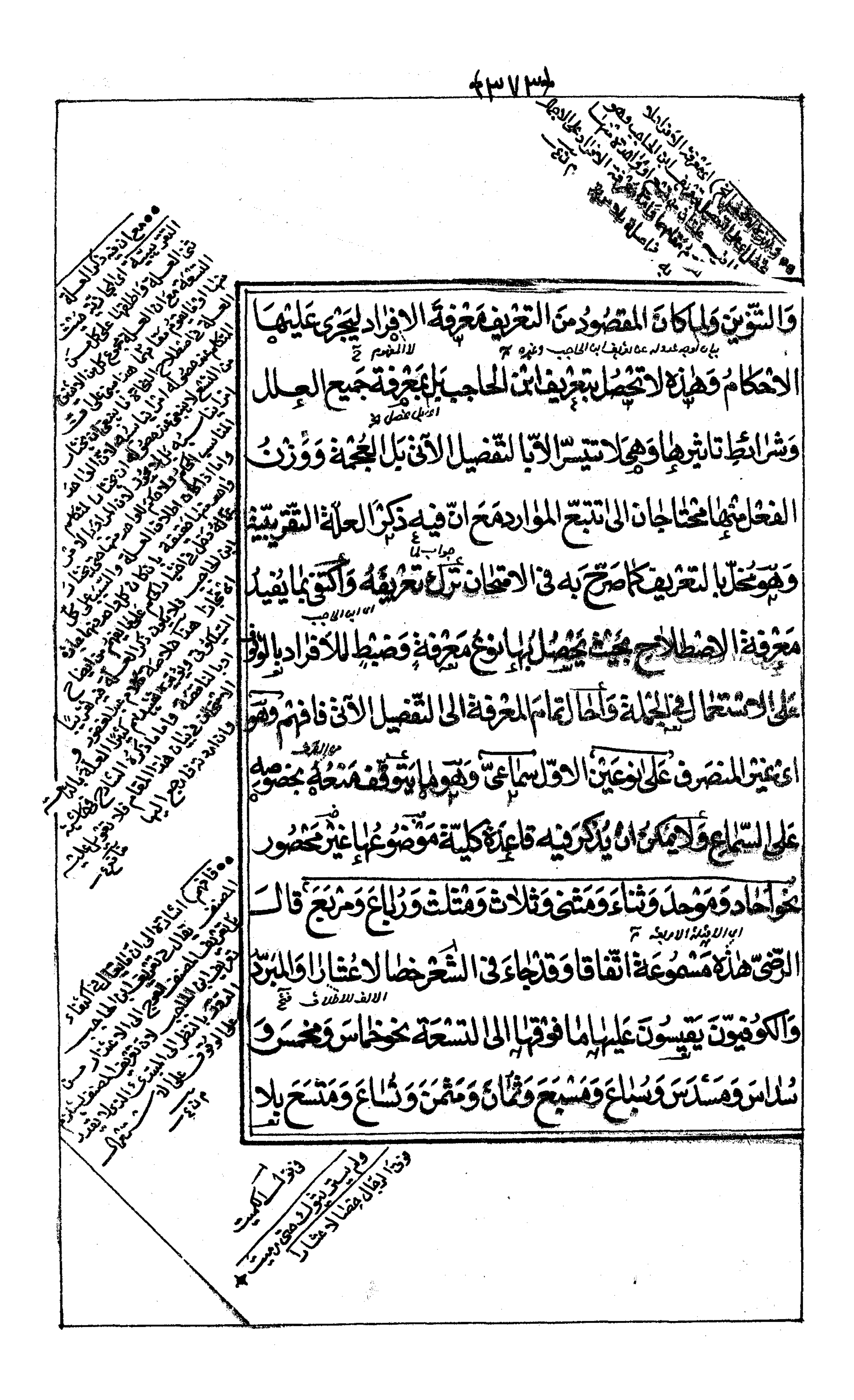
ای مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسیم بحسب المحل تسعة ستة منها

بانقسام کل من الاول والثانی الی تام الاعراب وناقصه المنقسم الی



قسمين واثنان منها بانقسام الثالث الى قسمين وواحد منها الرابع ولما ذكر
فيما سبق المنصرف وغير المنصرف وكان للثاني احكام اخر لا بد من معرفتها
احتاج الى بيانها فقال والمراد في الاصطلاح بالمنصرف ما سمي به لكونه
صرفا في الاسمية ولذا سمي امكن او لرجوعه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة
او لتغيره بدخول الجر والتنوين او لازدياده به قدمه لاصالته ولكون
مفهومه وجوديا ما اى اسم يدخله الجر بالكسر لتبادره لاصالته كما سبق
والتنوين نحو زيد لعدم مشابهته بالفعل وهذا الاصدق على المعرب
بالحروف وبغير المنصرف سمى به لعدم ما ذكر في المنصرف ما اسم معرب بالحركة
فخرج المعرب بالحروف لان المنع انما يتصور فيما شانه الدخول فيكون ذلك
واسطة بينهما كما صرح به في الامتحان لا يدخله الجر بالكسر قدمه تنبيها
على ان منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض والتنوين للتمكن لانه
لما شابه الفعل في تحقق الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق
والافادة وكل علة فرع لشئ منع مثله ما منع من الفعل اعني الكسر

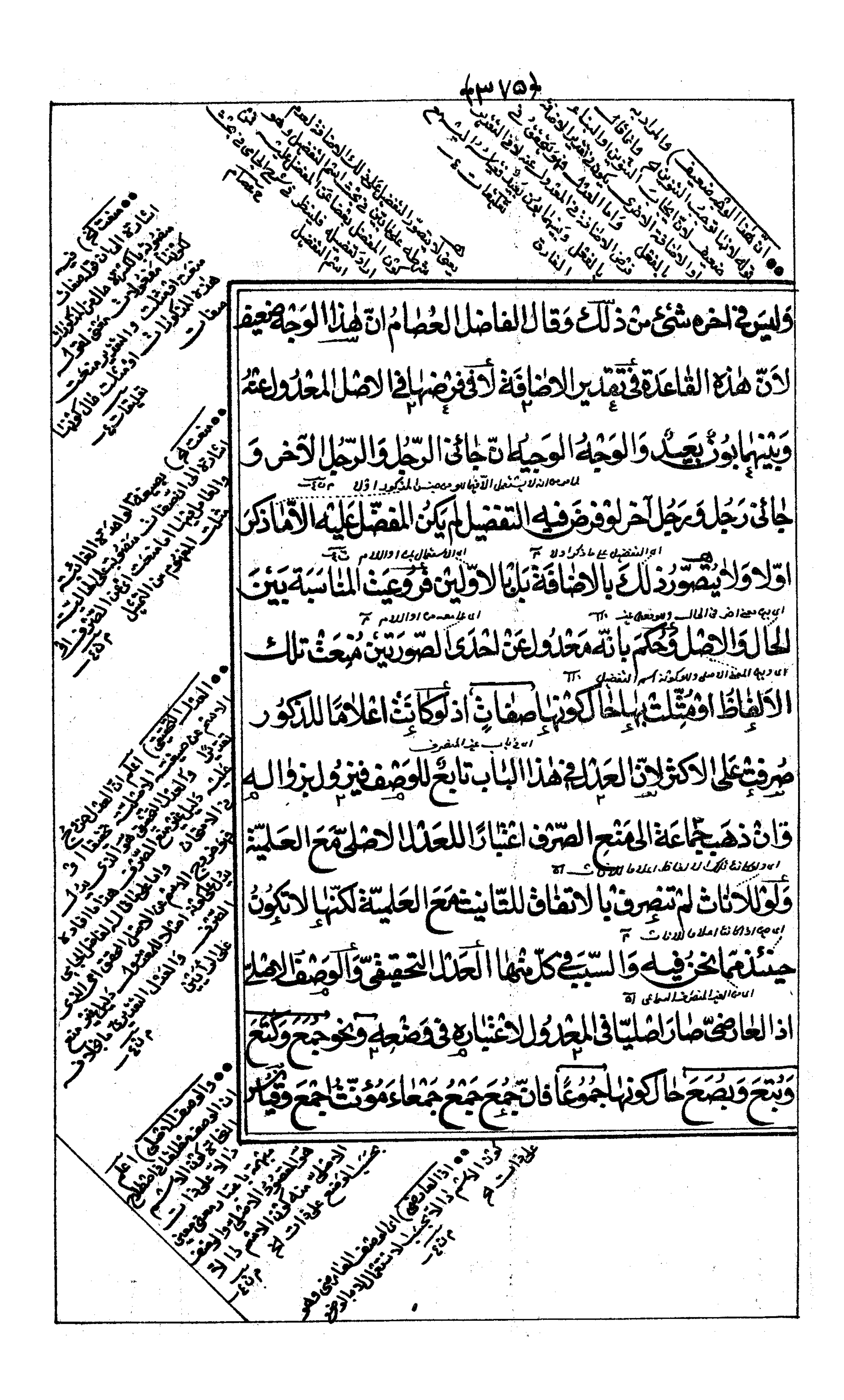
والتنوين



والتنوين ولما كان المقصود من التعريف معرفة الافراد ليجري عليها
الاحكام وهذه لا تحصل بتعريف ابن الحاجب بل بمعرفة جميع العلل
وشرائط تأثيرها وهي لا تتيسر الا بالتفصيل الآتي بل العجمة ووزن
الفعل منها محتاجان الى تتبع الموارد مع ان فيه ذكر العلة القريبة
وهو مخل بالتعريف كما صرح به في الامتحان ترك تعريفه واكتفى بما يفيد
معرفة الاصطلاح بحيث يحصل بها نوع معرفة وضبط للافراد بالوقوف
على الاستعمال في الجملة واحال تمام المعرفة الى التفصيل الآتي فافهم وهو
اي غير المنصرف على نوعين الاول سماعي وهو ما يتوقف منعه بخصوصه
على السماع ولا يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور
نحو أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع قال
الرضي هذه مسموعة اتفاقا وقد جاء في الشعر خماس لا عشار والمبرد
والكوفيون يقيسون عليها ما فوقها الى التسعة نحو خماس ومخمس و
سداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع بلا

سماع بل المسموع مع ياء النسبة نحو خماسيّ الى تساعيّ هذا وقال الفاضل
العصام انما لم يحكم بالسماع في عشرة مع وجوده في الشعر لانه لا يقع
في مفعل ولا في فعال في السعة ولم يجعل ايضا ما جاء مع الياء دليلا
على السماع لجواز ان تكون النسبة لفظية ككرسيّ مع انه لا يفيد في مفعل
وجعل ابن مالك خماس ومخمس مسموعين ايضا وكل منهما معدول عن العدد
المكرر اذ في معناه تكرر والاصل تكرر اللفظ ايضا فاصل جائني القوم احاد
او موحد جاؤا واحدا واحدا وكذا في البواقي وأُخَر جمع اخرى مؤنث آخر
وهو اسم تفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير
وقياسه ان يستعمل بمن او اللام او الاضافة وحيث لم يستعمل بواحد منها
علم انه معدول عن احدها فقيل انه معدول عما معه من لموافقة المعدول
المعدول عنه في التنكير وقيل عما معه اللام لموافقته للموصوف افرادا و
تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ولم يذهب الى كونه معدولا عما معه
الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها كما مر

وليس



وليس في آخره شيء من ذلك وقال الفاضل العصام ان هذا الوجه ضعيف
لان هذه القاعدة في تقدير الاضافة لا في فرضها في الاصل المعدول عنه
وبينهما بون بعيد والوجه الوجيه ان جائني الرجل والرجل الآخر و
جائني رجل ورجل آخر لو فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر
اولا ولا يتصور ذلك بالاضافة بل باللام فروعيت المناسبة بين
الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين منعت تلك
الالفاظ او مثلت بها حال كونها صفات اذ لو كانت اعلاما للذكور
صرفت على الاكثر لان العدل في هذا الباب تابع للوصف فيزول بزواله
وان ذهب جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية
ولو للاناث لم تنصرف بالاتفاق للتانيث مع العلمية لكنها لا تكون
حينئذ مما نحن فيه والسبب في كل منها العدل التحقيقي والوصف الاصلي
اذ العارض صار اصليا في المعدول لاعتباره في وضعه ونحو جمع وكتع
وبتع وبصع حال كونها جموعا فان جمع جمع جمعاء مونث اجمع وقياس



تكسير فعلاء صفة فُعَل واسماً فعالى فهو معدول عن احدهما واجمع

شاذ وان كان اجمع في الاصل افعل تفضيل فجمعاء شاذ وقس عليه البواقي

والسبب فيها العدل التحقيقي والوصف الاصلي على الاصح ولا تضره

غلبة الاسمية وقيل التعريف الاضافي لانه بتقدير جميعهم حيث لا

يؤكد بها الا المعرفة وعدم ملائمة ظهور الاضافة لمنع الصرف

لا يستلزم عدم ملائمة تقديرها وقيل التعريف الوضعي وهو التعريف

بلا اداة فهو يشبه العلمية ولهذا الاختلاف لم يقيدها بالصفات

كما في الاول وانما قيد بجموعاً لانها لو كانت مفردة بان جعلت اعلاماً

تكون كما سبق ونحو عمر وزفر وزحل اسم نجم من الخنس وقزح اسم جبل

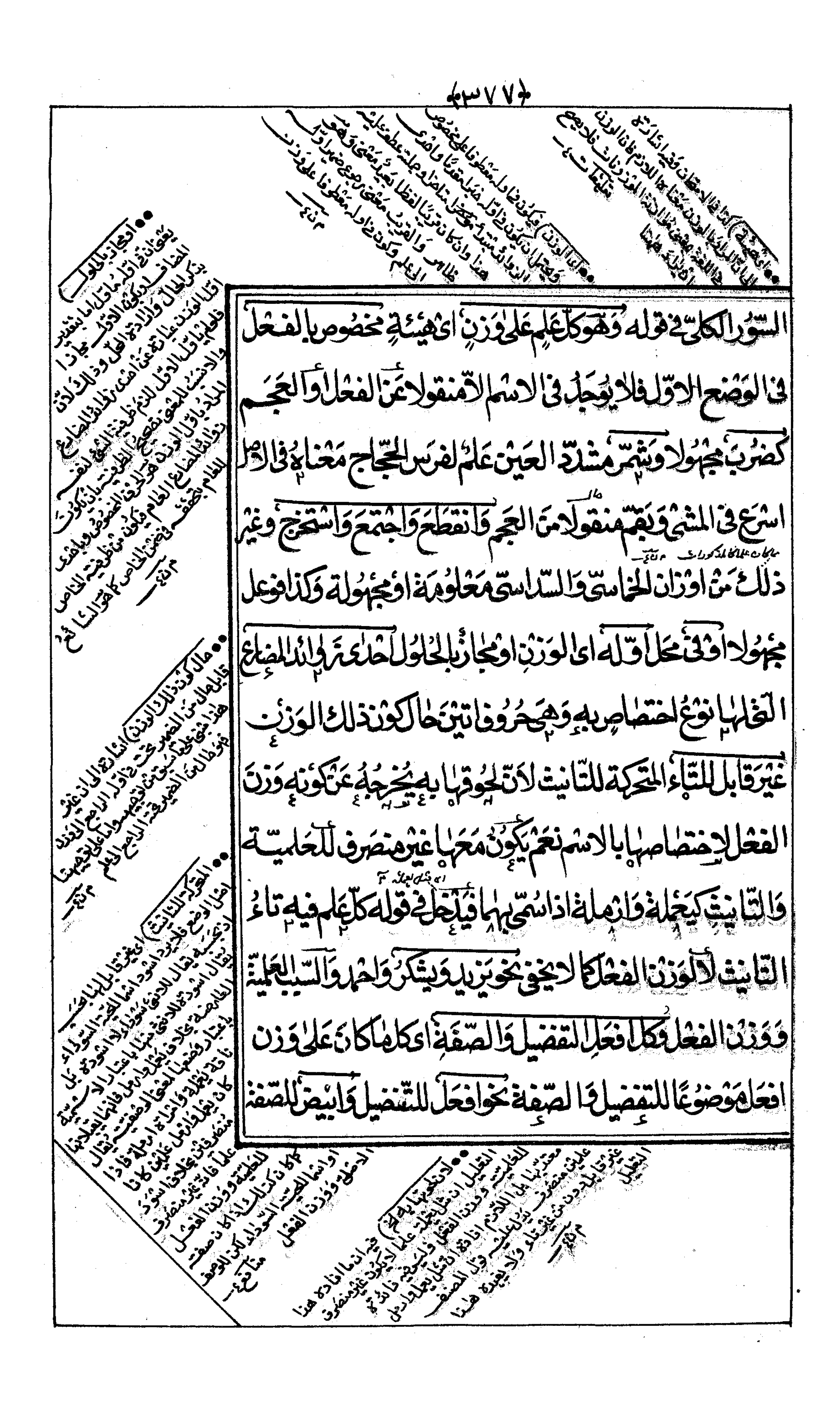
بمزدلفة غير حال كونها اعلاماً والسبب فيها العدل التقديري والعلم

ولو لم تكن اعلاماً بان نكرت لانصرفت لبقائها على سبب واحد و

الثاني قياسي وهو ما لا يتوقف منعه بخصوصه على السماع بل يمكن

ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير مخصوص كما اشار اليه باداة

السور



السور الكلي في قوله وهو كل علم على وزن اي هيئة مخصوص بالفعل
في الوضع الاول فلا يوجد في الاسم الا منقولا عن الفعل او العجم
كضرب مجهولا وشمر مشدد العين علم لفرس الحجاج معناه في الاصل
اسرع في المشي وبقم منقولا من العجم وانقطع واجتمع واستخرج وغير
ذلك من اوزان الخماسي والسداسي معلومة او مجهولة وكذا فوعل
مجهولا او في محل قوله اي الوزن او مجاز بالحلول اخرى او اول المضارع
الفعل بها نوع اختصاص به وهي حروف اتين حال كون ذلك الوزن
غير قابل للتاء المتحركة للتانيث لان لحوقها به يخرجه عن كونه وزن
الفعل لاختصاصها بالاسم نعم يكون معها غير منصرف للعلمية
والتانيث كيعملة وارملة اذا سمي بهما فيدخل في قوله كل علم فيه تاء
التانيث لا الوزن الفعل كما لا يخفى نحو يزيد ويشكر واحمد والسبب العلمية
ووزن الفعل وكل افعل التفضيل والصفة اي كل ما كان على وزن
افعل موضوعا للتفضيل والصفة نحو افعل التفضيل وابيض للصفة

والسبب الوصف والوزن ولم يقيدها بعدم قبول التاء اذ كل منهما من

حيث انه افعل التفضيل والصفة ليس له احتمال القبول لها بل عدمه قطعي

اذ مؤنث الاول فُعلى ومؤنث الثاني فعلاء وكل اسم عجمي غير عربي

في الاصل استعمل في اول نقله الى العرب علما سواء كان علما في العجم ايضا

او اسم جنس نقل علما فظهر الخلل في عبارة الكافية حيث قال شرطها ان

تكون علمية في العجمية وما اوجه من التعميم الحقيقي والحكمي يجمع بين

الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه والاصوب ان يقال ان الثاني ملحق

بالاول دلالة للاشتراك في العلة لكن الشرط فيهما ظهور العلة للكل

وفي وجوده هنا خفاء لا يخفى كذا في الامتحان ووجه الاشتراط بقاء

العجمة بحالها وظهورها اذ لو لم يكن كذلك لتصرف فيه العرب بادخال

اللام والاضافة والتعريب في التغيير فيكون كاللفظ العربي فيضعف

العجمة فلا تؤثر وهو اي والحال ان ذلك الاعجمي زائد حروفه على

الاحرف الثلاثة او متحرك الاوسط نحو قالون كان في لغة الروم

اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علمًا لاحد رواة نافع لجودة قراءته قدمه

للتنبيه على دخوله بلا تكلف وابراهيم هاهنا مثالا لان للزائد على الثلاثة

الاول للثاني والثاني للاول ونشر وسقر ونوح منصرف **واعلم**

ان هاهنا ثلاثة مذاهب الاول جعل العجمة كالتانيث المعنوي بدليل

اعتبارها في ماه وجور فيجوز في نوح الوجهان كهند فهذا للزمخشري

وقد يقوه بان التانيث امر حقيقي وله علامة تظهر في بعض التصرفات

والعجمة امر اضافي لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التانيث

في نحو هند اعتبار العجمة في نوح واعتبارها في نحو ماه للتقوية لا

لاستقلال السببية وانه لم يسمع قط منع الصرف في نحو نوح بخلاف

هند والثاني عدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمة اصلا بخلاف

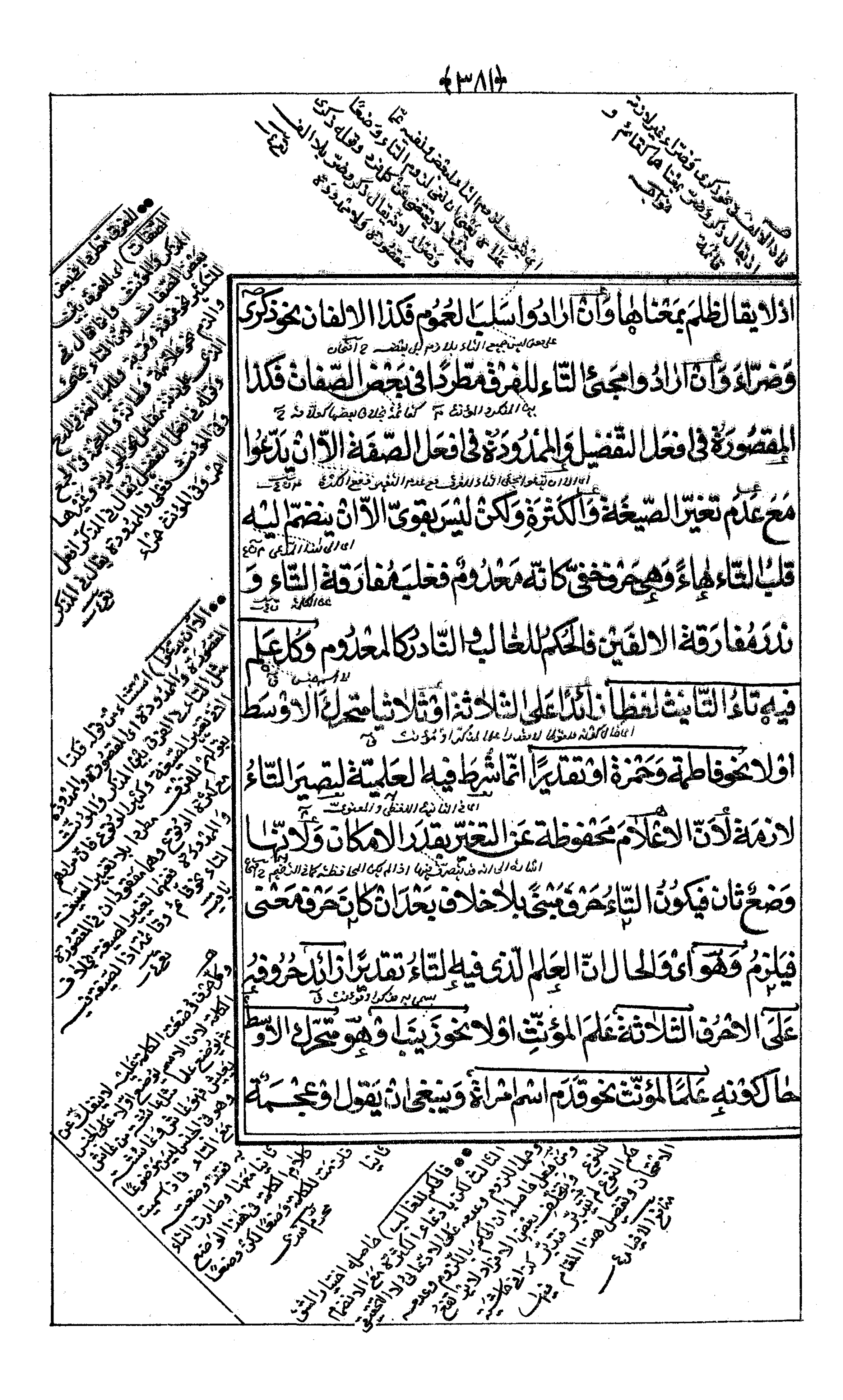
التانيث لان اعتباره في التانيث لقيامه مقام الرابع القائم مقام

التاء فيقوى بوجود النائب في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة اذ لا

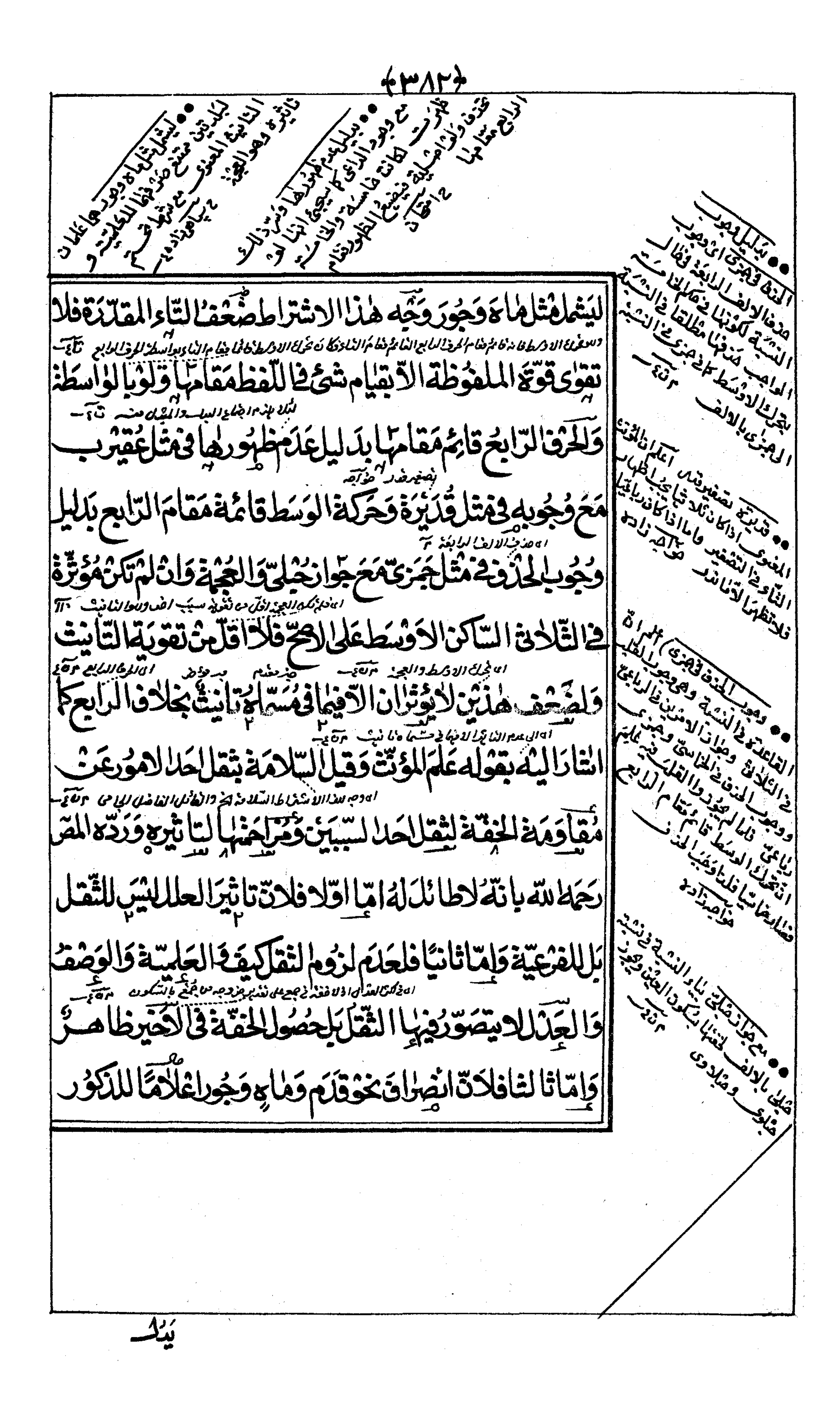
علامة لها حتى يسد مسدها شيء فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة

فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون الاوزان
الخفيفة ويكثرونها في كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة معقولة
ومجرد زيادة حركة لا يوجب لا موديا الى الثقل في لغة العرب
الا يرى لكثرة نحو جمز بخلاف الرباعي وهذا لسيبويه واكثر النحاة و
ارتضاه الرضي والثالث اعتباره بدليل نحو سقر وشتر وهذا لابن الحاجب
ومن تبعه ورد بانهما اسما بقعة وقلعة وانما تظهر الثمرة في نحو ملك
اسم رجل ولم يسمع منعه ذكره في الامتحان وتبع ابن الحاجب في هذه
الرسالة وكل مؤنث علما اولا بالالف مقصورة كانت او ممدودة
والمراد بها الهمزة المنقلبة لا ما قبلها والتسمية بالالف باعتبار
الكون وبالممدودة باعتبار السببية فافهم نحو حبلى وحمراء قيل انما
قامت مقام العلتين للزومها الكلمة وضعا مثلا لا يقال حبل
واحمر بخلاف التاء فانها ان لزمت لزمت بعارض كالعلمية ورده
المص رحمه الله بانه ان ارادوا عموم السلب في التاء فمنقوض بنحو ظلمة

اذ لا يقال



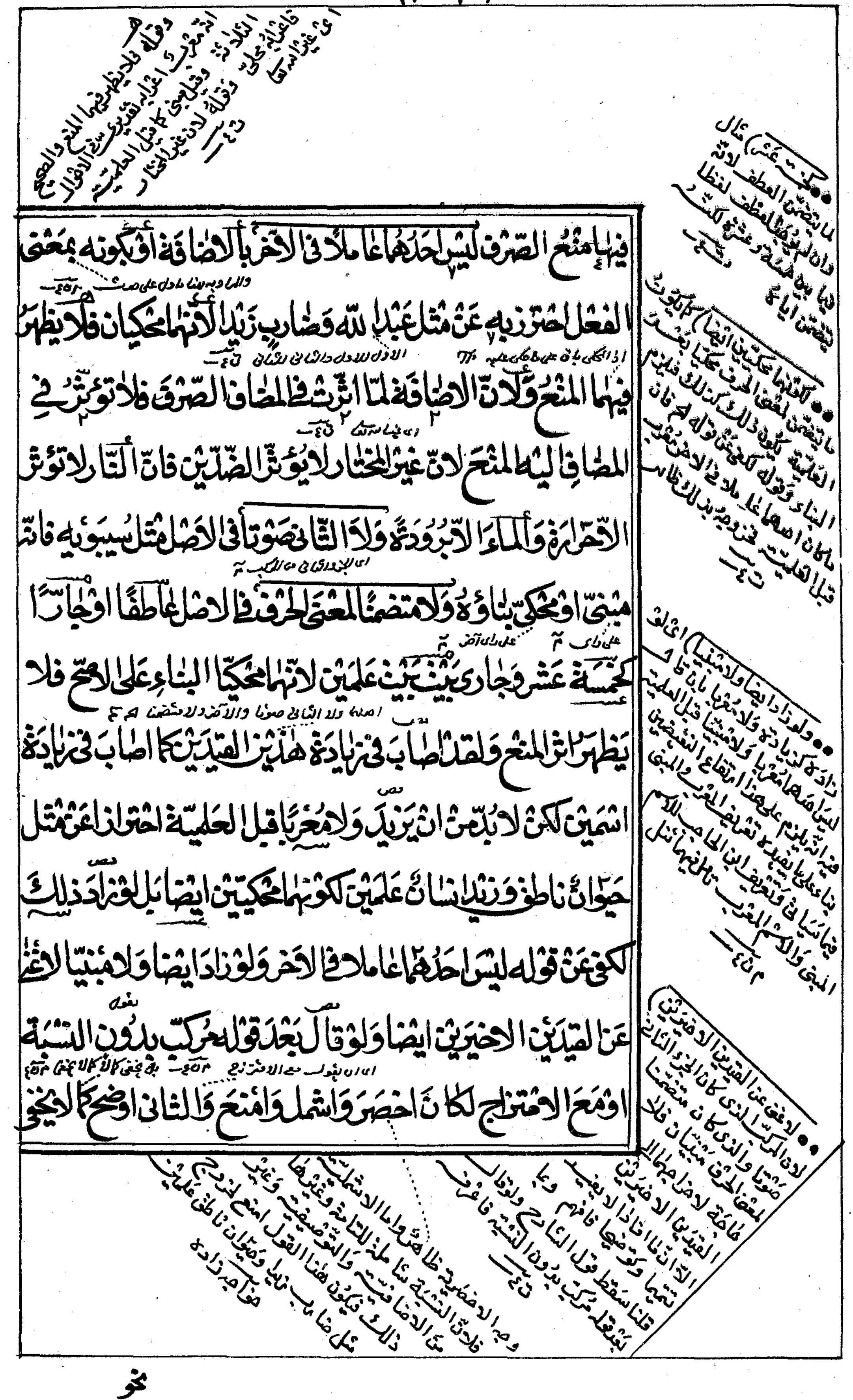
اذ لا يقال الظلم بمعناها وان ارادوا سلب العموم فكذا الالفان نحو ذكرى
وضراء وان ارادوا مجيء التاء للفرق مطردا في بعض الصفات فكذا
المقصورة في افعل التفضيل والممدودة في افعل الصفة الا ان يدعوا
مع عدم تغير الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوي الا ان ينضم اليه
قلب التاء هاء وهي حرف خفي كانه معدوم فغلبه مفارقة التاء و
ندرة مفارقة الالفين فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم وكل علم
فيه تاء التانيث لفظا زائدا على الثلاثة او ثلاثيا متحرك الاوسط
اولا نحو فاطمة وحمزة او تقديرا انما شرط فيه العلمية ليصير التاء
لازمة لان الاعلام محفوظة عن التغير بقدر الامكان ولانها
وضع ثان فيكون التاء حرف مبنى بلا خلاف بخلاف ان كان حرف معنى
فيلزم وهو اي والحال ان العلم الذي فيه التاء تقديرا زائد حروفه
على الاحرف الثلاثة علم المؤنث اولا نحو زينب وهو متحرك الاوسط
حال كونه علما للمؤنث نحو قدم اسم امراة وينبغي ان يقول وعجمة



ليشمل مثل ماء وجور وجه هذا الاشتراط ضعف التاء المقدرة فلا
تقوى قوة الملفوظة الا بقيام شيء في اللفظ مقامها ولو بالواسطة
والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم ظهورها في مثل عقيرب
مع وجوبه في مثل قديرة وحركة الوسط قائمة مقام الرابع بدليل
وجوب الحذف في مثل جمزى مع جواز حبلى والعجمة وان لم تكن مؤثرة
في الثلاثي الساكن الاوسط على الاصح فلا اقل من تقوية التانيث
ولضعف هذين لا يؤثران الا فيما في مسماه تانيث بخلاف الرابع كما
اشار اليه بقوله علم المؤنث وقيل السلامة بثقل احد الامور عن
مقاومة الخفة لثقل احد السببين ومزاحمتها للتاثير ورده المص
رحمه الله بانه لا طائل له اما اولا فلان تاثير العلل ليس للثقل
بل للفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم الثقل كيف في العلمية والوصف
والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة في الاخير ظاهر
واما ثالثا فلان الصرف نحو قدم وماء وجور اعلاما للذكور

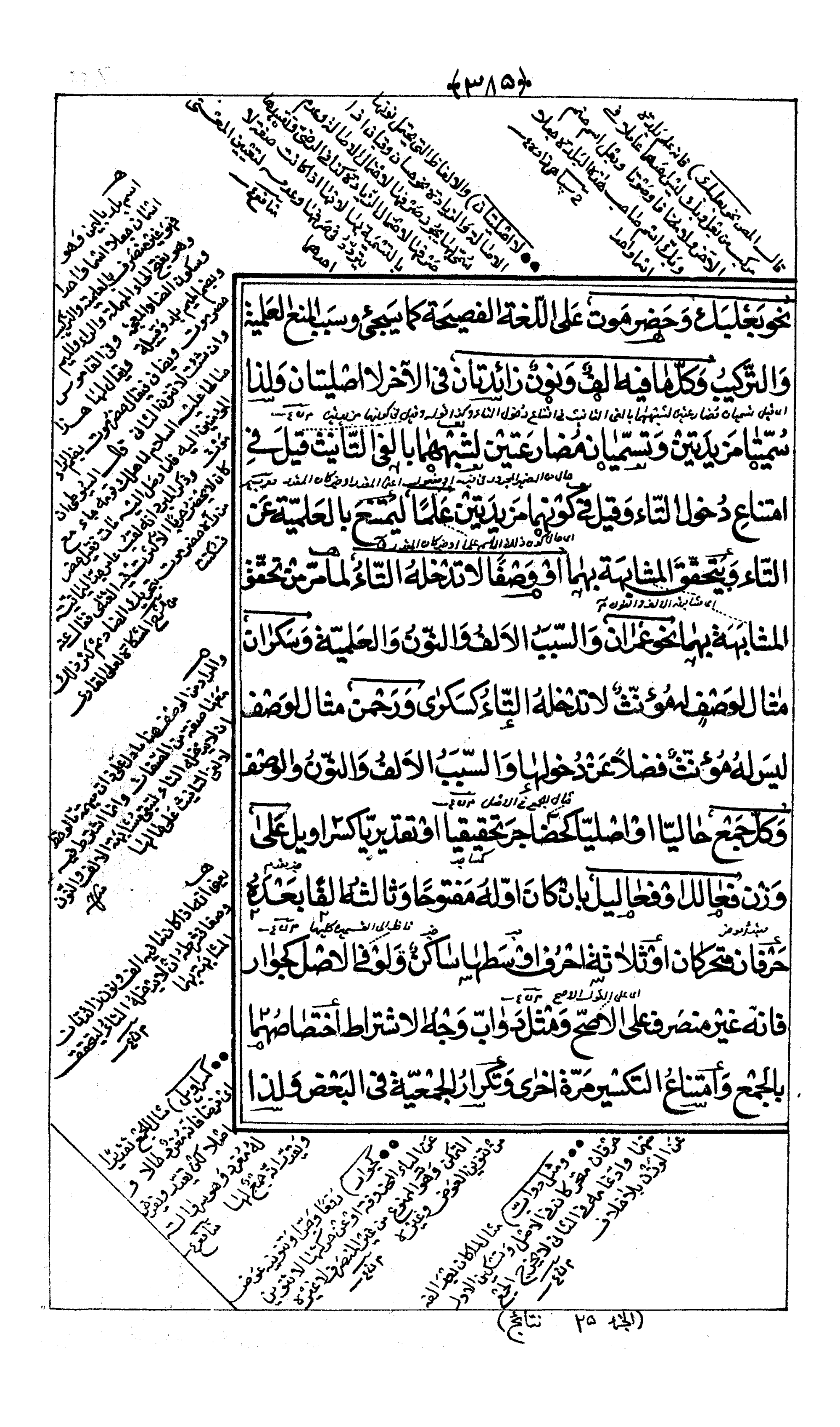
يدل

يدل على ان مدار الاشتراط وعدمه ضعف التانيث وقوته اذ الخفة
والمقاومة سيان في الحالين ولو سمي به اي بذلك المتحرك الاوسط
مذكر صرف لغاية ضعف التانيث حينئذ فلا يقويه الا القائم مقامه
بالذات فلو سمي بالزائد على ثلاثة منع لو تانيثه اصليا والا فصرف
في كل حال ككل مكسر بغير تاء فان تانيثه بتاويل الجماعة ولا يلزم
لجواز تاويله بالجمع فنحو كلاب اذا سمي به مذكر صرف ولو كان علم
المونث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه لضعف تانيثه ومنعه
لوجود السببين ولو كان احدهما ضعيفا نحو هند وكل علم في الحال
ليتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وهذا اولى من قولهم
ليامن من الزوال فيحصل له نوع قوة ذكره في الامتحان مركب من اسمين
في الاصل لان نحو النجم وبصري علمين منصرفان لان الحرف لعدم
استقلاله لا يعد جزئية فكانه لا تركيب فيهما حتى يؤثر ونحو من
زيد وان زيدا ويزيد مع الضمير وتابط شرا علما محكيا فلا يظهر



فيهما منع الصرف ليس احدهما عاملا في الآخر بالاضافة او بكونه بمعنى
الفعل احترز به عن مثل عبد الله وضارب زيد لانهما محكيان فلا يظهر
فيهما المنع ولان الاضافة لما اثرت في المضاف الصرف فلا تؤثر في
المضاف اليه المنع لان غير المختار لا يؤثر الضدين فان النار لا تؤثر
الا حرارة والماء الا برودة ولا الثاني صوتا في الاصل مثل سيبويه فانه
مبني او محكي بناؤه ولا متضمنا معنى الحرف في الاصل عاطفا او جارا
كخمسة عشر وجاري بيت بيت علمين لانهما محكيا البناء على الاصح فلا
يظهر اثر المنع ولقد اصاب في زيادة هذين القيدين كما اصاب في زيادة
اسمين لكن لا بد من ان يزيد ولا معربا قبل العلمية احترازا عن مثل
حيوان ناطق وزيد انسان علمين لكونهما محكيين ايضا بل لو زاد ذلك
لكفى عن قوله ليس احدهما عاملا في الآخر ولو زاد ايضا ولا مبنيا لاغنى
عن القيدين الاخيرين ايضا ولو قال بعد قوله مركب بدون النسبة
او مع الامتزاج لكان اخصر واشمل وامنع والثاني اوضح كما لا يخفى

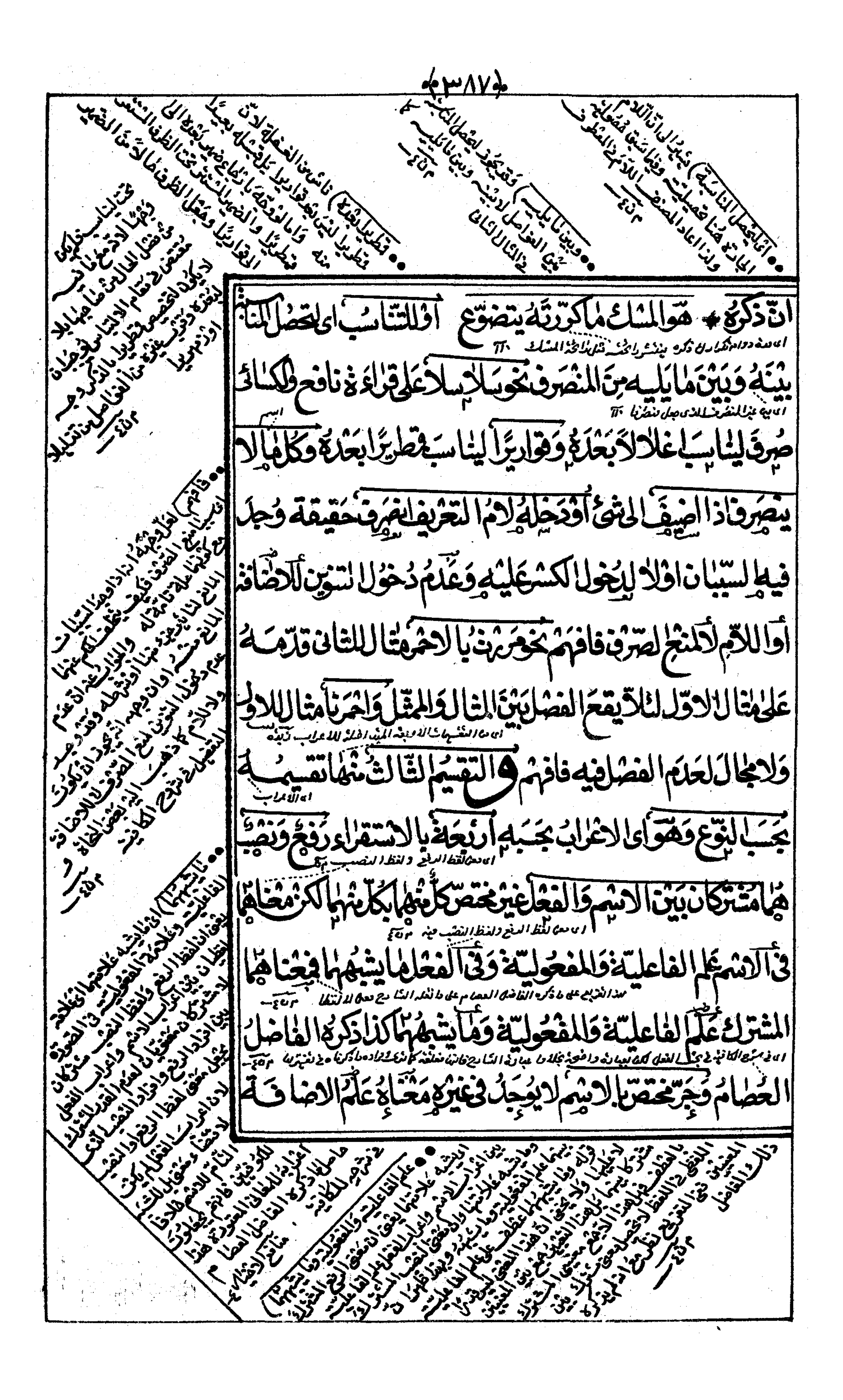
نحو



نحو تغلب وحضرموت على اللغة الفصيحة كما سيجيء وسبب المنع العلمية
والتركيب وكل ما فيه الف ونون زائدتان في الآخر لا اصليتان ولذا
سميتا مزيدتين وتسميان مضارعتين لشبههما بالفي التأنيث قيل في
امتناع دخول التاء وقيل في كونهما مزيدتين علما ليمتنع بالعلمية عن
التاء ويتحقق المشابهة بهما او وصفا لا تدخله التاء لما مر من تحقق
المشابهة بهما نحو عمران والسبب الالف والنون والعلمية وسكران
مثال الوصف لمؤنث لا تدخله التاء كسكرى ورحمن مثال الوصف
ليس له مؤنث فضلا عن دخولها والسبب الالف والنون والوصف
وكل جمع حاليا او اصليا كحضاجر تحقيقيا او تقديريا كسراويل على
وزن فعالل او فعاليل بان كان اوله مفتوحا وثالثه الفا بعده
حرفان متحركان او ثلاثة احرف اوسطها ساكن ولو في الاصل كجوار
فانه غير منصرف على الاصح ومثل دواب وجه لاشتراط اختصاصهما
بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى وتكرار الجمعية في البعض ولذا

سُمّی منتہی الجموع فقوی الجمعیۃ لم یقل بلا ہاء ولا یاء احترازاً عن مثل
فرازنۃ وہذا نبی بناءً علی ان المتبادر کونہ علی وزن احدہما بدون
اتصال شئ وہو الظاہر من المثال علی ان المختار عندہ کون التاء فی مثل
فرازنۃ جزءاً فیخرج باتصالہ عن الوزن المعتبر فلا حاجۃ الی الاحتراز
کما صرح بہ فی الامتحان نحو مساجد ومصابیح وفی التمثیل بہما دون نحو
دراہم ودنانیر تنبیہ علی ان المراد الوزن التصغیری لا التصریفی
وہو ما یعتبر فیہ مجرد مقابلۃ المتحرک بالمتحرک والساکن بالساکن
بدون اشتراط التعبیر عن الاصول بالفاء والعین واللام وعن الزائد
بلفظہ کما فی التصریفی ویقال لہ وزن عروضی ایضاً کما صرح بہ الفاضل
العصام ویجوز صرفہ ای لا یمتنع جعل غیر المنصرف منصرفاً حقیقۃ
بادخال الکسر والتنوین لما مر من تعریفہ لضرورۃ الشعر بان یخل
بالوزن او سلاسۃ لو منع فالاول کقولہ صبت علی مصائب لو انہا
صبت علی الایام صرن لیالیا ✦ والثانی کقولہ اعد ذکر نعمان لنا

ان ذکرہ



ان ذكره * هو المسك ما كررته يتضوع أو للتناسب اى لحصول التناسب
بينه وبين ما يليه من المنصرف نحو سلاسلا على قراءة نافع والكسائى
صرف ليناسب اغلالا بعده وقواريرا ليناسب قطيرا بعده وكل ما لا
ينصرف فاذا اضيف الى شئ او دخله لام التعريف انصرف حقيقة وجد
فيه السببان اولا لدخول الكسر عليه وعدم دخول التنوين للاضافة
او اللام لا للمنع لصرف فافهم نحو مررت بالاحمر مثال للثانى قدمه
على مثال الاول لئلا يقع الفصل بين المثال والممثل واحمرنا مثال للاول
ولا مجال لعدم الفصل فيه فافهم و التقسيم الثالث منها تقسيمه
بحسب النوع وهو اى الاعراب بحسبه اربعة بالاستقراء رفع ونصب
هما مشتركان بين الاسم والفعل غير مختص كل منهما بكل منهما لكن معناهما
فى الاسم علم الفاعلية والمفعولية وفى الفعل ما يشبههما فمعناهما
المشترك علم الفاعلية والمفعولية وما يشبههما كذا ذكره الفاضل
العصام وجر مختص بالاسم لا يوجد فى غيره معناه علم الاضافة



وجزم مختص بالفعل معناه ما يشبه الجر في الاختصاص وعلامة الرفع

اى علامة هى الرفع فالاضافة كشجر الاراك او علامة دالة على ما

دل عليه الرفع لان الاعراب عنده عبارة عن الحركة والحرف واما على

راى من جعله نفس الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع الذى

هو الاختلاف وهو ظاهر اربعة ضمة فى الاسم والفعل وواو اى واو

الجمع المذكر السالم والاسماء الستة فى الاسم والف اى الف التثنية

فى الاسم ونون اى نون التثنية والجمع المذكر والواحدة المخاطبة فى الفعل

وعلامة النصب خمسة فتحة فى الاسم والفعل وكسرة فى الاسم الذى

هو الجمع المؤنث السالم والف فى الاسماء الستة السابقة وياء اى ياء

التثنية وجمع المذكر السالم وحذف النون فى الفعل وعلامة الجر

ثلاثة كسرة فى المنصرف وفتحة فى غير المنصرف وياء اى ياء التثنية والجمع

المذكر السالم والاسماء الستة وعلامة الجزم ثلاثة حذف الحركة من

آخر المضارع الصحيح الذى لم يتصل باخره ضمير وحذف الآخر من المضارع

المذكور



المذكور اذا كان معتل الآخر وحذف النون المذكور و التقسيم الرابع من التقسيمات الاربعة للاعراب تقسيمه بحسب الصفة وهو اى الاعراب بحسبها ثلاثة لفظى يظهر فى اللفظ اى لفظ ما له الاعراب وهو الاول لانه علامة وحقها الظهور وتقديرى ومحلى فلذكر الاخيرين حتى يعلم ان ما عداهما لفظى لانحصار الاعراب فى هذه الثلاثة فلا حاجة الى الذكر وفيه بحث لان من مواضع التقديرى ما لا يدخل فيما ذكره من المواضع السبعة له وهو ما سكن آخره لمجرد التخفيف او للادغام فيما بعده نحو بارئكم بتسكين الهمزة فى قراءة ابى عمرو ونحو الرحيم ملك يوم الدين فى قراءة ابى عمرو وغيره وما يتبع حركة آخره حركة غيره اعرابية اولا للتناسب نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء على قراءة ابى جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصرى ونحو يا زيد الظريف بضم الفاء وجحر ضب خرب بالجر الجوارى فى خرب اذ ليس حركة آخره بنائية ولا اعرابية بل للمناسبة والاعراب

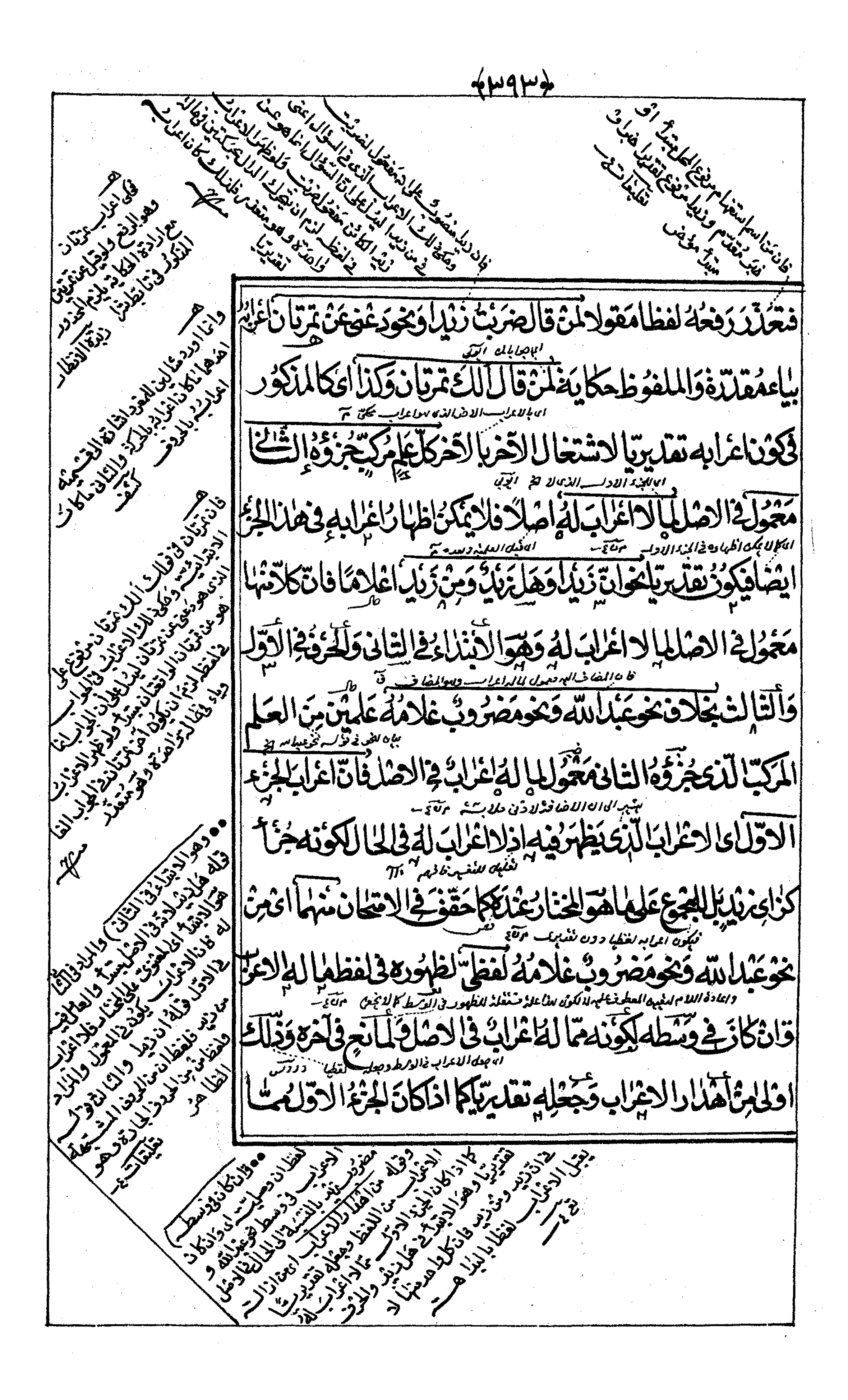
مقدر صرح به الدماميني فيكون التسمية بالجر للمشاكلة اللهم الا ان
يقال ان الاول ملحق بالموقوف عليه دلالة للاشتراك في اشتغال الاخر
بالسكون والثاني بالمحكي للاشتراك في اشتغال الاخر بالحركة الغير
الاعرابية فافهم فالتقديري ما لا يظهر في اللفظ بل يقدر في اخره
لمانع فيه غير الاعراب الحقيقي اذ لو كان حقيقيا يكون محليا كما يجيء
ولا يكون التقديري الا في المعرب الاصطلاحي كاللفظي وذلك التقديري
في سبعة مواضع وجعلها البيضاوي ثمانية والمص رحمه الله نقصها
وجعلها خمسة بان ادخل في الثاني ما جعله رابعا وجعل السادس
مشتملا على ما جعله سادسا وسابعا وثامنا وزاد الخامس والسابع
فتنبه ولا تكن من الغافلين الموضع الاول معرب مفرد اخره
الف وان حذف لالتقاء الساكنين لا لمجرد الخفة فهو منوي لا منسي
فيكون كالملفوظ فان كان ذلك المفرد اسما فاعرابه في الاحوال
الثلاث تقديري لتعذر الحركة على الالف ملفوظا او مقدرا نحو

العصا

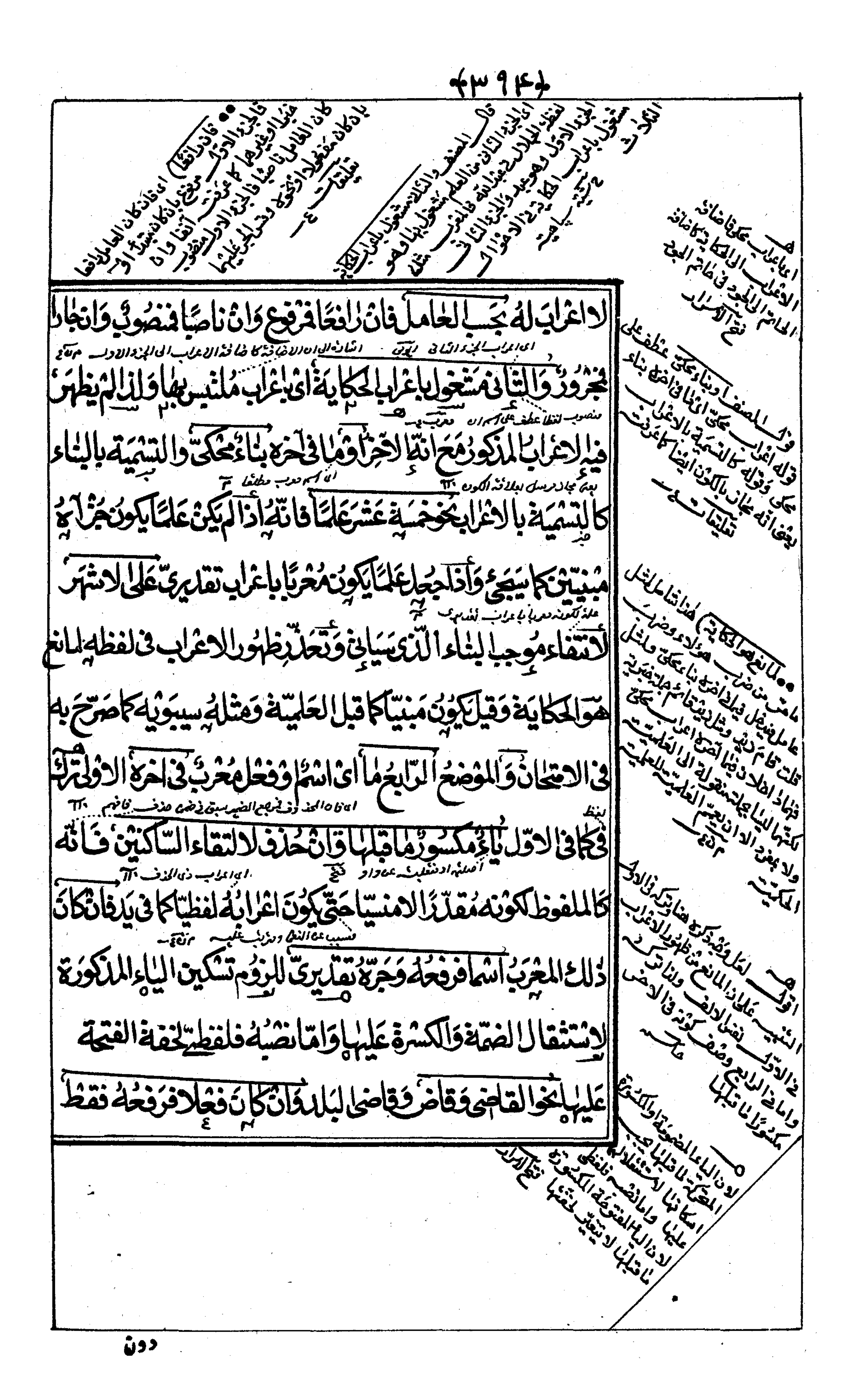
العصا وعصا وان كان فعلا فرفعه ونصبه تقديري لوجود ذلك
الالف في تينك الحالين وجزمه بحذف ذلك الالف لفظي لوجوده
في اللفظ نحو يخشى ويخشى الله ولن يخشى ولن يخشى الناس ولم يخش
والموضع الثاني ما اي اسم معرب مطلقا اضيف الى ياء المتكلم ولو
حذفت او قلبت حال كونه غير التثنية فانها اذا اضيفت اليها يكون
اعرابها لفظيا لوجوده في اللفظ نحو مسلماى ومسلمي ومسلمي بالتشديد
فان كان ذلك الاسم المعرب جمع المذكر السالم فرفعه تقديري للزوم
القلب والادغام فقط دون نصبه وجره فانهما لفظيان بياء مدغم
فالاولى تقديمه كما في الاول اي نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي قلبت
الواو ياء وادغمت وان كان غيره اي غير جمع المذكر السالم فالكل
اي كل اعرابه تقديري سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او مؤنثا سالما
لوجوب الكسر او السكون او الفتح قبل العامل وتعذر اجتماع الحركة
والسكون والحركتين مثلين او ضدين بحاله ولم يمكن جعل الكسرة

والفتحة اعرابا بعده وان قال البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل
العامل اعرابا بعده في التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف العامل
بخلافهما ولا وجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور اذ الاضافة الى الضمير
لا توجبه نحو غلامك وغلامه نحو غلامي وابي ورجالي ومسلماني
و الموضع الثالث ما اي اسم معرب مطلقا في اخره اعراب محكي اي
حركة او حرف محكية والتسمية بالاعراب مجاز باكون اذ ليست باعراب
في الحال كما اشار اليه فيما سبق بقوله غير الاعراب الحقيقي وانما جعل
اعرابه تقديريا للزوم اشتغال الاخر بالحكاية فصار كالثاني ولذا قدم
على الرابع عكس ما في اللب حال كونه اما جملة في الاصل منقولة في
الحال الى العلمية نحو تابط شرا فان الصحيح انه معرب اعرابه تقديري
وقيل مبني كما قيل العلمية او مفردا في قول القوم الحجازي واما بنو تميم
فلا يرون الحكاية في المفرد واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه
نحو من زيدا ذكر منصوبا اشعارا بان السؤال عن زيد المنصوب

فتعذر



فتعذر رفعه لفظا مقولا لمن قال ضربت زيدا ونحو دعني عن تمرتان اعرابه
بياء مقدرة والملفوظ حكاية لمن قال الك تمرتان وكذا اى كالمذكور
فى كون اعرابه تقديريا لاشتغال الآخر بالآخر كل علم مركب جزؤه الثانى
معمول فى الاصل لما لا اعراب له اصلا فلا يمكن اظهار اعرابه فى هذا الجزء
ايضا فيكون تقديريا نحو ان زيد او هل زيد ومن زيد اعلاما فان كلا منهما
معمول فى الاصل لما لا اعراب له وهو الابتداء فى الثانى والحرف فى الاول
والثالث بخلاف نحو عبد الله ونحو مضروب غلامه علمين من العلم
المركب الذى جزؤه الثانى معمول لما له اعراب فى الاصل فان اعراب الجزء
الاول اى لا اعراب الذى يظهر فيه اذ لا اعراب له فى الحال لكونه جزأ
كن اى زيد بل للمجموع على ما هو المختار عندنا كما حقق فى الامتحان منهما اى من
نحو عبد الله ونحو مضروب غلامه لفظى لظهوره فى لفظها له الاعراب
وان كان فى وسطه لكونه مما له اعراب فى الاصل ولمانع فى آخره وذلك
اولى من اهدار الاعراب وجعله تقديريا كما اذا كان الجزء الاول مما



لا اعراب له بحسب العامل فان رافعا فمرفوع وان ناصبا فمنصوب وان جارا

فمجرور والثانى مشغول باعراب الحكاية اى اعراب ملتبس بها ولذا لم يظهر

فيه الاعراب المذكور مع انه الآخر وما فى آخره بناء محكى والتسمية بالبناء

كالتسمية بالاعراب نحو خمسة عشر علما فانه اذا لم يكن علما يكون جزآه

مبنيين كما سيجئ واذا جعل علما يكون معربا باعراب تقديرى على الاشهر

لانتفاء موجب البناء الذى سياتى وتعذر ظهور الاعراب فى لفظه لمانع

هو الحكاية وقيل يكون مبنيا كما قبل العلمية ومثله سيبويه كما صرح به

فى الامتحان والموضع الرابع ما اى اسم وفعل معرب فى آخره الاولى تركه

فى كما فى الاول ياء مكسور ما قبلها وان حذف لالتقاء الساكنين فانه

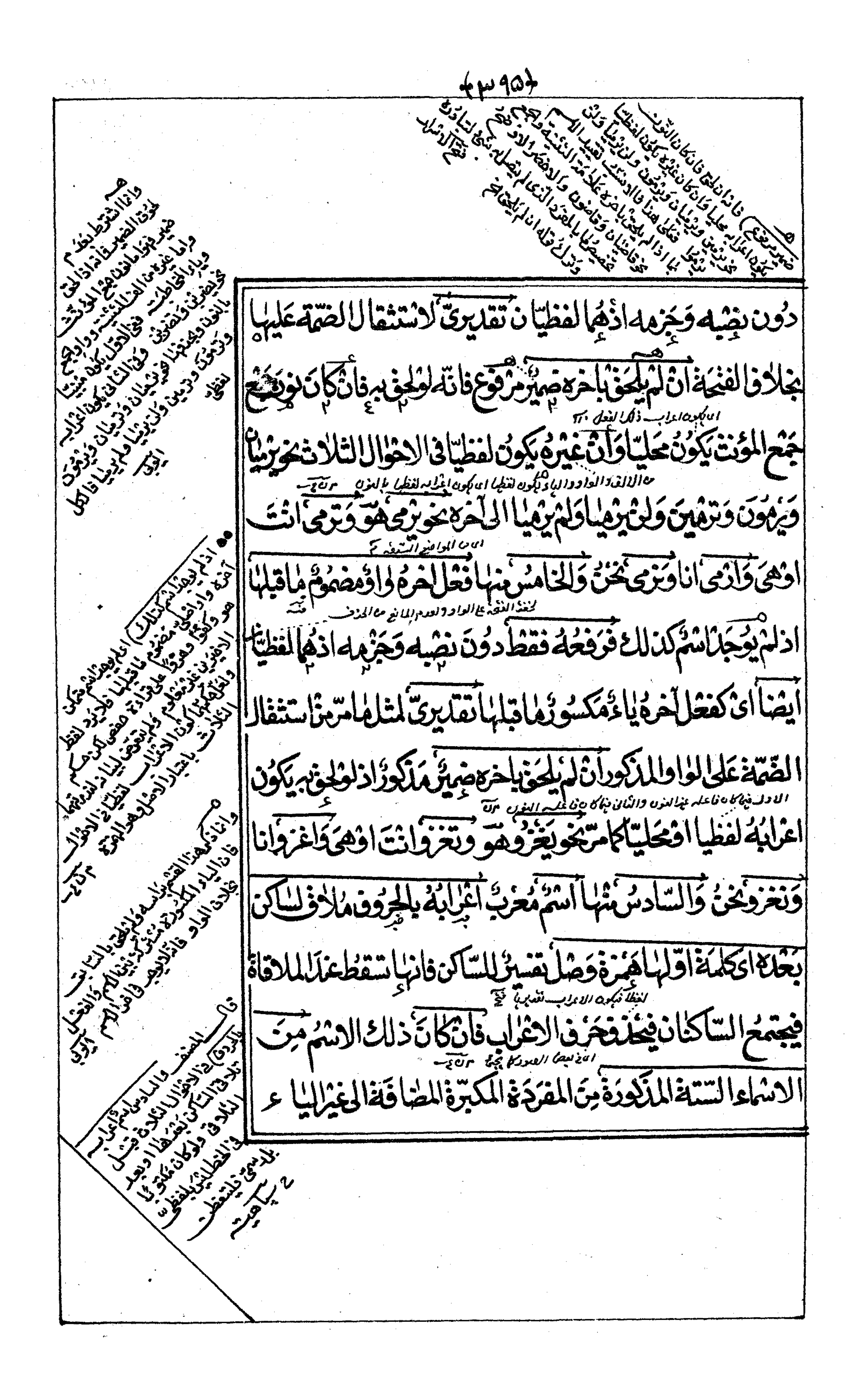
كالملفوظ لكونه مقدرا لا منسيا حتى يكون اعرابه لفظيا كما فى يد فان كان

ذلك المعرب اسما فرفعه وجره تقديرى للزوم تسكين الياء المذكورة

لاستثقال الضمة والكسرة عليها واما نصبه فلفظى لخفة الفتحة

عليها نحو القاضى وقاض وقاضى لبلد وان كان فعلا فرفعه فقط

دون



دون نصبه وجزمه اذهما لفظيان تقديري لاستثقال الضمة عليها
بخلاف الفتحة ان لم يلحق باخره ضمير مرفوع فانه لو لحق به فان كان نون
جمع المونث يكون محليا وان غيره يكون لفظيا في الاحوال الثلاث نحو يرميا
ويرمون وترمين ولن يرميا ولم يرميا الى اخره نحو يرمي هو وترمي انت
او هي وارمي انا ونرمي نحن والخامس منها فعل اخره واو مضموم ما قبلها
اذ لم يوجد اسم كذلك فرفعه فقط دون نصبه وجزمه اذهما لفظيان
ايضا اي كفعل اخره ياء مكسور ما قبلها تقديري لمثل ما مر من استثقال
الضمة على الواو والمذكور ان لم يلحق باخره ضمير مذكور اذ لو لحق به يكون
اعرابه لفظيا او محليا كما مر نحو يغزو هو وتغزو انت او هي واغزو انا
ونغزو نحن والسادس منها اسم معرب اعرابه بالحروف ملاق لساكن
بعده اي كلمة اولها همزة وصل تقسيم للساكن فانها تسقط عند الملاقاة
فيجتمع الساكنان فيحذف حرف الاعراب فان كان ذلك الاسم من
الاسماء الستة المذكورة من المفردة المكبرة المضافة الى غير الياء

فاعرابه فی الاحوال الثلاث تقدیری لعدم ظهوره فی اللفظ لما مر

نحو جائنی ابو القاسم ورایت ابا القاسم ومررت بابی القاسم وان کان

جمع المذکر السالم فان کان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا نحو مصطفون

ومصطفین بفتح النون فی النصب والجر فیحرک الواو دفعا للساکنین

بالضمة للمجانسة والیاء بالکسرة لما ذکر فیکون اعرابه لفظیا فی الاحوال

الثلاث لظهوره فی لفظه نحو جائنی مصطفو القوم بضم الواو

ورایت مصطفی القوم ومررت بمصطفی القوم بکسر الیاء فیهما وان

لم یکن ما قبل حرف الاعراب مفتوحا یحذف فان ای الواو والیاء للساکنین

فیکون اعرابه تقدیریا فی الاحوال الثلاث نحو جائنی ضاربوا القوم

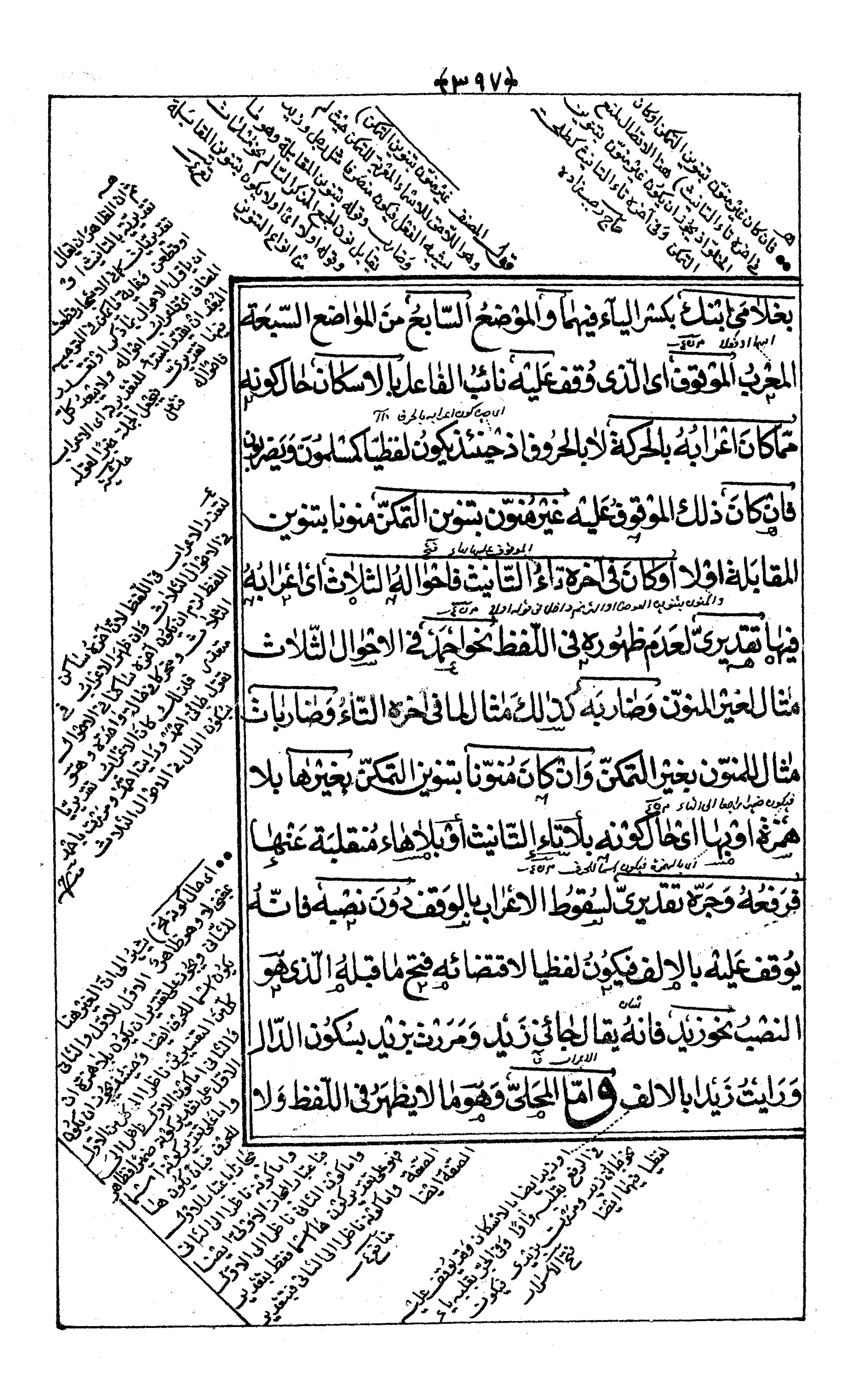
ورایت ضاربی القوم ومررت بضاربی القوم وان کان ذلک الاسم

تثنیة فرفعه تقدیری بحذف الالف للساکنین وفی نصبه وجره

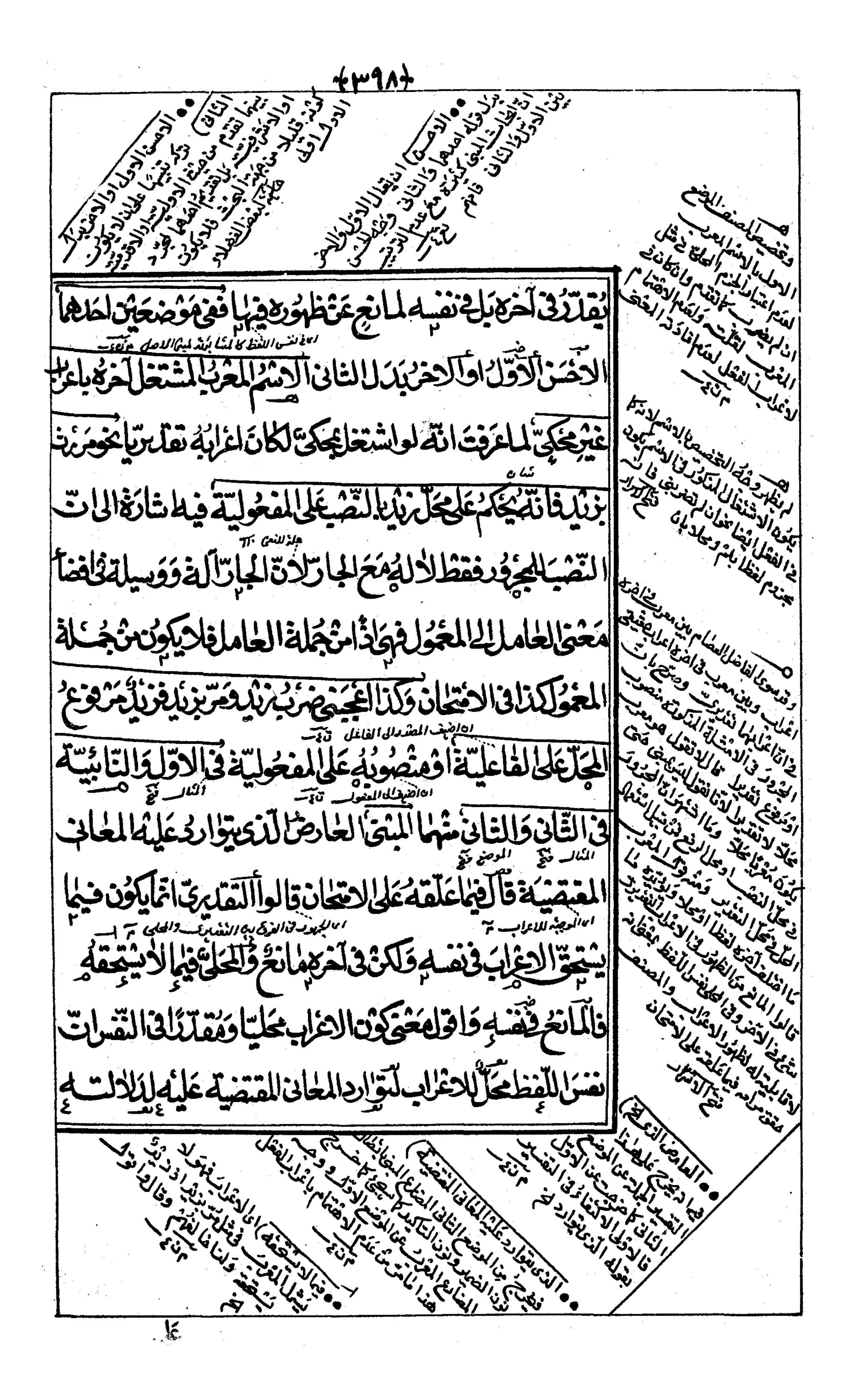
تحرك الیاء للساکنین بالکسر للمجانسة فیکون اعرابه فیهما لفظیا

نحو جائنی غلاما ابیك بحذف الالف ورایت غلامی ابیك ومررت

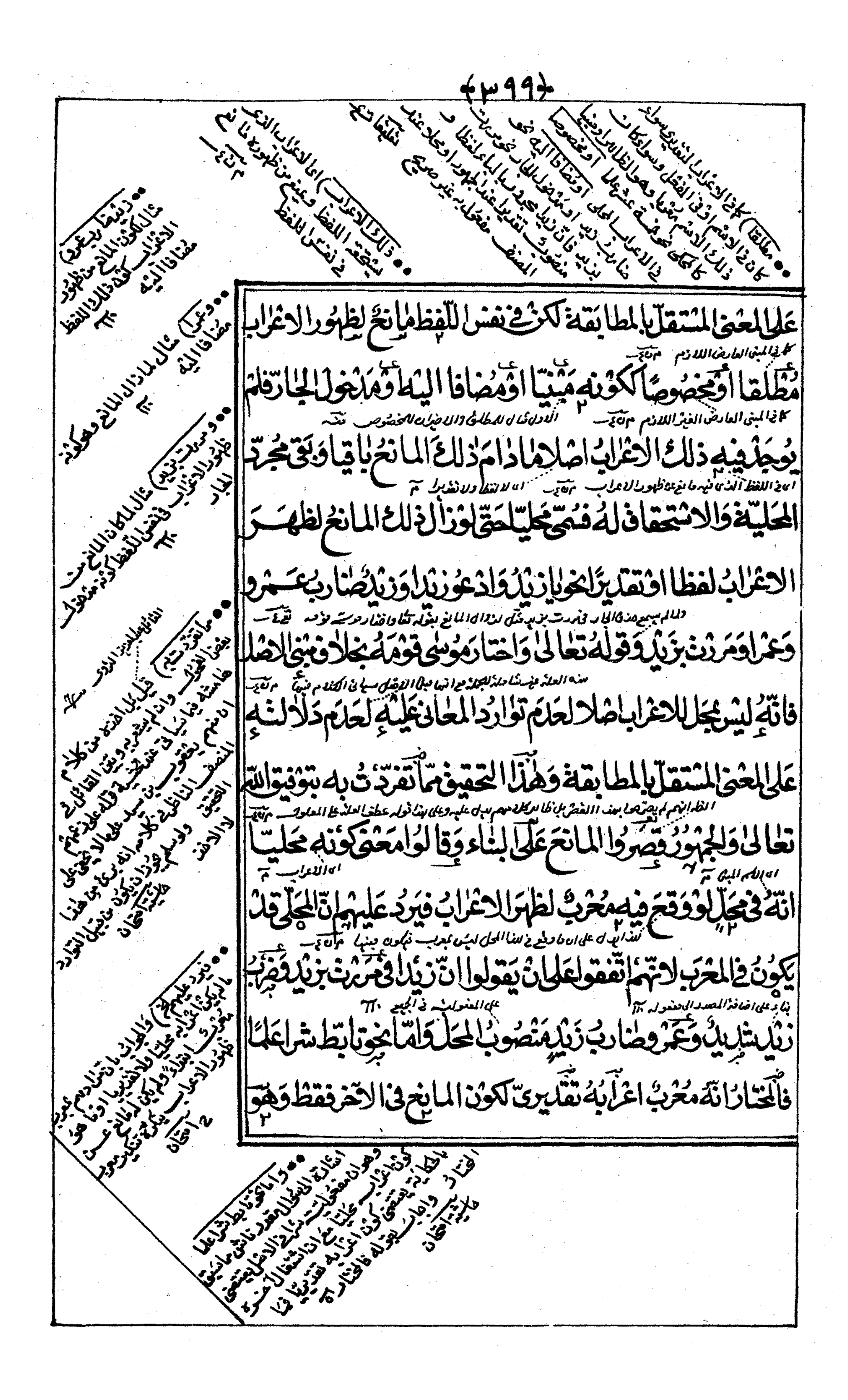
بغلامی



بخلاف مي ابنة بكسر الياء فيهما والموضع السابع من المواضع السبعة
المعرب الموقوف اي الذي وقف عليه نائب الفاعل بالاسكان حال كونه
مما كان اعرابه بالحركة لا بالحروف اذ حينئذ يكون لفظيا كمسلمون ويضربان
فان كان ذلك الموقوف عليه غير منون بتنوين التمكن منونا بتنوين
المقابلة اولا او كان في اخره تاء التانيث فاحواله الثلاث اي اعرابه
فيها تقديري لعدم ظهوره في اللفظ نحو احمد في الاحوال الثلاث
مثال للغير المنون وضاربه كذلك مثال لما في اخره التاء وضاربات
مثال للمنون بغير التمكن وان كان منونا بتنوين التمكن بغيرها بلا
همزة او بها اي حال كونه بلا تاء التانيث او بلا هاء منقلبة عنها
فرفعه وجره تقديري لسقوط الاعراب بالوقف دون نصبه فانه
يوقف عليه بالالف فيكون لفظيا لاقتضائه فتح ما قبله الذي هو
النصب نحو زيد فانه يقال الجائي زيد ومررت بزيد بسكون الدال
ورأيت زيدا بالالف وأما المحلي وهو ما لا يظهر في اللفظ ولا



يقدر في آخره بل في نفسه لمانع عن ظهوره فيها ففي موضعين احدهما
الاخص الاول او الآخر بدل الثاني الاسم المعرب المشتغل آخره باعراب
غير محكي لما عرفت انه لو اشتغل بمحكي لكان اعرابه تقديريا نحو مررت
بزيد فانه يحكم على محل بزيد بالنصب على المفعولية فيه اشارة الى ان
النصب للمجرور فقط لا له مع الجار لان الجار آلة ووسيلة في افضاء
معنى العامل الى المعمول فهي اذا من جملة العامل فلا يكون من جملة
المعمول كذا في الامتحان وكذا اعجبني ضرب زيد ومررت بزيد فزيد مرفوع
المحل على الفاعلية او منصوبة على المفعولية في الاول والثانية
في الثاني والثاني منهما المبني العارض الذي يتوارد عليه المعاني
المقتضية قال فيما علقه على الامتحان قالوا التقديري انما يكون فيما
يستحق الاعراب في نفسه ولكن في آخره مانع والمحلي فيما لا يستحقه
فالمانع في نفسه واقول معنى كون الاعراب محليا ومقدرا في التقديرات
نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد المعاني المقتضية عليه للدلالة



على المعنى المستقل بالمطابقة لكن في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب

مطلقا او مخصوصا لكونه مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار فلم

يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا ما دام ذلك المانع باقيا وبقي مجرد

المحلية والاستحقاق له فسمي محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر

الاعراب لفظا او تقديرا نحو يا زيد وادعو زيدا او زيد ضارب عمرو

وعمرا او مررت بزيد وقوله تعالى واختار موسى قومه بخلاف مبني الاصل

فانه ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد المعاني عليه لعدم دلالته

على المعنى المستقل بالمطابقة وهذا التحقيق مما تفردت به بتوفيق الله

تعالى والجمهور قصروا المانع على البناء وقالوا معنى كونه محليا

انه في محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب فيرد عليهم ان المحلي قد

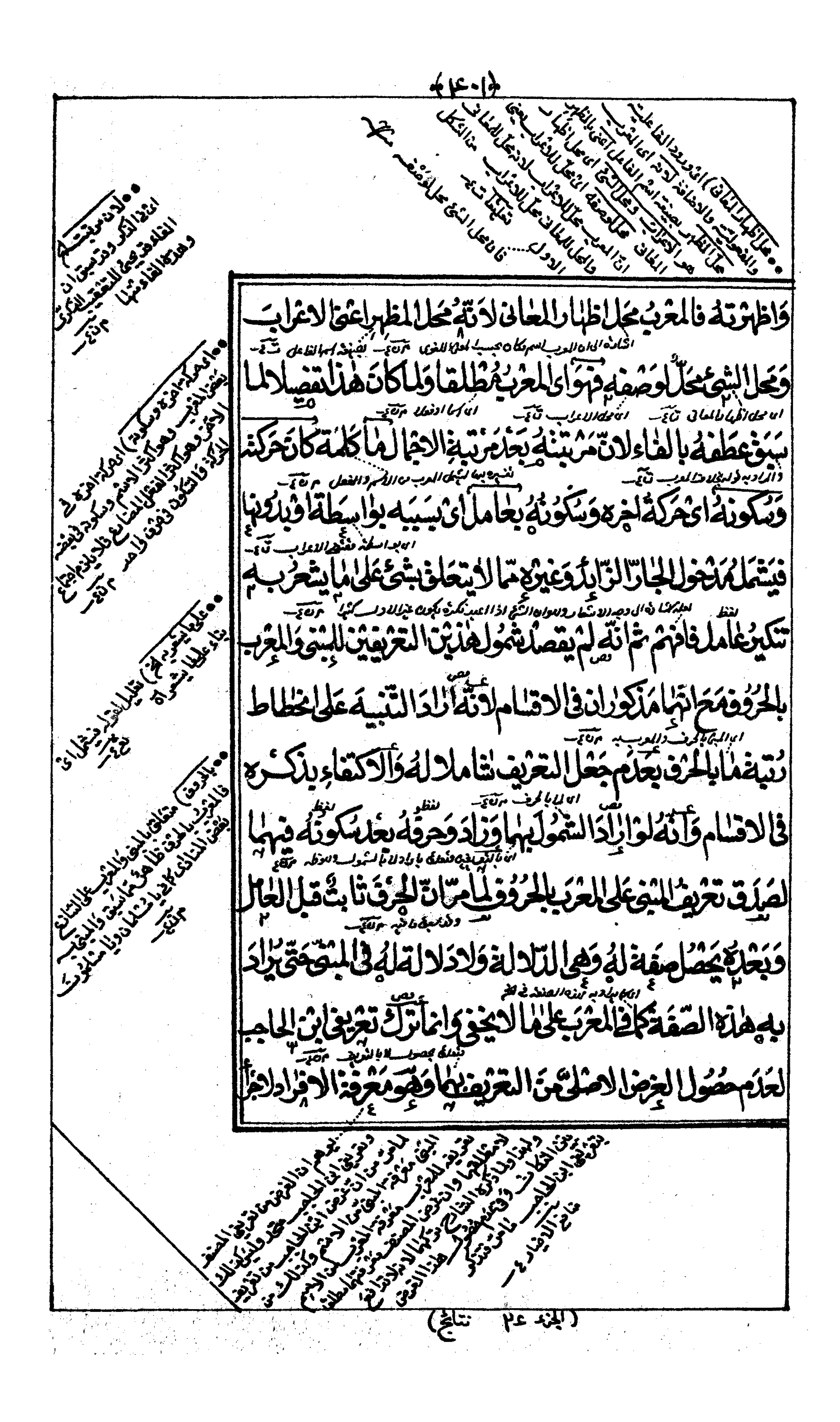
يكون في المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا ان زيدا في مررت بزيد وضرب

زيد شديد وعمرو وضارب زيد منصوب المحل واما نحو تأبط شرا علما

فالمختار انه معرب اعرابه تقديري لكون المانع في الآخر فقط وهو

الاشتغال بالحكاية والمفعولية زالت بالعلمية بخلاف المانع في يا
زيد ومررت برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافا
اليه مانع في نفس اللفظ لا في الآخر فيمنع عن ظهور النصب غاية ما
في الباب ان ذلك المانع اوجب في الآخر مانعا آخر لكن التسمية
بالمحلي باعتبار المانع الاول دون الآخر فلذا لو زال الاول وبقي الثاني
صار الاعراب تقديريا فخذ واضبط شرا على الصحيح الى هنا كلامه فهو اي
المبني عارضا او اصليا بالاستخدام ما اي كلمة كان حركته وسكونه
اي حركة آخره وسكونه لا بعامل اي لا بسببه ولو دخل عليه بل بان
الاصل في البناء السكون والعدول الى الحركة بسبب آخر كما سيجيء وبما
ذكرنا لا يرد ان الاسماء المعدودة داخلة فيه مع ان كونها مبنية
مذهب مرجوح والمختار عنده مذهب الزمخشري وهو كونها معربة موقوفة
صح به في الامتحان لان حركتها تكون بعامل لو دخل عليها ملتبسا او
ملتبسا بخلاف المعرب فانه ليس كذلك وهو من اغربيه اي اوضحه

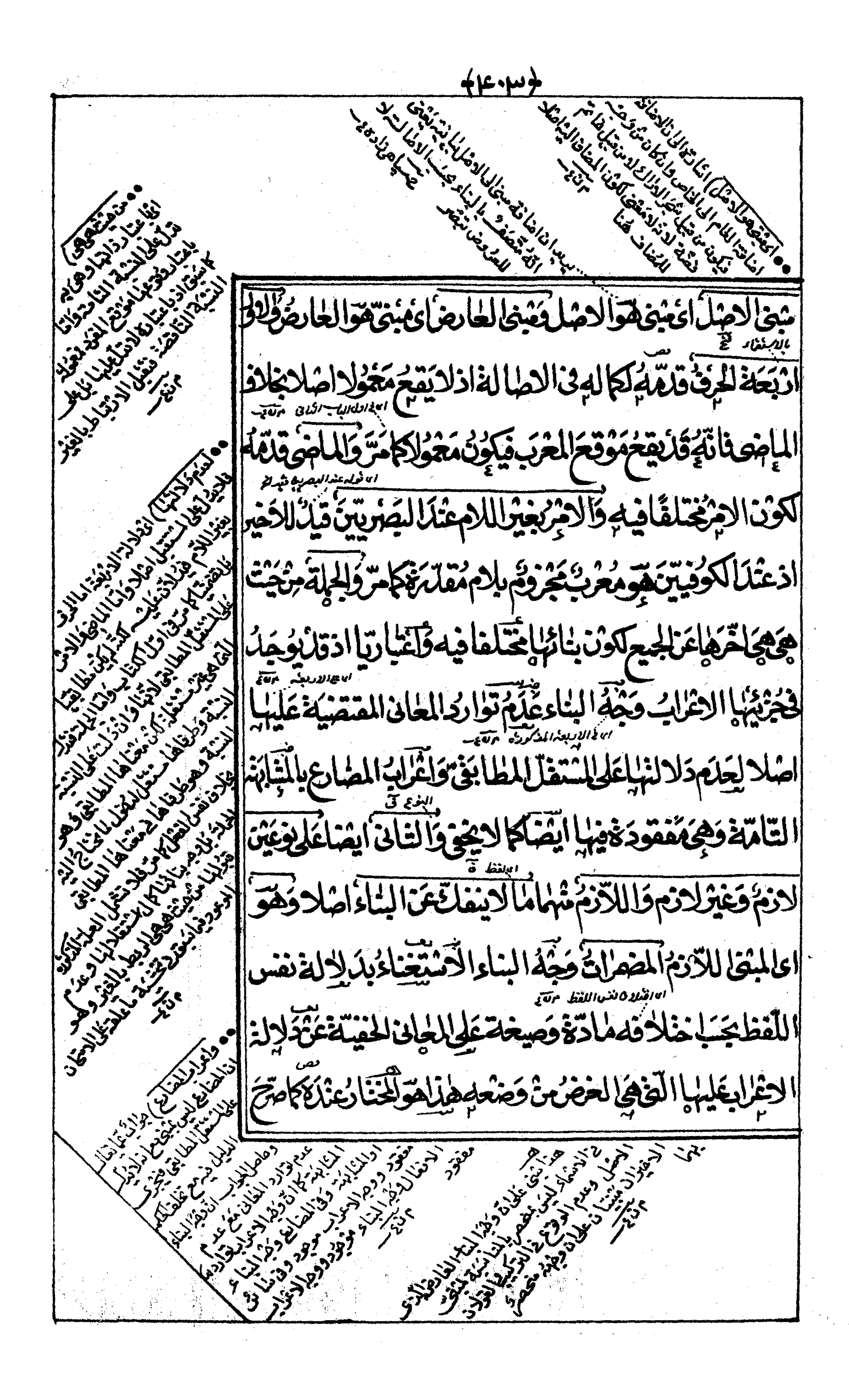
واظهرته



واظهرته فالمعرب محل اظهار المعانى لانه محل المظهر اعنى الاعراب
ومحل الشئ محل لوصفه فهو اى المعرب مطلقا ولما كان هذا تفصيلا لما
سبق عطفه بالفاء لان مرتبته بعد مرتبة الاجمال لما كلمة كان حركته
وسكونه اى حركة اخره وسكونه بعامل اى بسببه بواسطة او بدونها
فيشمل مدخول الجار الزائد وغيره مما لا يتعلق بشئ على ما يشعر به
تنكير عامل فافهم ثم انه لم يقصد شمول هذين التعريفين للمبنى والمعرب
بالحروف مع انهما مذكوران فى الاقسام لانه اراد التنبيه على انحطاط
رتبتهما بالحرف بعدم جعل التعريف شاملا له والاكتفاء بذكره
فى الاقسام وانه لو اراد الشمول لهما وزاد وحرفه بعد سكونه فيهما
لصدق تعريف المبنى على المعرب بالحروف لما ان الحرف ثابت قبل العامل
وبعده يحصل صفة له وهى الدلالة ولا دلالة له فى المبنى حتى يراد
به هذه الصفة كما فى المعرب على ما لا يخفى وانما ترك تعريفى ابن الحاجب
لعدم حصول الغرض الاصلى من التعريف بها وهو معرفة الافراد لاجزاء

الاحكام عليها وهذه لا تحصل الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم ان
ما عداها معرب ولا يخفى ان تعريفيه لا يفيد انه مع اختلالهما في نفسهما
لانه اطلق المركب واراد جزءه او المركب مع الغير تركيبا يتحقق معه
عامله واراد بالمشابهة المنفية المناسبة التي توجب البناء وهي مجهولة
محتاجة الى التفصيل على جميع انواع المبنيات واراد بمبني الاصل الحرف والماضي
والامر بغير اللام دون الجملة وكل ذلك لا قرينة عليه واكتفى بهذين
التعريفين ليحصل نوع معرفة وضبطهما بالوقوف على الاستعمال في الجملة
واحال تمامهما على تفصيل المبنيات وانما عدل عن تعريف الجمهور وهما ما لا
يختلف آخره بعامل وما اختلف آخره به لايهام ان الاختلاف بغير
عامل حكم المبني واثره المترتب عليه من حيث هو مبني وليس كذلك اذ
حكمه واثره المترتب على بنائه ثبات آخره على هيئة مخصوصة ولذا عرفه
المطرزي بما عرفه المصنف رحمه الله بعد تعريف المعرب بالاختلاف والمبني
مطلقا ولم يقتصر لئلا يتوهم رجوعه الى المعرب من اول الامر على نوعين

مبنيا



مبني الاصل اي مبني هو الاصل ومبني العارض اي مبني هو العارض والاول
اربعة الحرف قدمه لكماله في الاصالة اذ لا يقع معمولا اصلا بخلاف
الماضي فانه قد يقع موقع المعرب فيكون معمولا كما مر والماضي قدمه
لكون الامر مختلفا فيه والامر بغير اللام عند البصريين قيد الاخير
اذ عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدرة كما مر والجملة من حيث
هي هي اخرها عن الجميع لكون بنائها مختلفا فيه واعتباريا اذ قد يوجد
في جزئها الاعراب وجه البناء عدم توارد المعاني المقتضية عليها
اصلا لعدم دلالتها على المستقل المطابقي واعراب المضارع بالمشابهة
التامة وهي مفقودة فيها ايضا كما لا يخفى والثاني ايضا على نوعين
لازم وغير لازم واللازم منهما ما لا ينفك عن البناء اصلا وهو
اي المبني اللازم المضمرات وجه البناء الاستغناء بدلالة نفس
اللفظ بجنب خلافه مادة وصيغة على المعاني الخفية عن دلالة
الاعراب عليها التي هي الغرض من وضعه هذا هو المختار عنده كما صرح



به فى الامتحان فى بحث المعرب وقيل المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى الغير
وقيل كونها على لفظ حرف الخطاب فى الفصل واسماء الاشارات قيل بنيت
لتضمنها الاشارة وهى لعدم استقلالها معنى حرفى لكن لم يوضع
لها حرف كما فصله الرضى وقيل لان وضع بعضها كوضع الحرف وحمل
عليه ما عداه وقيل لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهى
اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق والموصولات
وجه البناء المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى الغير او وضع بعضها
وضع الحرف غير اى واية فانهما معربان ما لم يحذف صدر صلتها
لالتزامهم فيهما الاضافة المرجحة لجانب الاسمية فلا يرد كم رجل و
خمسة عشر لعدم لزوم الاضافة فيهما ولا حيث واذ واذا لما سيجئ
ان الاضافة فيها كلا اضافة فلا ترجح جانب الاسمية وانما بنيا عند
حذف الصدر لتاكيد شبههما بالحرف من جهة الاحتياج المحذوف ومنوى
فشابها الغايات ولذا بنيا على الضم نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل

شيعة

شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا وينبغي ان يستثنى منها ومن اسماء الاشارات

تثنيتهما لان المختار عنده كونها معربة وبين وجهه في الامتحان بان

لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا عاما ارادوا ان يجعلوا كله على

وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء الاول من اثني عشر

مع بنائه في غيره كما سيجيء واسماء الافعال بناؤها لمشابهتها المبني الاصل

اعني الماضي والامر في المعنى او للفعل الذي لا اصل فيه لبناء لعدم موجب

الاعراب كاف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع واعراب المضارع عارض بسبب

المشابهة التامة المفقودة فيهما كذا في الامتحان وقد سبقت هذه المذكورات

من المضمرات الى اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها وما اسم كان على وزن

فعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور او صفة

نحو يا فساق ويا خباث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة او علما المؤنث نحو حذام

اسم امراة فقيل بناء هذه الثلاثة لمشابهتها في الزنة والمبالغة لفعال

بمعنى الامر المشابه في المعنى لمبني الاصل ورده المص رحمه الله بان جهتي

المشابهة مختلفان فلا ينتج قياس المساواة بخلاف ما ذكر في بناء المنادى
المفرد المعرفة كما سيجيء فان قيل لم يعتبر العدل في جهة المشابهة
كما اعتبر البعض قلت لان قياس المساواة لا ينتج باعتباره ايضا ولانه
لم يرض به الرضي حيث قال ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ
الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول ان لا يخرج عن نوع
المعدول عنه فكيف خرج الفعل عن الفعلية الى الاسمية انتهى اي بلا
داع للعدول عن هذا الاصل فلا يرد عليه ما اورده الفاضل العصام
بان خروج فعال من الفعلية اليها كخروج ثلاث ومثلث من التركيب
الى الافراد اذ هو لداع كما لا يخفى ثم قال فان ادعى في هذه الثلاثة العدل
المحقق فما الدليل عليه وثبوت الاصل لا يدل على العدل عنه لجواز توافق
لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا عن الآخر وان ادعى العدل
المقدر لاضطرار وجودها مبنيات الى ذلك كما في منع صرف عمر فلا
دليل على كون الاصل المحمول عليه معدولا كما عرفت وان قدر فيه ايضا

فهو



فهو تكلف على تكلف عند اهل الحجاز قيل للاخير وهو مغرب عند بني تميم
الامالة في آخره رائه فان اكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه لانهم احرص على
الامالة لا سيما في ذوات الراء والمصحح لها الكسرة فالتزموها وقيل لان
الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف
اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة قال المصنف رحمه الله
وفيما ذهب يقتضي اختيار الفتح وفيهما انهما يقتضيان عدم انحصار سبب
البناء في مناسبة مبني الاصل وان ضموا ما ذكره الحجازيون للغا ما ذكروا
لكفايته الا ان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب الا ان يضم
ما ذكرنا والحصر للاصل دون الضميمة والاصوات وهو اي الصوت
في عرف النحاة كل لفظ حكي به صوت اي لفظ غير موضوع للمعنى يدل لا لنه
تكثيره ولخيار على اللفظ سواء كان للحيوانات او للجمادات كغاق
والحكاية اما بنفس المحكي عنه نحو قال زيد غاق او نخ او اخ واما
بمشابهه نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قلت غاق قاصدا



اصدارُ ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب وتخصيص الحكاية
باخر القسم الثاني وهم لشمولها للكل معنى وحكما والغرض الاصلي من النحو
معرفة التراكيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما لم يقع غير معقول مع
انه حينئذ لم تنحصر المبنيات فيما ذكروا والتعليل بانه حينئذ اشبه الاصوات
يحتاج تسليم الاول لعدم وروده بان الصوت في عرف النحاة اعم للاسم وهو المحكي
وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت به للحيوان
او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات والتعليل بانه
حينئذ يصير القسمان قسما واحدا سهو اذ الثاني نفس ما صوت والداخل
في الاول حكايته ثم قالوا في سبب بناء الاصوات الغير المحكية هو انتفاء
التركيب وفيه انه مذهب مرجوح والمختار مذهب الزمخشري كون غير
المركب معربا موقوفا ويدل عليه جواز الساكنين في نحو زيد مع امتناعه
في نحو اين وفي المحكية كونها حكاية عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين
والذي عندي انه لما تعسر او تعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا

غاية

غاية المشابهة فمنعوا عن الاعراب لئلا تنقض وتحريك آخر نحو غاق في

التركيب بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابها تقديري ذكره في الامتحان

فعدهم هذا القسم من المبني ليس كما ينبغي او صوت به للبهائم كنخ بفتح النون

وكسر الخاء المعجمة او فتحها مع تشديدها او بسكونها مع التخفيف لاناخة

البعير لبعض النحاة هذا القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاه

الرضي وارى انه الحق لدخوله في حدها كذا في الامتحان فلا وجه لعدهم

هذا القسم قسما من المبني على حدة فذكره هنا اقتداء بهم لا لانه مختار

وقال فيه ايضا بقي قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن

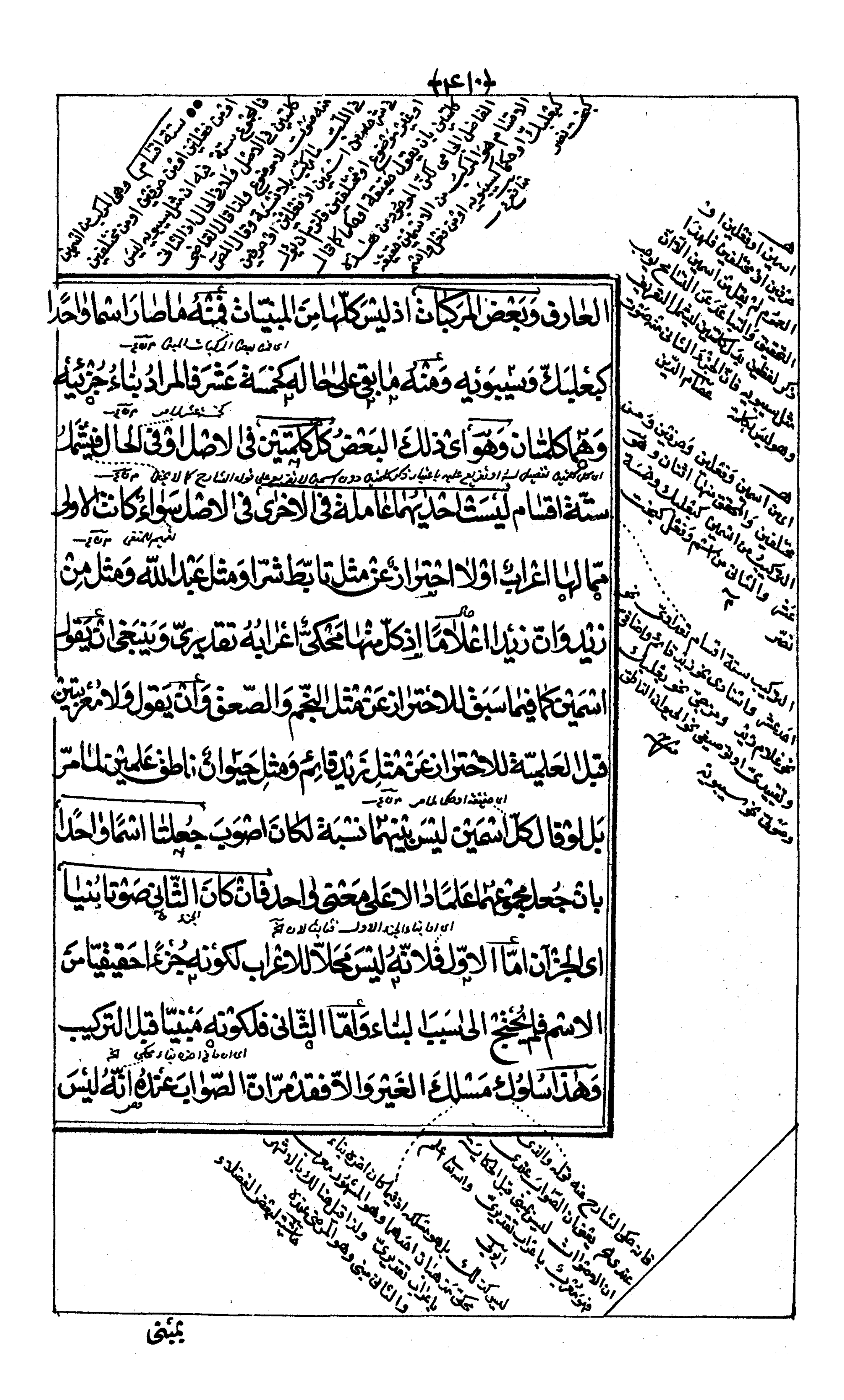
الانسان دال على معنى بالطبع كبخ عند الاعجاب ووي للمتندم وآه للمتوجع

واح للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره ما يقتضيه الطبع فاذا

حكي يدخل في القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال او صوت به

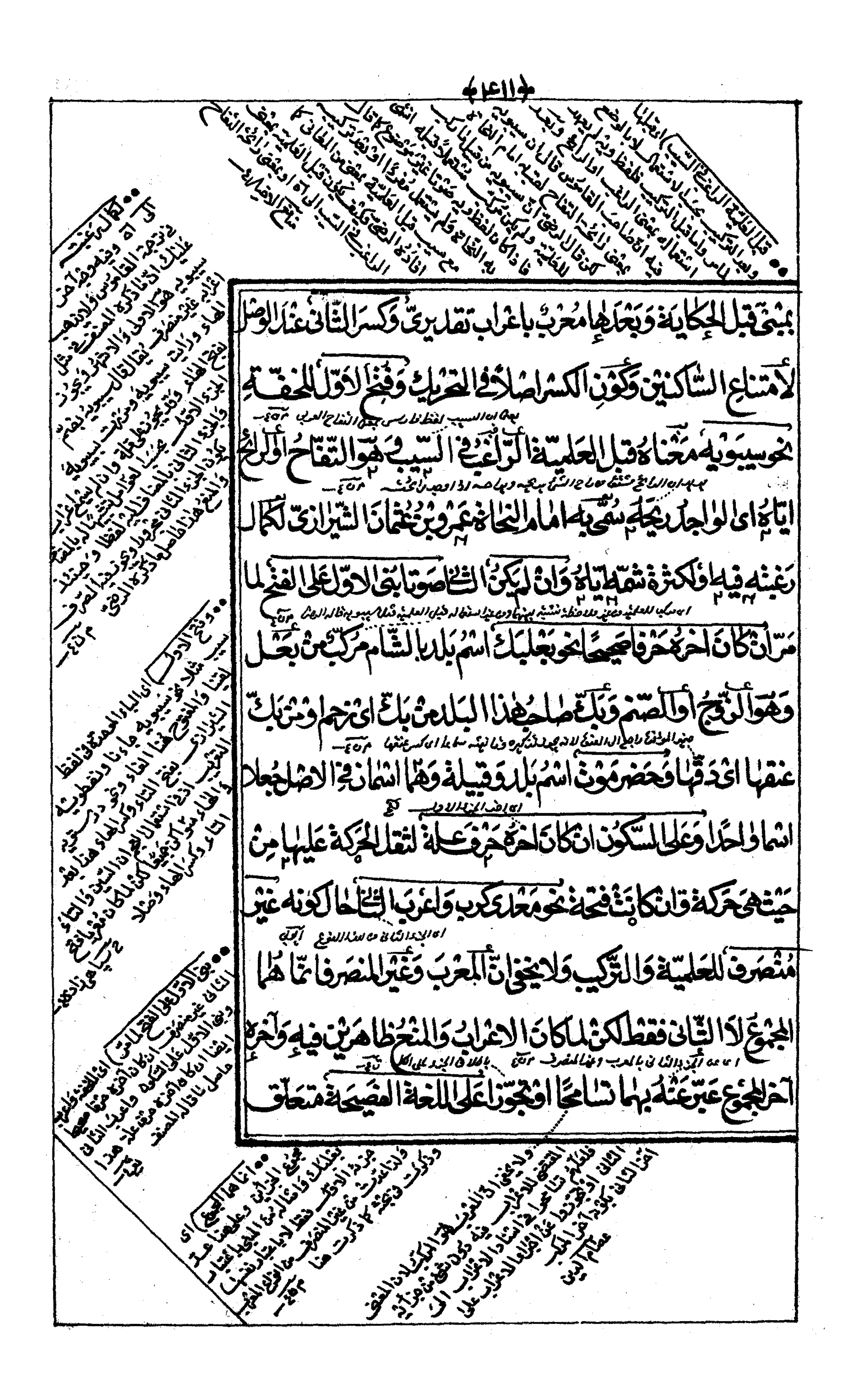
الحيوان او صدر عن طبع لكان اشمل وجعل ذكر البهائم وجعلها علة

للتصويت على سبيل التمثيل تكلف لا يرتكب في مقام التعريف كما لا يخفى على المتتبع



العارف وبعض المركبات اذ ليس كلها من المبنيات فمنه ما صار اسما واحدا
كبعلبك وسيبويه ومنه ما بقي على حاله كخمسة عشر فالمراد بناء جزئيه
وهما كلمتان وهو اي ذلك البعض كل كلمتين في الاصل وفي الحال فيشتمل
ستة اقسام ليست احديهما عاملة في الاخرى في الاصل سواء كانت الاولى
مما لها اعراب اولا احترازا عن مثل تابط شرا ومثل عبد الله ومثل من
زيد وان زيد اعلاما اذ كل منها محكي اعرابه تقديري وينبغي ان يقول
اسميين كما فيما سبق للاحتراز عن مثل النجم والصعق وان يقول ولا معربتين
قبل العلمية للاحتراز عن مثل زيد قائم ومثل حيوان ناطق علمين لما مر
بل لو قال كل اسمين ليس بينهما نسبة لكان اصوب جعلتا اسما واحدا
بان جعل مجموعهما علما اما الاعلى معنى واحد فان كان الثاني صوتا بنيا
اي الجزءان اما الاول فلانه ليس محلا للاعراب لكونه جزءا حقيقيا من
الاسم فلم يخرج الى سبب لبناء واما الثاني فلكونه مبنيا قبل التركيب
وهذا سلوك مسلك الغير والا فقد مر ان الصواب عنده انه ليس

بنيتي



يبنى قبل الحكاية وبعدها معرب باعراب تقديرى وكسر الثانى عند الوصل

لامتناع الساكنين وكون الكسر اصلا فى التحريك وفتح الاول للخفة

نحو سيبويه معناه قبل العلمية الرائحة فى السيب وهو التفاح او الرائحة

اياه اى الواجد ريحه سمى به امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى لكمال

رغبته فيه ولكثرة شمه اياه وان لم يكن الثانى صوتا بنى الاول على الفتح لما

مر ان كان آخره حرفا صحيحا نحو بعلبك اسم بلد بالشام مركب من بعل

وهو الزوج او الصنم وبك صاحب هذا البلد من بك اى زحم او من بك

عنقها اى دقها وحضرموت اسم بلد وقبيلة وهما اسمان فى الاصل جعلا

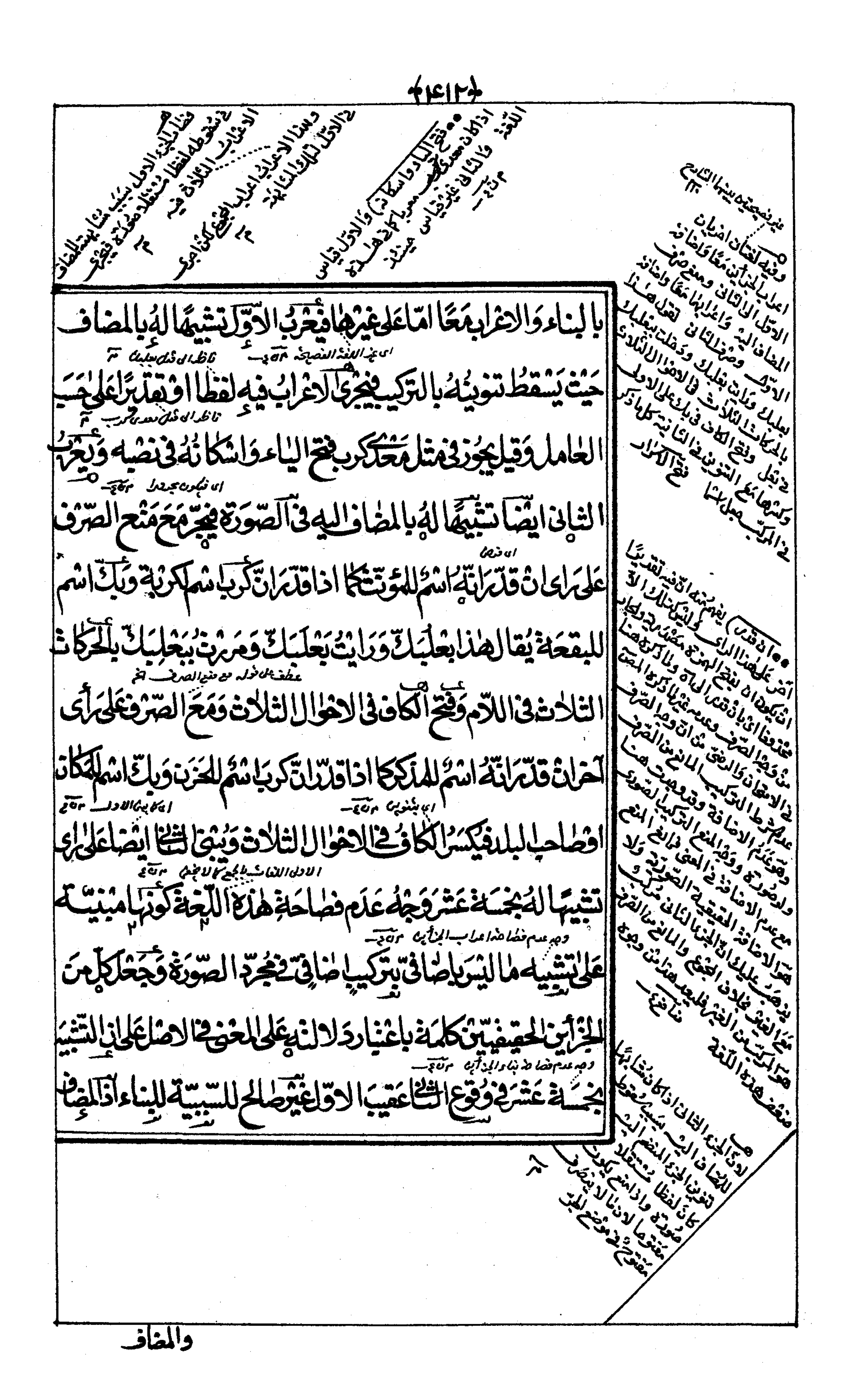
اسما واحدا وعلى السكون ان كان آخره حرف علة لثقل الحركة عليها من

حيث هى حركة وان كانت فتحة نحو معدى كرب واعرب الثانى لكونه غير

منصرف للعلمية والتركيب ولا يخفى ان المعرب وغير المنصرف انما هما

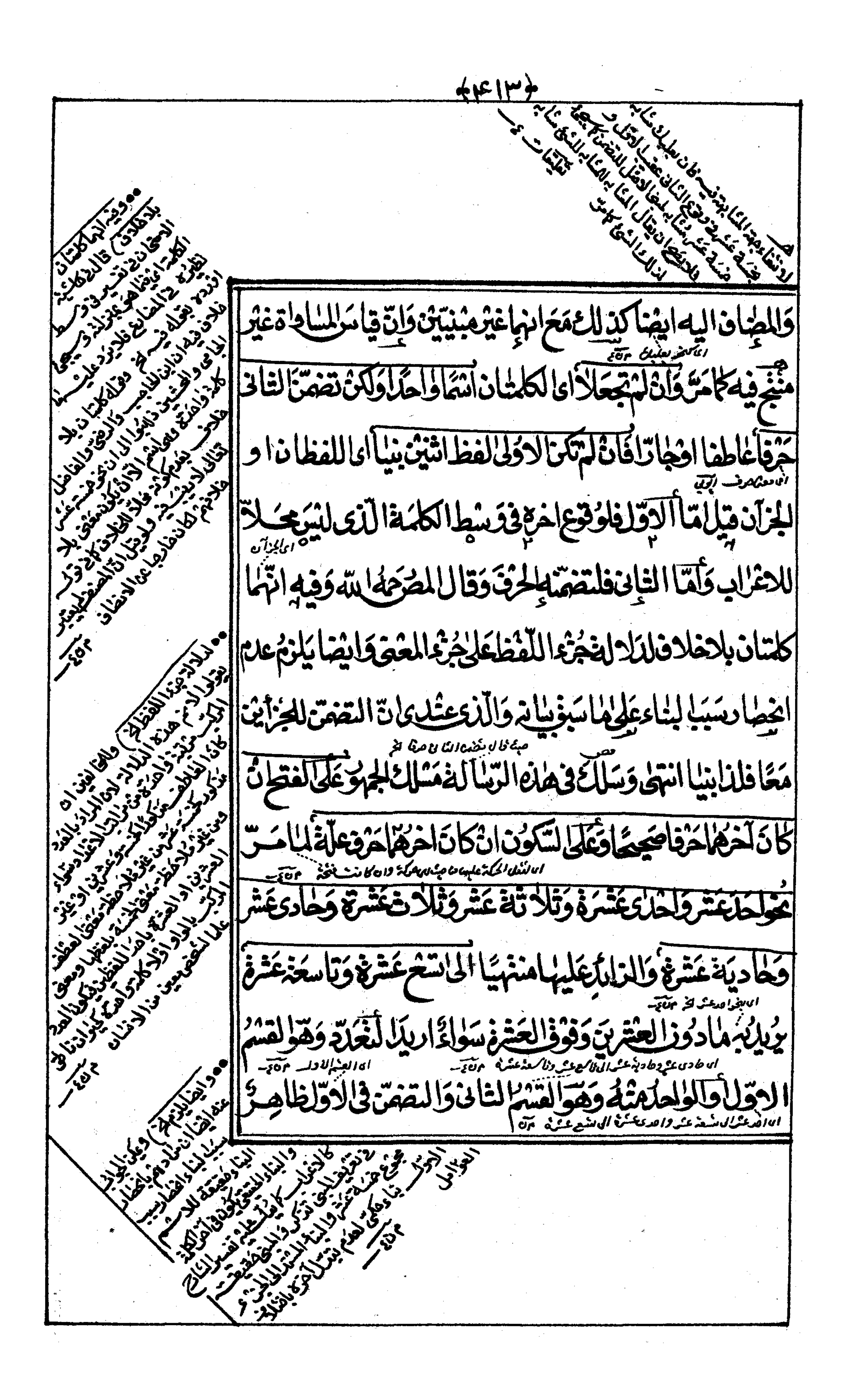
المجموع لا الثانى فقط لكن لما كان الاعراب والمنع ظاهرين فيه وآخره

آخر المجموع عبر عنه بهما تسامحا او تجوزا على اللغة الفصيحة متعلق

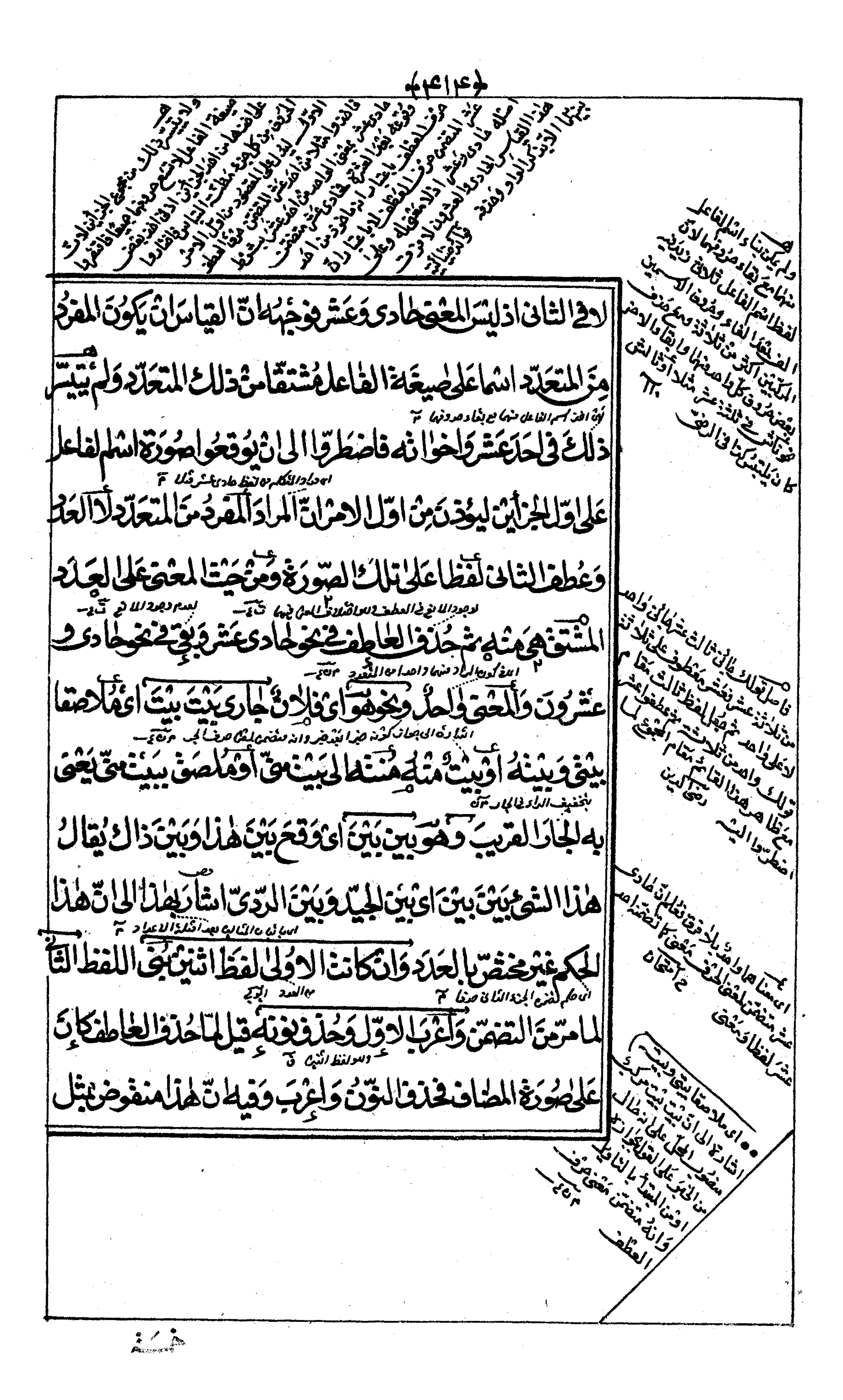


بالبناء والاعراب معًا اما على غيرها فيعرب الاول تشبيهًا له بالمضاف
حيث يسقط تنوينه بالتركيب فيجري الاعراب فيه لفظًا او تقديرًا على حسب
العامل وقيل يجوز في مثل معدكرب فتح الياء واسكانه في نصبه ويعرب
الثاني ايضا تشبيهًا له بالمضاف اليه في الصورة فيجر مع منع الصرف
على راي ان قدر انه اسم للمؤنث كما اذا قدر ان كرب اسم لكربة وبك اسم
للبقعة يقال هذا بعلبك ورايت بعلبك ومررت ببعلبك بالحركات
الثلاث في اللام وفتح الكاف في الاحوال الثلاث ومع الصرف على راي
آخر ان قدر انه اسم للمذكر كما اذا قدر ان كرب اسم للحزن وبك اسم المكان
او صاحب البلد فيكسر الكاف في الاحوال الثلاث ويبنى الثاني ايضا على راي
تشبيهًا له بخمسة عشر ووجه عدم فصاحة هذه اللغة كونها مبنية
على تشبيه ما ليس باضافي بتركيب اضافي في مجرد الصورة وجعل كل من
الجزأين الحقيقيين كلمة باعتبار دلالته على المعنى في الاصل على ان التشبيه
بخمسة عشر في وقوع الثاني عقيب الاول غير صالح للسببية للبناء اذ المضاف

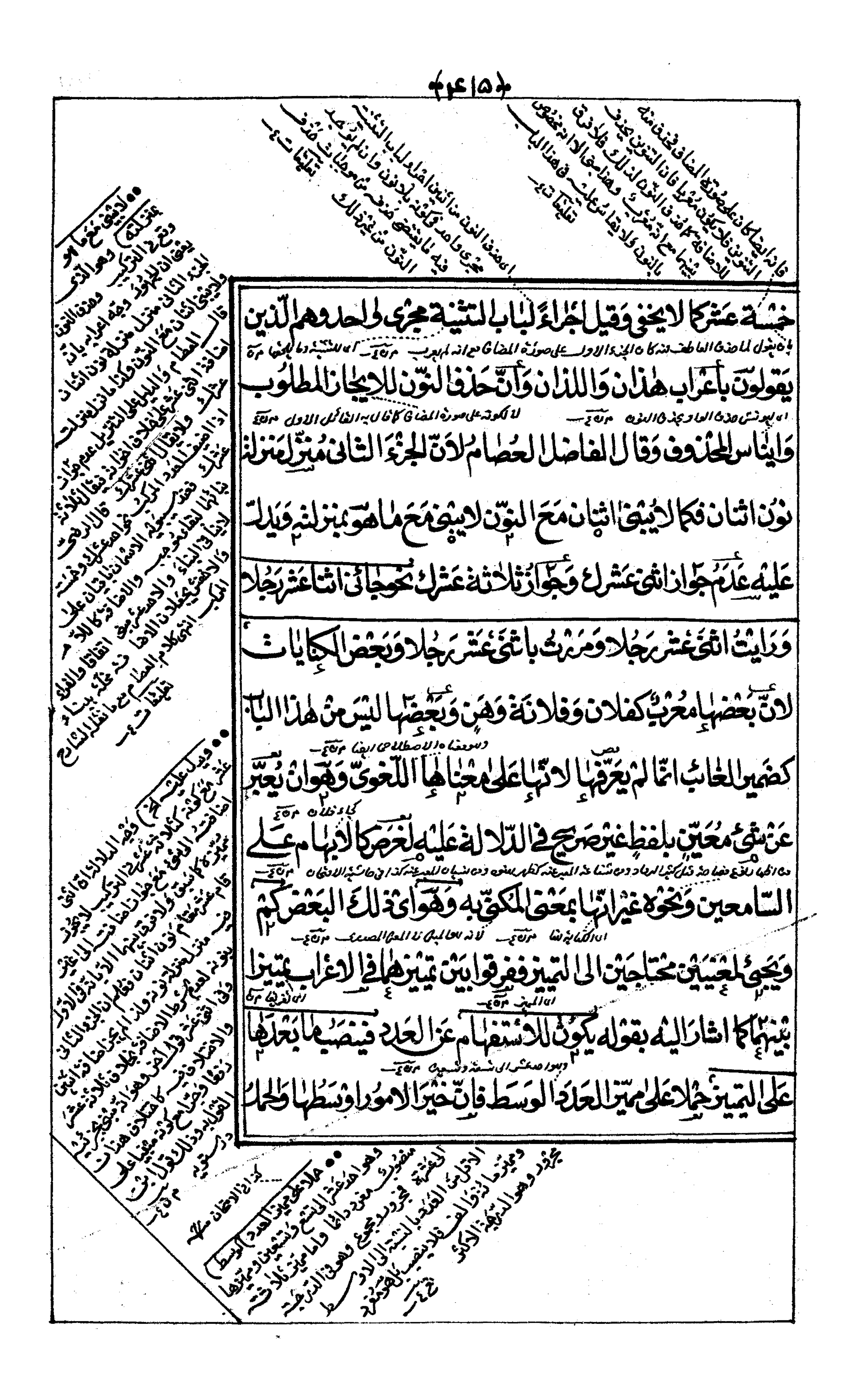
والمضاف



والمضاف اليه ايضا كذلك مع انهما غير مبنيين وان قياس المساواة غير
منتج فيه كما مر وان لم تجعلا اى الكلمتان اسما واحدا ولكن تضمن الثانى
حرفا عاطفا او جارا فان لم تكن الاولى لفظ اثنين بنيا اى اللفظان او
الجزآن قيل اما الاول فلوقوع اخره فى وسط الكلمة الذى ليس محلا
للاعراب واما الثانى فلتضمنه الحرف وقال المص رحمه الله وفيه انهما
كلمتان بلا خلاف فلا دلالة لجزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم
انحصار سبب البناء على ما سبق بيانه والذى عندى ان التضمن للجزئين
معا فلذا بنيا انتهى وسلك فى هذه الرسالة مسلك الجمهور على الفتح ان
كان اخرهما حرفا صحيحا وعلى السكون ان كان اخرهما حرف علة لما مر
نحو احد عشر واحدى عشرة وثلاثة عشر وثلاث عشرة وحادى عشر
وحادية عشرة والزائد عليها منتهيا الى تسع عشرة وتاسعة عشرة
يريد به ما دون العشرين وفوق العشرة سواء اريد العدد وهو القسم
الاول او الواحد منه وهو القسم الثانى والتضمن فى الاول ظاهر



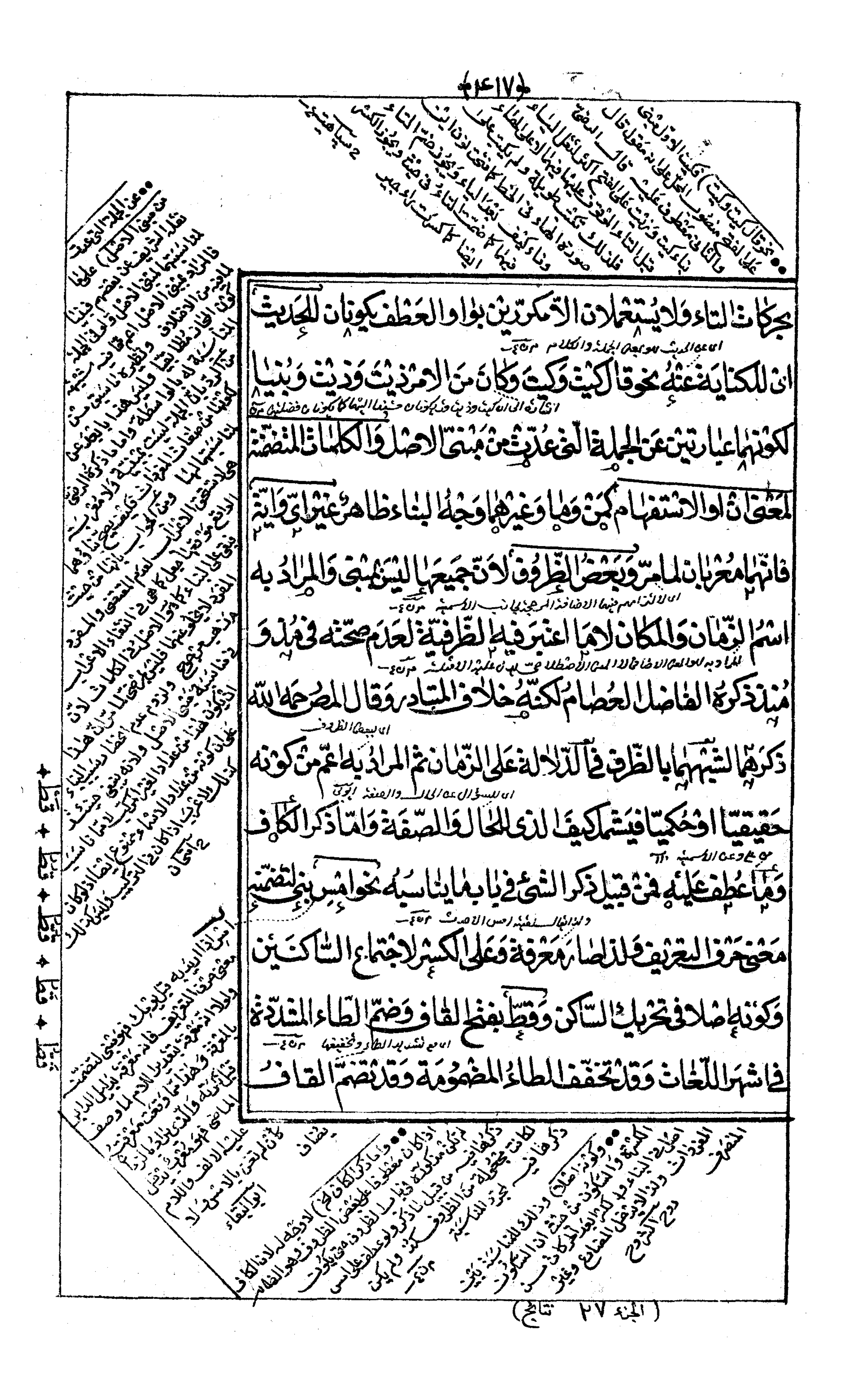
لا في الثاني اذ ليس المعنى حادي وعشر فوجهه ان القياس ان يكون المفرد
من المتعدد اسما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد ولم يتيسر
ذلك في احد عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل
على اول الجزأين ليؤخذ من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد
وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد
المشتق هو منه ثم حذف العاطف في نحو حادي عشر وبقي في نحو حادي و
عشرون والمعنى واحد ونحو هو اي فلان جاري بيت بيت اي ملاصقا
بيتي وبينه او بيت مثله منتها الى بيتي او ملصق ببيت حتى يعني
به الجار القريب وهو بين بين اي وقع بين هذا وبين ذاك يقال
هذا الشيء بين بين اي بين الجيد وبين الردي اشار بهذا الى ان هذا
الحكم غير مختص بالعدد وان كانت الاولى لفظ اثنين في اللفظ الثا
لما مر من التضمن واعرب الاول وحذف نونه قيل لما حذف العاطف كان
على صورة المضاف فحذف النون واعرب وفيه ان هذا منقوض بنحو



خمسة عشر كما لا يخفى وقيل اجزاء لباب التثنية مجرى لواحد وهم الذين
يقولون باعراب هذان واللذان وان حذفا النون للايجاز المطلوب
وايناس المحذوف وقال الفاضل العصام لان الجزء الثاني منزل منزلة
نون اثنان فكما لا يبقى اثنان مع النون لا يبقى مع ما هو بمنزلته ويدل
عليه عدم جواز اثنى عشرك وجواز ثلاثة عشرك نحو جائني اثنا عشر رجلا
ورايت اثنى عشر رجلا ومررت باثنى عشر رجلا وبعض الكنايات
لان بعضها معرب كفلان وفلانة وهن وبعضها ليس من هذا الباب
كضمير الغائب انما لم يعرفها لانها على معناها اللغوي وهو ان يعبر
عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض كالابهام على
السامعين ونحوه غير انها بمعنى المكنى به وهو ان ذلك البعض كم
ويجيء لمعنيين محتاجين الى التمييز ففرقوا بين تمييزها في الاعراب تمييزا
بينهما كما اشار اليه بقوله يكون للاستفهام عن العدد فينصب ما بعدها
على التمييز حملا على مميز العدد الوسط فان خير الامور اوسطها والحمل

على تمييز احد الطرفين تحكما نحو كم رجلا ويكون للخبرية عن العدد سميت
بها وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان متعلقها خبر تمييزا بينهما بمعنى
التكثير فيضاف الى ما بعده نحو كم رجل او رجال لانه نقيض رب او مثله
فحمل عليه في الجر به فمميز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع فحمل
عليها دفعا للتحكم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون
الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحملت الخبرية عليها وكذا عطف
على كم يكون للعدد وقد يجيء لغيره ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن
يوم الجمعة مثلا بنصب ما بعده على التمييز لما مر في كم الاستفهامية
وبناؤها لكونها في الاصل ذا دخلت عليها كاف التشبيه فصار المجموع
بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقيت على الاصل بنائها نحو عندي كذا درهما
قال في الامتحان وينبغي ان يذكر كاين فانه مبني ايضا بمعنى كم الخبرية
واصلها كاف التشبيه دخلت على اي فصار المجموع اسما واحدا مبنيا
على السكون اخره نون ساكنة لا تنوين ولذا يكتب بالنون وكيت وذيت

بحركات



بحركات التاء ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف يكونان للحديث

اى للكناية عنه نحو قال كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وبنيا

لكونهما عبارتين عن الجملة التى عدت من مبنى الاصل والكلمات المتضمنة

لمعنى الشرط او الاستفهام كمن وما وغيرهما وجه لبنائها ظاهر غير اى واية

فانهما معربان لما مر وبعض الظروف لان جميعها ليس بمبنى والمراد به

اسم الزمان والمكان لانها اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته فى مذو

منذ ذكره الفاضل العصام لكنه خلاف المتبادر وقال المص رحمه الله

ذكرهما لشبههما بالظرف فى الدلالة على الزمان ثم المراد به اعم من كونه

حقيقيا او حكميا فيشمل كيف لدى الحال والصفة واما ذكر الكاف

وما عطف عليه فمن قبيل ذكر الشئ فى باب ما يناسبه نحو امس بنى لتضمنه

معنى حرف التعريف فلذا صار معرفة وعلى الكسر لاجتماع الساكنين

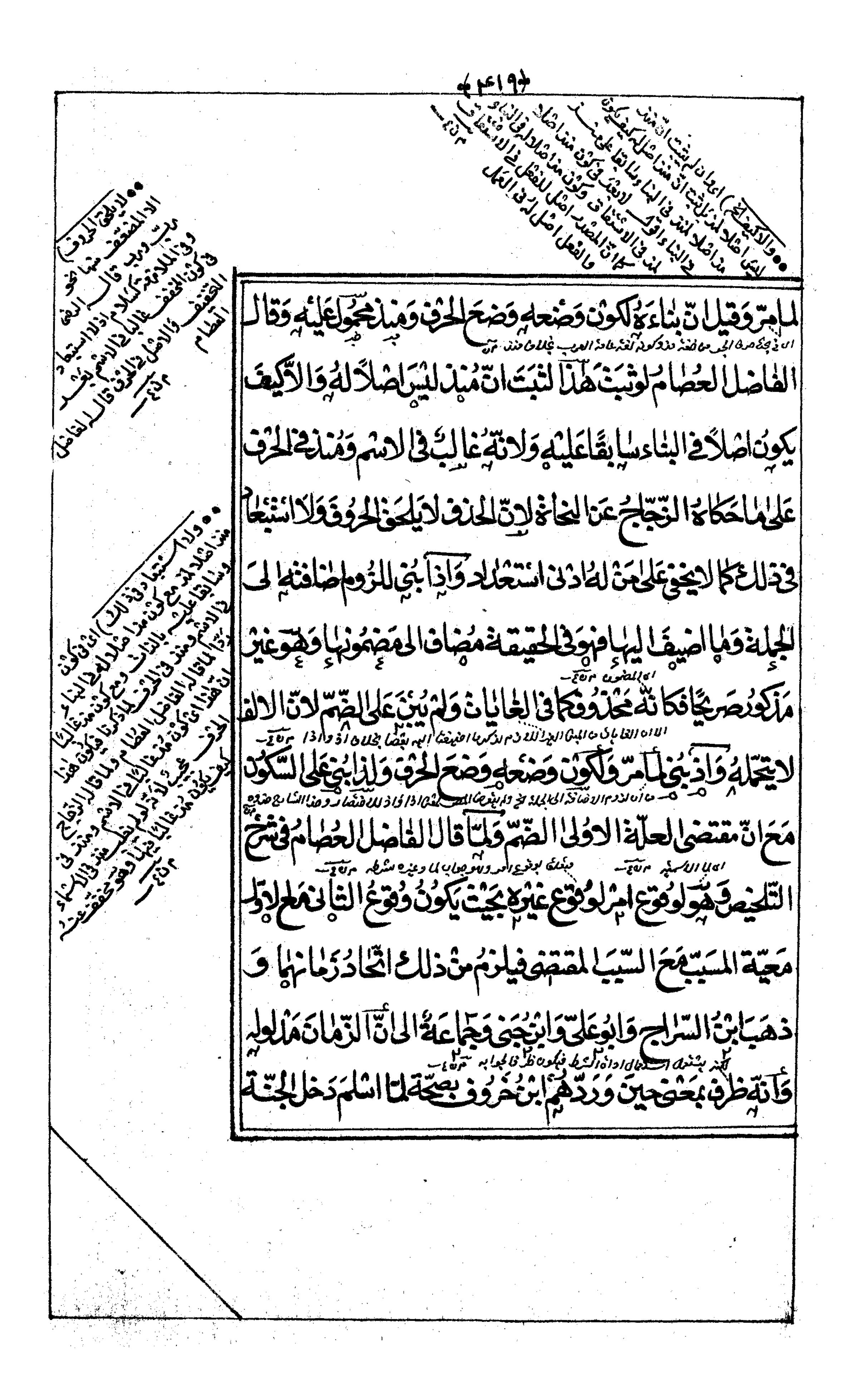
وكونه اصلا فى تحريك الساكن وقط بفتح القاف وضم الطاء المشددة

فى اشهر اللغات وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف



اتباعا لضمة الطاء وقد تسكن الطاء فهذه خمس لغات كلها للوقت
الماضي المنفي فعله مثل ما رأيته قط اي ابدا وبناء المخففة لكون وضعها
وضع الحرف والمشددة للحمل عليها وقيل لتضمن معنى الحرف لان معناها
الى هذا الآن وقيل لشبهها بالحرف لانها مثل مذ في استغراق النفي
وعوض بفتح العين وضم الضاد في المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرها
وهو للزمان المستقبل المنفي فعله نحو لا اراه عوض اي ابدا وبناؤه
على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل بدليل اعرابه معها نحو
عوض العائضين اي دهر الداهرين والدهر ما يبقى على وجه الارض
ومذ ومنذ وبناؤهما لموافقتهما اياهما حرفين ولكونهما مقطوعين
عن الاضافة كقبل ولذا بني الثاني على الضم ولاجتماع الساكنين وبني
الاول على السكون لعدم اجتماعهما واذا التقى الساكن يضم آخره للاتباع
او لان اصله منذ بدليل انه لو سمي به يصغر على منيذ ويجمع على امناذ
تدبر فلما احتيج الى التحريك عاد الى اصله نحو مذ اليوم وقدمه على منذ

لما مر



لما مر وقيل ان بناءه لكون وضعه وضع الحرف ومذ محمول عليه وقال
الفاضل العصام لو ثبت هذا لثبت ان منذ ليس اصلا له والا كيف
يكون اصلا في البناء سابقا عليه ولانه غالب في الاسم ومنذ في الحرف
على ما حكاه الزجاج عن النحاة لان الحذف لا يلحق الحروف ولا اشتغال
في ذلك كما لا يخفى على من له ادنى استعداد واذا بني للزوم اضافته الى
الجملة وما اضيف اليها فهو في الحقيقة مضاف الى مضمونها وهو غير
مذكور صريحا فكانه محذوف كما في الغايات ولم يبن على الضم لان الالف
لا يحتمله واذ بني لما مر ولكون وضعه وضع الحرف واذا بني على السكون
مع ان مقتضى العلة الاولى الضم ولما قال الفاضل العصام في شرح
التلخيص وهو لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول
معية المسبب مع السبب المقتضي فيلزم من ذلك اتحاد زمانهما و
ذهب ابن السراج وابو علي وابن جني وجماعة الى ان الزمان مدلوله
وانه ظرف بمعنى حين وردهم ابن خروف بصحة لما اسلم دخل الجنة

واجيب بانه مبني على المبالغة وقول سيبويه انما يكون مثل لو محتمل

الى انه مثله في المضي او في عدم العمل او في عدم الظرفية وقال ابن

مالك انه بمعنى اذ واستحسنه ابن هشام بانه يختص بالماضي و

بالاضافة الى الجملة فقوي القول بالظرفية ولعل ميل المص الى ذلك حيث

قرنه معه ووجه البناء ما مر ومتى استفهاما او شرطا للزمان وأنّى

استفهاما او شرطا للمكان ووجه البناء فيهما تضمنهما اياهما وايان

استفهاما للزمان وكيف استفهاما للحال ووجه البناء فيهما تضمنهما

اياه وان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت وان كان فعل غير ناسخ

فحال نحو كيف جئت وحيث للمكان المبهم ويضاف الى الجملة اكثريا ووجه

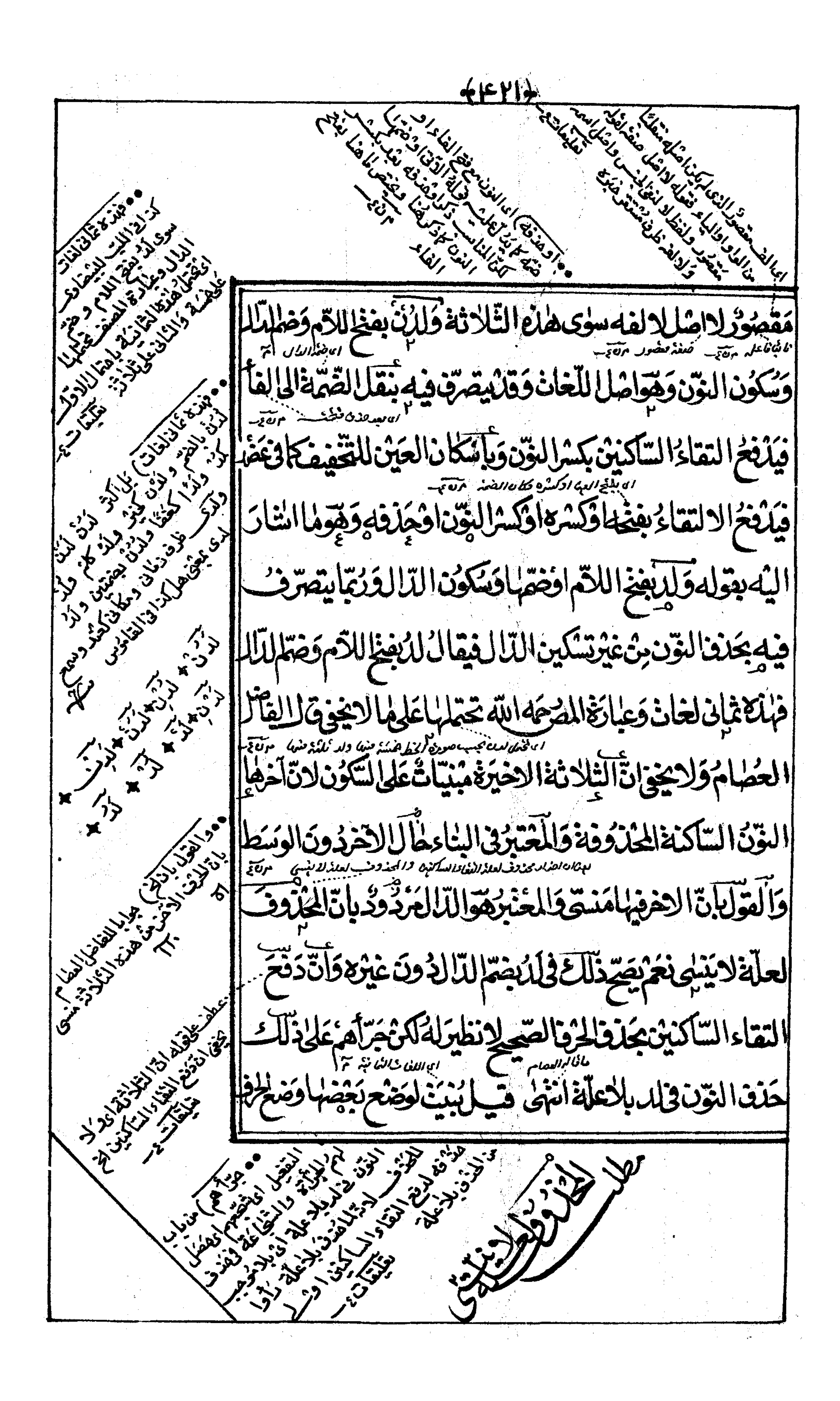
البناء فيه ما مر في اذ ولدى بالالف مقصورة قال الرضي لا وجه لبنائه

لانه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق ثم قال الفه يعامل معاملة

الف على والى يثبت مع الظاهر ويقلب ياء مع الضمير غالبا وحكى

سيبويه عن قوم لداك وعلاك والاك ولا يضاف الى الضمير

مقصور



مقصور لا اصل لالفه سوى هذه الثلاثة ولدن بفتح اللام وضم الدال
وسكون النون وهو اصل للغات وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى الفاء
فيدفع التقاء الساكنين بكسر النون وباسكان العين للتخفيف كما في عضد
فيدفع الالتقاء بفتحها او كسرها او كسر النون او حذفه وهو ما اشار
اليه بقوله ولد بفتح اللام او ضمها وسكون الدال وربما يتصرف
فيه بحذف النون من غير تسكين الدال فيقال لد بفتح اللام وضم الدال
فهذه ثماني لغات وعبارة المص رحمه الله تحتملها على ما لا يخفى قال
العصام ولا يخفى ان الثلاثة الاخيرة مبنيات على السكون لان آخرها
النون الساكنة المحذوفة والمعتبر في البناء حال الآخر دون الوسط
والقول بان الآخر فيها منسي والمعتبر هو الدال مردود بان المحذوف
لعلة لا ينسى نعم يصح ذلك في لد بضم الدال دون غيره وان دفع
التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لا نظير له لكن جرأهم على ذلك
حذف النون في لد بلا علة انتهى قيل بنيت لوضع بعضها وضع الحرف



وحمل الباقي عليه وردّه الرضيّ بانّ الواضع انما يضع وضع الحرف

ما كان يعرف انّه يكون في التركيب مبنيا لمشابهته الحرف فالوضع وضع

الحرف لا يصلح ان يكون وجها للبناء والفاضل العصام بانّه لا يجوز

تفريع بناء الاصل على ما يحصل بالتصرف فيه فانّ وجوده بعد بنائه

كما هو الظاهر وقال الرضيّ لاستلزامها الابتداء الذي هو معنى من

وقال الفاضل العصام والاقرب ان يقال لتضمنه معنى من ويجعل

دخول من تاكيدا فعلى هذا لا حاجة الى تقدير من اذا لم يذكر كما قدّره

الرضيّ والكاف الذي بمعنى مثل نحو * يضحكن عن كالبرد المنهم * اي عن

اسنان مثل البرد الذائب لطافتها وعلى بمعنى فوق نحو من عليه

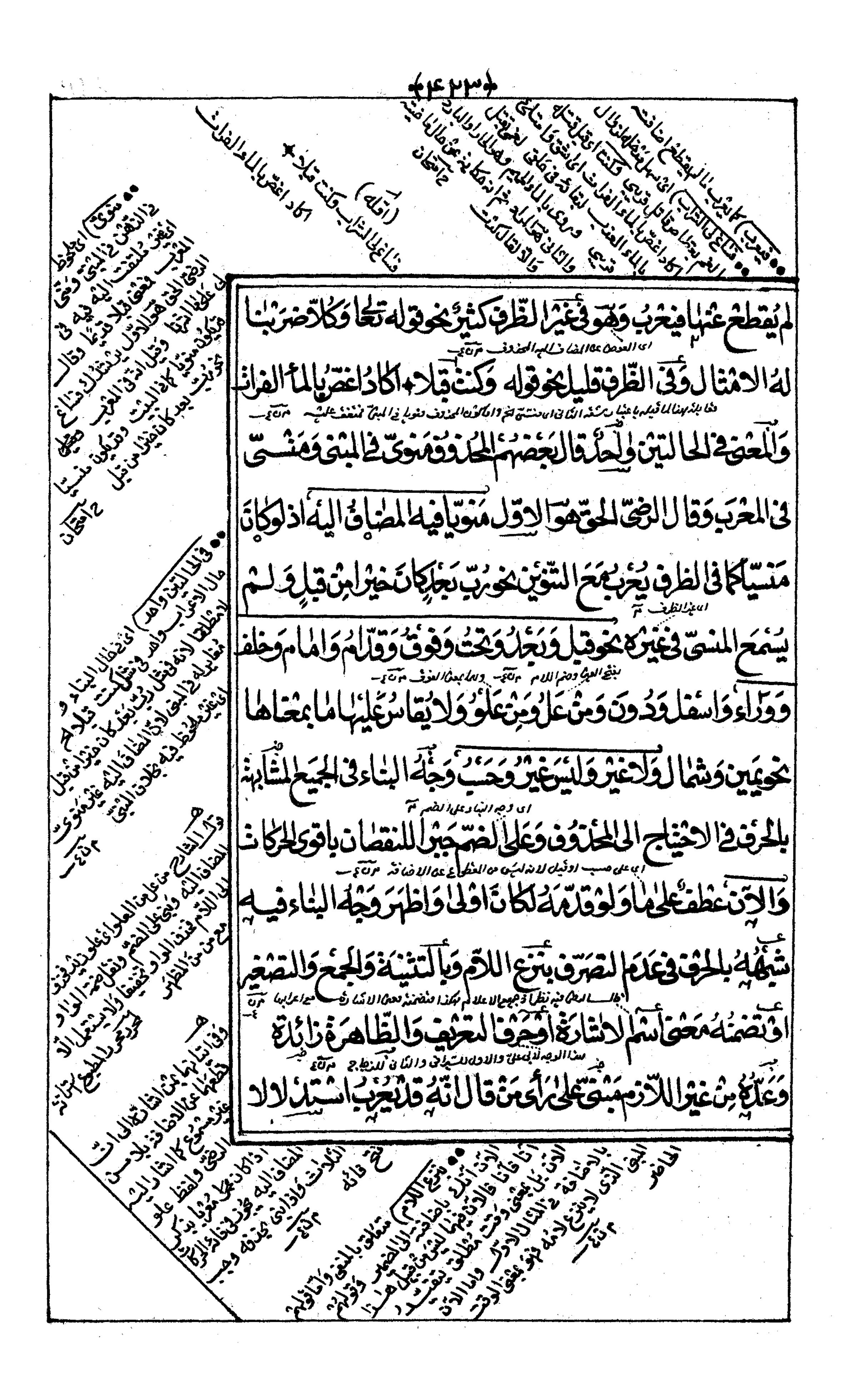
وعن بمعنى الجانب نحو من عن يميني لاسمية صفة للثلاثة الاخيرة

والقرينة على اسميتها دخول حرف الجر عليها لامتناع دخولها على حرف

الجرّ وغير اللازم من النوعين اربعة اقسام الاول ما اسم مطلقا

قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه فكانه

لم يقطع



لم يقطع عنها فيعرب وهو في غير الظرف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا
له الامثال وفي الظرف قليل نحو قوله وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
والمعنى في الحالتين واحد قال بعضهم المحذوف منوي في المبني ومنسي
في المعرب وقال الرضي الحق هو الاول منويا فيه المضاف اليه اذ لو كان
منسيا كما في الظرف يعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل ولم
يسمع المنسي في غيره نحو قبل وبعد وتحت وفوق وقدام وامام وخلف
ووراء واسفل ودون ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها
نحو يمين وشمال ولا غير وليس غير وحسب ووجه البناء في الجميع المشابهة
بالحرف في الاحتياج الى المحذوف وعلى الضم جبرا للنقصان باقوى الحركات
والآن عطف على ما ولو قدمه لكان اولى واظهر ووجه البناء فيه
شبهه بالحرف في عدم التصرف بنزع اللام وبالتثنية والجمع والتصغير
او تضمنه معنى اسم الاشارة او حرف التعريف واللام الظاهرة زائدة
وعلى هذا من غير اللازم مبني على رأي من قال انه قد يعرب اشتد لا ولا

بقوله كأنهما ملأن لم يتغيرا • والاصل من الآن حلف فنون من وكسر
نون الآن لدخول من عليه ورد بان هذا ليس بقوى لاحتمال كون
الكسر بنائيا الا ان الفتح اشهر واكثر وقال الدماميني وفيه نظر لعل
وجهه ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت الكسر بدون حرف الجر
ولم يثبت والثاني المنادى وهو ما نودي بحرف النداء لفظا او تقديرا
نحو يا زيد ونحو يوسف اعرض عن هذا فيشمل هذا مثل يا الله ويا سماء
بلا تعسف بخلاف تعريف ابن الحاجب المفرد لا المضاف ولا المشابه به
المعرفة قبل النداء او بعده فانه مبني على ما يرفع ذلك المنادى
في غير صورة النداء لفظا او تقديرا او محلا به راجع الى ما الذي
هو عبارة عن الحركة التي هي الضمة والحرف الشامل للالف للتثنية
وواو الجمع وانما بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية ومشابهته لها
افرادا وتعريفا في مثل ادعوك المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا
ومعنى ذكره في الامتحان وهو المشهور واستبعده بعض الكمل بنحو

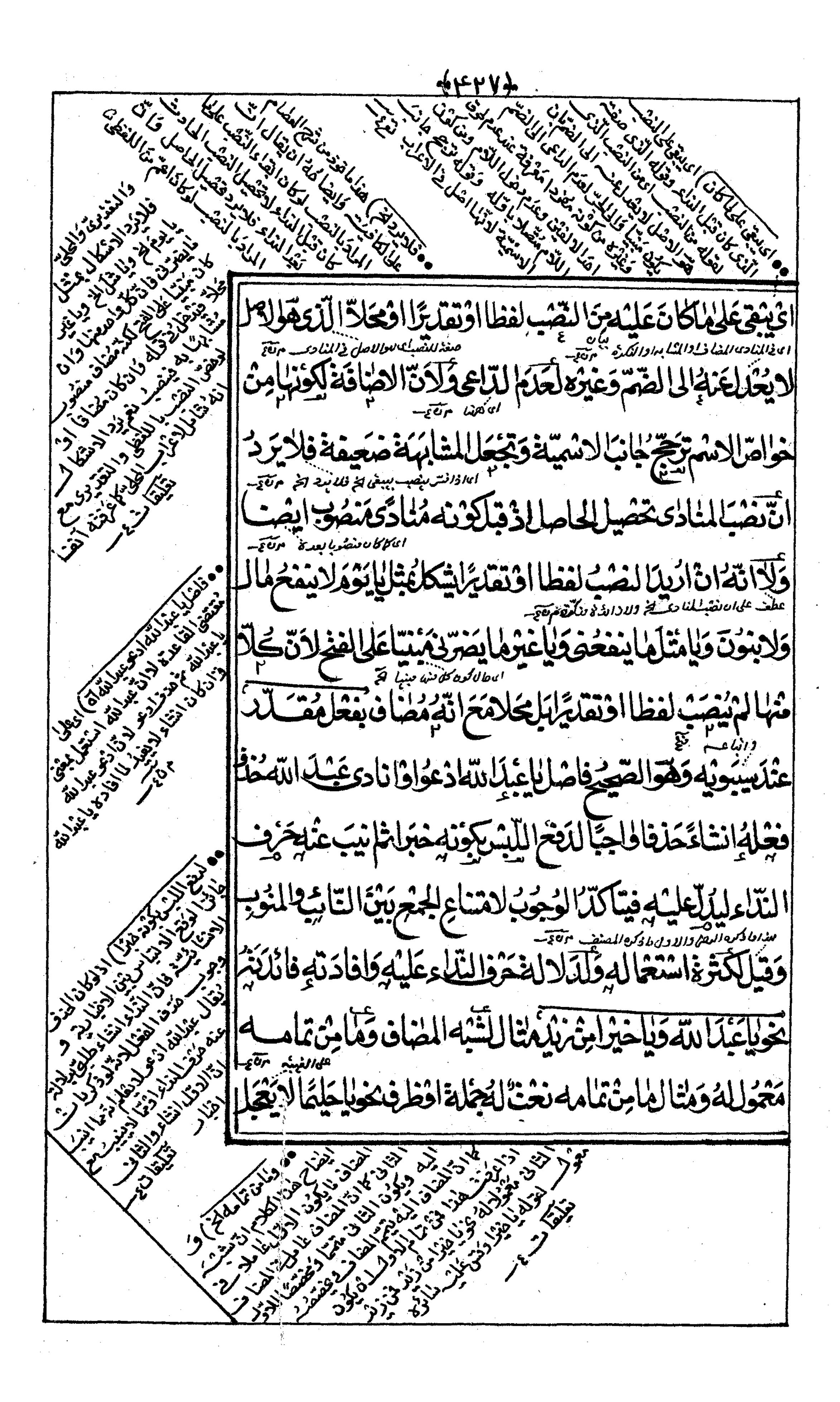
المشابهة

المشابهة بانه لا تعريف في كاف الخطاب الحرفية والافراد لا يكفي في
المشابهة والا لبنيت النكرة المفردة ثم قال والاشبه عندي ان بناءه
لتضمنه معنى الامر كفعال الواجب وانما لم يبن المضاف لمعارضة الاضافة
سبب البناء وحمل عليه شبه المضاف ورد المقول لغير معين لان الامر
خطاب لمعين والمقول لغيره ليس بخطاب في الحقيقة فلا يناسب الامر
وانما بني على ما يرفع به للفرق بين حركة المنادى المعرب وحركة المبني
وحروفهما كذا في الرضي هذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد للعدول
عنه داع كما اشار اليه بقوله ان لم يلحق باخره الف الاستغاثة او
الندبة هذا الشرط انما يفيد في الواحد اذ الالف ما دام الف
مناف لضم ما قبله دون المثنى والمجموع اذ هما مبنيان على ما يرفع به
لحق باخرهما الف او لا نحو يا زيدانا ه ويا زيدوناه لانتفاء المنافاة
حينئذ لوجود الفصل بينهما بالنون يرشد اليه الاقتصار على قوله
وان لحق باخره الف بني على الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور



في الواحد دونهما ولذا خص المثال هنا كأيه ولو غير لحوق الالف
بناءهما ايضا على ما يرفع به ليبين حكمهما ايضا ولك ان تريد بالاخر
ما يراد به في تعريف الاعراب فحينئذ لا يلحق باخرهما الف بل انما يلحق
بالنون وهو ليس باخرهما على هذا المعنى ولا باوله لام للاستغاثة
او التعجب والتهديد اذ به لا يبقى البناء فضلا عن كونه على ما يرفع
به نحو يا زيد مثال للمعرفة قبل النداء والمبني على الضم ولم يلحق
باخره الف ولا باوله لام ويا مسلمان مثال للمعرفة بعده والمبني على
الالف بلا الف ولا لام ويا مسلمون مثال للمعرفة بعده والمبني على
الواو بدونهما ويا هذا وفي ايراد المثالين الاخيرين تنبيه على ان ليس
المراد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع بل ما يقابل المضاف وشبهه
ويرشدك اليه قوله وان كان المنادى مضافا او مشابها به اراد به
ما اتصل به شيء من تمامه معمولا له او نعت له بجملة او ظرف او معطوف
عليه على ان يكونا اسما لشيء واحد او نكرة ينصب على انه مفعول به

اي



اي يبقى على ما كان عليه من النصب لفظا او تقديرا او محلا الذي هو الاصل
لا يعدل عنه الى الضم وغيره لعدم الداعي ولان الاضافة لكونها من
خواص الاسم ترجح جانب الاسمية وتجعل المشابهة ضعيفة فلا يرد
ان نصب المنادى تحصيل الحاصل اذ قبل كونه منادى منصوب ايضا
ولانه ان اريد النصب لفظا او تقديرا اشكل بمثل يا يوم لا ينفع مال
ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا غير ما يضربني مبنيا على الفتح لان كلا
منها لم ينصب لفظا او تقديرا بل محلا مع انه مضاف بفعل مقدر
عند سيبويه وهو الصحيح فاصل يا عبد الله ادعوا او انادي عبد الله حذف
فعله انشاء حذفا واجبا لدفع اللبس بكونه خبرا ثم نيب عنه حرف
النداء ليدل عليه فيتأكد الوجوب لامتناع الجمع بين النائب والمنوب
وقيل لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته
نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد مثال لشبه المضاف وما من تمامه
معمول له ومثال لما من تمامه نعت له جملة او ظرف نحو يا حليما لا يعجل

وَيا نخلةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ بخلاف يا زيدُ الظريفُ ومثالُ المثنّى تمامُه

معطوفٌ عليه على أن يكونا اسمًا لشيءٍ واحدٍ نحو يا ثلاثةً وثلاثين عَدَدًا

او عَلَمًا بخلاف يا زيدُ وعمرو ويا رجلًا لغير معيّنٍ بأن أُريد مَن يأتي

أيَّ رجلٍ كان وإن لحق بآخره اي آخر المنادى المفرد المعرفة ألفٌ مذكورٌ

بُنيَ على الفتح لاقتضائه فتحَ ما قبله نحو يا زيداه وإن اتّصل بأوّله لامٌ

مذكورٌ يُجَرُّ لأنها لام الجرّ للتخصيص دالة على أنه مخصوصٌ من

بين أمثاله بالدعاء وهذه اللام مفتوحةٌ حملًا على الكاف ولو عُطِفَ

بغير يا نحو يا للكهولة وللشباب تُكسر في المعطوف ولا يُستعمل فيهما

الا يا لكونها أشهر وإنما أُعرِب معها لضعف مشابهته للحرف بدخول

خاصّة الاسم نحو يا لَزيدٍ في مقام الاستغاثة او التعجّب والتهديد

ولذا لم يذكر المستغاث له لأنه لو ذكره لم يحتمل أخويه ولمّا لم يجرِ

الحكمُ الآتي في التوابع كلّها بل في بعضها ولم يجرِ فيما هو جارٍ فيه

مطلقًا بل في بعضه قيل عيَّن التابعَ الجاري فيه هذا الحكمُ وصرَّح

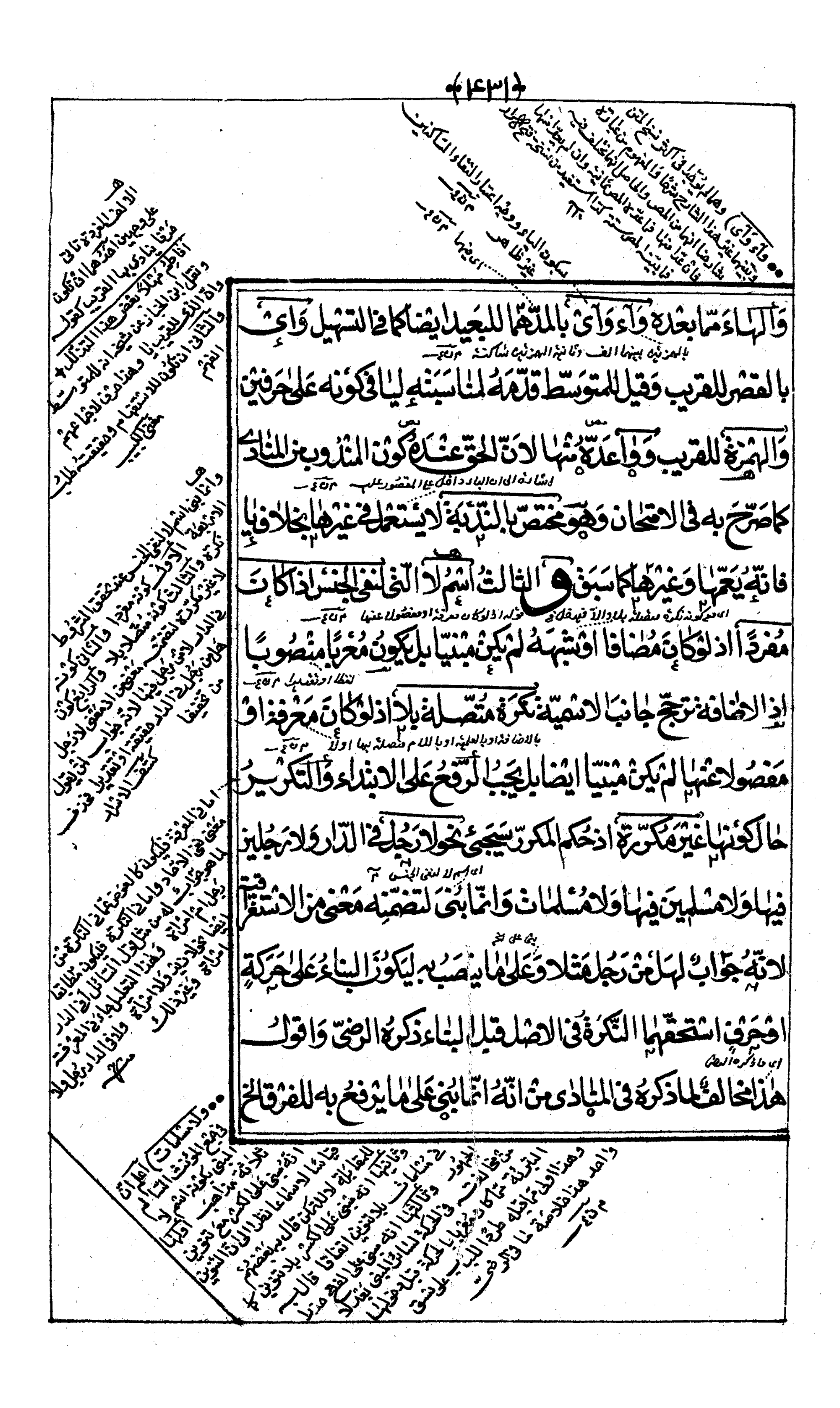
بالقيد



بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال والبدل من المنادى المبنى على ما يرفع
به مطلقا والمعطوف عليه الخالى عن اللام اذ الحكم الاتى لا يجرى فى
غيره حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى باشره
حرف النداء مطلقا وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة
لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول
حرف النداء عليه فكانه باشر كلا منهما فالاول نحو يا رجل زيد فى المفرد
المعرفة والثانى نحو يا زيد وعمرو وكذلك ونحو يا زيد اخا عمرو او
واخا عمرو فى المضاف ويا زيد طالعا جبلا او وطالعا جبلا فى شبهه
ويا زيد رجلا صالحا او ورجلا صالحا فى النكرة وانما لم يتعرض هنا
لبيان حكم غيرهما من التوابع كما تعرض ابن الحاجب والبيضاوى لكونها
كتوابع سائر المبنى فى كونها تابعة لمحل متبوعها دون لفظه وقولهم
ترفع حملا على لفظه ليس كما ينبغى اذ يلزم حينئذ ان لا يكون اعراب
التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه لا بد منه والتعميم للحقيقى والحكمى

جمع بين الحقيقة والمجاز والاشبه ان الرفع في العاقل مثلا في يا زيد والعاقل ليس باعراب ولا بناء كالجر الجواري صرح به في الامتحان فلا وجه لتخصيص هذا البيان بحث المنادى المبني كما لا يخفى على الذكي وحروف النداء مبتدأ خبره مجموع يا وما عطف عليه قدمها لكونها اشهر ولذا لا يستعمل في الاستغاثة والتعجب والندبة والتهديد الا هو وهو للبعيد حقيقة كقولك يا زيد للبعيد مثل حقيقة او حكما كقول الداعي يا الله ويا رب والله تعالى وان كان اقرب الى كل شخص من حبل وريده لكن الداعي يستعمله استقصارا لنفسه واستبعادا لها عن مدعو جل وعلا كذا قال الزمخشري وقال ابن المنير هذا دليل القاعي لا برهاني فان الداعي يقول يا قريبا غير بعيد ويا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فاين من الانتصاب منتصب لبعيد كذا في التسهيل وشرحه للدماميني فظهر ان لا اختصاص له بالبعيد وايا وهيا هما للبعيد قدمهما لمناسبتهما ليا لوجوده فيهما وقدم الاول على الثاني لان الهمزة من اقصى الحلق

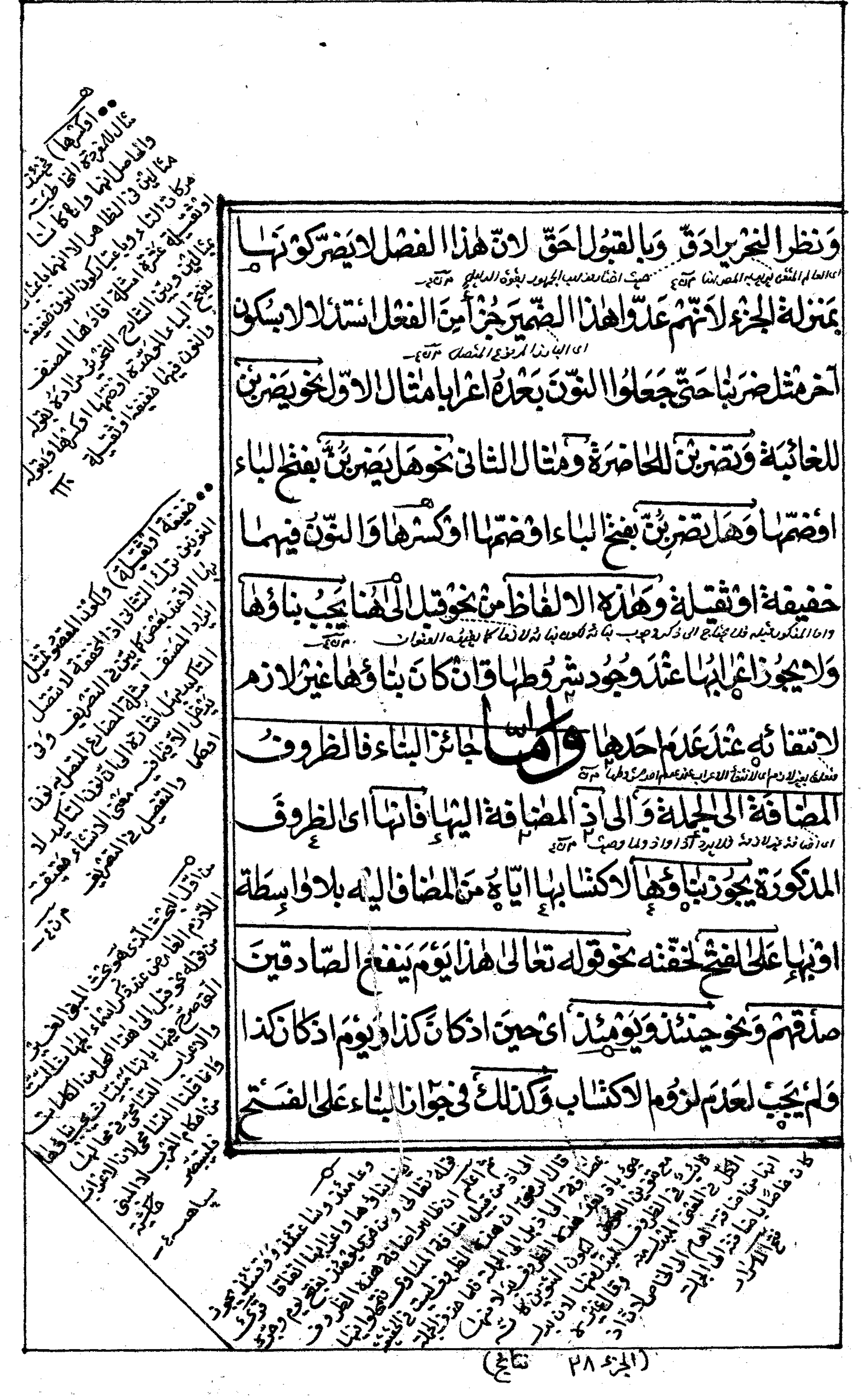
والهاء



والهاء مما بعده وآ وآي بالمد فهما للبعيد ايضا كما في التسهيل وأي
بالقصر للقريب وقيل للمتوسط قدمه لمناسبته ليا في كونه على حرفين
والهمزة للقريب ووا عدة منها لان الحق عنده كون المندوب من المنادى
كما صرح به في الامتحان وهو مختص بالندبة لا يستعمل في غيرها بخلاف يا
فانه يعمها وغيرها كما سبق و الثالث اسم لا التي لنفي الجنس اذا كان
مفردا اذ لو كان مضافا او شبهه لم يكن مبنيا بل يكون معربا منصوبا
اذ الاضافة ترجح جانب الاسمية نكرة متصلة بلا اذ لو كان معرفة او
مفصولا عنها لم يكن مبنيا ايضا بل يجب الرفع على الابتداء والتكرير
حال كونها غير مكررة اذ حكم المكرر سيجيء نحو لا رجل في الدار ولا رجلين
فيها ولا مسلمين فيها ولا مسلمات وانما بني لتضمنه معنى من الاستغراقية
لانه جواب لهل من رجل مثلا وعلى ما ينصب به ليكون البناء على حركة
او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ذكره الرضي واقول
هذا مخالف لما ذكره في المبادي من انه انما بني على ما يرفع به للفرق الخ

فلا بدّ من بيان الفرق حتى يتم الكلام ان ولعلّه انّ لا عامل ضعيف
وقد يتغيّر لغيره فجعلت حركة معموله المبني موافقة لحركة المحلي وهو
النصب لتكون امارة ومذكّرة له ولا يظنّ انّه معزول بخلاف عامل
المنادى فانّه قوي لا يتغير اصلا فلا يظنّ به العزل حتى يحتاج الى
التذكير هذا ما سنح لخاطر العبد الفقير والعلم بالحقيقة عند العليم
الخبير ❊ و الرابع المضارع المتصل به نون جمع المؤنث بني به لكون الآخر
بمنزلة الوسط وعلى السكون حملا على الماضي او نون التاكيد خفيفة
او ثقيلة وانّما بني بها لكونها بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها
يلزم دخوله وسط الكلمة ولو دخل عليها فهي كلمة اخرى في الحقيقة
وبني على الضمّ في جمع المذكر ليدلّ على الواو المحذوفة وعلى الكسر في الواحدة
الحاضرة ليدلّ على الياء المحذوفة وعلى الفتح في غيرهما ذكره في الامتحان
وقال البعض الكمّل يبنى مع الثاني على الفتح ان لم يقع بينهما مرفوع بارز
واما اذا وقع فالمضارع معرب تقديرا لوقوع الفصل بينهما بالضمير

ونظر

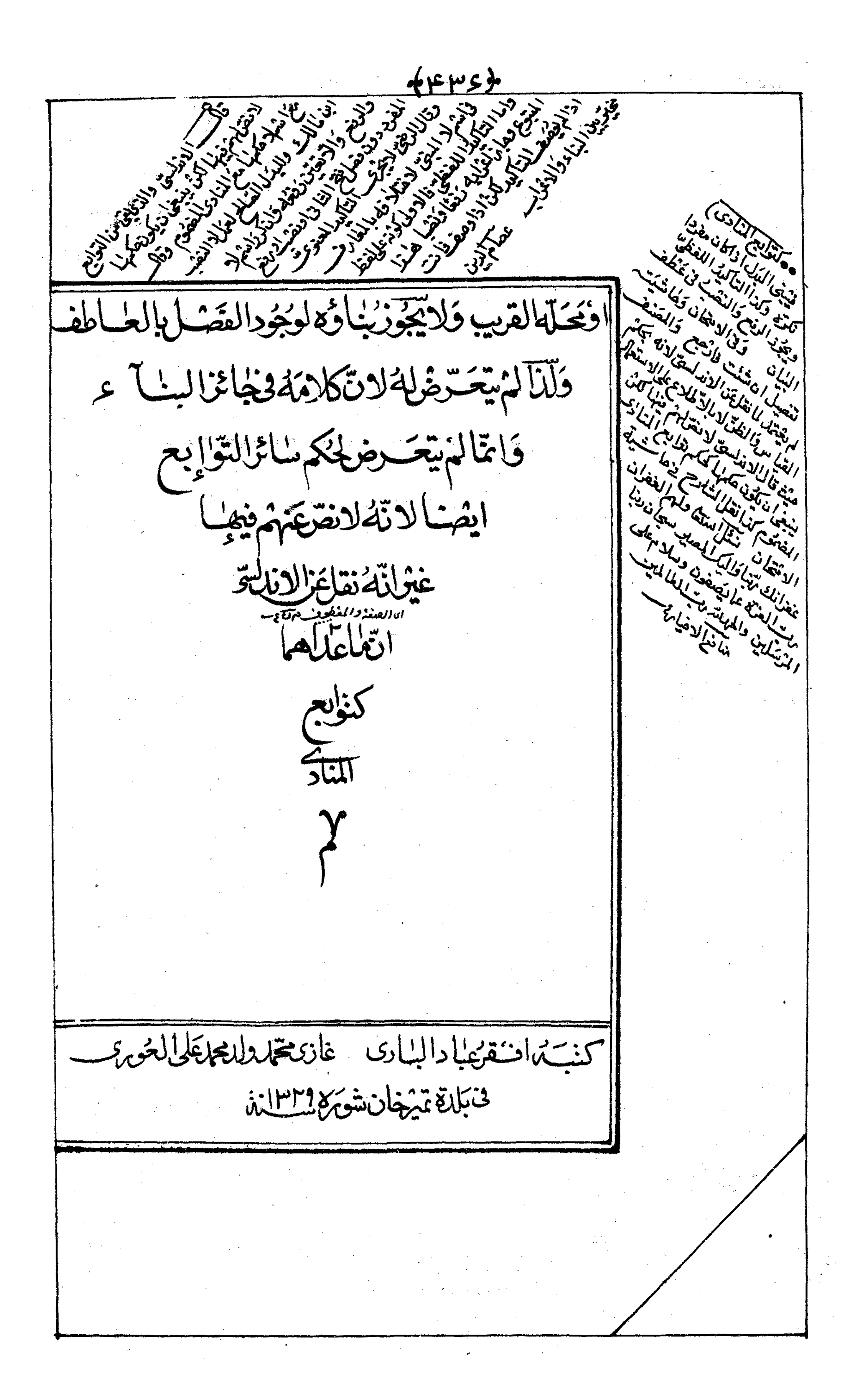


ونظر النحرير ادق وبالقبول احق لان هذا الفصل لا يضر كونهما
بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير جزأ من الفعل استدلالا بسكون
آخر مثل ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا مثال الاول نحو يضربن
للغائبة وتضربن للحاضرة ومثال الثاني نحو هل يضربن بفتح الباء
او ضمها وهل تضربن بفتح الباء او ضمها او كسرها والنون فيهما
خفيفة او ثقيلة وهذه الالفاظ من نحو قبل الى هنا يجب بناؤها
ولا يجوز اعرابها عند وجود شروطها فان كان بناؤها غير لازم
لانتفائه عند عدم احدها واما جائز البناء فالظروف
المضافة الى الجملة والى اذ المضافة اليها فانها اى الظروف
المذكورة يجوز بناؤها لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلا واسطة
او بناؤها على الفتح لخفته نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم ونحو حينئذ ويومئذ اى حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا
ولم يجب لعدم لزوم الاكتساب وكذلك في جواز البناء على الفتح

لا كتاب والخفة مثل وغير مع الاضافة الى ما و الى ان المصدريتين
مع مدخولهما و الى ان المشددة كذلك مثل قيامي مثل ما قام زيد
وان يقوم وانك تقوم ونحو اقول غير ما تقول وان تقول وانك
تقول واسم لا عطف على الظروف المكررة صفة لا المتصل بها المفرد
النكرة صفات الاسم وقد سبق حكم اسم لا غير المكررة والمفصول
عنها والمضاف وشبهه والمعرفة نحو لا حول عن المعصية ولا قوة
على الطاعة الا بهداية الله وعنايته فانه يجوز بنا وهما على
الفتح على الاصل المذكور والعطف عطف مفردا وجملة بتقدير الخبر
للاول ورفعهما على الابتداء ليطابق السؤال لانه جواب ابغير الله
حول وقوة وفتح الاول على الاصل المذكور مع نصب الثاني عطفا
على لفظ الاول ومحله القريب منونا لاعرابه ورفعه عطفا على
محله البعيد ولا زائدة فيهما وهو بالجر عطف على النصب ورفع
الاول بالرفع على انه لا بمعنى ليس او على الغاء العمل بالتكرير

مع

مع فتح الثاني على الاصل المذكور وهذه الوجوه خمسة اوجه تجوز في
اسماء امثاله اي امثال لا حول ولا قوة الا بالله في كون لا نكرة متصلا
بها اسمها مفردا نكرة مثل لا رجل ولا امرأة فيها وصفة اسم لا عطف
على الظروف او اسم لا المبني صفة لاسم لا احتراز عن المعرب فان صفته
لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب قطعا المفردة المتصلة به اي الاسم
صفتان للصفة احترز بالاول عن المضافة فانه لا يجوز بناؤها اصلا
نحو لا رجل حسن الوجه وبالثاني عن المفصولة مثل لا غلام فيها ظريف
فانه لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب بان رفعا ونصبا فانه يجوز بناؤها
اي الصفة المذكورة على الفتح حملا على الموصوف للاتحاد بينهما والاتصال
وتوجه النفي اليها حقيقة فكان لا باشرها نحو لا رجل ظريف بالفتح
ويجوز اعرابها رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على لفظه او
محله القريب نحو لا رجل ظريف بالرفع وظريفا بالنصب واما معطوف
نكرة بلا تكرير لا فيرفع حملا على محله البعيد وينصب حملا على لفظه



او محله القريب ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف

ولذا لم يتعرض له لان كلامه في جائز البناء

واما لم يتعرض لحكم سائر التوابع

ايضا لانه لا نص عنهم فيها

غير انه نقل عن الاندلسي

ان ما عداهما

كتوابع

المنادى

تم

كتبه افقر عباد البارى غازى محمد ولد محمد على الحورى

فى بلدة تمرخان شوره ١٣٢٩ سنة